

الفتاوى الحديثية

تأليف

خاتمة الفقهاء والمحدثين الشيخ
أحمد شهاب الدين بن حجر الهيتمي المكي

٩٠٩ - ٨٩٧٤ هـ

دار المعرفة

للطباعة والنشر والتوزيع

هاتف ٢٢٦٧٦٩ - ٢٤٦١٦١

ص.ب ٥٧٦٩

بيروت - لبنان

فاسْتَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ

[قرآن كريم]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على سيدنا محمد الموصوف بأنه لا نبي بعده ، وعلى آله وصحبه ومحبيه وحزبه .

[وبعد] فهذه [الفتاوى الحديثية] التي هي ذيل للفتاوى الفقهية للإمام الأعمى والمقتدى الأفخم إمام الوقت في الحديث ، وحائز قصب الفضل في القديم والحديث ، شيخ الاسلام والمسلمين وبركة العلماء العاملين « الشيخ أحمد شهاب الدين بن حجر الهيتمي المكي » والى الله عليه رحمة وغفرانه وأجزل عليه إحسانه آمين .

أما بعد : فهذه خاتمة في المسائل المنثورة التي ليس لها تعلق بباب من الأبواب السابقة :

[مطلب : قراءة سورة الإخلاص]

مسئلة : مثل نفع الله بعلومه المسلمين ، عن قراءة قل هو الله أحد مرة فهل ورد لقراءة ذلك القدر ثواب بخصوصه أم لا فقد علمنا كما أحاط به علم سيدي أن فضل قل هو الله أحد لا يفتنى على أحد ولكن مقصود السائل هل ورد في ذلك القدر حديث بخصوصه ؟

فأجاب : فسبح الله في مدته بقوله نعم ، ورد في ذلك ثواب بخصوصه منه ما أخرجه ابن عدى والبيهقي عن أنس بن مالك وحكى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من قرأ قل هو الله أحد مائة مرة غفر الله له خطيئة خمسين عاما ما اجتنب خصالا أربعا : الدماء ، والأموال ، والفروج ، والأشربة » . ومنها ما أخرجه الطبراني عن فيروز عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من قرأ قل هو الله أحد مائة مرة في الصلاة وغيرها كتب الله له براءة من النار » . وأخرج البيهقي عن أنس مرفوعا « من قرأ قل هو الله أحد

في يوم مائة مرة غفر الله له ذنوب مائتي سنة ، وابن عدى والبيهقي عن أنس مرفوعا أيضا « من قرأ في يوم قل هو أحد مائتي مرة كتب الله له ألفا وخمسة حسنة إلا أن يكون عليه دين » وابن نصر عن أنس مرفوعا أيضا : « من قرأ قل هو الله أحد خمسين مرة غفر الله له ذنوب خمسين سنة ». والخرائطي في فوائده عن حذيفة مرفوعا : « من قرأ قل هو الله أحد ألف مرة فقد اشترى نفسه من الله ». والله سبحانه أعلم بالصواب .

[مطلب : الأوقات تنفع لقضاء الحوائج وهي جائزة إن استعملت في مباح]

وسئل فسح الله في مدته : ما حكم علم الأوقات ؟

فأجاب نفع الله بعلومه : بأن علم الأوقات يرجع إلى مناسبات الأعداد وجعلها على شكل مخصوص ، وهذا كأن يكون بشكل من تسع بيوت مبلغ العدد من كل جهة خمسة عشر ، وهو ينفع للحوائج وإخراج المسجون ووضع الجنين وكل ما هو من هذا المعنى وضابطه بطلد صحيح ولاح ، وكان الغزالي رحمه الله يعنى به كثيرا حتى نسب إليه ولا محذور فيه إن استعمل لمباح بخلاف ما إذا استعمل به على حرام ، وعليه يحمل جعل القراني الأوقات من السحر :

[مطلب : في الرؤيا]

وسئل رضى الله عنه : ما حقيقة الرؤيا ؟

فأجاب نفع الله بعلومه : بأن حقيقة الرؤيا عند جمهور أهل السنة خاق الله تعالى في قاب المنام أو حواسه الأشياء كما يخلقها في اليقظان وهو تعالى يفعل ما يشاء لا يمتعه عنه نوم ولا غيره ، وعليه ربما يقع ذلك في اليقظة كما رآه في المنام وربما جعل ما رآه علما على أمور (١) أخر يخلقها تعالى في الحال أو كان قد خلقها فتقع تلك كما جعل الله النجم علامة على المطر : وأما قول من قال : إن الرؤيا خيال باطل وأن النوم يضاد الإدراك فهو باطل لا يعول عليه ولا يلتفت إليه ، كيف وقد صرحت عائشة رضى الله عنها بأن رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم وحى ، وقال صلى الله عليه وسلم « رؤيا المؤمن جزء من أربعين جزءا من النبوة » ، وفي التنزيل رؤيا يوسف وغيره ، ولا يمنع من ذلك قول من قال : الإدراك حالة النوم خلاف العادة لأن العادة ليست مطردة في ذلك ، ولو سلم لم يلتفت إليها مع أخبار الصادق بخلافها :

[مطلب : في طول عمامة النبي صلى الله عليه وسلم وعرضها]

وسئل أدام الله النفع به : كم كان طول عمامة النبي صلى الله عليه وسلم وعرضها ؟

فأجاب أعاد الله علينا من بركاته : أما طول عمامة النبي صلى الله عليه وسلم وعرضها فلم يثبت فيهما شيء ، ومن ثم قال جماعة من الحفاظ الجامعين بين فني الحديث وغيره لم يتحرر لنا في ذلك شيء ، ومن ثم لما سئل عنه الحفاظ عبد الغنى لم يبد فيه شيئا. قال بعض الحفاظ المتأخرين : ورأيت من نسب لعائشة رضى الله عنها أن عمامته صلى الله عليه وسلم كانت في السفر بيضاء وفي الحضر سوداء من صوف ، وكانت سبعة أذرع في عرض ذراع ، وكانت العذبة في السفر من غيرها وفي الحضر منها ، وهذا شيء ما علمناه انتهى . فتبين

(١) (قوله على أمور) حكنا هو بالنسخ التي بأيدينا وفيه نوع خفاء والمقصود به الإشارة إلى الرؤيا التي تؤول اه مصححه .

أن هذا المنقول عن عائشة لا أصل له فلا يعول عليه وكان ابن الحاج في [المدخل] عول على ذلك حيث قال فيه :
إن العمامة سبعة أذرع ونحوها منها التلخية (١) والعذبة المالكي في كتابه والباقي عمامة على ما نقله الامام الطبري
في كتابه ، والله أعلم :

[مطلب : هل ملك الموت يقبض أرواح الحيوانات كلها]

وسئل رضى الله عنه : هل ملك الموت يقبض أرواح الحيوانات كلها ؟ أو ما يقبض إلا أرواح بني آدم
فقط ، وأين مستقر الروح بعد قبضها ؟

فأجاب أعاد الله علينا من بركات علومه : الذى دلت عليه الأحاديث أن ملك الموت يقبض أرواح
جميع الحيوانات من بني آدم وغيرهم من ذلك قوله مخاطبا لنبينا صلى الله عليه وسلم « والله يا محمد لو أنى أردت
أقبض روح بعوضة ما قدرت على ذلك حتى يكون الله هو الأمر بقبضها » قال القرطبي : وفي هذا الخبر ما يدل
على أن ملك الموت هو الموكل بقبض كل ذى روح وأن تصرفه كله بأمر الله عز وجل وبخلقه واختراعه ،
ومن ذلك ما في خبر الإسراء عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال عن نفسه
« فقلت يا ملك الموت كيف تقدر على قبض أرواح جميع من فى الأرض برها وبحرها » الحديث ، وذكر
أبو نعيم عن ثابت البناني قال « الليل والنهار أربع وعشرون ساعة ليس منها ساعة تأتي على ذى روح إلا وملك
الموت قائم عليها فإن أمر بقبضها قبضها وإلا ذهب » . قال القرطبي أيضا : وهذا عام فى كل ذى روح ومن ثم
لما سئل مالك رضى الله عنه عن البراغيث أن ملك الموت هل يقبض أرواحها أطرق مليا ثم قال ألهما نفس ؟
قيل نعم . قال ملك الموت يقبض أرواحها (الله يتوفى الأنفس حين موتها) وأشار مالك رضى الله عنه بذلك
الآية إلى أن المراد بقوله تعالى (الله يتوفى الأنفس) أنه تعالى : يأمر ملك الموت بتوفها كما يصرح به قوله
تعالى (توفته رسلنا) . ولا ينافى ذلك قوله تعالى (خلق الموت والحياة) وقوله (يحيى ويميت) لأن ملك الموت
يقبض الأرواح وأعوانه يعالجون والله تعالى يزهب الروح وبهذا تجتمع الآيات والأحاديث ، وإنما أضيف
التوفى لملك الموت لأنه يتولاه بالوسائط والمباشرة فأضيف إليه كما أضيف الخلق للملك فى خبر مسلم عن حذيفة
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إذا مرت بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة بعث الله ملكا فصورها
فخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها وعظمها » الحديث . وأما قول ابن عطية : روى فى الحديث أن البهائم
كلها يتوفى الله أرواحها دون ملك الموت كأنه يعدم حياتها : قال : وكذلك الأمر فى بني آدم إلا أنه شرف
بتصرف ملك الموت وملائكته فى قبض أرواحهم فخلق الله ملك الموت وخلق على يده قبض الأرواح وإسلامها
من الأجسام وإخراجها منها ، وخلق حفدة يكونون معه يعملون عمله بأمره انتهى . فيجيب عنه بأن الحديث
الذى ذكره يتوقف الاستدلال به على ثبوته وعلى تسليمه فيمكن الجمع بينه وبين ما مر من الأحاديث بأن معنى
قوله فى هذا الحديث دون ملك الموت أنه لا يعانى فى قبض أرواح غير بني آدم بل غير المؤمنين منهم من الرعاية
ما يعانىه فى قبض أرواح المؤمنين ، أو أن المراد بقوله دون ملك الموت نفي التوفى عنه حقيقة لما تقرر أن الموجود
حقيقة هو الله تعالى وأن ملك الموت واصطة فقط ، فحيث أثبت التوفى إليه فى حديث أو آية كان المراد لإثبات
تصرفه للمأمور به ، وحيث نفي عنه فى حديث أو آية كان المراد سلب الحقيقة لأنها لله وحده : وذكر الغزالي

في الإحياء حديث « أن ملك الموت وملك الحياة تناظرا فقال ملك الموت أنا أميت الأحياء وقال ملك الحياة أنا أحيي الموتى ، فأوحى الله إليهما كونا في عملكما وما سخرتما له من الصنع وأنا المميت والحي لا يميت ولا يحيي سوى » .

والحاصل أن الله سبحانه وتعالى هو القابض لأرواح جميع الخلق بالحقيقة وأن ملك الموت وأعوانه إنما هم وسائل وكذا القول في سائر الأسباب العادية فإنها بإحداث الله وخلقه لا بغيره تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً .

[مطلب : أرواح الأنبياء في أعلى عليين وأرواح الشهداء في أجواف طيور خضر

وأما غيرهم ففيه تفصيل واختلاف]

وذكر ابن رجب أن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم تكون أرواحهم في أعلى عليين ، ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم « اللهم الرفيق الأعلى » ، وأكثر العلماء أن أرواح الشهداء في أجواف طيور خضر لها قناديل معلقة بالعرش تسرح في الجنة حيث تشاء كما في مسلم وغيره ، وأما بقية المؤمنين فنص الشافعي رضي الله عنه ورحمه على أن من لم يبلغ التكليف منهم في الجنة حيث شاءوا فتأوى إلى قناديل معلقة بالعرش وأخرجه ابن أبي حاتم عن ابن مسعود ، وأما أهل التكليف ففيهم خلاف كثير عن أحمد أنها في الجنة ، وعن وهب أنها في دار يقال لها البيضاء في السماء السابعة ، وعن مجاهد أنها تكون على القبور سبعة أيام من يوم دفن لا تفارقه أي ثم تفارقه بعد ذلك ، ولا ينافيه سنية السلام على القبور لأنه لا يدل على استقرار الأرواح على أفئنتها دائماً لأنه يسلم على قبور الأنبياء والشهداء وأرواحهم في أعلى عليين ولكن لها مع ذلك اتصال سريع بالبدن لا يعلم كنهه إلا الله تعالى ، وأخرج ابن أبي الدنيا عن مالك « بلغني أن الأرواح مرسله تذهب حيث شاءت » وعن ابن عمر رضي الله عنهما نحوه ، وحديث « مامن أحد يمر بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا عرفه ورد عليه السلام » وحديث « الجريدتين » لا يدلان على أن الروح على القبر نظير مامر لأن الذي دل عليه إنما هو حقيقة النفسانية المتصلة بالروح ، وقيل إنها تزور قبورها بمعنى على الدوام ولذا سن زيارة القبور ليلة الجمعة ويومها وبكرة السبت انتهى . ورجع ابن عبد البر : أن أرواح غير الشهداء في أفنية القبور تسرح حيث شاءت . وقالت فرقة : تجتمع الأرواح بموضع من الأرض ، كما روى عن ابن عمر قال : أرواح المؤمنين تجتمع بالجابية وأما أرواح الكفار فتجتمع بسبخة حصرموت يقال لها برهوت ولذا ورد « أبغض بقعة في الأرض واد بحصرموت يقال برهوت فيه أرواح الكفار » وفيه بئر ماء يرى بالنهار أسود كأنه قبح يأوى إليها بالنهار الهوام . قال سفيان : وسألنا الحضرمين فقالوا : لا يستطيع أحد أن يثبت فيه بالليل ، والله سبحانه أعلم .

[مطلب : لا أثر للحياة بعد تيقن الموت]

وسئل : متع الله بحياته ، مات شخص ثم أحياه الله تعالى ما الحكم في تركته وزوجاته ؟ .
فأجاب نفع الله بعلومه وبركته : إذا مات ثم أحيى فإن تيقن موته بنحو خبر مغموم لم يكن لحياته أثر لأنها وقعت خارقة للعادة وما وقع كذلك لا يدار عليه حكم على أن من هو كذلك لا يعيش غالباً كما وقع

لمن أحياء على يد عيسى على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام ، وإذا تقررت أنه لا أثر لحياته فتنكح زوجاته وتقسّم ورثته ماله وإن ثبت فيه الحياة لأن الموت سبب وضعه الشارع لحل الأموال والزوجات فحيث وجد ذلك السبب وجد المسبب ، وأما الحياة بعده فلم يجعلها الشارع سببا لعود ذلك الحل فلا يجوز لنا أن ندير عليها حينئذ حكما لأن ذلك تشريع لما لم يرد هو ولا نظيره بل ولا ما يقاربه وتشريع ما هو كذلك ممنوع بلا شك .
فإن قلت : ينافي بعض ما ذكره المفسرون في قصة قوله تعالى (ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت فقال لهم الله موتوا ثم أحياهم) .

قلت : لا منافاة لأن أكثر ما ذكره المفسرون في هذه القصة ونظيرها لم يصح فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء وإنما يعتمدون في ذلك على نحو أخبار إسرائيلية لا تقوم بها حجة عند النزاع ، وعلى تسليم ما ذكره فأولئك كانوا في زمن شرع قبل شرعنا فلا يعول على ما وقع لهم لأن الصحيح أن شرع من قبلنا ليس شرعا لنا ، وإن ورد في شرعنا ما يوافق فكيف بما ذكر ، وقد علم من قواعد شرعنا كما قررت أنه لا عبرة بالحياة بعد الموت المتيقن وإن لم يتيقن موته حكمنا بأنه إنما كان به غشى أو نحوه وبأن لنا بقاء زوجاته في عصمته وأمواله في ملكه ، وهذا التفصيل في هذه المسئلة ظاهر جلي وإن لم أر من صرح به ، والله أعلم .

[مطلب : خلود المؤمنين في الجنة والكافرين في النار على صورهم

التي كانوا عليها في الدنيا وغير ذلك]

وسئل رضى الله عنه : هل خلود المؤمنين في الجنة على هذا التركيب أعنى من العظم واللحم وغيرهما وخلود الكافرين في النار على صورهم في الدنيا أولا ؟ وهل يجب الغسل في الجنة كما يجب في الدنيا بوطء الزوجات ؟ وهل الملائكة يتمتعون في الجنة وهم يتمتعون ؟ وهل منكر ونكير يسألان كل ميت صغيرا وكبيرا ومسلما وكافرا ومقبورا وغير مقبور ؟ وهل يسألان كل أحد بلسانه ما كانت عربية أو غيرها ؟ وهل منكر يفتح الكاف أو كسرهما ؟ وهل هما اللذان يسألان المؤمن أو غيرهما ؟

فأجاب فسح الله في مدته ونفعنا بعلمه وبركته : الذى دلت عليه الأحاديث أن خلود المؤمنين في الجنة والكافرين في النار على نحو صورهم في الدنيا المشتملة على نحو العظم واللحم وصح أنه صلى الله عليه وسلم قال « أيها الناس إنكم تحشرون إلى الله حفاة عراة غرلا » قال الأئمة : قوله « غرلا » أى غير مختونين ترد إليه الجلدة التي قطعت بالختان ، وكذلك يرد إليه كل ما فارقه في الحياة كالشعر والظفر ليدوق نعيم الثواب وأليم العقاب والعذاب ، فأفهم ذلك أن تلك الأجزاء جميعها تكون مع الإنسان المؤمن في الجنة وغيره في النار حتى تذوق النعيم والعذاب ، ومما يدل لذلك ما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق جرير عن ابن عباس رضى الله عنهما قال في حق الكافر « السلسلة تدخل من استه ثم تخرج من فيه ثم ينظمون فيها كما ينظم الجراد في العود ثم يشوى » وأخرج البيهقي عن ابن عباس رضى الله عنهما في قوله تعالى (فيؤخذ بالنواصي والأقدام) قال « يجمع بين رأسه ورجليه ثم يقصف كما يقصف العود الحطب » وأخرجه البيهقي عن أبي صالح قال « إذا ألقى الرجل في النار لم يكن له منتهى حتى يبلغ قعرها ثم نجيش به جهنم فترفعه إلى أعلى جهنم وما على عظامه مزرعة لحم فنضربه الملائكة بالمقاع فيهبى في قعرها فلا يزال كذلك » وأخرج الشيخان عن أبي هريرة رضى الله عنه

رفعه « ما بين منكبى الكافر مسيرة ثلاثة أيام للراكب المسرع » وأخرجه البيهقي بلفظ « خمسة » وأخرج مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « ضرس الكافر مثل أحد وغلظ جلده مسيرة ثلاث » وأخرج الترمذى والبيهقي « أن مقعده من جهنم ما بين مكة والمدينة » وأخرج أحمد والطبرانى والبيهقي عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يعظم أهل النار فى النار حتى أن بين شحمة أذن أحدهم إلى عاتقه مسيرة سعمائة عام ، وإن غلظ جلده سبعون ذراعا ، وإن ضرسه مثل أحد » وفى رواية عند الترمذى وغيره « أنه ليجر لسانه الفرسخ والفرسخين يوم القيامة فيطؤه الناس » وأخرج الطبرانى وأبو نعيم مرفوعا « إن جهنم لما سيق إليها أهلها تلقتهم بعنف فلفحتهم لفة لم أبقت لحما على عظم إلا ألقته على العرقوب » .

[مطلب : فى أن كل من يدخل الجنة على صورة آدم وطوله ستون ذراعا

وغير ذلك من الفوائد النفيسة]

وأخرج الشيخان عن أبي هريرة رضى الله عنه قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم « كل من يدخل الجنة على صورة آدم وطوله ستون ذراعا » وأخرج الطبرانى وابن أبى الدنيا بسند حسن عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يدخل أهل الجنة الجنة جرذا مردا بيضا مكحلين أبناء ثلاث وثلاثين وهم على خلق آدم طوله ستون ذراعا فى عرض سبعة أذرع » وفى رواية للترمذى وغيره « من مات من أهل الدنيا من صغير أو كبير يردون بنى ثلاث وثلاثين سنة فى الجنة لا يزيدون عليها أبدا وكذلك أهل النار » وفى رواية عند ابن أبى الدنيا ، « على طول آدم ستون ذراعا بذراع الملك ، وعلى حسن يوسف ، وعلى ميلاد عيسى ثلاث وثلاثين ، وعلى لسان محمد جرذا مردا مكحلين » .

واعلم أن أهل السنة أجمعوا على أن الأجساد تعاد كما كانت فى الدنيا بأعيانها وألوانها وأعراضها وأوصافها ، ولا ينافى ذلك ما فى بعض طرق حديث الصور الطويل : يخرجون منها شبابا أبناء ثلاث وثلاثين سنة لأن هذا من حيث السن فهم مستوون فيه نعم روى ابن أبى حاتم ما يؤيده عن خالد بن معدان قال « إن سقط المرأة يكون فى نهر من أنهار الجنة يتقلب فيه حتى تقوم الساعة فيبعث ابن أربعين سنة » ، والذى دل عليه القرآن أن الطفل والسقط يحشران على قدر عمرهما وحينئذ فهما مستثنيان من الحديث الأول أعنى قوله « كلهم أبناء ثلاث وثلاثين » هذا كله إن صح الحديث وإلا فقضية كلامهم أن الناس فى المحشر على تفاوت صفاتهم فى الدنيا حتى فى الأسنان ، وإنما يقع التبديل عند دخول الجنة ، وقد قال بعض المحققين والحفاظ : والصحيح بل الصواب أن الذى يعيده الله هو الأجساد الأولى لا غيرها ، ومن قال غير ذلك فقد أخطأ عندى لخالفته ظاهر القرآن والحديث ، والعينان فى الوجه كما كانتا فى الدنيا ، وورد أنهما فى الرأس ولكن ظاهر جوابه صلى الله عليه وسلم لأم المؤمنين عائشة رضى الله عنها حيث استعظمت كشف العورات بأن لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه عن النظر إلى غيره « ففيه إشارة إلى أن العينين فى الوجه والناس فى الموقف يكون كل منهم على طوله الذى مات عليه ثم عند دخول الجنة يصيرون طولوا واحدا . فى الصحيح « يبعث كل عبد على ما كان عليه » وفى الحديث الصحيح فى صفات الجنة ما ذكرته وبيعتون بشعورهم ثم يدخلون الجنة جرذا مردا كما ثبت فى الحديث الصحيح انتهى . قال القرطبي رحمه الله : يكون الآدميون فى الجنة على سن واحد

وأما الخمر فأصناف مصنفة صغار وكبار على ما اشتهدت أنفس أهل الجنة ، وأخرج أبو الشيخ في العظمة وابن صباكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ليس أحد يدخل الجنة إلا أجرد أمرد إلا موسى بن عمران عليه الصلاة والسلام فإن لحيته تبلغ سرته في الجنة غير آدم (١) يكنى فيها بأبي محمد » وفي رواية « ليس أحد في الجنة له لحية إلا آدم عليه السلام له لحية سوداء إلى سرته » وذلك أنه لم يكن له لحية في الدنيا وإنما كانت للحا بعد آدم عليه الصلاة والسلام .

ولست الجنة دار تكليف فلا يجب فيها غسل ولا غيره بخلاف الدنيا فلا تقاس تلك الدار بهذه الدار ، وأخرج الطبراني عن زيد بن أرقم رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أى فى أهل الجنة « إن البول والجنابة عرق يسيل من تحت جوانبهم إلى أقدامهم مسك » وأخرج أيضا الأصفهاني عن أبي الدرداء قال « ليس في الجنة لا منى ولا منية » أى ولا موت وأخرج أيضا عن أبي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال له « أنطأ في الجنة ؟ قال نعم ، والذي نفسى بيده دحما دحا (٢) فإذا قام عنها رجعت مطهرة بكرا » وفي رواية عند أبي يعلى والطبراني والبيهقي أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم هل يتناكح أهل الجنة فقال « دحاما دحاما لا منى ولا منية » وفي رواية للترمذى وغيره « يعطى المؤمن في الجنة قوة مائة » يعنى في الجماع وفي رواية « أن الرجل ليصل في الغداة الواحدة إلى مائة عذراء » وفي رواية عند عبد الله ابن أحمد رحمهما الله « أن المؤمن كلما أراد زوجته وجدها عذراء » .

[مطلب : اختلفوا هل يكون لأهل الجنة ولد أم لا ؟]

وأخرج الترمذى وحسنه عن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال « المؤمن إذا اشتبه الولد في الجنة كان حمله ووضع في ساعة كما يشتهى » وحكى الترمذى اختلاف أهل العلم في هذا ، وحكى عن طاوس ومجاهد والنخعي « أن في الجنة جماعا ولا ولد » قال : وقال إسحق بن إبراهيم في هذا الحديث إذا اشتبه ولكن لا يشتهى وكذا روى في حديث لقيط إن أهل الجنة لا يكون لهم ولد انتهى ، وقال جمع : بل فيها الولد إذا اشتهاه الإنسان ورجحه الأستاذ أبو سهل الصعلوكى ، ويؤيده أن أول حديث أبي سعيد عند هناد في الزهد « قلنا يا رسول الله إن الولد من قرة العين وتمام السرور فهل يولد لأهل الجنة ؟ قال : إذا اشتبه الخ » وأخرجه البيهقي مرفوعا بلفظ « إن الرجل يشتهى الولد في الجنة فيكون حمله ورضاعه وشبابه في ساعة واحدة » ولا ينافيه لفظه السابق فيه « غير أن لا توالد » لأن المنفى ترتب الولادة على الجماع غالبا كما هو في الدنيا والمثبت هنا حصول الولد عند اشتهاه كما يحصل الزرع عند اشتهاه ولا زرع في الجنة في سائر الأوقات وقد ثبت أن الله ينشئ خلقا للجنة يسكنهم فضاءها ولا مانع حينئذ من إنشاء ولد من أهلها .
والذى دلت عليه الآيات القرآنية والأحاديث النبوية أن بعض الملائكة في الجنة وبعضهم في النار ومن في النار لا يحس بالمها وكلهم يتنعمون بما يفاض عليهم من قبل الحق جل وعلا .

(١) (قوله غير آدم الخ) هكذا بالنسخ ولعله غير آدم ويكنى بالواو فيها تأمل اه .

(٢) يقال دحما المرأة من باب منع بمعنى نكحها اه قاموس بالمعنى .

[مطلب : هل الملائكة يرون الله تعالى ؟]

ومن ذلك رؤيتهم له تعالى فإنه لا نعيم فوق ذلك ، وأما ما وقع في كلام بعض الأئمة من أن رؤية الله خاصة بمؤمن البشر وأن الملائكة لا يرونه واحتج له بقوله تعالى (لا تدركه الأبصار) فإنه عام خص بالآية والأحاديث في المؤمنين فبقي على عمومهم في الملائكة فهو مردود . ومن نص على خلافه الإمام البيهقي فقال في كتاب الرؤية : باب ما جاء في رؤية الملائكة ربهم . ثم أخرج عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال « خلق الله الملائكة لعبادته أصنافا وإن منهم ملائكة قياما صافين من يوم خلقهم إلى يوم القيامة ، وملائكة ركوعا خشوعا من يوم خلقهم إلى يوم القيامة ، وملائكة سجودا من يوم خلقهم إلى يوم القيامة ، فإذا كان يوم القيامة تجلى لهم تبارك وتعالى ونظروا إلى وجهه الكريم قالوا سبحانك ما عبدناك حق عبادتك » . ثم أخرج البيهقي من وجه آخر عن عدى بن أرطاة عن رجل من الصحابة رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن لله ملائكة ترعد فرائضهم من مخافته ما منهم ملك تقطر دمعة من عينه إلا وقعت ملكا يسبح الله ، وملائكة سجودا لله منذ خلق الله السموات والأرض لم يرفعوا رءوسهم ولا يرفعونها إلى يوم القيامة ، وصفوفا لا ينصرفون عن مصافهم إلى يوم القيامة ، فإذا كان يوم القيامة تجلى لهم ربهم فينظرون إليه قالوا سبحانك ما عبدناك كما ينبغي لك » .

[مطلب : سؤال الملوك]

وسؤال الملوك يعلم كل ميت ولو جنينا وغير مقبور كحريق وغريق وأكيل صبح كما جزم به جماعة من الأئمة ، وقول بعضهم يسألان القبور إنما أراد به التبرك بلفظ الخبر نعم قال بعض الحفاظ والمحققين الذي يظهر اختصاص السؤال بمن يكون له تكليف وبه جزم غير واحد من أئمتنا الشافعية ومن ثم لم يستحبوا تلقيه ، ومن ثم خالف في ذلك القرطبي وغيره فلجزموا بأن الطفل يستل ولا يستل الشهيد كما صحت به الأحاديث وألحق به من مات ، رابطا لظاهر حديث رواه أحمد وأبو داود وهو « كل ميت يحتم على عمله إلا الذي مات مرابطا في سبيل الله فإنه ينمو عمله إلى يوم القيامة ويؤمن من فتاني القبر » وألحق القرطبي بالشهيد شهيد الآخرة فقط والصدوق لأنه أعلى مرتبة من الشهيد ، ومنه يؤخذ انتفاء السؤال في حقه صلى الله عليه وسلم وفي حق سائر الأنبياء ، وبحث بعض المحققين والحفاظ أن الملك لا يستل لأن السؤال يختص بمن شأنه أن يفطن ، وفي حديث حسنه الترمذي والبيهقي وضعفه الطحاوي « من مات لليلة الجمعة أو يومها لم يستل » ووردت أخبار ينحوه فيمن يقرأ كل ليلة سورة تبارك وفي بعضها ضم سورة السجدة إليها ، وجزم الترمذي الحكيم بأن المعلن بكفره لا يستل ووافق ابن عبد البر ورواه بعض كبار التابعين لكن خالفه القرطبي وابن القيم ، واستدلالة بآية (يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت) وبحديث البخاري « وأما الكافر والمنافق » بالواو (١) ورجحه شيخ الإسلام ابن حجر بأن الأحاديث متفقة على ذلك وهي مرفوعة مع كثرة طرقها الصحيحة .

(١) قوله (بالواو) أي لأبوا التي هي للملك ، وتمام الحديث « فيقول لأدرى » اه مصححه .

[مطلب : سؤال القبر من خواص هذه الأمة]

وجزم الترمذى الحكيم وابن عبد البر أيضا بأن السؤال من خواص هذه الأمة لحديث مسلم « إن هذه الأمة تبلى في قبورها » وخالفهما جماعة منهم ابن القيم وقال : ليس في الأحاديث ما يبنى السؤال عن تقدم من الأمم ، وإنما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أمته بكيفية امتحانهم في القبور لأنه نفي ذلك عن ذلك وتوقف آخرون وللتوقف وجه لأن قوله « إن هذه الأمة » فيه تخصيص فتعدية السؤال لغيرهم تحتاج إلى دليل ، وعلى تسليم اختصاصه بهم فهو لزيادة درجاتهم ولخفة أهوال المحشر عليهم ففيه رفق بهم أكثر من غيرهم ، لأن المحن إذا فرقت هان أمرها بخلاف ما إذا توالى فتفريقها لهذه الأمة عند الموت وفي القبور والمحشر دليل ظاهر على تمام عناية ربهم بهم أكثر من غيرهم ، وكان اختصاصهم بالسؤال في القبر من التخفيفات التي اختصوا بها عن غيرهم لما تقرر فتأمل ذلك ، ومقتضى أحاديث سؤال الملائكة أن المؤمن ولو فاسقا يجيبهما كالعدل ولكن بشارته تحتل أن تكون بحسب حاله ويوافق قول ابن يونس اسمهما على المذنب منكر : أى بفتح الكاف . وأما على المطيع : مبشر وبشير .

[مطالب : السائل منكر ونكير وزيد عليهما ناكور ورومان]

قال بعض المتأخرين : ولم نقف له على أصل ، ومقتضى الأحاديث استواء سائر الناس في اسمهما وهو منكر ونكير كما في حديث عند الترمذى وقال حسن غريب منكر بفتح الكاف اتفاقا ، وفي مرسل ضعيف زيادة اثنين آخرين وهما ناكور ورومان فعليه تكون الملائكة الذين يسألون أربعة وفي صفتها الآتية إذ في حديث ابن حبان والترمذى يأتيه « ملائكة أسودان أزرقان » زاد الطبراني « أعينهما مثل قدور النحاس وأنيابهما مثل ضياصي البقر وأصواتهما مثل الرعد » ونحوه لعبد الرزاق من مسند عمرو بن دينار وزاد « يحفران بأنيابهما ويطنان في أشعارهما معهما مرزبة لو اجتمع عليها أهل منى لم يحملوها » .

[مطلب : السؤال بالعربية لكل أحد ، وقيل بالسريانية]

وبما تقرر علم أن منكرا أو نكيرا هما اللذان يسألان المؤمن وغيره ، وظاهر أحاديث سؤالهما أنهما يسألان كل أحد بالعربية ، وفي بعض طرق حديث الصور الطويل عند علي بن معبد : تخرجون منها شبانا كلهم أبناء ثلاث وثلاثين ، واللسان يومئذ بالسريانية سراعا إلى ربهم ينسلون ، فإن أريد بيومئذ اختصاص تكلمهم بالسريانية بيوم النفخ لم يناف مامر وإن أريد بيومئذ وقت كونهم في الصور نافاه .

والحاصل الأخذ بظاهر الأحاديث هو أن السؤال لسائر الناس بالعربية نظير ما مر أنه لسان أهل الجنة إلا إن ثبت خلاف ذلك ولا يستبعد تكلم غير العربي بالعربية لأن ذلك الوقت وقت تحرق فيه العادات ومن ثم ذكر القرطبي والغزالي عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال ، « يا رسول الله ما أول ما يلقى الميت إذا دخل قبره قال يا ابن مسعود ما سألتني عنه إلا أنت فأول ما يأتيه ملك اسمه رومان يجوس خلال المقابر فيقول يا عبد الله اكتب عملك فيقول مأمعى دواة ولا قرطاس فيقول هبها كفتك قرطاسك ومدادك ريقك وقلمك أصبعك فيقطع له قطعة من كفته ثم يجعل العبد يكتب وإن كان غير كاتب في الدنيا فيذكر حسناته وسيئاته كيوم واحد » الحديث بطوله ، ثم رأيت شيخ الإسلام صالحا البلقيني أفتى بأن السؤال في القبر بالسريانية لكل ميت ،

ولعله أخذ من الحديث الذي ذكرته لكنك قد علمت مما قررت فيه أنه لا دلالة في الحديث ، ومن ثم قال تلميذه الجلال السيوطي لم أر ذلك لغيره ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

وسئل رضى الله عنه : ما حكم علم الأوفاق ؟

فأجاب فسح الله في مدته : علم الأوفاق لا محذور فيه إن استعمل لمباح ، فقد نقل عن الغزالي وغيره الاعتناء به ، وكذلك حكى لي عن شيخنا شيخ الإسلام زكريا الأنصاري سقى الله عهدده أنه كان يحسنه وأن له فيه مؤلفا نفيسا أما إذا استعين به على حرام فإنه يكون حراما إذ الوسائل حكم المقاصد ؛ والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب :

[مطلب : على أن لا محذور في طلب زيادة شرفه صلى الله عليه وسلم]

وسئل نفع الله بعلمه وبركته : في رجل قال الفاتحة زيادة في شرف النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال له رجل من أهل العلم : لا تعد إلى هذا الذى صدر منك تكفر فهل الأمر كذلك ؟ وهل يجوز هذا الإنكار والحكم على القائل بالكفر وما يلزم المنكر ؟

فأجاب متع الله بحياته بقوله : لم يصب هذا المنكر في إنكاره ذلك وهو دال على قلة علمه وسوء فهمه بل وعلى قبيح مجازفته في دين الله تعالى وتهوره بما قد يثول به إلى الكفر والعياذ بالله إذ من كفر مسلما بغير موجب لذلك كفر على تفصيل ذكره الأئمة رضى الله عنهم ، فإنكاره هذا إما حرام أو كفر فالتحرير محقق والكفر مشكوك فيه إذ لم يتحقق شرطه فعلى حاكم الشريعة المطهرة أن يبالي في زجر هذا المنكر بتعزيره بما يليق به في عظيم جراته على الشريعة المطهرة وكذبه عليها بما لم يقله أحد من أهلها بل صرح بعض الأئمة بخلافه بل الكتاب والسنة دالان على أن طلب الزيادة له صلى الله عليه وسلم أمر مطلوب محمود قال تعالى (وقل رب زدنى علما) . وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في دعائه : « واجعل الحياة زيادة لى في كل خير » وطلب كون الفاتحة أو غيرها زيادة في شرفه طلب لزيادة علمه وترقيه في مدارج كمالاته العلية وإن كان كماله من أصله قد وصل الغاية التي لم يصل إليها كمال مخلوق ، فعلم أن كلا من الآية الشريفة والحديث الصحيح دال على أن مقامه صلى الله عليه وسلم وكماله يقبل الزيادة في العلم والثواب وسائر المراتب والدرجات ، وعلى أن غايات كماله لا حد لها ولا انتهاء بل هو دائم الترقى في تلك المقامات العلية والدرجات السنية بما لا يطلع عليه ويعلم كنهه إلا الله تعالى ؛ وعلى أن كماله صلى الله عليه وسلم مع جلالاته لا يحتاجه إلى مزيد ترقى واستمداد من فيض فضل الله وجوده وكرمه اللذائق الذى لا غاية له ولا انتهاء ، وعلى أن طلب الزيادة لا يشعر بأن ثم نقصا إذ لا شك أن علمه صلى الله عليه وسلم أكمل العلوم ومع ذلك فقد أمره الله بطلب زهادته فلنكن نحن مأمورين بطلب زيادة ذلك له صلى الله عليه وسلم ، وقد ورد أيضا أمرنا بذلك فيما يندب من الدعاء عند رؤية الكعبة المعظمة إذ فيه : « زد من شرفه وعظمه وحججه واعتمره تشريفا » إلى آخره . وهو صلى الله عليه وسلم كسائر الأنبياء الذين حججوا البيت وهم كل الأنبياء إلا فرقة نيلية منهم على الخلاف في ذلك داخل فيمن شرفه وعظمه وحججه واعتمره وإذا علم دخولهم في ذلك العموم فمن دلالة العام ظنية أو قطعية على الخلاف فيه علم أنا مأمورون بطلب الدعاء له صلى الله عليه وسلم ولغيره من الأنبياء المذكورين بزيادة التشریف والتكريم ؛ وأن

الدعاء بزيادة ذلك له صلى الله عليه وسلم أمر مندوب مستحسن، ويؤيده ما رواه الطبراني عن علي رضي الله عنه لكن نظر في سنده ابن كثير أنه كان يعلم الناس كيفية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، وفيها ما يصرح بطلب الزيادة له صلى الله عليه وسلم في مضاعفات الخير وجزيل العطاء وبهذا الذي ذكرته وإن لم أر من سبقني بالاستدلال في هذه المسألة بشيء منه يظهر الرد على شيخ الإسلام صالح البلقيني في قوله: لا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بدليل فيقال له وأي دليل أعلى من الكتاب والسنة، وقد بان بما ذكرته دلالتهما على طلب الدعاء له صلى الله عليه وسلم بالزيادة في شرفه إذ الشرف العلوي كما قال أهل اللغة، والمراد به هنا علو المرتبة والمكانة وعلوها بالزيادة في العلم والخير وسائر الدرجات والمراتب، وكل من العلم والخير قد أمرنا بطلب الزيادة له صلى الله عليه وسلم فيه بالطريق الذي قدمناه فلنكن مأمورين بطلب زيادة الشرف له وعلى شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر في قوله هذا الدعاء مخترع من أهل العصر، ولو استحضرت مقاله النووي لم يقل ذلك بل سبق النووي إلى نحو ذلك الإمام المجتهد أبو عبد الله الحلبي من أكابر أصحابنا وقدمائهم وصاحبه الإمام البيهقي وقوله: ولا أصل له في السنة فيقال له بل له أصل في الكتاب والسنة كما تقرر على أن الظاهر أنه إنما قال هذا قبل اطلاعه على ما يأتي عنه، ثم اعلم أن هذين الإمامين لم ينازعا في جواز ذلك وإنما نزاعهما في هل ورد دليل يدل على طلبه فيفعل أولا فلا ينبغي فعله وقد علمت أنه ورد ما يدل على طلبه، ومن ثم لما كان النووي رحمه الله وشكر سعيه متعلما من السنة بما لم يلحقه فيه أحد ممن جاء بعده كما صرح به بعض الحفاظ دعا بطلب الزيادة له صلى الله عليه وسلم في شرفه في خطبتي كتابيه اللذين عليهما معول المذهب وهما [الروضة والمنهاج] فقال في خطبة كل منها صلى الله عليه وسلم وزاده فضلا وشرفا لديه، وهذه العبارة متداولة في أيدي العلماء منذ نحو ثلثمائة سنة لانعلم أحدا ممن تكلم على الروضة أو المنهاج اعترضها بوجه من الوجوه ولعل هذين غفلا عنها بدليل قوله الثاني هذا الدعاء مخترع من أهل العصر إذ لو استحضرت مقاله النووي لم يقل ذلك بل سبق النووي إلى نحو ذلك الإمام المجتهد أبو عبد الله الحلبي من أكابر أصحابنا وقدمائهم وصاحبه الإمام البيهقي وقد ذكرت عبارتهما في إفتاء أبسط من هذا، ومما صرح به الأول أن إجماله أجره صلى الله عليه وسلم ومثوبته وإبداء فضله للأولين والآخرين بالمقام الحمود وتفضيله على كافة المقربين، وإن كان تعالى قد أوجب هذه الأمور له صلى الله عليه وسلم فإن كل شيء منها ذو درجات ومراتب فقد يجوز إذا صلى عليه واحد من أمته فاستجيب دعاؤه أن زاد النبي صلى الله عليه وسلم بذلك الدعاء في كل شيء مما سميناه رتبة ودرجة انتهى المقصود منه، وهذا تصريح منه بأن طلب الزيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم داخل في الصلاة عليه وقد أمرنا بها فلنكن مأمورين بما تضمنته كما صرح به هذا الإمام وناهيك به، ومما صرح به الثاني في معنى: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلمك الله من المدام والنقائص: فإذا قلت: اللهم سلم علي محمد، وإنما تريد اللهم اكتب له في دعوته وأمره السلامة من كل نقص، وزد دعوته على ممر الأيام علوا وأمتة تكاثرا وذكره ارتفاعا انتهى المقصود منه، فتأمل قوله: من المدام والنقائص، وقوله: من كل نقص وإن ذلك هو مفهوم السلام الذي أمرنا به تجده صريحا في أمرنا بطلب زيادة الشرف له، وإن فرض على أنه يدل على ماتوهمه هذا المنكر الجاهل إذ غاية طلب الزيادة أنه يدل على عدم الكمال المطلق ونحن نلتزمه إذ الكمال المطلق ليس إلا لله وحده ونبينا صلى الله عليه وسلم وإن كان أكمل المخلوقات إلا أن كماله ليس مطلقا فقبل الزيادة ومراتب تلك الزيادة قد يسمى كل منها عدم كمال بالنسبة لما فوقه من كمال آخر أعلى منه وهكذا:

ونقل الحافظ السخاوى عن شيخه ابن حجر أنه جعل الحديث عن أبي رضى الله عنه وفي آخره « قلت أجعل لك صلاتي كلها » أى دعائى كله كما فى رواية « قال إذا تكفى همك ويغفر ذنبك » أصلا عظيما لمن يدعو عقب قراءته فيقول : اجعل ثواب ذلك لسيدنا رسول الله صل الله عليه وسلم ، وكأنه قصد بهذا الرد على شيخه شيخ الإسلام السراج البلقينى فى قوله : لا ينبغي ذلك إلا بدليل وهذا هو الذى أخذ منه ولده علم الدين مامر عنه وقد علمت ردهما ثم ذكر السخاوى عن شيخه ابن حجر أيضا ما حاصله أن من يقول مثل ثواب ذلك زيادة فى شرفه مع العلم بكماله فى الشرف لعله لحظ أن معنى طلب الزيادة أن يتقبل الله قراءته فيثيبه عليها ، وإذا أئيب أحد من الأمة على طاعة كان لمعلمه أجر وللمعلم وهو الشارع صلى الله عليه وسلم نظير جميع ذلك فهذا معنى الزيادة فى شرفه وإن كان شرفه مستقرا حاصلًا وحينئذ اجعل مثل ثواب ذلك تقبله ليحصل مثل ثوابه للنبي صلى الله عليه وسلم .

وحاصله : أن طلب الزيادة له صلى الله عليه وسلم يكون بنحو خطاب تكثير أتباعه سيما العلماء : أى ورفعه درجاته ومراتبه عليه كما مر عن الحلیمی . وقد رد شيخ الإسلام أبو عبد الله القايانى مامر عن العلم وأبيه فقال فى الروضة : إن القارىء إذا قرأ وجعل ما حصل من الأجر للميت كان دعاء يحصل ذلك الأجر للميت فينتفعه ، وفى الأذكار أن يدعو بالجعل فيقول : اللهم اجعل ثوابها واصلا لفلان .

[مطاب : أجمع كيفيات الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما قال ابن الهمام :

اللهم صل أبدا أفضل صلواتك على سيدنا محمد الخ]

واعلم أن القدرة الإلهية مهما تتعلق بشئ يكون لا محالة ، وقد قرر فى علم الكلام أن قدرته سبحانه وتعالى لا تنهاى وأيضا فخير الله لا ينفد ، والكامل المترقى فى درجات الكمال هو أبدا كامل انتهى . ووافق صاحب شيخ الإسلام الشرف المناوى فأقتى باستحسان هذا الدعاء ، ووافقها أيضا صاحبها إمام الحنفية الكمال بن الهمام بل زاد عليهما بالمبالغة فى رفعة شأن هذا الدعاء حيث جعل كل ما صح من الكيفيات الواردة فى الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم موجودا فى كيفية واحدة ومن جملتها الدعاء بزيادة الشرف وهى : اللهم صل أبدا أفضل صلواتك على سيدنا محمد عبدك ونيبك ورسولك محمد وآله وسلم عليه تسليما وزده تشريفا وتكريما وأزله المنزل المقرب عندك يوم القيامة انتهى . فجعل طلب زيادة الشرف له صلى الله عليه وسلم من جملة الأسباب المقتضية لفضل هذه الكيفية ولاشتاها على معنى ما فى الكيفيات الواردة عنه صلى الله عليه وسلم ، ووافقهم صاحبهم شيخنا شيخ الإسلام خاتمة المحققين أبو يحيى زكريا الأنصارى فإنه سئل عن أواعظ قال : لا يجوز إجماعا لقارىء القرآن والحديث أن يهدى مثل ثواب ذلك فى صحائف سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه أقتى المتقدمون والمتأخرون . فأجاب : بأن ما ادعاه هذا الواعظ الهميل المعرفة يستحق بكذبه على الإجماع التعزير البالغ وزعمه أن ذلك لا يجوز الحق خلافه بل يجوز ، والعجب له كيف ساغ له دعوى إجماع المسلمين وإفتاء المتقدمين والمتأخرين على عدم الجواز وهل هذا إلا مجازفة فى دين الله فإن جوازه كما ترى شائع ذائع فى الأعصار والأمصار .

[مطلب : على أن نبينا صلى الله عليه وسلم ، كان أكمل المخلوقات فهو أبدا يترقى]

فإن قلت : الدعاء بالزيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم ممتنع لأنه يقتضى أنه يتصف بضعها حتى تطلب له الزيادة وهو محال في حقه .

قلت : اعلم أن نبينا صلى الله عليه وسلم وهو أشرف المخلوقات وأكملهم فهو في كمال وزيادة أبدا يترقى من كمال إلى كمال إلى ما لا يعلم كنهه إلا الله تعالى فلا محال في تزايد كماله وترقيه بالنسبة إلى نفسه بعد كونه أكمل المخلوقات ، ونحن نطالب له الزيادة في الكمال إلى تلك الدرجة التي لا يعلم كنهها إلا الله تعالى ، وفائدة طلبنا له ذلك مع أنه حاصل له لا محالة بوعد الله تعالى أمور .

منها : إظهار شرفه صلى الله عليه وسلم وكمال منزلته وعظم قدره ورفع ذكره وتوقيره .
ومنها : مجازاته صلى الله عليه وسلم على إحسانه إلينا .

ومنها : حصول الثواب لنا ويزيد اطلاعا على ما ذكرناه ما في الحديث الصحيح « كان صلى الله عليه وسلم أجود الناس » الحديث فانظر ذلك وتأمله فإنه تخصيص بعد تخصيص على سبيل الترقى ، فضل أولا : جوده على الناس كلهم ، وثانيا : جوده في رمضان على جوده في سائر أوقاته ، وثالثا : جوده عند لقاء جبريل على جوده في رمضان مطلقا ففيه تزايد وتفاضل باعتبار نفسه على سبيل الترقى فاعتبر مانحن فيه بهذا ، ونظير مانحن فيه من طلب الزيادة اللهم زد هذا البيت تشريفا في حق بيت الله تعالى الحرام فإن الدعاء بزيادة الشرف مأمور به ولم يقل أحد إن ذلك ممتنع انتهى . فتأمل ذلك وما قبله تجد هذا المنسكرك قد ارتكب في إنكاره هنا متن عمياء وخبث خبث عشواء وليت دينه سلم له كلا إن إنكاره المباح بل الحسن والترقى عن ذلك إلى جعله كفرا خطأ عظيم إثم كبير جرمه فعليه عقوبة ذلك في الدنيا والآخرة على أن قول القائل الفاتحة زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم هل هو مبتدأ وخبر أو مفعول بتقدير اقرءوا والثاني بتقدير اجعلوا ولكل واحد من هذه التقديرات معنى مغاير للآخر ، وكان ينبغي للمنكر لو سلم له ما زعمه أن يستفصل القائل عن أحد هذه المعاني ويرتب على كل حكمه لكن الظاهر أن هذا المنكر لا يفهم تغايرا بين هذه المعاني وأنى له بذلك ، والله أعلم بالصواب .
وسئل : في رجل قال الفاتحة زيادة في شرف النبي صلى الله عليه وسلم فقام رجل من أهل العلم وقال للقائل كفرت ولا تعد إلى قولك هذا الذي صدر منك تكفر أيضا فهل الأمر كذلك وهل يجوز أن يقال لهذا القائل كفرت أو تكفر وماذا يلزم من قال له ذلك مع زعمه أنه من أهل العلم ؟ .

فأجاب فسح الله في مادته ونفع بعلمه وبركته : ليس هذا الرجل القائل ذلك للقائل الفاتحة الخ من أهل العلم بل كلامه وإنكاره يدل على جهله ومجازفته وأنه لا يفهم ما يقول ولا يدري ما يترتب عليه في ذلك من تجهيل العلماء له وتفسيقهم إياه وحكمهم عليه بالتهور كيف وقد كفر مسلما لم يقل بتكفيره أحد؟ بل قال جماعة من المتقدمين والمتأخرين باستحسانه كما سألته لك من كلامهم فإن قصد بتكفيره لقائل ذلك تسمية دينه كفرا فقد كفر ويضرب عنقه إن لم يتب لأنه سبى الإسلام كفرا وإن لم يقصد ذلك حرم عليه هذا الإنكار واستحق عليه الزجر والتأديب البليغ ، ووجب على حاكم الشريعة المطهرة وفقه الله وسدده أن يباليغ في زجره وتغزيره بما يراه زاجرا له عن هذه الحمازات القبيحة والتهورات الشنيعة ، وقد بلغني أنه حكم على قائل ذلك بالكفر واستسلمه وأمره بالشهادتين وهدامته مبالغته في الإثم والفسوق وجراءة على الله ونبيه صلى الله عليه وسلم

وعلى الشريعة الغراء حيث أحدث فيها ما لم يسبق إليه على أنه لو سلم له ذلك لسكان من الواجب عليه أن يعرف هذا العامى الحكم فإن أطاعه فظاهر وإن خالفه نهاه، وأما مبادرته لعامى صدرت منه كلمة لا يفهم منها إلا غاية الإجلال والتعظيم لجنته صلى الله عليه وسلم الرفيع ، وقوله لذلك العامى بمجرد أن صدرت منه تلك الكلمة كفرت أو نحو ذلك فهي دليمة على جهله وغباوته ، وأنه لا يدري شرط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وما يكفر به الإنسان وما لا يكفر به ، وكفكك شاهدا على ذلك ما وقع له في هذه القضية التي كثر كلام العلماء فيها بما لم يحط به علم هذا الرجل ولا انتهى إليه فهمه فكان عليه الرجوع فيما لا يعرفه إلى أهله الغارفين ليبينوا له حكمه وكلام العلماء فيه ، وليست هذه المسئلة من مخترعات المتأخرين بل أشار إليها أكابر المتقدمين كالإمام الحلبي وصاحبه البيهقي ، وناهيك بهما إمامة وجلالة وتبعهما إمام المتأخرين محمدر المذهب أبو زكريا النووي رحمه الله تعالى فقال في روضته ومنهاجه فقال فيهما صلى الله عليه وسلم وزاده فضلا وشرفا لديه وناهيك بهذين الكتابين ، وكان هذا المنكر لم يقرأ في الفقه ولا المنهاج ومن هذا شأنه كيف يبادر بهذا الإنكار وهذا التهور؟ وإذا علمت تصريح النووي به في هذين الكتابين اللذين هما عمدة المذهب علمت فساد إنكار هذا الجاهل وأن ماتوهمه من أن سؤال الزيادة يقتضى أن في مقامه صلى الله عليه وسلم نقضا توهم باطل لا دليل عليه كيف وقد صرح الإمامان الجليلان الحلبي والبيهقي بما يزيفه ويبطله ، وعبارة الأول في شعب الإيمان : فإذا قلنا اللهم صل على محمد فإنما نريد اللهم عظم محمدا في الدنيا بإعلاء ذكره وإظهار دينه وإبقاء شريعته، وفي الآخرة بتشفيعه في أمته وإجزال أجره ومثوبته وإبداء فضله للأولين والآخريين بالمقام المحمود وتقديمه على كافة المقربين بالشهود. قال : وهذه الأمور وإن كان الله تعالى قد أوجها للنبي صلى الله عليه وسلم وأن كل شئ منها دوجات ومراتب فقد يجوز إذا صلى عليه واحد من أمته فاستجيب دعاؤه فيه أن يزداد النبي صلى الله عليه وسلم بذلك الدعاء في كل شئ مما سميته رتبة ودرجة ، ولهذا كانت الصلاة مما يقصد بها قضاء حقه ويتقرب بأدائها إلى الله تعالى ، ويدل على أن قولنا اللهم صل على محمد صلاة منا عليه أنا لانملك إيصال ما يعظم به أمره ويعلم به قدره إليه إنما ذلك بيد الله تعالى فصيح أن صلاتنا عليه الدعاء له بذلك وابتغاؤه من الله جل ثناؤه انتهى كلام الحلبي في شعبه ، فتأمل قوله : وإجزال أجره ومثوبته ، وقوله : أن يزداد النبي صلى الله عليه وسلم إلى آخره تجده مصرحا بأن مقامه صلى الله عليه وسلم يقبل الزيادة في الثواب وغيره من سائر المراتب والدرجات ويؤيده أنه صلى الله عليه وسلم وإن كان أكمل الخلق وأفضلهم لكن لا تحصر ولا تخصي غايات كمالاته العلية بل هو دائم الترقى في تلك الغايات ولا حد لها انتهاء والمقامات السنية مما لا يطلع عليه ويعلم كنهه إلا الله تعالى ، وكماله صلى الله عليه وسلم مع جلالاته لا يمنع احتياجه إلى زيادة مزيد وترقى واستمداد من فضله تعالى وجوده وكرمه فإنه لا انتهاء لفضله الواسع ولا انتهاء لكماله صلى الله عليه وسلم المستمد من ذلك ، وعبارة البيهقي في تفسيره : السلام عليك أيها النبي ويحتمل أن يكون بمعنى السلامة : أى ليكن قضى الله عليك السلام ، والسلام كالمقام والمقامة : أى سلمك الله من المذام والنقائص . فإذا قات : اللهم سلم على محمد إنما تريد اللهم اكتب لمحمد في دعوته وأمته وذكره السلامة من كل نقص فتزداد دعوته على ممر الأيام علوا وأمته تكاثرا وذكره ارتفاعا انتهى . فتأمل تجده صريحا فيما أفاد كلام شيخه الحلبي مما مر الإشارة إليه ، وإذا صرح هذان الأمثلان بذلك وتبعهما النووي فأى شبهة بقيت في هذا الخلل يتشبه بها هذا المنكر الجاهل وكأنه لم يستحضر ما يقوله عند كل سنة عند رؤية الكعبة المعظمة من الدعاء الوارد حينئذ وهو : اللهم زد هذا البيت

تشريفا وتكريما وزد من شرفه فإنه صريح في ذلك بالدعاء للنبي صلى الله عليه وسلم وأن الدعاء بالزيادة لا يقتضى ثبوت نقص وبيانه أن فيه الدعاء للكعبة المعظمة بزيادة التشریف وهي قبل هذا الدعاء لانقص فيها حتى يطلب بهذا الدعاء جبره ، وكأن المراد بالزيادة فيه الزيادة في الكمال الذي لا غاية له وكذلك الدعاء بالزيادة في شرف النبي صلى الله عليه وسلم على أن هذا الوارد يشمله صلى الله عليه وسلم فإن قوله فيه وزد من شرفه وعظمه وحججه واعتمره الخ يشمل النبي صلى الله عليه وسلم بل سائر الأنبياء الذين حججوا هذا البيت وهم الأنبياء كلهم أو إلا جماعة منهم على الخلاف في ذلك ، فعلمنا أنه ورد الدعاء بالزيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم وفي شرف سائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، ويدل لذلك أيضا الحديث المشهور عن أبي بن كعب رضى الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ذهب ثلث الليل قام فقال : يا أيها الناس اذكروا الله جاءت الراجفة تتبعها الرادفة قد جاء الموت بما فيه ، قال أبي فقالت يا رسول الله إنى أكثر الصلاة عليك فسمك أجعل لك من صلاتى ؟ فقال ما شئت قلت الربع قال ما شئت وإن زدت فهو خير لك قلت أجعل لك صلاتى كلها قال إذا تكفى همك ويغفر ذنبك » . حسنه الترمذى وصححه الحاكم في موضعين من مستدرکه ، وفي رواية « إذا ذهب ربع الليل » ، وفي أخرى « قال يارسول الله أرأيت صلاتى كلها لك قال إذن يكفيك همك من أمر دنياك وآخرتك » ، وفي أخرى للبخاري « قال رجل يارسول الله أجعل شطر صلاتى دعاء لك ؟ قال نعم . قال فأجعل صلاتى كلها دعاء لك قال إذا يكفيك الله هم الدنيا والآخرة » وفي أخرى « أجعل لك نصف دعائى ؟ قال ما شئت قال الثلثين قال ما شئت قال أجعل دعائى كله لك قال إذا يكفيك الله هم الدنيا وهم الآخرة » وبهذه الرواية يعلم أن المراد بالصلاة في الرواية الأولى وما بعدها الدعاء وأن من فسرها بالصلاة الحقيقية والمراد نفس ثوابها فقد أبعد بل المعنى : أن لى زمانا أدعو فيه لنفسي فكم أصرف من ذلك الزمان للدعاء لك . فإذا تقرّر هذا فقد قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر كما نقله عن تلميذه الحافظ السخاوى واستحسنه : وهذا الحديث أصل عظيم لمن يدعو عقب قراءته فيقول : اجعل ثواب ذلك لسيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأما من يقول مثل ثواب ذلك زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم مع العلم بكمالها في الشرف فلعله لحظ أن معنى طلب الزيادة في شرفه أن يتقبل قراءته فيثبته عليها . وإذا أئيب أحد من الأمة على فعل طاعة من الطاعات كان للذى علمه مثل أجره وللمعلم الأول وهو الشارع صلى الله عليه وسلم نظير جميع ذلك فهذا معنى الزيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم وإن كان شرفه مستقرا حاصلا ، وقد ورد في القول عند رؤية الكعبة اللهم زد هذا البيت تشريفا وتكريما وتعظيما فإذا عرف هذا عرف أن معنى قول الداعى اجعل مثل ثواب ذلك أى تقبل هذه القراءة ليحصل مثل ثواب ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم انتهى . وحاصله أن طلب الزيادة له صلى الله عليه وسلم يكون بنحو طلب تكثير أتباعه سيما العلماء ورفع درجاته ومراتبه العلية كما مر عن الخليلي رحمه الله وبه يرد ما وقع في فتاوى شيخ الإسلام البلقيني فإنه سئل عمن يقول في دعائه اجعل ثواب هذه الختمة هدية لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فأجاب بما حاصله : ثواب القراءة وأصل له صلى الله عليه وسلم لأنه هو المبلغ والمبين له فلا حاجة للذكر القارى ذلك وإن ذكره على نظير : اللهم آت سيدنا محمدا الوسيلة والفضيلة الخ لم يمتنع بل اللائق أن لا يقدم على شئ من ذلك إلا بإذن وأئن جاء أنه صلى الله عليه وسلم قال لعمر شيئا يتعلق بنحو ذلك فلعلمه صلى الله عليه وسلم أن عمر رضى الله عنه يراعى الأدب في الذى يتعلق

بالنبي صلى الله عليه وسلم وإذا لم يكن الداعي يراعى الأدب فإنه لا يليق أن يقدم على شيء من ذلك حتى يعلم طريق الأدب فيه انتهى : وأخذ من ذلك ولده شيخ الإسلام علم الدين قوله لا ينبغي لأحد أن يقدم في دعائه على قوله اللهم اجعل ثواب ما قرأناه زيادة في شرف سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بدليل انتهى . وأنت خير بأنه كأبيه ليسا قائلين بامتناع ذلك وإنما هما يحاولان أنه لا ينبغي قول ذلك إلا بدليل أى لا يندب قوله إلا بدليل يدل على استحبابه وليس في كلامهما ما يدل على أن ذلك لا يجوز على أن الظاهر أنهما غفلا عما قدمناه عن النووي وغيره ، ومن ثم خالفهما شيخ الإسلام القباياتي فقال في الروضة : إن القارى إذا قرأ ثم جعل ما حصل من الأجر له لميت فهذا دعاء يحصل ذلك الأجر للميت فينفع الميت . وقال في [الأذكار] المختار أن يدعو بالجعل فيقول اللهم اجعل ثوابها واصلا لفلان :

واعلم أن القدرة الإلهية مهما تتعلق بشيء لا يكون لاحالة ، وقد قرر في علم الكلام أن قدرته سبحانه وتعالى لا تنهاى وأيضاً فخير الله لا ينفذ والكمال المترقى في درجات الكمال هو أبداً كامل انتهى وهو غاية في التحرير والتنقيح وواقفه صاحبه شيخ الإسلام الشرف المناوى فأفتى باستحسان هذا الدعاء واستند إلى قول المناجى وزاده فضلاً وشرفاً لديه ، ووافقهما أيضاً صاحبهما إمام الحنفية الكمال ابن الهمام بل زاد عليهما بالمبالغة في رفعة شأنه أى شأن هذا الدعاء حيث جعل كل ماصح في الكيفيات الواردة في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم موجوداً في كيفية الدعاء بزيادة الشرف ومن جماتها وهى : اللهم صل أبداً أفضل صلواتك على سيدنا محمد عبدك ونبيك ورسولك محمد وآله وسلم عليه تسليماً كثيراً وزده شرفاً وتكريماً . وأنزله المنزل المقرب عندك يوم القيامة انتهى . فانظر كيف جعل الكيفيات الفاضلة للصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كصلاة التشهد وما اشتملت عليه من كثرة طرقها وكصلاة أخرى موجودة في تلك الكيفية المشتملة على وزده تشريفاً وتكريماً وجعل طلب هذه الزيادة من الأسباب المقتضية لفضل هذه الكيفية واشتمالها على ما في الكيفيات الواردة عنه صلى الله عليه وسلم وهذا تصريح من هذا الإمام المحقق بفضل طلب الزيادة له صلى الله عليه وسلم فكيف مع هذا يتوهم أن في ذلك محذوراً ، ووافقهم أيضاً صاحبهم شيخنا شيخ الإسلام أبو يحيى زكريا الأنصارى فإنه سئل عن واعظ قال : لا يجوز بالإجماع لقارى القرآن والحديث أن يهدى مثل ثواب ذلك في صحائف سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وبه أفتى المتقدمون والمتأخرون ، فأجاب : بأن ماداعاه هذا الواعظ القليل المعرفة يستحق بسببه التعزير البالغ بحسب ما يراه الحاكم من نحو حبس أو ضرب ويثاب زاجره ويأثم مساعده على ذلك . وها أنا أذكر ذلك مفصلاً ، فأما ماداعاه من أنه لا يجوز إهداء القرآن للنبي صلى الله عليه وسلم فالحق خلافه بل يجوز ذلك والعجب منه كيف ساع له دعوى لإجماع المسلمين وإفتاء المتقدمين والمتأخرين على عدم الجواز وهل هذا إلا مجازفة في دين الله تعالى فإن جوازه كما ترى شائع ذائع في الأعصار والأمصار . فإن قلت : الدعاء بالزيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم ممتنع لأنه يقتضى أنه متصف بضدها حتى يطلب له الزيادة وهو محال في حقه .

قلت : اعلم يا أخى وفقنى الله وإياك أن نبينا صلى الله عليه وسلم هو أشرف المخلوقات وأكملهم فهو في كماله وزيادته أبداً مترق من كمال إلى كمال إلى ما لا يعلم كنهه إلا الله تعالى ، ولا محال في تزايد كماله وترقبه بالنسبة إلى نفسه بعد كونه أكمل المخلوقات ، ونحن نطلب له الزيادة في الكمال إلى تلك الدرجة التى لا يعلم كنهها إلا الله ، وفائدة طلبنا له ذلك مع أنه حاصل له لا محالة بوعد الله تعالى أمور :

منها : لإظهار شرفه صلى الله عليه وسلم وكمال منزلته وعظيم حقه ورفع ذكره وتوقيره .
ومنها : مجازاته صلى الله عليه وسلم فقد أحسن إلى جميع الناس بهدايتهم إلى الدين القويم .

ومنها : حصول الثواب لنا كسائر العبادات ويزيد اطلاعا على ما ذكرناه ما في الحديث الصحيح عن ابن عباس رضى الله عنهما « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل عليه السلام » فانظر إلى ذلك وتأمل فإنه تخصيص بعد تخصيص على سبيل الترقى ففضل أولا جوده على الناس كلهم ، وثانيا جوده في رمضان على جوده في سائر أوقاته ، وثالثا جوده عند لقاء جبريل على جوده في رمضان مطلقا ، ففيه تزايد وتفاضل باعتبار نفسه على سبيل الترقى فاعتبر ما نحن فيه بهذا ؟ ونظير ما نحن فيه في طاب الزيادة اللهم زد هذا البيت تشريفا في حق بيت الله الحرام فإن الدعاء بزيادة التشريف مأمور به ولم يقل أحد إن ذلك ممنوع انتهى كلامه رحمه الله وهو غاية في التحقيق والإتقان شكر الله سعيه فتأمله واقض به وبما قبله على هذا المعترض بالجهل والمجازفة والتهور والمبادرة بما لا يسوغ إنكاره وبإلخروج عن سنن المهتدين إلى وصمات المعتدين حيث ارتقى عن إنكار المباح بل الحسن كما مر عن غير واحد إلى جعله كفرا فهل هذا إلا مجازفة في دين الله وافتراء عليه فعليه عقوبة ذلك في الدنيا والآخرة .

وروى الطبراني بسند موقوف نظرفيه ابن كثير عن علي رضى الله عنه : أنه كان يعلم الناس الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فيقول دعاء طويلا من جملته : اللهم افسح له في عدنك واجزه مضاعفات الخير من فضلك مهنتات له غير مكدرات من نول ثوابك المحلول وجزيل عطائك المعلول ، اللهم أعل على بناء الناس بناءه وأكرم مثواه لديك ونزله وتمم له نوره واجزه من انبعاثك له مقبول الشهادة مرضى المقالة ذا منطلق عدل وخطة فضل وبرهان عظيم انتهى . وهو صريح في طاب الزيادة له صلى الله عليه وسلم . وعدنك جنة عدن وعطائك المعلول من العسل وهو الشرب بعد الشرب ، يريد أن عطاءه مضاعف كأنه يعطى به أى يعطيه عطاء بعد عطاء وأعل على بناء الناس أى البانين كما في رواية بناءه أى أرفع فوق أعمال العاملين عمله ومثواه منزله ونزله رزقه وخطة بضم الحاء المعجمة القصة والفصل القطع .

[مطلب : الجمهور على جواز أن يقال رحم الله محمدا]

وإذا جوز جمهور العلماء كما قاله القاضى عياض وغيره أن يقال رحم الله محمدا ولم يبالوا بقول جمع لا يجوز لأن الرحمة غالبا إنما تكون لفعل ما يلام عليه لأنه مخالف لما صح أنه صلى الله عليه وسلم في عدة أحاديث أصحها في التشهد السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته . ومنها إقراره صلى الله عليه وسلم للأعرابي القائل : اللهم ارحمني وارحم محمدا ، وإنما أنكروا قوله ولا ترحم معنا أحدا بقوله : « لقد تججرت واسعا » . وفي حديث في سنده مجهول وبقية رجاله رجال الصحيح « وترحم على محمد وعلى آل محمد كما ترحم على إبراهيم وعلى آل إبراهيم » فلأن يجوز الدعاء بالزيادة من باب أولى لأن طلبها لا يشعر بما يشعر به طلب الرحمة .

وفي فتح البارى قال أبو العالية : معنى صلاة الله على نبيه صلى الله عليه وسلم ثناؤه عليه عند الملائكة ومعنى صلاة الملائكة عليه الدعاء وهذا أولى الأقوال فيكون معنى سلام الله تعالى عليه ثناؤه عليه وتعظيمه ومعنى صلاة الملائكة وغيرهم طلب ذلك له من الله تعالى والمراد طلب الزيادة لأصل الصلاة انتهى . وهو

صريح في أن صلاتنا عليه طلب الزيادة له من الله تعالى وأن ذلك لا محذور فيه وكيف لا وقد طلب صلى الله عليه وسلم الزيادة في دعائه إذ في بعض حديث مسلم في دعائه « واجعل الحياة لي زيادة في كل خير » وقد أمره الله تعالى بطلب الزيادة في العلم بقوله عز قائلًا (وقل رب زدني علما) ولو كان طلب الزيادة يشعر بما توهمه هذا المنكر الغبي الجاهل لما دعا بها صلى الله عليه وسلم ولما أمره الله بطلبها فدل ذلك على جواز الدعاء له صلى الله عليه وسلم بالزيادة في شرفه بل على نذب ذلك واستحسانه فهو الحق فاعتمده ولا تغتر بخلافه .

وأما قول شيخ الإسلام ابن حجر في بعض المواضع هذا الدعاء مخترع من بعض أهل العصر ولا أصل له في السنة فالظاهر أنه قاله قبل اطلاعه على ما مر عنه مما هو صريح في أن له من السنة أصلا أصيلا، ثم رأيت ابن تيمية سبق البلقيني إلى ما مر عنه وبالغ السبكي في رده عليه في ذلك فجراه الله خيرا والله أعلم بالصواب .

[مطلب : جواز قتل الحيات]

وسئل رضى الله عنه، في حية الدار نقتلها أو نتحول عنها : فإن قلمت ثلاثا فهل هي أيام أو ساعات؟ وهل الحيات في ذلك سواء كالأفعاء والرواز والثعبان أم يختص التحول بنوع منها؟ وهل حية العمران كالبلستان والبئر التي يسقى منها الزرع والأشجار حكمها حكم حية الدار أم لا؟ وهل يسكره قتل شيء منها في الموات أوفى العمران؟ وكيف الكلام الذي يقولونه إذا بدت لهم؟ وما العهد الذي أخذه عليها نوح وسليمان صلى الله على نبيينا وعليهما وسلم؟ :

فأجاب نفع الله بعلمه : اعلم أنه صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الحيات أمر نذب : روى البخارى والنسائي عن ابن مسعود رضى الله عنه قال « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غار بمنى وقد نزلت عليه سورة والمرسلات عرفا فنحن نأخذها من فيه رطبة إذا خرجت علينا فقالت اقتناوها فابتدرنا لنقتلها فسبقتنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقاكم الله شرها كما وقاها شركم » وعداوة الحية الإنسان معروفة إذ الذي عليه الجمهور أن الخطاب في قوله تعالى (اهبطوا منها جميعا بعضكم لبعض عدو) لآدم وحواء وإبليس والحية : وفي حياة الحيوان روى قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما سلمناهن منذ عاديناهن » . وقال ابن عمر رضى الله عنهما : من تركهن فليس منا . وقالت عائشة رضى الله عنها : من ترك حية خشية من ثارها فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين . وفي مسند أحمد عن النبي صلى الله عليه وسلم : « من قتل حية فكأنما قتل مشركا ، ومن ترك حية خوف عاقبتها فليس منا » . وقال ابن عباس رضى الله عنهما : إن الحيات مسخ الجن كما مسخت القرود من بني إسرائيل ، وأخرجه الطبراني عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك رواه ابن حبان هذا كله في غير حيات البيوت ، وأما الحيات التي مأواها البيوت فلا تقتل حتى تنذر ثلاثا .

واختلف العلماء هل المراد ثلاثة أيام أو ثلاث مرات ، والأول عليه الجمهور : أى فهو الأولى، وقد ورد في كل منهما حديث :

أخرج مالك ومسلم وأبو داود عن أبي سعيد الخدرى : « أن أبا السائب أراد أن يقتل حية بدار أبي سعيد وهو يصلى فأشار إليه أن لا تفعل ، ثم لما قضى صلاته حدثه وقد أشار له في بيت في الدار فقال : كان فيه فتى حديث عهد بعرس فخرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الخندق فكان ذلك الفتى يستأذن

رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنصاف النهار يرجع إلى أهله ، فاستأذنه يوماً فقال له صلى الله عليه وسلم :
خذ عليك سلاحك فإنى أخشى عليك قريظة ، فأخذ الرجل سلاحه فإذا امرأته بين البابين قائمة فأهوى إليها
بالرمح ليضعها به وأصابته غيرة فقالت : اكفف عليك رمحك وادخل البيت حتى تنظر ما الذى أخرجنى ،
فدخل فإذا بحية عظيمة منطوية على الفراش فأهوى إليها بالرمح فانتظمها به ، ثم خرج به فركزه فى الدار
فاضطربت عليه وخرت الفتى ميتا ، فما يدرى أيهما كان أسرع موتا الفتى أم الحية ؟ قال : فجعنا النبي
صلى الله عليه وسلم وأخبرناه بذلك وقلنا : ادع الله تعالى له أن يحميه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : استغفروا
لصاحبكم ، ثم قال صلى الله عليه وسلم : إن بالمدينة جنا قد أسلموا فإذا رأيتم منهم شيئاً فأذنوه ثلاثة أيام فإن
بدا لكم بعد ذلك فاقتلوه فإنما هو شيطان » وفى لفظ « إن لهذه البيوت عوامر فإذا رأيتم شيئاً منها فخرجوا
عليه ثلاثاً فإن ذهب وإلا فاقتلوه فإنه كافر » .

وأخرج أبو داود عن أبي سعيد الخدرى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الهوام من الجن
من رأى فى بيته شيئاً فليخرج عليه ثلاث مرات فإن عاد فليقتله فإنه شيطان » وأخذ بعض العلماء من حديث
أبي سعيد الأول وهو قوله « إن بالمدينة جنا » إلى آخره أن الإنذار ثلاثاً خاص بالمدينة ، وصحح بعض أنه عام
على كل بلدة لا تقتل حتى تنذر .

[مطلب : إنذار الحيات مندوب لا واجب وإن اقتضاه كلام بعض الحنابلة]

ثم الظاهر أن الإنذار مندوب وإن اقتضى كلام بعض الحنابلة وجوبه حيث قال : قتل الحية بغير حق
لا يجوز كالإنس ولو كان كافراً والجن يتصورون بصور شتى وحيات البيوت قد تكون جنا فتؤذن ثلاثاً فإن
ذهبت وإلا قتلت ، فإنها إن كانت حية أصلية قتلت وإن كانت حية جنية فقد أصرت على العدوان بظهورها
للإنس فى صورة حية تفرغهم بذلك انتهى . نعم أفهم قوله : فقد أصرت على العدوان أن خروجهما فى صورة
الحية عدوان وحينئذ فلا يجب الإنذار ، ويؤيده ما ذكره شيخ الإسلام ابن حجر فى أبناء العمران عن الثورى
الأنصارى الهوى المتوفى سنة إحدى وثمانمائة أنه خرج عليه ثعبان مهول فقتله فاحتمل فوراً من مكانه فأقام
عند الجن إلى أن رفعوه لقاضيهم فادعى عليه ولى المقتول فأنكره ، فقال القاضى : على أى صورة كان المقتول ؟
فقبل على صورة ثعبان فالتفت القاضى إلى من بجانبه فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
« من تزيالكم فاقتلوه » فأمر القاضى بإطلاقه فرجعوا به إلى منزله .

[مطلب : فى حكاية غريبة]

ونظير ذلك ما أخرجه ابن عساكر فى تاريخه : أن رجلاً دخل بعض الخراب ليبول فيه فإذا حية فقتلها
فما هو إلا أن نزل به تحت الأرض فاحتوش به جماعة فقالوا هذا قتل فلانا ، فقالوا نقتله ، فقال بعضهم
امضوا به إلى الشيخ ، فضموا به إليه فإذا هو شيخ حسن الوجه كبير اللحية أبيضها فقال ما قصتكم ؟ فأخبروه
فقال فى أى صورة ظهر ؟ فقالوا فى حية ، فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لنا ليلة الجن :
« ومن تصور منكم فى صورة غير صورته فقتل فلا شئ على قاتله » خلوه فخلونى :

[مطلب : هل تجوز الرواية عن الجن أم لا ؟]

واعلم أن الاستدلال بهذين ينبنى على جواز الرواية عن الجن وقد روى عنهم الطبراني وابن عدى وغيرهما لكن توقف في ذلك بعض الحفاظ بأن شرط الراوى العدالة والضبط ، وكذا مدعى الصحة شرطه العدالة والجن لا نعلم عدالتهم مع أنه ورد الإنذار بخروج شياطين يحدثون الناس انتهى . والتوقف متجه: وعلى كل حال فالذى ينبغي أن الإنذار ليس بواجب لأن الأصل في الصورة أنها باقية على خلقها الأصلية ، وقد أهدر الشارح هذه الصورة أعنى صورة الحية بسائر أنواعها وجعلها من الفواسق ، وقدم " أول هذا الجواب التحريض على قتلها ، وهذا كله يقتضى أن الإنذار غير واجب لأن كونها صورة جنى أمر محتمل وليس بحقق ، والاحتمال المخالف للأصل لا يقتضى الوجوب لكن حديث البخارى ومسلم يقتضيه ، ولفظ الأول عن ابن أبي ملكية : « أن ابن عمر كان يقتل الحيات ثم نهى قال إن النبي صلى الله عليه وسلم هدم حائطه فوجد فيه سلخ حية ، فقال انظروا أين هو ؟ فنظروه فقال اقتلوه فكنتم أقتلها لذلك فلقيت أبا لبابة فأخبرني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تقتلوا الحيات إلا كل أبتى ذى طفتين فإنه يسقط الولد ويذهب البصر فاقتلوه » ولفظه عن نافع عن ابن عمر : « أنه كان يقتل الحيات فحدثه أبو لبابة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل حيات البيوت فأمسك عنها » ، ولفظه عن سالم عن ابن عمر أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يخطب على المنبر : « اقتلوا الحيات واقتلوا ذا الطفتين والأبتى فإنهما يطمسان البصر ويسقطان الحمل » قال عبد الله : فبينما أطارد حية لأقتلها فنادانى أبو لبابة لا تقتلها فقلت إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمر بقتل الحيات قال إنه نهى بعد ذلك عن ذوات البيوت وهن العوامر » ولفظ الثانى عن نافع قال : « كان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما يوما عند هدم له فرأى أبيض جان فقال اتبعوا هذا الجان فاقتلوه ، فقال أبو لبابة الأنصارى: إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل الجان الذى يكون فى البيوت إلا الأبتى وذا الطفتين فإنهما اللذان يخطفان البصر ويتبعان مافى بطون النساء » فظاهر قوله فى الأول « لا تقتلوا الحيات » وقوله فى الثانى « نهى » حرمة قتل الجان المذكور إلا أن يقال غير معمول بظاهره من حرمة القتل ولو بعد الإنذار ، وفيه مافيه إذ المطلق فى هذه الرواية محمول على المقيد فى غيرها من قتلها بعد الإنذار مطلقا وبهذا يقيد أيضا ما أخرجه أبو داود عن ابن مسعود رضى الله عنه قال « اقتلوا الحيات إلا الجان الأبيض الذى كأنه قضيب فضة » .

واعلم أن حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه يقتضى طلب تقدم الإنذار فى سائر أنواع الحيات ، وحينئذ يعارض مامر أول الجواب من إطلاق الأمر بقتلها . وقد يجاب بأن إطلاق الأمر بالقتل منسوخ كما عرف من رواية البخارى السابقة أيضا ، ويحمل هذا على ما إذا لم يذهب بالإنذار وإلا قتل جانا كان أو غيره ويعارض استثناء الأبتى وذى الطفتين إلا أن يجاب بأن استثناء هذين يقتضى أن الجنى لا يتصور بصورتها فيسن قتلها مطلقا. ثم رأيت الزركشى نقل ذلك عن الماوردى فقال : إنما أمر بقتلها لأن الجن لا تتمثل بهما ، وإنما نهى عن ذوات البيوت لأن الجنى يتمثل بها وفى الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قال « اقتلوهما فإنهما يطمسان البصر ويسقطان الحبالى » قال الزهرى : ويروى ذلك من سمهما، وظاهر الأحاديث السابقة اختصاص طلب الإنذار بعامر البيوت وهو محتمل ، ويحتمل أنه إنما خص بذلك لأنه بتأكد فيه أكثر

وإلا فالعلة المعلومة مما مر تقتضى طلب الإنذار فيما عدا الأبر وذا الطفيتين سواء كانت عامر بيت أو بستان أو بئر أو غيرها والشعير بذوات البيوت وهن العوامر في رواية البخارى السابقة كأنه للغالب . ولا ينافى ما مر من عدم وجوب الإنذار ما أخرجه أبو الشيخ وابن أبي الدنيا أن عائشة رضى الله عنها أمرت بقتل بجان أو حية فقيل لها إنه ممن استمع الوحي مع النبي صلى الله عليه وسلم فتصدقت باثني عشر ألف درهم وفي رواية: أعتقت أربعين رأسا وذلك لأنها إنما فعلت ذلك تورعا كما هو ظاهر . وبما تقرر علم أنه لا يطلب التحول من الدار لأجل ما ظهر من الحيات فيها بل تنذر ثلاثا فإن ذهبت وإلاقتلت ، وإن الثلاث ثلاثة أيام عند الجمهور وثلاث ساعات عند غيرهم ، وأن سائر الحيات العوامر في ذلك سواء إلا الأبر وذا الطفيتين لما مر فيهما وحيات البيوت كذلك لما مر فيهما ، وأن حيات غير البيوت لا يبعد إلحاقها بحيات البيوت ، وأن كيفية الكلام الذى يقال عند الإنذار ما أخرج أبو داود عن أبي ليلى « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن حيات البيوت فقال : إذا رأيتم منها شيئا في مساكنكم فقولوا : أنشدكن العهد الذى أخذ عليكن نوح ، أنشدكن العهد الذى أخذ عليكن سليمان أن لا تؤذونا فإن عدن فاقطوهن » وذكر الحديث في أسد الغابة عن أبي ليلى بلفظ : « إذا ظهرت الحية في المسكن فقولوا لها : إنا نسألك بعهد نوح عليه السلام وبعهد سليمان بن داود عليهما السلام لا تؤذينا فإن عادت فاقطوها » ثم رأيت الطحاوى من أئمة الحديث والفقهاء على مذهب أبي حنيفة رحمهما الله صرح بما قدمته من أن الإنذار غير واجب . وعبارته لا بأس بقتل الجميع والأولى بعد الإنذار انتهت ، وهى غير صريحة فيما قدمته أيضا من أن الإنذار مندوب في الجميع وإنما استثنيت منه النوعين السابقين أخذا بالحديث والعلة كما مر ، ويؤخذ من عبارته أيضا أن ما نقل عن الحنفية من أنه لا ينبغي أن تقتل الحية البيضاء لأنها من الجن محمول على أن سبب تخصيصها بذلك أن ظن كونها من الجن أقوى من ظن كونها من بقية الحيات فخصت ليكون الإنذار وتجنب القتل منهم في حقها أكد منه في حق غيرها .

وأما تفصيل العهد الذى أخذه نوح والذى أخذه سليمان فلم أر أحدا صرح به على أنه لا حاجة للتصريح به إذ لا يترتب عليه كبير فائدة ولم أر أحدا بسط الكلام على هذه المسئلة كما ذكرته ولا قريبا منه ، وإنما غايتهم أن يذكروا بعض ما مر من الأحاديث وأن الإنذار ثلاثة أيام أو ساعات وهل يختص بالمدينة أولا .

وأما الكلام على الأحاديث وبيان تعارضها وما تدل عليه من وجوب الإنذار أو ندمه فأغفلوه على أنه من المهمات التى يتأكد الاعتناء بها وبذل الجهد فيها ، ولعل أن نظفر بكلام أحد من الأئمة المعبرين يوافق ما ذكرته أو يخالفه والله أعلم بالصواب .

ثم أجبنا عن هذا السؤال بجواب آخر وهو لا ينبغي أن تقتل حية الدار ابتداء بل إنما تقتل بعد الإنذار في المدينة الشريفة على مشرفها أفضل الصلاة والسلام وغيرها على الأصح وخبر مسلم المقتضى للتخصيص بها غير مراد به ظاهره لأحاديث أخر مقتضية للتعميم .

واختلف العلماء هل ينذرها ثلاثة أيام أو ثلاث مرات ولو في ساعة واحدة؟ وجمهورهم على الأول ولعله لبيان الأفضل والأكمل ، وإلا فأصل طلب الإنذار يحصل بثلاث مرات كما ورد في حديث وإن كان حديث الأول أصح ، ولم أر في الأحاديث ما يبدل على طلب التحول من الدار لأجلها ، وإنما الذى في الأحاديث ما تقرر من أنها تنذر فإن ذهبت وإلا قتلت لأنها شيطان كما في رواية « أو كافر » كما في أخرى ، وورد في أحاديث

ما يقتضى أن جميع أنواع الحية كذلك لكن في بعضها استثناء الأبر وذي الطفتين ، وعلة صلى الله عليه وسلم في حديثهما في الصحيحين بأنهما يطمسان البصر ويسقطان الجنين . قال الزهرى : نرى ذلك من سمهما ، وورد في أحاديث أخر ما يقتضى اختصاص طلب الإنذار بحيات البيوت ، وظاهر كلام بعض الأئمة الأخذ بهذا لمقتضى وأن حيات غير البيوت تقتل مطلقا ، والذي يتجه أن التقييد بعوامر البيوت في حديثه بقوله صلى الله عليه وسلم « من رأى في بيته » في حديث آخر إنما هو للغالب أو لمزيد التأكيد وإلا فعلة طلب الإنذار من احتمال أنها صورة جنى كمدلت عليه الأحاديث قاضية بأنه لا فرق فيطلب الإنذار في البيت والبستان وغيرهما وبعد الإنذار يقتل حتى الأبيض الذى كالفضة ، وما ورد عن ابن مسعود رضى الله عنه مما يقتضى عدم قتله مطلقا يحمل على ما إذا لم ينذر وأن الإنذار يتأكد فيه لأنه أقرب إلى صورة الجن من غيره وكذلك يحمل على هذا حديث مسلم « أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل الجن إلا الأبر وذا الطفتين » وفي حديث مرسل عند أبي داود وغيره أن كيفية الإنذار : « أنشدكن العهد الذى أخذ عليكن نوح ، أنشدكن العهد الذى أخذ عليكن سليمان أن لا تؤذونا » ولم أر من بين هذا العهد مع أنه لا حاجة لبيان أن المراد أن كلام من النبيين صلى الله عليه وسلم وعليهما وسلم أئزمو الجن بأنهم لا يؤذون الإنس فؤ منهم يراعى ذلك الإلزام إذا ذكرتهم وكافرهم لا يعابيه فيقتل بعده لأنه إن كان جنيا فهو كافر وإن كان حية أصلية فهو مهدر وكل منهم يقتل شرعا ، والله أعلم بالصواب .

[مطلب : هل الأولياء يردون الحوض مع النبي صلى الله عليه وسلم قبل الأنبياء ؟]

وسئل فسح الله في مدته في خطيب يقول في خطبته : إن الأولياء يردون الحوض مع النبي صلى الله وسلم قبل الأنبياء ، وضرب لذلك مثلا من أحوال الدنيا وهو أن الرجل العظيم قد يصل أتباعه إلى منزله قبل من هو منهم لقربهم إليه فهل ما قاله صحيح ؟ .

فأجاب متع الله بحياته : ما ذكره هذا الخطيب إنما يتم إن ثبت أن الأنبياء يردون حوض النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم أر ما يدل لذلك بعد الفحص والاطلاع على الأحاديث الواردة في الحوض عن بضع وخمسين صحابيا ليس هذا محل بسطها بل الذى رأيت يدل لخلافه فقد صرح الترمذى عن سمرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن لكل نبي حوضا ولهم يتباهون أيهم أكثر واردة وإنى أرجو أن أكون أكثرهم واردة » وأخرج الطبرانى عن سمرة بن جندب رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الأنبياء يتباهون أيهم أكثر أصحابا من أمته فأرجو أن أكون يومئذ أكثرهم كلهم واردة وإن كل نبي منهم يومئذ قائم على حوض ملآن معه عصا يدعو من عرف من أمته ولكل أمة نبي سيما يعرفهم بها نبيهم » فهذان الحديثان صريحان في أن لكل نبي حوضا مستقلا ترده أمته ، وحينئذ فلا يتم لهذا الخطيب ما ذكره فيطالب بمستنده في هذه المقالة فإن بين ما يصلح مستندا لذلك فلا ملام عليه بل هو محسن مطلع وإن لم يبين ذلك أدب لحجازه في الدين التأديب الشديد ليترجر عن الحوض في الحوض وعن هذا الأمر الصعب فإن أمور الآخرة من المغيبات عنا فلا يجوز لنا أن نقدم على الإخبار بشئ منها إلا إن صح سنده عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن مالا يصح سنده لا يجوز ذكره إلا مع بيان ضعفه أو مخرجه ، وأما الجزم كما وقع لها الخطيب فلا يجوز إلا بما عادت صحته عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم ظاهر قوله إن الولي قد يبلغ درجة النبي صلى الله عليه وسلم

ما يؤدي إلى الكفر ، فإن من اعتقد أن الولي يبلغ مرتبة النبي صلى الله عليه وسلم فقد كفر فليحذر هذا الخطيب الحوض في نحو ذلك من المسائل المشككة فإن من لم يتضلع من العلوم السمعية والنظرية يكون خطؤه أكثر من صوابه ، نسأل الله التوفيق .

[مطلب : في بيان من يرد الحوض من أمة محمد صلى الله عليه وسلم]

وأخرج ابن أبي عاصم في المسند عن علي كرم الله وجهه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « أول من يرد على الحوض أهل بيتي ومن أحبني من أمتي » . وفي حديث مسلم : « ترد على أمتي الحوض يوم القيامة آتيته عدد السكواكب يختلج العبد منهم ، فأقول يارب إنه من أمتي ، فيقول إنك لا تدري ما أحدث بعدك » وفي رواية عند الطبراني « لا يشرب منه من أخفر ذمتي ولا من قتل أحدا من أهل بيتي » . وروى مسلم وأحمد والترمذي وابن ماجه عن ثوبان رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « حوضي من عدن إلى عمان ماؤم أشد بياضا من اللبن وأحلى من العسل ، وأكؤسه عدد نجوم السماء من شرب منه شربة لا يظمأ بعدها أبدا أول الناس علي ورواد فقراء المهاجرين ، فقال عمر : من هم يا رسول الله ؟ قال : الشعث رءوسا اللدنس ثيابا لا ينكحون النساء ولا تفتح لهم السدد » أي أبواب السلاطين . وفي رواية لمسلم وابن ماجه : « إنني لأذود عنه الرجال كما يذود الرجل الإبل الغربية عن حوضه قيل يا رسول الله أوتعرفنا ؟ قال نعم تردون علي غرا مججلين من أثر الوضوء ليست لأحد غيركم » . وأخرج أحمد والحاكم : « ما أنتم بجزء من مائة ألف جزء ممن يرد على الحوض يوم القيامة » . وفي هذه إشارة إلى كثرة أمة صلى الله عليه وسلم . وأخرج الماوردي وغيره : « حوضي أشرب منه يوم القيامة » وأخرج ابن حبان والطبراني : « لتزدحم هذه الأمة على الحوض ازدحام الإبل إذا وردت الخمس » . وأخرج الترمذي والحاكم عن كعب بن عجرة أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج عليهم فقال : « إنه سيكون أمراء بعدى فمن دخل عليهم فصدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس مني ولست منه وليس بوارد على الحوض ومن لم يدخل عليهم ولا يعينهم على ظلمهم ولم يصدقهم بكذبهم فهو مني وأنا منه وهو وارد على الحوض » . [فائدة] نقل القرطبي عن العلماء أنه يطرد عن الحوض من ارتد أو أحدث بدعة كالروافض والظلمة المسرفين في الجور والمعلن بالمعاصي ، ثم الطرد للمسلم قد يكون في حال وقد يشرب منه ذو الكبيرة ثم إذا دخل النار لا يعذب بالعطش اه ملخصا ، وهذا بناء على أن الحوض قبل الصراط . والذي رجحه القاضي عياض أنه بعده وأن الشرب منه بعد الحساب والنجاة من النار ، وأيده الحافظ ابن حجر بأن ظاهر الأحاديث أن الحوض بجانب الجنة لينصب فيه الماء من النهر الذي داخلها فلو كان قبل الصراط لحالت النار بينه وبين الماء الذي ينصب من الكوثر ، ولا ينافيه أن جمعا يدفعون عنه بعد رؤيته إلى النار لأنهم يقربون منه بحيث يرونه فيدفعون في النار قبل أن يخلصوا من بقية الصراط والله أعلم بالصواب .

[مطلب : في بيان ما يقوله إذا أراد دخول قرية أو لا يريده وقول الإمام النووي في ذلك]

وسئل أمدنا الله من مدده : في قول الإمام النووي في الأذكار : باب ما يقول إذا رأى قرية يريد دخولها أو لا يريده ، وذكر في ذلك حديثين مقيدين بالدخول ولم يذكر لعدم إرادة الدخول حديثا ، وقد ذكره في ترجمة الباب فهل الذكر يفهم ياسيدى من سياق الحديثين المذكورين أو من أحدهما ، عدم التقييد بإرادة الدخول أم لا ؟ ويكون عدم تقييد الذكر بالدخول فهمه النووي من غير هذين الحديثين اللذين أوردهما ، (٤ - الفتاوى الحديثية)

وربما يرى الإنسان في تراجم أبواب الرياض والأذكار شيئا زائدا على الأحاديث التي يسوقها في ذلك الباب فهل ذلك لدقة فهمه من الأحاديث المذكورة على من ليس له خبرة بالحديث أو إنما زاده الإمام النووي لما قام عنده من غير الأحاديث المذكورة؟ أفتونا مأجورين أثابكم الله النعيم الأبدي في الدنيا والآخرة بمنه وكرمه آمين؟

فأجاب رضى الله عنه : إنما ذكر النووي رحمه الله تعالى في الترجمة عدم إرادة الدخول مع التقييد بإرادته في الحديث للإشارة إلى أن التقييد بإرادة الدخول في الحديث ليس له مفهوم نظرا للمعنى الذي ندب لأجله أن يقال ذلك ، وذلك المعنى هو خيفة الإيذاء من ساكني ذلك الحبل وغيرهم مما فيه من الأفاعى والجن والجمادات. وإذا تقرر أن هذا هو السبب الحامل على الإتيان بهذا الذكر اتضح أن ذكر إرادة الدخول في الحديث لا مفهوم له لأنه خرج مخرج الغالب على أنه في شرح المهذب جرى على ظاهر الحديث فقال : يستحب إذا أشرف على قرية يريد دخولها أو منزل أن يقول اللهم إني أسألك خيرها الخ لكنه في هذا التعبير أشار إلى استنباط آخر وهو أن التعبير بالقرية في الحديث ليس للاشتراط بل للغالب فلذا ألحق سائر المنازل بها في ندب الدعاء المذكور عند الإشراف عليه وإن لم تكن قرية : فاستفيد من مجموع كلامه في الكتابين أن التقييد بإرادة الدخول وبالقرية في الحديث لا مفهوم له وأن المنزل كالقرية وعدم إرادة الدخول كإرادته ، والحاصل له على ذلك والله أعلم ما ذكرته من أن المعنى الذى طالب لأجله هذا الدعاء موجود عند رؤية القرية والمنزل وعند إرادة الدخول وعدمها إذ النفس تخشى من محل اجتماع الناس ومنازلهم وما يتبعهم أن ياحقها من ذلك نوع ضرر فشرع لها هذا الدعاء تطميناً لها وإرشاداً إلى مزيد شهود الافتقار والضعف والذلة ليكون ذلك متكفلاً لها بالسلامة من كل مؤذ .

وبما تقرر علم حسن صنيع النووي ودقة فهمه في الحديث وبالغ إشاراته إلى حقائقه ، وهكذا يقاس بما قلناه ما يقع له من نظير ذلك أفاض الله علينا من بركات أنفاسه الطاهرة وحشرنا في زممرته وعلى قدمه في الدنيا والآخرة ومن علينا برضاه في هذه الدار إلى أن نلقاه إنه هو الجواد الرحيم ، والله سبحانه أعلم بالصواب .

[مطلب : هل خلقت الأرض قبل السماء ؟]

وسئل رضى الله عنه : هل خلقت الأرض قبل السماء ؟

فأجاب نفع الله بعلومه وبركته : نعم كما صح في البخارى عن ابن عباس رضى الله عنهما والقرآن ناطق به . وأجاب عن قوله تعالى (أنتم أشد خلقاً أم السماء بناها) الآية ؛ بأن الأرض خاتمة أولا كالحبزة وخلقت السماء بعدها ثم هيأ الأرض ودحاها ، والله أعلم .

[مطلب : اختلفوا هل النهار أفضل أم الليل ؟]

وسئل رضى الله عنه : هل الليل أفضل من النهار ؟

فأجاب فسح الله في مدته : قال جماعة : النهار أفضل من الليل لما فيه من فضل الاجتماع على القرآن والذكر . وقال آخرون : بل الليل أفضل إذ ليلة القدر خير من ألف شهر ، وليس لنا يوم خيراً من ألف شهر ، ويدل له قولهم : لو قال أنت طالق في أفضل الأوقات طلقت ليلة القدر ، واختصاصه بالتجلى الأكبر وبالمعراج ، والله سبحانه أعلم .

[مطلب : هل العرش أفضل من الكرسي ؟]

وسئل رضى الله عنه : هل العرش أفضل من الكرسي ؟
فأجاب رحمه الله بقوله : نعم كما صرح به ابن قتيبة ، وصرح أيضا بأن الكرسي أفضل من السماء ،
وأن الشام أفضل من العراق ، وبأن الحجر أفضل الركن النيماني ، وهو أفضل القواعد ، والله أعلم .

[مطلب : هل الليل في السماء كالأرض ؟]

وسئل نفع الله تعالى بعلمه : هل الليل في السماء كالأرض ؟
فأجاب رضى الله عنه بقوله : الذى دلت عليه الآيات القرآنية أنه من خواص أهل الأرض لأن الله تعالى
امتحن به علينا راحة لنا لأننا نتعب ونمل بخلاف أهل السماء ؛ ومعنى - يسبحون الليل والنهار لا يفترون - أنهم
دائمون على ذلك فكفى بذلك عن الدوام ووقوع المعراج ليلا إنما هو بالنسبة لأهل الأرض والله سبحانه أعلم .

[مطلب : فى أن الطبيب إذا داوى ظنا منه أنه ينفع فأضر فلا تنه عليه غير الإثم]

وسئل رضى الله عنه : فى رجل ليست له معرفة تامة بالطب ويحىء إليه أصحاب العلل فينظر فى كتب
الطب فما وجد موافقا لطبعه داوى به ولم يدر تشخيص العلة لصاحب العلة بل قال له افعل ففهم من يبرأ
ومنهم من لا ، فما الحكم فى ذلك وماحكم المأخوذ منهم بالرضا ؟

فأجاب نفع الله بعلمه وبركته : من يطالع كتب الطب ويذكر للناس ما فيها من غير أن يتشخص العلة
فقد جازف وتجراً على إفساد أبدان الناس وإلحاق الضرر بهم لأن من لا يتشخص العلة ولا يتيقن كليات علم
الطلب لا يجوز له أن يفتى بشىء من جزئياته لأن الجزئيات لا يضبطها إلا الكليات ، ومن ثم قال بعض حذاق
الأطباء : كتبنا قائمة للفقهاء أى إنهم يرون فيها أن الشىء الفلانى دواء للعلة الفلانية فيستعملونه لتلك العلة
غافلين عن أن فى البدن علة خفية تضاد ذلك الدواء فيكون القتل حينئذ من حيث ظنوه نافعاً وحينئذ فلا يصلح
ذلك الدواء إلا لمن علم أنه ليس فى البدن مضاد له ، ولا يحيط بذلك إلا الطبيب الماهر الذى أخذ العلم عن الصدور
لا عن السطور ، ولا خصوصية لعلم الطب بذلك بل كل من أخذ العلم عن السطور كان ضالاً مضالاً ولذا قال
النووى رحمه الله : من رأى المسئلة فى عشرة كتب مثلاً لا يجوز له الإفتاء بها لاحتمال أن تلك الكتب كلها
ماشية على قول أو طريق ضعيف ثم هذا الطبيب إذا داوى ظنا منه أنه ينفع فكان مضراً فلا شىء عليه غير
الإثم الشديد والعذاب العظيم فى دار الوعيد فليتنق الله ويرجع عن ذلك وإلا فهو من أهل المهالك ، وأما ما يأخذه
منهم فهو محرم عليه أكله لأنهم لم يسمحو له به إلا ظناً منهم أنه يعرف ما يصفه من الأدوية وغيرها ، ولو علموا
أنه معاقب آثم بما يفعله لم يعطه أحد شيئاً فهو أخذ له بالغش والبهتان والجور والعدوان ، والله أعلم .

[مطلب : فى حكم كتب العزائم وتعليقها على الصبيان والدواب]

وسئل رضى الله عنه ، ما حكم كتب العزائم وتعليقها على الصبيان والدواب ؟
فأجاب رضى الله عنه : وفسح فى مدته : يجوز كتب العزائم التى ليس فيها شىء من الأسماء التى
لا يعرف معناها ، وكذلك يجوز تعليقها على الآدميين والدواب ، والله سبحانه أعلم بالصواب .

[مطلب : في الجواب عن الأيام والليالي وسعيدها ونحيسها]

وسئل نفع الله بعلومه : السؤال عن النحس والسعد وعن الأيام والليالي التي تصلح للسفر والانتقال ما يكون جوابه ؟

فأجاب رضى الله عنه : من يسأل عن النحس وما بعده لا يجاب إلا بالإعراض عنه وتسفيه مافعله ويبين له قبحه ، وأن ذلك من سنة اليهود لا من هدى المسلمين المتوكلين على خالقهم وبارئهم الذين لا يحسبون وعلى ربهم يتوكلون ، وما ينقل من الأيام المنقوطة ونحوها عن على كرم الله وجهه باطل كذب لا أصل له فليحذر من ذلك والله أعلم .

[مطلب : في رؤية المحتضر ملك الموت]

وسئلت : هل كل محتضر يرى ملك الموت عليه السلام صغير وكبير وأعمى وبصير آدمى وغيره ؟ فأجبت بقولي : ورد ما يدل على معاينة المحتضر الذي لم يمض فجأة لملك الموت أو بعض أعوانه ؛ فمن ذلك حديث أبي نعيم أنه صلى الله عليه وسلم قال : « احضروا موتاكم ولقنوهم لا إله إلا الله وبشروهم بالجنة فإن الحلِيم من الرجال والنساء يتحير عند ذلك المصراع ، وإن الشيطان أقرب ما يكون من ابن آدم عند ذلك المصراع » والذي نفسى بيده لمعاينة ملك الموت أشد من ألف ضربة بالسيف . فقوله « والذي نفسى بيده لمعاينة ملك الموت الخ » الذي وقع كالتعليل لما قبله من طلب التلقين وما معه لكل من حضره الموت يومئذ إلى أن كل محتضر يطلب تلقينه يعاين ملك الموت وإلا لم يكن للحلف على ذلك بل ولا لذكره مناسبة لهذا المقام ألبتة وفي حديث « إن ملك الموت إذا سمع الصراخ يقول : يا ويلكم مم الجزع وفيم الجزع ؟ ما أذهبت لواحد منكم رزقا ولا قربت له أجلا ولا أتيته حتى أمرت ولا قبضت روحه حتى استأمرت وإن لي فيكم عودة ثم عودا ثم عودا حتى لا أبقى منكم أحدا . قال صلى الله عليه وسلم : والذي نفسى بيده لو يرون مكانه أو يسمعون كلامه لذهلوا عن ميتهم ولبكوا على أنفسهم » الحديث . وفي حديث آخر : « أنه صلى الله عليه وسلم نظر لملك الموت عند رجل من الأنصار فقال : ارفق بصاحبنا فإنه مؤمن ، فقال ملك الموت عليه السلام : يا محمد طب نفسا وقر عينا فإني بكل مؤمن رقيق . واعلم أن ما من أهل بيت مدر ولا شعر في بر ولا بحر إلا وأنا أنصفهم في كل يوم خمس مرات حتى لأنا أعرف بصغيرهم وكبيرهم منهم بأنفسهم ، والله يا محمد لو أني أردت أن أقبض روح بعوضة ما قدرت على ذلك حتى يكون الله هو الأمر بقبضها » . قال القرطبي : وفي هذا الخبر ما يدل على أن ملك الموت هو الموكل بقبض كل ذى روح وأن تصرفه كله بأمر الله عز وجل ويخلق وإراداته ولا يتأثر في ذلك قوله تعالى (الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها) وقوله (توفته رسلنا) وقوله تعالى (إذ يتوفى الذين كفروا الملائكة) وما في حديث : « إن البهائم كلها يتولى الله أرواحها دون ملك الموت » وذلك لأن ملك الموت يقبض الأرواح والأعوان يعالجون والله سبحانه وتعالى هو الذى يزهرق الروح وبهذا يجمع بين الآيات والأخبار لئلا يظن لما كان ملك الموت يتولى ذلك بالوساطة والمباشرة أضيف التوفى إليه كما أضيف الخلق للملك في خبر مسلم : « إذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة بعث الله إليها ملكا فصورها وخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها وعظامها » . وفي حديث آخر : « إن ملك الموت قال للنبي صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء بعد كلام طويل : فإذا نفذ أجل عبد نظرت إليه فإذا نظرت إليه عرفوا أعوانى من

الملائكة أنه من مقبوض غد وانبطشوا به يعالجون نزع روحه فإذا بلغوا بالروح الحلقوم عرفت ذلك فلم يخف على شيء من أمره مددت يدي فأزرعه من جسده وألى قبضه». وفي خبر آخر: «لأنه ينزل عليه أربعة من الملائكة ملك يجذب النفس من قدمه اليمنى ، وملك يجذبها من قدمه اليسرى ، وملك يجذبها من يده اليمنى ، وملك يجذبها من يده اليسرى» ذكره الغزالي قال: وربما كشف للميت عن الأمر المملوكوتي قبل أن يغرغر فعابن الملائكة على حسب حقيقة عمله فإن كان لسانه منطلقا حدث بوجودهم ، والله أعلم .

[مطلب : من رأى في منامه أنه لبس قميص إبراهيم عليه السلام]

وسئلت عن رأى فى نومه أنه ألبس لقميص النبي إبراهيم صلى الله على نبينا وعليه وعلى سائر الأنبياء والمرسلين وهو مسرور بذلك ماتعير هذه الرؤيا ؟ :

فأجبت بقولى : من رأى إبراهيم صلى الله عليه وعلى نبينا وسلم فإنه يرزق الحج وينصر على أعدائه والله هول وشدة من ملك جأثر ثم ينصر ، وينال نعمة وزوجة مؤمنة ويكون خائفا ، وينال أيضا سلطانا واسعة ، وإن قصده رئيس لسوء صرفه الله عنه ، ويستغنى إن كان فقيرا وإن كان غنيا ازداد غنى ، ويولد له سلام مبارك بعد الشيخوخة والياس من الولد مع خصب يناله فى ذلك البلد وسعة ويذهب عنه هم ، فرؤيته صلى الله عليه وسلم تؤذن بذلك كله أو ببعضه ، وربما أذنت أيضا بأن الرأى يعق أباه ونحوه من أقاربه : أى يخالفه مخالفة خير ورجوع إلى الله تعالى وانتصار لدينه ، وأما القميص فإنه يؤول بالدين والتقوى والعمل والبشارة ، وهو إذا ألبسه الرجل امرأة يتزوجها ، وإذا ألبسته المرأة رجلا تتزوجه ، ويؤول أيضا بشأن الرجل فى دينه ودنياه فإن كان تاما بأكامه سابغا دل على كمال الرأى فى الدين والدنيا ، وإن كان ناقصا أو قصيرا أو ضيقا دل على ضد ذلك كادل عليه حديث البخارى : « بينما أنا نائم رأيت الناس يعرضون علىّ وعليهم قصص منها ما يبلغ الثدى ومنها ما يبلغ دون ذلك ومر على عمر بن الخطاب وعليه قميص يجره قالوا ما أولته يارسول الله ؟ قال الدين » . وقد قيل فى وجه تعبير القميص بالدين أن القميص يستر العورة فى الدنيا والدين يسترها فى الآخرة ويجلبها من كل مكروه ، والأصل فيه قوله تعالى (ولباس التقوى ذلك خير) ومن ثم انفق أهل التعبير على أن القميص يعبر بالدين ، وأن طوله يدل على بقاء آثار صاحبه من بعده .

إذا تقرر ذلك علم أن رؤية لبس قميص إبراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم تدل على حسن دين الرأى وكماله بحسب ذلك القميص الذى رأى أنه لابس هذا بالنسبة للقميص ، فإذا رأى مع ذلك إبراهيم أيضا دل على ما قدمته فى رؤيته صلى الله على نبينا وعليه وعلى سائر الأنبياء والمرسلين ، وسلم تسليما كثيرا دائما أبدا .

[مطلب : فى حقيقة السقمونيا]

وسئلت : عن حقيقة السقمونيا ما هى ؟ .

فأجبت بقولى : السقمونيا صمغ شجر يؤتى به من أطاكية البلد المشهورة ، وهذا هو الدواء المشهور بالحمودة بين الناس ، وهو من مسهلات الصفراء خاصة والشربة منه مقدار قيراطين ، ولا ينبغى لأحد أن يستعمله إلا بعد مشاورة طبيب حاذق وكذا سائر ما يرى فى كتب الطب ينبغى لمن يراه أن لا يقدم على استعماله إلا بعد مشاورة الطبيب وإلا فتركه متعين ، ومن ثم قال بعض حذاق الأطباء : كتبنا قاتلة للفقهاء أى فإنهم يرون مفردا أو مركبا فى باب وأنه يستعمل لسكذا فيأخذونه ويستعملونه لما وصف له فى ذلك

الباب مع غفلتهم عن كون استعماله مشروطا بشروط أخر لم يذكروها في ذلك الباب بل في غيره من السكليات أو باب آخر، والدواء إذا استعمل مع عدم استيفاء شروط استعماله يكون مضرًا ضررًا عظيمًا حتى ربما جرّ إلى القتل ولا يغرنّ الإنسان أنه ربما هجم على استعمال شيء ولم يضره لأن ذلك كمن رأى مسبغة فخطار ومرّ فيها مرّة فلم يتعرّض له شيء. من سباعها لأمر عرض لهم فاغترّ ومرّ فيها مرّة ثانية فأترسوه لعدم عروض تلك العوارض التي عرضت لها أولاً .
والحاصل أن المغترّ ليس بمحمود وإن سلم

[مطالب : الفرق بين العهد والميثاق واليمين]

وسئلت : ما الفرق بين العهد والميثاق واليمين ؟

فأجبت بقولي : العهد الموثق يقال عهد إليه في كذا أو صاه به ووثقه عليه والعهد في لسان العرب له معان منها : الوصية ، والضمان ، والأمر ، والرؤية ، والمنزل ؛ وأما الميثاق فهو العهد المؤكّد باليمين ، وأما اليمين فالحلف بالله تعالى أو بصفة من صفاته على ما قرر في محله .

وقد اختلف المفسرون في المراد بالعهد في قوله تعالى (الذين يتقضون عهد الله من بعد ميثاقه) على أقوال ؛ أحدها : أنه وصية الله إلى خلقه وأمره لهم بطاعته ونهيه لهم عن معصيته في كتبه المنزلة على الأنبياء المرسلين . الثاني : أنه العهد الذي أخذه الله على بني آدم حين استخرجهم من ظهره في قوله تعالى (وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم) الآية . قال المتكلمون : وهذا ساقط لأنه تعالى لا يحتاج على العباد بعهد وميثاق لا يشعرون به كما لا يؤاخذهم بالسهو والنسيان : الثالث : ما أخذه عليهم في الكتب المنزلة من الإقرار بتوحيده والاعتراف بنعمه والتصديق بأنبيائه ورسله فيما جاءوا به في قوله تعالى (وإذ أخذ الله ميثاق الذين أتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه) الآية . الرابع : ما أخذه الله تعالى على الأنبياء ومتبعيهم أن لا يكفروا بالله ولا بنبيه محمد صلى الله عليه وسلم وأن ينصروه ويعظموه كما قال تعالى (وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم) الآية . الخامس : إيمانهم به صلى الله عليه وسلم وبرسالته قبل بعثته ، وهذا قريب مما قبله إن لم يكن عينه . السادس : ما جعله في عقولهم من الحجّة على توحيدِهِ وصدق رسوله محمد صلى الله عليه وسلم بالنظر في المعجزات الدالة على إعجاز القرآن وصدقته ونبوّة محمد صلى الله عليه وسلم . السابع : الأمانة المعروضة على السموات والأرض والجبال التي حملها الإنسان . الثامن : ما أخذه الله عليهم من أن لا يسفكوا دماءهم ولا يخرجوا أنفسهم من ديارهم . التاسع : الإيمان والتزام الشرائع . العاشر : نصب الأدلة على وحدانيته في السموات والأرض وسائر المخلوقات فهو بمنزلة العهد : الحادى عشر : ما عهده إلى من أوتى الكتاب أن يبينوا نبوّة محمد صلى الله عليه وسلم ولا يكتموا أمره .

واختلف المفسرون أيضاً في العهدين المذكورين في قوله تعالى (وأوتوا بعهدى أوف بعهدكم) على أقوال أحدها : عهده وميثاقه الذي أخذه عليهم من الإيمان به والتصديق برسله وعهدهم ما وعدهم به من الجنة . ثانيها : عهده ما أمرهم به وعهدهم ما وعدهم به . ثالثها : عهده ما ذكره لهم في التوراة من صفة محمد صلى الله عليه وسلم وعهدهم ما وعدهم به من الجنة : رابعها : عهده أداء الفرائض وعهدهم قبولها والحجزة عليها : خامسها : عهده

ترك الكبائر وعهدهم غفران الصغائر . سادسها : عهده إصلاح الدين وعهدهم إصلاح آخرتهم : سابعها : عهد مجاهدة النفوس وعهدهم الإعانة على ذلك : ثامنها : عهده إصلاح السرائر وعهدهم إصلاح الظواهر : تاسعها : (خذوا ما آتيناكم بقوة) . عاشرها : (وإذ أخذ الله ميثاق الذين أتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه) : حادى عشرها : عهده الإخلاص فى العبادات وعهدهم لإيصالهم إلى منازل الرغبات : ثانى عشرها : عهده الإيمان به وطاعته وهدهم ما وعدهم عليه من حسن الثواب على الحسنات . ثالث عشرها : عهده حفظ آداب الظواهر وعهدهم حفظ السرائر . رابع عشرها : عهد الله على لسان موسى لبنى إسرائيل إني باعث من بنى إسرائيل نبيا فمن تبعه وصدق بالنور الذى يأتى به غفرت له وأدخلته الجنة وجعلت له أجرين اثنين . خامس عشرها : عهده بشروط العبودية وعهدهم بشرط الربوبية : سادس عشرها : أوفوا بعدي فى دار محنتى على بساط خدمتى بحفظ حرمتى أوف بعدي فى دار نعمتى على بساط كرامتى بقولى ورؤيتى . سابع عشرها : تفرؤا من الزحف أدخلكم الجنة . ثامن عشرها : عهد (وإذ أخذ الله ميثاق بنى إسرائيل وبعثنا منهم عشر نقيبا) الآية ، وعهدهم لإدخالهم الجنة . تاسع عشرها : أوامره ونواهيه ووصاياه فيدخل فى ذلك ذكر محمد صلى الله عليه وسلم الذى فى التوراة . عشروها : أوفوا بعهدى فى التوكل أوف بعهدكم فى كفاية المهمات . حادى عشرها : أوفوا بعهدى فى حفظ حدودى ظاهرا وباطنا أوف بعهدكم بحفظ أسراركم عن مشاهدة غيرى : ثانى عشرها : عهده حفظ المعرفة وعهدنا إيصال المعرفة . ثالث عشرها : أوفوا بعهدى الذى قبلتم يوم الميثاق أوف بعهدكم الذى ضمنتم لكم يوم التلاق . رابع عشرها : اكتبوا منى بنى أوف بعهدكم أرض عنكم بكم . فهذه أقاويل السلف فى تفسير هذين العهدين . قال فى البحر بعد ذكره ذلك : والذى يظهر والله أعلم أن المعنى طلب الإيفاء بما التزموه لله تعالى وترتب إنجاز ما وعدهم على ذلك الإيفاء وليس ذلك على سبيل العلية ، وسبب ما وعدهم به عهدا على سبيل المقابلة بل لإبراز ما تفضل به تعالى عليهم فى صورة المشروط الملزم به .

واختلف المفسرون أيضا فى الميثاق فى قوله تعالى (وإذ أخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور) الآية ، على ستة أقوال : ما أودعه الله تعالى العقول من الدلائل على وجوده وقدرته وحكمته وصدق أنبيائه ورسله أو المأخوذ على ذرية آدم فى قوله (ألسنت بربكم قالوا بلى) أو لإلزام الناس متابعة الأنبياء والإيمان بمحمد صلى الله عليه وسلم ، أو العهد منهم ليعملن بما فى التوراة فلما جاء موسى رأوا ما فيها من التشقيل فامتنعوا من أخذها ، أو قوله لا تعبدون إلا الله ، فعلم بما تقرر أن كلا من الميثاق والعهد قد يطلق على الآخر ، وأن كلا منهما له معان يستعمل فيها بحسب ما يليق به من ذلك السياق وأنه لا يتقيد بمعنى مخصوص مطرد بل كل ملاق من معانيه مما سبق له جاز حمله عليه .

[مطلب : فى حكم التعلق والمداراة]

وسئلت : ما حقيقة التعلق وما حكمه ؟

فأجبت : التعلق والمداراة يراد بهما التواضع للغير وعدم الاعتراض عليه فيما يفعله أو يصدر عنه ، وقد ينضم إلى ذلك مدح أفعاله والانتصار لصحة أحواله وأقواله مع الدشاشة له والإجلال والتعظيم ، وحكم ذلك كله أنه إن ترتب عليه إعانة على باطل أو تحسين ما قبحه الشرع أو تقبيح ما حسنه الشرع أو غير ذلك

من المفسد التي لا يدركها إلا العلماء الحكماء العالمون بالكتاب والسنة الآخذون أنفسهم بالحق في كل حين ولحظة كان كل منهما حراما شديدا التحريم إن تحققت المفسدة أو غلب على الظن وقوعها وإلا كان مكروها ، وإن لم يترتب عليه شيء من ذلك أبيع ، وإن ترتب عليه إعانة على الحق أو تألف لقبوله أو نحوها من المصالح الخاصة والعامه كان مندوبا متأكد الندب بل قد يرتقى الحال إلى الوجوب كما قال بعض أئمتنا في القيام قال : فإن تركه الآن صار علما على القطيعة ووقوع الفتنة فيجب دفعا لذلك ، ولا شك أن القيام إذا خشى من تركه ضرر أو فتنة أو تنافر القلوب أو نحو ذلك يكون من المداراة وهي في نحو ذلك إما متأكدة الندب أو الوجوب ، والكلام فيمن لم توجد فيه الصفات المقتضية لندب القيام من نحو علم أو صلاح أو قرابة أو شرف نسب أو صداقة ، فافهم هذا التفصيل المأخوذ من أفعاله صلى الله عليه وسلم وأقواله فإنه ملتبس على كثير ممن لم يحط بالسنة وكلام الأئمة فربما أفرط ففنع المداراة مطاقا وربما فرط فمدحها مطلقا وكل من هذين خطأ والصواب ما فصلته وقررتة :

[مطلب : هل الحفظة يتأذون من أكل الأشياء الكريمة الريح الخ ؟]

وسئلت : هل الحفظة يتأذون من أكل الأشياء الكريمة الريح ومن كثرة التردد إلى الخلاء والأماكن النجسة والمغصوبة وما فيها شبهة ومن الجشاء المتغير ومن نحو الصنان ؟ وإذا تأذوا فهل يدعون بموت المؤذي أو بإصلاح حاله ليستريحوا ؟ وكم هم على كل إنسان ؟ وهل يحفظون الجنين في بطن أمه ؟ وهل على الكافر حفظة وما حقيقة حفظهم إذ ما قدر الله ما لا بد منه ؟ وهل على غير الإنسان حفظة ؟ وإذا مات الإنسان إلى أين يصار بهم ؟ وهل هم غير الكاتين الكريمين وما حقيقة كتبهما ؟

فأجبت : الذي في الحديث الصحيح أن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم ذكر صلى الله عليه وسلم ذلك تعليلا لنهيه عن أكل منتنا كثوم أو بصل أو كراث أو فجل أن لا يدخل المسجد فقال : « من أكل ثوما أو بصلا أو كراثا أو فجلا فلا يقربن مسجدا أو المساجد فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم » وهذا ظاهر في شموله للحفظة وفي عموم تأذيتهم مما يتأذى منه الآدمي فيشمل ذلك تأذيتهم بكل ذي ربح كربه سواء ربح لخلاء أو غيره إلا أنه سيأتي أن الحفظة يفارقونه حالة دخول الخلاء ، وعلى فرض تأذيتهم فظاهر النصوص أنهم لا يدعون على الآدمي وإنما يدعون له قال تعالى (الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلما فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم) إلى قوله (وذلك هو الفوز العظيم) والمراد بمن حوله الملائكة كما قال قتادة ، وأخرج عبد الرزاق وعبد بن حميد عن قتادة في قوله تعالى (ويستغفرون للذين آمنوا) قال مطرف : وجدنا أن أنصح عباد الله لعباد الله الملائكة ووجدنا أغش عباد الله لعباد الله الشياطين ، وأخرجا عن قتادة أيضا في قوله : (فاغفر للذين تابوا) قال : تابوا عن الشرك واتبعوا سبيلك : أي طاعتك ، وفي قوله تعالى (وقهم السيئات) قال : العذاب ، وقال تعالى في الملائكة أيضا (ويستغفرون لمن في الأرض) فهاتان الآيتان ظاهرتان في أن الملائكة لا يدعون على أحد بموت وإن تأذوا منه وإنما يدعون له بما ذكر في الآيتين من المغفرة والوقاية من العذاب نعم يأتي قريبا أنهم يقولون لمن يصير على السيئة أراحنا الله منه ، ولكن هذا دعاء لأنفسهم لادعاء عليه .

[مطلب : في عدد الحفظة من الملائكة وغير ذلك]

سؤال السائل : ومهم على كل إنسان؟ جوابه : أنه ورد في ذلك أمور مختلفة . أخرج ابن المنذر وأبو الشيخ عن ابن جريج قال : « لكل إنسان ملكان أحدهما عن يمينه يكتب الحسنات وملك عن يساره يكتب السيئات ، والذي عن يمينه يكتب بغير شهادة من صاحبه والذي عن يساره لا يكتب إلا عن شهادة من صاحبه ، إن قعد فأحدهما عن يمينه والآخر عن يساره ، وإن مشى فأحدهما أمامه والآخر خلفه ، وإن رقد فأحدهما عند رأسه والآخر عند رجليه . » وقال ابن المبارك : وكل به خمسة أملاك : ملكان بالليل وملكان بالنهار يجيئان ويذهبان وملك خامس لا يفارقه ليلا ولا نهارا ، وأخرج ابن جرير عن كنانة العدوي قال : دخل عثمان بن عفان رضي الله عنه على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « يا رسول الله أخبرني عن العبد كم معه من ملك ؟ فقال : ملك عن يمينك على حسناتك وهو أمير على الشمال إذا عملت حسنة كتبت عشرا وإذا عملت سيئة قال لي على الشمال للذي على اليمين أأكتب ؟ قال لا أعلمه يستغفر الله ويتوب فإذا قال ثلاثا قال نعم اكتبه أراحنا الله من القرين ما أقل مراقبته لله وأقل استحياءه منه يقول الله (ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد) وملكان من بين يديك ومن خلفك يقول الله (له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله) وملك قابض على ناصيتك فإذا تواضعت لله رفعك وإذا تجبرت على الله قصمك ، وملكان على شفتيك ليس يحفظان عليك إلا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وملك قائم على فيك لا يدع أن تدخل الحية في فيك وملكان على عينيك ، فهؤلاء عشر أملاك على كل بني آدم يفلون ملائكة الليل على ملائكة النهار لأن ملائكة الليل سوى ملائكة النهار فهؤلاء عشرون ملكا على كل آدمي وإبليس بالنهار وولده بالليل . وأخرج ابن الدنيا والصابوني عن أبي أمامة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « وكل بالمؤمن ستون وثلاثمائة ملك يدفعون عنه ما لم يقدر عليه من ذلك للبصر سبعة أملاك يذبون عنه كما يذب عن قصعة العسل من الذباب في اليوم الصائف ، أما لو بدا لكم لرأيتموه على كل سهل وجبل وكلهم باسط يديه فاغراه ومالو وكل العبد فيه إلى نفسه طرفة عين لا تختطفه الشياطين » . وسيأتي ما يخالف ذلك في العدد أيضا ويمكن الجواب عن تخالف هذه المذكورات على تقدير صحتها كلها بأنه صلى الله عليه وسلم حيث ذكر القليل يحتمل أنه أراد حفظا خاصا وحيث ذكر الكثير يحتمل أنه أراد حفظا عاما ، ويحتمل أنه أعلم بالقليل ثم بأكثر منه ، ويحتمل أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص ؛ فمن الناس من يوكل به قليل ومنهم من يوكل به كثير .

وسؤال السائل : وهل يحفظون الجنين؟ جوابه : نعم ، وقد أخرج ابن الدنيا وابن أبي حاتم وأبو نعيم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن ابن آدم لفي ذنبة عما خلق له ، إن الله إذا أراد خلقه قال الملك اكتب رزقه اكتب أثره اكتب أجله اكتب شقيا أو سعيدا ، ثم يرفع ذلك الملك ويبعث الله ملكا فيحفظه حتى يدرك ، ثم يرفع ذلك الملك ثم يوكل به ملكين يكتبان حسناته وسيئاته فإذا حضره الموت ارتفع ذانك الملكان وجاءه ملك الموت ليقبض روحه فإذا دخل قبره ردت الروح إليه في جسده وجاءه ملكا القبر فامتحناه ثم يرتفعان ، ثم إذا كانت الساعة انحط عليه ملك الحسنات وملك السيئات وانتشطا كتابا معقودا في عنقه ثم حضر معه واحد سائق وآخر شهيد ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن قدامكم لأمرًا عظيمًا لا تقدرونه فاستعينوا بالله العظيم » .

وقوله : وهل على الكافر حفظة ؟ جوابه : نعم ، كما شمله بل صرح به قوله تعالى (كلا بل تكفرون بالدين - أى الحساب - وإن عليكم لحافظين كراما كاتبين يعلمون ما تفعلون إن الأبرار لاني نعيم وإن الفاسق لاني جحيم) وأخرج ابن جرير عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « جعل الله على ابن آدم حافظين في الليل وحافظين في النهار يحفظان عمله ويكتبان أثره » : وأخرج ابن جرير عن مجاهد قال : « مع كل إنسان ملكان ملك عن يمينه وآخر عن شماله فأما الذى عن يمينه فيكتب الخير وأما الذى عن شماله فيكتب الشر » .
 وقوله : وما حقيقة حفظهم إلى آخره ؟ جوابه : حقيقة ذلك تعلم مما سند كره : أخرج أبو الشيخ عن السدى في قوله تعالى (له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله) قال : ليس من عبد إلا له معقبات من الملائكة من بين يديه ملكان يكونان معه في النهار فإذا جاء الليل أصددا وأعقبهما ملكان فكانا معه ليلته حتى يصبح يحفظونه من بين يديه ومن خلفه ولا يصيبه شيء لم يكتب إذا غشيه شيء من ذلك دفعاه عنه (١) ألم تره يمر بالحائط فإذا جاز سقط فإذا جاء الكتاب خلوا بينه وبين ما كتب له وهم من أمر الله أمرهم أن يحفظوه . وأخرج سعيد بن منصور وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه كان يقرأ له معقبات من بين يديه ورقباء من خلفه من أمر الله يحفظونه . وأخرج ابن المنذر وأبو الشيخ عن علي كرم الله وجهه (له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله) قال : ليس من عبد إلا ومعه ملائكة يحفظونه من أن يقع عليه حائط أو يتردى في بئر أو يأكله سبع أو غرق أو حرق فإذا جاء القدر خلوا بينه وبين القدر . وأخرج أبو داود في القدر وابن أبي الدنيا وابن عساکر عن علي أيضا قال : « لكل عبد حفظة يحفظونه لا يخر عليه حائط أو يتردى في بئر أو تصيبه دابة حتى إذا جاءه القدر الذى قدر له خلعت عنه الحفظة فأصابه ما شاء الله أن يصيبه » وفي لفظ لأبي داود « ليس من الناس أحد إلا وقد وكل به ملك فلا تريده دابة ولا شيء إلا قال افقه فإذا جاء القدر خلى عنه » : وأخرج ابن جرير عن أبي مجاز قال : « جاء رجل من مرادة إلى علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وهو يصلى فقال : احترس فإن ناسا من مرادة يريدون قتلك فقال إن مع كل رجل ملكين يحفظانه مما لم يقدر فإذا جاء القدر خلوا بينه وبينه وإن الأجل جنة حصينة » وأخرج ابن جرير عن أبي أمامة قال : « ما من آدمي إلا ومعه ملك يذود عنه حتى يسلمه للذى قدر عليه » . وأخرج ابن جرير عن كعب الأحبار قال : « لو تجلى لابن آدم كل سهل وحزن لرأى كل شيء من ذلك شياطين لولا أن الله وكل بكم ملائكة يذبون عنكم في مطعمكم ومشربكم وعوراتكم إذا لمخطفنكم » .
 وأخرج ابن جرير عن مجاهد قال : ما من عبد إلا به ملك موكل يحفظه في نومه ويقظته من الجن والإنس والهوام فما منها شيء يأتيه يريده إلا قال وراءك إلا شيئا يأذن الله فيه فيصيبه » . وأخرج عبد الرزاق والفريابي وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن ابن عباس رضى الله عنهما في قوله تعالى : « (له معقبات) » قال : ملائكة من بين يديه ومن خلفه يحفظونه فإذا جاء القدر خلوا عنه » . وأخرج أبو الشيخ عن عطاء قال « (له معقبات من بين يديه) » قال : هم الكرام الكاتبون حفظة من الله على بنى آدم أمرؤا به » وأخرج ابن جرير وابن المنذر عن مجاهد في « (له معقبات من بين يديه) » قال : الحفظة » وأخرج ابن المنذر من وجه آخر عن مجاهد في « (له معقبات) » قال : الملائكة تعاقب الليل والنهار » وبلغنى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يجتمعون فيكم

(١) هكذا بالأصول التي بأيدينا ويتأمل في معناه اه مصححه .

عند صلاة العصر وعند صلاة الصبح من بين يديه ، مثل قوله تعالى (عن اليمين وعن الشمال) الحسنات من يديه والسيئات من خلفه الذى على يمينه يكتب الحسنات ، والذى على يساره يكتب السيئات ، والذى على يساره يكتب غير شهادة ، والذى على يساره لا يكتب إلا بشهادة الذى على يمينه ، فإن مشى كان أحدهما أمامه والآخر وراءه ، وإن قعد كان أحدهما على يمينه والآخر على يساره ، وإن رقد كان أحدهما عند رأسه والآخر عند رجليه يحفظونه من أمر الله « قال : يحفظون عليه . وأخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم عن ابن عباس رضى الله عنهما فى قوله تعالى « (له معقبات) الآية ، قال : هم الملائكة تعقبه بالليل والنهار وتكتب على ابن آدم » وأخرج ابن جرير عن سعيد بن جبير فى « (له معقبات) قال : الملائكة يحفظونه من أمر الله » قال : حفظهم إياه من أمر الله . وأخرج ابن جرير عن مجاهد فى « (له معقبات) الآية ، قال : الملائكة من أمر الله » وأخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن ابن عباس رضى الله عنهما فى « (له معقبات) الآية ، قال : الملائكة يحفظونه من أمر الله . قال : بإذن الله « أى فمن فى الآية بمعنى الباء . وأخرج ابن أبي حاتم فى « (يحفظونه من أمر الله) قال : عن أمر الله يحفظونه من بين يديه ومن خلفه » .

وقوله : وهل على غير الإنسان حفظة ؟ جوابه : ليس عليه حفظة كتابة وإحصاء وضبطا كما صرحت به الآية السابقة أعنى قوله تعالى (وإن عليكم لحافظين) .

وقوله : وإذا مات الإنسان إلى أن يصار بهم ؟ جوابه : أخرج أبو الشيخ والبيهقى عن أنس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « إن الله وكل بعبده المؤمن ملكين يكتبان عمله فإذا مات قال الملكان اللذان وكلا به قد مات فأذن لنا أن نصعد إلى السماء ، فيقول الله سبحانه : سمأى مملوءة من ملائكتى يسبحوننى ، فيقولان فأين ؟ فيقول : قوما على قبر عبدى فسبحانى واحمدانى وكبرانى واكتبوا ذلك لعبدى إلى يوم القيامة » .

وقوله : وهل هم غير الكاتين الكريمين ؟ جوابه : أنه قد علم مما قدمناه أن ملائكة الحفظ الموكلين بالإنسان ينقسمون إلى أن منهم من هو موكل بالحفظ لاغير ، ومنهم وهما الكاتبان الكريمان من هو موكل بالحفظ والكتابة ، وورد فى هذين أنهم يفارقون الإنسان ، فقد أخرج البزار عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الله ينهاكم عن التعرى فاستحيوا من ملائكته الذين معكم الكرام الكاتين الذين لا يفارقونكم إلا عند أحد ثلاث الجنابة والغائط والغسل » . وظاهر أنه ليس المراد هنا المفارقة بالكلية بل يبعدون عنه حينئذ نوع بعد . وأخرج ابن مردويه عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الظهر فرأى رجلا يغتسل بفلاة من الأرض فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد ، فاتقوا الله وأكرموا الكرام الكاتين الذين معكم ليس يفارقونكم إلا عند إحدى منزلتين حيث يكون الرجل على خلائه أو يكون مع أهله لأنهم كرام كما سماهم الله فليستتر أحدكم عند ذلك بجرم حائظ أو ببعيره فإنهم لا ينظرون » .

وقوله : وما حقيقة كتبهما ؟ جوابه : حقيقته تعلم مما سندكره : أخرج أبو نعيم والديلمى عن معاذ ابن جبل « إن الله لطف للمسكين الحافظين حتى أجلسهما على الناجذين وجعل لسانه قلمهما وريقه مدادهما » وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس فى قوله تعالى « (ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد) قال : يكتب كل ما تكلم به من خير أو شر حتى إنه ليكتب قوله أكلت وشربت ذهب جئت رأيت حتى

إذ كان يوم الخميس عرض قوله وعمله فأقر منه ما كان من خير أو شر وألقى سائرہ فذلك قوله (عمر الله مايشاء ويثبت وعنده أم الكتاب) وأخرج ابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم والحاكم وصححه وابن ماجة من طريق عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما في قوله تعالى : « مايلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد » قال : إنما يكتب الخير والشر لا يكتب ياغلام أسرج الفرس وياغلام أسقى الماء » وأخرج ابن المنذر وابن أبي شيبة ذلك عن عكرمة نفسه أيضا ، وأخرج ابن الدنيا عن ابن عباس قال : كاتب الحسنات عن يمينه يكتب حسناته وكاتب السيئات عن يساره ، فإذا عمل حسنة كتب صاحب اليمين عشرة وإذا عمل سيئة قال صاحب اليمين لصاحب الشمال دعه حتى يسبح أو يستغفر فإذا كان يوم الخميس كتب مايجرى به الخير والشر ويلقى ماسوى ذلك ثم يعرض على أم الكتاب فيجده بجملة فيه . وأخرج ابن أبي الدنيا عن علي كرم الله وجهه قال : لسان الإنسان قلم الملك وريقه مداده . وأخرج ابن أبي الدنيا وابن المنذر عن الأحنف ابن قيس في قوله تعالى « (عن اليمين وعن الشمال قعيد) قال : صاحب اليمين يكتب الخير وهو أمين على صاحب الشمال فإن أصاب العبد خطيئة قال أمسك وإن استغفر الله نهاه أن يكتبها وإن أبى إلا أن يصير كتبها »

[مطلب : ذكر الرجل في نفسه تكتبه الملائكة]

وأخرج ابن المنذر وأبو الشيخ عن حجاج ابن دينار قال : قلت لأبي معشر : الرجل يذكر الله في نفسه كيف تكتبه الملائكة ؟ قال : يجدون الريح . وأخرج عبد الله بن أحمد في زوائد الزهد عن ابن عمران الجويني قال : بلغنا أن الملائكة تصعد بكتبها إلى سماء الدنيا كل عشية بعد العصر ، فينادى الملك ألقى تلك الصحيفة وينادى الملك الآخر ألقى الصحيفة فيقولون ربنا قالوا خيرا وحفظنا عليهم ، فيقول لهم : لم يريدوا به وجهي وإني لا أقبل إلا ما أريد به وجهي ، وينادى الملك الآخر اكتب لفلان كذا وكذا فيقول : يارب إن لم يعمله فيقول إنه نواه : وأخرج ابن المبارك وابن أبي الدنيا وأبو الشيخ عن ضمرة بن حبيب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الملائكة يصعدون بعمل العبد من عباد الله تعالى فيسكثرونه ويشكرونه حتى ينتهوا به حيث شاء الله من سلطانه فيوحى إليهم إنكم حفظت على عمل عبدى وأنا رقيب على ما في نفسه إن عبدى هذا لم يخلص في عمله فأجعلوه في سجين . قال : ويصعدون بعمل العبد من عباد الله تعالى فيستلقونه ويحتقرونه حتى ينتهوا به حيث شاء الله من سلطانه فيوحى إليهم إنكم حفظت على عمل عبدى وأنا رقيب على ما في نفسه فضاغفوه له واجعلوه في عليين » . وأخرج الطبراني وابن مردويه والبيهقي عن أبي أمامة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « صاحب اليمين أمين على صاحب الشمال وإذا عمل العبد حسنة كتب عشر أمثالها ، وإذا عمل سيئة وأراد صاحب الشمال أن يكتبها قال صاحب اليمين أمسك فيمسك ست ساعات أو سبع ساعات فإن استغفر الله لم يكتب عليه شيئا وإن لم يستغفر الله كتب عليه سيئة واحدة » . وأخرج أبو الشيخ عن حسان بن عطية قال : تذاكروا مجلسا فيه مكحول وابن أبي زكريا « أن العبد إذا عمل خطيئة لم تكتب عليه ثلاث ساعات فإن استغفر وإلا كتبت عليه » وأخرج ابن أبي شيبة والبيهقي عنه أيضا قال : « بينا رجل راكب على حمار إذ عثر به فقال تعست فقال صاحب اليمين ماهى بحسنة فأكتبها وقال صاحب الشمال ماهى سيئة فأكتبها فنودي صاحب الشمال ما ترك صاحب اليمين فأكتبه وجاء من طريق عن مالك ومجاهد : « أنه يكتب كل شيء يتكلم به ابن آدم حتى أتينه في مرضه » والله سبحانه وتعالى أعلم .

[مطلب : في ذكر المهدي وبعض علامات الساعة]

سئلت : عن طائفة يعتقدون في رجل مات من منذ أربعين سنة أنه المهدي الموعود بظهوره آخر الزمان
وذكر كونه المهدي المذكور فقد كفر فما يترتب عليهم ؟ .
فأجبت : بأن هذا اعتقاد باطل وضلالة قبيحة وجهالة شنيعة : أما الأول فلمخالفته لصريح الأحاديث
التي كادت تقواتر بخلافه كما ستملى عليك ، وأما الثاني فلأنه يترتب عليه تكفير الأئمة المصرحين في كتبهم
بما يكذب هؤلاء في زعمهم وأن هذا الميت ليس المهدي المذكور ، ومن كفر مسلما لدينه فهو كافر مرتد
يضرب عنقه إن لم يتب ، وأيضا فهؤلاء منكرون للمهدي الموعود به آخر الزمان ، وقد ورد في حديث عند
أبي بكر الإسكافي أنه صلى الله عليه وسلم قال : « من كذب بالرجال فقد كفر ومن كذب بالمهدي فقد كفر »
وهؤلاء مكذبون به صريحا فيخشى عليهم الكفر ، فعلى الإمام أيد الله به الدين وقصم بسيف عدله رقاب الطغاة
المتدعة والمفسدين كهؤلاء الفرقة الضالين الباغين الزنادقة المارقين أن يطهر الأرض من أمثالهم ويريح الناس
من كجائحات أقوالهم وأفعالهم ، وأن يبالغ في نصرة هذه الشريعة الغراء التي ليلها كنهارها ونهارها كليلها فلا يضل
عنها إلا هالك بأن يشدد على هؤلاء العقوبة إلى أن يرجعوا إلى الهدى وينكفوا عن سلوك سبيل الردى
ويتخلصوا من شرك الشرك الأكبر ، وينادي على قطع دابرهم إن لم يتوبوا بالله الأكبر فإن ذلك من أعظم
مهجات الدين ومن أفضل ما اعتنى به فضلاء الأئمة وعظماء السلاطين ، وقد قال الغزالي رحمه الله تعالى في
نحو هؤلاء الفرقة : إن قتل الواحد منهم أفضل من قتل مائة كافر : أي لأن ضررهم بالدين أعظم وأشد إذ
الكافر تجتنبه العامة لعلمهم بقبح حاله فلا يقدر على غواية أحد منهم ، وأما هؤلاء فيظهرون للناس بزي
الفقراء والصالحين مع انطوائهم على العقائد الفاسدة والبدع القبيحة فليس للامة إلا ظاهرهم الذي بالغوا في
تحسينه ، وأما باطنهم المملوء من تلك القبائح والخبائث فلا يحيطون به ولا يطلعون عليه لقصورهم عن إدراك
الخبائيل اللدالة عليه فيغترون بظواهرهم ويعتقدون بسببها فيهم الخير فيقبلون ما يسمعون منهم من البدع والكفر
الخفي ونحوهما ، ويعتقدون ظانين أنه الحق فيكون ذلك سببا لإضلالهم وغوايتهم ، فهذه المفسدة العظيمة
قال الغزالي ما قال من أن قتل الواحد من أمثال هؤلاء أفضل من قتل مائة كافر ، لأن المفسد والمصالح تتفاوت
الأعمال بتفاوتهما وتزايد الأجور بحسبهما . إذا تقرر ذلك فلنمل عليك من الأحاديث المصرحة بتكذيب هؤلاء
وتضليلهم وتفسيقهم ما فيه مقنع وكفاية لمن تدبره . أخرج أبو نعيم أنه صلى الله عليه وسلم قال : « يخرج
المهدي وعلى رأسه عمامة ومعه مناد ينادي هذا المهدي خليفة الله فاتبعوه » : وأخرج هو والخطيب رواية أخرى
« يخرج المهدي وعلى رأسه ملك ينادي إن هذا المهدي فاتبعوه » والطبراني في الأوسط : « أنه صلى الله عليه
وسلم أخذ بيد علي فقال : يخرج من صلب هذا قتي يملأ الأرض قسطا وعدلا ، فإذا رأيت ذلك فعليكم بالفتى
التميمي فإنه يقبل من قبل المشرق وهو صاحب راية المهدي » . وأخرج أحمد ونعيم بن داود والحاكم وأبو نعيم أنه
صلى الله عليه وسلم قال : « إذا رأيت الرايات السود قد أقبلت من خراسان فاتوها ولو حبوا على الثلج فإن
فيها خليفة الله المهدي » وأخرج الداني عن حذيفة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تكون وقعة
بالزوراء ، قيل يا رسول الله وما الزوراء ؟ قال : مدينة بالمشرق بين أنهار يسكنها شرار خلق الله وجبارة
من أممي تقذف بأربعة أصناف من العذاب بالسيف وخسف وقذف ومسوخ » .

[مطلب : في ظهور المهدي والسفياني وشعيب التيمي]

وأن السفياني يذبح المهدي عند بحيرة طبرية]

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا خرجت السودان طلبت العرب فيكشفون حتى يلعقوا بطن الأرض أو قال ببطن الأردن ، فيبناهم كذلك إذ خرج السفياني في ستين وثلاثمائة راكب حتى يأتي دمشق » فلا يأتي عليهم شهر حتى يتابعه من كلب ثلاثون ألفا فيبعث جيشه إلى العراق فيقتل بالزوراء مائة ألف ويخرجون إلى الكوفة فينتهبونها ، فعند ذلك تخرج رابية من المشرق ويقودها رجل من تميم يقال له شعيب بن صالح فيستنقذ ما في أيديهم من سبي أهل الكوفة ويقتلهم ، ويخرج جيش آخر من جيوش السفياني إلى المدينة فينتهبونها ثلاثة أيام ثم يسرون إلى مكة حتى إذا كانوا بالبيداء بعث الله جبريل فيقول يا جبريل عذبهم فيضربهم برجله ضربة يخسف الله بهم فلا يبقى منهم إلا رجلان فيقدمان على السفياني ويخبرانه بخسف الجيش فلا يهولهم ثم إن رجلا من قريش يهربون إلى القسطنطينية ، فيبعث السفياني إلى عظيم الروم أن يبعث بهم في الجامع فيضربهم إليه فيضرب أعناقهم على باب المدينة بدمشق » قال حذيفة : حتى إنه يطاف بالمرأة في مسجد دمشق في اليوم على مجلس حتى تأتي فخذ السفياني فتجلس عليه وهو في الخراب قاعد ، فيقوم مسلم من المسلمين فيقول ويحكم أكفرتم بعد إيمانكم إن هذا لا يحل فيقوم فيضرب عنقه في مسجد دمشق ويقتل كل من تابعه فعند ذلك ينادى من السماء أيها الناس إن الله قد قطع عنكم الجبارين والمنافقين وأشياعهم وولاكم خير أمة محمد صلى الله عليه وسلم فالحقوا به بمكة فإنه المهدي واسمه أحمد بن عبد الله . قال حذيفة : فقام عمران بن الحصين فقال يا رسول الله كيف بنا حتى نعرفه ؟ قال : « هو رجل من ولدي كأنه من رجال بني إسرائيل عليه عباءتان قطوانيتان كأن وجهه الكوكب الدرى في اللون في خذه الأيمن خال أسود ابن أربعين سنة بتخرج الأبدال من الشام وأشباههم ويخرج إليه النجباء من مصر وعصائب أهل المشرق وأشباههم حتى يأتوا مكة فيبايع له بين الركن والمقام ثم يخرج متوجها إلى الشام وجبريل على مقدمته وهيكائيل على ساقيه فيفرح به أهل السماء وأهل الأرض والطيور والوحش والحيتان في البحر وتزيد المياه في دولته وتمد الأنهار وتستخرج الكنوز ، فيقدم الشام فيذبح السفياني تحت الشجرة التي أغصانها إلى بحيرة طبرية ويقتل كلبا . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فالحائب من خاب يوم كذب ولو بعقال . قال حذيفة : يا رسول الله كيف يحل قتالهم وهم موخدون ؟ فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا حذيفة هم يومئذ على ردة يزعمون أن الخمر حلال ولا يصلون » . وأخرج أبو نعيم بن حماد أنه صلى الله عليه وسلم قال : « يخرج المهدي من المدينة إلى مكة فيستخرج الناس من بينهم فيبايعونه بين الركن والمقام وهو كاره » . وأخرج أبو نعيم أنه صلى الله عليه وسلم قال « ينزل عيسى بن مريم عليه السلام فيقول أميرهم المهدي : تعال صل بنا ، فيقول الأولان بعضهم على بعض أمراء لكرامة هذه الأمة » وأخرج أبو عمرو الداراني في سننه أنه صلى الله عليه وسلم قال : « لا تزال طائفة من أمتي تقاتل على الحق حتى ينزل عيسى بن مريم عليه السلام عند طواع الفجر ببیت المقدس ينزل على المهدي فيقال تقدم يا نبي الله فصل بنا ، فيقول هذه الأمة أمراء بعضهم على بعض » . وورد أنه صلى الله عليه وسلم قال « في الحرم ينادى من السماء ألا إن صفوة الله فلان فاسمعوا له وأطيعوا » . وفي حديث « يكون في أمتي المهدي إن طال عمره أو قصر ، ويملك سبع سنين أو ثمان سنين أو تسع سنين فيملؤها قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا ، وتمطر

السماء مطرها وتخرج الأرض بركتها وتعيش أمتي في زمانه عيشا لم تشهه قبل ذلك». وفي حديث آخر « سيكون في زمان صوت وفي شوال معمعة وفي ذى القعدة تحارب القبائل وعلامته نهب الحاج وتكون ملحمة بمنى يكون فيها القتل وتسيل فيها الدماء حتى تسيل دماؤهم على الجمرة حتى يهرب صاحبهم فيؤتى بين الركن والمقام فيسحق كاره ، ويقال له إن أبيت ضربنا عنقك يرضى به ساكن السماء وساكن الأرض » : وفي حديث المهر « المهدي طاوس أهل الجنة » وأخرج أبو نعيم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « منا المهدي يصلي عيسى بن مريم خلفه » . وأخرج ابن ماجه والرويانى وابن خزيمة وأبو عوانة والحاكم وأبو نعيم واللفظ له عن أبي أمامة قال « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الدجال فقال فينقى من المدينة الخبيث كما ينقى الكبير خبيث الحديد ، ويدعى ذلك اليوم يوم الخلاص . قالت أم شريك يارسول الله فأين العرب يومئذ؟ قال : هم يومئذ قليل وجلهم بيت المقدس وإمامهم المهدي رجل صالح فبينما إمامهم قد تقدم يصلي بهم الصبح إذ نزل عليه عيسى بن مريم الصبح فرجع ذلك الإمام القهقري ليقدم عيسى ، فيضع عيسى - صلى الله على نبينا وعليه وسلم - يده بين كتفيه فيقول له تقدم فصل فإنها لك أقيمت ، فيصلي بهم إمامهم » . وأخرج أبو نعيم عن أبي أمامة أنه صلى الله عليه وسلم قال « المهدي من ولدى ابن أربعين سنة كأن وجهه كوكب في خده الأيمن خال أسود عليه عباءتان قطوا نبتان كأنه من رجال بني إسرائيل يستخرج السكنوز ويفتح مدائن الشرك » .

[مطلب قوله صلى الله عليه وسلم : « ملك الأرض أربعة » الخ]

وأخرج ابن الجوزى أنه صلى الله عليه وسلم قال « ملك الأرض أربعة مؤمنان وكافران ، فالمؤمنان ذو القرنين وسليمان ، والكافران نمرود وبختنصر ، وسيمملكها خامس من أهل بيتي » وأخرج الرويانى في مسنده وأبو نعيم أنه صلى الله عليه وسلم قال « المهدي رجل من ولدى وجهه كالسكوكب الدرى » . وأخرج أيضا عن حذيفة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « المهدي رجل من ولدى لونه لون عربى وجسمه جسم إسرائيلى ، على خده الأيمن خال كأنه كوكب دري يملأ الأرض عدلا كما ملئت جورا ، يرضى بخلافته أهل الأرض وأهل السماء والطير فى الجوّ » . وأخرج أبو نعيم وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قال « يخرج المهدي من قرية يقال لها كربة » وأخرج الخطيب أنه صلى الله عليه وسلم قال « يجلس الروم على وال من عترتى اسمه يواطىء اسمى فيقبلون بمكان يقال له العملى فيقتتلون فيقتتلون ألف أو نحو ذلك ، ثم يقتتلون يوما آخر فيقتتل من المسلمين نحو ذلك ، ثم يقتتلون اليوم الثالث فيكون على الروم فلا يزالون حتى يفتحوا القسطنطينية فبينما هم يقتسمون فيها إذ أتاهم صارخ أن الدجال قد خلفكم فى ذراريتكم : » وجاء من طرق أخرى عنه صلى الله عليه وسلم « أن المهدي من عترته من ولد فاطمة رضى الله عنها ابنته ، وأنه أجلى الجبهة أقى الأنف » وفي رواية « أشم الأنف » وفي رواية أخرى « أعلى الجبهة أفرق الشايبا » وأنه يملك سبع سنين يملأ الأرض عدلا لأنه يقسم المال صحاحا بالسوية بين الناس ، ويملاً قلوب أمة محمد صلى الله عليه وسلم غنى ويوسعهم عدله حتى أنه يأمر مناديا فينادى من له حاجة فليأت إلى فلا يأتيه إلا لرجل واحد يسأله فيأمر مناديا فيعطيه فيأمره أن يخشى له فيخشى له حتى لا يستطيع أن يحمل فيضع منه حتى يقدر على حمله ، ثم يقول لنفسه يأبى الناس كلهم وتأخذى (١) أنت فيرجع لرسول المهدي ليرده عليه فلا يقبله منه ، وأن اسمه اسمه صلى الله

(١) هكذا من غير نون فى النسخ وهو لغة قليلة فى الأفعال الخمسة اه . مصححه .

عليه وسلم ، واسم أبيه اسم أبيه ، وأنه يكون اختلاف عند موت خليفة فيخرج رجل من أهل المدينة هاربا إلى مكة فيأتيه من أهلها فيخرجونه وهو كاره فيبايعونه بين الركن والمقام ، ويبعث إليه من الشام جيشا يبعث بهم بالبيداء بين مكة والمدينة ، فإذا رأى الناس ذلك أتاه أبدال الشام وعصائب العراق فيبايعونه فينشرونهم من قريش أخواله كلب فيبعث أي المهدي عليهم بعثا يقتلونهم فتقسم غنائمهم ويعمل في الناس بسيفهم وإن مدة ملكه إن قصرت فسبع وإلا فتسع ، وأن الناس يتنعمون في زمنه بما لم يسمعوا بمثله قط تؤتى الأرض أكلها ولا تدخر عنهم شيئا ، وأنه يخرج ناس من المشرق يوطنون للمهدي سلطانه وأنه صلى الله عليه وسلم انتبه وهو يسترجع ، فقالت له أم سلمة : مم تسترجع يا رسول الله ؟ قال : من أجل جيش يحيى من قبل العراق في طلب رجل من أهل المدينة فيمنعه الله منهم فإذا علوا البيداء من ذى الحليفة خسف بهم فلا يدرك أعلامهم أسفلهم ولا أسفلهم أعلامهم إلى يوم القيامة وأنه يخون المال حثيا ولا يعدة عدا ، وإن المهدي يبايع بين الركن والمقام وعدة من معه ثلثمائة وبضعة عشر ، فتأتيه عصائب أهل العراق وأبدال أهل الشام فيغزونها جيش من أهل الشام فيخسف بهم بالبيداء .

[مطلب : السفيناني من ذرية أبي سفیان]

وأنه صلى الله عليه وسلم أخذ بيد علي وقال « يخرج من صلب هذا فتى يملأ الأرض قسطا وعدلا فإذا رأيتم ذلك فعليكم بالفتى التيمي فإنه يقبل من قبل المشرق وهو صاحب راية المهدي ، وأن السفيناني : أي وهو من ذرية أبي سفیان ، يخرج بالشام وعامة من يتبعه من كلب فيبقر بطون النساء ويقتل الصبيان ، ثم يبعث المهدي وقد خرج للحررة جيشا فيهزمهم المهدي ، فيسير إليه السفيناني هو ومن معه حتى إذا صار ببيداء من الأرض خسف بهم فلا يتجو منهم إلا الخبر عنهم وأنه من عترته ، وهو الذي يؤم عيسى صلى الله عليه وسلم على نبينا وعليه وسلم » فهذه الجملة من الأحاديث تكذب أولئك المذكورين في السؤال وتبدعهم وتضلهم وتقضي عليهم بالجهل المقرط والحماقة العظماء .

وكذا ورد عن الصحابة والتابعين ما يرد على أولئك الحمقى أيضا فما ورد عن علي كرم الله وجهه أنه سيكون فتنه عظيمة وأنه لا يسب أهل الشام بل ظلمتهم فإن فيهم الأبدال ، وأنه يرسل عليهم سيل من السماء فيغرقهم ، ثم يبعث الله عند ذلك رجلا من عترته صلى الله عليه وسلم في اثني عشر ألفا إن قلوبا وخمسة عشر إن كثروا على ثلاث رايات يقاتلهم أهل سبع رايات ليس من صاحب راية إلا وهو يطمع بالملك فيقتلون وينهزمون ، ثم يظهر عليهم الهاشمي فيرد الله إلى المسلمين ألقمتهم ونعمتهم فيكونون على ذلك حتى يخرج الدجال وأنه قال لعمر رضي الله عنه حين قال : لا أدري أذع خزائن البيت ، أي الكعبة ، وما فيه من المال والسلاح أو أقسمه في سبيل الله : امض يا أمير المؤمنين فاست بصاحبه إنما صاحبه مناشاب من قريش يقسمه في آخر الزمان ، وأنه قال : إن المهدي يظهر إذا نادى مناد في السماء إن الحق في آل محمد يظهر حينئذ على أفواه الناس ويشربون حبه فلا يكون لهم ذكر غيره ، وأنه يخرج رايات سود فيقاتل السفيناني فيهم شاب من بني هاشم في كفه اليسرى خال وفي مقدمته رجل من تميم يدعى بشعيب بن صالح فيهزمهم وإن السفيناني إذا خرجت خيله بعث لأهل خراسان فيخرجون إلى المهدي فيلتقي هو والهاشمي برايات سود على مقدمته شعيب بن صالح فيلتقي هو والسفيناني في باب إصطخر فيكون بينهم مقتلة عظيمة فتظهر الرايات السود وتهرب خيل السفيناني

فعند ذلك يتمنى الناس المهدي ويطلبونه ، وأنه يخرج رجل قبل المهدي من أهل بيته بالمشرق يحمل السيف على رأسه ثمانية عشر شهرا يقتل ويمثل ويتوجه إلى بيت المقدس فلا يبلغه حتى يموت ، وأنه يبعث جيشا يأخذون من قدر عليه من آل محمد صلى الله عليه وسلم ويقتل من بني هاشم رجال ونساء ، فعند ذلك يخرج المهدي ورجل آخر من المدينة إلى مكة فيبعث في طلبهما وقد لحقا بحرم الله وأمنه ، وأنه إذا بعث السفيناني على المهدي جيشا فخصف بهم بالبيداء وبلغ ذلك أهل الشام وقالوا لخليفتهم قد خرج المهدي فبايعه وادخل في طاعته وإلا قتلناك ، فيرسل إليه بالبيعة ويسير المهدي حتى ينزل بيت المقدس وتقبل إليه الخزان وتدخل العرب والعجم وأهل الحرب والروم وغيرهم في طاعته من غير قتال حتى يبنى المساجد بالقسطنطينية ومادونها ، وأن المهدي مولده بالمدينة من أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ، واسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي ومهاجره بيت المقدس كثر اللحية أكحل العينين براق الشبايا في وجهه خال وفي كفته علامة النبي صلى الله عليه وسلم يخرج راية النبي صلى الله عليه وسلم من مرط معلمة بسوداء مربعة فيها حجر لم تتبين منذ توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تنشر حتى يخرج المهدي بمده الله بثلاثة آلاف من الملائكة يضربون وجوه من خالفهم وأدبارهم يبعث وهو ما بين الثلاثين إلى الأربعين ، وأنه قال المهدي مني من قريش آدم ضرب من الرجال ، وأنه قال إذا خرجت الرايات السود إلى السفيناني التي فيها شعيب بن صالح تمنى الناس المهدي فيطلبونه ، فيخرج من مكة ومعه راية رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصلي ركعتين بعد أن ينس الناس من خروجه لما طال عليهم من البلاء ، فإذا فرغ من صلاته انصرف فقال : يا أيها الناس يأمة محمد يا أهل بيته خاصة قد قهرنا وبغى علينا ، وأنه قال المهدي رجل منا من ولد فاطمة وأنه يلي أمر الناس ثلاثين أو أربعين سنة ، وينافى هذا ما مر من أن مدة ملكه سبع سنين أو تسع ، وقد يجاب إن صح بأن السبع أو التسع فيها نهاية ملكه وما قبلها فيه بدايته فهذه الآثار كلها عن علي كرم الله وجهه تكذب أولئك الضالين المارقين .

ويرد عليهم ما قال عبد الغافر الفارسي وابن الجوزي وابن الأثير في ذكر علي أن المهدي من ولد الحسن وأنه منفرج الفخذين : أي بينهما تباعد .

ومما جاء عن الحسن رضي الله عنه أنه قال : بالرى رجل ربعة أسمر من بني تميم مجذوم كوسج يقال له شعيب بن صالح في أربعة آلاف ثيابهم بيض وراياتهم سود يكون على مقدمة المهدي ولا يلقاه أحد إلا قتله ، وما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : المهدي منا يدفعه إلى عيسى بن مريم ، وأن المهدي يبعث بعد إياس وحتى يقول الناس لامهدي ، وأنصاره أناس من أهل الشام عددهم ثلثمائة وخمسة عشر عدد أصحاب بدر يسرون إليه من الشام حتى يستخرجونه من بطن مكة من دار عند الصفا فيبايعونه كرها فيصلي بهم ركعتين عند المقام ثم يصعد المنبر .

ومما ورد عن ابن مسعود رضي الله عنه : أن الطرق إذا انقطعت وكثرت الفتن خرج سبعة نفر علماء من أفق شتى على غير ميعاد يبايع لكل رجل منهم ثلثمائة وبضعة عشر رجلا حتى يجتمعوا بمكة فتلتقي السبع فيقول بعضهم لبعض : ما جاء بكم ؟ فيقولون : جئنا في طلب هذا الرجل الذي ينبغي أن يهدأ على يديه هذه الفتن وتفتح به القسطنطينية ، قد عرفناه باسمه واسم أبيه وجنسه ، فيصيبونه بمكة فينقلتهم إلى المدينة فيطلبونه بها فيأخذونهم إلى مكة فينقلونهم إلى المدينة فيطلبونه فيأخذونهم إلى مكة فيصيبونه

بها عند الركن ، فيقولون : لاثمنا عليك ودماؤنا في عنقك إن لم تمد يدك نباعك هذا عسكر السفيناني قد توجه في طلبنا عليهم رجل من حرام ، فيجلس بين الركن والمقام فيمد يده فيبايع له فيلقى الله محبته في صدور الناس فيسير مع قوم أسد بالنهار رهبان بالليل ، أو يهزم الله على يديه الروم ويذهب الله على يديه الفقر وينزل عليهم وما جاء عن عمرو بن العاص رضي الله عنه أن علامة خروج المهدي أن يخسف بجيش في البيداء

[مطلب : في علامة خروج المهدي وأن القحطاني بعد المهدي]

ومما جاء عن أكابر أهل البيت فيه قول محمد بن علي : لمهدينا آيتان لم يكونا منذ خلق الله السموات والأرض : ينكسف القمر لأول ليلة من رمضان ، وتنكسف الشمس في النصف منه ، ولم يكونا منذ خلق الله السموات والأرض . وقول محمد بن الحنفية : تخرج رايات سود لبني العباس ، ثم تخرج من خراسان أخرى سود فلانسهم سود وثياهم بيض على مقدمتهم رجل يقال له شعيب بن صالح من تميم يهزمون أصحاب السفيناني حتى ينزل بييت المقدس يوطى للمهدي سلطانه ويمد إليه ثلاثمائة من الشام ، يكون بين خروجه وبين أن يسلم الأمر للمهدي اثنان وسبعون شهرا . وقول أبي جعفر لا يخرج المهدي حتى يزوا الظلمة ، وقوله ينادى مناد من السماء أن الحق في آل محمد ، وينادى مناد من الأرض أن الحق في آل عيسى أو قال العباس فشك فيه ، وإنما الصوت الأسفل كلمة الشيطان والصوت الأعلى كلمة الله العليا ، وقول جعفر يقوم المهدي سنة مائتين ، وقوله يظهر المهدي بمكة عند العشاء معه راية رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبضه وسيفه وعلامات ونور وبيان فإذا صلى العشاء خطب خطبة بأعلى صوته وذكر طولها ثم قال : فيظهر في ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلا عدد أهل بدر على غير ميعاد رهبان بالليل أسد بالنهار فيفتح الله له أرض الحجر ، ويستخرج من كان في السجن من بني هاشم ، وتنزل الرايات السود بالكوفة فيبعث بالبعث إلى المهدي ، ويبعث المهدي جنوده إلى الآفاق ويميت الجور وأهله وتستقيم له البلدان ويفتح الله على يديه القسطنطينية .

وجاء عن محمد بن الحسين : المهدي أزج أبلج العينين يحيى حتى يستوى على منبر دمشق وعمره ثمان عشرة سنة ، ويعارضه الحديث السابق أنه ابن أربعين سنة إلا أن يجمع بينهما بأنها أوان ظهور ملكه ونهايته وجلوسه على منبر دمشق قبل ذلك ، ويؤيده ما جاء عن صباح قال : يمكث المهدي فيهم تسعا وثلاثين سنة يقول الصغير باليتنى كبرت ويقول الكبير باليتنى كنت صغيرا .

وجاء عن علي كرم الله وجهه : أنه يلي أمر الناس ثلاثين أو أربعين سنة ولا ينافيه الخبر السابق أنه يملك سبع أو تسع سنين لإمكان حمله أن ذلك مدة تزيد ظهور ملكه وقوته .

وجاء عن كعب : أن علامة خروجه أوية تقبل من المغرب وعليها رجل أعرج من كندة ، وأنه خاشع لله تعالى كخشوع النسر بجناحه ، وأنه يبعث بقتال الروم فيستخرج تابوت السكينة من غار أنطاكية ، وأنه إنما سمى المهدي لأنه يهدي لأمر قد خفي يستخرج التابوت من أرض يقال لها أنطاكية ، وأن قاداته خير الناس وأن نصرته وبيعته من أهل كرمان واليمن وأبدالك الشام على مقدمته جبريل وساقته ميكائيل محبوب في الخلائق يطفى الله به الفتنة العمياء وتأمّن الأرض حتى إن المرأة لتعجج في خمس نسوة مامعهن رجل لا يتقين إلا الله تعطى الأرض زكاتها والسماء بركتها ، وأنه قال : إني أجد المهدي مكتوبا في أسفار الأنبياء ما في عمله ظلم ولا عيب ، وإن أول لواء يعتمده ببيعته إلى الترك فيهمهم ويأخذ منهم من السبي والأموال ، ثم يسير إلى الشام

يفتتحها ثم يعتق كل من معه ويعطى أصحابه قيمتهم ، وأنه يكون بعد المهدي خليفة من أهل اليمن من قحطان
أبو المهدي في دينه يعمل بعمله وهو الذي يفتح مدينة الروم ويصيب غنائمها ، وإن الدجال يحاصر المؤمنين
ببستان القدس فيصيبهم جوع شديد حتى يأكلوا أوتار قسيهم من الجوع فيبناهم على ذلك إذ سمعوا صوتا
في الغلس وهو لون إن هذا لصوت رجل شعبان فينظرون فإذا بعيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام فتقام الصلاة
فيرجع إمام المسلمين المهدي . فيقول عيسى تقدم فلك أقيمت الصلاة فيصلي بهم تلك الليلة ثم يكون عيسى
إماما بعدها ، وإنه إذا ملك رجل الشام وآخر مصر فاقتتل الشامي والمصري ، وسبى أهل الشام قبائل من مصر
وأقبل رجل من المشرق رايات سود صغار قبل صاحب الشام فهو الذي يؤدي الطاعة إلى المهدي ، وبقيت
له علامات أخر تعرف من كتابي [القول المختصر في علامات المهدي المنتظر] والله تعالى أعلم بالصواب :

[مطلب : في أحوال خطيب يرق المنبر في كل جمعة ويذكر أحاديث ولم يبين مخرجها]

وسئل رضى الله عنه : عن خطيب يرق المنبر في كل جمعة ويروى أحاديث كثيرة ولم يبين مخرجها
ولا رواها ، ومن جملة ما رواه وذكر أنه حديث « أن التجار هم الفجار إلا من قال بيده هكنا وهكنا » ومن
أحوال هذا الخطيب أن له مكسا على ما يدخل بلده من البطيخ والخضر ونحو ذلك على كل حمل بطيخ بطيخة
وله على كل قفص من الرطب عثماني وعلى كل نوع من أنواع الخضر شيء معين ، ويتعاطى ذلك بيده في كل يوم
مدة طويلة ، ويقبض من المشتري العشرة مثلا ويدفعها للبائع تسعة ، وله أحوال أخرى تشابه ما ذكر ، وهو
مع ذلك يدعى رفعة في العلم وسموآ في الدين ، فبالذي يجب عليه وما الذي يلزمه إن استحل ذلك أو لم يستحله ؟
أفبونا ماجورين أثابكم الله الجنة بفضله ومنه آمين :

فأجاب رضى الله عنه بقوله : ما ذكره من الأحاديث في خطبه من غير أن يبين رواها أو من ذكرها
فجائز بشرط أن يكون من أهل المعرفة في الحديث أو ينقلها من كتاب مؤلفه كذلك ، وأما الاعتماد في رواية
الأحاديث على مجرد رؤيتها في كتاب ليس مؤلفه من أهل الحديث أو في خطب ليس مؤلفها كذلك فلا يحل
ذلك ومن فعله عزر عليه التعزير الشديد ، وهذا حال أكثر الخطباء فإنهم بمجرد رؤيتهم خطبة فيها أحاديث
حفظوها وخطبوا بها من غير أن يعرفوا أن لتلك الأحاديث أصلا أم لا ، فيجب على حكام كل بلد أن يزجروا
خطباءها عن ذلك ، ويجب على حكام بلد هذا الخطيب منعه من ذلك إن ارتكبه ، وأما ذكره الحديث
المذكور فصدره وارد بل صحيح كما قاله الترمذي وهو : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى المصلى
فرأى الناس يتبايعون فقال : يا معشر التجار ، فاستجابوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ورفعوا أعناقهم
وأبصارهم إليه ، فقال : إن التجار يبعثون يوم القيامة فجارا إلا من اتقى الله وبرّ وصدق » وفي رواية صحيحة :
« إن التجار هم الفجار ، قيل يا رسول الله أليس قد أحل الله البيع ؟ قال بلى ، ولكنهم يحدثون فيكذبون
ويحلقون فيأثمون » وأما آخره وهو « إلا من قال بيده هكنا وهكنا » فلم يرد فيه شيء من كتب الحديث بعد البحث
عنه ، فعلى هذا الخطيب أن يبين مستنده في روايته فإن كان مستندا صحيحا فلا اعتراض عليه وإلا ساغ الاعتراض
عليه بل وجاز لولى الأمر أيد الله به الدين وقمع بعدله المعاندين أن يعزله من وظيفة الخطابة زجرا له عن أن
يتجرأ على هذه المرتبة السننية بغير حق ، ولو كان عند هذا الخطيب علم لعدل عن هذه الرواية التي ذكرها
إلى الرواية الأولى التي ذكرناها وهي « أن الفجار يبعثون يوم القيامة فجارا إلا من اتقى الله وبرّ وصدق »

فإن هذا الحديث صحيح ومعناه ظاهر فإن التجار على قسمين قسم منهم يجتنب في بيعه وشرائه وصائر معاملاته جميع المحرمات كالربا والغش والخديعة والكذب والحلف بالباطل وهو مع ذلك يخرج حق الله تعالى وسائر حقوقه من نفسه وماله ، فأهل هذا القسم لا يبعثون يوم القيامة فجارا بنص الكتاب العزيز وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبإجماع أئمة المسلمين ، بل هؤلاء يبعثون يوم القيامة سعداء في الآخرة كما كانوا سعداء في الدنيا ، بل هم أفضل من الفقراء الصابرين كما قال جماعة ويدل له : « أن فقراء الصحابة قالوا يا رسول الله ذهب أهل الدثور - أى الأموال - بالأجور فيصلون كما نصلى ويصومون كما نصوم ويزيدون بالصدقة بفضل أموالهم فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن لكم بكل تكبيرة صدقة وبكل تسبيحة صدقة وبكل تحميدة صدقة ، فقالوا يا رسول الله أرأيت لو فعلوا ذلك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم . فدل ذلك على أن الأغنياء الشاكرين وهم من سبق أفضل من الفقراء الصابرين لأنهم يفعلون ما يفعلونه من العبادات ويزيدون على الفقراء بالزكوات والصدقات ، وفي هذين من نفع المسلمين ما يربو ثوابه على كثير من الأعمال القاصرة هذا هو القسم الأول وهم المرادون بقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث السابق « إلا من اتقى الله وبرّ وصدق » وهم المرادون أيضا بالخبر الصحيح : « التاجر الصدوق الأمين يحشر مع النبيين والصدّيقين والشهداء والصالحين يوم القيامة » وورد : « التاجر الصدوق لا يجذب من أبواب الجنة » . وورد أيضا : « التاجر الصدوق تحت ظل العرش يوم القيامة » .

[مطلب : على أن التجارة أفضل من الزراعة]

وبهذه الأحاديث يستدل على ما قاله جماعة من أصحاب الشافعي رضى الله تعالى عنه من أن التجارة أفضل من الزراعة وأفضل من الصنعة ، ويدل له أيضا أنه صلى الله عليه وسلم أجز مرات ولم يثبت عنه أنه زرع ولا أنه كانت له صنعة والله سبحانه وتعالى لا يختار لنبيه صلى الله عليه وسلم إلا الأفضل ، وقد اختار له من أصول المكاسب التي هي التجارة والزراعة والصناعة التجارة دون الزراعة والصنعة . فدل على فضلها :

[مطلب : الغنى الشاكر أفضل من الفقير الصابر]

وقد استدل ابن عبد السلام على تفضيل الغنى الشاكر على الفقير الصابر بأن الله تعالى لا يختار لنبيه إلا الأفضل ، وأفضل أحواله صلى الله عليه وسلم الحالة التي توفاه الله عليها وكانت تلك الحالة على غاية من غناه صلى الله عليه وسلم فدل على فضل الغنى بشرطه على الفقر ، وروى أبو الشيخ وأبو نعيم والبيهقي حديث : « من طلب الدنيا حلالا تقنعا عن المسألة وسعيا على عياله وتعطفا على جاره لقي الله تعالى ووجهه كالقمر ليلة البدر » . وقال لقمان لابنه : استغن بالكسب الحلال عن الفقر فإنه ما افتقر أحد قط إلا أصابه ثلاث خصال : رقة في دينه وضعف في عقله وذهاب مروءته ، وأعظم من هذه الثلاثة : استخفاف الناس به وسئل بعض التابعين عن التاجر الصدوق أهو أحب إليك أم المتفرغ للعبادة ؟ فقال : التاجر الصدوق أحب إلى لأنه في جهاد يأتيه الشيطان من طريق المسكيات والميزان ومن قبل الأخذ والعطاء فيجاهده : أى ولا يطاوعه فيما يأمره به من المحرمات . وقيل للإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه ماتقول فيمن جلس في بيته أو مسجده وقال لأعمل شيئا حتى يأتي رزقي ؟ فقال أحمد : هذا رجل لم يسمع العلم أما سمع قول النبي صلى الله عليه وسلم

« إن الله جعل رزقي تحت ظل رحى » : وكان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتجرون في البر والبحر
في نخلهم والقعدة ٣٣ .

القسم الثاني هم الذين لا يجتنبون في بيعهم وشراهم ومعاملاتهم المحرمات كالربا والغش والحلف الباطل
وغير ذلك من القبائح التي انطوى عليها أكثر التجار، وهؤلاء فجار في الدنيا والآخرة وهم ممن قال الله تعالى
في حقهم في كتابه العزيز (إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا أولئك لا خلاق لهم في الآخرة - أى
نصيب - ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم) . وفي حديث مسلم : « ثلاثة
لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة : رجل حلف على سلعته لقد أعطى بها أكثر مما أعطى وهو كاذب »
وروى أبو يعلى أنه صلى الله عليه وسلم قال : « لا يزال قول لا إله إلا الله يدفع عن الخلق سخط الله ما لم يؤثروا
بشيء دنياهم على آخرتهم » وأهل هذا القسم هم المرادون بقوله صلى الله عليه وسلم : « إن التجار هم
العجاة » الحديث .

وإذا تقرر أن التجار على قسمين فلا يسوغ لهذا الخطيب أن يأتي بما يقتضى الذم لجميع التجار بل عليه
أن يبين للناس الإجمال الواقع فيما يرويه أو يخطب به هذا إن كان من أهل ذلك ، وإلا فليراجع العلماء ويسألهم
عن الأحاديث وأحكامها ثم يخطب بها ، وأما مع عدم ذلك فلا ينبغى ولا يسوغ فإن كثيرا من العوام إذا
سمعوا لفظا مجملا كالرواية التي ذكرها هذا الخطيب يقولون إن جميع التجار فجار إلا من فرق ماله وهذا
لا يقول به أحد من المسلمين ، وإنما الذى ورد في ذلك بل صح أحاديث . منها : « يامعشر التجار إن الشيطان
والإثم يحضران البيع فشوبوا ببيعكم بالصدقة » .

وبعد أن علم ما قرره فالذى ينبغى لهذا الخطيب أن يراعى ما ذكرناه وأن يعمل بقضيته وإلا رتب عليه
مقتضى أفعاله ، وأما ما ذكر من أخذه المكس بتفصيله المذكور في السؤال فإن ثبت عليه ذلك فسق وردت
شهادته ولم يقبل الله منه صرفا ولا عدلا ، وكانت أفعاله هذه القبيحة أصدق شاهد على كذبه واقترائه في أن
له رفعة في العلم وسموا في الدين بل هو من أجهل الجاهلين وأفسق الفاسقين ، ولا تصح إمامته عند كثيرين
من العلماء ، فعلى الناس هجره واجتناب الصلاة وراه ، فإن من يقول بصحتها يقول لاثواب في جماعتها ،
ومتى استحل شيئا من أخذ المكس فقد كفر فتضرب عنقه إن لم يتب ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

[مطلب : ما هو محرم من الدعاء وليس بكفر]

وسئل رضى الله تعالى عنه سؤالا صورته : نقل الشيخ شهاب الدين القرافى المالكي في قواعد ما هو
محرم من الدعاء وليس بكفر أن يسأل الله تعالى الاستعفاء في ذاته عن الأمراض ليسلم طول عمره من الآلام
والأسقام والأنكاد والخواف وغير ذلك من البليات وقد دلت العقول على استحالة جميع ذلك ؟ قال : فإذا
كانت هذه الأمور مستحيلة في حقه تعالى عقلا كان طلبها من الله تعالى سوء أدب عليه لأن طلبها بعد في العادة
تلاعبا وضحكا من المطلوب منه والله تعالى يجب له من الإجلال فوق ما يجب لخالقه إلى آخر ما ذكره
رحم الله تعالى ، فإذا قال الداعي : اللهم سهل لى أو قال أعطنى ما أحب واصرف عنى ما أكره هل يكون
امن هذا التيبيل بدليل أن الداعي بلحقه من الأمراض والشواغل نحو ذلك ، فإذا قلت نعم فذاك وإلا
فما الفرق ؟

فأجاب بقوله : ما ذكره القراني صحيح وقد أقره عليه جماعة من أئمتنا ، وحينئذ فإذا قال الداعي : اللهم سهل لي وأعطني ما أحب واصرف عني ما أكره فإن أراد العموم الذي ذكره القراني حرم عليه ذلك ، وإن أراد إعطاء ما يجب من أنواع مخصوصة جائزة وصرف ما يكره من أنواع كذلك أو أطلق فلم يجرم ، ولم يحرم عليه ذلك ، أما مسألة الإرادة فظاهر ، وأما في مسألة الإطلاق فلأن المتبادر من استعمال هذا اللفظ في العادة إنما هو سؤال الله حصول أشياء مهمة من المحبوبات ودفع أشياء كذلك من المكروهات فلم يتحقق وجه الحرمة التي عال بها القراني فإنه علل الحرمة بأن طلب ما ذكره يعد في العادة تلاعبا وضحكا من المطلوب منه ، ونحن نعلم بالعادة أن من طلب من الله حصول ما يجب ودفع ما يكره لا يكون متلاعبا ومستهزئا إلا إذا أراد العموم بالمعنى الذي ذكره القراني ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب :

[مطلب : هل يجوز الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بمغفرة جميع الذنوب وبعدم دخولهم النار أم لا ؟]
وسئل فسح الله في مدته ، عن مسألة وقع فيها جوابان مختلفان صورتها : هل يجوز الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بمغفرة جميع الذنوب وبعدم دخولهم النار أم لا ؟ فأجاب الأول فقال : لا يجوز فقد ذكر الإمام ابن عبد السلام والإمام القراني من الأئمة المالكية أنه لا يجوز لأننا نقطع بخبر الله وبخبر رسوله صلى الله عليه وسلم أن منهم من يدخل النار ، وأما الدعاء بالمغفرة في قوله تبارك وتعالى حكاية عن نوح (رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات) ونحو ذلك فإنه ورد بصيغة الفعل في سياق الدعاء وذلك لا يقتضى العموم لأن الأفعال نكرات ويجوز قصد معهود خاص وهو أهل زمانه مثلا انتهى . وأجاب الثاني فقال : يجوز لأمر أحدها : أن الأئمة رضى الله عنهم ذكروا أنه يسن للخطيب أن يدعو للمؤمنين والمؤمنات : الأمر الثاني : أن الإمام المستغفرى روى في دعواته عن أبي هريرة رضى الله عنه مرفوعا « مامن دعاء أحب إلى الله من قول العبد اللهم اغفر لامة محمد رحمة عامة » كذا في العجالة وغير ذلك من الأدعية التي يحيط علمكم بها . الأمر الثالث : أن الشيخ شرف الدين البرماوى سئل هل يجوز الدعاء بمغفرة جميع الذنوب وبعدم الوقوف للحساب ؟ فأجاب : بأنه يجوز أن يسأل الله عز وجل مغفرة جميع ذنوبه كلها ، فإن الله تعالى له أن يرضى من له حق من الناس فيتخلص الداعي من جميع حقوق الله وحقوق الناس . وأما الدعاء ببعدم الوقوف بين يدي الله للحساب فطلب محال لا يجوز أن يدعو به بل يسأل الله تعالى أن يلطف به في ذلك الموقف فما الراجح عندكم من ذينك الجوابين ؟ .

فأجاب بقوله رحمه الله تعالى : إن الدعاء ببعدم دخول أحد من المؤمنين النار حرام بل كفر لما فيه من تكذيب النصوص الدالة على أن بعض العصاة من المؤمنين لا بد من دخوله النار . وأما الدعاء بالمغفرة لجميعهم فإن أراد به مغفرة مستلزمة لعدم دخول أحد منهم النار فحكمه مأمور ، وإن أراد مغفرة تخفف عن بعضهم وزره وتمحو عن بعض آخرين منهم أو أطلق ذلك فلا منع منه أما في مسألة الإرادة فواضح وأما في مسألة الإطلاق فلأن إطلاق المغفرة لا يستلزم الخو عن الجميع بالكيفية لأنها تستعمل في هذا المعنى وفي التخفيف بل لو قال اللهم اغفر لجميع المؤمنين جميع ذنوبهم وأراد بذلك التخفيف عنهم لم يحرم بخلاف ما لو أطلق في هذه الصورة فإنه يحرم عليه بأن اللفظ ظاهر في العموم بل صريح فيه ، فالحاصل أنه متى قال : اللهم اغفر للمسلمين ذنوبهم وأطلق أو أراد الخو للبعض والتخفيف للبعض جاز ، وإن أراد عدم دخول أحد منهم النار لم يجوز وإن قال اغفر لجميع المسلمين جميع ذنوبهم وأطلق أو أراد عدم دخول أحد منهم حرم ، وإن أراد ما يشمل

التخفيف جاز ، والفرق بين الصورتين واضح مما قررته ، وقد أمر الله نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم باستغفار المؤمنين والمؤمنات بقوله تعالى (واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات) فيتعين حينئذ حمل كلام عبد السلام وسيد القرافي على ما قررته من التفصيل ، وبذلك علم أن إطلاق الحجب الأول الحرمة والثاني عدمها غير صحيح ، واستدل به بخبر المستغفرى غير صحيح أيضا لأن الرحمة العامة لا تستلزم مغفرة جميع الذنوب بالمعنى السابق فقد ورد عن ابن مسعود رضى الله عنهما : « إن لله رحمة على أهل النار فيها » لأنه يقدر أن يعذبهم بأشد مما هم فيه ، وقال تعالى (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) ففي إرساله صلى الله عليه وسلم رحمة حتى على أعدائه من حيث عدم معاجلتهم بالعقوبة ، والله سبحانه وتعالى أعلم :

[مطلب : هل يجوز علم التنجيم]

وسئل فسح الله في مدته ، سؤالا : وقع في عبارات الفقهاء ما يصرح بتحريم علم التنجيم هل المراد به حسابياته أو أحكامه ؟ فإن خصصتم الحكم بأحكامه معللين بأنه إنباء عن الغيب فما علة تحريمهم للطبيعات مع أن الظاهر من ظاهر كلامهم اشتراك الحكمين في علة واحدة ؟ .

فأجاب بقوله : العلوم المتعلقة بالنجوم منها ما هو واجب كالأستدلال بها على القبلة والأوقات واختلاف المطالع واتحادها ونحو ذلك ، ومنها ما هو جائز كالأستدلال بها على منازل القمر وعروض البلاد ونحوها ، ومنها ما هو حرام كالأستدلال بها على وقوع الأشياء المغيبة بأن يقضى بوقوع بعضها مستدلا بها عليه بخلاف ما إذا قال إن الله سبحانه وتعالى اطردت عاداته بأن هذا النجم إذا حصل له كذا كان ذلك علامة على وقوع كذا فهذا لا يمنع منه لأنه لا محذور فيه . وأما البحث في الطبيعات فإن أريد به معرفة الأشياء على ما هي عليه على طريق أهل الشرع فلا يمنع منه وليس مشابها للتنجيم المحرم وإن أريد به معرفة ما هي عليه على طريق الفلاسفة فهو حرام لأنه يؤدي إلى مفاصل كاعتقاد قدم العالم ونحوه مما لا يخفى من قبائحهم وحرمة حينئذ مشابهة لحرمة التنجيم المحرم حيث أفضى كل منهما إلى المفسدة وإن اختلفت نوعا وقبحا ، والله سبحانه وتعالى أعلم :

[مطلب : هل كتابة الأسماء التي لا يعرف معناها والتوسل بها مكروه أو حرام ؟]

وسئل رضى الله عنه : عن كتابة الأسماء التي لا يعرف معناها والتوسل بها هل ذلك مكروه أو حرام ؟ وهل هو مكروه في الكتابة والتوسل بتلك الأسماء التي لا يعرف معناها أو حرام في التوسل دون الكتابة ؟ فقد نقل عن الغزالي أنه لا يحل لشخص أن يقدم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه ، وهل فرق في ذلك بين ما يوجد في كتب الصالحين كعبد الله بن أسعد اليافعى وغيره أم لا ؟ .

فأجاب بقوله : الذى أفتى به العز بن عبد السلام كما ذكرته عنه في شرح العباب : أن كتب الحروف الجهولة للأمراض لا يجوز الاسترقاء بها ولا الرقى بها لأنه صلى الله عليه وسلم لما سئل عن الرقى قال « اعرضوا على رقاكم فعرضوها فقال لا بأس » وإنما لم يأمر بذلك لأن من الرقى ما يكون كفرا وإذا حرم كتبها حرم التوسل بها نعم إن وجدناها في كتاب من يوثق به علما ودينا فإن أمر بكتابتها أو قراءتها احتمال القول بالجواز حينئذ لأن أمره بذلك الظاهر أنه لم يصدر منه إلا بعد إحاطته وإطلاعه على معناها وأنه لا محذور في ذلك ، وإن ذكرها على سبيل الحكاية عن الغير الذى ليس هو كذلك أو ذكرها ولم يأمر بقراءتها ولا تعرض لمعناها فالذى ينتج بقاء التحريم بحاله ، ومجرد ذكر إمام لها لا يقتضى أنه عرف معناها فكثيرا من أحوال أرباب هذه التصانيف يذكرون ما وجدوه من غير فحص عن معناه ولا تجربة لمناه ، وإنما يذكرونه على جهة أن مستعمله

ربما انتفع به ، ولذلك تجدد في ورد الإمام اليافعي أشياء كثيرة لها منافع وخواص لا يجدر مستعملها منها شيئا وإن تزكت أعماله وصفت سريرته ، فعلمنا أنه لم يضع جميع ما فيه عن تجربة بل ذكر فيه ما قيل في المنافع والخراس كما فعل الذميري في حياة الحيوان في ذكره لخواصها ومنافعها ومع ذلك تجدد المائة ما يخرج منها واحد ، والله سبحانه وتعالى أعلم

[مطلب : الذكر بالقلب أفضل أم باللسان ؟]

وسئل رضى الله عنه : عن قول النووي لطف الله به في آخر باب مجالس الذكر من شرح مسلم : ذكر اللسان مع حضور القلب أفضل من ذكر القلب انتهى . فهل يؤخذ من كلامه أنه إذا ذكر الله بقلبه دون لسانه أنه ينال الفضيلة إذا كان معذورا أم لا ؟ وهل إذا قرأ بقلبه دون لسانه من غير عذر ينال الفضيلة أم لا ؟

فأجاب بقوله : الذكر بالقلب لافضيلة فيه من حيث كونه ذكرا متعبدا بلفظه وإنما فيه فضيلة من حيث استحضاره لمعناه من تنزيه الله وإجلاله بقلبه ، وهذا يجمع بين قول النووي المذكور وقولهم ذكر القلب لا ثواب فيه فننفي عنه الثواب أراد من حيث لفظه ، ومن أثبت فيه ثوابا أراد من حيث حضوره بقلبه كما ذكرناه ، فتأمل ذلك فإنه مهم ، ولا فرق في جميع ذلك بين المعذور وغيره ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[مطلب : لمن تكون الزوجة في الجنة إذا كان لها الأزواج]

وسئل نفع الله تعالى به : عن لها أزواج في الدنيا هل هي في الجنة لآخر أزواجها أو لأحسنهم خلقا في الدنيا ؟ وفي شرح الروض في الخصائص : ولأن المرأة لآخر أزواجها كما قاله ابن القشيري انتهى : وفي مجموع الأحباب وتذكرة أولى الألباب لمحمد بن الحسن العلاء لأبي الفرج : وروى عن أبي الدرداء وحذيفة رضى الله عنهما أن المرأة لآخر أزواجها في الدنيا ، وجاء أنها تكون لأحسنهم خلقا : قال أبو بكر ابن النجار : حدثنا جعفر بن محمد : حدثنا عبيد بن إسحق العطار . حدثنا سفيان بن هرون عن حميد عن أنس : « أن أم حبيبة رضى الله تعالى عنها قالت : يارسول الله المرأة يكون لها الزوجان في الدنيا فلأيهما تكون ؟ قال : لأحسنهما خلقا كان معها في الدنيا ، ثم قال : يأمر حبيبة ذهب حسن الخلق بخير الدنيا والآخرة » وروى عن أم سلمة رضى الله تعالى عنها نحو هذا انتهى . وعلى الثاني اقتصر السيد معين الدين الصفوى في تفسيره جامع البيان فقال : ومن لها أزواج تخير فتختار أحسنهم خلقا ، ولم يعرف أن هذا كلامه أو بقية الحديث المتقدم ؟

فأجاب بقوله : روى الطبراني عن أبي الدرداء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المرأة لزوجها الآخر » وأخرج عبد بن حميد وسمويه والطبراني والخراطي في مكارم الأخلاق ، وابن لال عن أنس رضى الله تعالى عنه « أن أم حبيبة قالت : يارسول الله المرأة يكون لها في الدنيا زوجان لأيهما تكون في الجنة ؟ قال : تخير فتختار أحسنهم خلقا كان معها في الدنيا فيكون زوجها ، يأمر حبيبة ذهب حسن الخلق بخير الدنيا والآخرة » وأخرج الطبراني والخطيب عن أم سلمة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها « يأمر سلمة لأنها تخير فتختار أحسنهم خلقا ، فتقول : يارب هذا كان أحسنهم خلقا في دار الدنيا فزوجنيه يأمر سلمة ذهب حسن الخلق بخير الدنيا والآخرة » .

فإن قلت : هذان الحدِيثان عن أم حبيبة وأم سلمة يخالفان حديث أبي الدرداء رضي الله عنهما . قلت : لا مخالفة لإمكان الجمع بينهما بأن يحمل الأول على من ماتت في عصمة زوج وقد كانت تزوجت قبله بأزواج فهذه لآخرهم ، وكذا لو مات واستمرت بلا زوج إلى أن ماتت فتكون لآخرهم لأن علقته بها لم يقطعها شيء ، وحمل الثاني على من تزوجت بأزواج ثم طلقوها كلهم فحينئذ تخير بينهم يوم القيامة فتختار أحسنهم خلقا والتخير هنا واضح لانقطاع عصمة كل منهم ، فلم يكن لأحد منهم مرجح لاستوائهم في وقوع علة لكل منهم بها مع انقطاعها فاتجه التخيير حينئذ لعدم المرجح ، وبما سقته من حديث أم حبيبة وأم سلمة رضي الله تعالى عنهما يعلم أن التخيير المذكور في الحديث وأنه ليس من كلام السيد المذكور في السؤال ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب كذا وجد للمؤلف .

وسئل رضي الله عنه : عن تزوجت أزواجا لمن تكون له منهم في الآخرة ؟

فأجاب بقوله : أخرج الطبراني عن أم سلمة رضي الله عنها في صفة أهل الجنة حديثا طويلا وفيه : « قلت يارسول الله المرأة تزوج الزوجين والثلاثة والأربعة في الدنيا ثم تموت فتدخل الجنة ويدخلون معها من يكون زوجها منهم ؟ قال صلى الله عليه وسلم : إنها تخير فتختار أحسنهم خلقا ، فتقول يارب إن هذا كان أحسنهم خلقا في دار الدنيا فزوجنيه ، يا أم سلمة ذهب حسن الخلق بخير الدنيا والآخرة » . وأخرج الخرائطي في مكارم الأخلاق والبخاري والطبراني عن أنس أن أم حبيبة رضي الله عنها قالت : « يارسول الله المرأة يكون لها الزوجان في الدنيا تموت ويموتان فيجتمعون في الجنة لأيهما تكون ؟ فقال صلى الله عليه وسلم لأحسنهما خلقا كان عندها في الدنيا ، ذهب حسن الخلق بخير الدنيا والآخرة » : ولا يعارض ذلك ما أخرجه ابن سعد عن أبي الدرداء رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « المرأة لآخر أزواجها في الآخرة » . لإمكان الجمع بأن الأول فيمن طلقوها ولم تمت في عصمة أحد منهم ، والثاني فيمن ماتت في عصمته أو مات عنها ولم تزوج بعده ، ثم رأيت ما يؤيده وهو ما أخرجه ابن سعد في طبقاته عن أسماء بنت أبي بكر كانت تحت الزبير بن العوام وكان شديدا عابها فأنت أباه فشكت ذلك إليه فقال لها يا بنية اصبري فإن المرأة إذا كان لها زوج صالح ثم مات عنها ولم تزوج بعده جمع بينهما في الجنة ، ولا ينافيه ما أخرجه ابن وهب عن أبي بكر رضي الله عنه أيضا قال : بلغني أن الرجل إذا ابتكر بالمرأة تزوجها في الآخرة لامكان حمله على ما إذا ماتت معه أو مات ولم تزوج بعده ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[مطلب : هل أحد يدخل الجنة بلحيته ؟]

وسئل رضي الله عنه : هل أحد يدخل الجنة بلحيته ؟

فأجاب بقوله : نعم موسى على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام كما في حديث في التذكرة .

[مطلب : هل يتعارف أهل الجنة ويتزاورون ويتذكرون ما كانوا عليه في الدنيا ؟]

وسئل فسبح الله في مدته : هل يتعارف أهل الجنة ويتزاورون ويتذكرون ما كانوا عليه في الدنيا ؟

فأجاب بقوله : في ترغيب المنذري أنه صلى الله عليه وسلم قال : « إذا دخل أهل الجنة الجنة فيشتاق

الإخوان بعضهم إلى بعض فيسير سرير هذا إلى سرير هذا وسرير هذا إلى سرير هذا حتى يجتمعوا جميعا فيبيكي

هذا ويبيكي هذا ، فيقول أحدهما لصاحبه تعلم متى غفر الله لنا ؟ فيقول صاحبه نعم ، يوم كذا في موضع كذا
كذا وكذا فدعونا الله فغفر لنا .

[مطلب : هل التعبدى أفضل أو معقول المعنى ؟]

وسئل رضى الله عنه : هل التعبدى أفضل أو معقول المعنى ؟
فأجاب بقوله : قضية كلام العز بن عبد السلام أن التعبدى أفضل لأنه لمحض الانقياد بخلاف لما ظهرت
علته فإن ملائسته قد يفعله لأجل تحصيل مصلحته وفائدته وخالفه البلقينى فقال لاشك أن معقول المعنى من
حيث الجملة أفضل لأن أكثر الشريعة كذلك وبالنظر للجزئيات قد يكون التعبدى أفضل كالوضوء وغسل
النجاسة فإن الوضوء أفضل وإن كان تعبديا وقد يكون معقول المعنى أفضل كالطواف والرمى فإن الطواف
أفضل من الرمي وذلك باعتبار الأدلة والمتعلقات فلا يطلق القول بأفضلية أحدهما على الآخر انتهى ، وكون
الوضوء تعبديا رأى للإمام والأوجه خلافه وكون الطواف معقولا دون الرمي فيه نظر بل إما أن يقال إنهما
معقولا المعنى كما بينته فى حاشية الإيضاح أو تعبديان كما ذكره بعضهم وقد يقال كلام العز بن عبد السلام
لا ينافى التفصيل الذى ذكره لأنه ذكر حيشية التفضيل فلا يبعد أن يكون التعبدى أفضل من تلك الحيشية وإن
كان معقول المعنى أفضل من حيشية أخرى والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

[مطلب : ما يعتقد فى ابن عربى وابن الفارض]

وسئل : فى التصوف ما ملخص ما يقولونه فى ابن عربى وابن الفارض وطائفتهم هل هم محقون أم مبطلون
وما الدليل على ذلك أوضحوا لنا الجواب وبسطوه بسطا شافيا ؟

فأجاب : ملخص ما يعتقد فى ابن عربى وابن الفارض وتابعيهما بحق الجارين على طريقتهم من غاية
إتقان علوم المعاملات والمكاشفات ، ومن غاية الزهد والورع والتجرد والانقطاع إلى الله فى الخلوات ،
والدأب على العبادات ونسيان الخلق جملة واحدة ، ومعاملة الحق ومراقبته فى كل نفس كما تواتر كل ذلك عن
هذين الرجلين العظيمين أنهم طائفة أختيار أولياء أبرار بل مقربون ، ومن رقى السوى أحرار لامرية فى ذلك
ولا شك إلا عند من لا بصيرة له ، وكفالك حجة على ولايتهما تصريح كثيرين من الأكابر بها وبأنهما من
الأختيار المقربين كالشيخ العارف الإمام الفقيه المحدث المتقن عبد الله اليافعى نزىل مكة المشرفة وعالمها ، ومن
ثم قال الأسنوى فى ترجمته : قال الأباطح وعالمها ، وقال الحمد لله الذى ابتدأ كتبنا بالشافعى وختمها
باليافعى ، وكالشيخ الإمام المجمع على جلالته وعلمه بمذهب مالك وغيره ، وعلى معرفته التاج بن عطاء الله
وناهيك بحكمه وتنويره دليل على ذلك حتى قالوا : كادت الحكم أن تكون قرآنا يتلى ، وكالشيخ الإمام
العلامة المحقق الشافعى الأصولى التاج السبكي وكشيخنا خاتمة المتأخرين واسطة جمع المحققين زكريا الأنصارى
وكالشيخ العلامة البرهان بن أبى شريف وناهيك أيضا بهذين العالمين .

وقد حكى بعض الثقات الأثبات من الفقهاء أنه قال : جاورت بمكة وكان لى فيها صديق من أولياء الله
فسألته أن يرينى القطب ، فسكث مدة ثم قال لى : إذا رأيته لا تكلمه ، فسكثت مدة ثم رأيته فقبلت يده
وجاست ساكتا ، ثم التفت القطب وقال . صاحب مصر رجل منكم معشر الفقهاء ، فخطر لى أن أسأله عنه
فلم يمكنى ذلك ، ثم بعد مدة اجتمعت به وكان عندى أنى إذا اجتمعت به أسأله عن تعيين ذلك الرجل ،

الفتى إلى وقال : صاحب مصر الآن الشيخ برهان الدين بن أبي شريف ، ثم يكون بعده الشيخ زكريا ،
فصل هذه الشهادة من القطب لذين الإمامين ولقد كانا زينة مصر بل زينة الدنيا كلها ، فإنهما كانا لا يخافان
من الله لومة لأثم حتى كان الشيخ زكريا يسب السلطان قايتباي صريحا على المنبر وهو جالس يسمع خطبته
وهو يومئذ قاضى القضاة بالديار المصرية وكان لا يهابه ولا يعبأ به ، وكيف لا وقد مدّ عليه نظر السادة
الصوفية ورضع من لبان معارفهم ودخل تحت لواء إشاراتهم ، وتزيا معهم حتى اجتلى وتوقد وتفرد
وانكشفت له حقائق ومعارف ، وكان يحكى عن شيخه البلقيني أنه كان يجتمع بالحضر كثيرا وبلغنى عنه أنه
في أيام خلواته بسطح الجامع الأزهر جاء ممن يعرفه رجل وقد أصاب عينيه رمد حتى أيس منهما الكحالون
فشكا إليه ذلك فتوجه إلى الله في أمرهما فلم يجبىء اليوم الثانى إلا وقد زال عنه جميع ما يجده وصار بصره الذى
كان أيس منه أحسن ما كان ، ولقد آذاه بعض تلامذته وكان أعطى مناصب عظيمة فى الدولة الرومية بحيث
كانت فى الدولة التركية لا يعطى كل واحد منها إلا لمن هو دون السلطان بدرجة أو درجتين فدعا الشيخ عليه
فلم يرض عليه إلا زمن قليل وقد سلب الله عنه جميع ما كان فيه وخرج من مصر هاربا إلى اسلامبول فصار
فيها بأرث هيئة وأسفلها كل ذلك ببركة الشيخ ، وواقعة البرهاني بن أبي شريف مع السلطان الغورى مشهورة
حيث عانده وأقوى بخلاف مالا غرض له فيه وهو قبول رجوع رجل أقر بالزنا وكان للسلطان غرض فى قتله ،
فأرسل يستفتى من الشيخ لنفسه بذلك موافقة لما أدخله بعض المفقوتين من الفقهاء فى ذهنه من أن الشرع عدم قبول
إقراره فأفتاه بخلافه فعقد لعلماء مصر مجلسا فى قلعة فكلّمهم فلم يعلنوا بالحق كما أعلن به الشيخ برهان الدين
ابن أبي شريف ، وشد عضده شيخنا زكريا نصر ما قاله وأعلن به وبأنه على الحق ، فغضب السلطان من ذلك
ومن إفتائه بموافقة ذلك ، وقال فى فتواه : لا يجوز قتله ومن قتله قتل به ، فغضب الغورى غضبا شديدا حتى
أرسل للرجل المقر والمرأة المزنى بها فصلبا على باب بيت الشيخ ، فسد الشيخ ذلك الباب وصار يخرج من
باب آخر كان له ولم يعبأ بذلك ولا تأثر به مع أنه إنما ظن أولا أنه هو المأمور بصلبه فاستعد لذلك بالطهارة
وغيرها وسلم لله ولم يظهر عليه ما يخالف التسليم ومن ثم رأى الشافعى رضى الله تعالى عنه وهو يقرر قوله :

إن كان عندى موضع لسواكم أعدته يوما فلا ألقاه

وهو يقول : جئنا لنسلم على إبراهيم ، ورؤى تلك الليلة أيضا وهو يقول قد قلعتنا الغورى بعروقه من
هذه المملكة وكان كذلك فإنه لم يمكث بعد ذلك إلا مدة قليلة وخرج على وجهه فى عساكره وأجناده إلى
حلب ثم إلى محل يسمى مرج دابق ، فبينما هو سائر فالتقى بالسلطان سليم بن عثمان فأخذل الله الغورى وجنوده
وانهزموا وتبددوا ولم يقدرُوا على الحرب ساعة واحدة ، وفقد الغورى ولم يدر ما فعل الله به ، فيكفيلك
ما قاله هؤلاء الأئمة العارفون بالله العالمون العاملون الفقهاء الأولياء ، وما صرحوا به من أن كلا الإمامين
المدكورين وطائفتهما : أى التابعين لما بحق كما قدمته أولياء اختيار أتقياء أبرار ، فكيف يمتري عاقل أو متدين
بعد ما صرح به أئمة الدين الذين أماطوا عن وجهه شبهة المبطلين وأبطلوا حجج المتمردين مما ذكر فى ولاية
هؤلاء الأئمة المذكورين . وباعجبا كيف تأخذ بقولهم فى الأحكام ونعمل بها فيما بيننا وبين الله ونعتمد عليها
فى التحريم والتحليل وقتل الأنفس وقطع الأيدي وغير ذلك من العظام ، ولا تأخذ بقولهم فى أئمة مسلمين
تضلعوا من الكتاب والسنة وضموا إلى ذلك الفروع الاجتهادية وما يلائم ذلك من العلوم الأدبية والعربية ،
ثم بعد إتقان ذلك كله اشتغلوا بصفاء قلوبهم حتى أشرقت وتنورت وصارت شفاقة تحكى ما قابلته ، فكوشفوا

سند
عائنة

بإبراز العلوم وأحكامها الباطنة بل وبحكم الموجودات كالعبادات وغيرها فدوتها قصدا لأن ينتفع بها من سلك طريقهم ، وليعلم بها الحق من غيره ، وأن الحق ينطق عن وجود بما يضاهاها فلا يتقيد بمنهج أحد فليس له منها إلا مجرد الحفظ باللسان ، ولو طلب منه تحقيقها فضلا عن إبداء مآثيها لعجز عن ذلك .

ومما يدل على إتقانهم لتلك العلوم المذكورة ما حكاها الذهبي وكان من المنكرين على الشيخ محيي الدين ابن عربي: أن سلطان الغرب أمر أن لا يقيم ببلاده إلا رجل يبلغ درجة الاجتهاد بحيث لا يتقيد بمنهج أحد فأجمع رأى علماء بلاده على ستة منهم ، وكان من الستة الشيخ محيي الدين . ومقاله البقاعي ، وكان من المنكرين أو أكبرهم في كتاب للشيخ محيي الدين صنفه في أسرار المعاملات هذا أجل من تصنيف الغزالي ، فتأمل كيف هذا الرجل بهذه المرتبة العظيمة العديمة النظير ويظن به سفاسف الرذائل التي لا يرضى بها أقل متدين ليس ذلك إلا محض تعصب وسعيا في تبوء مفاوز المقت أعاذنا الله من ذلك .

[مطلب : على أن من أنكر على الصوفية لا ينفع الله بعلمه]

ولقد أخبرني شيخنا العارف العلامة أبو الحسن البكري عن الشيخ العلامة جمال الدين الصابي من صريح لفظه وكان من أجل تلامذة شيخنا زكريا السابق أنه كان ينكر على الشرف بن الفارض فرأى القيامة قد قامت وعلى كتفه خرج وهو به في غاية التعب ، ثم سمع قائلا يقول : أين جماعة ابن الفارض ؟ قال : فتقدمت لأدخل معهم فقيل لي لست منهم فارجع ، فانتبهت وأنا في غاية الخوف والأسف والحزن فنتبت إلى الله من الإنكار على ابن الفارض ، وخلصت عقدي مع الله واعتقدت فيه أنه من أولياء الله تعالى ، فتمت في مثل تلك الليلة من السنة الثانية فرأيت ذلك المنام بعينه ، ثم سمعت القائل يقول : أين جماعة ابن الفارض يدخلون الجنة ؟ فتقدمت معهم ، فقيل لي : ادخل الآن أنت منهم ، فانظر هذه القضية من رجل فقيه ، والظاهر والله أعلم أنه إنما أرى ذلك حتى رجع ببركة شيخه زكريا وإلا فكم من منكر عليهم تركوه وعماه حتى باء بالخسارة والبوار .

فإن قلت : قد أنكر عليهم أئمة أجلاء أيضا كالبيهقي وغيره وآخرهم البقاعي وتلامذته وبعضهم ممن أخذت عنه ، فلم رجحت تلك الطريقة دون هذه الطريقة ؟

قلت : إنما رجحتها لأمر :

منها : ما ذكره شيخنا في شرح الروض نقلا عن السعد التفتازاني محقق الإسلام وفارس ميدانه وميظ حجة الظلام وكشاف شبهة عن عاياه ضيائه والذي ذكره فيه ظاهر فاطلبه منه ، وحاصله ردّ علي ابن المقرئ حيث قال : من شك في كفر طائفة ابن عربي فهو كافر أن الحق أنهم أخيار أئمة ، وأن اليافعي وابن عطاء الله وغيرهما صرّحوا بولاية ابن عربي وأن اللفظ المصطلح عليه حقيقة عند أهلها فيما اصطلحوا عليه ، وأن العارف إذا استغرق في بحار التوحيد ربما صدرت عنه عبارات توهم الحلول والاتحاد ولا حلول ولا اتحاد .

ومنها : ما صرح به أئمتنا كالرافعي في العزيز والنووي في الروضة والمجموع وغيرهما من أن المفتي إذا سئل عن لفظ يحتمل الكفر وغيره لا يقول هو مهدر الدم أو مباحه أو يقتل أو نحو ذلك بل يقول يسئل عن مراده فإن فسره بشيء عمل به فانظر وفقك الله إلى هذه العبارات تجرد المنكرين الذين يتهمون على هذا الرجل

ويجزمون بكفره قد ارتكبوا متن عمياء وخطبوا خبط عشواء وإن الله أعمى بصائرهم وأصم آذانهم عن
حتى وقعوا فيها وقعوا فيه وكان سببا لمقتهم وعدم الانتفاع بعلمهم .

ومنها : أن علمهم وزهدهم ورفضهم الدنيا والسوى جملة واحدة قاض بنزاهتهم عن هذه المقالات
الشنيعة فترجح بذلك عدم الإنكار عليهم لأن عباراتهم حقيقة فيما اصطالحوا فيه فلا يجوز الإنكار عليهم إلا
بعد معرفة مدلول كلامهم ثم معرفة اصطلاحهم ثم يطبق ذلك الاصطلاح على ذلك المدلول وينظر هل يطابقه
أم لا ، ونحمد الله ، المنكرون عليهم كلهم جاهلون بذلك إذ ليس منهم أحد أتقن علوم المكاشفات بل
ولا شم لها رائحة ، ولا أحد منهم ملك زمامه لأحد منهم حتى أحاط باصطلاحاتهم :

فإن قلت : لا أسلم أن اللفظ حقيقة لا مجاز فيما اصططح عليه ، فعين لي ماهو أوضح من ذلك ؟

قلت : إنكار ذلك عناد ، وعلى تقدير عدم تسليم ما ذكرنا فالصواب للمعتز أن يقول في عبارته :
هذه العبارة تحتمل وجوها وبينها ، ثم يقول : إن أراد كذا فكذا أو كذا فكذا ، ولا يقول من أول وهلة هذا
كفر هذا جهل وخروج عن دائرة النصيحة التي يزعم أنه أرادها ، ألا ترى أن ابن المقرئ لو كان غرضه النصيحة
لما كان يبالغ ويقول : من شك في كفر طائفة ابن عربي فهو كافر ، فانتقل من الحكم عليهم بالكفر إلى الحكم
على من لم يتيقن كفرهم ، فانظر إلى هذا التعصب الذي بلغ الغاية وفارق به إجماع الأمة ، وانتقل به إلى كفر
غير المتيقن كفرهم (سبحانك هذا بهتان عظيم : إذ تلقونه بألسنتكم وتقولون بأفواهكم ما ليس لكم به علم
وتحسبونه هينا وهو عند الله عظيم) وانظر أيضا إلى ما أفهمته عبارته من أنه يجب على الكافة اعتقاد كفرهم
وإلا كفروا ، وهذا لا قائل به بل ربما يترتب عليه محذور صرح به هو قبل في روضه تبعا لأصله حيث قال
من كفر مسلما لذنبه بلا تأويل كفر ، وهذا قد كفر مسلمين ، ولا عبرة بما يؤوله لأن ما يقوله من التأويل إنما
يقبل في حق من أنكروا عليهم لأن كلماتهم قد توهم ذلك في اعتقاده ، وأما من لم ير كلامهم إلا نورا بين
يديه واعتقد ولايتهم فكيف يتهاجم مسلم على تكفيره لا يتهاجم على ذلك إلا من رضى لنفسه بالكفر على احتمال ،
ولقد ظهر في هذه الكلمة من التعصب والتعدي على سائر المسلمين نساء الله من فضله أن يغفر لقائلها ولقد تواتر
وشاع وذاع أن من أنكروا على هذه الطائفة لا ينفع الله بعلمه ويبتلى بأفحش الأمراض وأقبحها ، ولقد جربنا ذلك في
كثير من المنكرين حتى أن البقاعي غفر الله له كان من أكابر أهل العلم ، وكان له عبادات كثيرة وذكاء مفرط
وحفظ بارع في سائر العلوم لاسيما علم التفسير والحديث ، ولقد صنف كتبا كثيرة أبي الله أن ينفع أحدا منها
بشيء ، وله كتاب في مناسبات القرآن نحو من عشرة أجزاء لا يعرفه إلا الخواص بالسمع وأما غيرهم فلا
يعرفونه أصلا ، ولو كان هذا الكتاب لشيخنا زكريا أو غيره ممن يعتقد لكان يكتب بالذهب لأنه في
الحقيقة لم يوضع مثله لكن (كلا تمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك وما كان عطاء ربك محظورا) ولقد بالغ
البقاعي في الإنكار وصنف فيه مصنفات كلها صريحة في غاية التعصب والميل عن سبيل الاستقامة ، ومن ثم
جوزى بما مر وبأقبح منه ، وهو أنه ضبط عليه في مناسباته فحكم بتكفيره وإهدار دمه ولم يبق من ذلك إلا
إزهاق روحه لولا استعانة ببعض الأكابر حتى خلصه من تلك الورطة واستتيب في الصالحية بمصر وجدد
إسلامه ، ولقد قيل له آخر أمره : ما الذي تنتقد على الشيخ محبي الدين ؟ قال : أنتقد عليه مواضع في فتوحاته
خمس عشرة موضعا أو أدون ، فانظر إلى هذا الذي يخالف ما في مصنفته من ذكر مواضع كثيرة من الفتوحات
وغيرها والتصريح بأنها كفر وهل هذا إلا لمزيد التعصب ، ولقد كان له تلامذة أكابر أخذوا بقوله وما يعتقد

وبعضهم من مشايخي ، لكن لم يظهر لهم علم لأن بعضهم لم يتيسر له التصنيف وبعضهم صنف في فن القصة تصانيف تضاهي تصانيف السعد التفتازاني وغيره من بلاغتها وحسن سبكها وجودة تراكيها ، لكن لم يحد بها ولم يلتفت إليها بل الناس عنها في غاية الاعراض ، ولقد وقع لي مع هذا الرجل أني كنت أقرأ عليه فاعترضه ضيق نفس وكنت لا أعلم إنكاره على هذه الطائفة فوقع في بعض المجالس ذكر الشيخ عمر بن الفارض قدس الله سره فقيل له : ما تقول فيه ؟ قال : شاعر مفلق ، فقيل له : فإذا بعد ذلك ؟ قال : كافر ، فأخذني من ذلك المقيم المقعد ثم عدت إليه لأقرأ وتوسمت توبته فرأيت مريضاً بضيق النفس مرضاً شديداً بحيث صار مشرفاً على زهوق نفسه ، فقلت له : إن اعتقدت في ابن الفارض ضمننت لك أن الله يشفيك من هذا المرض فقال لي : هذا له معي مدة من السنين ، فقلت : وإن كان قال أفعل فخفض عنه ثم خف عنه ، فشيئت معه يوماً لأحسن عقيدته ، فقال لي : أما ذات الرجل فلا أحكم عليها بكفر ، وأما كلامه ففيه ما هو كسر ، فقلت : ظلم دون ظلم ، ثم تركت القراءة عليه ، وصار ذلك المرض ملازمه لكن بخفة نسبية ، ولقد كان بعض تلامذة البقاعي أيضاً وهو الشيخ العلامة نور الدين الخلي يقول : أما ذات الرجل فلا أحكم عليها بكفره وأما كلامه ففيه ما هو كفر .

فإن قلت : من المنكرين من نفع الله بعلمه :

قلت : المنكرون على قسمين .

قسم منهم لم يقصدوا بإنكارهم محض النصيحة للمسلمين بل محض تعصب ، ورأوا ذلك وغاب عليهم نوع من الحسد وحب إبداء خلاف أهل العصر قصداً لتمييزهم عليهم بالأشياء الغريبة والاشتهار عنهم أنهم ينكرون المنكر ولا يخافون أحداً ، ونحو ذلك من الأغراض الفاسدة التي لم يصحبها نوع إخلاص .

[مطلب : في قول الغزالي ليس في الإمكان أبدع مما كان]

ومنهم الشيخ البقاعي وعلاء الدين البخاري ومن ضاهاهما ، ولقد أدت البقاعي تعصبه إلى أن أنكر على حجة الإسلام الغزالي قوله : ليس في الإمكان أبدع مما كان ، وشنع بما أوغر منه الصدور حتى دخل ليسلم على بعض أهل العلم فوجده في مكان خال فأخذ ذلك الرجل تاسوته وضرب بها البقاعي حتى أشرف على التلف ، وصار وهو يضربه يوبخه ويقول له : أنت المنكر على الغزالي أنت القائل في حقه كذا وكذا حتى جاء الناس وخلصوه منه ولم ينتطح فيها شاتان ، وبعد ذلك قام عليه أهل عصره وعاندوه وصنفوا في الذب عن الغزالي والرد على البقاعي كتباً عديدة .

وحاصل الجواب عن كلام الغزالي المذكور : أن إرادة الله سبحانه وتعالى لما تعلق بتيجاد هذا العالم وأوجده وقضى ببقاء بعضه إلى غاية وبقاء بعضه الآخر لا إلى غاية وهو الجنة والنار كان ذلك مانعاً من تعاقب القدرة الإلهية بإعدام جميع هذا العالم ، لأن القدرة لا تتعلق إلا بالممكن وإعدام ذلك غير ممكن لا لذاته بل لما تعلق به مما ذكرناه ، ولما كان إعدامه محالاً لما قلناه كان إيجاد الأول على غاية الحكمة والإتقان وكان أبدع ما يمكن أن يوجد لأنه لا يوجد غيره لما تقرر .

والقسم الثاني : قوم قصدوا بإنكارهم محض النصيحة للمسلمين ، وذب هؤلاء الجهة المنتصوفة الذين يشتغلون بمطالعة كتب ابن عربي وأتباعه مع خلوصهم عن العلوم الرسمية والأحوال الكشافية واتصافهم بالجهل

المخس ، ويتخذونها ديدنا حتى يفهموا منها غير المراد ، وهؤلاء الكفر أقرب إليهم من الإسلام ، ولقد
أعدنا منهم جماعة يأكلون في رمضان ويختلون في نهاره بالمرء في الحمام ، ويفعلون ما هو أقبح من ذلك
يقولون : نحن لا نشهد إلا الله ، وهذه التحليلات والتحريمات إنما يخاطب بها المحجوبون عن الله كهؤلاء
الفقهاء المنسكرين ، وقوما يستبيحون أكل أموال الناس ويقولون : الأشياء كلها مملوكة لله سبحانه ونحن
من عباده ، وقوما تلهيهم مطالعة كتبه عن الجماعة وأداء الفرائض في أوقاتها وغير ذلك ، فهؤلاء لا يمتري
في منفيهم وجهالهم ويجب زجرهم عن مطالعة كتب الشيخ لا لنقص فيها بل لنقص في هؤلاء ولقد شافهني
بعضهم بكثير مما قدمته ، وبعضهم يقول : العالم قديم والكفار لا يعذبون في جهنم . قات : من أين لك هذا ؟
فقال : صرح به الشيخ محيي الدين بن عربي ، فانظر كيف فهم عبارة الشيخ على ظاهرها واعتقد ذلك ،
ساحرى الجاهل المغرور أن المراد بها غير ذلك كما صرح به الشيخ في بعض كتبه ، ولقد قال قدس الله سره
ونور ضريحه : نحن قوم تحرم المطالعة في كتبنا إلا لعارف باصطلاحنا ، فانظر كيف هذا نص صريح
من الشيخ بتحريم المطالعة على هؤلاء الجهلة المغرورين المستهزئين بالدين ، فالمنكرون إن قصدوا بالإنكار
المبالغة في زجر مثل هؤلاء فلا حرج عليهم وهم في أمن من الشيخ وأتباعه لأنهم ساعون في غرض الشيخ
من عدم مطالعة هؤلاء كتبه ، ولقد بلغني عن بعض المنكرين أنه قيل له : أترضى أن يكون خصمك يوم
القيامة الشيخ محيي الدين بن عربي وهو من أولياء الله تعالى ؟ فقال نعم ، لأن الشيخ إن كان محقا فهو ينكشف
له أن إنكارى إنما كان لله فيفرح بذلك وإن كان مبطلا فالغلبة لي فأنا آمن منه على كل تقدير ، فتأمل كيف
أنصف هذا مع أنه منحط عن درجة الكمال على كل تقدير إذ التسليم أسلم ، لكن أهل هذا القسم أحسن
حالا من أهل القسم الأول ، ومن انتشر علمه من المنكرين علمنا أنه لم يكن من القسم الأول بل من القسم
الثاني ، وباعجبا أيضا من المنكرين كيف يقرون الغزالي ويعرفون بحقيقة ما قاله من التعصب للحلاج مع أنها
صرائح لا يحتمل كثير منها التأويل القريب ، ولا يؤولون كلام الشيخ محيي الدين بن عربي ليس ذلك إلا لما
غلب عليهم من مزيد التعصب ، نسأل الله السلامة منه وأن يحشرنا تحت مواطئ أقدام هؤلاء الأئمة الأكابر
الأخيار بمحمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم وشرف وكرم .

[مطلب : عدد الذين آخى النبي صلى الله عليه وسلم بينهم]

وسئل رضى الله عنه : كم عدد الذين آخى النبي صلى الله عليه وسلم بينهم ؟

فأجاب بقوله : آخى بين سلمان رأبي الدرداء وبين عبد الرحمن بن عوف وسعد بن الربيع ذكره
البخارى ، وبين طلحة بن عبيد الله وأبي عبيدة ذكره مسلم . وفي السيرة قال ابن إسحق : وآخى رسول الله
صلى الله عليه وسلم بين أصحابه المهاجرين والأنصار . قال قبا بلغنا ونعوذ بالله أن نقول عليه ما لم يقل « تأخوا
في الله أخوين ثم أخوين ، أخذ بيد علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه وكرم وجهه فقال : هذا أخى » وكان
حمزة وزيد بن حارثة أخوين ، وجعفر بن أبي طالب ومعاذ بن جبل أخوين . قال ابن هشام : وكان جعفر يومئذ
غائبا بالحبشة . قال ابن إسحق : وكان أبو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه وخارجة بن زيد بن زهير أخوين
وعمر وعثمان بن مالك وأبو عبيدة وسعد بن معاذ وعبد الرحمن وسعد بن الربيع والزبير وسلامة أخو بني
عبد الأشهل ، ويقال بل الزبير وعبد الله بن مسعود وعثمان وأوس بن ثابت وطلحة وكعب بن مالك وسعيد

ابن زيد بن عمرو بن نفيل وأبي بن كعب ومصعب بن عمير وأبو أيوب وخالد بن زيد وأبو حذيفة وعباد
ابن بشر وعمار بن ياسر وحذيفة بن اليمان، ويقال بل ثابت بن قيس بن شماس وأبو ذر والمنذر بن عمرو وحاطب
ابن أبي بلتعة وعويمر بن ساعدة وسلمان الفارسي وأبو الدرداء وعويمر بن ثعلبة وبلال مولى أبي بكر
وأبورويحة . قال ابن إسحاق : فهؤلاء ممن سمى لنا ممن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم آخى بينهم
من الصحابة .

[مطلب : هل نثت الرجل على يديه ومسح وجهه بهما

بعد الصلاة على النبي في بعض الأحيان بدعة أو لا ؟]

وسئل فسح الله في مدته : عن نثت الرجل على يديه ومسح وجهه بهما بعد الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم في بعض الأحيان هل هو بدعة أو لا ؟ .

فأجاب بقوله : النثت بعد الأدعية الواردة عند النوم سنة اتباعا له صلى الله عليه وسلم كما بين ذلك
النووي رحمه الله تعالى في أذكاره وغيره ، ومن المجمع عليه أن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم قبل الدعاء
وعقبه سنة ، وورد ما يدل على خصوص طلب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم عند النوم ، فإذا تقرر لك
ذلك علمت منه أن النثت المذكور عقب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قد يكون سنة لكنه في الحقيقة
ليس للصلاة وإنما هو للذكر المطلوب عند النوم ، والدليل لذلك أن الذكر لو انفرد بسن النثت كما ذكر وإن
انفردت الصلاة لم يسن النثت فهو ليس لها في الحقيقة ، ومن فعله عقب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم
وقد انفردت الصلاة أو في غير ذلك من المواضع التي لا يسن النثت فيها فقد ارتكب ما لا يندب فينبغي
له اجتنابه .

[مطلب : في حكمة استعمال كرم الله وجهه في حق علي بن أبي طالب]

وسئل رضى الله عنه : عن حكمة استعمال كرم الله وجهه في حق علي بن أبي طالب رضى الله عنه
دون غيره عوضا عن الترضى ، وهل يستعمل ذلك لغيره من الصحابة ؟

فأجاب بقوله : حكمة ذلك أن عليا كرم الله وجهه ورضى عنه لم يسجد لصنم قط فناسب أن يدعى له
بما هو مطابق لحاله من تكريمة الوجه ، والمراد به حقيقته أو الكناية عن الذات أى حفظه عن أن يتوجه
لغير الله تعالى في عبادته ، ويشاركه في ذلك أبو بكر الصديق رضى الله عنه وكرم وجهه فإنه لم يسجد لصنم
أيضا كما حكى فناسب أن يدعى له بذلك أيضا ، وإنما كان استعمال ذلك في حق علي أكثر لأن عدم سجوده
لصنم أمر مجمع عليه لأنه أسلم وهو صبي مميز وصح إسلامه حينئذ على خلاف مذهبنا لأن الأحكام وقت إسلامه
كانت منوطة بالتمييز ، ثم بعد ذلك نسخ ذلك الأمر وأنيطت بالبلوغ كما بينته البيهقي وغيره .

وإن قلت : كثير من الصحابة رضى الله عنهم لم يوجد منهم سجود لصنم كالعبادة : ابن عباس وابن عمر
وابن الزبير وغيرهم ومع ذلك لا يقول الناس فيهم ذلك بل الترضى كغيرهم .

قلت : هؤلاء ونظراؤهم إنما ولدوا بعد اضمحلال الشرك ونجود نار الضلال والفتنة فلم يشابهوا ذنوبك
الإمامين في تركهما أكبر قن الشرك من السجود للصنم مع دعاية أهله الناس لذلك ومبالغتهم في إيذاء من ترك

وكان في الترك حينئذ مع مخالفة الآباء والأقارب وتحمل المشاق التي لا تطلق من الدلالة على الصدق ما ليس
في ظهور الإسلام وزهوق الضلال ، فناسب حالهما أن يميزا عن بقية الصحابة بهذه الخصوصية العظمى
رسلى الله تعالى عنهما وكرم الله وجههما :

[مطلب : المراد من قول النبي صلى الله عليه وسلم « إن من إجلال الله الخ »]

وسئل نفع الله بعلمه : عن قوله صلى الله عليه وسلم : « إن من إجلال الله لإكرام ذى الشبهة المسلم ،
وحامل القرآن غير الغالى فيه ولا الجافى عنه ، وإكرام السلطان المقسط » : هل المراد من قوله « غير الغالى
» أن يبذل جهده في قراءته من غير تدبر وتفكير. ومن قوله « ولا الجافى عنه » هو أن يترك قراءته ويستغل
بغيره وتأويله ؟ أو مافى بعض حواشى المصاييح : أن الغالى الذى يجاوز الحد في قراءة القرآن لأن بمأمر الله
به قصد فى الأمور وخير الأمور أوساطها * وكلا طرفى قصد الأمور ذميم * انتهى : فإن قلتم بهذا
المعنى فهل بين هذا الحديث وبين قوله صلى الله عليه وسلم « لاحسد إلا فى اثنتين : رجل آتاه الله القرآن فهو
يقوم به آتاء الليل وأطراف النهار » الحديث : تناقض أولا ؟ وعن قوله صلى الله عليه وسلم « من مسح رأس
يقيم كان له بكل شعرة تمر عليها يده حسنة » هل المراد بالمسح حقيقة أو الكناية عن الشفقة عليه والتلطف
به ؟ فإن قلتم كناية فما المراد من قوله « كان له بكل شعرة تمر عليها يده حسنة » :

فأجاب بقوله : المراد بالغالى فيه المتجاوز لما فيه من الحدود والأحكام الاعتقادية والعملية والآداب
والأخلاق الظاهرة والباطنة وغير ذلك من سائر الكمالات التي حث القرآن عليها ، فمن حفظ ألفاظه وتجاوز
شيئا من هذه المذكورات كان غير مستحق للإكرام والتعظيم بحسب ما ارتكبه بمعنى أنه يؤاخذ ويذم عليه
من حيث ارتكابه لذلك وإن كان يستحق الإكرام والتعظيم من جهات آخر لكونه مسلما أو حافظا للقرآن
أو نحو ذلك ، فليس المراد نفي التعظيم له مطلقا بل بالاعتبار الذى ذكرته فتأمله :

والمراد « بالجافى عنه » من لا يخضع لما فيه من الآيات الباهرة والأدلة المتكاثرة ولا يتأمل ما شتمل
عليه نظمه من بدائع المعانى وإحكام المبانى بل يمر به بلسانه مع مساواة قلبه وجفاوة لبه فهو كحمار الرحى وثور
الحراثة والاستقاء ، ولسنا متعبدین بمجرد حفظه وإنما المقصود الأعظم بانزاله والتعبد بحفظه ألفاظه هو هداية
القلوب ورجوعها بالاستكانة والخضوع إلى علام الغيوب ونزورها عن كل خلق ذميم وعمل رميم ، فمن ظفر
بذلك مع حفظه فقد ظفر بالسكنز الأعظم ، ومن ظفر بالأول فقط فهو آخذ من الكمال بما يستحق بسببه أن
يكرم ويعظم ، ومن قنع بحفظ الألفاظ وخلا عن تلك المعانى بأن غلا أو تجافى فهو بعيد عن الكمال غير
مستحق أن يبلغ به مبالغ الكمل من الرجال فهذا والله أعلم بمراد نبيه صلى الله عليه وسلم هو المراد من هذا
الحديث ، ويؤيد ما ذكرته حديث أحمد وأبي يعلى والطبرانى والبيهقى « أقرءوا القرآن واعملوا به ولا تجفوا عنه
ولا تغلوا فيه ولا تأكلوا به ولا تستكثروا به » :

وأما ما ذكره السائل من عنده فبعيد من اللفظ والمعنى ، وما نقله عن بعض حواشى المصاييح فهو كلام
يجب الإعراض عن ظاهره لمنابدته للسنة الغراء ، فقد قال صلى الله عليه وسلم « أعبد الناس أكثرهم تلاوة
للقرآن » رواه الديلمى وقال « أفضل العبادة قراءة القرآن » رواه ابن قانع وقال « أفضل عبادة أمتى تلاوة القرآن »
رواه البيهقى : وروى الطبرانى فى الأوسط أنه صلى الله عليه وسلم قال « القرآن ألف ألف حرف وخمسة
وعشرون ألف حرف ، فمن قرأه صابرا محتسبا كان له بكل حرف زوجة من الحور العين » . وروى
(٨ - الفتاوى الحديثية)

النحاس والسجزي والخطيب أنه صلى الله عليه وسلم قال « اقرءوا القرآن فإنكم تؤجرون عليه أما إنى لأقول
ألم حرف ولكن ألف عشر ولام عشر وميم عشر فتلك ثلاثون » رواه الترمذى والحاكم وغيرهما . وروى
أبو داود والترمذى أنه صلى الله عليه وسلم قال « أحب العمل إلى الله الحال المرتحل الذى يضرب من أول
القرآن إلى آخره ومن آخره إلى أوله كلما حل ارتحل » . وفى حديث عند أحمد والطبرانى « اقرأ القرآن
فى ثلاث إن استطعت » هـ

[مطلب : فىمن كان يختم القرآن فى اليوم والليلة أكثر من مرة]

ولمنا بذة ذلك أيضا لما هو معروف من أحوال السافى رضوان الله عليهم ، فإن أكثرهم كانوا يختمون
القرآن فى كل سبع ليال مرة ، وكان كثيرون يختمون فى كل يوم وليلة ختمة ، وختم جماعة فى كل يوم وليلة
ختمتين ، وآخرون فى كل يوم وليلة ثلاث ختمات ، وختم بعضهم فى اليوم والليلة ثمان ختمات أربعا بالليل
وأربعا بالنهار ، وقال النووى بعد ذكره لذلك : ومن ختم أربع ختمات فى الليل وأربعا فى النهار السيد الجليل
ابن السكاتب الصوفى رضى الله عنه وهذا أكثر ما بلغنا فى اليوم والليلة ، وروى السيد الجليل أحمد الدورق
باسناده عن منصور بن زاذان بن عباد من التابعين رضى الله عنهم ، أنه كان يختم القرآن فيما بين الظهر والعصر
ويختمه أيضا فيما بين المغرب والعشاء ؛ وروى ابن أبى داود باسناده الصحيح : أن مجاهدا رحمه الله كان يختم
القرآن فى رمضان فيما بين المغرب والعشاء :

وأما الذين ختموا القرآن فى ركعة فلا يحصون لسكثرتهم فمنهم عثمان بن عفان رضى الله عنه ، وتميم الدارى ،
وسعيد بن جبير رضى الله عنهما ، والمختار أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص فمن كان لا يظهر له دقيق المعاني
ولطائف المعارف إلا بالقدر اليسير اقتصر عليه ، وكذا من كان مشغولا بما هو أهم من الإستكثار ككثير العلم
ومن ليس كذلك فليكثر ما أمكنه من غير خروج إلى حد الملل والهزيمة ، وقد كره جماعة من المتقدمين الختم
فى كل ليلة ويوم للخبر الصحيح « لا يفقه من قرأ القرآن فى أقل من ثلاث » .

هذا حاصل كلام النووى رحمه الله ، وهو يرد ما يوهمه ما ذكر من تلك الحواشى من ذم الإكثار والإفراط
من القراءة مطلقا ، وليس كما زعم إن أراد ذلك ، وإنما الذم خاص بمن يحصل له ملل أو عدم تدبر أو هزيمة
بإكثار من لا يحصل له شيء من ذلك ولا هو مشغول بالأهم فينبغى له أن يستفرغ وسعه ويبدل جهده فى الإكثار
من قراءة القرآن فإنه أفضل من سائر الأذكار ما عدا التى لها وقت أو حال مخصوص .

[مطلب : كان الشافعى فى غير رمضان يختم كل يوم وليلة ختمة

وفى رمضان يختم كل يوم ختمة وكل ليلة ختمة]

وقد كان الشافعى رضى الله عنه مع ما هو عليه من الاشتغال بتلك العلوم الباهرة والمعالي الظاهرة والكمالات
المتكاثرة يختم فى غير رمضان فى كل يوم وليلة ختمة ، وفى رمضان ختمة فى الليل وختمة فى النهار ، وهذا مع
ما كان به من الأمراض الكثيرة الخطرة حتى كان يقول رضى الله عنه وأرضاه فيما بين صدرى وسرقتى تسعة أمراض
مخوفة كل منها لو انفرد كان قاتلا ، فتأمل سيرة السلف وما كانوا عليه وأعرض عن كلمات تصدر ممن لم يخبر
أخبارهم ولا ذاق معارفهم ، وإنما يتكلم بحسب رأيه القاصر وفهمه الفاتر ظنا منه أن العلوم الثقيلة والمعارف
والأحوال الذوقية تدرك بمجرد الحدس والفكر من غير الاقتداء بأنارهم والاهتداء بمنارهم حاشا وكلا لا يظفر

شيء من معارفهم إلا من علم آثارهم واقتنى أخبارهم وامتلأ من السنة وعظمت عليه بواسطة استغراقه
من معاليهم المنة حقق الله لنا حسن الاقتداء بهم والاتباع لأرائهم ومعاليهم إنه جواد كريم رءوف رحيم .
والمراد من المسح في الحديث الثاني حقيقته كما بينه آخر الحديث وهو « من مسح رأس يتييم لم يمسه
إلا الله كان له بكل شعرة تمر عليها يده عشر حسنات ومن أحسن إلى يتيمة أو يتييم عنده كنت أنا وهو في الجنة
كهايتين وقرن بين أصبعيه » . وخص الرأس بذلك لأن في المسح عليه تعظيماً لصاحبه وشفقة عليه ومحبة له وجبرا
لخاطره ، وهذه كلها مع اليتيم تقتضى هذا الثواب الجزيل ، وأما جعل ذلك كناية عن الإحسان فهو غير محتاج
إليه لأن ثواب الإحسان الذى هو أعلى وأجل قد ذكر بعده وأين القرب منه صلى الله عليه وسلم في الجنة حتى
يكونا كالأصبعين من إعطاء حسنات بعدد شعر الرأس ، فشتان ما بينهما إذ الأول أكمل وأعظم وعلى التنزل
وأما أريد بذلك الكناية المذكورة فيكون قوله « كان له » الخ كناية عن عظيم الجزاء ، وأنه لعظمت له لو وجد
في الخارج لكان أكثر من عدد شعر الرأس بكثير ، فيكون التجوز والكناية في الطرفين طرف الفعل
وطرف الجزاء عليه والكناية وإن كانت أبلغ من الحقيقة إلا أن محل الحمل عليها حيث لم يمنع منها مانع ، وقد
علمت أن آخر الحديث يعين الحمل على الحقيقة لإفادته أن ما بعده يكون تأسيساً ، وهو خير من التأكيد اللازم
للحمل على الكناية فافهم ذلك وتامله . ثم رأيت أحاديث صريحة بأن المراد بالمسح حقيقته منها حديث عند
الخطيب وابن عساکر وهو قوله صلى الله عليه وسلم « امسح رأس اليتيم هكذا إلى مقدم رأسه ومن له أب
هكذا إلى مؤخر رأسه » وروى البخارى في التاريخ أنه صلى الله عليه وسلم قال « الصبي الذى له أب يمسه
رأسه إلى خلف ، واليتيم يمسه رأسه إلى قدام » وروى البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم قال « إن أردت أن يلين
قلبك فأطعم المسكين وامسح رأس اليتيم » .

[مطلب : هل خلقت الملائكة دفعة واحدة أم لا الخ ؟]

وسئل نفع الله بعلمه : عن الملائكة صلوات الله وسلامه عليهم هل خلقوا دفعة واحدة أو يخلقون
تارات لما في بعض الروايات « أن الله يخلق بكل قطرة ملكاً » ؟ وهل يولد الشياطين ويموتون كبنى آدم
أو يولدون ولا يموتون إلى يوم القيامة ؟ وهل الأفضل في الذكر ذكر لا إله إلا الله أو ذكر الجلالة فقط ؟
وهل الأفضل في الذكر اللسان مع حضور القلب أو الذكر الخفى فما وجهه وهل المراد به ما هو بالنفس أو ما يشملها
والمفروض باللسان من غير إسماع نفسه ؟ وما معنى ما قيل تفكر ساعة خير من عبادة سنة هل المراد بالتفكر ذكر
الله أو ذكر عظمته أو فى استخراج العلوم أو المراقبة أو التفكير فى المعاملة التى بين العبد وربّه ؟ وهل تشمل
العبادة التى ذكرت فى مقابلة التفكير الأذكار والصلوات كالنوافل ، وحينئذ فما وجه تفضيل الفكر عليها مع
ورود الأخبار فيها ؟ وهل رفع الصوت بقراءة الأوراد بعد الصلوات أولى من إسماع نفسه سواء السالكون
وغيرهم كالجماعة المنسوبين إلى السيد على الهمدانى فإنهم يقرءون أوراده جهراً كما هو معتاد المشايخ أو يفرق
بين ما إذا كان هناك مصل أو نائم أولاً ؟ وهل يجوز أخذ اليد المعهودة بين الصوفية من مشايخ متعددة
سواء مات الأول أو انتفع به أولاً ؟ وهل هى التوبة أو توبة مقرونة بالتحكيم ؟ وهل هما شيء واحد أولاً ؟
فأجاب نفع الله بعلمه وبركته ، بقوله : ظاهر السنة أن الملائكة لم يخلقوا دفعة واحدة فقد أخرج
عبد الرزاق بسنده عن جابر بن عبد الله الأنصارى رضى الله عنهما قال « قلت : يارَسُولَ اللَّهِ أبى أنت وأمى
أخبرنى عن أول شيء خلقه الله قبل الأشياء ؟ قال : يا جابر إن الله خلق قبل الأشياء نور نبيك محمد صلى الله

عليه وسلم من نوره فجعل ذلك النور يدور بالقدرة حيث شاء الله ، ولم يكن في ذلك الوقت لوح ولا قلم ولا نار ولا ملك ولا سماء ولا أرض ولا شمس ولا قمر ولا إنس ولا جن ، فلما أراد الله تعالى أن يخلق الخلق قسم ذلك النور أربعة أجزاء : فخلق من الجزء الأول القلم ، ومن الثاني اللوح ، ومن الثالث العرش ، ثم قسم الجزء الرابع أربعة أجزاء : فخلق من الأول حملة العرش ومن الثاني الكرسي ، ومن الثالث باقى الملائكة ثم قسم الرابع أربعة أجزاء : فخلق من الأول السموات ، ومن الثاني الأرضين ، ومن الثالث الجنة والنار ، ثم قسم الرابع أربعة أجزاء : فخلق من الأول نور أبصار المؤمنين ، ومن الثاني نور قلوبهم وهى المعرفة بالله ومن الثالث نور أنسهم وهو التوحيد لإله إلا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم . الحديث ، فتأمله تجده ظاهراً أو صريحاً فى خلق حملة العرش قبل خلق بقية الملائكة . وأخرج ابن جريج وابن أبى حاتم وأبو الشيخ فى العظمة عن أبى العالية قال : إن الله تعالى خلق الملائكة يوم الأربعاء وخلق الجن يوم الخميس وخلق آدم . يوم الجمعة . وأخرج أبو الشيخ أنه صلى الله عليه وسلم قال « إن لله تعالى فى الجنة نهراً يدخله جبريل فينفض قطراً فيخلق الله من كل قطرة تقطر منه ملكاً » . وأخرج أيضاً عن وهب بن منبه قال : إن لله نهراً فى الهواء يسع الأرضين كلها سبع مرات ، فينزل على ذلك النهر ملك من السماء فيملؤه ويسد ما بين أطرافه ثم يغسل منه فإذا خرج منه قطر منه قطرات من نور فيخلق الله من كل قطرة منها ملكاً يسبح الله بجميع تسبيح الخلائق كلهم . وأخرج أيضاً عن كعب قال : لا تقطر عين ملك منهم إلا كانت ملكاً يطير من خشية الله وأخرج أيضاً عن العلاء بن هرون قال : لجبريل كل يوم انغماس فى الكوثر ثم ينتفض فكل قطرة يخلق منها ملك . وأخرج أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم قال « ليس من خلق الله أكثر من الملائكة مامن شئ ينبت إلا وملك موكل به » . وأخرج أيضاً عن الحاكم قال : بلغنى أنه يقبل مع المطر من الملائكة أكثر من ولد آدم وولد إبليس يحصون كل قطرة وأين تقع ومن يرزق ذلك النبات .

[مطلب : الملائكة عشرة أجزاء]

وأخرج ابن المنذر عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما يرفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « الملائكة عشرة أجزاء : تسعة أجزاء الكروبيون الذين يسبحون الليل والنهار لا يفترون ، وقد وكلوا بحزاة كل شئ ومامن السماء موضع إلا فيه ملك ساجد أو ملك راجع ، وإن الحرم بحيال العرش ؛ وإن البيت المعمور بحيال الكعبة لو سقط لسقط عليها يصلى فيه كل يوم سبعون ألف ملك ثم لا يعودون إليه » .

[مطلب : أول من خلق الله أربعة من الملائكة جبريل الخ]

وأخرج أبو الشيخ والبيهقى والخطيب وابن عساكر أنه صلى الله عليه وسلم قال « إن لله ملائكة ترعد فرائصهم من مخافته مامنهم ملك تقطر من عينه دمة إلا وقعت ملكاً قائماً يسبح ، وملائكة سجوداً منذ خلق الله السموات والأرض لم يرفعوا رءوسهم ولا يرفعونها إلى يوم القيامة ، وملائكة ركوعاً لم يرفعوا رءوسهم ولا يرفعونها إلى يوم القيامة وصفوا فلم ينصرفوا عن مصافهم ولا ينصرفون عنها إلى يوم القيامة فإذا كان يوم القيامة تجلى لهم ربهم عز وجل فينظرون إليه وقالوا : سبحانك ما عبدناك كما ينبغي لك » . وأخرج أبو الشيخ عن وهب قال : هؤلاء الأربعة أملاك جبريل وميكائيل وإسرافيل وملك الموت أول من خلقهم الله تعالى من الخلق وآخر من يميتهم وأول من يحييهم هؤلاء المدبرات أمراً والمقسمات أمراً . فهذه الأحاديث والآثار كلها ظاهرة أو صريحة فى أن الملائكة لم يخلقوا دفعة بل دفعات : وهنا فوائد لا بأس بالإشارة لشئ منها :

فنها : أن في منهاج الجليسي وشعب البيهقي وابتهاج القونوي حكاية قول إن الملائكة من الجن وأنهم صغارهم لقوله تعالى (وجعلوا بينه وبين الجنة نسبا) أى قالوا الملائكة بنات الله (تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً) وقوله تعالى (خلق الإنسان من صلصال) الآية ، فلم يذكر قسماً ثالثاً ، ويرد بأن الملائكة قد يسمون جنة لاستتارهم ، وما يصرح بتغايرهم قوله تعالى (إلا إبليس كان من الجن) ولم يذكر في آية الرحمن لأنها لبيان ماركب من خلق متقدم ، والملائكة ليسوا كذلك لأنهم مخترعون قال الله تعالى لهم كونوا فكانوا كما قال للأصل الذى خلق منه الجن والأصل الذى خلق معه الإنس وهو التراب والماء والنار والهواء كن فكان الملائكة فى الاختراع كأصول الإنس والجن لا كأعيانها فلذا لم يذكرها معهم : قال البيهقي : وأبين من هذا كله فى أن الملائكة صنف غير صنف الجن حديث مسلم : « خلقت الملائكة من نور وخلقت الجن من نار وخلق آدم مما وصف لكم » : قال : ففى فصله بينهما فى الذكر دليل على أنه أراد نورا آخر غير نور النار ، واستدل الثلاثة المذكورون على تباينهما بقوله تعالى (ويوم نحشرهم ثم نقول للملائكة أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون قالوا سبحانك أنت ولينا من دونهم بل كانوا يعبدون الجن) .

ومنها : قال : هؤلاء الثلاثة أيضا الملائكة يسمون الروحانيين بضم الراء وفتحها ، فالضم لأنهم أرواح ليس معها ماء ولا نار ولا تراب ، ومن قال هذا قال : الروح جوهر ، وقد يجوز أن يؤلف الله أرواحا فيجسمها ويخلق منها خلقا ناطقا عاقلا فتكون الروح مخترعا والتجسم وضم النطق والعقل إليه حادثا من بعد فيجوز أن تكون أجسادهم على ما هي عليه مخترعة كما اخترع عيسى وناقص صالح : وأما الفتح فبمعنى أنهم ليسوا محصورين فى الأبنية والظلل وإنما هم فى فسحة وبساطة .

ومنها : قال الحسن وجهور الفلاسفة وكثير من الجبريين : هم مجبورون على الإيمان ولا يتصور منهم كفر . وقال عامة أهل السنة والجماعة : إنهم مختارون عارفون قال تعالى (ومن يقل منهم إني إله من دونه فذلك نجزيه جهنم) فلو لم تتصور منهم مخالفة لم يؤخذوا بذلك .

ومنها : أجمع المسلمون أنهم مؤمنون فضلاء ، وانفق أئمة المسلمين أن المرسل منهم إلى الأنبياء معصومون كالأنبياء ، والأصح بل الصواب عصمة بقيتهم :

[مطلب : قصة هاروت وماروت]

وأما ما وقع لهاروت وماروت كما صح عنه صلى الله عليه وسلم فى شأنهما أنهما كانا من الملائكة وأنهما افتتنا بالزهرة وكانت أجمل نساء زمنها حتى زنيا بها وشربا الخمر وقتلا فسخت كوكبا لأنهما علماها الاسم الأعظم الذى كانا يرقيان به إلى السماء فرقيت إليها فسخت هذا الكوكب المضىء المعروف فذلك أمر خارق للعادة أوجده الله تعالى تأديبا للملائكة فى قولهم كما صح فى الحديث أيضا عند خلق آدم (أتجعل فيها من يفسد فيها) الآية ، فبين لهم تعالى أنه لو ركب فيهم ماركب فى الإنسان لأفسدوا أيضا فمتعجبوا ، فأمرهم أن يختاروا ثلاثة منهم ففعلوا فاستقال واحد منهم فأقيل ، ونزل هاروت وماروت فوقهما ما وقع تأديبا لبقية الملائكة وزجرا لهم عن أن يخوضوا فيما لا علم لهم به ، وهذا الذى ذكرته من الجواب عن هذه القصة من أنها أمر خارق للعادة ، وبهذه الحكمة التى ذكرتها يتبين به الرد على من أطال فى إنكار قصتهما حتى بالغ بعضهم وقال : إن من اعتقد ذلك فيهما كفر ، وليس كما زعم لما علمت من صحة الأحاديث بها ، وأن ذلك الوقوع

لتلك الحكمة لا يخل بعصمة الملائكة من حيث هي ولا ينافيه شيء من الأدلة ولا من القواعد ، فاحفظ ماقررته وتأمله فإن الكلام قد كثر في هذا المحل وتعارضت فيه الآراء والظنون وما ذكرته فيه هو الأوفق بالسنة وغير مناف للقواعد وإن لم أر من سبقني إليه ، وقيل لم يكونوا ملوكين بل هما جنيان وإن كانا بين الملائكة فإن صح هذا لم يحتاج للجواب عن قصتهما كما أن إبليس لم يكن من الملائكة وإنما كان بينهم وهو من الجن . ومنها : قال جماعة : من ينتقص ملكا أجمع على أنه من الملائكة أو تواتر به الخبر قتل كأن قال هذا أقسى قلبا من مالك خازن النار ، أو أوحش من منكر ونكير إذا قاله في معرض النقص بالوحاشة والقساوة .

[مطلب : أن النبي صلى الله عليه وسلم مبعوث أيضا إلى الملائكة

وأن الجماعة تحصل بهم كالآدميين]

ومنها : قال جماعة : إن نبينا صلى الله عليه وسلم مبعوث إلى الملائكة أيضا ، وقد بسطت الكلام على ذلك وأنه الأصح في فتوى غير هذه .

ومنها : ما ذكره السبكي في حليياته أن الجماعة تحصل بهم كالآدميين ونقله عن فتاوى الحناطي وبسطت الكلام فيه في شرح الإرشاد .

ومنها : قال ابن الصلاح في فتاويه : ورد أن الملائكة لم يعطوا فضيلة قراءة القرآن فهي حريصة لذلك على استماعه من الإنس ، وقد ذكرت ذلك بما فيه في شرح العباب في باب الأحداث .

[مطلب : الجن تتشكل كالملائكة الخ]

ومنها سيأتي الكلام على تشكل الجن في الصور المختلفة ومثله الملك في ذلك . وقال إمام الحرمين : مجيء جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم في صفة رجل معناه أن الله تعالى أفنى الزائد من خلقه وأزاله عنه ثم يعيده إليه بعد . وقال ابن عبد السلام : إذا أتى في صورة دحية فأين روحه أفي هذا الجسد أم في الجسد الأصلي الذي له ستائة جناح ، فإن كان في هذا فليس الآتي بروح جبريل ولا جسده ، وإن كان في الجسد الذي كدحية فهل مات جسده الأصلي كما تموت الأجساد بمفارقة الأرواح ؟ قلت لا يبعد أن يكون انتقالها من الجسد الأصلي غير موجب لموته ، لأن موت الجسد بمفارقة الروح ليس بواجب عقلا فيجوز بقاؤه حيا لا ينقض من أعماله شيء ، وانتقال روحه إلى الجسد الثاني كانتقال أرواح الشهداء إلى أجواف الطيور الخضر انتهى . وقال السراج البلقيني : يجوز أن يكون الآتي هو جبريل بشكله الأصلي إلا أنه انضم فصار على قدر هيئة الرجل ثم يعود إلى هيئته كالقطن إذا جمع بعد أن كان منتفشا فإنه بالنفس تحصل له صورة كبيرة وذاته لم تتغير انتهى . وقال العلامة القونوي شارح الحاوي في تشكل جبريل رجلا : في الممكن أن يخص الله بعض عباده في حياته بخاصة لنفسه الملكية القدسية وقوة لها بقدرتها على التصرف في بدنها الآخر غير بدنها المعهود مع استمرار تصرفها في الأول : وقيل : سميت الأبدال أبدالاً لأنهم قد يرحلون لمكان ويخلفون في مكانهم الأول شيئا آخر شيئا يشبههم الأصلي بدلا عنه ، وقد أثبت الصوفية عالما متوسطا بين عالمي الأجساد والأرواح سموه عالم المثال ، وقالوا هو أطف من عالم الأجساد وأكثر من عالم الأرواح ، وبنوا على ذلك تجسد الأرواح وظهورها في صور مختلفة من عالم المثال ، وقد يستأنس لذلك بقوله تعالى (فتمثل لها بشرا سويا) فتكون الروح الواحدة

كروح جبريل مثلاً في وقت واحد مدبرة لشبحة الأصلية ولهذا الشبح المثالي ؛ وينجلي بهذا ما قد اشتهر نقله عن بعض الأئمة أنه سأل بعض الأكابر عن جسم جبريل فقال : إن كان جسمه الأول الذي يسد الأفق بالضحته لما تراءى للنبي صلى الله عليه وسلم فأين صورته الأصلية عند إتيانه إليه في صورة دحية وقد تكلف بعضهم الجواب عنه بأنه يجوز أن يقال كان يندمج بعضه في بعض إلى أن يصغر حجمه فيصير بقدر صورة دحية ثم يعود وينبسط إلى أن يصير كهيئته الأولى وما ذكره الصوفية أحسن ، ويجوز أن يكون جسمه الأول بحاله لم يتغير وقد أقام الله له شبحاً آخر وروحه متصرفه فيهما في وقت واحد انتهى . وقال بعضهم : إنما يأتي الغلط هنا من هاس الشاهد على الغائب فيعتقد أن الروح من جنس ما يعهد في الأجسام التي إذا شغلت مكاناً لم يمكن أن تكون في غيره ، وهذا غلط محض ألا ترى أن الروح في الرفيق الأعلى وهي متصلة ببدن الميت بحيث إذا سلم عليه ردت السلام وهي مكانها هناك . وقال التاج ابن عطاء : روى : أن لله ملكاً يملأ ثلث الكون ، وملكاً يملأ ثلثي الكون وملكاً يملأ الكون كله . قال : فإذا كان هذا يملأ الكون فأين الملكان الآخران ؟ وجوابه : أن اللطائف لا تتزاحم كالكتائف ونظيره إذا دخل في البيت سراج فإن نوره يملأ البيت ، فإذا دخل سراج ثان أو أكثر فإن الأنوار لا تتزاحم .

ومنها : قال الإمام فخر الدين الرازي في تفسيره : اتفقوا على أن الملائكة لا يأكلون ولا يشربون ولا ينكحون . وأما الجن فينهم يأكلون ويشربون وينكحون ويتوالدون وظاهر قوله تعالى (لا يفترون) أنهم لا ينامون وهو منقول في كلام الفخر :

ومنها : قال بعض الحنفية : يحشر ملك الموت مع الناس ولا يخافون منه لأن الله تعالى أمرهم منه بقوله (ادخلوها بسلام آمنين) أي من الموت والزوال ، وقوله (لا يدوقون فيها الموت) وبقية الملائكة يكونون في الجنة لكن بعضهم يطوفون حول العرش يسبحون بحمد ربهم ، وبعضهم يبلغون السلام من الله على المؤمنين كما قال تعالى (والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم) الآية ، وقد ذكر جمع من الحنفية أنهم لا يرون ربهم والأرجح خلافه كما يأتي .

[مطلب : الملك لا يتصف بذكورة ولا أنوثة]

ومنها : أخرج جماعة عن أبي مجلز في قوله تعالى (وعلى الأعراف رجال) قال : من الملائكة . قيل : إنه تعالى قال (رجال) وأنت تقول الملائكة ؟ قال : إنهم ذكور ليسوا بإناث ، ولما حكاها الحلبي استبعده لأن الرجال اسم للذكور العقلاء والملائكة لا ينقسمون إلى ذكور وإناث ، وبأن إخباره تعالى عنهم أنهم يطعمون أن يدخلوا الجنة فتعين أنهم ليسوا ملائكة إذ الملائكة لا يجيبون عنها لما في الحجب عنها من نوع تعذيب ولا عذاب يومئذ على ملك انتهى ، وتبعه القونوي في اختصاره لمنهاجه قال : والجن كالإنس في السؤال والحساب ودخول الجنة والنار ويحتمل أن لا يتخالطا في الجنة لما بينهما من التضاد : وأما الملائكة فالأشبه أنهم لا يكتب لهم عمل ولا يحاسبون إذ لاسيئات لهم فهم كبشر لاسيئات له . قيل : ولا يثابون لرفع التكليف عنهم لأنهم ليسوا من أهل المطاعم والمشارب والمناكح حتى يوردوا موارد بني آدم من الجنة ، ويحتمل أن لهم مع ذلك نعمة أخرى أعدت لهم ولا تبلغها عقولنا فإنه تعالى يقول « أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر » قال : وأما طي السماء فيحتمل أن يطويها الملائكة إذا وهت

وانشقت طيا شديدا كما يطوى السجل المكتوب فيه الحكم المبرم مبالغة في صيانه عن أن ينشر ، ولذا قال تعالى (يمينه) لإشعار اليمين بالقوة فضرب مثلا بشدة الطي ، وكلما طويت سماء نزلت ملائكتها الأرض وبراهم الناس حينئذ كما في سورة الفرقان :

[مطلب : الملائكة الحفظة لا يفارقوننا إلا عند الخلاء الخ]

ومنها : أن الحفظة لا يفارقوننا إلا عند الخلاء والجماع والغسل كما في حديث وفي حديث آخر « أن مجلس الحفاظين من الإنسان أقصى أضراره » وفي أخرى « أنقوا أفواهكم بالخلال فإنه مجلس الملكين الكبريين الحفاظين وإن مدادهما الريق وقلمهما اللسان » ومن ثم قال « لسان الإنسان قلم الملك وريقه مداده » قيل : ولم يرد خبر ولا أثر على ماذا يكتبون ، وإنما قدر منكر ونكير على مخاطبة الموتى المتعددين في الوقت الواحد والأماكن المتباعدة لعظم جثتهما فيتخيل لكل أن المخاطب هو دون غيره ، واختار الحلبي تعدد ملائكة السؤال وتسميتهم بذلك ويرسل لكل واحد اثنان كما في كتابة أعماله .

[مطلب : من رأى الملك منفردا به لا بد أن يعنى إلا الأنبياء]

ومنها : ذكر الغزالي وآخرون : أن رؤية الملائكة ممكنة الآن كرامة يكرم الله بها من أوليائه من شاء ، ووقع ذلك لجماعة من الصحابة ، ولما رأى ابن عباس جبريل قال النبي صلى الله عليه وسلم « لن يراه خلق إلا يعنى إلا أن يكون نبيا ، ولكن يكون ذلك آخر عمرك » رواه الحاكم وكذا رأته عائشة رضي الله عنها وزيد بن أرقم وخلق لما جاء يسأل عن الإيمان ولم يعملوا لأن الظاهر أن المراد من رآه منفردا به كرامة له وبالنفخ في الصور يموتون لإحالة العرش وجبريل وإسرافيل وميكائيل وملك الموت ثم يموتون أثر ذلك ، قال وهب : هؤلاء الأربعة أول من خلقهم الله من الخلق وآخر من يميتهم وأول من يحييهم . قال الجلال السيوطي شكر الله سعيه : ولم أقف على شيء أن أرواجهم بعد الموت تكون فيأذا ، والظاهر أنهم يدخلون في الشفاعة العظمى لقوله صلى الله عليه وسلم « وأخرت الثالثة ليوم ترغب إلى فيه الخلق حتى إبراهيم » ويكونون مع بني آدم حين القيام لرب العالمين ، وورد أنهم في الموقف يحيطون بالإنس والجن وجميع الخلائق :

[مطلب : على أن الملائكة لا توزن أعمالهم وعلى أن أفضلهم إسرافيل على الأقرب

وغير ذلك من الفوائد الغريبة]

ومر عن الحلبي أنهم لا يحاسبون ولا يكتب لهم عمل وهو يقتضى أن أعمالهم لا توزن لأن الوزن فرع عن الحساب ، وعن كتابة الأعمال فإن الصحف هي التي توضع في الميزان ، ويشفعون في عصاة بني آدم كالعلماء والصلحاء قال تعالى (ولا يشفعون إلا لمن ارتضى) - وهم من ملك في السموات لا تغنى شفاعتهم شيئا إلا من بعد أن يأذن الله لمن يشاء ويرضى) إبراهيم المؤمنون في الجنة وأفضلهم جبريل وإسرافيل ، وتعارضت الأحاديث في أفضلهما وأكثرها يدل على أفضلية إسرافيل ، وأطلق الفخر الرازي بأنهم رسل الله وأجاب عن قوله تعالى (الله يصطفى من الملائكة رسلا ومن الناس) بأن من للتبيين لا للتبعيض ، وفي كلام جماعة غيره : أن منهم رسلا وغيرهم وأعلامهم درجة حملة العرش فالحافون حوله فأكبرهم جبريل وميكائيل وإسرافيل وعزرائيل فملائكة الجنة والنار فالموكلون ببني آدم فالموكلون بأطراف هذا العالم كذا ذكره الفخر الرازي ،

ويرد تأخر جبريل (١) ومعه ناس على أنه صرح في تفسيره الكبير بأن جبريل وميكائيل وإسرافيل أشرف للملائكة ، وأن جبريل أفضل من ميكائيل لقوله تعالى (وجبريل وميكال) ولأنه مظهر الخيرات النفسانية وهي أفضل من الخيرات الجسمانية لأن جبريل صاحب الوحي إلى الأنبياء بالعلم وميكائيل صاحب الأرزاق لهذا ما يتعلق بالملائكة .

[مطلب : في الكلام على الجن]

وأما ما يتعلق بالجن فلا بأس ببسط الكلام عليه فنقول : جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما : « أن الله تعالى لما خلق أبا الجن سموا من مارج من نار قال له تمن على قال أتمنى أن نرى ولا نرى وأن نغيب في الثرى ويصير كهلنا شابا فأعطى ذلك » فهم يرون ولا يرون وإذا ماتوا غيبوا في الثرى ولا يموت كهلهم حتى يعود شابا يعني مثل الصبي ثم يرد إلى أرذل العمر ، ودل القرآن والسنة على أن أصل الجن النار وإنما أحرقهم الشهب مع ذلك لأن إصافتهم إلى النار كإضافة الإنسان إلى التراب والطين والفخار إذ المراد أصله الطين لأنه طين حقيقة وكذلك الجن كان نارا في الأصل لا أنه نار حقيقة للحديث الصحيح : « عرض لي الشيطان في صلاتي فخنقته فوجدت برد ريقه على يدي » ومن هونار محرقة كيف يحس برده ريقه إذ لا ريق له أصلا فضلا عن كونه باردا ، وقد شبههم النبي صلى الله عليه وسلم بالنبط فالولا أنهم على أشكال وصور ليست نارا لما ذكر الصور وترك الالتهاب والشرر : وقال الباقلاني : لسنا ننكر مع كون أصلهم النار أن الله تعالى يكثف أجسامهم ويغلظها ويخلق لهم أعراضا تزيد على مافي النار فيخرجون عن كونهم نارا ويخلق لهم صورا وأشكالا مختلفة. وقال القاضي أبو يعلى الفراء : الجن أجسام مؤلفة وأشخاص ممثلة ويجوز كونها كثيفة ورقيقة خلافا لزعم المعتزلة رقتها ولذلك لا نراها . وقال الباقلاني : إنما رأهم من رأهم لأنهم أجساد مؤلفة وجثث ، وفي حديث عند مسلم : « خلقت الملائكة من نور وخلق الجن من نار وخلق آدم مما وصف لكم » : وأخرج ابن أبي الدنيا والحكيم الترمذي وأبو الشيخ وابن مردويه أنه صلى الله عليه وسلم قال « خلق الله الجن ثلاثة أصناف : صنف حيات وعقارب وخشاش الأرض ، وصنف كالريح في الهواء ، وصنف عليهم الحساب والعقاب » : قال السهيلي : ولعل الصنف الثاني هو الذي لا يأكل ولا يشرب إن صح أن الجن لا تأكل ولا تشرب : وأخرج كثير من أنه صلى الله عليه وسلم قال « الجن ثلاثة أصناف : فصنف لهم أجنحة يطرون بها في الهواء ، وصنف حيات وكلاب ، وصنف يحملون ويظعنون » قال السهيلي : هذا الأخير هم السعالى ، قال القاضي أبو يعلى : ولا طريق للشياطين على التنقل في الصور المختلفة وكذا الملائكة إلا بأن يعلمه الله قولاً أو فعلاً إذا أتى به نقله من صورة إلى صورة أخرى لأن تصويره بنفسه محال ، لأن انتقاله من صورة إلى صورة أخرى إنما يكون بنقض البنية وتفريق الأجزاء وإذا انتقضت بطلت الحياة واستحال وقوع الفعل من الجماد ، وكيف تنتقل بنفسها ، وعلى هذا يحمل ماجاء أن إبليس تصور في صورة سراقه وجبريل تمثل في صورة دحية ، ولما ذكر عند عمر الغيلان قال : إن أحدا لا يستطيع أن يتغير عن صورته التي خلقه الله عليها ولكن لهم سحرة كسحرتكم فإذا رأيتم من ذلك شيئا فأذنبوا . وفي حديث أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الغيلان فقال « هم سحرة الجن » قال القاضي أبو يعلى : الجن يأكلون ويشربون ويتناكحون كما يفعل الإنس :

(١) هكذا هو بالنسخ ولعل صوابه ومن معه ممن ذكر فليأمل اه مصححه .

وظاهر العمومات أن جميع الجن كذلك وهو رأى قوم ، ثم اختلفوا فقال بعضهم : أكلهم وشربهم شم واسترواح لا مضغ وبلع وهذا لا دليل عليه . وقال أكثرهم : بل مضغ وبلع ، وذهب قوم إلى أن جميع الجن لا يأكلون ولا يشربون ، وهذا قول ساقط لا دليل عليه ، وذهب قوم إلى أن صنفا منهم يأكلون ويشربون وصنفا لا يأكلون ولا يشربون . وأخرج ابن جريج عن وهب أنه قال : إنهم أجناس فأما خالصهم فهم ريح لا يأكلون ولا يشربون ولا يموتون ولا يتوالدون ، ومنهم أجناس يأكلون ويشربون ويتناكحون ويموتون وهي هذه التي منها السعالى والغول وأشباه ذلك .

[مطلب : مؤمنو الجن طعامهم ما ذكر اسم الله عليه من اللحم وأما كفارهم فبالعكس من ذلك]

وأخرج أحمد ومسلم والترمذى عن ابن مسعود رضى الله عنه : « أنه صلى الله عليه وسلم لم يصحبه أحد ليلة الجن ، وإنما افتقدوه ذات ليلة فباتوا بشر ليلة ، فلما أصبحوا فإذا به هو يجيء من قبل حراء ، فذكروا له ما كانوا فيه فقال : أتاني داعي الجن فذهبت معه فقرأت عليهم القرآن ، فانطلق بنا فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم ، وسألوه الزاد فقال : لكم كل عظيم ذكر اسم الله تعالى عليه » وكانوا من جن الجريرة . ولفظ الترمذى : « لم يذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أوفر ما يكون لحما وكل بعرة علقا لدوابكم . قال صلى الله عليه وسلم : فلا تستنجوا بهما فإنهما طعام لإخوانكم الجن » وجمع بين الروایتين بأن الأولى في حق المؤمنين والثانية في حق غيرهم . قال السهيلي : وهذا قول صحيح فعصده الأحاديث . وروى البخارى عن أبي هريرة رضى الله عنه : « أن وفد جن نصيبين أتوه صلى الله عليه وسلم » أى مرة أخرى لكن بالمدينة ، وسيأتى أنهم أتوه بمكة أيضا « فسألوه الزاد فدعا الله لهم أن لا يمروا بعظم ولا روث إلا وجدوا عليه طعاما » . وأخرج أبو نعيم عن ابن مسعود رضى الله عنه « أنه صلى الله عليه وسلم خرج قبل الهجرة إلى نواحي مكة . قال : فخط لى خطأ وقال : لا تحدثن شيئا حتى آتيك ، ثم قال : لا يربعتك أو لا يهولتك شيء نزل ، فتقدم شيئا ثم جلس ، فإذا رجال سود كأنهم رجال الزرط ، وكانوا كما قال الله تعالى (كادوا يكونون عليه لبدا) ثم إنهم تفرقوا عنه فسمعتهم يقولون : يا رسول الله شقتنا بعيدة ونحن منطلقون فزوّدنا ؟ قال : لكم الرجيع » .

[مطلب : لم يبعث إلى الجن نبى قبل نبينا قطعا]

ولم يبعث إليهم نبى قبل نبينا قطعا على ما قاله ابن حزم : أى وإنما كانوا متطوعين بالإيمان لموسى مثلا والدخول في شريعته . وقال السبكي : لاشك أنهم مكلفون في الأمم الماضية كهذه الملة إما بسماهم من الرسول أو من صادق عنه ، وكونه لإنسيا أو جنيا لا قاطع به ، وظاهر القرآن يشهد للضحاك والأكثرين على خلافه انتهى . ورسالة نبينا صلى الله عليه وسلم إليهم قطعية فقد أجمع عليها المسلمون ، وقد استمعوا قراءة النبي صلى الله عليه وسلم ببطن نخلة وكانوا تسعة كما صح عن ابن مسعود رضى الله عنه آذنته بهم شجرة وكانوا يهودا وجاء عن عكرمة إنهم كانوا اثني عشر ألفا أى في واقعة أخرى لأنهم جاءوا إليه صلى الله عليه وسلم بمكة والمدينة مرات مختلفة .

[مطلب : في أن عمر بن عبد العزيز كفن رجلا من الجن]

وأخرج البيهقي أن عمر بن عبد العزيز رأى حية ميتة وهو قاصد مكة فحضر لها وكفنها في خرقة ودفنها ،
فسمع قائلا يقول رحمك الله ياسرق وأشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « تموت ياسرق في فلاة
من الأرض فيدفنك خير أمتي » . فقال له عمر من أنت رحمك الله؟ قال أنا رجل من الجن وهذا سرق ولم يبق
من بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجن غيري وغيره ، وأشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول : « تموت ياسرق بفلاة من الأرض فيدفنك خير أمتي » . وجاء عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه كان
في نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فوجدوا حية قتيلة فكفنها بعضهم ببعض رداؤه ودفنها ، فلما جن
الليل رأوا امرأتين تسألان عنه وأخبرتاها أن فسقة الجن اقتتلوا مع المؤمنين فقتلوه ، وأنه من النفر الذين استمعوا
القرآن من النبي صلى الله عليه وسلم ثم ولوا إلى قومهم منذرين . وأخرج ابن أبي الدنيا : أن جماعة من الصحابة
رأوا حيتين اقتتلا فقتلت إحداهما الأخرى فعبجوا من طيب ريحها وحسنها فكفنها أحدهم ثم دفنها ، فسمعوا
قوما يسلمون عليهم وأخبروهم أن المقتول ممن أسلم مع النبي صلى الله عليه وسلم فقتله كافر منهم . وجاء أن
رجلا أخبر عثمان رضى الله عنه بنحو ذلك وأنه رأى حيات مارأت عيناه مثلها كثيرة وأنه شم من إحداهما ريح
المسك فكفنها ودفنها ، فسمع من يخبره بأنها حيات من الجن اقتتلوا وأن هذا الذي دفنه ممن سمع الوحي من
رسول الله صلى الله عليه وسلم .

[مطلب : أن أبا رجاء العطاردي كفن حية ودفنها الخ]

وأخرج ابن أبي الدنيا وأبو نعيم عن أبي رجاء العطاردي : أنه ضرب في بعض أسفاره حيات على ماء فرأى
حية تضطرب فصب عليها ماء فسكنت ثم ماتت فكفنها ودفنها ، فسار بقية يومه وليلته حتى أصبح ونزل
على الماء فسمع أكثر من ألف يسلمون عليه ويدعون له ويثنون عليه بما صنع ، وأن ذلك آخر من بقى
من بايع النبي صلى الله عليه وسلم . وأخرج أحمد والدروردي والحاكم والطبراني وابن مردويه عن صفوان
ابن المعطل : أنهم خرجوا حججا فلما كانوا بالعرج رأوا حية تضطرب ثم ماتت فكفنها بعضهم ودفنها ،
فلما وصلوا مكة سمعوا من يسأل عن دافنها ويثني عليه ، وأخبرهم أنه آخر التسعة الذين أتوا رسول الله صلى الله
عليه وسلم يستمعون القرآن موتا . وقد مر أن الجن استمعوا منه صلى الله عليه وسلم مرات وفرقا متعددة ،
فلا مانع أن كل واحد ممن مرهوا آخر من بايع من فرقته . ومما يؤيد التعدد خبر الشيخين : أنهم استمعوا
إليه وهو بوادي نخلة يصلي بأصحابه الفجر : وصح عن ابن مسعود « أنه انطلق مع النبي صلى الله عليه وسلم
حتى إذا كانا بأعلى مكة خط له برجله خطأ وأجلسه فيه ثم افتتح صلى الله عليه وسلم القرآن فغشيه أسودة كثيرة
حالوا بينهما حتى لم يسمع صوته ثم تفرقوا عنه كقطع السحاب وفرغ صلى الله عليه وسلم مع الفجر » :
وأخرج ابن جرير وأبو نعيم عنه « أنه صلى الله عليه وسلم خرج ليلا وهما بالمدينة وأخذته حتى انتهيا إلى البقيع
فخط بعضا خطأ ثم أجلسه فيه ، ثم انطلق يمشي حتى ثارت مثل العجاجة السوداء فحالت بينهما ، ثم سمعه
يقرعهن بعصاه ويقول : اجلسوا حتى كاد ينشق عمود الصبح ، ثم جاء فسأله هل رأى من شيء ، فأخبره
أنه رأى رجالا سودا عليهم ثياب بيض فقال : أولئك جن نصيبين يسألوني الزاد فتعتهم بكل عظم حاصل
أوروثه أو بعة . قلت : وما يعنى عنهم ذلك ؟ قال : إنهم لا يجدون عظما إلا وجدوا عليه لحمه الذي كان

عليه يوم أكل ولا روثه إلا وجدوا عليها حبها الذي كان عليها يوم أكلت» وفي رواية «وما وجدوا من روث وجدوا ثمرًا فلا يستنجي أحد منكم بعظم ولا روث» وأخرج الطبراني عن الزبير «أنه صلى الله عليه وسلم انطلق ومعه الزبير إلى أن غابت عنهما جبال المدينة ، فإذا رجال طوال كأنهم الرماح ، فأرعد منهم حتى كاد يسقط ، فخط له صلى الله عليه وسلم خطًا في الأرض بلبهام رجله وأجلسه وسطه ، ثم ذهب وتلا قرآنًا وما نفروا حتى طلع الفجر» الحديث. وجاءت روايات أخر عن ابن مسعود «أنه انطاق معه صلى الله عليه وسلم في وقائع أخرى منها أنهم اجتمعوا به صلى الله عليه وسلم وقرأ عليهم وقضى بينهم في قتيل تنازعوا فيه» وأخرج أبو نعيم عن إبراهيم النخعي «أن نفرًا من أصحاب عبد الله خرجوا (١) للحج مع رسول الله فسأله صلى الله عليه وسلم وقالوا : زدنا؟ فقال : لكم الرجيع ، وما أتيتم عليه من عظم فالكم عليه لحم ، وما أتيتم عليه من الروث فهو لكم ثمر ، فلما ولوا قلت : من هؤلاء؟ قال : جن نصيبين» قال الزركشي في الخادم وما في الإحياء من أنهم يغتدون منه بالرائحة غفلة عن السنة كهذا الحديث وحديث مسلم السابق أي لما فيهما من التصريح بأنهم يأكلون ما عليه . وأخرج مسلم وغيره «أن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله» أي حقيقة وحمله على الحجاز رده ابن عبد البر بأنه لا معنى لصرفه عن حقيقة الممكنة . وأخرج مسلم وغيره «أنه صلى الله عليه وسلم مسك يدي من لم يسميا على طعام بين يديه وقال : إن الشيطان ليستحل الطعام الذي لم يذكر اسم الله عليه ، وأنه جاء بهذين يستحل بهما فأخذت بيديهما ، والذي نفسى بيده أن يده في يدي مع أيديهما» .

[مطلب : هل تجوز منا كحة الجن أم لا ؟]

واستدلوا التناكح الجن فيما بينهم بقوله تعالى (أفتتخذونه وذريته أولياء من دوني وهم لكم عدو) فهذا يدل على أنهم يتناكحون لأجل الذرية ، وقال تعالى (لم يطمئن إنس قبلهم ولا جان) وهذا يدل على أنه يتأني منهم الطمئ وهو الجوع والافتضاض . وأخرج ابن أبي حاتم وأبو الشيخ في العظمة عن قتادة في قوله تعالى (أفتتخذونه وذريته) قال : هم أولاده يتوالدون كما يتوالد بنو آدم وهم أكثر عدداً. وأخرج عبد الرزاق وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والحاكم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : إن الله جزأ الإنس والجن عشرة أجزاء فتسعة منهم الجن والإنس جزء واحد فلا يولد من الإنس ولد إلا ولد من الجن تسعة . وأخرج البيهقي عن ثابت قال «بلغنا أن إبليس قال يارب إنك خلقت آدم وجعلت بيني وبينه عداوة فسلطني على أولاده؟ فقال : صدورهم مساكن لك . قال : يارب زدني؟ قال : لا يولد لآدم ولد إلا ولد لك عشرة قال : يارب زدني؟ قال : اجلب عليهم بحيلك ورجلك وشاركهم في الأموال والأولاد» . وأخرج ابن المنذر عن الشعبي أنه سئل عن إبليس هل له زوجة قال : إن ذلك العرس ما سمعت به . وأخرج ابن أبي حاتم عن سفیان قال : باض إبليس خمس بيضات فذريته من ذلك . قال : وبلغني أنه يجتمع على حوض واحد أكثر من ربيعة ومضر ، وأخذ من (وشاركهم في الأموال والأولاد) أنه قد يقع التناكح بين الجن والإنسية وعكسه خلافاً لمن أحاله . وأخرج ابن جرير وغيره عن مجاهد أنه إذا جامع الرجل أهله ولم بسم انطوى الجن على

(١) (قوله خرجوا الخ) هكذا النسخ ولعل فيه سقطا ، فإن السائل لذلك الجن لا أصحاب عبد الله كما يعلم من الروايات السابقة اهـ مصححه .

عائله فجامع معه فذلك قوله تعالى (لم يطمئن إنس قبلهم ولا جان) قال بعض الحنابلة والحنفية : لا غسل لرجل الجنى والحق خلافه إن تحقق الإيلاج . قيل : أحد أبوى بلقيس كان جنيا ، وفيه حديث زواه أبو الشيخ وابن مردويه وابن عساكر .

والتختلف العلماء في جواز نكاحهم شرعا وجاء عن مالك رضي الله عنه أنه أجازته ولكنه كرهه لثلاث يلعن الجنابي من الزنا أنه من الجن ، وكذا كرهه الحكم بن عيينة وقادة والحسن وعقبة الأصم والحجاج ابن أرتاق . وأخرج جرير عن أحمد وإسحق أنه صلى الله عليه وسلم نهى عنه ، ومن ثم كرهه إسحق لكن في الفتوى السراجية للحنفية أنه لا تجوز المناكحة بين الإنس والجن وإنسان الماء لاختلاف الجنس ، وبه أفتى شيخ الإسلام البارزى من أئمتنا ، لأن الله تعالى امتن علينا بأن خلق لنا من أنفسنا أزواجا فلو جاز نكاح الجن ما حصل الامتنان بذلك . قال المفسرون : معنى الآية أى آية النحل والروم (جعل لكم من أنفسكم) أى من جنسكم ونوعكم وعلى خلقكم ، وصوب ابن العماد قول ابن يونس في شرح الوجيز بجل نكاحهم : وصح عن الأعمش أنه قال : تزوج إلينا جنى فقلت له : ما أحب الطعام إليكم : قال الأرز : قال فأئتناهم به ، فجعلت أرى اللقم ترفع ولا أرى أحدا ، فقلت : فيكم من هذه الأهواء التى بيننا ؟ قال نعم ، قلت : فما الرفضة فيكم ؟ قال : شرنا . وأخرج الطبرانى وأبو نعيم وأبو الشيخ أنه اختصم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم الجن المسلمون والمشركون فأسكن المساميين القرى والجناب والمشركين ما بين الجناب والبحار ، وفي حديث عند ابن عدى « أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن البول فى القرع » بفتح القاف والزاي والعين المهملة وهو البياض المتحلل بين الزرع وقال « إنه مساكن الجن » والحق أن الجن مكلفون ، فقد حكى الفخر الرازى وغيره الإجماع عليه . قال العز بن جماعة : والملائكة مكلفون من أول الفطرة .

[مطلب : الأصح أن الجن ليس فيهم نبى ولا رسول]

وجهور الخلف والسلف أنه لم يكن منهم رسول ولا نبى خلافا للضحاك ومعنى « رسل منكم » أى من مجموعكم وهم الإنس أو المراد بهم رسل الرسل ، ومما يدل لما قاله الضحاك ما صح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال فى قوله تعالى (ومن الأرض مثلهن) قال : سبع أرضين فى كل أرض نبى كنبىكم وآدم كآدمكم ونوح كنوح وإبراهيم وإبراهيم وعيسى كهيسى ، وذلك (١) لأن التشبيه فى مطلق النذارة بمعنى أن قوما من الجن منهم فى الأرض فسمعوا كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم للإنسيين ، وعادوا إلى قوم من الجن فأنذروهم للحج فأرأوا حية تنثنى عن الطريق أبيض ينفخ منه ريح المسك ، فتخلف بعضهم عندها إلى أن ماتت فكفنها ودفنها ثم أدرك أصحابه ، فجاءهم أربعة نسوة من جهة المغرب فقالت واحدة أياكم دفن عمر ؟ قلنا ومن عمر ؟ قالت أياكم دفن الحية ؟ قلت أنا . قالت : أما والله لقد دفنت صوآما قوآما بأمر بما أنزل الله ، ولقد آمن بنبيكم وسمع صفته فى السماء قبل أن يبعث بأربعائة سنة ، فحمدنا الله ثم قضينا حجنا ، ثم مرت بعمر ابن الخطاب رضي الله عنه بالمدينة فانبأته بأمر الحية فقال : صدقت . سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لقد آمن قبل أن أبعث بأربعائة سنة » . وأخرج ابن أبى الدنيا أن حاطب بن أبى بلتعنة رضي عنه رأى

(١) (قوله وذلك الخ) هكذا بالنسخ التى بأيدينا ، وفيه تأمل فإنه غير مرتبط بما قبله ، ولعل فيه سقطا أو اختصارا أوجب

حية فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال «ذلك عمر بن الهوامية وافد نصيبين لقيه محصن بن جوشن النصراني فقتله» الحديث .

وجاء من عدة طرق يبلغ بها درجة الحسين « أن هامة بن هيم بن لاقيس بن إبليس جاء للنبي صلى الله عليه وسلم ومعه أصحابه وهم قعود على جبل من جبال تهامة فأخبر أنه ليالي قتل قابيل هايبيل كان غلاماً وأنه كان ممن آمن بنوح وأنه عاتبه على دعوته على قومه حتى بكى وأبكاها وأن له شركة في دم هايبيل فهل له توبة فأمره بأشياء يفعلها من حملتها أنسه يتوضأ ويسجد سجدين ففعل لوقته ، فأخبره أن توبته نزلت من السماء فخر الله ساجدا حولاً ، وأنه آمن بهود وعاتبه كما وقع له مع نوح ، وأنه زار يعقوب وكان من يوسف بالمكان الأمين ، وأنه كان يلتقي الناس بالأودية وتتلقاه الآن ، وأنه لقي موسى فعلمه من التوراة وأمره أن يقرأ منه السلام على عيسى بن مريم إن لقيه ، وأنه لقي عيسى فأقرأه ذلك ، وأن عيسى أمره أن يقرأ السلام على محمد صلى الله عليه وسلم إن لقيه فيكي صلى الله عليه وسلم ثم قال : وعلى عيسى السلام مادامت الدنيا وعليك السلام يا هامة بأداء الأمانة ، ثم سأله أن يعلمه من القرآن كما علمه موسى من التوراة ، فعلمه الواقعة والمرسلات وعم الكوثر وقل هو الله أحد والمعوذتين وقال : ارفع إلينا حاجتك يا هامة ولا تدع زيارتك . وفي حديث آخر « أنه في الجنة » وبين السبكي في فتاويه أنهم مكلفون بشريعته صلى الله عليه وسلم في كل شيء بخلاف الملائكة على القول بإرساله إليهم ، فإنه يحتمل أنهم كذلك وأنها في شيء خاص . وقال ابن مفلح الحنبلي : إنهم مكلفون في الجملة كافرهم في النار ومؤمنهم في الجنة كغيرهم بقدر ثوابهم خلافاً لمن قال لا يأكلون ولا يشربون فيها أو أنهم في ربضها ، ونقل عن شيخه ابن تيمية أنهم مشاركون لنا في جنس الأمر والنهي والتحليل والتحریم لا على السواء قال بلا نزاع أعلمه بين العلماء ، وأطال الكلام في مناقحتهم ومعاملتهم وتوابعهما ومر أن فيهم جميع الأهواء : وجاء عن قتادة وغيره وعن السدي : أن فيهم قدرية ومرجئة ورافضة وشيعة . وأخرج البزار أنه صلى الله عليه وسلم قال « من صلى منكم من الليل فليجهر بقراءته فإن الملائكة تصلى وتسمع لقراءته وأن مؤمنى الجن الذين يكونون في الهواء وجيرانه معه في مسكنه يصلون بصلاته ويسمعون لقراءته ، وأنه ليطرد بجهره بقراءته عن داره وعن الدور التي حوله فساق الجن ومردة الشياطين » .

وفي آثار وأخبار أخرى : أن مؤمنهم يصلون ويصومون ويحجون ويطوفون ويقرءون القرآن ويتعلمون العلوم ويأخذونها عن الإنس وإن لم يشعروا بهم ، وكذا رواية الأحاديث . وأخرج الشيرازي : أن سليمان أوثق شياطين في البحور فإذا كان سنة خمس وثلاثين ومائة خرجوا في صور الناس وأبشارهم فجالسوهم في المجالس والمساجد ونازعوهم القرآن والحديث . وأخرجه العقيلي وابن عدى بزيادة : أن تسعة أعشارهم تذهب إلى العراق وعشرهم بالشام . وأخرج البخاري عن سفيان الثوري : أخبره رجل كان يرى الجن أنه رأى قاصدا يقص في مسجد الخيف فتطلبه فإذا هو شيطان ، وجاءت آثار أخرى بنحو ذلك .

[مطلب : اتفق العلماء على أن كافر الجن يعذب في النار وفي ثوابه بينهم خلاف]

واعلم أن العلماء اتفقوا على أن كافرهم يعذب في الآخرة . وعن أبي حنيفة وأبي الزناد وليث بن أبي سليم أن مؤمنهم لا ثواب له إلا النجاة من النار ثم يقال لهم كونوا ترابا مثل البهائم ، والصحيح الذي قاله ابن أبي ليلى والأوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وأصحابهم رضي الله عنهم : أنهم يثابون على طاعتهم . ونقل عن أبي حنيفة

واصحابه رضى الله عنهم أنهم يدخلون الجنة ، ونقله ابن حزم عن الجمهور واستدلوا بقوله تعالى (ولكل درجات مما عملوا) فإنه ذكر بعد الجن والإنس :

[مطلب : على أنا نرى الجن في الجنة ولا يرونا عكس الدنيا]

وأخرج أبو الشيخ عن ابن عباس : أن الملائكة كلهم في الجنة والشياطين كلهم في النار ، والذين فيهما الإنس والجن : وذكر الحارث المحاسبى : أنا نراهم في الجنة ولا يرونا عكس الدنيا ، وذهب بعض الحنفية أنهم يرون الله وإليه يميل كلام ابن عبد السلام لأنه صرح بمنع الرؤية للملائكة ووافق جماعه من الحنفية ، لكن الأرجح أن الملائكة يرونه كما نص عليه إمام أهل السنة والجماعة الشيخ أبو الحسن الأشعري في كتابه [الإبانة في أصول الديانة] وتابعه الإمام البيهقي وغيره كابن القيم والحداد والحلال البلقيني : قال الحلال ، وكذلك الجن يرونه لعموم الأدلة ، ومر في الأحاديث المتعلقة بالملائكة التصريح في حديث البيهقي وأبي الشيخ والخطيب وابن عساكر بأن الملائكة يرون ربهم ، ولعل ابن عبد السلام لم يطلع عليه وإلا لم يخالفه . وأخرج ابن أبي الدنيا وابن جرير عن قتادة قال : قال الحسن : الجن لا يموتون ، فقلت : قال الله تعالى (أولئك الذين حق عليهم القول في أمم قد خلت من قبلهم من الجن والإنس) أى ففي الآية دليل على أنهم يموتون فإن أراد الحسن أنهم لا يموتون مثلنا بل ينظرون مع إبليس فإذا مات ماتوا معه . قلنا : إن أراد ذلك في بعضهم كشياطين إبليس وأعوانه فهو محتمل ، وإن أراد أنهم كلهم كذلك نافاه بما قدمناه من الوقائع الكثيرة أنهم ماتوا وكفنوا ودفنوا .

[مطلب : على أن الجن يموتون إلا إبليس فإنه كلما يهرم يعود ابن ثلاثين]

وأخرج أبو الشيخ أن ابن عباس رضى الله عنهما سئل أيموت الجن ؟ قال نعم ، غير إبليس وابن شاهين عنه أن الدهر يمر بإبليس فيهرم ثم يعود ابن ثلاثين . وابن أبي الدنيا عن الربيع بن يونس قيل له رأيت هذا الشيطان الذى مع الإنسان لا يموت ؟ قال : وشيطان واحد هو أنه ليتبع الرجل المسلم في الفتنة مثل ربيعة ومضر وابن أبي الدنيا وأبو الشيخ عن عبد الله بن الحارث قال : الجن يموتون ولكن الشيطان بكر البكرين لا يموت . قال قتادة : أبوه بكر وأمه بكر وهو بكرهما ، ومر في خبر هامة ما يدل على طول أعمارهم .

[مطلب : خربت الصين ثمان مرات وعمرت كذلك]

وبلغ الحجاج أن بأرض الصين مكانا إذا أخطئوا فيه الطريق سمعوا صوتا يقول : هلموا الطريق فبعث ناسا وأمرهم أن يتخاطبوا عمدا فإذا كلموهم يحملون عليهم وينظرون ما هم ، فلما فعلوا حملوا عليهم فقالوا إنكم لن ترونا ، قالوا : منذ كم أنتم ههنا ؟ قالوا : لآنحصى السنين غير أن الصين خربت ثمان مرات وعمرت ثمان مرات ونحن ههنا . وأخرج ابن جرير عن ابن عباس قال : وكل ملك الموت بقبض أرواح المؤمنين والملائكة ، وملك بالجن وملك بالشياطين وملك بالطير والوحوش والسباع والحيات فهم أربعة أملاك ٥

[مطلب : من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن شيطانه أسلم]

وأخرج مسلم « أنه صلى الله عليه وسلم قال لعائشة مع كل إنسان شيطان وملك . قالت : أو معك يا رسول الله ؟ قال نعم ، ولكن الله أعانني عليه حتى أسلم . » وفي رواية لمسلم أيضا « ما منكم من أحد إلا وقد وكل به قرينه من الجن وقرينه من الملائكة قالوا : وإياك يا رسول الله ؟ قال : وإياي إلا أن الله عز وجل أعانني عليه فأسلم فلا يأمرني إلا بخير » وأسلم معناه صار مسلما ، وهذا من خصائصه لخبر أبي نعيم « فسئل على آدم بمحصلتين كان شيطاني كافرا فأعانني الله تعالى عليه حتى أسلم ، وكن أزواجي عوناً لي وكان شيطان آدم كافرا وزوجته عوناً على خطيئته » أي إنها صورة خطيئته لما هو مقرر أن الأنبياء معصومون قبل النبوة وبعدها من الكبائر والصغائر عمدا وسهوا ، وجميع ما روى عنهم مما يخالف ذلك فيثول كما بينه المحققون في مجاله خلافاً لمن وهم فيه كجماعة من المفسرين والأخباريين ممن لم يحققوا ما يقولون ويدرون ما يترتب عليه فيجب الإعراض عن كلماتهم وثرهات قصصهم الكاذبة وحكاياتهم . وأخرج ابن أبي الدنيا وأبو يعلى والبيهقي أنه صلى الله عليه وسلم قال « إن الشيطان واضح خرطومه على قلب ابن آدم فإن ذكر الله خنس وإن نسي التقم قلبه أي نشب فيه وسوسته ويحدثه بالأفكار الرديئة لأنه يجري منه مجرى الدم كما في الحديث الصحيح ، ويدل عليه قوله تعالى (يوسوس في صدور الناس) وبه يرد على من أنكروا سلوكه في بدن الإنسان كالمعتزلة . ومن ثم قيل لأحمد رضي الله عنه : إن قوماً يقولون : إن الجنى لا يدخل في بدن المصروع من الإنس ؟ فقال يكذبون هو ذا يتكلم على لسانه : أي فدخوله في بدنه هو مذهب أهل السنة والجماعة . وجاء من عدة طرق « أنه صلى الله عليه وسلم جرى إليه بمجنون فضرب ظهره وقال أخرج عدو الله فخرج وتقل في فم آخر وقال أخرج يا عدو الله فإن رسول الله » قال ابن تيمية : وعامة ما يقول أهل العزائم فيه شرك فيلحذر . وأخرج جماعة أن ابن مسعود قرأ في أذن مصروع (أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً) إلى آخر السورة فأفاق ثم أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فقال « والذي نفسي بيده لو أن رجلاً مؤمناً قرأها على جبل لزال » . وجاء من عدة طرق أن للوضوء شيطاناً يقال له الوهان . قال التيمي : أول ما يبدأ الوضوء من الوضوء ، ومن ثم أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالتعوذ بالله من وسوسة الوضوء . قال طاوس : هو أي الوهان أشد الشياطين . وأخرج مسلم عن عثمان بن أبي العاص قال : قلت يا رسول الله إن الشيطان قد حال بيني وبين صلاتي وقرآني يلبسها علي ، فقال « ذلك شيطان يقال له خنزب فإذا أحسسته فتعوذ بالله منه واتفل عن يسارك ثلاثاً » .

[مطلب : على أن وسواس الرجل يخبر وسواس غيره فمن ثم يفشو الخبر]

وجاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أن وسواس الرجل يخبر وسواس الرجل فمن ثم يفشو الحديث . وجاء عن عمر أنه حدث نفسه بشيء ولم يظهره لأحد فوجده مع الناس فقال خرج به الخناس ، ووقع لغيره أيضا ، وإنما أطلت الكلام على هذا السؤال لما فيه من الفوائد المستغربة والفرائد المستعذبة .

[مطلب : ذكر لا إله إلا الله أفضل أم ذكر الجلالة ؟]

وذكر لا إله إلا الله أفضل من ذكر الجلالة مطلقاً هذا بلسان أئمة الظاهر ، وأما عند أهل الباطن فالحال يختلف باختلاف أحوال السالك ، فمن هو في ابتداء أمره ومقاساته لشهود الأغيار وعدم انفكاكه عن التعلق بها وعن إرادته وشهوته وبقائه مع نفسه يحتاج إلى إدمان الإثبات بعد النفي حتى يستولى عليه سلطان الذكر

وجواذب الحق المرتبة على ذلك ، فإذا استولت عليه تلك الجواذب حتى أخرجه عن شهواته وإرادته وحظوظه وجميع أعراض نفسه صار بعيدا عن شهود الأغيار واستولى عليه مراقبة الحق أو شهوده ، فحينئذ يكون مستغرقا في حقائق الجمع الأحدي والشهود السرمدي الفردي ، فالأنسب بحاله الإعراض عما يذكره الجوارب المستغراق فيما يناسب حاله من ذكر الجلالة فقط ، لأن ذلك فيه تمام لذته ودوام مسرته ونعمته ومغتنى أمره ومحبتة ، بل إذا وصل السالك لهذا المقام وأراد قهر نفسه إلى الرجوع إلى شهود غيره حتى يتفهمه أو يتعلق بمخاطر لا تطاوعه نفسه المطمئنة لما شاهدت من الحقائق الوهيبية والمعارف الذوقية والعوارف اللدنية. وقد فحنا لك بابا تستدل بما ذكرناه في فتحه على ما وراءه فافهم مقاصد القوم السالمين من كل محظور ولوم وسلم لهم تسليم ولا تنتقد حقيقة من حقائقهم تندم ، بل قل فيما لم يظهر لك الله أعلم . وكذا يقال في الذكر باللسان وبالقلب أو بالقلب فقط فبلسان أهل الظاهر ذكر اللسان والقلب أفضل مطلقا ، وعند أهل الطريق في ذلك تفصيل تفهمه مما قبله إن وعيته وتاملته فإن المستغرق قد يعرض له من الأحوال ما يلتجم به لسانه ويصير في غاية من مقام الحيرة والدهش فلا يستطيع نطقا أو يتفرق بسبب نطقه ما هو متمثل به من معالي تلك الأحوال وما هو مستغرق فيه من بحار العرفان والكمال .

والحاصل أن الأولى بالسالك قبل الوصول إلى هذه المعارف أن يكون مديما لما يأمره به أستاذه الجامع لطرفي الشريعة والحقيقة فإنه هو الطبيب الأعظم ، فبمقتضى معارفه الذوقية وحكمه الربانية يعطى كل بدن ونفس ما يراه هو اللائق بشفتائها والمصلح لغذائها : فإن لم يكن له أستاذ كذلك فلا يعدل عن ذكر لا إله إلا الله بلسانه وقلبه بل يديم ذلك إلى أن يفتح الله له ما يعلم به خير الأمرين في الترقى إلى شهود العين حقق الله لنا ذلك بمنه وكرمه آمين . والذكر الخفي قد يطلق ويراد به ما هو بالقلب فقط وما هو باللسان بحيث يسمع نفسه ولا يسمعه غيره ، ومنه : « خير الذكر الخفي » أي لأنه لا يتطرق إليه الرياء وأما حيث لم يسمع نفسه فلا يعتد بحركة لسانه وإنما العبرة بما في قلبه . على أن جماعة من أئمتنا وغيرهم يقولون لا ثواب في ذكر القلب وحده ولا مع اللسان حيث لم يسمع نفسه وينبغي حمله على أنه لا ثواب عليه من حيث الذكر المخصوص . أما اشتغال القلب بذلك وتأمل معانيه واستغراقه في شهودها فلا شك أنه بمقتضى الأدلة يثاب عليه من هذه الحيشية الثواب الجزيل ويؤيده خبر البيهقي « الذكر الذي لا تسمعه الحافظة يزيد على الذكر الذي تسمعه الحافظة سبعين ضعفا » .

[مطلب : ما ورد في فضل لا إله إلا الله الخ]

هذا وورد في فضل لا إله إلا الله أحاديث كثيرة فلا بأس بالتعرض لبعضها . منها : حديث الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم « أفضل الذكر لا إله إلا الله وأفضل الدعاء ، أي مقدماته ومتمماته « الحمد لله » وحديث البخاري « أسعد الناس بشفاعتي من قال لا إله إلا الله خالصا مخلصا من قلبه » وحديث الديلمي « أفضل العمل لا إله إلا الله ، وأفضل الدعاء أستغفر الله » وحديث أبي يعلى وابن عدي « أكثروا من شهادة لا إله إلا الله قبل أن يحال بينكم وبينها ، ولقنوها موتاكم » وحديث البخاري ومسلم « إن الله قد حرم النار على من قال لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله » وحديث الطبراني « ليس من عبد يقول لا إله إلا الله مائة مرة إلا بعثه الله تعالى يوم القيامة ووجهه كالقمر ليلة البدر ولم يرفع يومئذ لأحد عمل أفضل من عمله إلا

من قال مثل قوله أو زاد « وحديث أحمد والحاكم « جددوا إيمانكم أكثروا من قول لا إله إلا الله » وحديث ابن عساکر « حدثني جبريل يقول الله تعالى : لا إله إلا الله حصني فمن دخله أمن من عذابي » وحديث ابن أبي الدنيا والبيهقي « حضر ملك الموت رجلا فشق أعضائه فلم يجده عمل خيرا ففك لحية فوجد طرف لسانه لاصقا بخنكه يقول لا إله إلا الله فغفر له بكلمة الإخلاص » وحديث أحمد والحاكم « من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة » وحديث ابن ماجه « لا إله إلا الله لا يسبقها عمل ولا تترك ذنبا » وحديث ابن عدى « من الجن الجنة لا إله إلا الله » وحديث أبي يعلى « عليكم بلا إله إلا الله والاستغفار فأكثروا منها فإن إبليس قال لا تحركت الناس بالذنوب وأهلكوني بلا إله إلا الله والاستغفار فلما رأيت ذلك أهلكتهم بالأهواء وهم يحسبون أنهم مهتدون » وحديث الطبراني « كلمتان إحداهما ليس لها نهاية دون العرش والأخرى تملأ ما بين السماء والأرض لا إله إلا الله والله أكبر » وحديث الطبراني « لكل شيء مفتاح ومفتاح السموات قول لا إله إلا الله » وحديث الترمذى « ما قال عبد لا إله إلا الله قط مخلصا إلا فتحت له أبواب السماء حتى يفضى إلى العرش ما اجتنب الكبائر » .

وجاء مطلقا في أحاديث كثيرة جدا من أجمعها حديث البيهقي « أكثروا ذكر الله على كل حال فإنه ليس عمل أحب إلى الله تعالى ولا أنجى لعبده من ذكر الله في الدنيا والآخرة » وحديث الديلمي « لذكر الله بالغداة والعشي خير من حطم السيوف في سبيل الله » وحديث البيهقي « إن ذكر الله شفاء ، وإن ذكر الناس داء » وحديث البيهقي والطبراني « ليس يتحسر أهل الجنة على شيء إلا على ساعة مرت بهم لم يذكروا الله عز وجل فيها » وحديث الحاكم « من ذكر الله ففاضت عيناه من خشية الله حتى يصيب الأرض من دموعه لم يعذبه الله يوم القيامة » وحديث الطبراني « لا يذكرني عبد في نفسه إلا ذكرته في ما بين ملائكتي ، ولا يذكرني في ما إلا ذكرته في الرفيق الأعلى » وخبر الترمذى والحاكم وابن ماجه « ألا أنبئكم بخير أعمالكم وأزكاها عند مليككم وأرفعها في درجاتكم ، وخير لكم من إنفاق الذهب والورق ، وخير لكم من أن تلقوا عدوكم فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم؟ قالوا بلى ، قال : ذكر الله » وحديث أحمد وابن حبان والبيهقي « خير الذكر الخفي وخير الرزق ما يكفي » .

[مطلب : فضل التفكير]

وورد في أحاديث ما يبين فضل التفكير والمراد به ، فمن ذلك حديث أبي الشيخ في العظمة « تفكر ساعة خير من عبادة ستين سنة » وحديثه أيضا « تفكروا في كل شيء ولا تفكروا في ذات الله ، فإن بين السماء والسابعة إلى كرسيه سبعة آلاف نور وفوق ذلك » وحديثه أيضا « تفكروا في خلق الله ولا تفكروا في الله فتهلكوا » وحديثه أيضا « تفكروا في الخلق ولا تفكروا في الخالق فإنكم لا تقدرون قدره » وحديثه كالتبراني وابن عدى والبيهقي « تفكروا في آلاء الله ولا تفكروا في الله » وحديثه كأبي نعيم « تفكروا في خلق الله ولا تفكروا في الله » وحديث الديلمي « عؤدوا قلوبكم الترقب وأكثروا التفكير والاعتبار » فتأمل هذه الأحاديث تعلم أن المراد التفكير في جميع ما ذكره السائل ، وأعم منه كما أفاد حديث « تفكروا في كل شيء » الخ وحديث « تفكروا في خلق الله » ولا ينافيهما حديث « تفكروا في آلاء الله » أى نعمه لأن التفكير في النعم يؤدي إلى مزيد الخضوع للحق والتواضع للخلق والرجوع إلى الله بالدلة والانكسار وإدامة التوسل إليه آنا، الليل

وأطراف النهار أن لا يحرمه مزيد فضله ونعمه ولا يسلبه واسع جوده وكرمه ، فإن الإعراض عن تفكير النعم عاقبته الوخيمة وغايته المشثومة سلب النعم وإذاقة النقم والطرده عن أبواب الكريم كما أشار إلى ذلك صلى الله عليه وسلم بقوله « ما بطر أحد النعمة فعدت إليه » وإنما أمرنا بالتفكير في كل الخلوقات ومنعنا من التفكير في ذات الحق لأن التفكير في غيرها تزيد به المعارف وتتوالى بسببه المواهب والعوارف وينصقل به القلب عن السوى ويتخلى عن كل هوى ، ويرجع إلى الله في سائر إراداته وحركاته وسكناته ، لأن من أحقد بعين بصيرته واستغرق جهده وفكرته في العالم علويه وسفليه انكشف له الغطاء وزال عنه العماء ، وقد بين تعالى أنه لا يصلح للتفكير في خلق السموات والأرض إلا أولو العقل الكامل واللب الفاضل كما يدل عليه آيتا البقرة وآل عمران (إن في خلق السموات والأرض) الآية ، وذكر في الأولى المختمة بـ (يعقلون) من الآيات الأرضية والسموية أكثر مما ذكر في الثانية المختمة بـ (أولى الألباب) مع أن اللب أشرف من العقل ، لأن الأولى تناسب مقام السالكين لاحتياجهم للنظر في الآيات الكثيرة ليحصل لهم بذلك مع الادمان وتغير الدلالات والآيات مع كثرتها وعجائبيها ملكة المراقبة ثم الشهود العلمى حتى لا تقدر عليهم الأغيار ولا يتشككون فيما منحوه بسبب ذلك إلى أن يرتقوا إلى مقام الأخيار ، وأما الثانية فإنها إنما تناسب مقام العارفين لأنهم إنما ارتقوا عن شهود الأسباب والوسائط إلى شهود موجدتها وباريها فليس لهم كبير تعلق بها ، فلذا اختصر الأدلة في حقهم لأنهم مشغولون بذلك للشهود الأقدس والجمع الأكل عن النظر في البراهين لاستغنائهم عنها بالوصول إلى عين اليقين فناسب أن يشار لهم بذكر الدلائل مجملة لأمفصلة إشارة إلى أنهم إنما وصلوا إلى الله من طريقها ومن وصل من طريق لا ينبغي له أن ينساه وإن استغنى عنه ، ومن ثم رؤى مع الجنيد سبحة فقيل له تحتاج إليها يا إمام ؟ فقال طريق وصلنا إلى الله بسببها لا نتركها .

[مطلب : في ختم آية البقرة (إن في خلق السموات) الآية بـ (يعقلون)

وختم آية آل عمران مثلها : (أولى الألباب)]

فالحاصل أن آية البقرة لما ختمت بـ (يعقلون) الذى هو أدنى المقامين كانت بالسالكين أنست فناسب ذكر الدلائل الكثيرة فيها لأنها المناسبة لحالم كما تقرر ، وأن آية آل عمران لما ختمت بـ (أولى الألباب) الذى هو الأعلى والأكمل ناسب أن يذكر فيها ما يلبق بالكمال وهو ملاحظة الدلائل إجمالاً لا تفصيلاً لاستغنائهم عنه بما هو أهم وأولى وأكمل ، فتأمل ذلك لتعلم فائدة التفكير ويتضح لك أنه في ساعة أفضل من عبادة ستين سنة : أى ليس فيها تفكير ، نظير قوله تعالى (ليلة القدر خير من ألف شهر) أى ليس فيها ليلة القدر كما قاله الأئمة ؛ ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم « فكر ساعة خير من عبادة ستين سنة » أى ليس فيها تفكير .

وسر فضله عن بقية العبادات أنه يؤدى إلى التحلى بالمراتب العلية وانكشاف الحقائق الوهية ، وأما غيره من العبادات الخالية عنه فإنه لا ينتهى إلى هذه الفوائد الكاملة والمعارف الفاضلة ، ولا شك أن كل ما أدى إلى قوة الإيمان وزيادة الإيقان وصقالة القلب وخلوته عن الأغيار خير مما لم يؤد لذلك وإن قل زمنه وطال زمن غيره ، إذ روح العبادة المقصودة لأجلها إنما هو معرفة الحق وأسراره فى خلقه وتجليه عليهم بمعالى أسمائه وصفاته ، والتفكير هو المحصل لذلك دون غيره لكن لا من كل أحد بل ممن تأهل له بأن كان عنده من العلوم الشرعية الاعتقادية والعملية ما يمنعه عن أن تزل قدمه أو يطغى فهمه فيحق عليه بذلك ندمه ، وهذا هو سر :

نهيئنا عن أن تفكر في ذاته تعالى ، فإن ذلك يجر إلى الحيرة والضلال عن أسباب الكمال ، لأن الذات العلى
جل أن يدركه وهم أو يتصوره فكر أو يحوم حول حماه لب أو عقل وإن زاد كماله لمنع الخلق جميعا عن ذلك
الحمى الأقدس والمطلب الأنفس (تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون)

[مطلب : أوراد الصوفية التي يقرءونها بعد الصلوات لها أصل أصيل في السنة]
وأوراد الصوفية التي يقرءونها بعد الصلوات على حسب عاداتهم في سلوكهم لها أصل أصيل ، فقد
روى البيهقي عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لأن أذكر الله تعالى مع قوم بعد صلاة
الفجر إلى طلوع الشمس أحب إلي من الدنيا وما فيها ، ولأن أذكر الله تعالى مع قوم بعد صلاة العصر إلى أن
تغيب الشمس أحب إلي من الدنيا وما فيها » . وروى أبو داود عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال « لأن أقعد مع
قوم يذكر الله تعالى من صلاة الغداة حتى تطلع الشمس أحب إلي من أن أعتق أربعة من ولد إسماعيل ، ولأن
أقعد مع قوم يذكر الله من صلاة العصر إلى أن تغرب الشمس أحب إلي من أن أعتق أربعة » وروى أبو نعيم
أنه صلى الله عليه وسلم قال « مجالس الذكر تنزل عليهم السكينة وتحف بهم الملائكة وتغشاهم الرحمة ويذكروهم الله »
وروى أحمد ومسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال « لا يقعد قوم يذكر الله إلا حفهم الملائكة وغشيتهم الرحمة ونزلت
عليهم السكينة وذكروهم الله فيمن عنده » .

[مطلب : في أن الجهر بالأوراد عقب الصلاة سنة وكذا الإسرار وعلى أن الأخذ عن المشايخ قسمان]
وإذ ثبت أن لما يعتاده الصوفية من اجتماعهم عن الأذكار والأوراد بعد الصبح وغيره أصلا صحيحا
من السنة وهو ما ذكرناه فلا اعتراض عليهم في ذلك . ثم إن كان هناك من يتأذى بجهرهم كصلى أو نائم ندب
لهم الإسرار ، وإلا رجعوا لما يأمرهم به أستاذهم الجامع بين الشريعة والحقيقة لما مر أنه كالطبيب فلا يأمر
إلا بما يرى فيه شفاء لعله المريض ، ولذلك تجدد بعضهم يختار الجهر لدفع الوسواس الرديئة والكيفيات النفسانية
وإيقاظ القلوب الغافلة وإظهار الأعمال الكاملة ، وبعضهم يختار الإسرار بمجاهدة النفس وتعليمها طرق
الإخلاص وإيثارها الخمول . وقد ورد أن عمر رضي الله عنه كان يجهر وأبو بكر رضي الله عنه كان يسر
فسألهما النبي صلى الله عليه وسلم فأجاب كل بنحو ما ذكرته فأقرهما .

والأخذ عن مشايخ متعددين يختلف الحال فيه بين من يريد التبرك وبين من يريد التربية والسلوك ،
فالأول يأخذ عن شاء إذ لا حرج عليه ، وأما الثاني فيتعين عليه على مصطلح القوم السالمين من المحذور واللوم
حشرنا الله في زمرة من أن لا يتبدى إلا بمن جذبه إليه حاله قهرا عليه بحيث اضمحلت نفسه لباهر حال ذلك
الشيخ الحق وتخلت له عن شهواتها وإرادتها ، فحينئذ يتعين عليه الاستمسك بهديه والدخول تحت جميع أوامره
ونواهيه ورسومه حتى يصير كالميت بين يدي الغاسل يقلبه كيف شاء ، فإن لم يجذبه حال الشيخ كذلك فليتحجر
أورع المشايخ وأعرفهم بقوانين الشريعة والحقيقة ويدخل تحت إشارته ورسومه كذلك ، ومن ظفر بشيخ
بالوصف الأول أو الثاني فحرام عليه عندهم أن يتركه وينتقل إلى غيره ، وإن سؤلت له نفسه أن غيره أكمل
فإنه قد يضمجر من حق ذلك الشيخ فتريد النفس أن تنقل صاحبها إلى باطل غيره ، وإنما محل اختيار الأعراف
الأعلم الأورع الأصلح في الابتداء . وأما بعد الدخول تحت حيطه عارف أهل فلا رخصة عن الخروج عنه
بل ولا رخصة عندهم للشيخ الثاني . إذا علم أن لمريد الأخذ عنه أستاذا كاملا أن يسلكه بل يأمره بالرجوع

لأستاذه ويعلمه أن ذلك الأستاذ لولا أنه على حق ما نفرت النفس عنه ولما أحببت فراقه إلى غيره فهذا أدل دليل على كماله وحقيقة طريقته .

وكثير من النفوس التي يراد لها عدم التوفيق إذا رأت من أستاذ شدة في التربية تنفر عنه وترهبه بالقبائح والنقائص مما هو عنه برىء فليحذر الموفق من ذلك لأن النفس لا تريد إلا هلاك صاحبها فلا يطعها في الإعراض عن شيخه وإن رآه على أدنى حال حيث أمكنه أن يخرج أفعاله عن تأويل صحيح ومقصد مقبول شرعا ، ومن فتح باب التأويل للمشايخ وأغضى عن أحوالهم ووكّل أمورهم إلى الله واعتنى بحال نفسه وجاهدتها بحسب طاقتة ، فإنه يرجى له الوصول إلى مقاصده والظفر بمراده في أسرع زمن ، ومن فتح باب الاعتراض على المشايخ والنظر في أحوالهم وأفعالهم والبحث عنها فإن ذلك علامة حرمانه وسوء عاقبته وأنه لا ينتج قط ، ومن ثم قالوا : من قال لشيخه لم ؟ لم يفلح أبدا : أى لشيخه في السلوك والتربية ، لما تقرر أن شأن السالك أن يكون بين يدي الشيخ كالميت بين يدي الغاسل حتى لو كانت له علوم أو رسوم أو أعمال فليعرض عنها ولا يلتفت إليها ، فإن نار حق الأستاذ العارف تطهر الخبث وتزيله ويبقى الطيب وتبين صفاء جوهره ونفاسته جنسه ، والمراد بالإرادة والتحكيم ونحوهما أن من أراد السلوك إلى الله على يد بعض الواصلين ويسر الله له من هو كذلك أن يلزم نفسه طاعته والدخول تحت أوامره ونواهيته :

[مطلب : قيل يتعدد الطريق إلى الله بعدد أنفاس الخلائق]

ثم الكيفية المحصلة لهذا الارتباط تختلف المشايخ فيها ؟ فمنهم من يأمر بالذكر ، ومنهم من يلبس الحرقة ، ومنهم من يفعل غير ذلك بحسب طرقهم فإنها كثيرة جدا ، حتى قيل : الطرق إلى الله بعدد أنفاس الخلائق ، وليتبعين على الموفق أيضا أن لا يدخل تحت حيلة أحد إلا بعد أن يقهره حاله أو يعلم منه الإحاطة بعلمى الشريعة والحقيقة ، لما أن الكاذبين والمتلبسين قد كثروا وادعوا هذه الطريقة وهم منها بريئون وإلى النار صائرون لسوء أفعالهم وفساد أحوالهم وأقوالهم ، وتكالبهم على الدنيا الفانية وإعراضهم عن الآخرة الباقية ، إذ ليس قصدهم بادعاء هذه الطريقة العلمية إلا جمع الحطام ونيل لذة أكل الجرام واستفراغ العمر في الجهالات والآثام ، فحذار حذار من أمثالهم والاعتزاز بأقوالهم وأفعالهم فإن كل من اتبعهم زل قدمه وطفئ قلمه وحق ندمه وحرّم الوصول إلى شيء من الكمال ويأتيهم من الله أعظم البوار والنكال .

وعليك إن أردت أن يظهر لك الحق وأنتك تتحلى بالصدق بمطالعة إحياء الغزالي رحمه الله تعالى ، ورسالة الإمام العارف القشيري ، وعوارف المعارف للسهروردي ، والقوت لأبي طالب المكي ، فإن هذه هي الكتب النافعة المبيّنة لأحوال الصادقين وتلبسات المبطلين ، والحاملة على معالي الأخلاق وإيثار الفقر والإملاق وإدمان الطاعات وملازمة العبادات سيما الجماعات ، والإعراض عن سفاسف أقوام غلب عليهم الشيطان فسوّّل لهم التبيح حسنا والمنكر معروفا والمذموم ممدوحا ، فاستغرقوا في بحار شهواتهم وقبيح اعتقاداتهم وإراداتهم ، وهم مع ذلك يحسبون أنهم يحسنون صنعا أو يحكمون وضعا ، وفقنا الله لمعرفة عيوب أنفسنا وأجارنا من شهواتها وأدام علينا رضاه مع السلامة من كل فتنة ومحنة في هذه الدار وإلى أن نلقاه إنه الجواد الكريم الرؤوف الرحيم .

[مطلب : في أن السمع أفضل أم البصر ؟ والأرجح الأول وعلى أن التقديم يدل على الأفضلية
إلا إذا دل الدليل على خلافه]

وسئل نفع الله بعلومه سؤالا صورته : السمع والبصر ما الأفضل منهما ؟ .

فأجاب بقوله : الذي عليه أكثر الفقهاء أن حاسة السمع أفضل من حاسة البصر لأنه تعالى قرن بهما
السمع ذهاب العقل في قوله (ومنهم من يستمعون إليك أفأنت تسمع الصم ولو كانوا لا يعقلون) ولا كذلك في البصر
ولأن استفادة العقل من السمع أكثر من استفادته من البصر كما جزم به القاضى في تفسيره ، ولأنه تعالى قدمه
في غالب الآيات القرآنية على البصر والتقديم دليل الأفضلية كما صرحوا به إلا أن يدل دليل على خلافه ولم يقر هنا
دليل على خلافه فكان تقديم السمع مقتضيا لأفضليته ، ولأن العمى وقع في حق بعض الأنبياء عليهم الصلاة والسلام
أى على قول ولم يقع فيهم أصم إجماعا فاستحالة الصمم عليهم لإخلاله بأداء الرسالة ، لأنه إذا لم يسمع كلام
السائل تعذر عليه جوابه فيعجز عن تبليغ الشريعة ، ولأن القوة السامعة تدرك المجموعات من جميع الجهات
الست في النور والظلمة والقوة الباصرة لا تدرك المرئى إلا من جهة المقابلة بواسطة شعاع أو ضياء وما عم نفعه
زاد فضله ، ولأنه السبب في استفادة العلوم دون البصر لأنه تعالى قرنه بالعقل المراد بالقلب في قوله تعالى
(إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد) والعقل أشرف ما في الإنسان فكذا ما قرن
به ، ولأنه تعالى جعله سببا في الخلاص من عذاب السعير حكاية عن أهلها بقوله عنهم (وقالوا لو كنا نسمع
أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير) وما كان سببا في الخلاص من ذلك أولى من البصر الذى لا سببية له في ذلك
ولأن ذلك المعنى الذى امتاز به الإنسان عن شأن الحيوانات هو النطق وإنما يدركه السمع ، فمتعلق السمع النطق
الذى يشرف به الإنسان ، ومتعلق الإبصار إدراك الألوان والأشكال ، وذلك أمر يشترك فيه الناس وسائر
الحيوانات ، فوجب أن يكون السمع أفضل من البصر لأن سائر الأنبياء صلوات الله وسلامه على نبينا وعليهم
أجمعين لم تعرف نبوتهم ورسالاتهم برؤية ذواتهم وإنما حصل ذلك بسماع أقوالهم المشتملة على ما أوتوه
وأرسلوا به من التكليفات ، فوجب أن يكون المسموع أفضل من المرئى ، وحينئذ فيلزم أفضلية السمع على
البصر . وقال قوم : البصر أفضل من السمع ، لقولهم في المثل : ليس بعد العيان بيان ، فدل على أن أكمل
وجوه الإدراك البصر ، ولأن آلة القوة الباصرة النور وآلة القوة السامعة هى الهواء والنور أشرف من الهواء ؛
فالقوة الباصرة أفضل من القوة السامعة ، لأن عجائب حكمته تعالى في خلق العين المشتملة على سبع طبقات
وثلاث رطوبات وعلى عضلات كثيرة على صور مختلفة أكثر من عجائب خلقته في الأذن ، وكثرة العناية
في تخليق الشيء يدل على كونه أفضل من غيره ، ولأن البصر يرى الكواكب فوق سبع سموات ، والسمع
لا يدرك ما بعد عنه على فرسخ ؛ ولأن كلام الله يسمع في الدنيا ولم يره أحد فيها ، ولأن ذهاب البصر يذهب
بماء الوجه ولا كذلك ذهاب السمع هذا حاصل أدلة القويقين ، وهى وإن كان أكثرها لا يخلو عن مقال لكن
أدلة القول الأول أقوى ، فإن حاصلها يرجع إلى أن في السمع من المنافع الدينية ما ليس في البصر ، وليس ملخص
التفضيل إلا ذلك بخلاف أدلة القول الثانى فإنها لم يتحصل منها أمر دينى انفرد به البصر ، فكيف يقال بأفضليته
على أن إدراك كلام الله تعالى بالسمع في الدنيا دون رؤيته بالبصر فيها أدل دليل على أفضلية السمع لكونه
تأهل في الدنيا لهذه الخصوصية العظمى ولم يتأهل لها البصر ، فكان الأصح هو القول الأول سيما وقد علمت

أن عليه أكثر الفقهاء وليس المرجع في التفضيل ونحوه إلا إليهم . وأما نقل الثاني عن أكثر المتكلمين فهو وإن سلم لا يقتضى أنه الأصح لتقدم الفقهاء عليهم ، لأنهم المجتهدون والمعول عليهم دون من سواهم ، هذا لو لم تظهر أدلتهم فكيف وقد ظهرت بالنسبة إلى أدلة القائلين بالثاني ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

[مطلب : في تفسير الولاية بالخطارف]

وسئل نفع الله بعلمه عما صورته : ذكر بعض الفضلاء الولاية سمعت في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وفسرها بالخطارف ، فهل لما ذكره أصل أم لا ؟
فأجاب ، أمدنا الله بمدده ، بقوله : لأصل لهذا التفسير ، ففي القاموس : ولولت المرأة : أعولت ، وأعول : رفع صوته بالبكاء والصياح . وفيه أيضا أن الغترفة والغطرفة والتغترف والتغطرف الكبر ، فهذا كله علم عدم صحة تفسير الولاية بما ذكر في السؤال .

فإن قلت : ما حكم غطارف النساء وهي ما يظهر من أفواههن وعلى السنن عند حدث سرور ولو

في المساجد ؟

قلت : حكمه حكم بقية صوتها الغفل المجرى عن الحروف وتقطيعها . والصحيح عندنا أنه ليس عورة ويبعد أن في مثل ذلك فتنة ، ويؤيده قولهم : يسن للمرأة إذا أرادت أن تجيب من دق على بابها لحاجة أن تجعل ظهر يدها على فخها وتجيبه فحينئذ لا يظهر له حقيقته ، والغطرفة كذلك وأبشع ، نعم هي حينئذ في المسجد مكروهة بلا شك لأنها من جملة الألفاظ التي يتأكد تنزيه المسجد عنها ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[مطلب : في قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نزلت (أتى أمر الله)]

وسئل نفع الله به عما صورته : روى في التفسير أنه لما نزل (أتى أمر الله) وثب النبي صلى الله عليه وسلم وسمعنا من أفواه بعض الناس قام النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فهل يسن لنا إذا قرأناه أن نقوم أولا ؟ فإن قلتم نعم فهل يختص بالقارىء أو يشمل المستمع ، وإن قلتم لا فهل يمنع من ذلك أولا ؟

فأجاب فسح الله في مدته بقوله : الذى ذكره الواحدى فى أسباب النزول أن ابن عباس رضى الله عنهما قال : لما أنزل الله (اقتربت الساعة وانشق القمر) قال بعض الكفار لبعض : إن هذا يزعم أن القيامة قد قربت فأمسكوا عن بعض ما كنتم تعملون حتى تنظروا ما هو كائن ، فلما رأوا أن لا ينزل شيء قالوا ما نرى . قال : فأنزل الله تعالى (اقترب للناس حسابهم وهم فى غفلة معرضون) فأشفقوا ينتظرون قرب الساعة . فلما امتدت الأيام قالوا : يا محمد ما نرى شيئا مما تخوفنا به ، فأنزل الله تعالى (أتى أمر الله) فوثب النبي صلى الله عليه وسلم ورفع الناس رءوسهم فزول (فلا تستعجلوه) فاطمأنوا ، فلما نزلت هذه الآية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « بعثت أنا والساعة كهاتين وأشار بأصبعيه إن كادت لتسبقني » . وقال آخرون : الأمر هنا هو العذاب بالسيف وهو جواب للمتظنين الحادث حين قالوا (اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء) الآية ، يستعجل العذاب فأنزل الله تعالى هذه الآية اه ما ذكره الواحدى رحمه الله . وإذا تأملته علمت أنه صلى الله عليه وسلم لم يشب إلا فزعا من سماع قوله تعالى (أتى أمر الله) وأنه لم يشب تشريعا لأتمته ليفعلوا مثل فعله . وإذا تقرر أن ذلك الوثوب إنما كان لذلك الفزع ، ولذلك رفع الصحابة رضى الله

عنهم رعو سبهم فرعا ؛ وأن ذلك السبب الذي هو الفزع زال بنزول (فلا تستعجلوه) ظهر لك أن الوقوف بعد قراءة الآية غير سنة ، ولأجل ذلك لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه وقوف عند قراءة الآية بعد ذلك فدل على أن فعله صلى الله عليه وسلم وأفعاله إنما كان لسبب وقد زال ، وحينئذ ففعل ذلك الآن بدعة لا ينبغي ارتكابها لإيها العامة نديها .

[مطلب : في أن القيام في أثناء مولده الشريف بدعة لا ينبغي فعلها]

ونظير ذلك فعل كثير عند ذكر مولده صلى الله عليه وسلم ووضع أمه له من القيام وهو أيضا بدعة لم يرد فيه شيء على أن الناس إنما يفعلون ذلك تعظيما له صلى الله عليه وسلم فالعوام معذورون لذلك بخلاف الخواص والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

[مطلب : في إنشاد الشعر]

وسئل نفع الله به : عما تفعله طوائف البين وغيرهم من اجتماعهم وإنشاد أشعارهم والمدائح مع ذكر مسجع هل هو ذكر أولا؟ وهل يفرق بينه وبين الأشعار الغزلية والمدائح؟ وهل منعه أحد من العلماء فإن كان فاسبب منعه ؟

فأجاب نفع الله بعلومه بقوله : إنشاد الشعر وسبماعه إن كان فيه حث على خير أو نهى عن شر أو تشويق إلى التأسى بأحوال الصالحين ، والخروج عن النفس ورعوتها وحفظها ، والتدابير والجد في التحلي بالمراقبة للحق في كل نفس ثم الانتقال إلى شهوده في كل ذرة من ذرات الوجود والعبادات كما أشار إليه الصادق المصنوق صلى الله عليه وسلم بقوله « الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك » فكل من الإنشاد والاستماع سنة ، والذي نسمعه عن اليمنية وغيرهم أنهم لا ينشدون في مجالس ذكرهم إلا بما فيه شيء مما ذكرناه ، والمثشدون والسامعون مأجورون مثابون إن صلحت نياتهم ووصفت سرأرهم ، وأما إن كانوا بخلاف ذلك فيفهمون من كلام الصالحين غير المراد به مما يليق بأغراضهم الفاسدة وشهواتهم المحرمة فهؤلاء عاصون آثمون (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) وقد وقع لبعضهم أن ينشد كلام بعض فسقة الشعراء المشتمل على الاجتماع بالمرء والخمور ونحوها من المعاصي فينبغي النهي عنه ما أمكن فإن إنشاده واستماعه حرام كما صرح به النووي في شرح المذهب ، وهو ظاهر لأنه يحمل القوم سيما الفسقة منهم على محبة ذلك أو يزيد الاسترسال فيهم ففهم من الشر والفساد ما لا تحصى كثرتة ولا تنقضي نهايته . وأما الذكر المسجع فإن وقع المسجع فيه عن تكلف كان مكروها لأنه يتنافى الخشوع وإن وقع لا عن تكلف فلا بأس به أخذنا مما ذكروه من هذا التفصيل في الدعاء ، نعم يقع لبعضهم أنه عند المسجع صغر اسمه تعالى أو وصفه كالله ملي وهذا عند تعمد حرام شديد التحريم بل ربما يكون كفرا بل أطلق بعضهم أنه كفر فليحذر ذلك .

وقول السائل : وهل يفرق بين الأشعار الغزلية والمدائح ونحوها ؟ فحينئذ جوابه : أنه لا فرق بينهما فيما سبق من أن ما اشتمل على سخف أو هزؤ أو مدح معصية أو محرم فحرام ، وما خلا عن ذلك فباح أو مندوب .

والحاصل أن العبرة بالمقصود والنيات وما اشتملت عليه القلوب وأكثته الضمائر فرب سامع فيبصيره إلى الحسن وعكسه فيعامل كل أحد بحسب نيته وقصده .

[مطلب : إياك أن تنقذ على السادة الصوفية]

يُبعث للإنسان حيث أمكنه عدم الانتقاد على السادة الصوفية نفعنا الله بمعارفهم وأفاض علينا بواسطة محبتهم ما أفاض على خواصهم ونظمتنا في سلك أتباعهم ومن علينا بسوابغ عوارفهم ، أن يسلم لهم أحوالهم ما وجد لهم محملاً صحيحاً يخرجهم عن ارتكاب المحرم ، وقد شاهدنا من بالغ في الانتقاد عليهم مع نوع تصعب فابتلاه الله بالانحطاط عن مرتبته وأزال عنه عوائد لطفه وأسرار حضرته ، ثم أذاقه الهوان والذلة ورده إلى أسفل سافلين وابتلاه بكل علة ومحنة ، فنعوذ بك اللهم من هذه القواصم المرهقات والبواتر المهلكات ، ونسألك أن تنظمتنا في سلكهم القوى المتين ، وأن تمن علينا بما مننت عليهم حتى نكون من العارفين والأئمة المجتهدين إنك على كل شيء قدير وبالإجابة جدير .

[مطلب : ما المراد بالكراخ]

وسئل نفع الله به : ما المراد بكراخ في قوله صلى الله عليه وسلم « لو دعيت إلى كراخ لأجبت » ؟ فأجاب بقوله : الأرجح أنه كراخ الدابة ، وقيل المراد منه مكان بالحرة ، ورده النقاد على من رواه إلى كراخ الغنم وقالوا إنه تحريف ، والله أعلم :

[مطلب : حديث « لا تظهر الشماتة لأخيك » الخ]

وسئل نفع الله به ، بما لفظه : « لا تظهر الشماتة لأخيك فيعافيه الله ويبتليك » من رواه ؟ فأجاب بقوله : رواه الترمذي وحسنه .

وسئل : عن حديث « اللهم اهد قريشا فإن علم العالم منهم يسع طبقات الأرض » من رواه ؟ فأجاب بقوله : رواه أبو يعلى بسند جيد .

[مطلب : هل ترجيحات العباب معتمدة أم المعتمد مارجحه الشيخان ؟]

وسئل أدام الله النفع بعلمومه : هل ترجيحات العباب معتمدة أم المعتمد مارجحه الشيخان ؟ فأجاب بقوله : صاحب العباب رحمه الله لم يرجح شيئاً وإنما تبع بعض المتأخرين في اعتراضه على الشيخين بالنص وكلام الأكثرين ظنا منه أن الترجيح لا يعول فيه إلا على ذلك ، وليس كما ظن وما جرى عليه مخالفاً لها غير معتمد في أكثره كما بينت ذلك بأدلته إجمالاً في شرح خطبته وتفصيلاً في شرحه عند كل محل فيه خلافاً للشيخين ونحوه ، ولقد سألتني بالمدينة الشريفة على مشرفها أفضل الصلاة والسلام سنة مجاورتي بها سنة خمسين وتسعمائة بعض أفاضلها رحمه الله عن سبب اتباع الناس للشيخين في ترجيحهما دون غيرها في سؤال طويل فيه كثير من المشكلات والتشكيكات ، فأجبت عن ذلك بجواب طويل يصاح مؤلفاً في المسئلة مشتمل على تحقيقات تشفى العليل وتبرد الغليل وهو مسطر في الفتاوى فلا ينظره من أحب الوقوف عليه ، والله سبحانه الموفق وأعلم بالصواب :

وسئل رضى الله عنه : من مصنف ضياء الحلوم فى اللغة ؟

فأجاب بقوله : هو محمد بن نشوان بن سعيد التميمى القاضى ، كان والده عالما باللغة والفرائض ، وصنف فى اللغة كتابا حافلا فى ثمانية أسفار وسماه [شمس العلوم وشفاء كلام العرب من الكلوم] سلك فيه مسلكا غربيا يذكر الكلمة فى اللغة فإن كان لها نفع من جهة الطب ذكره ، فجاء ولده المذكور واختصره فى حزمين وسماه [ضياء الحلوم] مات نشوان فى حدود ثمانين وخمسةائة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

[مطلب : فيما يقول الشخص عند طلوع الشمس والقمر وغروبهما]

وسئل أدام الله النفع بعلمه : ما يستحب من الذكر عند رؤية الشمس والقمر هل هو لمن رآهما أولين علم بهما وإن لم يرها ، وهل هو مطلوب عند كل رؤية أو مخصوص بالطلوع والغروب ، وهل الاستواء كذلك وما حكمة خصوصيتها ؟

فأجاب بقوله : أخرج ابن السنن بسند ضعيف عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا طلعت الشمس قال : « الحمد لله الذى جعلنا اليوم عافيته وجاء بالشمس من مطلعها ، اللهم إني أصبحت أشهد بكل ما شهدت به على نفسك وشهدت به ملائكتك وحمة عرشك وجميع خلقك أنك أنت الله لا إله إلا أنت القائم بالقسط لا إله إلا أنت العزيز الحكيم اكتب شهادتى بعد شهادة ملائكتك وأولى العلم ومن لم يشهد بمثل ما شهدت به فاكذب شهادتى مكان شهادته ، اللهم أنت السلام ومنك السلام وإليك السلام أسألك يا ذا الجلال والإكرام أن تستجيب لنا دعوتنا وأن تعطينا رغبتنا وأن تغنيننا عن أغنيته عنا من خلقك ، اللهم أصلح لى دينى الذى هو عصمة أمرى وأصلح دنياى التى فيها معيشتى وأصلح لى آخرتى التى لىها منقلبى » . وأخرج ابن السنن عن مهدي عن واصل عن أبى واثل أن عبد الله قال : يا جارية انظرى هل طلعت الشمس ؟ قالت لا ، ثم قال : واصل ، فسيح ثم قال لها ثانية : انظرى هل طلعت الشمس ؟ قالت لا ثم قال لها ثالثة طلعت الشمس ؟ فقالت نعم ، فقال : الحمد الذى وهب لنا هذا اليوم وأقالنا فيه عثراتنا . قال مهدي : وأحسبه قال : ولم يعذبنا بالنار . وأخرج ابن أبى شيبه عن كعب الأحبار رضى الله عنه أنه كان إذا أظفر الصائم يعنى دخل الليل استقبل القبلة وقال : اللهم خلاصنى من كل مصيبة نزلت من السماء ثلاثا ، وإذا طلع حاجب الشمس قال : اللهم اجعل لى بينهما فى كل مصيبة نزلت الليلة من السماء إلى الأرض حسنة ثلاثا ، فقيل له ، فقال : دعوة داود على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام ، فلينوا بها ألسنتكم واستقروها قلوبكم ، وكان بعضهم أخذ منه قوله : إنه يقال عند غروب الشمس يوم الجمعة : اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وادفع عنا البلاء المبرم من السماء إنك على كل شىء قدير ، يقول ذلك سبعا . وأخرج ابن السنن عن عمرو بن عبسة السلمى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « ماتستقل الشمس فيبقى شىء من خلق الله إلا سبىح الله عز وجل وحمده إلا ما كان من الشيطان وأغنياء بنى آدم ، فسألت عن أغنياء بنى آدم فقال : شرار الخلق » أو قال : « شرار خلق الله » . وأخرج ابن السنن عن أنس ابن مالك رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لأن أجلس مع قوم يذكرون الله عز وجل من صلاة العصر إلى أن تغرب الشمس أحب لى من أن أعتق ثمانية من ولد إسماعيل » : قال لوين : كان أنس إذا حدث بهذا الحديث أقبل على وقال : والله ما هو بالذى تصنع أنت وأصحابك ولكنهم قوم

يتحلّقون بالخلق : أى لطلب العلم وإقرانه . وأخرج ابن السني أيضا عن عائشة رضى الله عنها قالت : « أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي فإذا القمر حين طلع قال : تعوذى بالله من شر هذا الغاسق إذا وقب » أى غاب . وأخرج أبو الشيخ وابن حبان أنه يقرأ يس عند طلوع الشمس . وأخرج الطبراني فى الأوسط أنه يقال عند غروب الشمس : أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق ، وأخرج الديلمى عن مسند الفردوس أنه عند الغروب يسبح سبعين مرة ويستغفر سبعين مرة .

إذا تقرر ذلك فالظاهر وعليه يدل ما مر عن ابن عمر من أمره للجارية بمراقبة الشمس حتى تطلع فتخبره أن المراد العلم يطلوعها وغروبها وإن لم يرهما ، وأن الأذكار السابقة خاصة بالطلوع والغروب دون كل رؤية وعند استقلال الشمس وهو قريب من استوائها . وحكمة تخصيص هذه الأحوال الثلاثة بتلك الأذكار السابقة أن الطلوع فيه أول ظهورها فى هذا العالم ، فناسب إظهار الخضوع والدلة لله والثناء عليه بهذه النعمة العظمى التى أوجدها فى هذا العالم ، إذ لو غابت الشمس عنهم دائما لتعطلت معاشهم وفسدت أقواتهم ، وسؤال الاستعاذة من العذاب الذى استوجبه عابدهما بسجوده لهما عند طلوعهما والشهادة لله باستحقاقه لكل صفة كمال وتنزيهه عن كل سمة نقص بل وعن كل مالا كمال فيه ولا نقص ردا على عابدى الشمس وإظهارا لفساد عقولهم وسخافة آرائهم ، وأما الاستواء فهو وقت تسعير جهنم وكان وقت غضب فناسيب التسديح والتنزيه والثناء على الله تعالى بجميل صفاته وعظيم آياته والاعتراف بأنه ما من شيء إلا وهو مسبح حامد لله تعالى إلا إبليس وجنده والذين استحقوا ذلك الإبعاد للنار حينئذ حتى يشتد عليهم الغضب إذا دخلوها يوم القيامة فكان فى الذكر الذى عند الاستواء غاية المناسبة له ، وأما عند الغروب فهو وقت إشرافها على الزوال وذهابها إلى السجود تحت العرش كما ورد فناسب أن يطلب من الإنسان الاشتغال بالذكر بل ومن حين دنوها إليه وذلك من وقت العصر ، والاستعاذة بالله من شر كل شيء حتى الشيطان الذى حمل أقواما بعظيم خداعه على أن يسجدوا للشمس حين غروبها أيضا ، وأنه يسبح الله وينزهه من ذلك ومن غيره حينئذ ، وأن يستغفروه من عظيم ما قدم كيلا تزل قدمه كما زلت أقدام أولئك هذا ما ظهر لى فى ذلك كله ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[مطلب : فيما يجب على المكلف اعتقاده وجوب عين]

وسئل أدام الله النفع بعلمه : ما الذى يجب علينا تعلمه واعتقاده بيننا وبيننا شافيا لا يحتاج معه إلى مراجعة مصنف ولكم الثواب الجزيل من الملك الجليل ؟ .
فأجاب بقوله : مما يجب على كل مكلف وجوبا عينيا لا رخصة فى تركه أن يتعلم ظواهر الاعتقادات الواردة فى الكتاب والسنة مع تنزيه الله تعالى عما هو محال عليه مما يقتضى جسما أو جهة كالاستواء على العرش والآيات والأحاديث التى فيها ذكر الوجه واليد ، فهذه ونحوها فيها مذهبان مذهب السلف وهو الأسلم أن يفوض علم حقائقها إلى الله تعالى من التنزيه عما دلت عليه ظواهرها مما هو مستحيل على الله ، ومذهب الخلف وهو أن يخرج تلك النصوص عن ظواهرها وتحمل على محامل تليق به تعالى كحمل الاستواء على الاستيلاء ، والوجه على الذات ، والعين على تمام الرعاية ، والكأ والحفظ واليد على النعمة والقدرة ، والرجل على القوم والجماعة يقال رجل الجراد أى جماعته ، والقدم على الجماعة المقدمين ، وغير ذلك مما هو مبسوط فى محاله من كتب العقائد وغيرها ، فالمذهبان متفقان على التنزيه عن ظواهر تلك النصوص المشككة ، وإنما اختلفوا

هل يفوض علمها إلى الله تعالى ولا يتعرض لتأويلها وهو مذهب السلف ، أو يتعرض لتأويلها صوتها عن خوض المبطلين وزين الملحدين وهو مذهب الخلف .

وأما بقية نصوص الكتاب والسنة مما دل على التوحيد والتقدیس وسائر صفات الكمال كالعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام والبقاء، وسائر صفات السلب كليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا متحيز ولا في مكان ولا يحده زمان ولا يتصوره وهم (ليس كمثل شيء وهو السميع البصير) فهذه كلها يجب على كل أحد أن يتعلم ظواهرها ، وكذلك يجب ذلك في نحوها كما يكون العبد لا يخلق أفعال نفسه خيرا وشرا وإنما الخالق لذلك والموجد له هو الله وحده لا شريك له ، وككونه تعالى يرى في الآخرة ، وككون عذاب القبر ومسؤول الملكين والصراط والحوض والميزان والحساب حقا ، وأن الجنة والنار مخلوقتان اليوم ، وسائر ما يتعلق بالمعاش والمعاد .

ومما يجب تعلمه عينا أيضا أركان الصلاة وشروطها ومبطلاتها أى ظواهر ذلك بعد وجوبها وكذا قبله إن لم يتمكن بعده من التعلم وإدراك الفرض في وقته وكذا الصوم وكذا الزكاة إن كان له مال ، وكذا الحج إن أراد فعله أو تضيق لنحو خوف موت أو غصب أو تلف مال ، وكذا البيع إن أراده ومثله سائر المعاملات كالنكاح وكالتقسيم لمن معه أكثر من زوجة فهذه كلها بعد الوجوب أو إرادة الفعل ، ويجب عينا تعلم ظواهر شروطها وأركانها ومبطلاتها ، وكذلك يجب عينا تعلم ظواهر حدود أمراض القلب وأسبابها وعلاجها كالحسد والعجب والرياء والسمعة والحقد والبغض نعم من خلق سليما منها أو أمكنه إزالتها من غير تعلم لا يلزمه تعلم ما ذكر من الحدود وما بعدها إذ لا حاجة به إليه والله سبحانه وتعالى أعلم .

[مطلب: ماذا يقدم الداخل والخارج من رجليه]

وسئل أدام الله النفع بعلمه ورضى عنه : الداخل إلى داره والخارج منها ما يقدم من رجليه ؟ فأجاب بقوله : الذي يتجه أنه يقدم اليمين في الدخول واليسرى في الخروج لأن ذلك من باب التكريم فهو كما صرحوا به من تقديم اليمين في لبس الثوب والخلف والنعل والسرراويل والاكتحال وتقليم الأظفار وقص الشارب ونتف الإبط وحلق نحو الرأس واللسواك والأخذ والعطاء وغير ذلك ومن تقديم اليسار في خلع الثوب أو الخلف أو النعل أو السرراويل أو في دخول السوق ، ويؤيد ذلك قول ابن عبد السلام : الأصل في كل قربة يصح فعلها باليمين واليسار أن لا تفعل إلا باليمين ؛ وقد صرح الرافعي رحمه الله بأن كل ما كان لازالة الأذى فهو باليسار وما كان لغيره فهو باليمين ، وأخذ منه الزركشى أن مالا تكرمه فيه ولا إهانة يكون باليمين فعليه لو فرضنا أن دخول الدار لا تكرمه فيه ولا إهانة يفعله باليمين ، وهذا ظاهر في الدخول لأنه إما من باب التكريم وهو الظاهر قياسا على ما مر في اللبس ونحوه ، وإما من باب مالا تكرمه فيه ولا إهانة ، وقد علمت أنه يدخل باليمين عند الزركشى أخذنا من قول الرافعي ، وأما الخروج فإن جعلناه إهانة لما يحصل من عدم الترك من العار والمشقة فهو نظير خلع السرراويل لما يحصل فيه من ذلك فظاهر أنه يفعل باليسار وليس مما لا تكرمه فيه ولا إهانة حتى يأتي فيه ما تقرر عن الزركشى لما علمت أنه نظير خلع نحو الثوب فيما ذكره فيه ، فالأوجه أن الدخول من باب التكريم وأن الخروج من باب الإهانة بالاعتبار الذي قرره أخذنا من كلامهم في لبس نحو الثوب وخلعه إذا المعنى الذي لحظوه في اللبس موجود في دخول الدار ، والذي لحظوه في الخلع موجود في الخروج كما هو ظاهر للمتأمل ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[مطلب : يكره تعليم النساء الكتابة الخ]

وسئل رحمه الله : ما حكم تعليم النساء الكتابة في وسيط الواحدى أول سورة النور ما يدل على عدم

الاستحباب هل هو صحيح أو ضعيف ؟

فأجاب بقوله : هو صحيح ، فقد روى الحاكم وصححه عن البيهقي عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تنزلوهن في الغرف ولا تعلموهن الكتابة » يعنى النساء « وعلموهن الغزل وسورة النور » أى لما فيها من الأحكام الكثيرة المتعلقة بهن المؤدى حفظها وعلمها إلى غاية حفظهن عن كل فتنة وريبة كما هو ظاهر لمن تدبرها . وروى الحكيم الترمذى عن ابن مسعود رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تسكنوا نساءكم الغرف ولا تعلموهن الكتابة » . وأخرج الترمذى الحكيم عن ابن مسعود أيضا رضى الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال « مررت لقمان على جارية في الكتاب فقال لمن يصقل هذا السيف أى حتى يذبح به ، وحينئذ فيكون فيه إشارة إلى علة النهى عن الكتابة ، وهى أن المرأة إذا تعلمتها توصلت بها إلى أغراض فاسدة ، وأمكن توصل الفسقة إليها على وجه أسرع وأبلغ وأخدع من توصلهم إليها بدون ذلك ، لأن الإنسان يبلغ بكتابته في أغراضه إلى غيره ما لم يبلغه برسوله ، ولأن الكتابة أخص من الرسول فكانت أبلغ في الحيلة وأسرع في الخداع والمكر ، فلأجل ذلك صارت المرأة بعد الكتابة كالسيف الصقيل الذى لا يمر على شيء إلا قطعه بسرعة فكذلك هى بعد الكتابة تصير لا يطلب منها شيء إلا كان فيها قابلية إلى إجابته إليه على أبلغ وجه وأسرع ، ثم ما مر من الأحاديث ينخص حديث ابن النجار عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إن من حق الولد على والده أن يعلمه الكتاب - أى الكتابة - وأن يحسن اسمه وأن يزوجه إذا بلغ » فقوله « أن يعلمه الكتاب » أى الكتابة خاص بالولد الذكر .

واعلم أن النهى عن تعليم النساء للكتابة لا ينافى طلب تعليمهن القرآن والعلوم والآداب لأن فى هذه مصالح عامة من غير خشية مفسدة تتولد عليها بخلاف الكتابة فإنه وإن كان فيها مصالح إلا أن فيها خشية مفسدة ودرء المفسد مقدم على جلب المصالح . وأخرج أبو نصر عيد الكرم الشيرازى فى فوائده والديلمى وابن النجار عن على كرم الله وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أدبوا أولادكم على ثلاث خصال : حب نبيكم ، وحب أهل بيته ، وقراءة القرآن ، فإن حملة القرآن فى ظل الله يوم لا ظل إلا ظله مع أنبيائه وأصفيائه » .

فإن قلت : أخرج أبو داود عن الشفاء بنت عبد الله قالت : دخل على النبي صلى الله عليه وسلم وأنا عند حفصة فقال لى « علميها رقية النملة كما علمتها الكتابة » وهذا يدل على تعليم النساء الكتابة :

قلت : ليس فيه دلالة على طلب تعليمهن الكتابة ، وإنما فيه دليل على جواز تعليمهن الكتابة ونحن نقول به وإنما غاية الأمر فيه أن النهى عنه تنزيها لما تقرر من المفسد المترتبة عليه ، والله سبحانه أعلم .

[مطلب : فيمن قال : صاحب العباب حاطب ليل هل يكفر؟]

وسئل : فيمن قال : صاحب العباب حاطب ليل ، هل يكفر لإذيقهم منه أنه مستهزئ به ؟
فأجاب بقوله : لا كفر بذلك إلا إن قصد الاستهزاء بالعلم من حيث كونه علما ، فإن ذلك حينئذ كفر

كما صرحوا به في قولهم لو قال : قصعة تريد خير من العلم كفر ، وأما إذا لم يقصد فلا كفر يلحقه ، وإنما الذي يلحقه الذم الشديد والوصف المشعر بأنه جبار عنيد أو شيطان مرید ، فإن صدور هذه المقالة الشنيعة منه يدل إما على جهله بمقدار الكتاب وما حواه من نصوص الشافعي رضي الله عنه والأصحاب التي لا توجد في غيره كجمعها فيه ، ولا يعلم بمقدار صنيعة وحسنه وجميله إلا من أحاط بقوادمه وخوافيه وإما على حسده والكتاب حقيق بذلك فإنه لا يحسد إلا كامل ولا تشتمز نفوس القاصرين الخبيثة إلا من ذوى المعالي والفضائل وقد قيل :

ولا خلاك الدهر من حاسد فإن خير الناس من يحسد

وهذا الكتاب من خير الكتب لاشتماله على الجمع الكثير مع التنقيح والتحرير فرحم الله مؤلفه رحمة واسعة وأدام على نزله هواطل رضاه الهامعة آمين ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[مطلب : حديث « إن عيسى أخى ليس بينى وبينه نبى »]

وسئل نفع الله بعلمه : عن قوله صلى الله عليه وسلم « إن عيسى أخى ليس بينى وبينه نبى » أو كما قال كما فى الشفاء عن مسلم ، ونقل البيضاوى فى تفسيره أنه كان بينه وبين عيسى عليهما الصلاة والسلام نبيان فما الجمع بينهما ؟

فأجاب بقوله : خبر مسلم أصح من هذا القول فليقدم عليه وعلى التنزل فيجمع بحمل النفي فيه على أنه لم يكن بينهما نبى مشهور يعرفه كل أحد ، ولا خصوصية لمسلم بذلك فقد روى البخارى أيضا وأحمد وأبو داود عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال « أنا أولى الناس بعيسى بن مريم فى الدنيا والآخرة وليس بينى وبينه نبى والأنبياء أولاد علات أمهاتهم شتى ودينهم واحد » : أى فروع شرايعهم مختلفة وأصولها متحدة ، وبالله التوفيق والله أعلم .

[مطلب : فى حديث « وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته »]

وسئل نفعنا الله بعلمه بما صورته : فى الحديث الذى رواه مسلم وأحمد وأبو داود والترمذى والنسائى وذكره النووى فى أربعينه ومجموعه وفى غيرهما وهو : « وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته » هل لفظ النبى صلى الله عليه وسلم « وليرح ذبيحته » أو فليرح أو فيه روايتان إحداهما بالواو والأخرى بالفاء ، وهل وجود الفاء فى نسخة أو نسختين يقضى بأنه رواية يعتمد عليها حتى تنظر فى أى الروايتين أظهر معنى أم لا يقضى بذلك فيحرم جعله رواية ، أو يجب الانكفاف عن قراءتها ولا يخطأ الراد على قارئها ، وإذا قلتم إن الفاء ثابتة فى الرواية فهل هى سببية أولا وهل جعلها سببية أظهر معنى من رواية الواو أولا ، وإذا لم يثبت أن الفاء ليست فى الرواية فهل يجوز قراءتها فى الحديث بناء على أنها أكمل معنى من الواو على ما زعمه بعض الطلبة أولا يجوز ذلك مطلقا ، أفيدونا أثابكم الله الجنة فالمسئلة واقعة حال والقصد العلم بالوارد ليرتفع الإشكال ويتضح الحال ونرجع إلى الحق فالحق أحق أن يتبع ؟

فأجاب نفعنا الله بعلمه : قد كشفت عن هذا الحديث فى كتب فقهائنا وغيرهم مع كثرتهم كثرة مفرطة جدا ، وكتب متون الأحاديث سيما المستخرجات على مسلم وكتب شروحيها مع كثرتهم كثرة كذلك فرأيت

الكل مطبقين على كل كتابة الواو في « و ليرح ذبيحته » بعد نقلهم الحديث عن مسلم وحده نارة مع غيره أخرى ، ولم نر أحدا منهم عول على غير الواو في كتابه ولا روايته إلا سعيد بن منصور في سننه فإنه ذكره بلفظ « ثم ليرح ذبيحته » .

[مطلب : في أن ابن الصلاح صرح بأن كثرة النسخ قارة تنزل منزلة التواتر وتارة منزلة الاستفاضة]

وقد صرح ابن الصلاح وغيره بأن كثرة النسخ تنزل تارة منزلة التواتر وتارة منزلة الاستفاضة ومن المعلوم أن التواتر ولو معنويا يفيد العلم الضروري ، وأن الأصوليين اختلفوا في أي عدد يفيد التواتر وجملة ما رأيناه من الكتب التي بالواو في ذلك يقرب من أعلى ما قيل في حد التواتر إذا تقرر ذلك علم أن رواية الواو هي الأمر المتيقن الضروري الذي لاشك فيه ولا مرية فلا يحتاج بعد ذلك إلى البحث عنها وأما الفاء فلم أر من ذكرها صريحا ولا إشارة ، ولكن السائل ذكر أنها في نسخة أو نسختين ومن المعلوم أن وجودها فيما ذكر من غير أن يوجد فيها وصف الصحة المتعين المعلوم مما يأتي لا يسوغ اعتقاد كونها رواية بالإجماع كما حكاه غير واحد من الأئمة :

منهم الزين العراقي حيث قال : نقل الإنسان ما ليس له به رواية غير سائغ بالإجماع عند أهل الدراية .

[مطلب : في أن الإنسان لا يصح له أن يقول : قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا

إلا أن يكون ذلك القول عنده مرويا الخ]

ومنهم الحافظ ابن حبر الأشبيلي المالكي خال الحافظ السهيلي صاحب الروض فإنه قال اتفق العلماء على أنه لا يصح لمسلم أن يقول : قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا حتى يكون عنده ذلك القول مرويا ولو على أقل وجوه الروايات ، ويوافق ذلك ويشرحه قول بعض الحفاظ إن المحدثين لا يلتفتون إلى صحة النسخة إلا أن يقول الراوي أنا أروى أي ما فيها بسندى المتصل . قال بعض الحفاظ بعد حكايته ذلك : وأهل الحديث في هذا الباب هم أهل الفن على الحقيقة انتهى .

وقد ظفرت عن إمام الأئمة مالك رضى الله عنه بما يؤيد ذلك ، فقد حكى جماعة من أئمة النقل عن ابن عبدالحكم عن أشهب : قال سألت مالكا أبوخذ الغلم عن لا يحفظ وهو ثقة صحيح ؟ قال لا ، قلت له أن يخرج كتابه ويقول هو سماعي ؟ قال أما أنا فلا أرى أن يحمل عنه فإنى لا آمن أن يكتب في كتابه ما ليس منه بالليل وهو لا يدري انتهى .

ووافق على ذلك بعض الشافعية ، لكن المعتمد عند الجمهور جواز الاعتماد على الأصل المسموع المحفوظ وإن لم تعدد أصوله التي قبول عليها كما يأتي عن النووي وابن الصلاح رحمهما الله ، وإنما سقت مع ذلك كلام مالك لأنه صريح في المنع في مسئلتنا والتشديد على من اعتمد مجرد الوجود في نسختين مثلا ؛ ويوافق ذلك ولعل الأصل فيما قاله مالك رضى الله عنه ما أخرجه الخطيب عن ابن عبد الرحمن السلمى أن عمر رضى الله عنه قال : إذا وجد أحدكم كتابا فيه علم لم يسمعه عن عالم فليدع بإناء وماء فلينقع فيه حتى يختلط سواده في بياضه ، هذا كله فيما إذا اعتمد في كون ذلك رواية على مجرد وجوده في نسخة . مثلا فلا يجوز ذلك لأن الرواية لا تثبت بذلك كما يأتي التصريح به أيضا عن غير واحد أما إذا ذكر ذلك لاعلى جهة الرواية ولاعلى جهة الجزم بل على جهة الوجدان

فإن ذلك يجوز كما صرحوا به حيث قالوا : ما وجد في نسخة من تصنيف فإن وثق بصحة النسخة بأن قابلها المصنف أو ثقة غيره بالأصل أو بفرع مقابل بالأصل وهكذا جاز الجزم بنسبتها إلى صاحب ذلك الكتاب ، وإن لم يوثق بصحة تلك النسخة لم يجزم بنسبتها إليه بل يقال بلغنى عن فلان أنه ذكر كذا أو وجد في نسخة من الكتاب القلاني كذا وما أشبه ذلك من العبارات التي لا تقتضى الجزم ، نعم يجوز ذلك للعالم الفطن الذي لا يخفى عليه في الغالب مواضع الإسقاط والسقط وما أحيل عن جهته . وقالوا أيضا : إن نسخ صحيح الترمذى كثيرة بخلاف في الحكم على الحديث ففي بعضها حسن صحيح وفي أخرى صحيح غريب ، وإذا أريد نسبة شيء منها للترمذى لم يجز الجزم بنسبتها إليه إلا إذا رأى في نسخة صحيحة مقابلة على أصل معتبر : وفي شرح المهذب ماملخصه : لا يجوز الاعتماد على كتاب إلا إذا وثق بصحته فإن وجد منه نسخة غير معتمدة فلستظهر بنسخ منه متفقة وإن لم يوجد غير تلك النسخة الغير المعتمدة . قال ابن الصلاح : فإن أراد حكايته عن قائله فلا يقل قال فلان كذا وليقل وجدت عن فلان كذا وبلغنى عنه ونحو ذلك هذا إن كان أهلا للتخريج وإلا لم يجزله ذلك فإن سبيله النقل المحض ولم يحصل له ما يجوز له ذلك نعم إن ذكره مفصحا بحالته فقال وجدته في نسخة من الكتاب الفلاني ونحو ذلك جاز انتهى . قال ابن الصلاح أيضا : وقد تسامح كثيرون باطلاق اللفظ الجازم في ذلك من غير تحرر ولا تثبت فيطالع أحدهم كتابا منسوبا إلى مصنف معين وينقل عنه من غير أن يثق بصحة النسخة قائلا عن فلان كذا ونحو ذلك ، والصواب أن ذلك لا يجوز انتهى . قال بعض الحفاظ : ويلتحق بذلك ما يوجد بجواشي الكتب من الفوائد والتقييدات ونحوها فإن كانت بخط معروف فلا بأس بنقلها وعزوها إلى من هي له وإلا فلا يجوز اعتمادها إلا لعالم متقن . وقال ابن الصلاح أيضا ماملخصه : لا يجوز لأحد أخذ حديث من كتاب معتمد لعمل أو احتجاج إلا بعد مقابلته على أصول متعددة وقد تكثر تلك الأصول المقابل بها كثرة تنزل منزلة التواتر أو الاستفاضة وخالفه النووي فقال : لا يشترط تعدد الأصول بل يكفي المقابلة على أصل واحد لكن بشرط أن يكون صحيحا معتمدا أى بأن يقابل على أصل صحيح وهكذا إلى المؤلف .

[مطلب : أن ابن الصلاح موافق للنووى في عدم اشتراط تعدد الأصل المقابل عليه

إذا كان النقل للرواية]

وكلام ابن الصلاح موافق له على عدم اشتراط تعدد الأصل المقابل عليه إذا كان النقل منه للرواية ، والفرق أن العمل والاحتجاج يحتاط لهما أكثر ، وقال ابن برهان : ذهب الفقهاء كافة إلى أنه لا يتوقف العمل بالحديث على سماعه بل إذا صحته عنده النسخة من الصحيحين مثلا أو من السنن جازله العمل بها وإن لم يسمع ، ومن هذا وما قبله تعين حمل اشتراط ابن الصلاح للتعدد على الاستحباب كما قاله جماعة .

فإن قلت : حكاية ابن برهان إجماع الفقهاء تخالف حكاية الإجماع السابق أولا .

قلت : لا منافاة لأن ما هنا في مجرد الاستنباط من الحديث فلا يشترط فيه سماع بل صحة الأصل المنقول عنه ، وما مر فيمن أراد روايته بمجرد وجوده في كتاب من مسموعاته من غير أن يصح أصول سماعه به ولا يتيقن أنه سمعه من شيخه فهذا هو محمل إطلاقهم السابق عدم الجواز ، هذا ما يتعلق بحكم الواو والفاء من حيث النقل .

وحاصله : أن الواو ضرورية الثبوت رواية وعملا واحتجاجا وأن الفاء إن صححت النسخة التي وجدت

فيها بأن قابلها خبير ثقة على أصل معتمد بأن صححه حافظ ثقة جاز الاعتماد عليها عملاً ، وكذا رواية إن رآها في أصله المحفوظ عنده المقابل كما ذكره أو سمعها من لفظ شيخ له خبرة بالحديث وإسناد ، فإن فقد بعض هذه الشروط لم تجز قراءتها على أنها من الحديث ولا الجزم بأنها في كتاب مسلم ، وإنما الذي يجوز في ذلك أن يقول : رأيت أو وجدت في بعض نسخ مسلم كذا بالفاء . إذا تقرر ذلك فعنى الواو واضح جلي لقوله صلى الله عليه وسلم « وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة » أو « الذبيح » وهذا يشمل الإحسان بالحد والإحسان بالإراحة والإحسان بغيرهما كالتوجيه للقبلة والتسمية ونية التقرب بذبحها إلى الله والاعتراف لله تعالى بالمنة والشكر على هذه النعمة وهي إجلاله وتسخيره تعالى لنا ما لو شاء حرمة وسلطه علينا ، فلما شمل الأمر بالإحسان جميع ما ذكر وغيره كما صرحوا به عطف عليه بعض ما شمله وهو الأمر بالحد والأمر بالإراحة لبيان أنهما من أهم وجوه الإحسان . وأما العطف بالفاء في « فليرح » فلا يصح صناعة لما علم مما قررته أن عطف ليحد وليرح على فأحسنوا عطف خاص على عام ، وقد صرحوا في عطف الخاص على العام وعكسه بأنه لا يجوز إلا بالواو وكذا حتى في الأول ، وأيضا ليرح ليس معطوفا على ليحد بل على أحسنوا لأن العطف إنما هو على الأول ، وإذا كان معطوفا على أحسنوا كان بالواو نظير ما قبله وهو وليحد . وأما عطف أحدهما بالفاء والآخر بالواو مع أن كلا منهما نسبة واحدة بالنسبة للمعطوف عليه فهو بعيد من الصناعة فضلا عن البلاغة . على أن في عطف فليرح على وليحد إيهام بخلاف المقصود من ذلك السياق ، وهو أعنى ذلك الإيهام أن الأمر بالإراحة ليس متسببا إلا عن الأمر بالحد وهذا غير مراد ، وإنما الأمر بالإراحة المتسببة عن الحد وغير المتسببة عنه كالسابقة عليه بأن لا يفعله بمقابلتها وأن لا يسوقها إلى المذبح بعنف وأن يسقيها عند الذبيح وأن لا يسلمها حتى تبرد وغير ذلك ، فهذا كله من الإراحة التي لا تتفرغ على الحد ولكنها من الإراحة التي هي من جملة إحسان الذبيح ، فتعين عطف وليرح بالواو على فأحسنوا ليفيد ذلك صريحا بعد استفادته من أحسنوا ضمنا ، وامتنع عطفه بالفاء صناعة كما مر وكذا معنى كما قررته .

فإن قلت : هل يصح العطف بالفاء على أنها تجرد العطف بدليل رواية سعيد بن منصور في سنته إذ فيها العطف بثم ؟ .

قلت : فرق ظاهر بين الروايتين ، فإن رواية سعيد بن منصور ليس فيها أمر بالإحسان العام حتى يكون عطف الأمر بالحد والأمر بالإراحة من عطف الخاص على العام فيها ، وإنما فيها الابتداء بالأمر بالحد ثم بالإراحة فالعطف بثم حينئذ لا امتناع فيه لأنه ليس من عطف خاص على عام بخلافه في رواية مسلم فإن فيها الأمر بالإحسان أو لا وهو عام ثم عطف عليه بعض أجزائه وهو الأمر بالحد والإراحة ، فامتنعت الفاء فيه لما تقرر أن عطف الخاص على العام لا يكون إلا بالواو وحتى ولا يجوز أن يكون بغيرهما فتأمل ذلك فإنه مهم .

فإن قلت : هل يمكن للفاء وجه لو جاءت رواية ؟ .

قلت : الآن نحن على ظن قوى أو يقين أنها ليست رواية ، فإن فرض أمكن تخريجها على أنها أجريت مجرى الواو مجازا وعليه خرج قوله : بين الدخول فحومل * وإن كان الوجه خلافاً :

فإن قلت : هل يصح ما في رواية مسلم أن يكون من عطف المفصل على الجمل نحو توضأ فغسل وجهه

إلى آخره ؟

قلت : لا ، لأن شرط هذا أن يستوعب التفصيل أجزاء الجمل والأمر بالإحسان أعم مما بعده كما تقرر فلم يصح أن يكون ما بعده تفصيلا له ، ومعنى « إذا ذبحتم » في الحديث إذا أردتم الذبح ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[مطلب : في أن عطف الخاص على العام وعكسه لا يختص بالمفردات

وأن العام عند النحاة أعم من عند الأصوليين]

ولما بلغ بعض المنازعين هذا الجواب اعترضه بأن عطف العام على الخاص يقتضي لتعين الواو خاص بعطف المفردات فرفع هذا السؤال لسيدنا العلامة المحيب عن السؤال آنفا وهو :

ما قولكم رضي الله عنكم : في عطف الخاص على العام وعكسه هل يختص بالمفردات أو لا بينوا مثل ذلك مع البسط أثابكم الله الجنة ؟

فأجاب : زاده الله نورا ، بقوله : لا يختص كل منهما بالمفردات بل يأتي فيها وفي الجمل كما صرح به أئمة من النحاة والأصوليين والمفسرين والفقهاء كالقراء وأبي حيان والبيضاوي وشراح البخاري وغيرهم ، فن الأول قوله تعالى (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) قال البيضاوي : والدعاء إلى الخير يعم الدعاء إلى ما فيه صلاح ديني أو دنيوي وعطف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عليه أي على الدعاء للخير عطف الخاص على العام للإيذان بفضله ، وقوله تعالى (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة) الآية ، قال البيضاوي : عطفها على ما يعمها لإفاقتها على سائر الأعمال الصالحة ، وقوله تعالى (يسومونكم سوء العذاب وينذجون أبناءكم ويستحيون نساءكم) هو من ذلك أيضا كما أشار إليه القراء وأقره أبو حيان : قال : وزعم أن هذه الواو هنا زائدة لحذفها في آية البقرة ضعيف ، وقوله تعالى (ويزكيكم ويعلمكم الكتاب والحكمة ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون) هو من ذلك أيضا كما أشار إليه البيضاوي ، وقوله تعالى (أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء) هو من ذلك أيضا كما أشار إليه أبو حيان بجعله السفك من بعض أنواع الفساد . وقوله : إن يفسد لا عموم فيه إنما أراد به توجيه الاحتياج إلى ذكر سفك الدماء ، ولا يمنع ذلك من عطف الخاص على العام بدليل تصريحه به في غير ذلك ، ولأن النحاة لا يريدون بالعام والخاص المبحوث عنهما في فن الأصول ، بل أن الثاني داخل في الأول ولو بطريق البديل لا الشمول فالعام عندهم يشمل المطلق عند الأصوليين ، وتفسير الفساد في الآية بالشرك غير مشهور فلا يعول عليه ، وقوله تعالى (إنى أعلم غيب السموات والأرض وأعلم ما تبدون وما كنتم تكتمون) من ذلك أيضا كما صرح به قول أبي حيان وآثر الفعل في قوله « وأعلم » لتكون جملة معلقة مقصودة بالعام فلا يكون معمولا مندرجا تحت الجملة الأولى وهو يدل على الاهتمام بالإخبار أو جعل (١) مفردا بعامل غير العامل الأول ، ويؤيده تفسير جمع لغيب السموات بأنه ما قضاها من أمور خلقه ولغيب الأرض بأنه ما فعلوه فيها بعد القضاء وما أبدوه وما كتموه من جملة ذلك ، وقوله تعالى (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين) كما أشار إليه أبو حيان أيضا بقوله : يحتمل أن يراد به ركوع الصلاة وأمروا بذلك ، وإن كان الركوع مندرجا في الصلاة

(١) (قوله أو جعل الخ) لعل أو بمعنى حتى تأمل اه مصححه .

التي امروا بإقامتها لأن صلاتهم لا ركوع فيها أي على أحد القولين فنبه بالأمر على أن ذلك في صلاة المسلمين.
قال : ويحتمل أن يراد بالركوع الانقياد والخضوع أي فيكون من عطف العام على الخاص ، وقوله تعالى (الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه) مقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض) أشار (البيضاوي إلى أن الأخير من عطف الخاص على العام لأنه فسر ما قبله بما يعمله وغيره ، وخالفه أبو حيان فجعل ذلك من عطف العام على الخاص حيث قال : وترتيب هذه الصلوات في نهاية من الحسن لأنه بدأ أولاً بنقض العهد وهو أخص هذه الثلاثة ثم بمن يقطع ما أمر الله بوصله وهو أعم ثم أتى ثالثاً بالفساد الذي هو أعم من القطع ، وقوله تعالى (اصبروا وصابروا) جعله البيضاوي من ذلك حيث قال : « اصبروا » على مشاق الطاعات وما يصيبكم من الشدائد « وصابروا » أي غالبوا أعداء الله بالصبر على شدائد الحرب ، ثم قال : وتخصيصه بعد الأمر بالصبر مطلقاً لشدته ، وقوله تعالى (فليتقوا الله وليقولوا قولاً سديداً) ، والثاني من جملة الأول الذي هو التقوى ، وقوله تعالى (نزل عاينك الكتاب بالحق) إلى قوله : (وأنزل الفرقان) جعله البيضاوي من عطف العام على الخاص فقال : ذكر ذلك بعد ذكر الكتب الثلاثة ليعم ما عداها كأنه قال وأنزل سائر ما يفرق به بين الحق والباطل ، وروى البخاري في حديث جبريل قال « فأخبرني عن الإسلام قال : أن تعبد الله ولا تشرك به شيئاً ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتصوم رمضان » قال العيني في شرحه : وتقيم الصلاة الخ من عطف الخاص على العام أي ومثله حديث الشيخين « أن رجلاً قال يا رسول الله دلني على عمل إذا عملته دخلت الجنة قال : تعبد الله ولا تشرك به شيئاً ، وتقيم الصلاة المكتوبة ، وتؤتي الزكاة المفروضة ، وتصوم رمضان » الحديث ، وروى البخاري وغيره في خصال المناقب « إذا أوتمن خان ، وإذا حدث كذب ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر » . قال العيني : إذا عاهد غدر داخل في قوله : إذا أوتمن خان ، وإذا خاصم فجر داخل في قوله : إذا حدث كذب . وروى الترمذي أنه صلى الله عليه وسلم قال « صلوا خمسكم ، وصوموا شهركم ، وأطيعوا ما أمركم به تدخلوا الجنة ربكم » وهذا من عطف العام على الخاص والأمثلة في القسمين كثيرة جداً ، وفي هذا الذي تيسر الآن كفاية ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[مطلب : في أن بعضهم جرى على أن جميع ما في الصحيحين مما سلم من التعقيب

ضروري النسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم]

ثم كتب إليه بعضهم ماصورته : لوقال قائل : قد ذكر مولانا في جوابه مانصه : وقد صرح ابن الصلاح وغيره بأن كثرة النسخ تنزل منزلة التواتر وتارة منزلة الاستفاضة ، ومن المعلوم أن التواتر ولو معنوياً يفيد العلم الضروري ، وأن الأصوليين اختلفوا في أي عدد يفيد التواتر ، وجملة ما رأيناه من الكتب التي بالواو في ذلك تقرب من أعلى ما قيل في حد التواتر . إذا تقرر ذلك علم أن رواية الواو هي الأمر المتيقن الضروري الذي لا شك فيه ولا مرية فلا يحتاج بعد ذلك إلى البحث عنها انتهى كلام مولانا . ومن المعلوم أن التواتر الذي يفيد العلم الضروري هو ما كان متواتراً في كل طبقة ، وأنه لا يكفي احتمال تواتره ولا ظنه إذ المشكوك والمظنون لا ينتج القطع ، فقول ابن الصلاح : إن كثرة النسخ تنزل منزلة التواتر ، يجب حمله على كثرة النسخ في سائر الطبقات أو كلامه فيما إذا لم تكن إلا طبقة واحدة وإلا فلو تعددت الطبقات وفقدت الكثرة في بعض الطبقات فلا وجه لتنزيلها منزلة التواتر في إفادة العلم الضروري مع أن المتواتر نفسه إذا فقد تواتره في بعض

الطبقات لا يفيد العلم الضروري ، ومن المعلوم أن الجملة المروية بالواو المشار إليها ليست في جميع الطبقات ، وأنه لا يلزم من كثرتها بقية الطبقات لجواز أن تكون بعض الطبقات التي قبل هذه لم تبلغ من الكثرة بحيث تنزل منزلة التواتر ، ومجرد الاحتمال والظن لو فرض لا يكفي فلا بد من إثبات الكثرة في بقية الطبقات أو إثبات أن جميع هذه الكتب أخذت من مسلم ، ولا يكفي مجرد دعوى ذلك ولا دعوى أنه حصل لنا العلم الضروري وهو آية حصول ذلك لأن العلم الضروري الحاصل بواسطة الكثرة لا يختص مع أنه على هذا يكون حصول العلم الضروري دليل التواتر ، والمذكور في الجواب العكس على أن دعوى ذلك لا تسرف إلا على الخصم المانع ، فقول مولانا إذا تقرر ذلك علم أن رواية الواو هي الأمر المتيقن الضروري الذي لا شك فيه ولا مرية فلا يحتاج بعد ذلك إلى البحث عنها ممنوع فما يكون جوابا لهذا القائل ؟

فأجاب أيضا نفعتنا الله بنوره ، بقوله : إن المحدثين أثبتوا أن هذه الكتب نقلت عن أصحابها تواترا وأن ذلك التواتر مستمر في جميع الطبقات إلى وقتنا هذا ، ونحن لم ندع العلم في نسبتها للنبي صلى الله عليه وسلم بل في نسبتها لمسلم وذلك مما لا مرية فيه ، فإن ما رأيناه من الكتب معها كثرة تامة في الطبقة التي بعد مسلم وكثرة كذلك فيمن بعدهم وهكذا ، ونسخة مسلم بمنزلة نسخة الأم أو المنهاج مثلا فلا يسع أحدا أن يقول إن نسبة ذلك لمؤلفيه ظني ، بل لو جرى جمع من المحدثين على أن كل ما في الصحيحين مما سلم من التعقيب المعتد به ضروري النسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ووجهه بما أحوج إلى تكلف في الجواب عنه ، ومما صرحوا به أن التواتر قد يحصل لقوم دون قوم فنحن قد حصل لنا العلم الضروري بذلك ولا يلزم منه حصوله لغيرنا الذي لم يبحث كما بحثنا ولو بحث أحد كذلك لحصل له ذلك العلم ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

ثم كتب إليه ذلك البعض أيضا مالفظة : تحيط العلوم الكريمة أدام الله التمتع بها آمين بأنه لم يكن النزاع إلا في صحة الفاء لاني الترجيح بينها وبين الواو ، غاية الأمر أن الفقير لما ادعى صحة الفاء قال له المستفتي فيها تكلف ، فقال له الفقير لا نسلم التكلف بين وجهه ، فقال بديهى ، فقال له باطل ، هذا غاية ما وقع في المجلس بشهادات العدول الثقات ، ثم لا يخفى أن الفقير مجيب فيكفيه الاحتمال وينفعه المنع بخلاف مدعى بطلان الفاء فإنه مستدل فيحتاج إلى الدليل الحاسم المانع لصحة الاحتمال كما تقرر ذلك في محله ، فحاصل مايقوله الفقير : لانسلم عدم صحة الفاء هنا ، ولا نسلم أن العطف ههنا يتعين أن يكون من عطف الخاص على العام ، وإنما يكون من ذلك لو كان المراد بالإحسان مفهوما متناولا لأمور هي تحديد الشفرة وتعجيل إمرارها وتحلية رجلها للاضطراب إلى غير ذلك مما ذكره في معنى الإحسان ، وكان المراد بالإراحة مفهوما متناولا لبعض تلك الأمور فقط ، وكان قوله « وليحد » وما بعده معطوفا على قوله « أحسنوا » ولا نسلم أن شيئا من ذلك متعين لم لا يجوز وجوه أخر مخلصه من هذا المخدور :

منها : أن يكون العطف على أحسنوا لكن يراد بإحسان الذبح إيقاع الذبح على الوجه الحسن المتناول لإيقاعه مع تحديد الشفرة وإيقاعه مع تعجيل إمرارها إلى آخره ، وتجعل الإراحة عبارة عن تحديد السكين وتعجيل إمرارها وغير ذلك ، ولا شك أن الإحسان بهذا المعنى والإراحة بهذا المعنى متباينان إذ الإيقاع المذكور لا يتناول التحديد ولا تعجيل الإمرار مثلا وإن حصل به ، وكذا لو جعلت الإراحة بمعنى جعل الذبيحة في راحة من التعذيب أو نحو ذلك يكون مباينا للإحسان بالمعنى المذكور .

والحاصل أنه يصح حمل الإحسان على المذكور والإراحة على المعنى المذكور وبذلك يتباينان فيصح عطف أحدهما على الآخر بالفاء ولا يكون من عطف الخاص على العام ، وإمكان حملهما على معنى يقتضى أن يكون بينهما عموم وخصوص لا يوجب الحكم بفساد الفاء مع إمكان الحمل على غير ذلك المعنى ، ولا يكتفى في الاستدلال على الفساد أن بعضهم فسرهما بمعنى يقتضى العموم والخصوص ، لأن تفسيره بذلك لا يوجب فساد التفسير بغيره مع قبول اللفظ واحتماله ونحن في مقام المنع فلا يكتفى بالاستدلال بتفسير الغير بل لابد من الدليل على عدم إمكان هذا المعنى وعدم صحة حمل اللفظ عليه .

ومنها : أن تجعل الواو في « وليحد » للاستئناف كما قيل بذلك في قوله تعالى (لنبين لكم وتقرف الأرحام) وقوله « فليرح » عطف على « ليحد » لكن لا تفسر الإراحة بنفس التحديد وتعجيل الإمرار وغير ذلك حتى يكون من عطف العام على الخاص وهو ممتنع أيضا بل بمعنى يتحقق بهذه الأمور كجعلها في راحة ، وحينئذ لا يكون من عطف الخاص على العام ولا من عطف العام على الخاص إذ جعلها في راحة مثلا ليس صادقا على التحديد وإن تحقق به ، فإن ادعى أن الاستئناف إنما يكون في الإخبار فلا يكون في الإنشاء فلا بد من الدليل لأنهم أطلقوا أن الواو تكون للاستئناف فصرفه عن ظاهره لا يسوغ لغير دليل .

ومنها : أن الفاء في « فليرح » للاستئناف فإنها ترد له كما قاله جماعة ، وجعلوا منه قوله تعالى (كن فيكون) وقوله * ألم تسأل الربيع القواء فينطق * وإن قال في المعنى : إن التحقيق في ذلك أن الفاء للعطف وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده لأن ذلك لا يمنع المسألة من أصلها .

ومنها أن قوله « فليرح » جواب شرط محذوف ومثل ذلك شائع ذائع .

ومنها : أن قوله « وليحد » ليس معطوفا على « أحسنوا » بل على مجموع الشرطية وهي « إذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة » بناء على أن الكلام مجموع الشرطية وأن مضمونها الحكم بلزوم الجزاء للشرطية ، وهو ماصوبه السيد وغيره وهو مذهب المنطقيين أيضا ، وبواقفه قول ابن هشام وغيره إن الكلام قد يتركب من جملتين ومثل بالشرطية ، وأما ما رقع للشيخ سعد الدين من أن الكلام هو الجزاء فقط والشرط قيد له خارج عنه فرده السيد ، وإذا كان العطف على مجموع الشرطية لم يكن من عطف الخاص على العام لأن مضمون الشرطية لا يتناول المعطوفات المذكورة كما هو ظاهر . غاية ما في الباب أنه يرد حينئذ أنه يلزم عطف الإنشاء على الخبر والجواب أن ذلك لا يمنع الصحة لأن عطف الإنشاء على الإخبار أجازة كثيرة ونصوبه أبو حيان وغيره ، وفي حاشية الكشاف للتفتازاني عطف الإنشاء على الخبر كثير واقع في كلامهم ، ولا ينافيه ما ذكره في المطول في قوله (وهو حسبي ونعم الوكيل) لأنه لم يرد به الاعتراض بل تحقيق المقام كما صرح به في حاشية له على هامش المطول ، ولهذا ردوا على السيد حيث حمل كلامه على الاعتراض فاعتراض بأنه حمل الكلام على خلاف مراد قائله من غير ضرورة أو أن ذلك من باب عطف القصة على القصة كما قيل بذلك في : وهو حسبي ونعم الوكيل وإن نوزع بأن شرط ذلك تعدد الحمل في المعطوف والمعطوف عليه لأن هذه المنازعة على تسليمها لا تجرى هنا ، وباسبحة الله نراهم يوجهون الصحة في مواضع لا تخصي مما هو أدنى من ذلك بمراتب عديدة .

وعين الرضا عن كل عيب كليلية ولكن عين السخط تبدى المساويا

ثم رأيت في جواب مولانا ما نصه :

فإن قلت : هل يصح العطف بالفاء على أنها مجرد العطف بدليل رواية سعيد بن منصور في سننه إذ فيها العطف بـم ؟

قلت : فرق ظاهر بين الروایتين ، فإن رواية سعيد بن منصور ليس فيها أمر بالإحسان العام حتى يكون فيه عطف الأمر بالحد والأمر بالإراحة من عطف الخاص على العام ، وإنما فيها الابتداء بالأمر بالحد ثم بالإراحة ، فالعطف بـم حينئذ لا امتناع فيه لأنه ليس من عطف خاص على عام بخلافه في رواية مسلم فإن فيها الأمر بالإحسان أولاً وهو عام ثم عطف عليه بعض أجزائه وهو الأمر بالحد والإراحة فامتنعت الفاء فيه لما تقرر أن عطف الخاص على العام لا يكون إلا بالواو وحتى ولا يجوز أن يكون بغيرهما فتأمل ذلك فإنه مهم نفيس انتهى كلام مولانا ، وفيه أمران :

أحدهما : أن ما ذكره في السؤال يدل على أنه يجوز عطف الخاص على العام بالفاء إذا كانت مجرد العطف . على أنهم أطلقوا أن الفاء لا يجوز في عطف الخاص على العام ، فإن كان في كلامهم تقييد لامتناع الفاء في عطف الخاص على العام فلا بأس بإفادته .

وثانيهما : أن رواية سعيد بن منصور وإن لم يكن فيها الأمر بالإحسان العام بل الابتداء بالأمر بالحد ثم بالإراحة إلا أن الإراحة أعم من الحد فيلزم عطف العام على الخاص وهو ممتنع كما عكسه بل هو من خصائص الواو ، فقوله فالعطف بـم حينئذ لا امتناع فيه لأنه ليس من عطف خاص على عام يقال عليه لكنته من عطف عام على خاص وهما سواء في الامتناع بـم والفاء . فإن ادعى مولانا أن الإراحة ليست عامة للتحديد بأن يفسرها بوجه لا يتناولها كان هذا لنا لا علينا . فنقول : الواو في « وليحد » للاستئناف ، وقوله « فليرح » عطف على « وليحد » ولا محذور لأنه ليس من عطف الخاص على العام ولا من عكسه ، بل يجوز لنا على قياس هذا أن نفسر الإحسان بوجه لا يتناول الإراحة ، فلا يكون متناولاً لها فيصح عطفها عليه ، من غير لزوم عطف الخاص على العام .

فأجاب أدام الله النفع بعلومه : لسنا بصدد ما وقع ولا لنا التفات إليه وإنما نحن الآن بصدد بيان الحق في هذه الواقعة مع السلامة بحمد الله عما أشير إليه بإنشاد : وعين الرضا الخ مما كان الأولى حمل الأمر فيه على السداد ، وذلك الحق هو أن الواقع دعوتان متعارضتان دعوى البطلان وهي السابقة كما قاله القارى ودعوى الصحة وهي المتأخرة وبرهن عليها بما قيل عنه إنه تكلف ، وأنت في الحقيقة المستدل وغيرك ادعى أولاً ولم يستدل لمدهاء فكل منكما مدع . على أن التأخر مع الاستدلال فيه شبه غضب للمنصب كما لا يخفى فنتج أنك مستدل لا مجيب وأنه لا يكفيك المنع ، وعلى كل فمثل هذه المباحث لا يفيد فيها ذلك الاصطلاح كما طفحت به نصوص الأئمة واستدلالاتهم ، وإنما ذلك في العقلية ونحوها ، ولو سمعنا في الأدلة الشرعية مجرد المنع لأفضى ذلك إلى خرق كبير إذ لا ينتهي الأمر فيها إلى ما يقطع بفساد المانع بخلاف العقلية ثم قولك لم لا يجوز وجوه أخرى إلى آخره يقال عليه إنما يحتاج لتكليف تلك الأمور لو صححت رواية الفاء فكان تجوز تلك متعينا للاضطرار إليه ، أما تجوز ورودها والتحمل له بتلك التكاليف فلا حاجة إليه ، والمنازعة في شيء مع ظهور المراد منه ليس من دأب المحصلين . على أنه يلزم من ذلك التجوز محذور مناف لما أصلوه وقرروه هو أنه لا يتحقق لنا عطف خاص على عام ولا عكسه لأنه مامن عام وخاص إلا ويمكن أن يحمل العام فيه على بعض

الأفراد المخالفة لذلك الخاص فيحصل التباين فعلمنا أن ذلك الحمل غير سائغ وأن المراد بالعام والخاص باعتبار مدلولهما المتبادر منهما لغة في كلام أهل اللغة أو شرعا في كلام أهل الشرع ، وما نحن فيه إنما هو من كلام الشارع صلى الله عليه وسلم فليس لنا حمله على معنى لغوي أو عرفي أو عقلي وإنما يحمل على المعنى الشرعي ، وهو في إحسان الذبح يشمل مقدماته وذاته ولو اوضحه كما صرح به أهل الشرع ، والمعول في هذا ليس إلا عليهم فتعين على كل أحد قبوله. وإذا كان الإحسان بهذا المعنى الشرعي المتبادر منه عند أئمة الشرع ظهر أنه من عطف الخاص على العام ، وأن تلك التجوزات لا تجدى هنا شيئا لما تقرر مما لم يعول فيه على محض تفسير البعض بل على ذلك وما معه مما يستقل بالحجة في منع تلك التجوزات هنا ، وقولك المتناول لإيقاعه مع التحديد يستلزم أن التحديد مأمور به وإلا لم تكن لتلك المعية فائدة ، وحينئذ فيكون « وليحد » عطف خاص على عام وهو المدعى ، وقولك وتجعل الإراحة الخ يازم عليه أن « وليرح » عطف عام على خاص بالنسبة لقوله « وليحد » وهو تعين فيه الواو أيضا فما أريد الفرار منه حصل الوقوع فيه ، ولو تمسكنا بقول الأئمة تعليلا في ندب التحديد والإراحة لأنه من إحسان الذبح المأمور به لسكان ذلك كافيا لنا وشاهد صدق لا يقبل المنع على أن ما في الحديث من عطف الخاص على العام ، وكونك في مقام المنع بان أن الواقع خلافه وأن مقامك الاستدلال على أنه لا يليق بك أن تقول إن تفسير أئمة الشرع مما يوجب العموم والخصوص ليس دليلا على ، ثم « أيت دليلا من السنة واضحا لا يقبل النزاع على أن ذلك من عطف الخاص على العام وهو حديث مسند الدارمي ولفظه : « حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنتين قال : إن الله كتب الإحسان على كل شيء ، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحد أحدكم شفرته ثم ليرح ذبيحته » فقوله « اثنتين » صريح في أن « وليحد ، و ليرح » داخلان في إحسان الذبحة الذي هو الخصلة الثانية ، والأولى هي إحسان القتلة في القود والحدود فظهر إدخال « وليحد و ليرح » في العدد وإنما ألقيا وعد ما شملهما وهو إحسان الذبح وهذا صريح في عدم مباينتهما الإحسان ، وإلا لبطل قول الصحابي اثنان مع أنه يرجع إليه لكونه من أهل اللسان والشرع فيما هو أخفى من ذلك فتأمل ذلك فإنه نفيس ، وتجوز أن الواو في « وليحد » للاستئناف صحيح في حد ذاته لأنها لا يلزم عليه أن الأمر بالإحدا لا بقيد إرادة الذبح ولا قائل به فيما نعلم فتعين بمقتضى شهادة السياق وغرض تعليمهم ما يتعلق بإحسان الذبح أن العطف على « أحسنوا » حتى يكون الأمر بالإحدا مقيدا بإرادة الذبح وإنما صح الاستئناف في « نقر » وفي فيكون لأن ما قبلها ليس شرطا في مفادها فليس نظير ما نحن فيه ، وهذا الذي قرره بعينه هو المانع لصحة كون الفاء في فليرخ لو وردت للاستئناف لأنه يلزم عليه الأمر بالإراحة لا بقيد الذبح فلا تتمن في عمل ما ولو بما لا يتبعها ولا قائل به أيضا ، وهو المانع أيضا لصحة عطف « وليحد » على مجموع جملة الشرط والجزاء على ما فيه ، وبيانه واضح مما تقرر أنه يلزم عليه الأمر بمطلق إحداد الشفرة ومطلق الإراحة ولا قائل به فاندفع هذا وما رتب عليه كالذي قبله ، ولم يحتج إلى منع تصويب السيد وغيره عطف الإنشاء على الخبر كما عليه الجمهور ، وقولك : تراهم الخ صحيح ولو وردت الفاء تكلفنا لها أدنى من هذه التكلفات كما يعلم مما يأتي ، فإذا لم ترد فلا حاجة إلى ذلك التكلف على أنه يلزم عليه إبهامات تنافي الحكيم المقرر وكلام الأئمة كما تقدم فلم نقل بصحة الفاء .

فإن قلت : لانظر إلى تلك الإبهامات لأنها معلومة من أدلة أخرى خارجية :

قلت : لا علم في تكلف إخراج دليل عن ظاهره لغير موجب وإن لم يترتب عليه إيهام فكيف بهذا الذى يترتب عليه تلك الإيهامات ، وقولك : وعين الرضا عن كل عيب ، يدفعه أن الله هو المطلع على القلوب والعالم بحقائقه ، انطوت عليه يعامل كل قلب بما انطوى عليه ويقصم من أراد غير واضح الحق بحسب مآدى إليه اجتهاده وترويه ، وما ذكر في السؤال لا يدل على ذلك صريحا لأنه على النزل على أن مرادنا بمجرد العطف أن الفاء في عطف الخاص على العام وعكسه إذا جعلناها بمعنى الواو تجوز أنها قد تأتي بمعناها ، وهذا القدر كاف لك في ادعاء صحة الفاء لو وردت ، وقولك : إلا أن الإراحة أعم من الحد ممنوع لأن هذه الرواية لما جاءت بثم لزم أن تفسر الإراحة بأمر يترتب على الحد لا بما يشمل الحد ، ولو وردت الفاء لكننا فعلنا فيها نظير ذلك كما أشرنا إليه ، فما ذكرناه في السؤال والجواب لا غبار عليه على أنى رأيت بعد ذلك في رواية الدارمى التى قدمتها أنما العطف بثم مع ذكر الأمر بالإحسان ، وأخذت من ذلك أن قولهم بتعيين الواو في عطف الخاص على العام وعكسه إنما هو أغلبي ولو وردت الفاء لجعلناه بمعنى الواو كما مر أو من غير الغالب كما جعلنا ثم كذلك ، وقد يقال لا يلزم من تجوزهم ثم لما دلت عليه رواية الدارمى تجوز الفاء فالأصل امتناعها حتى ترد هى ، فيستفاد أن عطف ذينك تجرى فيه الفاء كما جرت فيه ثم ، والظاهر أن أئمة النحو لم يحيطوا برواية الدارمى فهى واردة عليهم إلا أن يجيبوا بما قدمته ولا يلزم منها تجوز الفاء كما تقر فتأمل ذلك كله والله أعلم ويهدى من يشاء إلى صراط مستقيم ، وكتب ذلك على عجل ونحن بالمسجد فإن أشكل فيه شيء فلا بأس بالمراجعة ، فإن القصد بشهادة الله تعالى وكفى به شهيدا ، إظهار الحق لا غير وفقنا الله أجمعين لطاعته آمين .

ثم كتب إليه ماصورته : أطال الله بقاء مولانا قد وفقنا على جوابه الشريف وإذنه في مراجعته فيما أشكل علينا منه ، ومنه يؤخذ الإذن في مراجعته فيما أشكل من غير هذا الجواب أيضا ، وقد أشكل على الفقير لقصوره وتقصيره أشياء من هذا الجواب ومن غيره ، فأما ما أشكل من غيره فهو أن مولانا استدلل على أن الواو أمر متيقن ضرورى لا شك فيه بكثرة النسخ ، فإنها قد تنزل منزلة المتواتر كما قاله ابن الصلاح وغيره ، وقد عرضنا على مولانا ما أشكل لنا من ذلك في ورقة صغيرة وهى معروضة عليه أيضا مع هذه الورقة . فأجاب فيها : بأن المحدثين أثبتوا أن هذه الكتب نقات عن أصحابها تواترا وأن ذلك التواتر مستمر في جميع الطبقات إلى وقتنا هذا إلى آخر ما أفاده مولانا ، وهذا الجواب قد أشكل علينا أيضا لأن الذى أثبتوا تواتره إلى الآن هو إجمالات هذه الكتب بمعنى أن الجملة المخصوصة المسماة بصحيح مسلم ثبت بالتواتر أن مصنفها وجامعها هو مسلم الإمام المعروف لاتفصيلاتها بمعنى أن كل لفظة من نسخ تلك الكتب بخصوصها ، وثبت بالتواتر أنها لفظة صاحب الكتاب بعينها ، ومسألتنا من الثانى لامن الأول فإن كان هناك نقل بأن التفصيلات بالمعنى المذكور متواترة بالنسبة لنا أيضا فلمولانا على إفادته الثواب الجزيل ، وكذا على بيان أن أى تفصيل متواتر النسبة فإن الألفاظ النسخ متفاوتة ثناوتا عظيما ، ويختلف العلماء فيها اختلافا كثيرا ، ولا يمكن أن يكون محل الألفاظ المختلفة متواتر النسبة وإلا دخلت الفاء فيما نحن فيه فلا بد من بيان القدر الذى نحكم عليه بالتواتر بالنقل لتعظيم الفائدة ، وأما ما أشكل علينا من هذا الجواب فأمرور :

منها : قول مولانا : وذلك الحق هو أن الواقع دعوتان متعارضتان ، إلى قوله : وغيرك ادعى أولا ولم يستدل لدعاه . ووجه إشكال ذلك أن مولانا استدلل على أن الفقير هو المستدل بتأخر دعواه مع استدلاله عليها ، وتقديم دعوى غيره مع عدم استدلاله عليها مع أن ذلك لا ينتج كون الفقير مدعيا فضلا عن كونه هو

المستدل لأن دعواه الصحة منع أوردته بصورة الدهوى مبالغة وهم يفعلون مثل ذلك ويصرحون به ، وما ذكره في صورة الدليل ليس دليلا بل سندا للمنع فلا استدلال ، وظهر من هذا أن الاعتراض على ما ذكره الفقير لا يفيد لأن إبطال السند الغير المساوي لا يفيد فضلا عن مجرد الإعتراض عليه من غير إبطال نعم يرد على الفقير شيء آخر وهو أنهم قرروا أن الدعوى لا تمنع فحيث اقتصر مدعى البطلان على الدعوى من غير استدلال لم يجز الاعتراض عليه بالمنع . والجواب أن ذلك جائز ، وإن كان تسميته منعاً مجازاً والمقصود طلب الدليل كما صرحوا بذلك أيضا . قال العضد في مقدمته في ذلك : ولا يمنع النقل إلا مجازاً ، قال في قوله : والمدعى إلا مجازاً : أى لا يمنع المدعى أيضا ؛ ثم قال : لسكن جواز منع المدعى مجازاً على طريق إطلاق الكل أعنى طلب الدليل على مقدمته ، وإرادة الجزء أعنى طلب الدليل خال عن التعسف الذى قلنا فى النقل انتهى . ومنها : قول مولانا : فكل منكما مدع على أن التأخر مع الاستدلال فيه غضب للمنصب كما لا يخفى ، ووجه الإشكال أنه ظهر أن الفقير مانع لا مدع وأن مدعى البطلان مالم يستدل عليه لا يكون مستدلاً ، فلا يكون منصب الاستدلال له حتى يكون استدلال مدعى الصحة لو فرض أنه مستدل غضباً للمنصب كيف والغضب هو منع مقدمة من مقدمات الدليل مع الاستدلال على انتفاء تلك المقدمة الممنوعة وذلك غير موجود ههنا ، على أنه كما علم ليس ما أوردته الفقير دليلاً بل سندا للمنع : ولم يقل أحد إن المنع مع السند غضب فلا غضب أيضا على فرض أن المدعى البطلان مستدل ، وبهذا يظهر وجه إشكال قول مولانا ففتح الخ .

ومنها : قوله : ومثل هذه المباحث لا يعتبر فيها ذلك الاصطلاح الخ ، والذى عند الفقير أن المشايخ الأئمة الجامعين بين المنقول والمعقول حتى فى اعتقاد مولانا يقدرون عمومها ويستعملونها فى مثل هذه المباحث وهو المفهوم من كتب ذلك الفن أيضا والتخصيص يحتاج لدليل واضح :

ومنها : قول مولانا : ولو سمعنا فى الأدلة الشرعية الخ ، ووجه إشكاله أن استعمال ذلك الاصطلاح واقع فى كتب الفقه وغيرها فكلم فى المحلى وكتب شيخ الإسلام ونحوها من قوله . وأجيب بالمنع وجوابه المنع ونحو ذلك ، وكفى فى أجوبتهم عن إعتراضات البلقينى وغيره على الشيخين بالنصوص من مثل ذلك فيقولون لا نسلم أن مراد الشافعى رضى الله عنه كذا لم لا يجوز أن يكون مراده كذا إلى غير ذلك ، على أن مانحن فيه ليس أمراً شرعياً ، فإن النزاع فى صحة الفاء وعدمها وهذا ليس أمراً شرعياً ولا يختلف الحكم الشرعى بذلك فإن إحسان الذبيح والتحديد والإراحة أمور مطلوبة متحقق طلبها سواء صحّت الفاء أم لا وسواء ثبت العموم والخصوص أو التباين ،

ومنها : قوله : ثم قولك لم لا يجوز وجوه أخرى الخ يقال عليه إنما يحتاج لتكليف تلك الأمور الخ ، ووجه إشكاله أن الفقير لم يدع الاحتياج لذلك بل مجرد الصحة والصحة لا تتوقف على صحة رواية الفاء ، وفرق بين دعوى الاحتياج ودعوى مجرد الصحة ، وأن نسبة هذه الأمور إلى تكليف تحتاج لدليل واضح مع أن هذا الكلام يتضمن الاعتراف بالصحة مع التكليف وهو بعض المطلوب فإن الصحة من المطلوب .

ومنها : قوله : أما تجوز ورودها إلى آخره ، ووجه إشكاله أن الفقير لم يدع الاحتياج إلى تجوز الورد حتى يقال فلا حاجة إليه مع أن مجرد التجوز لا يمكن إبطاله فإنه لم يقم برهان على عدم الورد بل الأمر على الاحتمال ، وأن نسبة ذلك إلى التمهّل تحتاج إلى الدليل الواضح على إثبات كونه تمهلاً .

ومنها : قوله : والمنازعة في شيء الخ ، ووجه إشكاله أن مدعى البطلان المستفتى أخرى بأن يقال له ذلك :

ومنها : قوله : على أنه يلزم من ذلك التجوز الخ ، ووجه إشكاله أما أولا فهو أنه ليس اللازم أنه لا يتحقق لنا عطف خاص على عام مطلقا ، بل أنه لا يتحقق لنا عطف خاص على عام لا يمكن تأويله بما يخرج عن كونه عطف خاص على عام ، وحينئذ فنقول : لا محذور في هذا اللازم فإن لذلك نظائر في كلامهم .
منها : أنهم قرروا أنه لا يجوز عطف الإنشاء على الإخبار ، ولما اعترض على قوله (وهو حسبي ونعم الوكيل) بأنه من عطف الإنشاء على الإخبار أجابوا بأجوبة كثيرة جدا تجرى كلها أو بعضها في سائر المواضع ، ولم يمنعهم من الجواب بها لزوم ما ذكر من تلك الأجوبة أن قوله (ونعم الوكيل) بتقدير وهو مقول فيه نعم الوكيل فهو عطف إخبار على إخبار .

ومنها : قوله : (وهو حسبي ونعم الوكيل) لإنشاء إظهار الكفاية فهو عطف إنشاء على إنشاء . ومنها أن واو ونعم الوكيل للاستئناف . ومنها : أنه للاعتراض ، ومنها : غير ذلك . وأما ثانيا فهو أن هذا اللزوم ممنوع وذلك لأنه ليس في كلام أهل الشرع نص على أن حقيقة معنى الإحسان في الحديث هو نفس تلك الأمور ، بل عبارتهم محتملة لأن تكون عبارة عن نفس الأمور ، ولأن تكون عبارة عما يحصل بتلك الأمور بل رأيت في بعض شروح الأربعة تفسير الإحسان بما حاصله عدم التعذيب ونحوه ، وتفسير الإراحة بنفس التحديد ونحوه فحاصل الكلام لانسلم أن معاني هذه المتعاطفات هي المعاني الفلانية التي يلزم أن يكون بينها العموم والخصوص ، ولكن نؤولها بحيث يخرجها عن العموم والخصوص ، وأما إذا كان للمتعاطفات معان مقرر معلومة من الخارج بحيث يكون منها العموم والخصوص فلا تخرج عن تلك المعاني بلا ضرورة ، وأبضا فيجوز أن يكون من أفراد عطف الخاص على العام مالا يمكن تأويله فن ادعى أن كل فرد يمكن تأويله فعليه الإثبات بالدليل ولا دليل له إلا الاستقراء التام .

ومنها : قوله : وقولك المتناول لإيقاعه مع التحديد يستلزم أن التحديد مأمور به وإلا لم يكن لتلك المعية فائدة وحينئذ يكون « وليحد » عطف خاص على عام وهو المدعى ، ووجه إشكاله واضح وهو أنه لا يلزم من كونه مأمورا به أن يكون عطف خاص على عام ، فما وجه هذه الملازمة ومن أين جاءت فإنه على هذا التقدير يكون المعطوف الأمر بالتحديد والمعطوف عليه الأمر بالإيقاع مع التحديد وغيره وهما متباينان قطعا ،

ومنها : قوله : وقولك : وتجعل الإراحة الخ يلزم عليه أن « وليرح » عطف عام على خاص بالنسبة إلى قوله « وليحد » وهو يتعين فيه الواو أيضا الخ ، ووجه إشكاله أن وليرح ليس معطوفا على وليحد بل على أحسنوا ، والنظر إلى العموم والخصوص إنما هو بين المعطوف والمعطوف عليه فن ادعى أن النظر إلى ذلك بين المعطوف وغير المعطوف عليه من المتعاطفات أيضا فعليه إثباته بالنقل وحينئذ يجاب بجواب آخر فلم يحصل الوقوع فيما أريد الفرار منه .

وقوله : ولو تمكنا الخ ، قول لا يقبل المنع ، ووجه إشكاله أنه لا يتحقق أن معنى إحسان الذبح بحسب الوضع ليس نفس التحديد وغيره بل ما يحصل بالتحديد وغيره فيجوز أن يكون هذا التعبير منهم على التجوز

ويكون المراد بإحسان الذبح في هذا التعبير أسباب إحسانه مجازا من إطلاق اسم المسبب على السبب وقرينة هذا المجاز ومرجحه أن المجاز خير من النقل ثم لا يلزم من تجويزهم هنا تجويزهم في تفسير الحديث .
ومنها : قوله : وإن مقامك الاستدلال ، ووجه إشكاله أنه بان خلافه .

ومنها : قوله : على أنه لا يليق بكل الخ ، ووجه إشكاله أن الفقير لم يدع ذلك ، وصورة لفظه ، ولا يكنى في الاستدلال على الفساد أن بعضهم فسرها بمعنى يقتضى العموم والخصوص ، لأن تفسيره بذلك لا يوجب فساد التفسير بغيره مع قبول اللفظ واحتماله ونحن في مقام المنع ، فلا يكنى الاستدلال بتفسير الغير بل لا بد من الدليل على عدم إمكان هذا المعنى ، وعليم صحة حمل اللفظ عليه انتهى .

وحاصله : أن كلام الأئمة ليس نصا في أن معنى إحسان الذبح نفس تلك الأمور ، بل محتمل وقابل لأن يكون معناه ما يحصل بتلك الأمور ، فإن فرض أن أحدا منهم وقع في كلامه إطلاقه على نفس تلك الأمور صريحا لم يضر لأن تفسيره بذلك لا يمنع صحة تفسيره بغيره ، بل ولو فسره الأئمة بذلك لم يلزم أنهم ينعون تفسيره بغيره وإلا فالفقير أحقر وأذل من أن يخطر له ما ذكر فضلا عن أن يتفوه به وعن أن يشافه مولانا به ولولا طمعه في مزيد حلم مولانا ومحبه ما جسر أن يتحرك والله بكل شيء عليم .

ومنها : قوله : ثم رأيت الخ ، ووجه إشكاله منع الصراحة المذكورة ، ومنع الملازمة في قوله : وإلا لبطل : أما أولا فيجوز أن يكون أحد الشئيين مجموع أحسنوا وما عطف عليه فإن عد الأمور شيئا واحدا للمناسبة والارتباط بينها وقع كثيرا بل كثيرا ما يقع في لفظ النبوة عد أشياء تزيد على ما ذكر من العدد ، ويقولون : إنه جعل كذا وكذا شيئا واحدا وحيث كنا في مقام المنع لا يرد أن يقال لاحاجة إلى ذلك ، وأما ثانيا فإنه يجوز أن يكون المعداد اثنين هو المقصود من إحسان القتل وإحسان الذبح ، ولا يتنافى ذلك عطفه على أحدهما ما يتحقق به على أنه عبر بتم ليرح وتم لانكون بين الخاص والعام كالفاء فيحتاج لتفسير الإراحة بما يبين الإحسان ، وحينئذ تتحقق الزيادة على الثنتين على كلامكم أيضا ؛ ثم إن قوله ، إن الله كتب الإحسان على كل شيء أعم من إحسان القتل وإحسان الذبح ، ففيه الزيادة على الثنتين ولم يمنع من العدد ثنتين .

ومنها : قوله : وتجويز أن الواو إلى قوله : لأنه يلزم عليه الأمر بالإحسان لا بقيد إرادة الذبح ، ووجه إشكاله منع هذه الملازمة بل اللازم أن لا يكون في الكلام لفظ يدل على ذلك القيد ، ولا محذور في ذلك اكتفاء بقرينة السياق والمقام فإنها قرينة أى قرينة وكم أوامر مطلقة اللفظ لا يقيد بها إلا قرينة السياق والمقام ، وقرينة السياق أمر شائع عند العرب ، وقد صح الاستئناف في قوله تعالى (كن فيكون) ولا يقال يلزم أن يكون الإخبار عن السكينوية لا بقيد كونها ناشئة عن قول كن مع أن المراد ذلك ، وهذا وجه إشكال قوله أيضا : لأنه يلزم عليه الأمر بالإراحة لا بقيد الذبح ، وقوله أيضا : وهو المانع أيضا لصحة عطف قوله « وليحد » على مجموع جملة الشرط والجزاء .

ومنها : قوله : وإنما صح الاستئناف في نقر وفي فيكون لأن ما قبلهما ليس شرطا في مفادهما الخ ، ولم يتضح ما أراد مولانا بكون ما قبلهما ليس شرطا في مفادهما فإن أراد أن لا يكون مضمونهما يتوقف تحققه ووجوده على تحقق ما قبلهما ووجوده ، فوجه إشكاله أما أولا فهو أن هذا الحصر ممنوع ولا بد من إثبات أن هلة الاستئناف فما ذكر ذلك دون غيره حتى يتحقق هنا الحصر ، ومن إثبات أنه يشترط في الاستئناف أن يكون

ما قبل المستأنف ليس شرطاً في مفاده فإن النحاة لم يشترطوا في جواز الاستئناف شيئاً من ذلك فلا يقيد كلامهم إلا بدليل منه ، بل جوزوا حتى الابتدائية والابتداء نظير الاستئناف ، بل هو استئناف مع كونهم اشترطوا في حتى المذكورة أن يكون ما بعدها متسبباً عما قبلها ، وأما ثانياً فهو أن مضمون قوله تعالى (فيكون) يتوقف تحقق وجوده على تحقق ما قبله ، ووجوده وهو قوله (كن) مع صحة الاستئناف ، وأما ثالثاً فلا بد من بيان جريان ذلك فيما نحن فيه فإن طلب التحديد (١) لا يتوقف تحققه على تحقق طلب الإحسان أو يجوز أن يطلب التحديد ولا يتصور الإحسان وطلب الشيء فرع عن تصوره .

ومنها : قوله : وعين الرضا الخ ، يدفعه أن الله الخ ، ووجه إشكاله أن مولانا حمل مراد الفقير على أمر صعب جداً ومعاذ الله أن الفقير أراد ذلك بل أمر آخر لا محذور فيه .

ومنها : قوله : وقولك إن الإراحة أعم من الحد ممنوع لأن هذه الرواية الخ ، ووجه إشكاله أن وجه أعميتها لازم لدعوى العموم والخصوص الذي قرره مولانا ولم يذكر خلافه مع أن الفقير لم يحتم أعميتها ، بل ردد بأنها إن كانت أعم لزم الإشكال وإلا لزم صحة الفاء بجعل فإيرج عطفاً على « وليحد » وجعل واو وليحد للإستئناف والحكم بصحة الشيء لا يتوقف على الجزم بوروده ، بل ولا على وروده فيجوز أن يقال تصحح الفاء هنا مع القطع بعدم الورد فالورد لا مدخل له في الحكم بالصحة .

ومنها : قوله : إنما هو أمر أغلبي ، وقوله ، فهي واردة عليهم ، ووجه إشكاله أن هذا يتوقف على على أن النحاة يسلمون العموم والخصوص هنا ويسلمون أن واو « وليحد » للعطف على أن هذا لا يضرنا بل ينفعنا لأن مدعدنا الصحة وهذا إن لم يثبتها مامنعها والله أعلم .

فأجاب نفعنا الله بعلومه في الدنيا والآخرة : أما قولك ، لا تفصيلاتها بمعنى أن كل لفظة من نسخ تلك الكتب بخصوصها ثبت بالتواتر أنها لفظة صاحب ذلك الكتاب بعينها ومسألتنا من الثاني الخ ، وإنما يتوجه لو ادعى أن التفصيلات بالمعنى المذكور متواترة ولم يقع هنا ادعاء ذلك ، بل ولا ما يوهمه وكيف يتعقل ادعاء ذلك ، والنووي في شرحه لمسلم ينقل اختلاف نسخه كثيراً ، وإن نسخ بلادهم في كذا يخالف نسخ غيرهم ويصوب ويوجه بحسب ما يقتضيه الكلام ، وكذا من قبل النووي ومن بعده فعدم تواتر التفصيلات بالمعنى المذكور أمر ظاهر لا يخفى ، ولا يلزم منه أن بعض تلك التفصيلات لا يوجد فيه التواتر .

والحاصل أن تواتر الجملة واقع وعدم تواتر التفصيلات بالمعنى المذكور غير واقع ؛ وبعض تلك التفصيلات قد يوجد فيها التواتر وقد لا ، ومسألتنا إنما هي من هذا الثالث لأن الثاني الذي ذكرت ، ووجه كونها منه أننا بحثنا عن الناقلين لهذا الكتاب عنه من الطبقة التي في زمن مسلم إلى وقتنا فوجدناهم بحسب ما في نسخهم متفقين على الواو فحينئذ أثبتنا من هذا تواتر الواو ، ولا يلزم من ذلك بل ولا يتوهم أن غير الواو مما لم يوجد فيه ذلك مثلها ، ولقد وقع للجمال بن مالك في البخاري أنه جوز لإعرابات فيها تغيير حركات كـ « لا ترجعون بعدى كفاراً يضرب بسكون الباء » وتلك فيها تكلف تارة وعدم تكلف أخرى ؛ وأنهم ردوا عليه بأن هذا خلاف الصواب لأن الروايات صححت بخلاف ذلك فلا يسمع ذلك التجويز ، وكذا نقول : إذا

(١) هكنا هو بلا في النسخ والناسب للاحقه حذفها لكن يتأمل بعد ذلك في مناسبتة لأصل الإيراد اه مصححه .

ثبت صحة الرواية بالواو فلا يسمع تجويز الفاء هذا ما يتعلق بالواو ، وأما غيرها من بقية تلك التفصيلات فإن وجد فيه ما وجدناه فيها حكمنا بتواتره وإلا فلا فاتضح حكم التفصيلات في التواتر وعدمه .
وقولك : لأن دعواه الصحة منع أورده الخ تأويل كما شهدت به العبارة . والاعتراض إنما يتوجه لظاهر العبارة وإن أمكن تأويلها .

وقولك : نعم يرد الخ هو الذى أشرت إليه بقولى دعوتان متعارضتان أى فالدعوى المتأخرة صدرت معنا للدعوى السابقة فنعت الدعوى وهو غير سائغ : وما نقلت من جوابه لا يمنع الاعتراض عليه لأنه إنما يتوجه لحقيقة اللفظ لا لجازه فادعاء ذلك المجاز يبين أن لمانع الدعوى إذا أراد ذلك التجوز نوع عذر لأنه يمنع الاعتراض عليه قبل تبين مراده أخذنا بظاهر عبارته والاستفسار قبل الاعتراض إنما هو في نحو المشتركات لا في الحقيقة والمجاز لاسيما ، وهذا المجاز هنا فيه ما فيه وإن ظاهر كلام الأصوليين أن الدعوى لا تمنع ولا مجاز لكن تسامح فيه أولئك المحققون توسعا لطرق النظر .

وقولك : والغضب الخ لك فيه العذر بحسب ما رأيت ، والذى فى خطى شبه غضب للمنصب ، وهذه العبارة لا اعتراض عليها إذ الجامع بينهما أن كلا فيه إيراد الدليل قبل وقته هنا على ما تقرر أن ما ذكرت فيه منع للدعوى واستدلال لذلك المنع وإن بان بإرادتك التجوز السابق خلاف ذلك ، ثم إن تعريفك الغضب بما ذكرت غير مانع لأنه يدخل فى تعريفك النقص التفصيلي وهو خلاف الغضب إذ الغضب هو المنع لمقدمة مع الاحتياج لانتفائها قبل تمام الدليل وإن كان بعد تمامه لمعينة فهو ذلك النقص فأسقطت التقييد بقبل التمام فورد عليك النقص فسار الحد غير مانع ، إذا تقرر ما سبق اتضح قولنا فنتج الخ ، وقولك التخصيص يحتاج لدليل واضح جوابه أنه غير واضح لأن النزاع هنا فى أمر صناعى ويترتب على صحته وعدمها هذا الحكم أعنى أن الإراحة والتحديد عند خصوص الذبح أخذنا من هذا الحديث الخاص كما قاله الأئمة أو من دليل آخر أخرج إلى ادعائه تجويز يفيد فى هذا الحديث ، ومثل ذلك لا يدخل لتلك المباحث فيه لأن الحكم متفق عليه وإنما الاختلاف فى محصله فنحن ندعى أن محصله الأمر بالإحسان كما دل عليه ظاهر الخبر وغيرنا يجوز ادعائه خلاف ذلك فلا نزاع حقيقة إلا فى أمر سهل جدا ، وتلك المباحث لا تجرى فى مثل ذلك كما هو ظاهر جلى من مواقع كلامهم .

وقولك : استعمال ذلك الاصطلاح واقع فى كتب الفقه الخ . جوابه : نعم ، لكن فى غير ما بينته مما نحن فيه كما علم أنفاً :

وقولك : لم يدع الاحتياج لذلك الخ . جوابه : أنه إنما ذكر الاحتياج إرشادا إلى أن الاشتغال بما هو أهم من ذلك أولى على أنه ظهر من المباحثة فيه على سهولته من الفوائد ما لم يظهره غير ترداد الأنظار وإعمال الأفكار ، ولقد قال بعض من خلص من داء الحسد خيمه وسلم من الكبر وآفاته أديمه : لم يقع عندى لذة من اللذات وإن عظمت موقع مساجلة من تغوص دلاؤه على استقصاء جواهر الفرائد واستنتاج عويصات الفوائد .
وقولك : فرق الخ ، هو ظاهر لكن قد علم أن العدول إلى الجواب النير المطابق قصدا هو أدب البلغاء .
قولك : يحتاج إلى دليل واضح جوابه هذا مرجعه إلى الذوق ويعرض على أهله ، وكفى بالدليل الواضح عليه ما يأتى لك من ادعاء التجوز وغيره .

وقولك : وهو بعض المطلوب لا يكفي بل لابد من وجود المطلوب كله وهو قيام دليل على صحة الفاء من غير تكلف والادعاء تجوز في الدليل على أن اللائق بالخوض في الأدلة كما أشار إليه الإمام أن لا يخرج عن مفاهيمها المتبادرة المتعارفة منها إلا عند الحاجة الماسة لذلك ، وأما حيث لا حاجة لذلك فمجرد التجوز غير لائق ألا ترى إلى ردهم تجوزات ابن مالك ، وناهيك به لعدم ورودها وإن خلت عن التكلف ، بل قال بعض المحققين عقب تجوز له وتوجيه منه له والصواب خلافه واستدل له .

وقولك : مع أن مجرد التجوز الخ . جوابه : إنما نتكلم في إبطال يليق بما يناسب مما درج عليه الأئمة من الجري في الأدلة على معانيها المتبادرة منها لافي مطلق الإبطال إلا إذا نظرنا إلى ما يقوم من الفاء مما قدمناه ، وبأني تحريره أيضا .

وقولك : أحق الخ . جوابه : إنما يكون أحق لو أثبتنا له رتبة التحصيل ، ومعاذ الله أن يثبت له ما هو أدنى من ذلك فلا جامع فضلا عن أحق .

وقولك : ليس اللازم الخ مبني على أنك فهمت من تحقق غير معناه المراد الموضوع هو له وهو الثبوت الذي دل عليه تعليلي له بقولي : لأنه مامن عام وخاص الخ ، وإذا جوزنا في العام تخصيصه ببعض مدلوله من غير دليل بل بمجرد الادعاء لزم ما ذكرنا من أنه مامن عام إلا ويمكن أن يطرقه ذلك التجوز ، وحينئذ فلا ينتج للنحويين عام وخاص ممنوع عند النزاع العطف بينهما بغير الواو أصلا لأن ذلك التجوز يطرق كل عام وخاص ، وليس الإنشاء والخبر من نظائر الخاص والعام لأن النسبة بين الأولين التباين من كل الوجوه وبين الآخرين الاتحاد من بعض الوجوه ، وما أجابوا به عن العطف لا يلزم عليه نظير ما لزم في مسئلتنا لأن التجوز هنا لأدلة ، وثم لمجرد الادعاء على أن الذي ورد على القاعدة هنا نص احتيج لأجله إلى الجواب عن تلك القاعدة . والذي في مسئلتنا تجوز شيء يخرج الدليل عن القاعدة فلم تؤول القاعدة لأجل ذلك التجوز بما يؤهم أن كل عام وخاص يجوز فيه نظير ذلك التجوز فتبقى قاعدتهم تعين الواو في عطف الخاص على العام .

وقولك : وأما ثانيا الخ . جوابه : أننا لا نلتفت بعد ما قدمناه من أن الإراحة والتحديد من إحسان الذبح الأمور به إلى احتمال تفسير الإحسان بما يباينهما لأن ذلك صريح في الخصوص والعموم ، وأن هذا هو معنى الإحسان الشرعي ، ولفظ الشارع إنما ينصرف للمعنى الشرعي فحينئذ ما نحن فيه مما للمتعاطفين فيه معنى مقرر فلا يخرج عنه بلا ضرورة . وإذا اعترفت بهذا وأحطت بأن إطلاق الشارع إنما ينصرف للمعهود الشرعي ، وأن أهل الشرع أفادوا أن الإحسان الشرعي يشمل الأربعة والتحديد ، فقد سهل الأمر واتضح المراد بما حاصله : أن من حمل الإحسان على معناه الشرعي لزمه أن هذا من العموم والخصوص اللازم فيه الواو ، ومن حمله معرضا عن قاعدتهم أن كلام الشارع إنما يحمل على المعهود شرعا فحيث وجد حمل على المعنى اللغوي أو العرفي بحسب ما يجوز وينقله عن اللغة أو العرف ويبينه بدليله أنه غير الإراحة والتحديد لا بمجرد التجوز والادعاء لا يلزمه أنه من عطف الخاص على العام ، وبهذا يفصل الكلام ويرفع الملام .

وقولك : أيضا ، فيجوز الخ . جوابه : إن أردت بلا يمكن بالنظر إلى الأدلة صح أو بمجرد التجوز الذي وقع لك في الإحسان فكل عام وخاص يمكن فيه التجوز الذي لا يفته قف القول به على دليل كما هو جلي من غير توقف له على استقراء ولا غيره .

وقولك : ماوجه هذه الملازمة الخ : جوابه : أن وجهها واضح عند تأمل معنى العبارة ، وهو أن المراد يستلزم أن التحديد مأمور به : أي من حيث كونه إحسانا كما مر التصريح به ، وإذا كان الاستلزام من هذه الحيشة اتضح أن وليحد عطف خاص على عام ، وإنما يتباينان قطعاً كما ذكرت إن ثبت أن الأمر بالتحديد ليس من الأمر بالإحسان ، وأن الأمر بالإيقاع مع التحديد وغيره هو الأمر بالإحسان .

وقولك : « ولبرح » ليس معطوفاً على « وليحد » الخ . جوابه : أن ماذكرته أنت في تفسير الإحسان فيما مر والإراحة هنا لا يحضرنى تحقيقه إذ ليس خطك الآن عندي ، وإنما الذي في الخيلة الآن منه أن تفسيرك الإراحة أعم من تفسيرك للإحسان والتحديد وحينئذ لزم عطف العام على الخاص فقولى بالنسبة لقوله « وليحد » أي وماعطف عليه .

والحاصل أن تحرير هذا يتوقف على مراجعة ماذكرته أنت في تفسير الإراحة والإحسان .

وقولك : بحسب الوضع الخ إن أردت أن ذلك معناه بحسب الوضع الشرعي فممنوع بما حررناه وبيناه عن الأئمة أنه بحسب الوضع الشرعي يشملها ، وإن أردت أنه بحسب وضع اللغة أو العرف فعليك بيان ذلك ونقله عن أهلها . على أنه لا يفيد لما سبق أن الأدلة الشرعية إنما تجمل على المعنى الشرعي ، وحينئذ فاتضح أن تجويز حمل تفسيرهم على التجوز الخ فيه غاية التكلف والتحمل فأى داع لذلك ؟

وقولك : ويرجحه أن المجاز خير من النقل عجيب فن ذا الذي ادعى أن في الحديث نقلاً حتى يقابل بأن المجاز خير منه ، ونحن لا ندعى إلا أن هذا حقيقة شرعية ، وأن كلام الشارح إنما يحمل على الحقائق الشرعية ، فادعاء أن ما في الحديث حقيقة لغوية يحتاج أن يثبت من كلام أئمة اللغة ، والذي ظهر لي منه أن الإحسان في الذبح لا ضابط له عندهم ، فالظاهر أن هذا من الحقائق التي لم تعرف إلا من الشارع ، وحينئذ فاندفع ادعاء أن تفسير الأئمة له بما مر مجاز على أنه يحتاج لصارف بصرفه عما هو المتبادر منه أن هذا هو حقيقة الإحسان الشرعية .

وقولك : ثم لا يلزم الخ . جوابه : كيف هذا مع قولهم إنهما من إحسان الذبحة المأمور به ، فقولهم المأمور به صريح في أنهم فهموا وفسروا الإحسان في الحديث بما يشمل التحديد والإراحة . فاندفع قولك ليس نصاً في أن معنى إحسان الذبح الخ ، ووجه اندفاعه قولهم المذكور أنهما من جملة الإحسان المأمور به فأى صراحة تطلب بعد ذلك وقد سبق منا مايدل على أنهم مع ذلك لا يمنعون تفسيره بغيره إلا بالنسبة لمن جرى على قاعدتهم أن لفظ الشارع يحمل على معهوده الشرعي سيما إن لم يكن له معهود غيره .

وقولك : مجموع أحسنوا وماعطف عليه الخ . جوابه : أن من الواضح البين أن البليغ لا يعد الخصال الثلاث خصلة واحدة إلا إن كان بينها اتحاد ، وهو حاصل ادعاء العموم والخصوص الذي ذكرناه ، وأما مع التباين بين الثلاث الذي ذكرته أنت فكيف يحسن ببلوغ بل بأبلغ البلغاء عدا ثلاثة أشياء متباينة شيئاً واحداً فحمل كلام الشارع على ذلك بعيد جداً فلا يلتفت إليه ، وتوجيهه بأن الثلاثة مسوقة لغرض واحد فساغ جعلها شيئاً واحداً يرد بأن ذلك الغرض إن كان هو إحسان الذبح فهو ماقلناه أو غيره فهي أغراض كثيرة فلا يحسن عدها شيئاً واحداً ،

وقولك : هو المقصود من إحسان الذبح وإحسان القتل نحن نقول به .

وقولك : ولا ينافي الخ . جوابه : إن أردت مما يتحقق به أنه مع ذلك مبين للإحسان فيناي البلاغة إغفاله عن العدّ أو غير مبين لم ينافها ، وكان حجة لما قلناه .

وقولك : على أنه عبر بتم قد ذكرنا جوابه ، وسيأتي ماله به تعلق .

وقولك : ثم إن قوله الخ . جوابه : أنه لا زيادة فيه بالنسبة للمقصود منه وهو ذكر تبتك الثنتين وما قبلهما إنما ذكر توطئة وتمهيدا لهما للأمر بهما وله موقع نافع عند المخاطب فلما كان ذكره للتمهيد والتأكيد لم يحسن عده .

وقوله اكتفاء بقريئة السياق الخ . جوابه : أي قريئة سياق ومقام مع تقدير العطف على فإذا الخ لأنه حينئذ يكون من عطف المتباينات ، وإذا كان منها أفهم الأمر بالتحديد والإراحة لا بقيد إرادة الذبح بحسب ما دل عليه اللفظ ، وادعاء فهم ذلك القيد من دليل خارجي فيه غاية التكلف والتحمل لأنه إخراج اللفظ الحديث عن ظاهره الذي لا إيهام فيه ، وتأويله بما يقتضى الإيهام حتى يجاب عنه لأن ذلك علم من دليل آخر ، وهذا ليس من شأن المتكلمين على الأدلة ، وإنما دأبهم وشأنهم حمل اللفظ عن ظاهره المتبادر منه سيما إن لزم على حمله على غيره مخالفة أو خفاء أو نحوهما .

وقولك : وكما أوامر مطلقة الخ هو مسلم لكن لا على عين هذا التجوز الذي سلكته أنت في هذا الحديث من أن شيئاً واحداً يدل عليه ظاهره ويفيده التقييد بما هو المجمع عليه فيحمل الظاهر على غير معناه المتبادر منه ، ثم إذا أورد عليه أنه الآن صار موهما يقال له يدفع ذلك الإيهام بدليل آخر .

وقولك : ولا يقال يلزم الخ . جوابه : أن هذا ليس نظير ما نحن فيه فإن القيد لم يشهد به العقل فلا يضر حذفه ، وما نحن فيه ليس كذلك فإن الأحكام الشرعية وقبورها لا تعرف إلا منه صلى الله عليه وسلم ، فإذا جاء عنه ما يفهمها بقبورها لا يسوغ لنا أن نصرفه عن ظاهره إلى ما يجوزنا إلى حذف القيد والاستدلال له بدليل خارجي . إذا تقرر ذلك فلا إشكال في قولنا أيضاً لأنه يلزم عليه الأمر بالإراحة الخ .

وقولك : ولم يتضح الخ . جوابه : إن تأمل ما قبله فيه غاية الإيضاح له إذ مفاده الفرق بين الاثنين والحديث بأن تقرير الاستئناس فيهما لا يلزم عليه محذور ولا إيهام البتة ، وتقريره في الحديث يلزمه الإيهام السابق فافترقا ولم يحسن تخريج هذا عليهما ، فالمراد بقولنا ليس شرطاً في مفادهما أنه لو قطع النظر عما قبلهما لم يترتب عليه فساد ولا إيهام في مدلولهما خلاف ما نحن فيه فإنه لو قطع النظر عما قبله من خصوص إحسان الذبح ترتب عليه ذلك الإيهام ، وحينئذ اندفع ما ذكرته أولاً وثانياً وثالثاً .

وقولك : لازم لدعوى العموم والخصوص الخ . جوابه : أنه لا يلزم ذلك لأن الذي ذكرناه إنما هو العموم من أحسنوا الذبح والخصوص في « وليحد وليرح » فهما خاصان بعد عام فأى أعمية في الإراحة لازمة لذلك ، وما قدمته من أعميتها إنما هو إلزام بمقتضى تفسيرك أنت كما مر بسطه .

وقولك : والحكم بصحة الشيء الخ . جوابه : أن استدلالنا بالرواية الأخرى إنما هو لتأييد أن ما ذكرناه هو اللائق بالكلام على الأحاديث ومؤيد للإعراض عما لا حاجة إليه من التجوزات فيها .

وقولك : على أن النحاة الخ . جوابه : أن الظاهر من حالهم بحسب اعتقادنا أنهم لو عرض عليهم ذلك وأجروه على القواعد الأصولية لقبولها لأنه مفاد اللفظ ومدلوله الذي لا غبار عليه ، وفقنا الله لمرضاته وأجزل

علينا أجمعين سوايغ هباته ، وحمانا من كل فتنة ومحنة ، وحبانا بكل خير ومنة ، وختم لنا بالحسنى أجمعين ،
والله سبحانه وتعالى أعلم .

[مطلب : في قوله تعالى (والله خلقكم ثم رزقكم)]

وسئل رضى الله عنه : عن قوله تعالى (والله خلقكم ثم رزقكم) هل هذا الرزق هو الذى تقام به
البنية أو الذى قسم فى الأزل سواء كان أكثر مما تقوم به البنية أو أقل أو هو الذى يملكه الإنسان ؟
فأجاب رحمه الله تعالى : أن الرزق فى اللغة الحظ والنصيب ، ومنه قوله تعالى (وتجمعون رزقكم أنكم
تكذبون) أى وتجمعون حظكم ونصيبكم من سماع القرآن تكذيبكم به وبمن أنزل عليه ، وأما فى عرف الشرع
فهو أخص من ذلك إذ هو ما تخصص الحيوان به وتمكن من الانتفاع به ، وقد يطلق على ما يعم النعم الظاهرة
والباطنة ، ومن ثم قال جماعة من المفسرين وغيرهم فى قوله تعالى (ومما رزقناهم ينفقون) يحتمل أن المراد
الإنفاق من جميع ما منحهم الله تعالى به من النعم الظاهرة والباطنة وأن لا يختص بما هو المتبادر منه من الإنفاق
من النعم الظاهرة إذ الإنفاق كما يكون من هذه كذلك يكون من النعم الباطنة أيضا كالعلم والجاه ، ومن ثم
قال صلى الله عليه وسلم فيما رواه ابن أبى شيبه « إن علما لا يقال - أى يتحدث به - ككفر لا ينفق منه »
وروى الطبرانى مرفوعا « مثل الذى يتعلم العلم ثم لا يتحدث به كمثل الذى يكفر الكفر ثم لا ينفق منه » وقد
نحا بعض العارفين إلى ما أشرنا إليه حيث قال : ومعنى الآية ومما خصصناهم به من أنواع المعرفة يفيضون :
إذا تقرر ذلك فقوله تعالى (ثم رزقكم) يحتمل أن يراد به ما تفضل الحق به على عباده من نعمه الظاهرة وهو
الأنسب بسياق الآية ، وما تفضل به تعالى من النعم الباطنة أيضا وهو الأبلغ فى الامتنان الذى يصح أن يكون
من المقاصد التى سبقت الآية له أيضا .

وأما قول السائل : هل هو الخ . فجوابه : أنه ليس المراد الأول ولا الآخر بل يصح أن يراد الثانى ،
ومن ثم كان أهل السنة على أن ما تناوله الإنسان من الحرام يسمى رزقا كما دلت عليه الآيات والأحاديث .

[مطلب : سؤال عمرو بن فهير لرسول الله صلى الله عليه وسلم]

ومنها : حديث ابن ماجه وغيره عن صفوان بن أمية قال « كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاء عمرو
ابن فهير فقال : يا رسول الله إن الله كتب الشقاوة فلا أرانى أرزق إلا من دفى بكفى فأذن لى فى الغناء من غير
فاحشة ؟ فقال : لا آذن لك ولا كرامة كذبت أى عدو الله لقد رزقك الله حلالا طيبا فاخترت ما حرم الله
عليك من رزقه . مكان ما أحل الله لك من حلاله » وعمرو هذا ذكره غير واحد فى الصحابة رضى الله عنهم ،
وفى رواية بعد « ولا كرامة ولا نعمة ابتغ على نفسك وعيالك حلالا فإن ذلك جهاد فى سبيل الله ، واعلم أن
عون الله تعالى مع صالحى التجار » رواه أبو نعيم وفيه متروكان .

[مطلب : فى ترك التوكل هل هو كبيرة أم لا ؟ وفى تعريف التوكل]

وسئل رضى الله عنه أيضا : عن ترك التوكل هل هو كبيرة أم لا ، وعن طول الأمل فى هذه الدار هل
هو كبيرة أم لا ؟

فأجاب : التوكل يطلق ويراد به الرضا بجميع ما يفعله الله في خلقه كما أشار إليه بشر الحافي ، أو قطع الرجا من جميع المخلوقين ، أو أن لا يظهر فيك انزعاج للأسباب مع شدة فافتك إليها ولا نزول عن حقيقة السكون إلى الحق مع وقوفك عليها ، أو طرح البدن في العبودية وتعلق القلب بالربوبية والطمأنينة إلى الكفاية فإذا أعطى شكر وإن منع صبر أو ترك تدبير النفس والاختلاج عن الحول والقوة ، وإنما يتم ذلك لمن يكون دائم الشهوة والاستحضار لسكون الله تعالى يعلم ويرى ماهو فيه أو رد عيشك إلى وقتك الحاضر وإسقاط هم غد والاسترسال مع الله تعالى على ما يريد ، أو أن لا يرى مع الله غير الله ، أو خلع الأرباب وقطع الأسباب وذلك بإلقاء النفس في العبودية وإخراجها من الربوبية والتعلق بالله في كل حال بأن يترك كل سبب يوصله إلى سبب حتى يكون الحق هو المتولى لذلك ، أو أن يستوى عندك الإكثار والإقلال والاستسلام بجرىان القضاء والأحكام ، أو الاكتفاء بالله مع الاعتماد عليه وأن لا تأكل وفي البلد من هو أحق منك ، أو العيش مع الله تعالى بلا عاقبة ، أو السكون إلى الوعد فإن صحبه الاكتفاء بعلم الله فهو التسليم وإن صحبه الرضا بحكمه فهو التفريض ، أو قطع النظر عن الوسائط هذا جماع ما قيل في التوكل وبعضه فيه ذكر حقيقته وبعضه فيه ذكر علاماته . قيل : ومن أحسن حدوده أنه مباشرة الأسباب مع شهود مسبها . وعلى كل تقدير فترك خصوصيات هذه الكمالات التي أشار إليها العارفون في جوامع أقوالهم هذه لا إثم فيه فضلا عن كونه حراما فضلا عن كونه كبيرة . وأما ترك أصل الرضا بقضاء الله وقدره فهو كبيرة كما يعلم من كلامهم فبالأولى أن نحو لطم الخد وشق الجيب عند المصيبة كبيرة ، بل ربما يكون ترك ذلك الرضا كفرا أو العياذ بالله .

وأما طول الأمل فقد يطلق ويراد به الغفلة عن ذكر الموت وتقدير حصوله في كل لحظة ، ومن ذلك ما جاء في حديث « أن أسامة بن زيد رضى الله عنهما حب رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى شيتا نسيئة إلى شهر فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال إنك طويل الأمل » الحديث . وترك هذا لا إثم فيه فضلا عن كونه حراما فضلا عن كونه كبيرة . وقد يطلق ويراد به التسويف بالتوبة عما وقع فيه من المعاصي مؤملا طول حياته ، وأنه إذا قضى شهورته واستوفى لذته تاب ورجع إلى الله تعالى عن مخالفاته وهذا أعنى ترك التوبة من كبيرة فعلها كبيرة . وقد يطلق ويراد به استرسال النفس في جمع الأموال فإن كان من وجه حل فلا إثم فيه إلا إن أراد به التفاخر والتكاثر فهو حينئذ حرام بل كبيرة ، وإن كان من وجه محظور فهو حرام أو كبيرة كما لا يخفى كل ذلك من قواعد الشرع وأدلته .

وبالجملة فلا يطلق على طول الأمل أنه حرام فضلا عن كونه كبيرة ، بل لا بد فيه من التفصيل الذي ذكرته وأشرت به إلى بقية أقسامه التي تفرق الناس في أوديتها ، فمنهم المقل ومنهم المكثر ومنهم السكران ومنهم الصاحي ومنهم الحق ومنهم المبطل والله تعالى يوفقنا ويولينا أولى الأخلاق والأعمال والآداب والأحوال بمنه وكرمه آمين .

[مطلب : أطفال المسلمين هل هم في الجنة خدم لأهلها

وأطفال المشركين هل هم في الجنة أم في النار ؟]

وسئل نفع الله به ، بما لفظه : ما محصل اختلاف الناس في الأطفال هل هم في الجنة خدم لأهلها

ذكورا وإناثا وهل تتفاضل درجاتهم في الجنة ؟

فأجاب بمقوله : أما أطفال المسلمين ففي الجنة قطعاً بل إجماعاً ، والخلاف فيه شاذ بل غلط ، وأما أطفال

الكفار ففيهم أربعة أقوال :

أحدها: أنهم في الجنة وعليه المحققون لقوله تعالى (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) وقوله (ولا تزر وازرة وزر أخرى) . وأخرج البخارى وكفى به حجة « أنه صلى الله عليه وسلم رأى أطفال المسلمين والكفار حول إبراهيم الخليل صلى الله عليه وعلى نبينا وسلم في الجنة ورؤيا الأنبياء وحى إجماعا » وفي أحاديث أخر التصريح بأنهم في الجنة ، ولا يضرنا قول المحدثين إنها ضعيفة اكتفاء بنجر البخارى المذكور مع ظاهر القرآن وفي حديث « إنهم خدم أهل الجنة » فإن صح اجتمعت أن يكون المراد أنه كناية عن نزول مراتبهم عن مراتب أطفال المسلمين لأنهم مع آباؤهم كما نصت عليه آية الطور وأولئك لا آباء لهم يكونون في منزلتهم ، وكون الدرجات في الجنة بحسب الأعمال كما ورد في حديث الظاهر أنه في المكلفين على أن تلك الآية تقضى إلحاق الآباء بالأبناء وعكسه ولو في الدرجات العلية وإن لم يعملوا ما يوصلهم إليها وفضل الله واسع ، فليحمل ذلك الحديث إن صح على أنه فيمن لم يلحق بغيره في مرتبته ، ولا فرق بين ذكرهم في ذلك وأثنائهم .

الثاني : أنهم في النار تبعا لآبائهم ونسبه النوى للأكثرين لكنه نوزع واستدل له بالحديث الصحيح « أن رجلا قال يا رسول الله إن أمنا وأدت أختنا لم تبلغ الحنث فقال صلى الله عليه وسلم الوائدة والموءودة في النار إلا أن تدرك الوائدة الاصلاح فيغفر الله لها » . والجواب عنه من جهة الأولين أنه يحتمل أن ذلك كقوله صلى الله عليه وسلم « هم من آباؤهم » قبل علمه بأنهم في الجنة ، وهذا أحسن من الجواب بأن التكليف كان إذ ذاك منوطا بالتمييز لقول جمع إنه إنما أنيط بالبلوغ بعد الخندق .

والثالث : الوقف ويعبر عنه بأنهم في المشيئة فمن علم منه تعالى أنه إن بلغ آمن أدخله الجنة أو كفر أدخله النار ، ونسبه ابن عبد البر للأكثرين ، واستدل له بقوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عنهم « والله أعلم بما كانوا عاملين » .

الرابع : أنهم يجمعون يوم القيامة وتوَجَّح لهم نار ويقال ادخلوها فدخلها من كان في علم الله شقيا ويمسك عنها من كان في علم الله سعيدا لو أدرك العمل ، فيقول الله عز وجل « لم عصيتم فكيف برسلى لو لا قوكم » ورده الحلبي رحمه الله بأن الحديث في ذلك ليس ثابتا ، وبأن الآخرة ليست دار امتحان لأن المعرفة بالله فيها ضرورية ، وبأن الدلائل استقرت على أن التخليد في النار لا يكون إلا بالشرك . وأجيب عن الثاني بمنع عدم الامتحان في الآخرة بدليل الامتحان بالسجود وأن المناق يريده فلا يستطيع . قال المعترض : على أن ما قاله الحلبي هو الظاهر وإن كنا لا نقطع به إذ لا دليل عقلى ولا سمعى على استحالة ذلك . قال ابن تيمية : والقول بأنهم في الأعراف لا أعرفه عن خبر ولا أثر ، ولا يعارض ما مر قوله تعالى (ولا يلدوا إلا فاجرا كفارا) لأنه مختص بمن عاش منهم إلى أن بلغ بدليل قوله صلى الله عليه وسلم « كل مولود يولد على الفطرة وإنما أبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه » .

[مطلب : في كرامات الأولياء رضى الله عنهم]

وسئل رضى الله عنه ، بما لفظه : كرامات الأولياء حق فهل تنتهى إلى إحياء الموتى وغيره من معجزات الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ، ومن أحبي كرامة لولى هل له حكم الأحياء أو الأموات ؟ فأجاب رضى الله عنه ، بقوله : كرامات الأولياء حق عند أهل السنة والجماعة خلافا للمخاذيل المعتزلة والزيدية ، وقول الفخر الرازى إن أبا إسحق الإسفراينى أنكرها أيضا مردود بأنه إنما أنكر منها

ما كان معجزة لنبي كإحياء الموتى لثلاث تخطط الكرامة بالمعجزة ، وغلطه النووي كابن الصلاح بأنه ليس في كراماتهم معارضة للنبوة لأن الولي إنما أعطى ذلك ببركة اتباعه للنبي صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم ، فلا تظهر حقيقة الكرامة عليه إلا إذا كان داعياً لاتباع النبي صلى الله عليه وسلم بريئاً من كل بدعة وانحراف عن شريعة النبي صلى الله عليه وسلم ، فببركة اتباعه صلى الله عليه وسلم يؤيده الله تعالى بملائكته وروح منه ويقذف في قلبه من أنواره .

والحاصل أن كرامة الولي من بعض معجزات النبي صلى الله عليه وسلم لكن لعظم اتباعه له أظهر الله بعض خواص النبي على يدي وارثه ومتبعه في سائر حركاته وسكناته .

وقد تنزلت الملائكة لاستماع قراءة أسيد بن حضير الكندي ، وكان سلمان وأبو الدرداء يأكلون في صحفة فساحت الصحفة وما فيها ، ثم الصحيح أنهم ينتهون إلى إحياء الموتى خلافاً لأبي القاسم القشيري ، ومن ثم قال الزركشي ماقاله مذهب ضعيف والجمهور على خلافه ، وقد أنكره عليه حتى ولده أبو نصر في كتابه [المرشد] فقال عقب تلك المقالة : والصحيح تجوز جملة خوارق العادات كرامة للأولياء ، وكذا في إرشاد إمام الحرمين . وفي شرح مسلم للنووي تجوز الكرامات بخوارق العادات على اختلاف أنواعها ، وخصها بعضهم بإجابة دعوة ونحوها وهذا غلط من قائله وإنكار للحس بل الصواب جريانها بانقلاب الأعيان ونحوه انتهى :

[حكايات لطيفة] وقد مات فرس بعض السلف في الغزو فسأل الله إحياءه حتى يصل بيته فأحياه الله ، فلما وصل بيته قال لولده : خذ سرجه فإنه عارية عندنا فأخذه فخر ميتا . وقال الياقبي رضي عنه : صح بالسند المتصل إلى الشيخ القطب عبد القادر الجيلاني رحمه الله تعالى أن أم شاب عنده دخلت عليه وهو يأكل في دجاجة فأنكرت أكله الدجاجة وإطعامه ابنها أرذل الطعام ، فقال لها : إذا صار ابنك بحيث يقول لمثل هذه الدجاجة قومي بإذن الله فقامت ولها أجنحة وطارت بها حتى له أن يأكل الدجاج . ولا ينافي إحياء الميت الواقع كرامة أن الأجل محتوم لا يزيد ولا ينقص لأن من أحيا كرامة مات أو لا بأجله وحياته وقعت كرامة ، وكون الميت لا يحيا إلا للبعث هذا عند عدم الكرامة . أما عندها فهو كإحيائه في القبر للسؤال كما صح به الخبر : وقد وقع للعزيز وحمارة وللذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت فقال لهم الله موتوا ثم أحياهم . إذا تقرر ذلك فمن أحيا كرامة فتارة يتيقن موته تيقنا ضروريا بنحو قطع رأسه وإبانة جشته فهذا إحياءه لا يعيد له شيئا من زوجاته ولا مما اقتسمته ورثته من أمواله لما تقرر أن هذا كإحياء الذي في القبر ، وتارة لا يتيقن كذلك فيتبين أنه لم يزل شيئا عن استحقاقه فيعود له .

والحاصل : أن الإحياء بعد الموت المراد به الإحياء للبعث لا للكرامة أو سؤال الملوكين :

[مطلب : ما أفضل آية وما أفضل سورة الخ ؟]

وسئل نفع الله به : ما أفضل سورة ، وما أفضل آية حتى يبر الخائف ليقر أن أفضل سورة أو آية ، وهل الأعظم بمعنى الأفضل ، وما أفضل الأذكار ، وهل بين التسييح والتحميد والتهايل مفاضلة وهل هذه أفضل من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أو عكسه ؟

فأجاب بقوله : الذي صح في الأحاديث أن أعظم سورة الفاتحة ، وأعظم آية آية الكرسي ، فأما القرآن أعظم السور أي أكثرها ثوابا كما أشار إليه شيخ الإسلام في [فتح الباري] وظاهر كلامه التلازم بين الأعظمة

والأفضلية فقراءة الفاتحة أكثر ثوابا من قراءة سورة غيرها وإن طالت عليها. ولا يرد على ذلك أن كل حرف بعشرة لما قالوه في الخبر الصحيح « إن قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن » أى قراءة قدر حروف الثلث بلا مضاعفة كذا قالوه مع أنه يلزم عليه أن تلاوتها ثلاث مرات تعدل القرآن بالمضاعفة ، لأن قياس ما تقرر أن من قرأها ثلاثا كتب له ثواب القرآن كله كل حرف بعشرة فيلزم عليه تفضيل العمل القليل على الكثير ، ولا بدع فيه لأن الله تعالى له خصوصيات يمن بها على من يشاء من خلقه ، الأترى إلى ما صرح أن هذه الأمة مع قصر أعمارها أكثر ثوابا من غيرهم من بقية الأمم مع طول أعمارهم وكثرة عباداتهم ، فعلمنا أن تفضيل العمل الكثير على القليل إنما هو أمر أغلبي فقط ، وحينئذ فلا يحتاج إلى الجواب عن كون (قل هو الله أحد) تعدل ثلث القرآن بأن المراد تعدله بلا مضاعفة لما بينته مما يلزم عليه أن ما فروا منه بذلك الجواب وقعوا فيه وهو أنه لزم على قولهم إن قراءتها ثلاث مرات تعدل القرآن بالمضاعفة فوقعوا حينئذ في تفضيل العمل القليل على الكثير ، فلا مفر إلا بما ذكرته أن تلك القاعدة أغلبية فبعض الأعمال القليلة أفضل من بعضها الكثير . وبعد أن تمهد ذلك وظهر فلا يشكل كون قراءة الفاتحة أفضل من قراءة سورة أخرى أطول منها ، وقد ذكر الرافعي أن قراءة سورة كاملة في الصلاة أفضل من قراءة بعض سورة وإن طال ذلك البعض . ووجهه أن فضيلة الاتباع في قراءة السورة تربو على فضيلة المضاعفة في قراءة ذلك البعض الطويل ، ومن ثم قال السبكي : صلاة ظهر النحر بمعنى أفضل منها بالمسجد الحرام ، وإن قلنا إن المضاعفة تختص بالمسجد لأن فضيلة الاتباع تربو على فضيلة المضاعفة ؛ وأيضا فالسورة اشتملت على مبدأ ومقطع كاملين بخلاف بعض السورة فلم يبعد أن يقال إن السورة القصيرة أفضل من البعض الطويل لذلك ، وبهذا يعلم أنه لانتقاض بين تعبير الرافعي بقوله أفضل من بعض طويلة وإن طال ، وقول النووي أفضل من قدرها من طويلة لأن الأول نظر إلى الأمر الخارجى وهو الاتباع والاشتمال المذكوران فأثبت الأفضلية للسورة القصيرة على البعض الطويل ، والثاني نظر إلى ذات السورة والبعض ، والسورة من هذه الحيشية إنما هي أفضل من البعض الذى هو قدرها لا أكثر ، فتأمل ذلك يندفع به عنك ما وقع فيه كثيرون من فهمهم التناقض بين عبارتى الشيخين المذكورين ومما يدل على ترادف الأعظم والأفضل قول الغزالي رحمه الله تعالى : الأعظمية والأفضلية في أسماء الله تعالى ترجع إلى أمر واحد هو أن ما كان من الأسماء والآيات أصرح في التوحيد وأدخل في التقديس والتعظيم والتمجيد ، فهو أفضل من غيره من الأسماء والآيات وإن زادت حروف غيره بأضعاف مضاعفة لما فيه من زيادة الثناء بالجميل على الوجه الأكمل الثلاثى .
فذلك فضل أكثر منه وإن كثرت حروفه انتهى .

[مطلب : في بيان أفضل الأذكار]

وأفضل الأذكار التى لم ينحصها الشارع بحال أو زمن القرآن وبعده التهليل لخبر « أفضل الذكر لا إله إلا الله » وقيل التحميد لخبر « إن لا إله إلا الله بعشرة والحمد لله بثلاثين » ووجه بعضهم بأنه أجمع أنواع الذكر أى لأنه يفيد النص على إثبات سائر صفات الكمال لله تعالى ، وعلى نفي سائر سمات النقص عنه ، وما جمع نوعين أفضل مما جمع نوعا واحدا كسبحان الله وبحمده أفضل من مجرد التسبيح والتحميد ، وصح في الحديث « أحب الكلام إلى الله سبحان الله ولا إله إلا الله والله أكبر » أى بعد لا إله إلا الله كما قالوه ، وصح أيضا « أحب الكلام إلى الله سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر » فلا يبعد أن جملة هذه الأربعة أفضل من بقية الأذكار

المطلقة ، ويؤيد ذلك أن ابن عباس رضى الله عنهما وغيره حصروا الباقيات الصالحات المنصوص في الآيات على أنها خير عند الله تعالى في تلك الأربعة .

وأما الاستغفار فإن أريد به مجرد طلب المغفرة فتلك الأذكار أفضل منه وإن كان هو الاستغفار المسنون المقترن بالتوبة فهو أفضل منه كذا قاله بعضهم ويحتاج لسند ، وقد يؤيده أن الاستغفار مع التوبة الصحيحة قبل بوجوبه وما قيل بوجوبه أفضل مما لم يقل بوجوبه وأفتى ذلك البعض أيضا بأن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من الاستغفار لأنها جامعة بين حق الله بامتنال أمره وحق رسوله صلى الله عليه وسلم ، وهو بعض مكافأته على ما أوصله إلينا مما لم يقع مثله من نبي " لأمته صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم .

[مطلب : هل يجوز أن يقال الله في السماء ؟]

وسئل نفع الله به : هل يجوز أن يقال الله تعالى في السماء تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً ، وما حكم من يقول ذلك ويستدل عليه بحديث السوداء ، وما حكم الله في ذلك مع بسط القول والجواب لمسيس الحاجة إليه ؟

فأجاب بقوله : هذه المسئلة كما قال القاضى عياض وإن تساهل في الكلام فيها بعض الشيوخ المعبرين هي من عويصات مسائل التوحيد ، واللائق بالزمان عدم ذكرها ، وإن كان ولا بد فالخاصل من الكلام فيها أن المسلمين قاطبة أجمعوا على استحالة التجسيم والحلول والاستقرار على الله تعالى وحكم بذلك صريح العقل . وأجمعوا أيضا على استحالة إرادة الحقيقة فيما ورد من ظواهر الآي والأخبار مما يوهم ذلك :

واختلفوا بعد ذلك في مسئلة منها ، وهي هل يصح إطلاق جهة الفوقية والعلو من غير تكييف ولا تحديد عليه تعالى ؟ فمذهب جميع المتكلمين وفحول العلماء وأهل أصول الديانات إلى استحالة ذلك كما نص عليه أبو المعالى إمام الحرمين في الإرشاد وغيره من المتكلمين والفقهاء ، وقالوا : إن ذلك ملزوم للتجسيم والحلول والتحيز والماسة والمباينة والمحاذاة ، وهذه كلها حادثة ، وما لا يعرى من الحوادث أو يفترق للحوادث فهو حادث ، والله سبحانه وتعالى يستحيل عليه الحدوث شرعا وعقلا كما هو مبين في كتب الأصول .

واختلف هؤلاء فيما ورد من ظواهر الآيات والأحاديث الصحيحة مما يوهم ذلك ، فذهب بعض السلف كالشعبي وابن المسيب وسفيان إلى الوقف عنها ، وقالوا : يجب الإيمان بها كما وردت ولا تتعدى إلى تفسيرها . وضعف هذا القول بما مر من الإجماع على عدم إرادة حقيقتها في عرف اللسان ، فقد تكلموا فيها بصرفها عن ظواهرها فالسكوت عنها موهم للعوام وتنبية للجهلة . وذهب الجمهور على ما نقل إلى الكلام عليها وصرفها عن ظواهرها بحملها على محامل قريبة المأخذ منها بيينة تليق بها من جهة الشرع والعقل ولسان العرب وتقضى تغزيه الرب جل وعلا عما يوهم ظاهرها ، وقد نص على هذا الإمام أبو المعالى إمام الحرمين وغيره من حذاق المتكلمين . وذهب القاضى الباقلانى وغيره في بعضها إلى أنها دالة على صفة زائدة تليق بجلاله تعالى من غير تكييف ولا تحديد ، ولكل فريق تأويلات ومآخذ تليق بجلاله تعالى تطول ، ومن أرادها فلينظرها في كتب التفسير ومشكل الأحاديث كابن فورك وغيره ، مع أن البارزى حكى عن القابسى أنه كان يدعو على ابن فورك من أجل أنه أدخل في كتابه أحاديث مشكلة ، وتكلف الجواب عنها مع ضعفها فكان في عدم ذكرها غناء عن ذكرها انتهى . وليس هذا الدعاء في محله بل هو من بعض التعصب وكيف

وابن فورك إمام المسلمين والذاب عن حمى حومة الدين ، وإنما تكلف الجواب عنها مع ضعفها لأنه ربما تثبت بها بعض من لا علم له بصحيح الأحاديث من ضعفها فطلب الجواب عنها بفرض صحتها إذ الصحة والضعف عند أئمة الحديث ليسا من الأمور القطعية بل الظنية ، والضعيف يمكن أن يكون صحيحا فهذا الغرض يحتاج إلى الجواب عنه فما فعله ابن فورك هو الصواب فجزاه الله عن المسلمين خيرا .

والمذهب الثاني : جواز إطلاق فوق من غير تكبير ولا تحديد نقله أبو المعالي إمام الحرمين في الإرشاد عن الكرامية وبعض الحشوية ، ونقله القاضي عياض عن الفقهاء والمحدثين وبعض المتكلمين من الأشعرية قال الإمام البرزلي المالكي : وأنكر عليه شيخنا الإمام نقله عن بعض الأشعرية إنكارا شديدا ، وقال : لم يقله أحد منهم فيما علمته واستقرته من كتبهم ، وسمعته يقول القاضي ضعيف في علم الأصول ويعرف ذلك من تأليفه وكان عالما بالأحاديث ورجالها وضبطها ولغاتها مقدما في ذلك فلا يلتفت لنقله عن أهل الأصول في هذه المسئلة ، وكلامه في الشفاء يدل على علمه في هذا الفن وغيره وتصلعه ولم ينقله فيه عن بعض الأشعرية وحكاها ابن بزرة في شرح الإرشاد من القلانسي من مشايخ الأشعرية وعن البخاري وغيره غير أن هذا محدث ، واختار هذا المذهب ابن عبد البر في الاستدكار واشتد نكير شيخنا المذكور عليه وقال : لم نزل فقهاء المذهب ينكرونه عليه بحمل ماورد على ظاهره ولتدافع مذهبه في نفسه عند تحقيقه وهو ظاهر كلام الشيخ أبي محمد بن أبي زيد في رسالته .

وفي أسئلة الشيخ عز الدين : ما تقول في قول ابن أبي زيد ، وأنه فوق عرشه المجيد بذاته ، وأنه في كل مكان بعلمه هل يفهم منه القول بالجهة وهل يكفر معتقدها أم لا ؟ .

فأجاب الشيخ عز الدين : بأن ظاهره ما ذكر من القول بالجهة لأنه فرق بين كونه على العرش وكونه مع خلقه بعلمه ، والأصح أن معتقد الجهة لا يكفر لأن علماء المسلمين لم يخرجوهم عن الإسلام ، بل حكموا لهم بالإرث من المسلمين وبالدفن في مقابر المسلمين ، وتحريم دماهم وأموالهم وإيجاب الصلاة عليهم ، وكذا سائر أرباب البدع لم يزل الناس يجرون عليهم أحكام الإسلام ولا مبالاة بمن كفرهم لمراغمتهم لما عليه الناس انتهى كلام عز الدين .

وقال بعض من ينسب إلى الطاب : هذا كلام كفر والقائل به كافر لأن من اعتقد الجهة في حق الله جل وعلا فهو كافر بالإجماع ، ومن توقف في كفره فهو كافر ، فعورض هذا الطالب في ذلك بما وقع بين الأئمة من الاختلاف في تكفير أهل الأهواء ، وبما قال القاضي في الشفاء وغيره من جريان الخلاف في المشبهة وغيرهم ، وبما ذكره ابن التلمساني في عين المسئلة من الخلاف فلم يقبل شيئا من هذا ، واستدل لنقله الإجماع في المسئلة بالحلولية وجعلها أنها هي عين جواب عز الدين وأن الحلولية كفار بالإجماع .

وأجاب بعض المفتين عن كلام هذا الطالب بما نصه : الصحيح قول الشيخ عز الدين ولا إجماع في المسئلة والخلاف فيها على وجه آخر وهو أن المشبهة هل عرفوا أم لا ؟ واحتجاج هذا الرجل بمسئلة الحلولية على المسئلة من أدل دليل على أنه لا يعرف الحلولية ولا المشبهة ، وأن الإجماع على تكفير القائل بالحلول يلزم منه الإجماع على تكفير القائل بالتشبيهة كلام غير محصل . والحق أنه يلزم من صحة المزوم صحة اللازم ومن بطلان اللازم بطلان المزوم لأنه يلزم من الإجماع على قضية الإجماع على لازمها ، ولا من الإجماع على بطلان لازم قضية

الإجماع على بطلان ملزومها فإن الإجماع طريقه النقل لا العقل ، ويبعد بمن له أدنى مسكة من عقل ودين أن يحكم للأمة التي شهد لها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالإيمان ، وأن يتجاسر على الشهادة عليها بالكفر ، فكيف بحكاية الإجماع على ذلك ، ومسئلة التكفير بالحلول شهيرة ، ولو قال مبتدع : إن الله غير عالم أو غير قادر ككفر إجماعا مع أنه ينفي صفة العلم والقدرة وغيرها من الصفات ويلزمه قطعا أن يكون البارئ غير عالم ولا قادر مع شهرة الخلاف في تكفيره وأنه غير كافر ، وقد جمع الخوارج من الأقوال الفاسدة والآراء الباطلة ملتم بحفظ لغيرهم . وقال سحنون : إنه يخاف على من كفرهم بمقاتلهم أن يسلك مسلكهم في التكفير بالذنوب أو كلاما هذا معناه ، فقد حصل من حكاية هذا السؤال أنهم ليسوا بكفار مع حكاية الخلاف فيهم ، وأنه جار على الخلاف في لازم القول هل هو كقول أم لا ؟ ومذهب ابن رشد وغيره أنه ليس كقول وأنه لا يلزم من الإجماع على قضية الإجماع على لازمها ، ولا من الإجماع على بطلان لازم قضية الإجماع على بطلان ملزومها .

إذا تقرر هذا ففائل هذه المقالة التي هي القول بالجهة فوق إن كان يعتقد الحلول والاستقرار والظرفية أو التحيز فهو كافر يسلك به مسلك المرتدين إن كان مظهرا لذلك ، وإن كان اعتقاده مثل أهل المذهب الثاني فقد تقرر الخلاف فيه ، فعلى القول بالتكفير يرجع لما قبله وعلى الصحيح ينظر فيه : فإن دعا الناس إلى ما هو عليه وأشاعه وأظهره فيصنع به ما قال مالك رضى الله عنه فيمن يدعو إلى بدعته ونص على ذلك في آخر الجهاد من المدونة وتأليف ابن يونس ، وإن لم يدع إلى ذلك وكان يظهره فعلى من ولاه الله أمر المسلمين ردعه وزجره عن هذا الاعتقاد والتشديد عليه حتى ينصرف عن هذه البدعة ، فإن فتح مثل هذا الباب للعوام وسلوك طريق التأويل فيه إفساد لا اعتقادهم وإلقاء تشكيكات عظيمة في دينهم وتوبيخ لفتنتهم ، وأرى هذا مثل الرجل الذي سأل مالك عن معنى قوله عز وجل (الرحمن على العرش استوى) فقال مالك : الاستواء معلوم أو معقول والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عن هذا بدعة وأراك رجل سوء أخرجوه عنى ، وزاد بعضهم في الحكاية : فأدبر الرجل وهو يقول : يا أبا عبد الله لقد سألت عنها أهل العراق وأهل الشام فما وقف أحد فيها توقيفك ، وأنت ترى مالكا كيف أدب هذا الرجل وزجره الزجر التام وهو لم يصدر منه إلا السؤال عن بعض المتشابهة فماظنك بمن صرح بما صرح به . وقضية عمر رضى الله عنه مع ضبيح وضره إياه المرة بعد المرة لسؤاله عن المتشابهة مشهورة حتى قال له : إن كنت تريد قتلى فاقتنى وإلا فقد أخذت أربى .

واختلف في تأويل قول مالك المذكور فصرفه ابن عبد البر إلى مذهبه ، وظاهر حكاية غيره أنه وقف عن الكلام فيها كذهب الواقفية ، ومنهم من نحاه مذهب المتكلمين ، وأشار ابن التلمساني في شرح المعالم فقال : يعنى أن محامل الاستواء في اللغة معلومة بعد القطع بأن الاستقرار غير مراد بل المراد به القهر والاستيلاء أو القصد إلى التناهي في صفات الكمال ، وقوله والكيف مجهول : يعنى أن تعيين محمل من المحامل اللاتقة مجهول لنا ، وقوله والإيمان به واجب : أى التصديق بأن له محملا يصح واجب ، وقوله والسؤال عنه بدعة أى تعيينه بالطرق الظنية فإنه تصرف في أسماء الله تعالى وصفاته بزعم الظنون وما لم يعهد زمن الصحابة رضى الله عنهم فهو بدعة انتهى ، وهو يشير إلى ما قدمناه من الخلاف فيما ورد من مثل هذه الظواهر هل يتكلم فيها أم لا ؟

واختلف تأويل حديث السوداء المذكور في السؤال ، فقال المازري : أراد صلى الله عليه وسلم أن يطلب دليلا على أنها موحدة فخطبها بما يفهم من قصدها لأن علامة الموحدين التوجه إلى السماء عند الدعاء وطلب الحوائج ، فإن من كان يعبد الأصنام يطلب حوائجها منها ومن يعبد النار يطلب حوائجها منها أيضا ، فأراد صلى الله عليه وسلم الكشف عن معتقدها أمى مؤمنة أم لا؟ فأشارت إلى الجهة التي يقصدها الموحدون وقيل وقع السؤال لها بأين لأجل أنه أراد السؤال عما تعتقده من جلالة الباري وعظمته جل وعلا ، فأشارت إلى السماء إخبارا عن جلالته سبحانه في نفسها لأنها قبله الداعين كما أن الكعبة قبله المصلين ، وكذلك اختلف في تأويل ما ذكره ابن أبي زيد في رسالته وقد مر آنفا على أنه ذكره في المختصر على وجه لا يشكك ، والله أعلم .

[مطلب : هل استحضار الذكر تفضيلا أولى أو الإجمال أولى للذاكر ؟]

وسئل رضى الله عنه : هل الأولى للذاكر استحضار معاني ذكره التفصيلية كأن يستحضر النقائص التي تنزه الله تعالى عنها ، ثم في كل مرة من مرات التسبيح يستحضر واحدا من تلك الأمور وكأن يستحضر الكمالات التي يحمد عليها ، ثم يجعل بإزائه كل مرة شهود واحد من تلك الكمالات وهكذا أو الإجمالية ؟ فأجاب بقوله : الأولى مراعاة الإجمال لأنه أتم وأكمل ، لأن من يراعى في كل تسبيحة مثلا تنزه الله تعالى عن جميع النقائص أتم وأكمل ممن يراعى شيئا مخصوصا بكل مرة وأيضا فتلك النقائص أحقر من أن تستحضر تفاصيلها مع الرب في القلب وإنما تستحضر على وجه كلي لضرورة التسبيح عنها وقد لا يحتاج لاستحضارها لاستغراق القلب في عظمة الرب وتعاليه وجلاله فلا يلتفت إلى تلك النقائص البتة وانظر إلى السنة لما فعلت في قوله سبحانه الله عدد خلقه ورضاء نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته كيف نصت على المطالب الأربعة الإجمالية وهي كثرة أفراده إذ عدد الخلق فيما كان وما يكون لا يتناهى كبر مقداره إذ العرش أكبر الخلوقات ، وإذا أخذ بما فيه من الخلوقات التي كانت وستكون لا يتناهى نوعه حتى رضاء الله تعالى ودوامه بلا نقاد لأن كلمات الله تعالى أى أفضيته لا نقاد لها ، وأعرضت عن النقائص التي يسبح عنها استحقراتها عن أن تمر بحضرة الجلال أو بحضرة شهود الكمال ، وأكثر تسبيحات القرآن مطلقة عن ملاحظة المسبح عنسه فينبغي لنا أن ننأى بها .

[مطلب : من قلد غير إمامه]

وسئل نفع الله به : هل لمقلد الشافعي رضى الله عنه مثلا أن يقلد غيره بعد العمل وقبله مع تتبع الرخص أولا ، وقد صرح الآمدى وابن الحاجب بامتناعه بعد العمل اتفاقا ؟ فأجاب بقوله : لمقلد غير إمامه أحوال ذكرها السبكي أخذنا من كلامهم . أحدها : أن يعتقد رجحان مذهب الغير في تلك المسئلة فيجوز اتباعا للراجح في ظنه .

الثانية : أن يعتقد رجحان مذهب إمامه أولا يعتقد رجحان واحد منهما فيجوز أيضا سواء قصد الاحتياط لدينه مثلا كالحيلة إذا قصد بها التخلص من الربا كبيع الجمع بالدرهم وشراء الخبيث بها ، ولا كراهة حينئذ بخلاف الحيلة على غير هذا الوجه فإنها مكروهة .

الثالثة : أن يقصد بتقليده الرخصة فيما دعت حاجته إليه فيجوز أيضا إلا أن يكون يعتقد رجحان مذهب إمامه وأنه يجب تقليد الأعم .
الرابعة : أن يقصد مجرد الترخيص من غير أن يغلب على ظنه رجحانه فيمتنع كما قاله السبكي . قال :
لأنه حينئذ متبع لهواه لالدين .
الخامسة : أن يكثر منه ذلك بحيث يصير مقتبعا للتخصص بأن يأخذ من كل مذهب بالأسهل منه ، فيمتنع أيضا لأنه يشعر بانحلال ربة التكليف .
السادسة : أن يجتمع من ذلك حقيقة مركبة ممتنعة بالإجماع فيمتنع كأن يقلد شافعي مالك في طهارة الكلب ويمسح بفض رأسه لأن صلاته حينئذ لا يقول بها مالك لعدم مسح كل الرأس ولا الشافعي لتجاسة الكلب ، وزعم الكمال ابن الهمام جواز نحو ذلك ضعيف وإن برهن عليه .
السابعة : أن يعمل بتقليده الأول ويستمر على آثاره ثم يريد أن يقلد غير إمامه مع بقاء تلك الآثار كحنفى أخذ بشفعة الجوار عملا بمذهبه ثم تستحق عليه فيريد العمل بمذهب الشافعي فلا يجوز لتحقق خطئه إما في الأول أو الثاني مع أنه شخص واحد مكلف :

[مطلب : يجوز التقليد بعد العمل]

وما ذكر عن الأمدى وابن الحاجب نظر فيه السبكي فقال : في دعوى الاتفاق نظر ، وفي كلام غيرهما ما يشعر بإثبات خلاف بعد العمل أيضا وكيف يمتنع إذا اعتقد صحته ، ولكن وجه ما قاله أنه بالتزامه مذهب إمامه لكف به ما لم يظهر له غيره والعامى لا يظهر له شيء ، هذا وجه ما قاله ولا بأس به ، ولكنى أرى تنزيله على صورة الحنفى المذكورة وهى وإن كانت غير منقولة فالمنقول وتحقيقه قد يشهد لها ومما تبين ذلك أن التقليد بعد العمل إن كان من وجوب لإباحة لترك كحنفى قلد في سنية الوتر أو من حظر الإباحة لتفعل كشافعى يقلد في نكاح بلاولى فالمتقدم منه في الوتر هو الفعل وفي النكاح هو الترك وكلاهما لا ينافى الإباحة ، واعتقاد الوجوب أو التحريم خارج عن العمل وحاصل قبله فلامعنى للقول بأن العمل فيهما مانع من التقليد وإن كان بالعكس بأن كان يعتقد الإباحة فقلد في الوجوب أو التحريم فالقول بالمنع أبعد وليس في المعانى ولا هذه الأقسام ، نعم المفتى على مذهب إذا أفتى بحكم ليس له أن يقلد غيره ويقضى بخلافه لأنه محض تشبه إلا إن قصد مصلحة دينية دعت إلى ذلك ، كما روى عن ابن القاسم أنه أفتى ولده في نذر اللجاج بمذهب الليث ، وهو أنه يتخلص عنه بكفارة يمين ، وقال له : إن عدت لم أفتك إلا بقول مالك أنه يتعين ما التزمه ، والله أعلم .

[مطلب : اعتراض ابن تيمية على متأخرى الصوفية وله خوارق الخ]

وسئل نفع الله به بما لفظه : لابن تيمية اعتراض على متأخرى الصوفية ، وله خوارق في الفقه والأصول فما حصل ذلك ؟

فأجاب بقوله : ابن تيمية عبد خذله الله وأضلّه وأعماه وأصمه وأذله ، وبذلك صرح الأئمة الذين بينوا فساد أحواله وكذب أقواله ، ومن أراد ذلك فعليه بمطالعة كلام الإمام المجتهد المتفق على إمامته وجلالته وبلوغه مرتبة الاجتهاد أبى الحسن السبكي وولد التاج والشيخ الإمام العزبن جماعة وأهل عصرهم وغيرهم من الشافعية

والمالكية والحنفية ، ولم يقصر اعتراضه على متأخرى الصوفية بل اعترض على مثل عمر بن الخطاب وعلى ابن أبي طالب رضى الله عنهما كما يأتي .

والحاصل أن لا يقام لكلامه وزن بل يرمى في كل "وعر وحزن" ، ويعتقد فيه أنه مبتدع ضال "ومضل" جاهل غال عامله الله بعدله وأجارنا من مثل طريقتة وعقيدته وفعله أمين .

وحاصل ما أشير إليه في السؤال أنه قال في بعض كلامه : إن في كتب الصوفية ما هو مبني على أصول الفلاسفة المخالفين لدين المسلمين فيتلقى ذلك بالقبول من يطالع فيها من غير أن يعرف حقيقتها كدعوى أحدهم أنه مطلع على اللوح المحفوظ فإنه عند الفلاسفة كابن سينا وأتباعه النفس الفلكية ، ويزعم أن نفوس البشر تتصل بالنفس الفلكية أو بالعقل الفعال يقظة أو مناما ، وهم يدعون أن ما يحصل من المكاشفة يقظة أو مناما هو بسبب اتصالها بالنفس الفلكية عندهم وهي صيب حدوث الحوادث في العالم فإذا اتصلت بها نفس البشر استنقش فيها ما كان في النفس الفلكية ، وهذه الأمور لم يذكرها قدماء الفلاسفة وإنما ذكرها ابن سينا ومن يتلقى عنه ، ويوجد من ذلك في بعض كلام أبي حامد وكلام ابن عربي وابن سبعين وأمثال هؤلاء تكلموا في التصوف ، والحقيقة على قاعدة الفلاسفة لا على أصول المسلمين ، ولقد خرجوا بذلك إلى الإلحاد كإلحاد الشيعة والإسماعيلية والقرامطة والباطنية بخلاف عباد أهل السنة والحديث ومتصوفتهم كالفضل وسائر رجال الرسالة ، وهؤلاء أعظم الناس إنكارا للطرق من هم خير من الفلاسفة كالمعتزلة والكرامية فكيف بالفلاسفة وأهل التصوف ثلاثة أصناف : قوم على مذهب أهل الحديث والسنة كهؤلاء المذكورين ، وقوم على طريقة بعض أهل الكلام من الكرامية وغيرهم ، وقوم خرجوا إلى طريق الفلسفة مثل مسالك من سلك رسائل إخوان الصفا وقطعة توجد في كلام أبي حيان التوحيدى ، وأما ابن عربي وابن سبعين ونحوهما فجاءوا بقطع فلسفية غيروا عبارتها وأخرجوها في قالب التصوف ، وابن سينا تكلم في آخر الإشارات على مقام العارفين بحسب ما يليق بحاله ، وكذا معظم من لم يعرف الحقائق الإيمانية :

[مطلب : على أن أبا بكر ابن العربي من أصحاب الغزالي

وفما جرى من ابن تيمية الخ]

والغزالي ذكر شيئا من ذلك في بعض كتبه لاسيما في الكتاب المضمون به على غير أهله ومشكاة الأنوار نحو ذلك حتى ادعى صاحبه أبو بكر بن العربي فقال : شيخنا دخل في نظر الفلاسفة وأراد أن يخرج منهم بما قدر ، لكن أبو حامد يكفر الفلاسفة في غير موضع وبين فساد طريقتهم وأنها لا تحصل المقصود واشتغل كل آخر عمره بالبخارى ومات على ذلك ، وقيل إنه رجع عن تلك الكتب ، ومنهم من يقول إنها مكذوبة عليه ، وكثر كلام الناس فيه لأجلها كالمالزرى والطرطوشى وابن الجوزى وابن عقيل وغيرهم انتهى حاصل كلام ابن تيمية ، وهو يناسب ما كان عليه من سوء الاعتقاد حتى في أكابر الصحابة ومن بعدهم إلى أهل عصره وربما أداه اعتقاده ذلك إلى تبديع كثير منهم .

ومن جملة من تتبعه الولي القطب العارف أبو الحسن الشاذلى نفغنا الله بعلومه ومعارفه في حزبه الكبير وحزب البحر وقطعة من كلامه كما تتبع ابن عربي وابن الفارض وابن سبعين ، وتتبع أيضا الحلاج الحسين ابن منصور ولا زال يتبع الأكابر حتى تمالأ عليه أهل عصره ففسقوه وبدعوه بل كفره كثير منهم ، وقد كتب

إليه بعض أجلاء أهل عصره علما ومعرفة سنة خمس وسبعمائة من فلان إلى الشيخ الكبير العالم إمام أهل عصره بزعمه ، أما بعد فإننا أحببناك في الله زمانا وأعرضنا عما يقال فيك إعراض الفضل إحسانا إلى أن ظهر لنا خلاف موجبات المحبة بحكم ما يقتضيه العقل والحس وهل يشك في الليل عاقل إذا غربت الشمس ، وأنتك أظهرت أنك قائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والله أعلم بقصدك ونيتك ، ولكن الإخلاص مع العمل ينتج ظهور القبول ، وما رأينا آل أمرك إلا إلى هتك الأستار والأعراض باتباع من لا يوثق بقوله من أهل الأهواء والأغراض ، فهو سائر زمانه يسب الأوصاف والذوات ولم يقنع بسب الأحياء حتى حكم بتكفير الأموات ولم يكفه التعرض على من تأخر من صالحى السلف حتى تعدى إلى الصدر الأول ومن له أعلى المراتب في الفضل فيأويح من هؤلاء خصماؤه يوم القيامة وهيهات أن لا يناله غضب ، وأنى له بالسلامة وكنت ممن سمعه وهو على منبر جامع الجبل بالصالحية وقد ذكر عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال : إن عمر له غلطات وبلبات وأى بلبات : وأخبر عنه بعض السلف أنه ذكر على بن أبى طالب رضى الله عنه في مجلس آخر فقال : إن عليا أخطأ في أكثر من ثلاثمائة مكان ، فياليت شعرى من أين يحصل لك الصواب إذا أخطأ على بزعمك كرم الله وجهه وعمر بن الخطاب ، والآن قد بلغ هذا الحال إلى منتهاه والأمر إلى مقتضاه ، ولا ينفعنى إلا القيام في أمرك ودفع شرك لأنك قد أفرطت في الغنى ووصل أذاك إلى كل ميت وحى ، وتلزمنى الغيرة شرعا لله ولرسوله ويلزم ذلك جميع المؤمنين وسائر عباد الله المسلمين بحكم ما يقوله العلماء ، وهم أهل الشرع وأرباب السيف الذين بهم الوصل والقطع إلى أن يحصل منك الكف عن أعراض الصالحين رضى الله عنهم أجمعين اه .

واعلم أنه خالف الناس في مسائل نبه عليها التاج السبكي وغيره ، فما خرق فيه الإجماع قوله في على الطلاق أنه لا يقع عليه بل عليه كفارة يمين ، ولم يقل بالكفارة أحد من المسلمين قبله ، وأن طلاق الحائض لا يقع وكذا الطلاق في طهر جامع فيه وأن الصلاة إذا تركت عمدا لا يجب قضاؤها ، وأن الحائض يباح لها الطواف بالبيت ولا كفارة عليها ، وأن الطلاق الثلاث يرد إلى واحدة وكان هو قبل ادعائه ذلك نقل إجماع المسلمين على خلافه وأن المكوس حلال لمن أقطعها وأنها إذا أخذت من التجار أجزأتهم عن الزكاة وإن لم تكن باسم الزكاة ولا رسمها ، وأن المائعات لا تنجس بموت حيوان فيها كالقارة ، وإن الجنب يصلى تطوعه بالليل ولا يؤخره إلى أن يغتسل قبل الفجر وأن كان بالبلد ، وأن شرط الواقف غير معتبر ، بل لو وقف على الشافعية صرف إلى الحنفية وبالعكس وعلى القضاة صرف إلى الصوفية في أمثال ذلك من مسائل الأصول مسألة الحسن والقبیح التزم كل ما يرد عليها ، وإن مخالف الإجماع لا يكفر ولا يفسق ، وأن ربنا سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً محل الحوادث تعالى الله عن ذلك وتقدس وأنه مركب تفتقر ذاته افتقار الكل للجزء تعالى الله عن ذلك وتقدس ، وأن القرآن محدث في ذات الله تعالى الله عن ذلك وأن العالم قديم بالنوع ولم يزل مع الله مخلوقاً دائماً فجعله موجبا بالذات لا فاعلا بالاختيار تعالى الله عن ذلك وقوله بالجسمية والجهة والانتقال وأنه بقدر العرش لا أصغر ولا أكبر تعالى الله عن هذا الافتراء الشنيع القبيح والكفر البراح الصريح وخذل متبعيه وشتت شمل معتقديه ، وقال : إن النار تفتى ، وأن الأنبياء غير معصومين ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا جاه له ولا يتوسل به ، وأن إنشاء السفر إليه بسبب الزيارة معصية لا تقصر الصلاة فيه وسيحرم ذلك يوم الحاجة ماسة إلى شفاعته ، وأن التوراة والإنجيل لم تبدل ألفاظهما وإنما بدلت معانيهما اه .

وقال بعضهم : ومن نظر إلى كتبه لم ينسب إليه أكثر هذه المسائل غير أنه قائل بالجبهة وله في إثباتها جزء ، ويلزم أهل هذا المذهب الجسمية والمحاذة والاستقرار : أى فلعله في بعض الأحيان كان يصرح بتلك اللوازم فنسبت إليه سيما ومن نسب إليه ذلك من أئمة الإسلام المتفق على جلالته وإمامته وديانته وأنه الثقة العدل المرتضى المحقق المدقق ، فلا يقول شيئا إلا عن تثبت وتحقق ومزيد احتياط وتحرر سيما إن نسب إلى مسلم ما يقتضى كفره ووردته وضلاله وإهدار دمه ، فإن صح عنه مكفر أو مبدع يعامله الله بعدله وإلا يغفر لنا وله .

[مطلب : ما حكم علم الرمل ؟]

وسئل نفع الله به بما لفظه : ما حكم علم الرمل وفعله ، وهل يصح أخذ الأجرة عليه من حديث ابن عباس رضى الله عنهما أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخط فقال « كان نبي من الأنبياء يخط فن وافق خطه علم » ، وفي رواية « فن وافق فهو الخط » ويقال إن ذلك النبي لإدريس صلى الله على نبينا وعليه وسلم ، ويقال إبراهيم من قوله تعالى (فنظر نظرة في النجوم فقال إني سقيم) أى الخطوط ، وفي رواية « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخط في التراب فقال : علمه نبي من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فن وافق علمه علم ؟ »

فأجاب بقوله : تعلم الرمل وتعليمه حرام شديد التحريم وكذا فعله لما فيه من إيها العوام أن فاعله يشارك الله في غيبه وما استأثر بمعرفته ، ولم يطلع عليه إلا أنبياءه ورسله بواسطة نحو تنجيم أو زجر أو خط أو بغير واسطة ، وقد أكذب الله مدعى علم الغيب وأخبر في كتابه العزيز بأنه المستبد بعلم ما كان وما يكون في غير ما آية فقال (عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول) على أنه قيل إن الاستثناء منقطع فلا يقع الإخبار ولا للرسول ولكن المراد حينئذ الإخبار بجميع المغيبات جملها أو تفاصيلها فهذا لم يعلم به رسول ولا غيره وقال (قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله) وقال عن عيسى عليه الصلاة والسلام (وأنبئكم بما تأكلون وما تدخرون) الآية ، فجعل ذلك من دلائل النبوة ، فلو أمكن الاطلاع عليه بنحو خط من غير نبي لما كان دليلا لأنه لم يكن معجزا ، فعمل أن ادعاء معرفة ما يسره الناس أو ينظرون عليه أو ما يقع من غلاء الأسعار ورخصها ونزول المطر ووقوع القتل والفتن وغير ذلك من المغيبات فيه إبطال لدلائل النبوة وتكذيب للقرآن العزيز ، وفي الحديث المشهور « من صدق كاهنا أو عرافا » وفي بعضها « أو منجما فقد كفر بما أنزل على محمد » وقال صلى الله عليه وسلم أيضا حاكيا عن الله تعالى « أصبح من عبادة مؤمن وكافر » الحديث ، وفيه « أن من قال مطرنا بنوء كذا فهو كافر بنى مؤمن بالسكواكب » ومن المحال أن يصح لغير النبي صلى الله عليه وسلم توالى الإخبارات بالمغيبات من غير أن يقع منه غلط أو كذب ، بل ما يقع منه صدق إنما هو مصادفة لا قصد على أنه إنما يكون في الأمر الإجمالي لا التفصيلي ، لكن المتعاطون له يفترون بذلك ويعتدرون عما سواه ، ولا يتفهم ذلك إذ لو فانتهم لم تجد لهم سبيلا إلى علم ذلك إلا مجرد الحزر والتخمين وهذا يشاركهم فيه سائر الناس ، وقد خبا النبي صلى الله عليه وسلم لابن صياد الكاهن قوله تعالى (فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين) فقال هو الدخ ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « أخسأ فلن تعدو قدرك » أى لا يمكنك الإخبار بالأشياء على تفاصيلها كخبر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، ومن ذلك نظر هرقل في النجوم فرأى أن ملك الختان قد ظهر فلم يخبر بأمر تفصيلي وإنما أخبر بأمر إجمالي أهمه

وكدر حاله ، ولم يظهر له بنظرة في النجوم شئ من أحواله صلى الله عليه وسلم وما انطوت عليه بعثته من التفصيل والحديث المذكور في مسلم لكن يتعين تأويله على ما يوافق القرآن وما اتفق عليه إجماع أهل السنة ، وذلك بأن يحمل كما قاله الخطابي وغيره قوله « فن وافق خطه » على الإنكار لا الإخبار لأن الحديث خرج على سؤال من كان يعتقد علم ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بالمغيبات من جهة الخط على ما اعتقدت العرب فأجابه صلى الله عليه وسلم بأن ذلك من خواص الأنبياء بما يقتضى إنكار أن يتشبه به أحدهم إذ هو من خواصهم ومعجزاتهم الدالة على النبوة فهو كلام ظاهره الخبر والمراد به الإنكار ، ومثله في القرآن والسنة كثير كقوله تعالى (فاعبدوا ما شئتم من دونه) وكقوله صلى الله عليه وسلم « نحن أحق بالشك من إبراهيم » فظاهرة تحقيق الشك في المعتقدات ، والمراد نفي الشك عن إبراهيم أو يحمل على أنه علق الحل بالموافقة بخط ذلك النبي ، وهي غير واقعة في ظن القائل إذ لا دليل عليها إلا بخبر معصوم وذلك لم يوجد فبقى النهى على حاله لأنه علق الحل بشرط ولم يوجد وهذا أولى من الأول ، ثم رأيت القاضي عياضا قال : والأظهر خلاف الأول لكن من أين تعلم الموافقة والشرع منع التعرض وادعاء الغيب جملة ، ومعناه عندي فن وافق خطه فذاك الذي تجدون إصابته لا أنه يريد إباحة ذلك لفاعله على ما تأوله بعضهم ، وعليه يدل ظاهر كلام ساقه عن ابن عباس رضى الله عنهما ، ومما يدل على ذلك ما جاء في بعض الطرق لذلك الحديث « وإن وافق خطه علم النبي صلى الله عليه وسلم علم » وفي بعضها « أن نبيا من الأنبياء كان يأتيه أمره في الخط فن وافق خطه علم النبي علم » وهذا يدل على أنه ليس على ظاهره وإلا لوجب لمن وافق خطه أن يعلم عين المغيبات التي كان يعلمها ذلك النبي وأمر بها في خطه من الأوامر والنواهي والتحليل والتحرير . وحينئذ فيلزم مساواته له في النبوة ، فلما بطل حمله له على ظاهره لزم تأويله على ما مر ، وعلم أن الله تعالى خص ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بالخط وجعله علامة لما يأمره به وينهاه عنه مثل ما جعل لنوح صلى الله عليه وسلم نبينا وعليه وسلم من فور التنور علامة الفرق لقومه ، وفقد الحوت علامة لموسى على لقاء الخضر صلى الله عليه وسلم ، ومنع زكريا تكليم الناس ثلاثة أيام علامة على حمل زوجته ، وما في سورة الفتح علامة لنبينا صلى الله عليه وسلم على حضور أجله ومثله كثير ، ومن خواص الأنبياء ومعجزاتهم وما روى في قوله تعالى (أو أثاره من علم) أنه الخط فغير متعين في الآية ، وبفرضه فتأويله أن العرب كانوا أهل كهانة وزجر وعياقة فقال تعالى (قل أرأيتم ما تدعون من دون الله) الآيات أي اثوني بكتاب يشهد بما ادّعيتموه بلفظه أو أثاره من علم وهو الخط على زعمكم أنكم تدينون به فلا تقدرون على إقامة حجة لعبادة الآلهة وللمفسرين في هذه الأثار أقاويل أخر غير ما ذكر وتفسير النجوم بالخطوط الواقع في السؤال لم نره لأحد من المفسرين .

[مطلب : على أنه يوجد في الملاحم كثيرا ما يصح]

[تنبيه] : يوجد كثيرا في الملاحم ما يصح فقيل سببه أن نبينا صلى الله عليه وسلم تكلم بكلمات من الغيب فانفرد بحفظها بعض الصحابة ولم تظهر ، ورد بأنه لو كان كذلك لظهرت كيفية ما جاء عنه صلى الله عليه وسلم وقيل إنه عمل دانيال لأنه كان نبيا يوحى إليه ، وقيل عمل الكهانة قديما قبل وجوده صلى الله عليه وسلم ، وقيل إنها مبنية على النجوم : قال المازري : وهو الأقرب .

[حكاية غريبة] لكن الأجرى حكى أن هند أم معاوية رضى الله عنهما دخل عليها وهي خيمتها نائمة مجللة

بشعرها صديق لزوجها لظنه أنه قدم من السفر ، فأحست به ففزعت فقال : أنا فلان ظننت أن زوجك قدم ، وخرج
فراه أهل الحى فلم يشكوا أنه زنى بها ، فلما قدم زوجها بلغه الخبر فعزم على قتلها ففعله أبوها حتى كاد حياهما
أن يقتلوا فاصطلحوا على أن يمضوا لكاهن الشام ليخبرهم بصحة ما كان ، ثم دخل عليها أبوها وقال :
يا بنيتى إن كان حقا ما يقولون فدعيني أستر عيبى وعيبك بالسيف ونقاتل القوم لثلاثي نمتى إلى الكاهن فيفضحنا
ويفضحك وإن كنت برية سرنا إلى الكاهن ، فحلفت له وأكدت أنها برية ، فخرج الجميع إلى الشام ،
فلما قربوا من الكاهن اضطربت هند وتغيرت فقال لها أبوها : ماشأنك أليس قد حذرتك الفضيحة بالكاهن؟
فقالت : والله ماأنا إلا برية وما جزعت إلا أنا نمتى إلى بشر مثلنا وقد يغلط ويؤتى عليه فإن قال إنها زنت
نشبت المعرة فينا وصدقه جميع العرب ، فقال لها : حقا ماقلت ، فقال لهم : نحن نمتى إلى بشر مثلنا فديصيب
وقد يخطئ ، ولكن نخبا له خبا حتى نختبره وعلمه فساعدوه على ذلك وجعلوا له قححة في ذكر مهر وربطوه
بشعرة ، فلما دخلوا عليه قالوا له : إن امرأة هذا قد اتهمت بزنا فأخبرنا عن صدق ذلك أو كذبه؟ فقال
أبوها : إنا أخبأنا لك خبا ما هو؟ فقال : أخبأتم ثمرة في كمره ، وفي رواية : حبة بر في إحليل مهر ، فأتوه
بها فلمس على ظهرها فقال : هند ليست بزانية وستلد ملكا اسمه معاوية ، فكبر القوم وخرجوا عنه وفرحوا
فأخذ بعلمها بيدها رجاء أن يكون الولد منه ، فنثرت يدها منه وقالت : والله لا تقربنى أبدا ولا ترانى أبدا ،
وقال أبوها وأهلها : والله مارأيتها أبدا ، ومنعوها بالسيف ، فخطبها أبو سفيان وعبد الله بن جدعان ،
فعرض عليها أبوها فقالت : أما أبو سفيان فصعلوك لكنه ينجب ، وأما عبد الله فحسن الصورة لكنه لا ينجب
أنسكنى أبا سفيان ، فولدت منه معاوية رضى الله عنه ، ونكح عبد الله غيرها فولدت له ولدا فطاف به
يوما فرأى جملا وشاة ، فقال له : يأبى هذه ابنة هذا ، أراد أن الشاة بنت البعير ، فقال له في الحال : نعمت
المرأة هند التى قالت إنى لا أنجب .

وبهذه الحكاية تعلم أن مامر من أن المغيبات لا تعلم إلا جملة ولا يعرف تفصيلها إنما هو باعتبار أكثر
الأحوال وأما فى بعضها فتعلم تفصيلا ؛ لكن الصواب أنه يكون من علوم الأنبياء التى حفظت ودوت ولم
يقبل ، وكذا ما أخبره به شق وسطيح من أخبار الزمن الذى وقع بعدهما ، فيحمل على أنه وصل إليهم من علم
الأنبياء صلى الله على نبيينا وعليهم وسلم .

[مطلب : هل من السحر ما يفعله أهل الحلق الذين فى الطرقات الخ]

وسئل نفع الله به : هل من السحر ما يفعله أهل الحلق الذين فى الطرقات ، ولم فيها أشياء غريبة كقطع
رأس الإنسان وإعادتها وندائهم له بعد قطعها وقبل إعادتها فيجيبهم ، وجعل نحو دراهم من التراب وغير ذلك
مما هو مشهور عنهم ، وكذا كتابة الحبة والقبول وإخراج الجان ونحو ذلك :

فأجاب بقوله : هؤلاء فى معنى السحرة إن لم يكونوا سحرة فلا يجوز لهم هذه الأفعال ، ولا يجوز لأحد
أن يقف عليهم لأن فى ذلك إغراء لهم على الاستمرار فى هذه المعاصى والقبائح الشنيعة ، وإفسادهم قطعى
وفسادهم حقيقى فيجب على كل من قدر منعهم من ذلك ومنع الناس من الوقوف عليهم ، وإذا كان كثير من
أئمتنا أفتوا بجرمة المرور بالزينة على أن أكثر أهلها مكرهون على التزيين بخصوص الحرير ورأوا أن التفرج
عليها فيه إغراء على فعلها وللحاكم على الأمر بها فما ظنك بالفرجة على هؤلاء الكاذبة المارقين والجهلة المفسدين

وفي الموازية من كتب المالكية الذي يقطع يد الرجل أو يدخل السكين في جوف نفسه إن كان سحرا قتل وإلا عوقب ، وسئل ابن أبي زيد من أئمتهم عن نحو ما في السؤال فقال : إن لم يكن في أفعالهم تلك كفر فلا شيء عليهم وإنما هو خفة يد ، وتعبه المرزاني فقال : هذا خلاف ما اختاره شيخنا الإمام أنهم سحرة وأن الوقوف عليهم لا يجوز ، وهو يشبه ظاهر الرواية لابن عبد البر روى ابن نافع في المبسوطة في امرأة أقرت أنها عقدت زوجها عن نفسها أو غيرها أنها تنكل ولا تقتل قال ولو سحر نفسه لم يقتل بذلك ؛ قال شيخنا الإمام : والأظهر أن فعل المرأة سحر ؛ وإن كان فعل ينشأ عنه حادث في أمر منفصل عن محل الفعل فإنه سحر . وعن ابن أبي زيد من يعرف الجن وعنده كتب فيها جلب الجن وأمراؤهم فيصرع المضرع ويأمر بزجر مردة الجن عن الصرعة ويحل من عقد عن امرأته ؛ ويكتب كتاب عطف الرجل على المرأة . ويزعم أنه يقتل الجن أفي هذا بأس إذا كان لا يؤذى أحدا أو ينهى أن يتعلمه .

[مطلب : على أن الذي أضل الحاكم العبيدي لعنه الله التقرب إلى الروحانيات وخدمة الجان]

قلت : هذا نحو مما أنكره شيخنا من عقد المرأة زوجها ، والصواب أن التقرب إلى الروحانية وخدمة ملوك الجان من السحر ، وهو الذي أضل الحاكم العبيدي لعنه الله حتى ادعى الألوهية ولعبت به الشياطين حتى طلب الخيال وهو مجبول على التقصير وفعل أفاعيل من لم يؤمن بالآخرة . وعن ابن أبي زيد أيضا : لا يجوز الجعل على إخراج الجان من الإنسان لأنه لا يعرف حقيقته ولا يوقف عليه ، ولا ينبغي لأهل الورع فعله ولا لغيرهم وكذا الجعل على حل المربوط والمسحور .

وسئل أيضا عن يكتب كتاب عطف لامرأة أهرض عنها زوجها ليقبل عليها وتكنى شره ؟ فأجاب : أما بين الزوجين فأرجو أن يكون حقيقا بكتب القرآن وغيره مما لا يستنكر ولا يشترط في جملة . قلت : وهذا خلاف ما تقدم له إلا أن يقال إن هذا بالرقى الظاهرة الحسن كرقى أبي سعيد الخدري رضي الله عنه سيد الحى الملدوغ بالفاتحة انتهى .

[مطلب : على أن كتابة ما لا يعرف والعزيمة به حرام]

ومذهبنا في ذلك أن كل عزيمة مقروءة أو مكتوبة إن كان فيها اسم لا يعرف معناه فهى محرمة الكتابة والقراءة سواء في ذلك المضرع وغيره ، وإن كانت العزيمة أو الرقيا مشتملة على أسماء الله تعالى وآياته والإقسام به وبأنبيائه وملائكته جازت قراءتها على المضرع وغيره وكتابتها كذلك ، وما عدا ذلك من التبخيرات والتدخينات ونحوها مما اعتاده السحرة الفجرة الحرام الصريف بل الكبيرة بل الكفر بتفصيله المشهور عندنا ومطلقاً عند مالك وغيره .

وسئل ابن أبي زيد المالكي عن أجران يكتب فيها نحو اسم الله الذي أضاه به كل ظلمة وكسر به كل قوة وجعله على النار فأوقدت وعلى الجنة فتزيت فأقلم به عرشه وكرسه وبه يبعث خلقه ، وما أشبه ذلك مع قرآن تقدمه فهل بهذا بأس . فقال : لم يأت هذا في الأحاديث الصحاح وغير هذا من القرآن والسنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم أحب إلينا أن يدعى به ، وذكر في أثناء كلامه أن ذلك لا يجوز إلا ببعد من التأويل انتهى .

ومن صرح بتحريم الرقيا بالاسم الأعجمي الذي لا يعرف معناه ابن رشد المالكي والعز بن عبد السلام الشافعي وجماعة من أئمتنا وغيرهم ، وقيل وعن ابن المسيب ما يقتضي الجواز لقوله صلى الله عليه وسلم « من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه » انتهى . ولا دليل فيه لأنه لم يقل لهم ذلك إلا بعد أن سألوه أن عندهم رقيا يرقون بها فقال لهم صلى الله عليه وسلم « اعرضوا علي رقاكم فعرضوها عليه ، فقال صلى الله عليه وسلم لا بأس ثم قال من استطاع منكم » الخ ، فلم يقل ذلك إلا بعد أن عرف رقاهم ، وأنه لا محذور فيها ، وذكر بعض أئمة المالكية أن من أمر الغير بعمل السحر لا يقتل بالأمر بل يؤدب أدبا شديدا كما في المدونة .

[مطلب : الكتابة للحمي والرق الخ]

وسئل بعضهم عن رجل صالح يكتب ويرقى ويعمل النحر ويعالج أصحاب الصرع والجنون بأسماء الله والخواصم والعزائم وينتفع بذلك كله من عمله ولا يأخذ على ذلك الأجور فهل له بذلك أجر ؟ فأجاب : أما الكتب للحمي والرقى وعمل النحر بالقرآن وبالمعروف من ذكر الله تعالى فلا بأس به ، وأما معالجة المصروع بالجنون بالخواصم والعزائم ففعل المبطلين فإنه من المنكر والباطل الذي لا يفعله ولا يشتغل به من فيه خير أو دين ، فإن كان هذا الرجل جاهلا بما عليه في هذا فينبغي أن ينهى عنه ويبصر فيما عليه فيه حتى لا يعود إلى الاشتغال به .

[مطلب : هل الموت وجودي أم عدمي ؟]

وسئل نفع الله تعالى به : عن الموت هل هو وجودي أو عدمي ، وكم يموت الإنسان ويجيا ، وفي الآية (ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين) ؟

فأجاب نفعنا الله بعلومه بقوله : قد حررت الحق في ذلك في شرح العباب فليست منه ، والذي حضرني هنا أن الموت مفارقة الروح الجسد . واختلفوا هل هي صفة وجودية أو معقول عدمي فقيل هو معنى يخلق الله في الجسم مضاد للحياة لقوله تعالى (خلق الموت والحياة) والعدم غير مخلوق ، وقيل هو عدم صرف والخلق في الآية بمعنى التقدير وهو يطلق عليهما ، واتفقوا أنه ليس بجسم ولا جوهر ، وحديث « يؤتى بالموت في صورة كبش » الخ من باب التمثيل ، والأصح أنه أمر وجودي يقترن بحدوثه قبول الانحلال والانتقال من دار إلى دار ، واتفق المسلمون على أن الأرواح باقية غير فانية إما في نعيم مقيم وإما في عذاب أليم ، وإذا كان الموت أمرا وجوديا فهو مضاد للإدراكات الدنيوية والأخروية ، وقيل الدنيوية فقط ورد بأن معقول الإدراك لا يختلف ، وإذا ثبتت المضادة الأولى كانت سالبة للحياة وسائر الإدراكات المنوطة بها ، ويجوز أن ترجع في حال آخر وأمر ثان وبعودها يرجع الميت حيا وهو المعبر عنه بحياة القبر عند إتيان المالكين للسؤال ، فإذا ردت إليه الحياة للجسم والروح تبعثها الإدراكات المشروطة بها فيتوجه حينئذ على الميت السؤال ويتصور منه الجواب . وروى في حديث عن علي أو غيره رضي الله عنه « أنه صلى الله عليه وسلم لما ذكر فتنة منكر ونكير قال يا رسول الله إن يكن معي عقلي فلا أبالي منهما » وفي إرشاد إمام الحرمين المرحوم عندنا أن السؤال على أجزاء يعلمها الله من القلب أو غيره يحياها الرب سبحانه وتعالى ويوجه السؤال عليها ، وذلك غير مستحيل عقلا ولا شرعا ، وقيل يجوز أن يكون السؤال للروح وتكون بإزاء الجسم انتهى . والسنة ترد هذا القول وإن قال بعض المتأخرين : المعتقد أن السؤال واجب والمستول الروح ومحملها محتمل :

[مطلب : في أن الإمامة والإحياء للآدمي ستة أقسام]

ونقل أن الشارع أخبر أن الملائكة والبهائم والآدمي تتطور في الإحياء والإمانة مرات كثيرة فالآدمي يتطور في الإحياءات والإمانات ستة :

الأولى : يوم ألت بربكم حين استخرجوا من ظهر آدم كالذر ، ويقال إنه كان مرتين قبل وكانت أرواحا بلا أجسام ، والحق عند أهل السنة أنها كانت مركبة في أجسام ، وأنكر هذا طوائف وعجيب من البيضاوي وغيره أنه وافقهم ، وقد قال بعض الأئمة : إن إنكاره إلحاد في الدين .

الثانية : الإحياء الدنيوي المشهور لكل أحد .

الثالثة : إحياء القبر عند مجيء الملكين للسؤال :

الرابعة : الإحياء الإبراهيمي حين نادى إبراهيم صلى الله على نبيينا وعليه وسلم عند بناء البيت ، إلا إن ربكم قد بنى لكم بيتا فحجوه ، الحديث .

الخامسة : الإحياء المحمدي ذكر القشيري في التحبير عند ذكره الوهاب أن موسى صلى الله على نبيينا وعليه وسلم قال : يارب إني أرى في التوراة أمة أناجيلهم في صدورهم من هم ؟ قال : تلك أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، وأخذ يعدد فيهم الخصال الجميلة حتى اشتاق موسى إلى لقاءهم ، فقال له : لا تلقاهم ولكن إن شئت أسمعتك أصواتهم فنادى سبحانه أمة محمد صلى الله عليه وسلم وهم في أصلاب آبائهم ، فقالوا ليبيك ياربنا ، فقال تعالى : أعطيتكم قبل أن تسألوني وغفرت لكم قبل أن تستغفروني ، وذكر ذلك القشيري واستدل له .

السادسة : الإحياء الأبدي في الآخرة حين يذبح الموت ويقال يأهل الجنة خلود بلا موت ، وبأهل النار خلود بلا موت وهو رجوع الأجسام كما كانت على وجه أكل وأفضل .

وللملائكة حياتان وموتتان : الأولى : الدنيوية والموت بعدها (١) . والثانية الأخروية .

وللبهائم حياتان وموتتان : الدنيوية ثم الموت بعدها ثم الحياة للقصاص كما جاء في الصحيح ثم يقال لها كوني ترابا فتموت وترجع ترابا ، وحينئذ يقول الكافر باليتنى كنت ترابا فليست هذه الإحياءات مضادة لقوله تعالى (ربنا أمنا اثنتين وأحييتنا اثنتين) لأن هذا من قول الكفار ، ولو سلمنا صحته فليس فيه حصر أن هذا لا يكون إلا كذا فيجوز أكثر ، سلمنا أن فيه حصر فهو باعتبار المشهور الذي يعرفه كل أحد .

[مطلب : هل مؤمنوا الجن يدخلون الجنة أم لا ؟]

ومثل نفع الله به : عن قوله تعالى (يا قومنا أجيئوا داعي الله) الآية ، هل مقتضاه أن مؤمنى الجن يدخلون الجنة أم لا ، وهل منهم رسل ، وهل هم أولاد إبليس ، وما حكم من أنكر وجودهم ، وما يتعلق بذلك من إعادة الحيوانات وغير ذلك ؟

فأجاب بقوله : كل الحيوانات يموتون وكذلك سائر العالم لقوله تعالى (كل من عليها فان) مع قوله (كل شيء هالك إلا وجهه) لكن لنا قول : أنه يستثنى من ذلك من خلق للبقاء كمحور الجنة وولداتها فعنى

(١) الظاهر أن للملائكة موتا واحدا وحياتين كما يعلم من كلامه اه مصححة .

هالك إلا وجهه عندهم قابل للهلاك وفي مقابله أنهم بعدمون كالجنة والنار وسائر الموجودات لحظة ليصدق عموم الآية ثم يعودون :

واختلفوا في إعادة الحيوان والأصح إعادته لقوله تعالى (وإذا الوحوش حشرت) والحديث الصحيحين في الاقتصاص للحيوان بعضه من بعض ، وقيل لا يعاد شيء منها ، وحشرت معناه ماتت ، والاقتصاص كناية عن العدل وهو خلاف ظاهر الآية والحديث فمن ثم كان الأصح الأول .

وأما الآدميون فالمكلفون منهم يعودون إجماعا ، وكذا الصغار العقلاء يعودون ويكونون في الجنة مع آبائهم المؤمنين إجماعا أيضا ، ولا نظر لمن شذ في ذلك كما بينته في شرح العباب في باب الاستسقاء ومثلهم من بلغ مجنوناً ، وتوقف الباقلاني في الصغار وتردد غيره في المجانين لا يعول عليه .

وأما الجنان فأهل السنة يؤمنون بوجودهم ، وإنكار المعتزلة لوجودهم فيه مخالفة للكتاب والسنة والإجماع بل أزموا به كفر الآن فيه تكذيب النصوص القطعية بوجودهم ، ومن ثم قال بعض المالكية : الصواب كفر من أنكر وجودهم لأنه جحد نص القرآن والسنة المتواترة والإجماع الضروري وهم مكلفون قطعاً ، ومن ثم وعدوا بمغفرة الذنوب والإجارة من عذاب أليم في الآية التي في السؤال وتعدوا بالعقاب (ألم يأتكم رسل منكم ينقصون عليكم آياتي وينذرونكم لقاء يومكم هذا) ولا ينذر بالإعادة للحساب إلا مكلف . قال الضحاك وفي هذه الآية دليل على أن فيهم رسلاً منهم . وخالفه الجمهور وقالوا : المراد بالرسول منهم رسل الأنبياء أو منكم للتغليب على حد (يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان) وهما لا يخرجان إلا من الملح .

واختلفوا هل هم أولاد إبليس أو أولاد جنان ، وفي أن إبليس هل هو من الجن أو الملائكة ، وفي أن المطيع منهم هل يدخل الجنة أو ينحى من النار ؟ وبعضهم ذكر الخلاف على غير هذا الوجه فقال من قال هم من ولد إبليس فله في دخولهم الجنة قولان : وجه الأول طاعتهم ووجه الثاني تبعيتهم لأبيهم ، ومن قال إنهم من أولاد الجن فالمطيع منهم يدخل الجنة بغير خلاف من أصحاب هذا المذهب وظواهر الآي تقتضي دخولهم كقوله تعالى (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره . إن الله لا يضيع أجر المحسنين . إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن . إلى قوله : بغير حساب) فعلى القول بالأخذ بالعموم في النصوص ما لم يرد مخصص وهو مذهب أكثر الفقهاء تكون هذه النصوص مقتضية لدخولهم الجنة ، واستدل له أبو حنيفة رحمه الله بقوله تعالى (لم يطمئن إنس قبلهم ولا جان) فلو أنهم يدخلون الجنة لما تنق طمئن كالإنس للأبكار ، وأيضاً فقد اتفقنا على تكليفهم فيكون الواجب عليهم كالواجب علينا وهو ما فيه ثواب ولا ثواب في الآخرة إلا الجنة ، ومكث أهل الأعراف بها إنما هو عقاب يعقبه دخول الجنة كما أشير إليه بقوله تعالى (لم يدخلوها وهم يطمعون) ولأجل ذلك قال بعض السلف : ما أطمعهم إلا ليدخلهم ، وقيل بالوقف وهو بعيد إذ لا موجب له مع شهادة النصوص بدخولهم الجنة ، ومن أنكر هذا لا يكفر لأنه لم يقم بخصوصه قاطع بخلاف منكر رسالة نبيينا محمد صلى الله عليه وسلم إليهم فإنه يكفر لأنه أجمع عليه المسلمون قاطبة وعلم من الدين بالضرورة ، وقد تساهل من قال رسالته صلى الله عليه وسلم إليهم اشتهرت اشتهاً قريباً من الضروري بآيات القرآن ، وشهرة عموم رسالته تدل على ذلك كمنكر الإجماع ، وفي كفره خلاف مذكور في الأصول ، وكذا كونه مبعوثاً إلى بأجوج ومأجوج فنكره كذلك لأنهم من الناس وقال الله تعالى (وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً) وذكر بعض العلماء أنه صلى الله عليه وسلم مر بهم ليلة الإسراء

فدعاهم فلم يجيبوا ، وبفرض أن هذا لم يثبت يكونون كمن بأطراف الأرض ممن لم تبلغه دعوته صلى الله عليه وسلم ، والأصح أنهم غير مكلفين .

[مطلب : في تعريف الجن والشياطين والملائكة]

وفي إرشاد إمام الحرمين : الجن والشياطين أجسام لطيفة نارية غائبة عن إدراك العيون . قال : وعن بعض التابعين أن من الجن صنفا روحانيا لا يأكل ولا يشرب ومنهم من يأكل ويشرب ، والله أعلم بكيفية ذلك ، ومن مستفيض الأخبار أنهم سألوا النبي صلى الله عليه وسلم الزاد فأباح لهم كل عظم لم يذكر اسم الله تعالى عليه يحدونه أوفر ما كان لحما ، وقيل إنهم يعيشون بالشم لا بالأكل ، وورد أن أرواث دوابنا علف دوابهم .

ويجب اعتقاد وجود الملائكة أيضا ، وهم جواهر نورانية قيل بسيطة وقيل مركبة من العناصر الأربعة كالجان لكن غلبهم النور كما غلب على الجان النار ، ولذلك لم يريا لأنهم أعنى الملائكة قدسية منزهة عن ظلمات الشهوات طعامهم التسييح وشرابهم التقديس أنسهم بذكر الله وفرحهم بطاعة الله قال الله تعالى (كل آمن بالله وملائكته وكتبه) والبشر أفضل منهم على تفصيل فيه خلافا لقول المعتزلة إنهم أفضل مطلقا حتى من نبينا محمد صلى الله عليه وسلم .

واختلف هل يثابون على أعمالهم ؟ فقال بعض المحققين : إنهم يثابون لعموم الآيات السابقة في الجن والأخبار ، وأجمع المسلمون على إثابهم وشذت طائفة فلم يثيبوا إلا الملكين الكاتبين ، ولا يبعد أنه يلزمهم كفر نظير ما مر في إنكار الجن :

[مطلب : هل يوصف إبليس بأنه كان عارفا بالله ثم سلب ذلك أم لا ؟]

وسئل رضى الله عنه : هل يوصف إبليس لعنه الله بأنه كان عارفا بالله ثم سلب ذلك ، وما جاء من خطابه في القرآن هل هو بواسطة ، وجميع طوائف الكفر هل يوصفون بمعرفة الله تعالى المستلزمة لمعرفة رسوله صلى الله عليه وعلى سائر الأنبياء وسلم ، وإسناد معرفة الله لهم هل تستلزم إثبات الإيمان ؟ :

فأجاب بقوله : سئل المازرى المالكي عن ذلك فقال : هذه المسئلة تفتقر إلى مقدمتين : إحداهما : ما يورده في هذا من الأخبار كثير من المفسرين فلا طائل تحته لأن المسئلة علمية والعمل بخبر الآحاد إنما هو في العمليات خاصة لأنها مبنية على غلبة الظن بخلاف هذه ، وهذا مما لا اختلاف فيه وإن رأيت العلماء اختلفوا في فروغه فذلك إنما هو لا اختلاف آرائهم كاختلافهم في تسمية الله تعالى بما ورد في أخبار الآحاد إلى غير ذلك ، وأما ما نقل بعض المفسرين من الخبر الصحيح أو السقيم فلا فائدة فيه بل أصل المسئلة مما لا يلزم البحث عنه . وكان شيخنا عبد الحميد يذكرها في ميعاده ذكرا يتردد وينقل عن شيخه فيها رأيا لا أحفظه الآن فليفهم الإياس على ما يقطع به فيها والمقدمة الثانية وهي عظيمة الموقع : وهي أن تعلم أن الله خلق في قلوب الحيوان علوما ناطقها وغير ناطقها لا يجلبه فكر ولا يميزه بحث وهي علوم ضرورية وطبيعية في الحيوان البيهيمي ومنها مالا يدرك إلا بالفكر والبحث وهو خاص بالحيوان الناطق ، ومنها مالا يدركه الناطق لا بالضرورة ولا بالبحث وإن أمكن من ناحية النظر أن يكون في قلوب عباده فهو من ناحية التجويز مثل رتبة الإنسان يلحق بها فلك القمر فهو يمكن عقلا ولا يطمع فيه إلا أهل الوسواس ، وطائفة من الأوائل يمنعون هذا

وأصغى إليهم بعض أهل العصر لأنه خارج عن الطبيعة فلذا لم يدركه العقل لما أنه لا يعلم السبب في خصوصية جذب المغناطيس للحديد دون غيره ، وما لا يمكن إدراكه فلا مورد فيه ولا تصور ، ومن لا يميز بين الفكر المحصل علما أو ظنا يورد الكلام إيراد قاطع كأنه يراه كالنور الساطع ، وبهذا يتميز المستبحر في العلوم من غيره فإذا أكثر النظر في هذه المسئلة المستبحر فهو كما قال المتنبي :

ومن تفكر في الدنيا وبهجتها أقامه العجز في فكر وفي تعب

لكن من لا تخفى عليه خافية أرسل الوحي إلى رسله يعلم مكنون ما في غيبه فاطلعوا عليه وعلومه للناس :

[مطلب : في أن العلوم ثلاث طبقات]

والعلوم ثلاث طبقات منها ما لا يعلم بالعقل وإنما يعلم بالسمع كجواز رؤية الله تعالى ومن ذلك علم إبليس فهو لا يعرف إلا بالسمع أما تكبره فمقطوع به لقوله تعالى (فاستكبر وكان من الكافرين) ولفظ الكفر وإن استعمل للستر فهو موضوع شرعا لمن لا يعرف الله ويؤيده قوله تعالى (رب بما أغويتني) وقوله (لأملأن جهنم منك ومن تبعك) الآية ، وغير ذلك مما يدل على كفره . وأما كون كفره حدث بعد إيمان أولم يزل كافرا فلا قاطع فيه من نص قرآن ولا خبر متواتر ولا إجماع .

وإختلف الناس هل هو من الملائكة أو من الجن واحتج الأولون باستثنائه منهم في السجود واحتج الآخرون بقوله (كان من الجن) وأجابوا عن الاستثناء بأنه منقطع ، وأجاب الأولون عن كونه من الجن بأنه منهم في التمرد والفساد والاستكبار والعناد ، ومن الواضح أن دلالة كان من الجن لأن كونه منهم أظهر من دلالة الاستثناء على كونه من الملائكة لأنه يأتي منقطعا كثيرا قال تعالى (ألم به من علم إلا اتباع الظن) وتأويل كان من الجن بما ذكر بعيد جدا ، على أنه يمكن أن يقال إن الجن من جنس الملائكة من حيث لطافة الجسم وعدم رؤيته للبشر في كل فيكون الاستثناء متصلا مع كون إبليس من عنصر الجن حقيقة وقوله (خلقتني من نار وخلقته من طين) دليل ظاهر على أنه من الجن حقيقة . وليس من الملائكة وقال بعضهم : خلق الله العناصر الأربعة الماء والهواء والتراب والنار ، وركب منها العالم بأسره نباته وحيوانه ومعدنه ، فهو كله أجسام مركبة من أجسام بسيطة وهي العناصر . وخلق أجساما روحانية منها الملائكة والجن والظاهر منها المطيع (يسبحون الليل والنهار لا يفترون) وتسمى ملائكة ، والشرير الخبيث جان كما أن الأدمى على قسمين صالح وخبيث فاسق أو كافر ، وكون إبليس سمع كلام الله أو لا يرجع فيه إلى قاطع وليس بوجود نظير ما مر ، وإنما فيه ظواهر وهي لا تعتبر في هذا بل في الظنانيات ، وقوله (ما منعاك أن تسجد) ظاهر في عدم الوسطة ومحتمل لوجودها . وكون الكفار هل يعرفون الله أولا ؟ جوابه أنه يمكن معرفتهم بالله دون رسله ولا يتصور عكسه إذ الرسول لا يتحقق معرفته إلا بنسبته إلى الله ، وأما معرفة الله فيمكن أن تتحقق بدون رسله لأنه تعالى نصب عليها أدلة من مصنوعاته لا يفتقر الاستدلال بها إلى مجيء رسول بها ، ومن ثم قال بعض الأئمة : تجب معرفة الله بالعقل لأنها لا تتوقف على الشرع ، والذين ينفون الوجوب قبل الشرع ليس هو لعدم إمكانها بل لعدم التكليف بها حينئذ لأنه لا يعرف إلا من الشرع ، وزعم بعضهم التلازم بين معرفة الله ورسله من الجانبين ، وكأنه أراد المعرفة المعتد بها شرعا ، وإلا فواضح أنه لا تلازم كذلك كما تقرر :

وسئل نفع الله بعلموه ، بما لفظه : أنكر بعضهم الدعاء بـ « اللهم كما حسنت خلقي فحسن خاتي » محتجا بحديث « فرغ ربك من ثلاث رزقك وأجلك وشقي أم سعيد » فهل هو كذلك ؟

فأجاب بقوله : ليس الأمر كما زعم هذا المنكر ، ويلزمه إبطال الدعاء من أصله ، لأن كل ما سبق لك قد فرغ منه ، وبذلك قال بعض المبتدعة فأبطلوا الدعاء من أصله ، وقالوا لافائدة له لأنه إن سبق وصول المدعو به للداعي فالدعاء بوصوله عبث وإلا فهو عبث أيضا . ورد عليهم أهل السنة بأن المطلوب من الدعاء التذلل والخضوع ، ولذا ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « من لم يسأل الله يغضب عليه » وفي بعض الآثار أن الله قال لموسى عليه الصلاة والسلام : يا موسى اسألني كل شيء حتى ملح عجيتك ، على أن له فائدة ، وهي أن تلك المقدرات على قسمين : منها ما أبرم وهو المعبر عنه بما في أم الكتاب الذي لا يقبل تغييرا ولا تبديلا . ومنها ما علق على فعل شيء وهو المعبر عنه بالروح المحفوظ القابل للتغيير والتبديل ، وأصل ذلك قوله تعالى (يمح الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب) فن ذلك حديث « إن زيارة الرحم تزيد في العمر » بناء على أن المراد بالزيادة فيه حقيقتها لا مجازها الذي هو البركة بأن يتيسر له في العمر القصير ما لا يتيسر لغيره في العمر الطويل وإن قال بهذا جمع ، وكذلك الدعاء قد يكون المدعو به معلقا على الدعاء فكان للدعاء فائدة أي فائدة . على أن الدعاء لا يخيب أبدا لأنه إن كان بما علق على الدعاء فواضح وجود الفائدة فيه وعليه يحمل قوله صلى الله عليه وسلم « لا يرد القضاء إلا الدعاء » وإن كان بما لم يعلق على ذلك ففائدته الثواب لأن الدعاء من العبادة بل من أنها كما قال صلى الله عليه وسلم « الدعاء مخ العبادة » وأيضا فيبدل الله الداعي بدل مادعاه به بما يقدر له بما هو مثل ذلك أو أفضل منه كما يليق بجوده وكرمه وصحة فضله وحلمه ، ومن ثم أطلق سبحانه وتعالى الاستجابة للدعاء ولم يقيد بها بشيء فقال عز وجل (وقال ربكم ادعوني أستجب لكم) وقال (أجيب دعوة الداعي إذا دعان) والفعل وإن كان في حيز الإثبات فلا عموم له لكنه في مقام الامتنان للعموم كما قالوا به في النكرة في سياق الامتنان إذ الفعل والنكرة المثبتة من واد واحد عموما وعدمه فتأمل ذلك كله فإنه ظهر لي بحمد الله ولا مزيد على حسنه وتحقيقه ، ثم رأيت بعضهم أشار لبعض ذلك فقال : لا ينكر الدعاء إلا كافر مكذب بالقرآن لأن الله تعالى تعبد عباده به في غير ما آية ووعدهم بالاستجابة على ما سبق في علمه من أحد ثلاثة أشياء على ما ورد في الحديث استجابة أو ادخار أو تكفير عنه . وقال آخر : منكر ذلك إما جاهل فينهى عنه أشد النهي وإن تبادى بعد العلم فقد كذب القرآن فهو مرتد ، وقال عليه الصلاة والسلام « لا يرد القضاء إلا الدعاء » فقد يكون في علم الله القضاء يعلق بذلك الدعاء ، ولا يكون إلا هو كقوله صلى الله عليه وسلم « اعملوا فكل ميسر لما خلق له » الحديث انتهى .

[مطلب : من رغب عن السنة]

وسئل نفع الله بعلموه : هل يسوغ لأحد أن يأنف من الدعاء باللهم اجعلني ممن ينال شفاعته محمد صلى الله عليه وسلم ؟

فأجاب : لا يأنف من ذلك مترفعا عنه إلا كافر بالله ورسوله غلب داء الكبر على قلبه حتى أخرجه من دين الإسلام إلى الكفر الحقيقي ، وقد صرح أئمتنا بأنه لو قيل لإنسان قص أظفارك فقال لأفعل رغبة عن السنة كفر ، فإذا كان هذا حكمهم على هذا فكيف بمن أنف أن يكون من أهل شفاعته صلى الله عليه وسلم ،

وليس شفاعته صلى الله عليه وسلم خاصة بالمذنبين إذ هي على أنواع سبعة أو أكثر كما بينتها في الخصائص من شرح الإرشاد حتى إن السبعين ألفا الذين صح دخولهم الجنة بغير حساب لا يحلون من شفاعته ومدده ، وكيف يمكن عاقلا أن يتوهم أنه ينفك عن ملاحظته صلى الله عليه وسلم في يوم يحتاج إليه فيه الخلق بأسرهم أنبيأؤهم ورسلمهم وملائكتهم ولم يجسر على تلك الشفاعة العظمى فيه إلا نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، وجزاه عنا وعن المسلمين خيرا أفضل ماجزى نبيا عن أمته ورسولا عن قومه وأنالنا شفاعته وجعلنا من أمته بمنه وكرمه .

فإن قلت : قد أنكروا المبتدعة الشفاعة ولم تكفروهم بذلك :

قلت : هم لم ينكروها أنفة واستكبارا بل اعتقادا زعما منهم أن الأدلة التي قامت عند عقولهم الكاذبة الضالة أحوالها وشتان ما بين هؤلاء ومنكرها أنفة واستكبارا وعجيب من بعض أئمة المالكية حيث لم يستحضر هذا التفصيل والفرق اللذين ذكرتهما ، فقال جوابا عما في السؤال : لا يحل لمسلم أن يأنف من ذلك بل يجب عليه التضرع إلى الله تعالى جاهرا بشفاعته صلى الله عليه وسلم لأنها تنال المحسنين والمذنبين هي قوله « أريد أن أخبىء دعوتى شفاعته لأمتى فى الآخرة » وجميع العلماء على أن المقام المحمود الذى وعده الله هو شفاعته لأمته فتنال عموم أمته فى موقفين : الإراحة من الموقف والزيادة فى الكرامة والترفيه ، والمذنبون منهم من ينال شفاعته فى التجاوز عنه ، ومنهم من ينالها فى الخروج من النار ولا يحرم من شفاعته إلا الكفار ولعلها لاتنال من يكذب بها من المبتدعة فعنى دعاء الرجل أن لا يحرم من شفاعته موته على الإسلام غير زائف ولا مبتدع فواجب دعاؤه جهده ولا يدعو بإخراجه من النار بشفاعته لأنه دعاء يستازم الذنب الموجب للنار انتهى .

وسئل نفع الله به ، عن شخص قال : يمكن أن يوجد من هو أفضل من كذا (١) فهل يكفر بذلك ؟ فأجاب بقوله : إن أراد إمكان ذلك شرعا أو أن النبوة مكتسبة فهو كافر أو أنه يمكن من حيث العقل لا بالنظر للشرع فلا يكفر .

وسئل رضى الله عنه بما لفظه : رأى بعض الطلبة سيرة النبي صلى الله عليه وسلم مكتوبة بخط غلق لا يقرأ إلا بصعوبة فقال هذه سيرة رديئة فهل يكفر ؟ فأجاب بقوله : إن أراد مجرد الخط لم يكفر وكذا لو أطلق لأن القرينة تصرف ذلك للاخط وللماكية فى ذلك تشديد يليق بمذهبهم .

[مطلب : ليس أحد من بناته صلى الله عليه وسلم على الشرك قبل النبوة ؟]

وسئل نفع الله به : هل أحد من بناته صلى الله عليه وسلم كزئيب رضى الله عنهم كان على الشرك قبل النبوة ؟

فأجاب بقوله : معاذ الله أن يكون أحد منهن على ذلك بل هن على ما كان عليه أبوهن وسيدهن بل سيد الخلق كلهم ، فإنه صلى الله عليه وسلم بعثه الله وهو على الإيمان الكامل والناس على فترة من الرسل وقد درست الشرائع وعم الكفر والضلال ، فتولاه وحفظه من كل قبيح كان عليه قومه وحبب إليه الخلاء فكان يخلو يتعبد فى غار حراء ، قال بعض الأئمة : ولا شك فى تمسك بناته قبل مبعثه بهديه وسيرته :

(١) (قوله من كذا) هكذا هو بالنسخ ، ولعله كناية عن النبوة استبشاعا للتصريح بذلك اه مصححه .

وسئل نفعنا الله بعلومه بما لفظه : عن صاحب رسائل إخوان الصفا وماترجمته ومآجال كتابه ؟
فأجاب بقوله : نسبها كثير إلى جعفر الصادق رضى الله عنه وهو باطل وإنما الصواب أن مؤلفها مسلمة
ابن أحمد بن قاسم بن عبد الله الخريطى ويقال المرخيطى. ومخربط من قرى الأندلس ويكنى أبا القاسم كان جامعا
لعلوم الحكمة من الإلهيات والطبيعات والهندسة والتنجيم وعلوم الكيمياء وطبائع الأحجار وخواص النباتات
وإليه انتهى علم الحكمة بالأندلس وعنه أخذ حكماء ذلك الإقليم وتوفى بها أواخر جمادى الآخرة سنة ثلاث
وخمسين وثلثمائة وهو ابن ستين ومن ذكره ابن بشكوان وغيره وكتابه فيه أشياء حكيمية وفلسفية وشرعية ومن
شدد النكير عليه ابن تيمية لكنه يفرط في كلامه فلا يفتخر بجميع ما يقوله .

[مطلب : « ما اتخذ الله من ولى جاهل » ، الحديث]

وسئل نفع الله به عن معنى قولهم : « ما اتخذ الله من ولى جاهل ولو اتخذ له لعله » ؟
فأجاب عنه بقوله : معنى ذلك أن الله تعالى يفيض على أوليائه الذين أتقنوا الأحكام الظاهرة والأعمال
الخالصة من مواقع الإلهام والتوفيق والأحوال والتحقيق ما يفوقون به على من عداهم ، فمن ثبتت له الولاية
التي لا ينشأ كمالها إلا عما ذكرنا فتثبت له تلك العلوم والمعارف فما اتخذ الله ولى جاهلا بذلك ، ولو فرض
أنه اتخذ : أى أهله إلى أن يصير من أوليائه لعله أى لأهله من المعارف ما يلحق به غيره فالمراد الجاهل بالعلوم
الوهمية والأحوال الخفية لا الجاهل بمبادئ العلوم الظاهرة مما يجب عليه تعلمه فإن هذا لا يكون ولىا ولا يراد
للولاية مادام على جهله بذلك بل إذا أراد الله ولايته ألهمه تعلم ما يجب عليه تعلمه فإن هذا لا يمكن الإلهام فيه فإذا تعلمه
وأقن عباداته أفاض عليه تعالى من علوم غيبه ما لا يدرك بكسب ولا اجتهاد. وبما تقرر علم أن علم الشرائع
لا يدرك إلا بالتعليم الحسى ألا ترى إلى ما وقع فى قصة موسى والخضر عليهما الصلاة والسلام ، لكن معنى قول
الخضر عليه السلام لموسى عليه الصلاة والسلام إنك على علم لا أعلمه أنا أى لا أعلم خصوص شرعك أو كماله
وإلا فالخضر كان له شرع آخر بناء على الأصح أنه نبي ويلزم من كونه نبيا أن له شرعا غير شرع موسى
ومعنى قوله وأنا على علم لا تعلمه أنت أى لا تعلم خصوص ما أوتيته فلا ينافى أن موسى علم من المعارف
والإلهامات والأحوال والخصوصيات ما لم يحظ به الخضر .

[مطلب : فى أن العلوم الشرعية لا تدرك إلا بالتعليم]

ومما يؤيد ما قدمته ما حكاه الإمام الحقيق ابن عرفة المالكي حكى أن الاجماع على أن علم الشرائع لا يكون
إلا بقصد التعليم ، وأما الذى يعلمه لأوليائه فهو الإلهامات والأنوار والمعارف التى لا يمكن أن تحصل بسبب بل
بمحض فضل الله ومنته والله أعلم .

[مطلب : فى أن العارف بما يجب لله من أوصاف الجمال والكمال]

أفضل من العارف بمجرد الأحكام]

وسئل نفع الله به عن معنى قول الإحياء لما ذكر معرفة الله تعالى والعلم به قال : والرتبة العليا فى ذلك
للأنبياء ثم الأولياء العارفين ثم العلماء البراسخين ثم الصالحين ، فقدم الأولياء وفضلهم على العلماء ، وبه
صرح القشيري فى أول رسالته ، فما وجه ذلك مع أن العلم أفضل من العمل لأن ذاك متعمد وهذا قاصر :

فأجاب بقوله : ما قاله هذان الإمامان الجليلان صحيح لا مريبة فيه إذ لا يشك عاقل أن العارف بما يجب لله تعالى من أوصاف الجلال ونعوت الكمال ، وبما يستحيل عليه من الاتصاف بكل صفة لم تبلغ غاية النهاية من الكمال المطلق أفضل من العارف بمجرد الأحكام . قال ابن عبد السلام : بل العارفون بالله أفضل من العارفين بالأصول والفروع لأن العلم يشرف بشرف معلومه وثمراته ، والعلم بالله وبصفاته أفضل من العلم بكل معلوم من جهة أن متعلقه أفضل وأشرف المعلومات وأكملها وثمراته أفضل الثمرات وأجلها إذ معرفة كل صفة من الصفات توجب حالا عليه وعنها تنشأ ملابسة كل "خلق سني" والتجرد عن كل "خلق دني" فمن عرف سعة الرحمة أثمرت معرفته صعة الرجاء ، ومن عرف شدة النعمة أثمرت معرفته شدة الخوف وأمر خوفه الكف عن كل معصية مع البسكاء والخوف والورع وحسن الإنقياد والإذعان ، ومن شهد أن جميع النعم منه تعالى أحبه وأثمرت المحبة آثارها الحمودة المعروفة ، وكذلك من شهد تفرده بالعظمة والجلال هابه وعامله بعظيم الإنقياد والتذلل وغيرهما ، ولم يفوت أمره إلا إليه ، ومن شهد تفرده بالعظمة والجلال هابه وعامله بعظيم الإنقياد والتذلل وغيرهما ، فهذه بعض آثار شهود الصفات ، ولا شك أن معرفة مجرد الأحكام لا توجب شيئا من هذه الأحوال والأعمال والأقوال ، والحس يدل على ذلك إذ كثير من علماء الظاهر على غاية من الفسوق ومجانبة الاستقامة بل منهم من أدمن النظر في نحو كلام الفلاسفة حتى خرج من الدين والعباد بالله ، ومنهم من يشكك فهم في ربهم يترددون ، والفرق بين علماء الكلام والعارفين أن المتكلم تغيب عنه علومه بالذات والصفات في أكثر الأوقات فلا تدوم له تلك الأحوال ، ولو دامت لسكان من العارفين لأنه يشاركونهم في العرفان الموجب للأحوال الموجبة للاستقامة ، وكيف يساوي بين العارفين والفقهاء والعارفون أفضل الخلق وأتقاهم لله تعالى والله سبحانه وتعالى يقول (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) ومدحه تعالى في كتابه للمتقين أكثر من مدحه للعالمين ، والعارفون هم المرادون في قوله عز قائلنا (إنما يخشى الله من عباده العلماء) دون العلماء بمجرد الأحكام لأن الغالب عليهم عدم الخشية ، وخبر الله تعالى صدق فلا يحمل إلا على من عرفه وخشيه ، وقد روى هذا عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو ترجمان القرآن . ثم علماء الأحكام منهم من يتعلم ويعلم لغير الله فهذا علمه وبال عليه ، وكذا من تعلم وعلم لغير الله ، وعكسه ممن خلط عملا صالحا وآخر سيئا ، ومن تعلم وعلم لله فإن لم يعمل بعلمه فهو شقي مثل أولئك وإن عمل به فإن كان عالما بالله وبأحكامه فهو من السعداء ، وإن كان من أهل الأحوال العارفين بالله فهو من أفضل العارفين إذ حاز ما حازوا وزاد عليهم بمعرفة الأحكام وتعليم أهل الإسلام .

[مطلب : في أن العلم المتعدى ليس بأفضل من العلم القاصر مطلقا]

قال : ومن يقول إن العلم المتعدى أفضل من القاصر جاهل بأحكام الله تعالى بل للقاصر أحوال أحدها : أن يكون أفضل من المتعدى كالتوحيد والإسلام والإيمان ، وكذلك الدعائم الخمس إلا الزكاة وكذلك التسبيح بعد الصلوات فإنه صلى الله عليه وسلم قدمه على التصديق بفضول الأموال وهو متعد وقال « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » وقال « خير أعمالكم الصلاة » وسئل صلى الله عليه وسلم أي الأعمال أفضل ؟ قال « إيمان بالله : قيل ثم ماذا ؟ قال : جهاد في سبيل الله . قيل ثم ماذا ؟ قال حج مبرور » فهذه كلها أعمال قاصرة وردت الشريعة بتفضيلها .

ثانيها : أن يكون المتعدى أكبر الوالدين فإنه صلى الله عليه وسلم قيل له أي الأعمال أفضل قال

« بر الوالدين » وليست الصلاة أفضل من كل عمل متعدد فلو رأى مصل غريقا يقدر على إنقاذه أو وقوع قتل أو زنا أو لواط وقدر على إزالته لزمه قطعها لذلك وإن ضاق الوقت لأن رتبته عند الله أفضل من رتبة الصلاة إذ لا يمكن تداركه بخلافها ، وهذان القسمان مبنيان على رجحان مصالح الأعمال فما كانت مصلحته فيها أرجح كان أفضل وكذا ما نص صلى الله عليه وسلم على تفضيله يكون أرجح وإن لم يدرك سبب رجحانه فإن لم نجد مصلحة تقتضى الرجحان ولا نصا به وجب علينا التوقف حتى نعلم دليلا شرعيا على الأفضل فنصرح به حينئذ ، وإلا لم يجوز لنا أن نقول على الله ما لم يقم لنا عليه دليل ، ولو تساوى اثنان مثلا في الأعمال لم يترجح أحدهما إلا بتوالى عرفانه واستمراره لأنه شرف أى شرف وبه يزداد صلاح الأعمال واستقامتها ، فللعارف رتب في الفضل والشرف بها تتفاضل الأحوال الناشئة عنها كما مر أول الجواب ، فالحجب أفضل من المتوكل وهو من الخائف وهو من الراجى فهذه نبذة من أوصاف العارفين بالله تعالى .

ومما يدل على فضلهم على الفقهاء ما تكرم الله به عليهم من الكرامات الخارقة للعادة ولا يجرى شئ من ذلك على أيدي الفقهاء إلا إن سلكوا طريق العارفين واتصفوا بأوصافهم ، وما سبقكم أبو بكر بصوم ولا صلاة ولكن بشئ وقر في صدره ، ومن زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما فضل غيره بالأعمال الشاقة فقد أبعد بل فضل بتكليم الله إياه تارة على لسان جبريل وتارة من غير واسطة وكذلك فضل بالعلوم والمعارف والأحوال التي اختص بها ولذلك قال « إني لأرجو أن أكون أعلمكم بالله وأشدكم له خشية » ولذلك لما تقلل بعضهم قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم على قيامه وصلاته على صلته أنكر صلى الله عليه وسلم عليه ذلك ، ثم ذكر أن تفضيله عليهم إنما كان بمعرفته بالله تعالى فهذه جهات تفضيله صلى الله عليه وسلم ولا مشقة فيها ، ولم لا والله تعالى يقول لموسى عليه الصلاة والسلام « إني اصطفتيك على الناس برسالاتي وبكلامي » ومثل هذا الزعم لا يصدر إلا من قلب منافق وهو صلى الله عليه وسلم أفضل الأنبياء كلهم عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام ، وكثير منهم كنوح صلى الله عليه وسلم عمل وأوذى وصبر أكثر من نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على أن ذلك الزعم ربما ينبىء أن النبوة مكتسبة وهو ضلال وكفر بل هي من مواهب محض فضله تعالى خص بها أنبياءه صلى الله عليه وسلم تقصر العقول عن إدراك أدنى شئ مما أوتوه من المعارف والأنوار والقرب من الله تعالى والآيات العظيمة الظاهرة على أيديهم تشهد بذلك ، ولهذا لما شتم الأولياء من هذه الرأحة طرفا حصل لهم من العرفان بقدر ما شتم كل طالب منهم ، وظهرت لهم كرامات من ذلك القدر الذي حصل ، وزاد الأنبياء أيضا أنهم قادة الخلق إلى الله تعالى ومعلموهم كيفية الوصول إليه فاتبعهم العامة بحكم العلوم الظاهرة والخاصة بحكم العلوم الباطنة ، وحصل بعض تلك الأمور بخلوص الاتباع ومن رام زيادة واعتقد قوة لم يصل إليها ، ولقد تخرجت أقوال قوم من أهل الطريق استغرقوا فوقوا في الاعتراض عليهم كالحلاج ، وذكر منهم ابن الجوزي كثيرين في تلبس إبليس ، ولقد أشار القشيري إلى أنه لا يقتدى بكل أشياخ رسالته بل بعضهم وبينهم .

[مطلب : في تأويل قول أبي يزيد : خضنا بحرا وقف الأنبياء على ساحله]

ومن ذلك ما نقل عن أبي يزيد : خضنا بحرا وقف الأنبياء على ساحله ، ومعنى هذا أن الأنبياء وقفوا بسواحل بحار الشهوات والإرادات ونحوهما ينقذون أتباعهم من الغرق في البحار فهو غاية في مدحهم والثناء

عليهم ، وليس فيه شيء من الاعتراض إلا ما يتبادر من ظاهره على ما زعمه المعارض على المتكلمين بهذه الكلمة حيث زعم أنهم يفضلون الأولياء على الأنبياء ، ومعاذ الله أن يصدر ذلك من أحد منهم لأنهم أعرف بالله وبأحكامه وبالأنبياء ومراتبهم من غيرهم .

وأجاب بعضهم عن تلك الكلمة بما يقرب مما قدمته فقال : معناها أنهم وقفوا بساحل السلامة ليتبعهم فيها عموم الناس لكونه ظاهرا مبلغا محل السلامة من غير تعقق ، وخاض الخراض في غوامضه وأدركوا منه أشياء من المعارف والأحوال لم يدركها من وقف من أولئك العامة بالساحل .

وأجاب بعضهم : بأن المراد أن الأنبياء خاضوا بحر المعارف وقطعوه وأحاطوا بجميع أسرارهم ولم يبق عليهم منه شيء ، وأما الأولياء فإنهم خاضوا شينا قليلا منها بل أكثرهم غرق فيه وتاه ولم ينبج منه إلا القليل من سبقت لهم السلامة في علم الله تعالى والبقية امتحنوا لعدم ضبط ظواهرهم ، ومن ثم زاغ كثير من الصوفية الذين لم يتأدبوا بأداب الشريعة إذ الخير كله في اتباعه صلى الله عليه وسلم والافتداء بهديه ، فمن قيد نفسه بأحكام الشريعة الظاهرة وعمر باطنه بالخشية ونحوها ممامر فقد اندرج في سلك القوم السالمين من اللوم ألحقنا الله بهم ونظمنا في سلكهم آمين .

[مطلب : فيمن سمي محمدا قبل نبينا صلى الله عليه وسلم]

وسئل نفع الله به : عن عدد من سمي محمدا قبل نبينا صلى الله عليه وسلم ؟
فأجاب بقوله : قال ابن قتيبة : من أعلام نبوته صلى الله عليه وسلم أنه لم يسم أحد قبله باسمه محمد صيانة من الله تعالى لهذا الاسم كما فعل بيحيى صلى الله عليه وسلم إذ لم يجعل له من قبل سميا ، وذلك أنه تعالى سماه في الكتب المتقدمة وبشر به الأنبياء فلو جعل اسمه مشتركا فيه لوقعت الشبهة ، إلا أنه لما قرب زمنه وبشر أهل الكتاب بقربه سمي قوم أولادهم بهذا الاسم رجاء أن يكون هو هو والله أعلم حيث يجعل رسالته . قال القاضي عياض : وهم ستة لا سابع لهم . ورد بذلك قول ابن خالويه : هم ثلاثة لا غير ، وسها عنه السهيلي فتبع مع تأخره عن القاضي ابن خالويه على ما ذكره على أن ما ذكره القاضي متعقب ، فقد قال الشيخ شيخ الإسلام الحافظ أبو الفضل بن حجر : أنه جمع أسماء من تسمى بذلك في جزء مفرد فبلغوا نحو العشرين لكن مع تكرير في بعضهم ووهم في بعض ، فتلخص منهم خمسة عشر نفسا وأشهرهم محمد بن عدى بن ربيعة التميمي السعدي ، وفي سياق خبره ما يشعر بأنه أدرك الإسلام ، ومحمد بن البراء بن طريف بن عتوارة بن عامر بن ليث بن بكر ابن عبد مناة بن كنانة البكري العتواري وهذا أدرك الإسلام وهو صحابي جزما رضى الله عنه والبقية لم يدركوا الإسلام .

[مطلب : عدد أولاد النبي صلى الله عليه وسلم]

وسئل رضى الله عنه : عن عدد أولاد نبينا الكرام عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام ؟
فأجاب بقوله : المتفق عليه منهم ستة ذكران القاسم وإبراهيم وأربع بنات زينب ورقية وأم كلثوم وفاطمة ، وهؤلاء الأربع هاجرن معه صلى الله عليه وسلم ، واختلف فيما سوى هؤلاء الستة فضم إليهم ابن اسحق الطيب والظاهر فتكون ثمانية أربعة ذكور وأربع إناث والزبير بن بكار عبد الله مات صغيرا بمكة قال وهذا يقال له الطيب والظاهر عند أكثر أهل النسب قال الدارقطني وهو لا بثبت وسمى بهما لأنه ولد

بعد النبوة فعلى هذا هم سبعة ثلاث ذكور وأربع إناث وقيل هو غيرهما فجملتهم تسعة ، خمسة ذكور وأربع إناث .

[مطلب : في ذكر أشياء محرمة كالغيبية وغيرها]

وسئل نفع الله به ، بما لفظه : ذكر الجلال السيوطي في أذكار الأذكار الذي اختصره من أذكار النووى لطف الله به أشياء محرمة كالغيبية وهي ذكر الإنسان بما يكره بما هو فيه ولو في نحو عمامته وإن كانت بإشارة أو رمزة نحو عين واستماعها ، والنيمة وهي نقل كلام بعض الناس إلى بعض للإفساد بينهم والنياحة والطعن في الأنساب واحتقار المساميين والسخرية بهم وسبهم ، والدعاء بالمغفرة للكافر ، وإفشاء السر إن كان فيه ضرر وإلا كره ، والمن على من أحسن إليه ولعن معين ولو كان كافرا لم يعلم موته على الكفر ، وانتهاز الوالدين ، والكذب إلا لعذر كإصلاح أو على زوجة أو ظالم أراد أخذ ودیعة عنده ، والتسمية بنحو شاه شاه أو ملك الملوك وفي أقصى القضاة وقاضى القضاة وحاكم الحكام خلاف ، ومن حرمه القاضي أبو الطيب ، وحرم الحلیمی الطيب قال : فإن الطيب هو الله ، والسلام على الكافر فهل الحكم كما ذكره ؟
فأجاب بقوله : نعم الحكم كما ذكره ، وقد بينت المعتمد في أقصى القضاة وما بعده في شرح العباب فليراجعه من أراد الوقوف على ذلك .

[مطلب : في الأذكار التي لها أصل في السنة كأذكار النووى وغيرها]

وسئل رضى الله عنه : عما في أذكار النووى من أنه يسن أن يقرأ في كل يوم يس والواقعة والدخان والسجدة وإذا زلزلت ، فهل بقي سور وآيات آخر ورد فيها نظير ذلك ؟
فأجاب بقوله : نعم « كل يوم قراءة الإخلاص مائة مرة » رواه الترمذى « وآل عمران يوم الجمعة » رواه الطبرانى « والكهف يومها » رواه الحاكم « وليلتها » رواه الدارمى « و (قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى) إلى آخر السورة كل ليلة » رواه ابن راهويه في مسنده « ويس عند المحتضر » رواه أبو داود وغيره « والرعد أيضا » كما في الروضة عن بعض التابعين ، وصرح به من أصحابنا البندنجى وغيره « والدخان ليلة الجمعة » رواه الترمذى وغيره « وق في الخطبة » رواه مسلم « والفجر في عشر ذى الحجة » رواه الثعلبى « والقدر بعد الوضوء » كما نقله ابن الصلاح في رحلته ، فينبغى ندب هذه التي وردت بها تلك الأحاديث على كيفية ورودها وإن لم أر من صرح بذلك ، ولا يضر أن في بعض أحاديثها ضعفا ، لأن الحديث الضعيف والمرسل والمعضل والمنقطع يعمل به في فضائل الأعمال اتفاقا بل إجماعا على ما فيه .

[مطلب : في الإغلاظ لولده وخادمه وتلميذه على جهة التأديب والتهنئة بالعيد]

وسئل رضى الله عنه بما صورته : ذكر الجلال في مختصره من أذكار النووى رحمه الله أنه لا بأس بالإغلاظ لولده لخادمه وتلميذه للتأديب ولا بالتحية بكرة وبعد الحمام ، ولا بالتهنئة بالعيد والشهر والسنة فله أصل في السنة ولا بالمدح إذا لم يكذب ولم يخف افتتان المدوح ، ولا يمدح نفسه لإظهار النعمة أو النصح ليقبل قوله كلاتجد مرشدا مثلى ، ولا بقوله : جعلنى الله فداك ، وفداك أبى وأمى ، ولا بتكنية كافر أو فاسق أو مبتدع لعذر كخوف فتنة لو تركها أو كونه لا يعرف إلا بها ، ولا بتعداد الكنى للشخص الواحد ، ولا بتكنية بابنته كأبى ليلى

ولا بالذكر في الطريق ومع الحدث الأكبر ، ولا بالدعاء على من ظلمه أو غيره ، ولا بقوله الذي :
جملك الله أو نحوه إذا فعل به خيرا ، ولا بالمزاح اللطيف ما لم يفحش ويداوم أو يؤذى به أحد ، ولا بالتعجب
بسبحان الله ونحوه ، ولا بالتعريض والتورية لمصلحة شرعية ، ولا بقوله : أفعل كذا على اسم الله ، واجمع
بيننا في مستقر رحمتك ، وتسمية الطواف شوطا وصمنا رمضان ، ولا بقول سورة البقرة أو النساء مثلا ،
ولا بقول : إن الله تعالى يقول كذا ، وقيل تكره هذه الستة الأخيرة فهل ما قاله صحيح ؟ .

فأجاب بقوله : نعم ما قاله صحيح ، وأدلة ذلك كله والتصريح بأسماء المخالفين فيه مبسوط في الأصل
أعني أذكار النوى رحمه الله تعالى ، وقد سب أبو بكر ولده عبد الرحمن رضي الله عنهما لما خالف أمره
في القصة المشهورة .

[مطلب : على أنه تكره التحية بصباح الخير بخلاف صبحك الله بالخير]

ومحل عدم كراهة التحية بكرة النهار حيث لم تكن بألفاظ اليهود المشهورة كصباح الخير بخلاف نحو
صبحك الله بالخير ، وكذا تكره التحية بعد الحمام بنحو أطال الله بقاءك بخلاف أدام الله لك النعيم ، وقول
الجلال : ولا بالتهنئة الخ لو أبدله بقوله بل لا يبعد ندبه إذ له أصل في السنة لكان أولى ، ولا كراهة في جعلني الله
فداءك ولو لغير عالم وصالح ، ولا في الذكر في الطريق ومحل إن لم يلته وإلا كره ، وقوله على من ظلمه أو غيره
الظاهر أن أو غيره تحريف إذ من الواضح حرمة الدعاء على الغير الذي لم يقع منه ظلم للداعي فكيف ينفي عنه
عدم الكراهة ، وقوله يداوم أو يؤذ توهم ، والصواب أو يداوم بأو فإن الفحش وحده والمداومة وحدها كل
منهما يقتضي الكراهة ولا يشترط فيها اجتماعهما خلافا لما يوهمه عطفه المداومة وما بعدها بأو ، والعجب
بسبحان الله صح عنه صلى الله عليه وسلم في أحاديث كثيرة شهيرة ومستقر الرحمة الجنة . والشوط أصله الهلاك
فالكراهة في تسمية الطواف به عليها جماعة من الأئمة لما فيها من التفاؤل بالتبسيح ، فهو نظير كراهته صلى الله
عليه وسلم للإنسان أن يقول : خبثت نفسي ، بل تلك أولى لأن لفظ الهلاك أقبح من لفظ الخبث لكن صح عن ابن
عباس رضي الله عنهما التعبير بالأشواط . وحديث « إن رمضان من أسماء الله » ضعيف فلا دليل فيه لمن كره ذكر
رمضان وحده من غير إضافة ، وقد ذكره صلى الله عليه وسلم مجردا عنه في أحاديث كثيرة صحيحة كـ « إذا جاء
رمضان فتحت أبواب الجنة » . وزعم بعض السلف أن السورة التي تذكر فيها البقرة لا كراهة فيها بخلاف سورة
البقرة في غاية الضعف إذ لا فرق بينهما في الحقيقة ، وإيهام الثاني أن السورة للبقرة لا يتوهم أحد البتة ، وقد نطق
صلى الله عليه وسلم بذلك في عدة أحاديث صحيحة . والمراد بيقول في أن الله يقول ليس حقيقة المستقبل إذ
لا يتعقل من له أدنى مسكة ذلك منه قال تعالى (والله يقول الحق) وصح عنه صلى الله عليه وسلم التصريح به
في أحاديث كثيرة ، وروى مسلم « في القصر صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » وصح في الأحاديث
التصريح بإعتاق الله من شاء من خلقه من النار ، وبأن من فعل كذا حلت له شفاعته صلى الله عليه وسلم ، وزعم
أنه لا تكون إلا للمذنبين خطأ صريح بل قد تكون في رفع نحو الدرجات على أنهم أجمعوا على نذب الدعاء
بالمغفرة المستدعية لوقوع الذنب وطلب العفو عنه بقوله صلى الله عليه وسلم « ادبحوا على اسم الله » أي قائلين
ذلك ، وزعم أنه يكره أن يقول : ارحمنا برحمتك ، كاجمع بيننا في مستقر رحمتك يردهما أنه لا دليل له بوجه
إذ المراد اجمع بيننا في الجنة التي هي دار القرار ولا تنال إلا بالرحمة .

[مطلب : في تعدد المكروهات الخ]

وسئل أدام الله النفع به بما لفظه : في مختصر أذكار النووى للجلال السيوطى رحمهما الله تعالى مسائل خفية لاسيما إن طابق ما فيه ما في أصله ، فالمستول بيانها وإيضاحها دليلا وتوجيها ومطابقة لما في أصله الذى هو أذكار النووى قدس سره وغيرها ، فإن الابتلاء بها عم واضطر الناس إلى إيضاح حكمها وهى : يكره أن يقال خبثت نفسى بل لقتت ، وأن يقال كسلت وزرعت بل حرثت ، وللعنب الكرم ، وهلك الناس ، وما شاء الله وشاء فلان ، وهذا لله ولوجهه إن فعل كذا وكذا فهو يهودى ، ولمسلم يا كافر ، واللهم أسلبه الإيمان ، وللإمام خليفة الله بل خليفة النبي صلى الله عليه وسلم أو أمير المؤمنين ، وعبدى وأمتى بل فتاى وغلامى أو فتاى وجارىتى ، ولسيده ربه لا الرب معرفة باللام فيحرم كالمولى والسيد على قول والأظهر جوازه مطلقا لعالم أو صالح ويكره لغيرهما ، وسب الريح والحمى والديك ، وتسمية المحرم صفرا ، ولخصمه يا حمار يا تيس يا كلب ، وأنعم الله بك علينا وأنعم صباحا ، وقول الصائم : وحق الخاتم الذى على فى ، وللمتزوج بالرفاء والبنين ، وأن يقال لغضبان اذكر الله أو صل على النبي صلى الله عليه وسلم خوفا من كفره ، وأن يقال إذا تورع عن الحلف الله يعلمه ، وأن يقال اللهم اغفر لى إن شئت ، والحالف بغير الله ، وكثرة الحلف فى البيع ، وقوس قرح بل قوس الله ، وأن يحدث بما عمله من المعاصى ، وغرمت للمنفق فى خير بل أنفقت ، وحق السلطان للمكس أو نحوه ، وأن يسأل بوجه الله غير الجنة ، ومنع من يسأل بالله ، وأطال الله بقاءك والمراء هو الطعن فى كلام لإظهار خلله ولا غرض سوى تحقير قائله ، والخصومة وهى لججاج فى الكلام ليستوفى به مقصوده ، والجداول بغير حجة وكثرة الكلام والتعقيد فيه بالتشدد وتكلف السجع والفصاحة ووحشى اللغة وتحسين الخطب فى المواضع مستثنى ، وسؤال الرجل فى ضرب امرأته من غير حاجة ، والتجرد للشعر والاقتصار عليه ، والفحش والبذاءة وهو التعبير عن الأمور المستقبحة بصريح العبارة ، والتحدث بكل ما سمع ، والمبالغة كجثتلك مائة مرة ، والذكر أو القراءة مع تنجس الفم ، وقيل القراءة حينئذ حرام ، وفى حالة النعاس ، وفى حالة الخطبة والجماع ، ونسيت آية كذا بل أنسيت ، وسب ميت كان معلنا بالفسق وإلا فهو حرام ، وتسميته الغلام بنحو يسار أو كليب ، ونداء والده أو شيخه باسمه ، وتطويل الخطبة والموعظة والدرس بحيث يسأم منه السامعون ، وتحديث العوام والمبتدلين بما لا يفهمونه ، وعيب الطعام ، والنداء على ولده ونفسه وخادمه وماله ، والسلام على فاسق ومبتدع وقاضى حاجة رداً أو ابتداء ونائم وناعس ومصل ومؤذن ومقيم وذى حمام وأكل حال الخطبة ومشتغل بدعاء وملب ولا بأس بردهم ، ويقول المصلى عليه السلام بلفظ الغيبة ، والكلام حال الأذان لقول الصنفى الأجبى إنه سبب لسوء الخاتمة ، وهذا حاصل ما فى الكتاب المذكور ، والمستول بيانها وإيضاحها مع ما يتعلق به ؟

فأجاب رضى الله عنه : أما المسألة الأولى وهى كراهة خبثت نفسى أو كسلت أو زرعت فدليلها خبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قال « لا يقولن أحدكم خبثت نفسى ولكن ليقولن لقتت نفسى » وصح فى رواية « لا يقولن أحدكم جاشت نفسى ولكن ليقولن لقتت نفسى » والألفاظ الثلاثة بمعنى واحد وهو غث ، وإنما كره الأول ومثله أخذنا من الرواية الأخرى الثانى لما فيه من لفظ الخبث ونحوه . قال الخطابى : وإنما كرهه لبشاعته وليعلمهم الأدب فى استعمال الحسن وهجر القبيح ، وجاشت بجم معجمة ولقتت بلام مفتوحة فتاف مكسورة فهملة ، وبوجه بنظير ما ذكر فى كراهة كسلت ، وأما كراهة زرعت دون حرثت

فيوجه ذلك بأن الزرع الذي هو الإنبات والإثمار من محض صنع الله تعالى وليس للعبيد دخل فيه البتة ، إنما دخله في سببته العادى من وضع التبت في الأرض وحرثها ، فكره له أن يأتي بالأول لأنه موهم بخلاف الثاني .

وأما الثانية : وهى كراهية الكرم للعنب فدليلها خبر الصحيحين « ولا تقولوا الكرم إنما الكرم قلب المؤمن » . وفى رواية لمسلم « لا تسموا العنب الكرم وإنما الكرم قلب المؤمن » ، وفى أخرى « فإنما الكرم قلب المؤمن » ، وفى أخرى له « ولا تقولوا الكرم ولكن قولوا العنب » والحيلة : أى بفتح المهملة وفتح أو سكنون الموحدة ، واستفيد من ذلك النهى عن تسمية العنب كراما خلافا لما كان عليه الجاهلية . قال العلماء وحكمته خوفه صلى الله عليه وسلم أن يدعوهم حسن اسمها إلى شرب الخمر المتخذة من ثمرتها فسلها هذا الاسم .
وأما الثالثة : فدليلها خبر مسلم « إذا قال الرجل هلك الناس فهو أهلكهم » بفتح الكاف وضمها وهو أشهر : أى أشدهم هلاكا ، ويؤيد الضم رواية « فهو من أهلكهم » أى إذا قاله على سبيل الأزدراء بهم والاحتقار لهم وتفضيل نفسه عليهم لأنه لا يدرى سر الله تعالى فى خلقه . وقال الخطابى : معناه لا يزال الرجل يسب الناس ويذكر مساوئهم ويقول : فسدوا وهلكوا ونحو ذلك ، وحينئذ فهو من أهلكهم : أى أسوأ حالا فيما يلحقه من الإثم فى غيبتهم والوقية فيهم ، وربما أداه ذلك إلى العجب بنفسه ورؤيته أن له فضلا عليهم وأنه خير منهم فيهلك انتهى . وقال مالك : إن قاله تخزنا لما يرى فيهم : أى من أمر دينهم فلا بأس ، أو عجبنا بنفسه وتصاغراهم فهو المكروه المنهى عنه . قال النووى : وهذا أحسن ما قيل فى معناه وأوجزه .
وأما الرابعة : فدليلها الخبر الصحيح « لا تقولوا ماشاء الله وشاء فلان ولكن قولوا ماشاء الله ثم شاء فلان » . قال الخطابى وغيره : هذا إرشاد للأدب إذ الواو لمطلق الجمع وثم للترتيب والتراخى فأرشدهم صلى الله عليه وسلم إلى تقديم مشيئة الله على مشيئة من سواه ، ومن ثم كره النخعي أعوذ بالله وبك دون ثم بك : قالوا : ولا يقول لولا الله ثم فلان لفعلت كذا ولا يقل لولا الله وفلان :

[مطلب : فيمن قال إن فعلت كذا فأنا يهودى أو نصرانى أو برىء من الإسلام]

وأما الخامسة : فما اقتضاه ظاهر كلام الجلال فيها من الكراهة غير مراد كيف ، وعبارة النووى فى الأذكار يحرم أن يقال : إن فعلت كذا فأنا يهودى أو نصرانى أو برىء من الإسلام أو نحو ذلك ، فإن قاله وأراد به حقيقة تعليق خروجه من الإسلام بذلك الفعل صار كافرا فى الحال وجرت عليه أحكام المرتدين ، وإن لم يرد ذلك لم يكفر ، ولكن ارتكب محرما فتجب عليه التوبة ، وهو أن يقلع فى الحال عن معصيته ويندم على ما فعل ويعزم على أن لا يعود إليه أبدا ، ويستغفر الله تعالى ويقول : لا إله إلا الله محمد رسول الله انتهت . وبها يتبين أن ما وقع للجلال من كراهة هذا إما سهوا أو غلط من الناسخ .

فإن قلت : الجلال إنما عبر بقوله : فهو فسألته غير مسألة النووى لأنه عبر فيها بقوله فأنا .

قلت : المعنى واحد فيهما ولكن الجلال تبع ما قاله غير واحد من الشراح من أن الأولى فى نحو ذلك

أن يؤتى بضمير الغائب لا المتكلم مباحة من النطق بهذا اللفظ القبيح ما أمكن .

[مطلب : فيمن قال لمسلم يا كافر أو ياعدو الله الخ]

وأما السادسة : أعنى قوله لمسلم يا كافر أو اللهم اسلبه الإيمان ، فالكرهية التي أوهمها بل صرح بها كلام الجلال رحمه الله غير مرادة أيضا ، وعبارة النووى في الأذكار أيضا يحرم عليه تحريما مغلظا أن يقول لمسلم يا كافر . وروينا في الصحيحين عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما فإن كان كما قال ، وإلا رجعت عليه » . وفي لفظ لمسلم « من دعا رجلا بالكفر أو قال ياعدو الله وليس كذلك إلا حار عليه » أى رجوع . ولو دعا مسلم على مسلم فقال : اللهم اسلبه الإيمان عصي بذلك ، وهل يكفر هذا الداعي بمجرد هذا الدعاء؟ فيه وجهان لأصحابنا أحدهما لا يكفر لقوله تعالى إخبارا عن موسى صلى الله على نبيينا وعليه وسلم (ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم) الآية ، وفي هذا الاستدلال نظر ، وإن قلنا إن شرع من قبلنا شرع لنا انتهت . وبه يعلم أن ما وقع للجلال من كراهة هذين إماسه أو مغلظ أو ناسخ نظير ما قررت في الرابعة ووجه النظر الذى ذكره أن محل كون شرع من قبلنا شرعا لنا على القول الضعيف القائل بذلك ما إذا لم يرد في شرعنا ما يخالفه ، وقواعد شرعنا طافحة بتحريم الدعاء بذلك ، وبتسليم أنه لم يرد في شرعنا ما يخالفه يحتمل أن موسى عليه السلام إنما دعا عليهم لأن الله أعلمه باليأس من إيمانهم فدعا عليهم بزيادة تشديد العذاب في الدنيا بالطمس على الأموال ، وفي الآخرة بالإشداد على القلوب المستلزم لمزيد العناد والكفر والتوغل فيه فتأمل فإنه مهم ، وقد توهم عبارة الأذكار أن أصحابنا لم يختلفوا في كفر من قال لمسلم يا كافر وليس مرادا ، بل المعتمد أنه لو قال له ذلك لدينه كفر لأنه سمى الإسلام كفرا فتفطن لذلك ، وبهذا الذى هو مصرح به في الروضة ومختصراتها وغيرها يزداد التعجب مما وقع للجلال من كراهته ، وتأويل عبارته بما يوافق ذلك بعيد جداً إذ في سوابقها ولو احقها ما يبطل هذا التأويل بأدنى تأمل .

وأما السابعة : أعنى كراهة تسمية الإمام خليفة الله فهو مأخوذ من قول النووى رضى الله عنه في الأذكار : ينبغي أن لا يقال للقيام بأمر المسلمين خليفة الله بل الخليفة وخليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمير المؤمنين ، ثم نقل عن البغوى أنه لا بأس بتسميته بالخليفة وأمير المؤمنين وإن كان مخالفا لسيرة أئمة العدل لقيامه بأمر المؤمنين ، وسمى خليفة لأنه خلف الماضى قبله وقام مقامه ، وأنه لا يسمى أحد خليفة الله بعد آدم وداود على نبيينا وعليهما أفضل الصلاة والسلام ، وقال رجل لأبي بكر : يا خليفة الله ، فقال : أنا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنا راض بذلك . وقاله آخر لعمر بن عبد العزيز فقال : ويلك لقد تناولت متناولا بعيدا ، ثم أشار إلى أنه يكفى تسميتهم له بأمر المؤمنين .

ونقل عن الأحكام السلطانية للماوردي أن الإمام يسمى خليفة لأنه خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمته فجاز أن يقال الخليفة على الإطلاق وخليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : واختلفوا في قولنا خليفة الله فجوزه بعضهم لقيامه بحقوقه في خلقه لقوله تعالى : (هو الذى جعلكم خلائف فى الأرض) وامتنع جمهور العلماء من ذلك ونسبوا قائله إلى الفجور هذا كلام الماوردي انتهى كلامه في الأذكار .

وظاهر كلام الماوردي أن تسمية خليفة الله محرمة وإن كان عادلا لأن قوله وامتنع جمهور العلماء من ذلك أى الجواز الذى جعله محل الخلاف ، ونقله عنهم أنهم ينسبون القائل بالجواز إلى الفجور ظاهر بل صريح فى أن الجمهور على التحريم إذ لو كانوا موافقين على الجواز ، وإنما اختلافهم فى الكراهة ؛ لم يسعهم نسبة القائل بعدمها إلى الفجور فنسبتهم إياه إلى ذلك تدل على أن خلافهم إنما هو فى التحريم، وأن إباحته لذلك فيها مجاوزة للحد فاستحق التغليظ عليه بنسبتهم له إلى الفجور لكن ظاهر قول النووى عقب ذلك هذا كلام الماوردي أنه متبرى منه .

[مطلب : استعمال ينبغى بمعنى يجب قليل]

وأن المعتمد مادل عليه قوله أولا وينبغى أن لا يقال ذلك من أنه خلاف الأولى أو مكروه ، وكون ينبغى قد يستعمل بمعنى يجب قليل ، وكان هذا الذى ذكرته هو الحامل للجلال على التصريح بكراهته وإن كان كلام الماوردي ظاهرا فى الحرمة كما تقرر . وقال النووى الإجماع على أن أول من سمي أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه : قال : وزعم ذلك لمسيمة جهل قبيح .

وأما الثامنة : أعنى كراهة عبدى وأمتى فيقال فتأى وفتأى وجارىتى وغلأى وغلأمتى فهى مصرح بها فى الأذكار كذلك روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قال « ولا يقل أحدكم عبدى وأمتى وليقل فتأى وفتأى وغلأى » ، وفى رواية لمسلم « لا يقولن أحدكم عبدى وأمتى كلكم عبيد الله وكل نساءكم إماء الله ولكن ليقل غلأى وجارىتى وفتأى وفتأى » ويؤخذ من قوله صلى الله عليه وسلم فى هذه « كلكم عبيد الله » الخ الإيماء إلى علة كراهة عبدى وأمتى بأنه موهم وجود حقيقة العبودية والامتية لغير الله ، وهو كذب بل كفر صريح فهى عن ذلك اللفظ الموهوم لذلك ، وإن كان غير مراد بخلاف الفتاتية والغلأمية والجبارية لا يوهم ذلك الإيهام ولا قريبا منه فلا يكره .

وأما التاسعة : أعنى قوله : ولسيده إلى قوله لغيرهما فهو حاصل مافى الأذكار ، وهو لفظ السيد يطلق على من يفوق قومه قدرا وشرفا ، وعلى الزعيم والفاضل والحليم الذى لا يستغزه غضبه ، وعلى الكريم والمالك والزوج وفى أحاديث كثيرة صحيحة إطلاقه على أهل الفضل كقوله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر ومعه الحسن رضى الله عنه « إن ابني هذا سيد » وكقوله للأَنْصار لما أقبل سعد بن معاذ رضى الله عنه فى حصار بنى قريظة ليحكم فيهم إذ لم يرضوا إلا بالتزول على حكمه « قوموا لسيدكم أو خيركم » وفى رواية « سيدكم من غير شك » وفى رواية لمسلم « أنه صلى الله عليه وسلم قال فى قول سعد بن عبادة : يا رسول أربيت الرجل يجد مع امرأته رجلا أيقنله » الحديث « انظروا ما يقول سيدكم » وصح خبر « لا تقولوا للمنافق سيد فإنه إن يكن سييدا فقد أسخطم ربكم عز وجل » قال النووى كالحطابى والجمع بين هذه الأحاديث أنه لا بأس بإطلاق فلان سيد وياسيدى ونحو ذلك إذا كان المسود فاضلا خيرا لعلم أو صلاح أو غيرهما وإن كان نحو فاسق أو منهم فى دينه كره أن يقال له سيد : قال : ويكره أن يقول المملوك للمالكه ربى بل سيدى أو مولأى ، روى الشيخان « لا يقل أحدكم أطعم ربك ارض ربك اسق ربك وليقل سيدى ومولأى » الحديث وفى رواية لمسلم « ولا يقل أحدكم ربى وليقل سيدى ومولأى » قال العلماء : لا يطلق الرب بالألف واللام إلا على الله تعالى خاصة فأما مع الإضافة فيقال رب المال ورب الدار وغير ذلك ، ومنه قول النبى صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح فى ضالة الإبل « دعها حتى يلقاها ربها » وفى الحديث الصحيح « حتى يهزم رب المال من يقبل صدقته » ونظائره فى الحديث

كثيرة مشهورة، وأما استعمال حملة للشرع ذلك فأمر معروف مشهور. قال العلماء: وإنما كره للمملوك أن يقول للمالكه ربى لأن في لفظه مشاركة لله تعالى في الربوبية، وأما حديث «حتى يلقاها ربها» ونحوه كالدار والمال فلا شك أنه لا كراهة في قول رب المال ورب الدار، وأما قول يوسف عليه الصلاة والسلام (اذكرني عند ربك) ففيه جوابان: أحدهما: أنه خاطبه بما يعرفه وجاز هذا الاستعمال للضرورة كما قال موسى صلى الله عليه وسلم للسامري (وانظر إلى إهلك) ثانيهما: إن هذا شرع لمن قبلنا فلا يكون شرعا لنا إذا ورد شرعنا بخلافه وهذا لا خلاف فيه وإنما محل الخلاف حيث لم يرد شرعنا بموافقته ولا مخالفته. قال أبو جعفر النحاس: لا نعلم خلافا بين العلماء أنه لا ينبغي أن يقال لأحد من المخلوقين مولاي. قلت: مر جواز إطلاق مولاي ولا مخالفة بينه وبين هذا فإن النحاس تكلم في المولى بالألف واللام، ولذا قال النحاس يقال سيد بغير الفاسق ولا يقال السيد بالألف واللام لغير الله تعالى، والأظهر أنه لا بأس بقوله المولى والسيد بالألف واللام بشرطه السابق انتهى حاصل كلام الأذكار، وبها يعلم أن قول الجلال لعالم أو صالح غير قيد فالنسيب وذو الولاية المتصويبان ونحوهما كذلك.

وأما العاشرة: فدليلها الخبر الحسن أنه صلى الله عليه وسلم قال «الريح من روح الله - أي رحمة - تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب فإذا رأيتموها فلا تسبوا واستلوا الله خيرها واستعيذوا بالله من شرها» والخبر الصحيح «لا تسبوا الريح فإن رأيت ما تكرهون فقولوا: اللهم نسألك من خير هذه الريح وخير ما فيها وخير ما أمرت به، ونعوذ بك من شر هذه الريح وشر ما فيها وشر ما أمرت به» وروى مسلم «أنه صلى الله عليه وسلم دخل على أم السائب أو أم المسيب فقالت: مالك تزفزين؟ قالت: الحمى لا بارك الله فيها، فقال: لا تسبي الحمى فإنها تذهب بخطايا بني آدم كما يذهب الكبر خبث الحديد» وتزفزف بالفوقية المضمومة وبالفاء والزاي المكررة وهو الأشهر أو الراء المكررة، وقيل بالقاف والراء تتحرك شديدا وترتعد، وضحج أنه صلى الله عليه وسلم قال «لا تسبوا الديك فإنه يوقظ للصلاة».

وأما الحادية عشرة: فهي كذلك في الأذكار وعللها بأن ذلك من دعوى الجاهلية: وأما الثانية عشرة: فما ذكر فيها من كراهة نحو يا حمار عجيب، وليست الكراهة مصرحا بها في الأذكار بل لو فرض أنه صرح بها فيه يتعين على كل من له أدنى إلمام بقواعد أئمتنا أن يحملها على كراهة التحريم فكيف وعبارته ظاهرة بل صريحة في التحريم فيعدل عن ظاهرها أو صريحها المذكور إلى التعبير بالكراهة فخالف في ذلك كلام أصله بل وكلام الأئمة، ومثل هذا لا يصدر من مثل هذا الرجل فالوجه حمل ذلك على السهو أو أنه من غلط النسخ وهو الأقرب، وعبارة أذكار النووي: ومن الألفاظ المضمومة المستعملة في العادة قوله لمن يخاصمه يا حمار يا تيس يا كلب ونحو ذلك فهذا قبيح لوجهين، أحدهما: أنه كذب والآخر أنه إيذاء وهذا بخلاف قوله يا ظالم ونحوه، فإن ذلك يتسامح به لضرورة المخاصمة مع أنه يصدق غالبا فما من إنسان إلا وهو ظالم لنفسه ولغيرها انتهت فتأمل حكمه على تلك الألفاظ بالقبح وتعليل ذلك بأنها كذب وإيذاء وكل من هذين محرم لإجماعنا فلزم أن تلك الألفاظ محرمة إذ لا يتصور أن يعلل المكروه بمحرم، وقد صرح الجلال نفسه بحرمة احتقار المسلم وحرمة سبه، وهذا منهما فكيف يتعقل مع ذلك كراهته، وقد ذكر فيه قبل ذلك من غير فاصل قوله: يحرم سب المسلم من غير سب شرعي يجوز ذلك واستدل له بغير الصحيحين «سباب المؤمن فسوق» انتهى. ولا شك أن نحو يا كلب من أقبح السب عرفا بل وشرعا.

وأما الثالثة عشرة : فما قاله فيها من الكراهة عجيب أيضا ، والذي في الأذكار أى في خبر لأبي داود عن عمران بن حصين رضى الله عنه قال « كنا نقول في الجاهلية أنعم الله بك علينا وأنعم صباحا فلما جاء الإسلام نهينا عن ذلك » ولا حجة فيه لأن في سنده مجهولا يحتمل أن يكون عنه ، ومثل هذا قال أهل العلم لا يحكم عليه بالصحة فلا يثبت به حكم شرعى . قال النووي : بعد ذكره ذلك . ولكن الاحتياط للإنسان اجتناب هذا اللفظ لاحتمال صحته ، ولأن بعض العلماء يحتج بالمجهول وبذلك كله يعلم ظهور ما ذكرته من التعجب ؛ وأن الصواب أنه لا كراهة في ذلك وإنما الاحتياط اجتنابه أما أنعم الله عينيك وأنعم صباحك فلا كراهة فيهما اتفاقا .

فإن قلت : سرح معمر راوى الحديث بكراهة أنعم الله بك علينا :

قلت : معمر مجتهد فلا يقضى بما قاله على قواعد مذهبنا المخالفة لقوله .

فإن قلت : هل يمكن توجيه الكراهة بتقدير صحة النهى المذكور ؟

قلت : يمكن بأن يقال لإنعام العين الحقيقي إنما يكون برؤية الله تعالى فوضعه لغير ذلك يوهم محذورا فنهى عنه حذرا من هذا الإيهام ، ويقال هو من تحية الجاهلية وهى مكروهة كصباح الخير ، وبهذا دون الأول يقرب إلحاق أنعم صباحا بأنعم الله بك علينا .

وأما الرابعة عشرة : فما قاله فيها تبع فيه بعض السلف وعبارة الأذكار حكى النحاس عن بعض السلف أنه يكره أن يقول الصائم : وحق هذا الخاتم الذى على فمى : أى وحذف الجلال هذا من هذه العبارة كأنه لبيان أنه ليس بشرط فى الكراهة ، واحتج له بأنه إنما يختم على أفواه الكفار ، وفى هذا الاحتجاج نظر ، وإنما حجته أنه حلف بغير الله سبحانه وتعالى وسيأتى النهى عنه ، وهذا مكروه لما ذكره ولما فيه من إظهار صومه لغير حاجة انتهت ، ويؤخذ من توجيهه له بأنه حلف بغير الله أنه كان الأولى بالجلال أن يحذف هذه للعلم بها من قوله ويكره الحلف بغير الله .

فإن قلت : توجيهه الثانى يقتضى أن للكراهة سببا آخر فلا يفتى ذلك عن هذه .

قلت : هو كذلك إلا أن قضية النظر إليه وحده أنه لا يكره ذلك لصائم رمضان ، لأن إظهاره لا يخشى فيه رياء ولا غيره وكلامهم صريح فى كراهة ذلك حتى لصائم رمضان فافتضى ذلك أن المعتمد فى التعليل هو الأول .

وأما الخامسة عشرة : فالحكم كما ذكر فيها لأنه من ألفاظ الجاهلية والرفاء بكسر الراء والمد الاجتماع ، وإنما السنة أن يقال للزوج بعد عقد النكاح : بارك الله لك أو بارك عليك وجمع بينكما فى خير ، ويستحب أن يقال لكل واحد من الزوجين بارك الله لكل واحد منكما فى صاحبه وجمع بينكما فى خير وللاتباع كما جاء فى الأحاديث الصحيحة روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قال لعبد الرحمن بن عوف حين تزوج « بارك الله لك » وصح أنه صلى الله عليه وسلم قاله لجابر .

وأما السادسة عشرة : فنقل الكراهة فيها فى الأذكار فقال : روى النحاس عن أبي بكر محمد بن يحيى وكان أحد العلماء الفقهاء الأدباء : قال يكره أن يقال لأحد عند الغضب اذكر الله تعالى خوفا من أن يحمله الغضب على الكفر . قال : وكذا لا يقال له صل على محمد صلى الله عليه وسلم خوفا من هذا انتهى . واستشكله

الجلال بما في الصحيح « أنه لما استتب رجلا ن عنده صلى الله عليه وسلم أمر أن يقال له تعوذ بالله من الشيطان الرجيم » ويجاب بأن هذا ليس مثل ذلك لأن ذلك فيه الاقتصار على اسم الله فربما حملته قوة الغضب على فرطه لذلك الإسم عند سماعه له وحده، وأما هذا ففيه ذكر الشيطان أيضا فحينئذ إن صدرت بادرة تكون للشيطان إذ ينصرف له فلا يخشى حينئذ كفر على أن في سماعه لذكر الشيطان أكبر زاجر له وأبلغ إرشاد إلى أن ما حصل له من ذلك الغضب إنما هو بواسطة الشيطان فانضح فرقان ما بين الصورتين ، وأن إحداهما لا تشكل على الأخرى ، بل يستفاد من الحديث أن السنة تذكير الغضبان بأن غضبه المخرج له غالبا عن حيز العقلاء إنما هو من عدوه اللعين ليحمله على الخروج عن الصراط المستقيم ، ومن له أدنى مسكة إذا سمع ذلك رجع إلى الاعتدال خوفا من العقاب والنكال :

[مطلب : في مسألة أن من أقبح الألفاظ المذمومة أن يقول : الله يعلم ما كان هو كذا الخ]

وأما السابعة عشرة : فما ذكره فيها الجلال من الكراهة بإطلاقها لم يصرح به النووي في الأذكار ، بل الذي دلت عليه عبارته أنها إما كفر أو حرام أو مباحة ، وعبارته أن من أقبح الألفاظ المذمومة ما يعتاده كثير من الناس إذا أراد أن يحلف على شيء واحد فيتورع عن قوله والله كراهة الحنث أو إجلال الله تعالى أو صوتا عن الحلف ، ثم يقول : الله يعلم ما كان هو كذا ولقد كان كذا ونحو هذه العبارة فيها خطر ، فإن كان صاحبها متيقنا أن الأمر كما قال فلا بأس بها ، وإن شك في ذلك فهو من أقبح القبائح لأنه تعرض للكذب على الله تعالى فإنه أخبر أن الله تعالى يعلم شيئا لا يتيقن كيف هو ، وفيه دققة أخرى أقبح من هذا وهو أنه تعرض لوصفه تعالى بأنه يعلم الأمر على خلاف ما هو وذلك لو تحقق كان كفرا ، وينبغي للإنسان اجتناب هذه الألفاظ والعبارات انتهت عبارة الأذكار ، وبها يعلم ما ذكرته من أنها تكون كفرا وذلك إذا تيقن الكذب ونسبه إلى علم الله بأن قال : الله يعلم أنى ما فعلت كذا وهو عالم بأنه فعله ، وهذا كفر كما صرح به للنوى هنا ، وسبقه إليه الرافعي فصرح في العزيز بالألفاظ التي ذكرها فيه بالعجمية في باب الردة بأن ذلك كفر ، لأنه نسب الله تعالى إلى الجهل بنسبته إليه العلم على خلاف ما في الواقع ، وذلك من أقبح الكفر والجهل بالله أعاذنا الله من ذلك . وتكون مباحة ، وذلك إذا نسب إلى علم الله ما هو مطابق للواقع بقينا كأن علم وقوع فعله لأمر فقال : الله يعلم أنى فعلته ، فهذا لا محذور فيه بوجه فيكون مباحا مستحبا إذا علم من منكر فعله أن لا يصدقه في يمينه لو حلف لإيهاه بتورية أو غيرها ، ويصدقه إذا قال : الله يعلم أنى فعلته ، وأخذت الاستحباب في هذا من قولهم : تستحب اليمين في نحو ذلك ، وبقيت الحالة الثالثة وهي ما إذا شك في وقوع أمر كفعله لشيء وعدم وقوعه ، فقال وهو شك : الله يعلم أنى فعلته ، والذي دلت عليه عبارة النووي في هذه الحالة أن ذلك حرام ، لأنه جعله من أقبح الألفاظ المذمومة تارة ومن أقبح القبائح أخرى ، وجعل فيه خطرا ، وذلك الخطر هو الكفر والكذب على الله تعالى بتقدير عدم الصدق ، وهذا كله ظاهر في حرمة هذا اللفظ في هذه الحالة إذ لا يقال في المكروه إنه من أقبح القبائح ولا من أقبح المذمومات إلا على تجوز بعيد ، ويعد في المكروه أن يكون فيه خطر الكفر والكذب بمعنى أنه يحتمله وغيره على السواء ، وإذا تقرر ذلك ظهر واتضح أن جزم الجلال بالكراهة في هذا مما ليس في محله نظرا للحالتين الأولتين وهو ظاهر ، وكذا بالنظر للحالة الثالثة لما ذكرته فيها فتأمل ذلك فإنه مهم .

وأما المسألة الثامنة عشرة : فدليلها خبر الصحيحين « لا يقولن أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت وليعزم المسألة فإنه لا مكره له » وفي رواية لمسلم « ولكن يعزم المسئلة وليعظم الرغبة فإن الله لا يتعاظمه شيء أعطاه » .

[مطلب : كراهة الحلف بغير أسماء الله تعالى وصفاته]

وأما التاسعة عشرة : فهي كذلك في الأذكار . وحاصل عبارته : يكره الحلف بغير أسماء الله تعالى وصفاته كالنبي صلى الله عليه وسلم والملائكة والكعبة والحياة ، وكذا الأمانة بل هي من أشدها كراهة . روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قال « إن الله تعالى نهاكم أن تحلفوا بأبائكم فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت » وفي رواية صحيحة « فمن كان حالفاً فلا يحلف إلا بالله أو ليسكت » وصح أنه صلى الله عليه وسلم قال « من حلف بالأمانة فليس منا » انتهى . قال الجلال : وينبغي أن يحرم الحلف بحياة أحد من المخلوقين أو رأسه لأن ذلك خص الله به النبي صلى الله عليه وسلم تكرامة له حيث قال (لعمر ك إنهم لني سكرتهم يعمهون) انتهى ، وفي أخذه الحرمة من ذلك نظر ظاهر إذ الذي اختص به صلى الله عليه وسلم وظهرت كرامته به هو حلف الله تعالى بحياته وتأكيده ذلك باللام وغيرها ، ولم يفعل تعالى ذلك لغيره صلى الله عليه وسلم فهذه هي الخصوصية العظمى والكرامة التي لا منتهى لها ، وإنما كان يتم للجلال ما ذكره أن لو أذن الله تعالى للناس في الحلف بحياة نبيه صلى الله عليه وسلم دون غيره ولم يقع ذلك ، بل نهى الناس كلهم عن الحلف به صلى الله عليه وسلم وبغيره من الخلق على حد واحد فكان الحلف بذلك كله مكروهاً بأي صيغة كان لأحراما ومحله إن لم يعتقد في المحلوف به أن يعظم بالحلف به كما يعظم الله فإن اعتقد ذلك كفر .

وأما المسألة العشرون : فدليلها خبر مسلم « إياكم وكثرة الحلف في البيع فإنه ينفق ثم يمحق » والكلام في الإكثار مع الصدق وإلا حرم لما فيه من الغش والكذب » ولا يتأفیه قول الأذكار يكره إكثار الحلف في البيع والشراء ونحوه وإن كان صادقا انتهى . فإن الإكثار من حيث هو إكثار مكروه في حالتي الصدق والكذب ، والحرمة في حالة الكذب إنما جاءت من أمر آخر ، وكأن الجلال حذف قول الأذكار وإن كان صادقا لظنه إيهامها . وقد بان بما قررته أنها مشيرة إلى تدقيق حسن وهو أنه لا يلزم من الحرمة العرضية خروج الإكثار عن حكمه وهو الكراهة من حيث هو إكثار كما تقرر فافهمه .

[مطلب : يكره أن يقال قوس قزح بل يقال قوس الله]

وأما المسألة الحادية والعشرون : فدليلها خبر أبي نعیم أنه صلى الله عليه وسلم قال « لا تقولوا قوس قزح فإن قزح شيطان ، ولكن قولوا قوس الله عز وجل فهو أمان لأهل الأرض » وقزح بضم القاف وفتح الزاي غير منصرف وقول العامة له بالبدال تصحيف .

[مطلب : نهى من ابتلى بمعصية ونحوها أن يخبر بها غيره]

وأما المسألة الثانية والعشرون : فهي كذلك في الأذكار لكن بقيد حذفه الجلال : وحاصل عبارة الأذكار : يكره لمن ابتلى بمعصية أو نحوها أن يخبر غيره بها إلا نحو شيخه ممن يرجو باخباره أن يعلمه مخرجا منها أو من مثلها أو سببها أو يدعو له أو نحو ذلك فلا بأس به بل هو حسن ، وإنما يكره إذا انتفت هذه المصلحة

روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قال « كل أمي إلا المجاهرين ، وإن من المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملاً ثم يصبح وقد ستر الله تعالى عليه فيقول : يا فلان عملت البارحة كذا وكذا وقد بات يستره ربه وهو يصبح يكشف ستر الله عليه » انتهى ، فأفاد أن محل الكراهة إذا انتفت تلك المصاحبة فكان يتعين على الجلال أن يقول : وأن يحدث بما عمله من المعاصي إلا لمصلحة ، وفاته أيضاً قول الأذكار أو نحوها المفيدة أن نحو المعاصي مثلها فيما ذكر ، والظاهر أن مراده بنحوها كل ما تقتضى العادة كتمه وبعد أهلها ذكره خرمًا للمروءة كجماع الحليلة ونحوها من غير ذكر تفاصيله وإلا جرم بل هو كبيرة لورود الشرع بالوعيد الشديد فيه ، وفاتهما أعنى الجلال والنوى أن محل الكراهة إذا لم يتحدث بالمعصية على جهة التفكه بها واستحلاء ذكرها وإلا حرم عليه .

[مطلب : حرمة استعمال ألفاظ في غير محلها]

وأما المسألة الثالثة والعشرون : فالنصريح بالكراهة فيها لم يقع في الأذكار : وحاصل عبارته : ينبغي أن يقال في المال المخرج في الطاعة كاللحج والختان والنكاح أنفت ونحوه ولا يقول . اعتاده العوام : غرمت وخسرت وضيعت ، لأن هذه الثلاثة إنما تستعمل في المعاصي والمكروهات انتهى ، وكأن الجلال أخذ كراهة غرمت أي ونحوه للمنفق في خبر من قول النوى ولا يقال الخ وهو محتمل ، وعليه فالمراد بالكراهة في ذلك خلاف الأولى والأدب في التعبير بما لا يستقيم :

[مطلب : تحذير الناس من قولهم في المكوس هذا حق السلطان ونحوه]

وأما المسألة الرابعة والعشرون : فالنصريح بالكراهة فيها من تصرف الجلال وعبارة الأذكار مما يتأكد النهي عنه والتحذير منه ما يقول العوام وأشباههم في هذه المكوس التي تؤخذ ممن يبيع ويشترى ونحوهما : هذا حق السلطان أو عليك حق السلطان ونحو ذلك من العبارات المشتملة على تسميته حقاً أو لازماً ونحو ذلك ، وهذا من أشد المنكرات وأشنع المحدثات حتى قال بعض العلماء : من سمى هذا حقاً فقد كفر وخرج عن ملّة الإسلام ، والصحيح أنه لا يكفر إلا إن اعتقد حقاً مع علمه بأنه ظلم ، والصواب أن يقال فيه : المكس أو ضريبة السلطان أو نحو ذلك من العبارات انتهى ، وبها يعلم أن هذه الكلمة إما كفر بقيد المذكور وهو ظاهر ، وإما حرام كبادل عليه صريح قوله : وهذا من أشد المنكرات ، وقوله : ومما يتأكد النهي عنه والتحذير منه . ويوجه بأن تسميته حقاً مع عدم اعتقاد حقيقته كذب صريح فحرم لذلك ، وأما الكراهة فلا وجه لها فتصريحه أعنى الجلال بها مما يتعجب منه فاعلمه :

[مطلب : لا يسأل بوجه الله تعالى إلا الجنة]

وأما المسألة الخامسة والعشرون : فدليلها خبر أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم قال « لا يسأل بوجه الله إلا الجنة » وألحق بالجنة كل خير أخروي .

أما المسألة السادسة والعشرون : فدليلها الخبر الصحيح « من استعاذ بالله فأعيذوه ، ومن سأل بالله فأعطوه ، ومن دعاكم فأجيبوه ، ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه ، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه » : وفي أخذ الكراهة من هذا نظر إلا أن يراد بها خلاف الأولى .

[مطلب : يكره قول أطل الله بقاءك]

وأما المسألة السابعة والعشرون : فما ذكره من الكراهة هو الصحيح خلافا لمن أباحه بلا كراهة ، وإن كان أول من كتبه الزنادقة ، ومكاتبة السلف إنما كانت : من فلان إلى فلان ، أما بعد : سلام الله عليك ، أما بعد : فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو ، وأسأله أن يصلي ويسلم على محمد وعلى آل محمد ثم أحدثت الزنادقة المكاتبات التي أولها أطل الله بقاءك .

[مطلب : في الفرق بين الجدل والمراء الخ]

وأما المسألة الثامنة والعشرون : فالكراهة التي ذكرها الجلال في الجدل والمراء والخصومة لم يصرح بها النووي في الأذكار بل مقتضى عبارته الحرمة . وحاصلها : أن هذه الثلاثة مما يدم به من الألفاظ ، وأن الغزالي فسر المراء بأنه طعنك في كلام الغير بإظهار خلل فيه لغير غرض سوى تحقير قائله أو إظهار مرتبتك عليه ، والجدال بأنه عبارة عن أمر يتعلق بإظهار المذاهب وتقريرها ، والخصومة بأنها لجاح في الكلام يستوفى به مقصوده من مال أو غيره ابتداء واعتراضا ، والمراء لا يكون إلا اعتراضا هذا كلام الغزالي . وأعلم أن الجدل قد يكون بحق وقد يكون بباطل قال تعالى (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن - وجادلهم بالتي هي أحسن) فإن كان الجدل للوقوف على الحق حمد أو في مدافعة حق أو بغير حق ذم ، وعلى هذا التفصيل تنزل النصوص الواردة في مدحه وذمه ، ولا ينافي ما ذكره في الخصومة اضطراب الإنسان إليها لاستيفاء حقه لأن الذم المتأكد إنما هو لمن خصم بالباطل أو بغير علم كوكيل القاضى فإنه يتوكل في الخصومة قبل أن يعرف أن الحق في أى جانب هو فيخصم بغير علم فيدخل في الذم أيضا من يطلب حقه ، لكنه لا يقتصر على قدر الحاجة بل يظهر الكذب للإيذاء أو التسليط على خصمه ، وكذلك من خلط في الخصومة كلمات تؤذى وليس له إليها حاجة في تحصيل حقه ، وكذلك من يحمله على الخصومة محض العناد لقمهر الخصم وكسره فهذا هو المذموم ، وأما المظلوم الذي ينصر حجته بطريق الشرع من غير لد و إسراف وزيادة لجاح على الحاجة من غير قصد عناد ولا إيذاء فعلمه هذا ليس حراما ، ولكن الأولى تركه ما وجد إليه سبيلا ، لأن ضبط اللسان في الخصومة على حد الاعتدال متعذر ، والخصومة توغر الصدر وتهيج الغضب وإذا حصل الغضب حصل الحقد بينهما حتى يفرح كل واحد بمساءة صاحبه ويحزن بمسرتة ويطلق اللسان في عرضه ، فمن خصم فقد تعرض لهذه الآفات وأقل ما فيه اشتغال القلب بها عن العبادات وهي مبدأ الشر ، وكذا الجدل والمراء فينبغي أن لا يفتح فيه باب الخصومة إلا لضرورة لا بد منها وعند ذلك يحفظ نفسه وقلبه عن آفاتهما ، وروى الترمذى أنه صلى الله عليه وسلم قال « كفى بك إثما أن لاتزال مخاصما » انتهى كلام الأذكار . وإذا تأملتها تعجبت من إطلاق الجلال الكراهة في هذه الثلاثة ، وعلمت أن حرمة الثلاثة بقيودها الآتية هي التي دلت عليها عبارة النووي لاسما قوله في الخصومة : وأما المظلوم الذي ينصر حجته إلى قوله فهذا ليس بحرام ، الظاهر أو الصريح في تحريم ما قبله وما خرج عنه بالقيود التي جعلها فيه شرطا بعدم حرمة كما يأتي ، وكيف ساغ للجلال أن يجزم بكراهة المراء مع تفسيره له بما مر عن الغزالي مما أفاد أنه ليس الغرض منه إلا تحقير قائله وتحقير الغير حرام إجماعا فالصواب أنه حينئذ حرام غليظ التحريم ، وكيف ساغ له أيضا أن يجزم بكراهة الجدل لغير حجة مع تفسير النووي له بأنه الجدل في مدافعة الحق أو بغير الحق ، وكل من هذين تحريمه ظاهر لا يخفى

على من له أدنى مسكة لما علم مما قرره النووي أن الجدال أمر يتعلق بإظهار المذاهب وتقريرها ، وحينئذ فن أظهر مذهبه بالاستدلال له مع علمه ببطلانه أو احتج له بما يعلم أنه باطل فقد جادل بغير حجة وارتكب مجرما شديدا لنصرته للباطل أو تروجه له على السامع ، وكيف ساغ له أيضا أن يجزم بكراهة الخصومة من غير قيد مع اشتراط النووي لعدم تحريمها أن ينصر حجته بطريق الشرع مع عدم اللدد والإسراف وعدم اللجاج على الحاجة وعدم قصد عناد ولا إيذاء بفعله ، فأفهم هذا أنه متى وجد شيء مما نفاه حرمت الخصومة ، أما حرمتها فيما إذا نصر حجته بغير طريق الشرع فظاهرة واضحة ، وأما حرمتها فيما إذا نصرها بالشرع لكن مع لدد أو إسراف أو زيادة لجاج على قدر الحاجة أو قصد عناد أو إيذاء بفعله فظاهرة أيضا في الحالة الأخيرة . أعنى قصد الإيذاء بفعله أى لغير حاجة مجوزة لذلك ، وأما فيما قبلها من بقية تلك الحالات فتحمل الحرمة فيها على ما إذا أدى فيها ذلك اللدد أو ما بعده إلى محذور شرعى يقينا ككذب أو تمويه باطل ضمهما أو أحدهما إلى حجته الشرعية .

وأما التاسعة والعشرون : أعنى قوله : وكثرة الكلام إلى قوله مستثنى ، فما ذكره فيه هو حاصل كلام الأذكار وهو يكره التقعر ، وفي نسخة : التقعير في الكلام بالتشديد وتكلف السجع والفصاحة والتصنع بالمقدمات التي يعتادها المتفصحون وزخارف الأقوال وكل ذلك من التكلف المذموم ، وكذا تكلف السجع والتحرى في دقائق الإعراب ووحشى اللغة في حال مخاطبة العوام ، بل ينبغى أن يقصد في مخاطبته لفظا يفهمه صاحبه فهما جليا ولا يستقله ، وروى أبو داود والترمذى وحسنه أنه صلى الله عليه وسلم قال « إن الله يبغض البليغ من الرجال الذى يتخلل بلسانه كما يتخلل البقر » وروى مسلم خبر « هلك المنتطعون . قالها ثلاثا » وفسرهم العلماء : بالمبالغين في الأمور ، وفي خبر الترمذى الذى حسنه أيضا « وإن من أبغضكم إلى وأبعدكم منى مجلسا يوم القيامة : الثرثارون : أى المكثرون للكلام : والمتشدقون : أى المتطاولون على الناس في الكلام : والمتفيهقون ، وفسرهم صلى الله عليه وسلم بأنهم المتكبرون » ولا يدخل في الذم تحسين ألفاظ الخطب والمواظ إذالم يكن فيها إفراط وإغراب لأن المقصود منها تهيب القلوب إلى طاعة الله ولحسن اللفظ في هذا أثر ظاهر انتهى .

وأما الثلاثون : فدليلها خبر أصحاب السنن الأربعة أنه صلى الله عليه وسلم قال « لا يستل الرجل فيم ضرب زوجته » مع الحديث المتفق على صحته « من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه » والأحاديث الصحيحة في السكوت عما لا تظهر فيه مصلحة كثيرة جدا .

[مطلب : على أن الاشتغال بأشعار العرب مطلوب]

وأما الحادية والثلاثون : فعبارة الأذكار فيها : أما الشعر ففي الحديث الحسن أنه صلى الله عليه وسلم سئل عنه فقال « هو كلام حسنه حسن وقبيحه قبيح » أى إن الشعر كالنثر في أن حسنه كحسنة وقبيحه كقبيحة ، إلا أن التجرد له والاقتصار عليه مذموم ، وقد صح في الأحاديث أنه صلى الله عليه وسلم سمع الشعر وأمر به حسان وقال « إن من الشعر لحكمة » وقال « لأن يمتلىء جوف أحدكم قبيحا يراه خير له من أن يمتلىء شعرا » وكل ذلك على حسب ما ذكرناه انتهت : وذكر الجلال زيادة على ذلك وهى : ذكر في شرح المهذب أن الاشتغال بأشعار العرب مطلوب ، وقد ورد الأمر به لأن به تعرف معانى القرآن والحديث ويحفظ الشرع

وفي الروضة تكبره أشعار المولدين المشتعلة على التغزل والبطالة ويباح منها ما ليس فيه سخف ولا شيء مما يكره ولا يؤدي إلى الشر ، ولى فيه بحث من جهة أن أشعارهم يستشهد بها في المعاني والبيان والبديع كما صرحوا به وهو من العلوم الواجبة التي يطلع بها على غرائب القرآن ويدرك إعجازه فينبغي أن تكون في رتبة أشعار العرب من هذه الحيشية ، وأما إنشاؤه فباح ما لم يكن في هجو غير كافر أو فاسق فحرام وإن صدق فيه فهو كالغيبية تحريما وإباحة ، ويباح التشبيب في غير معين وهو في معين غلام أو امرأة فسق وفي حليلته حرام للمروءة إن كان بما ينبغي خفاؤه ، ولا يلحق بالكذب المبالغة في المدح والإطراء على الصحيح لأن الكاذب يوهم أن الكذب صدق بخلاف الشاعر وبالجملة إنشاد الشعر وإنشاؤه مباح لأنه صلى الله عليه وسلم كان يستشده ويسمعه انتهى .

[مطلب : على أنه يكره التعبير عن الأمور المستقبحة بصريح العبارة ما لم تدع إليه ضرورة]

وأما الثانية والثلاثون : ففيها قيد في الأذكار لا بد منه ، وحاصل عبارته : ومما ينهى عنه الفحش وبذاءة اللسان والأحاديث الصحيحة فيه كثيرة معروفة ، ومعناه التعبير عن الأمور المستقبحة بعبارة صريحة وإن صحت وصدق المتكلم بها ويقع ذلك كثيرا في نحو ألفاظ الوقاع ، وينبغي أن يكنى عنها بالرفق والإفشاء والمس كما في القرآن والسنة ، ولا يصرح بنحو النيك والجماع ، وكذا يكنى عن نحو البول والتغوط بنحو قضاء الحاجة والخلاء ، وكذا عن نحو البضع بعبارة جميلة يفهم منها الغرض هذا كله إن لم تدع الحاجة إلى التصريح لغباوة السامع وعدم فهمه المزداد لو كنى له فحينئذ لا كراهة في التصريح للحاجة إليه ، وعلى هذا يحمل ما جاء في الأحاديث من التصريح بمثل ذلك إذ تحصيل الإفهام في ذلك أولى من مراعاة مجرد الأدب في اللفظ انتهى . وبه يعلم أنه كان يتعين على الجلال أن يقول لغير حاجة ، وفي الحديث الحسن « ليس المؤمن بالطعان - أي في الأنساب - ولا اللعان ولا الفاحش ولا البذي » وفي الحديث الحسن أيضا « ما كان الفحش في شيء إلا شانه ، وما كان الحياء في شيء إلا زانه » ثم رأيت عبارة الجلال وهي مصرحة بذلك القيد وهي : ويكره الفحش والبذاء وهو التعبير عن الأمور المستقبحة بصريح العبارة ، بل يكنى فعن الجماع بالإفشاء والمباشرة ونحو ذلك ما لم تدع إليه ضرورة كخوف فهم المخاطب المجاز انتهى .

[مطلب : الحث على التثبت فيما يحكيه الإنسان الخ]

وأما الثالثة والثلاثون : فالكراهة فيها مفهومة من كلام الأذكار ، وحاصله : باب الحث على التثبت فيما يحكيه الإنسان والنهي عن التحدث بكل ما يسمع إذا لم يظن صحته قال تعالى (ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولاً) والآيات في ذلك كثيرة وكذا الأحاديث كخبر مسلم « كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع » وصح أنه صلى الله عليه وسلم قال « بشس مطية الرجل زعموا » . قال الخطابي : أصل هذا أن الرجل إذا أراد سفرا لبلد ركب مطية إليه حتى يبلغ حاجته ، فشبه صلى الله عليه وسلم ما تقدم من أمر الرجل إذا أراد أن يتوصل بكلامه إلى مطلوبه فشبه زعموا في الكلام للتوصل به إلى حاجته بالمطية ، وإنما يقال زعموا في حديث لا يثبت إنما هو شيء يحكى على سبيل البلاغ فقد ذم صلى الله عليه وسلم من الحديث ما هو سبيله ، وأمر بالتثبت فيما يحكيه لئلا يصير إلى شيء لا يحكى انتهى كلام الخطابي .

[مطلب : في التعريض والتورية]

وأما الرابعة والثلاثون : فإطلاق الكراهة فيها عجيب مع أن فيها تفصيلا في الأذكار : وحاصل عبارته : باب التعريض والتورية . اعلم أن هذا الباب من أهم ما يعتنى به لأنه مما تعم به البلوى ، فينبغي لكل أحد أن يعتنى بتحقيقه وتأمله والعمل به فإنه طريق إلى السلامة من عظيم إثم الكذب وخطره ، والتعريض والتورية إطلاق لفظ ظاهر في معنى وخفى في آخر مع إرادة خفية وهو ضرب من الغرر والخداع : قال العلماء : فإن دعوتنا إليه مصلحة شرعية راجحة على خداع المخاطب أو حاجة لا مندوحة عنها إلا بالكذب فلا بأس بالتعريض وإن لم تدع إليه مصلحة كذلك كره إلا أن يتوصل به إلى أخذ باطل أو رفع حق فيحرم ، وقد جاء من الآثار ما يبيح ذلك وما لا يبيحه وهي محمولة على هذا التفصيل ، فما جاء في المنع خبر أبي داود بسند فيه ضعف ولكنه لم يضعفه هو فيكون عنده حسنا على القاعدة فيما سكت عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال « كبرت خيانة أن تحدث أخاك حديثا هو لك به مصدق وأنت به كاذب » : وقال ابن سيرين رضي الله عنه : الكلام أوسع من أن يكذب ظريف فيه .

[مطلب : التورية تنفع إذا كان الحلف غير القاضى]

مثال التعريض المباح ما قاله النخعي رضي الله عنه : إذا بلغ الرجل عنك شيء قلته فقل اللهم تعلم ما قلت من شيء فتوهم بما أنها نافية وتقصد الموصولة ، وقال لا تقل لابنك اشترى لي سكرًا بل قل له رأيت لو اشتريت لك سكرًا ، وكان إذا طلبه أحد قال لأمنته : قولي له اطلبه في المسجد أو خرج : أى في وقت غير هذا . وكان الشعبي يخط دائرة ويقول لأمنته : ضعى أصبعك فيها وقولي ما هو هنا ، ومثل هذا قول بعضهم إذا دعى لطعام أنه على نية أى نية عدم الأكل موها أنه صائم ، وتمنع التورية أيضا الحنث وإثم اليمين الغموس مالم يكن الحلف القاضى بعد دعوى صحة وبغير نحو طلاق : قال الغزالي رحمه الله تعالى : وليس من الكذب الموجب للفسق ما اعتيد من نحو قلت لك أو جئتكم مائة مرة فإنه لا يراد به تفهيم المرات بل تفهيم المبالغة ، فإن لم يكن طلبه إلا مرة واحدة كان كاذبا ، وإن طلبه مرات لا يعتاد مثلها في الكثرة لم يأثم ، وإن لم يبلغ مائة مرة وبينهما درجات يتعرض للمبالغ للكذب فيها .

قلت : ودليل جواز المبالغة وأنه لا يعد كاذبا خبر الصحيحين « أما أبو جهم فلا يضع العصا عن عاتقه وأما معاوية فصعلوك لا مال له » ومعلوم أنه كان له ثوب يلبسه وأنه كان يضع العصا في وقت النوم وغيره . احصل كلام الأذكار : وكان الجلال اعتمد في إطلاقه الكراهة على قول النووي رحمه الله .

قلت : ودليل جواز المبالغة الخ وظاهر عند أدنى تأمل للعبارة أن هذا لا ينافي تفصيل الغزالي الذي ذكره بل هو دليل له لأنه صلى الله عليه وسلم لم يبالغ إلا بأمر غلب على صاحبه فعله أى أن أبا جهم غلب عليه الضرب المسكن عنه بعدم وضع العصا عن عاتقه ، ومعاوية غلب عليه الفقر فأطلق على الأول أنه لا يضع عصاه عن عاتقه وعلى الثاني أنه صعلوك مبالغة ، وهذا بعينه دليل لما يقوله الغزالي : بأن المبالغة لا تسوغ إلا في أمر غلب وأما إذا جاءه مرة وقال : إنى جئتكم مائة مرة فهذا لا مبالغة فيه وإنما هو محض كذب فاتضح تفصيل الغزالي ، وأن كلام النووي عقبه دليل له وأن إطلاق الجلال كراهة المبالغة ليس في محله فتأمل ذلك فإنه مهم .

وأما المسألة الخامسة والثلاثون : إلى قوله : أنسيت ، فهو صحيح لكنه قيد في الأذكار كراهة ذلك حال الخطبة بما إذا كان يسمع الخطيب أى ويفهم مايقول كما هو ظاهر ، وبه صرح أصحابنا حيث قالوا : يسن لمن لا يسمع الخطبة الاشتغال بالقراءة والذكر أما بقية المسائل فواضحة إلا الأخيرة أعنى كراهة الكلام حال الأذان حيث لم يمنع استماعه ولا الإجابة المطوبة منه ، والظاهر أن مراد القائل بالكرهية خلاف الأولى والأكل وهو الإصغاء إليه لأنه يحمل على تذكر ظهور الإسلام وإتمام النعمة به علينا ، وأما ما عدا هذه فقد ذكر النووي من أدلته أشياء منها ما روى الشيخان « لا يقولن أحدكم نسيت آية كذا وكذا بل أنسى » ورويا أيضا « بنس ما لأحدهم أن يقول نسيت آية كيت وكيت بل أنسى » ورويا أيضا أنه صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقرأ فقال « رحمه الله لقد أذكرني آية كنت أسقطتها » وفي رواية صحيحة « أنسيتها » وروى البخارى أنه صلى الله عليه وسلم قال « لا تنسوا الأموات فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا » وفي خبر ضعيف « اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساويهم » قال العلماء : يحرم سب ميت مسلم لم يكن معلنا بفسقه ، وأما الكافر والمسلم المعلن بفسقه أو بدعته ففيه خلاف للسلف لتعارض النصوص فهو كالنهي المذكور ، وسبه صلى الله عليه وسلم لنحو عمرو بن لحي وإقراره لمن أثنوا شرا على جنازة مرت به والأصح جواز ذكر مساوى الكفار وكذا نحو معلن بفسقه أو مبتدع إذا كان فيه مصلحة للتحذير من شرهم وإلا لم يجوز . ورويا أيضا « ما عاب رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما قط فإن اشتهاه أكله وإن كرهه تركه » وفي رواية لمسلم « وإن لم يشته سكت » وروى أبو داود والترمذي وابن ماجه « أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم إن من الطعام طعاما ما أخرج منه ؟ قال : لا يتحلجن - أى بمهملة أو معجمة فلام فجيم - في صدرك شىء أى لا تقع في ريبة منه ، وأصل الحلج بالمهملة الحركة « ضارعت به فيه النصارى » أى شابهتهم في تركهم الطعام بمجرد التخييل الفاسد ، ويجوز أن يقول لا أشتهى هذا أو ما اعتدت أكله أو نحو ذلك لحاجة ، روى الشيخان « أن الضب شوى وقدم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فعند ما هوى بيده إليه أعلموه فرفع يده الشريفة ، فقليل أحرام هو ؟ فقال : لا ، ولكن لم يكن بأرض قومى فأجندنى أعافه ، والأصل فى مدح الأكل ما يأكل منه خبر مسلم « أنه صلى الله عليه وسلم سأل أهله الأدم ؟ فقالوا : ما عندنا إلا خل ، فدعا به وجعل يأكل منه ويقول : نعم الأدم الخلل نعم الأدم الخلل » وروى ابن السنى « أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا معه غلام ، فقال للغلام : من هذا ؟ فقال : أبى ، فقال صلى الله عليه وسلم لا تمش أمامه ولا تستب له - أى لا تفعل فعلا قبيحا تتعرض به لسبه إياك - ولا تجلس قبله ، ولا تدعه باسمه » وذكر بعض السلف المتفق على صلاحه أنه قال « من العقوق أن تسمى أباك باسمه ، وأن تمشى أمامه فى طريق » وروى البخارى عن على بن رضى الله عنه قال : « حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله » وروى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ حين طول الصلاة بالجماعة « أفتان أنت يا معاذ » وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال : « لا تسمين غلامك يسارا ولا رباحا ولا نجاحا ولا أفلاح فإنك تقول أئم هو فلا يكون فيقول لا » الحديث . وفي رواية لأبى داود « النهى عن تسميته بركة » ومسائل السلام المذكورة مبسوطه فى كتب الفقه بأدلتها فلا نطيل بذكرها . والله أعلم بالصواب .

[مطلب : فى رؤية الله تعالى فى الدنيا]

وسئل نفع الله بعلمه : عن شخص اعتقد أنه رأى ربه تعالى فى الدنيا ؛ وأن الرؤيا وقعت منه فى الدنيا بالعين فى اليقظة فهل يجوز ذلك ؟ كما قال جماعة : إن المختار جواز رؤيته فى الدنيا فى اليقظة بالعين وفى المنام

بالقلب وإن لم يقع ذلك على المختار ؛ فذلك يقتضى حلا لغير نبينا صلى الله عليه وسلم على ما فيه . أى فى الوقوع له عليه الصلاة والسلام من الكلام : أى الاختلاف الكثير الشهير ، أو يحرم ذلك . عليه لأنه إذا لم يقع إلا للنبى صلى الله عليه وسلم على ما فيه فكيف يقع لغيره ، أو يكفر باعتقاده ذلك كما قاله الكواشى فى تفسير سورة النجم حيث قال بعد أن ذكر الخلاف فى أنه وقع ذلك أى الرؤية بالعين فى اليقظة : فاعتقد رؤيته تعالى هنا بالعين غير مسلم ، فهل كلامه فى ذلك مقرر أولا ؟

فأجاب بقوله : الكلام هنا فى مقامين هـ

الأول : فى إمكانها عقلا ، والذي عليه أهل السنة أنها ممكنة عقلا وشرعا فى الدنيا ، واستدلوا لذلك بأمر عقلي وأمور نقلية ، لكن أدلتهم العقلية لا تخلو من دخل وخفاء ، فالمعول عليه فى إمكانها إنما هو الأدلة النقلية ، فنها أن موسى صلى الله على نبينا وعليه وسلم قد سأها بقوله (رب أرني أنظر إليك) فلو لم تكن الرؤية ممكنة جائزة الوقوع فى الخارج لكان طلبه موسى لها جهلا منه بما يجوز على الله وما لا يجوز أو سفها أو عبثا أو طلبا للمحال ، والأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين منزهون عن كل فرد فرد من ذلك إجماعا بل من جوز واحدا من هذه على واحد منهم فهو كافر مراق الدم ، وأيضا فالله تعالى قد علق الرؤية باستقرار الجبل وهو أمر ممكن فى نفسه فوجب كون المعلق به كذلك إذ المحال لا يعلق بممكن أصلا ، وأول المعتزلة الآية بتأويلات تخالف ظاهرها حتى يخرجوها عنه إلى ما يوافق اعتقادهم الفاسد أنها من قسم المحال العقلي الذى لا يمكن وقوعه فى الدنيا كالآخرة ، ومحل بسطها وردها كتب التفسير والأصول .

الثانى : فى وقوعها وهذا غير الأول كما هو واضح ، لكن وقع فى كلام السائل نفع الله به ما يقتضى اتحادها وهو قوله : فهل يجوز ذلك كما قاله جماعة الخ إذ الذى قاله أولئك إنما هو الجواز بمعنى الإمكان العقلي والشرعى ، والذي سأل عنه إنما هو الوقوع وشتان ما بين المقامين كما تقرر ، ومما يوضحه أن مجرا من زئبق ينبت الأجسام الجامدة والطينية والحساسة والمتحركة بالإرادة ممكن الوجود عقلا لكن لم يقع ذلك ولم يعز إلى حيز هذا الوجود ، فكذلك الرؤية وإن كانت ممكنة عقلا وشرعا عند أهل السنة لكنها لم تقع فى هذه الدار لغير نبينا صلى الله عليه وسلم ، وكذا له على قول عليه بعض الصحابة رضى الله عنهم لكن جمهور أهل السنة على وقوعها له صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج بالعين . إذا تقرر ذلك علم منه أنه لا يجوز لأحد أن يدعى أنه رأى الله بعين رأسه ومن زعم ذلك فهو كافر مراق الدم ، كما صرح به من أئمتنا صاحب الأنوار ونقله عنه جماعة وأقروه . وحاصل عبارته : أن من قال إنه يرى الله عيانا فى الدنيا ويكلمه شفاها فهو كافر ، ولما نقلت عنه ذلك فى كتاب [الإعلام بما يقطع الإسلام] وهو كتاب نفيس لم يترك من المكفرات المتفق عليها والمختلف فيها شيئا إلا أحصاه .

قلت : والوجه أنه لا يشترط فى كفر من زعم أنه يرى الله عيانا فى الدنيا ويكلمه شفاها اجتماع هذين خلافا لما توهمه عبارة الأنوار بل يكفر زاعم أحدها انتهى ، وسيأتى فى الآيات والأحاديث ما يدل لذلك لكن يتعين حمله على عالم أو جاهل مقصر بجهله ، وقد ضم إلى زعمه الرؤية بعينه زعمه اعتقاد وجود جسم ولازمه من الحدوث أو ما يستلزمه كالصورة واللون ونحوها فهذا هو الذى يتجه الحكم بكفره ، لأنه حينئذ لم يعتقد قدم الحق ولا كماله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .

وأما مع اعتقاد رؤية عين مغزوة عن انضمام ذلك إليها فلا يظهر الحكم بكفره بمجرد ذلك ، لأن المقول

المعتمد عندنا عدم كفر الجهوية والمجسمة إلا إن اعتقدوا الحدوث أو ما يستأزمه ، ولا نظر إلى لازم مذهبهم لأن الأصح في الأصول أن لازم المذهب ليس بمذهب لجواز أن يعتقد الملزوم دون اللازم ، ومن ثم قلنا : لو صرح باعتقاد لازم الجسمية كان كافرا ، وقال الأذرعى وغيره : المشهور عدم تكفير المجسمة ، وإن قالوا جسم كالأجسام أى لأنهم مع ذلك قد لا يعتقدون لوازم الأجسام . وإذا تقرر هذا في الجهوية والمجسمة فكذلك يقال به في زاعم رؤية العين .

[مطلب : على أنه لا خلاف بين السلف والخلف في أنه لا بد

من التأويل الإجمالى في النصوص الموهمة]

فإن قلت : الفرق بينهما واضح فإن تبنك الفرقتين قد ورد في الكتاب والسنة ما يصرح بقولهما لولا ما آمن الله به على الأمة من توفيق سلفها وخلفها إلى صرف تلك النصوص عن ظواهرها ، وإنما الخلاف بين السلف والخلف في التأويل التفصيلي فالسلف يرجحون أولوية الإمساك عنه لعدم احتياجهم إليه لصالح زمنهم ، والخلف يرجحون أولويته بل وجوب الخوض فيه لفساد زمنهم وكثرة مبتدعته وقوة شوكتهم وتعميه شبههم .

وأما زاعم الرؤية بالعين فقد ورد من الأدلة القطعية ما يشدد النكير على سائلها واقترن به ما يقوى استنكار ذلك واستعظامه كقوله تعالى (وإذ قلتم يا موسى لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة فأخذتكم الصاعقة وأنتم تنظرون) وقوله تعالى (يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا من السماء فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة فأخذتهم الصاعقة بظلمهم) وقوله سبحانه وتعالى (وقال الذين لا يرجون لقاءنا لولا أنزل علينا الملائكة أو نرى ربنا لقد استكبروا في أنفسهم وعتوا عتوا كبيرا) وصرح في مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال « واعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا » وحينئذ فينبغي كفر زاعم الرؤية بالعين في الدنيا مطلقا بخلاف المجسمة .

قلت : بعد أن قرّر الأئمة وعلماء الأمة وحفاظ الملة تلك الآيات والأحاديث وصرفوها عن ظواهرها كما تقرر لم يبق لأحد عذر في اعتقاد ظواهرها ، فمن فعل ذلك فقبل يكفر مطلقا ، وقيل إن قال جسم كالأجسام كفر وإلا فلا ، وعليه جرى النووي رحمه الله في موضع ، وقيل لا يكفر مطلقا وهو المشهور من مذهبنا ما لم يضم لذلك اعتقاد بعض تلك اللوازم كما مر ، وحينئذ فينبغي أن يجرى نظير هذا الخلاف كله في مدعى الرؤية بالعين فيكون الأصح عدم كفره إلا إن ضم لذلك اعتقاد حدوث أو ما يؤدي مؤداه الآن ملحظ التكفير وعدمه في المجسمة ونحوهم ليس العذر وعدمه لأن الكلام في العالم وإنما الملحظ اعتقاد النقص ومازومه ، ولا شك أن هذين يجريان في زاعم الرؤية بالعين في دار الدنيا فكما جرى ذلك الخلاف كذلك يجرى هنا إذ لا فارق يعتد هنا به كيف والإمام الرباني المترجم بشيخ الكل في الكل أبو القاسم القشيري رحمه الله تعالى يجزم بأنه لا يجوز وقوعها في الدنيا لأحد غير نبينا صلى الله عليه وسلم ولا على وجه الكرامة وادعى أن الأمة اجتمعت على ذلك ، فإذا أجمعوا على امتناع وقوعها كان زاعمه لنفسه مخالفا للإجماع مدعى ما قد يترتب عليه نقص ، فمن ثم قالوا بكفره وقيدته بما مر .

فإن قلت : حكى عن الأشعري قول بوقوعها فكيف الإجماع حينئذ ؟

قلت : إن صح الإجماع فواضح أنه لا ينظر إليه وأن قائله إنما قاله لظنه أن لا إجماع ، وإن لم يصح كان هذا القول في غاية الشذوذ ولا ينظر إليه أيضا ، ولا يمنع وجوده التكفير لزاعم ما قدمته بشرطه :

[مطلب : الاجتماع للموالد والأذكار وصلاة التراويح مطلوب

مالم يترتب عليه شر وإلا فيمنع منه]

وسئل نفع الله به : عن حكم الموالد والأذكار التي يفعلها كثير من الناس في هذا الزمان هل هي سنة أم فضيلة أم بدعة ؟ فإن قلت إنما فضيلة فهل ورد في فضلها أثر عن السلف أو شيء من الأخبار ، وهل الاجتماع للبدعة المباح جائز أم لا ، وهل إذا كان يحصل بسببها أو سبب صلاة التراويح اختلاط واجتماع بين النساء والرجال ويحصل مع ذلك مؤانسة ومحادثة ومعاطاة غير مرضية شرعا ، وقاعدة الشرع مهما رجحت المفسدة حرمت المصلحة ، وصلاة التراويح سنة ويحصل بسببها هذه الأسباب المذكورة فهل يمنع الناس من فعلها أم لا يضر ذلك ؟

فأجاب بقوله : الموالد والأذكار التي تفعل عندنا أكثرها مشتمل على خير كصدقة وذكر وصلاة وسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومدحه ، وعلى شر بل شرور لو لم يكن منها لإرثية النساء للرجال الأجانب ، وبعضها ليس فيها شر لكنه قليل نادر ، ولا شك أن القسم الأول ممنوع للقاعدة المشهورة المقررة أن درء المفسد مقدم على جلب المصالح ، فمن علم وقوع شيء من الشر فيما يفعله من ذلك فهو عاص آثم ، وبفرض أنه عمل في ذلك خيرا فربما خيره لا يساوى شره ألا ترى أن الشارع صلى الله عليه وسلم اكتفى من الخير بما تيسر وفطم عن جميع أنواع الشر حيث قال « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه » فتأمل تعلم ما قررت من أن الشر وإن قل لا يرخص في شيء منه ، والخير يكتفى منه بما تيسر : والقسم الثاني سنة تشمله الأحاديث الواردة في الأذكار الخصوصية والعامة كقوله صلى الله عليه وسلم « لا يقعد قوم يذكرون الله تعالى إلا لحفتهم الملائكة ، وغشيتهم الرحمة ونزلت عليهم السكينة ، وذكرهم الله تعالى فيمن عنده » رواه مسلم ، وروى أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قال لقوم جلسوا يذكرون الله تعالى ويحمدونه على أن هداهم للإسلام « أتاني جبريل عليه الصلاة والسلام فأخبرني أن الله تعالى يباهي بهم الملائكة وفي الحديثين أوضح دليل على فضل الاجتماع على الخير والجلوس له وأن الجالسين على خير كذلك يباهي الله بهم الملائكة وتنزل عليهم السكينة وتغشاهم الرحمة ويذكرهم الله تعالى بالثناء عليهم بين الملائكة فأى فضائل أجل من هذه .

[مطلب : في تفريق البدعة وأنها تعزيتها الأحكام الخمسة]

وقول السائل نفع الله به : وهل الاجتماع للبدع المباحة جائز ؟ جوابه : نعم هو جائز . قال العز بن عبد السلام رحمه الله تعالى : البدعة فعل مالم يعهد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وتنقسم إلى خمسة أحكام يعني الوجوب والتدب الخ ، وطريق معرفة ذلك أن تعرض البدعة على قواعد الشرع فأى حكم دخلت فيه فهي منه ، فمن البدع الواجبة تعلم النحو الذي يفهم به القرآن والسنة ، ومن البدع المحرمة مذهب نحو القدرية ، ومن البدع المنذوبة لإحداث نحو المدارس والاجتماع لصلاة التراويح ، ومن البدع المباحة المصافحة بعد الصلاة

ومن البدع المكروهة زخرفة المساجد والمصاحف أى بغير الذهب وإلا فهى محرمة ، وفى الحديث « كل بدعة ضلالة وكل ضلالة فى النار » وهو محمول على المحرمة لا غير ، وحيث حصل فى ذلك الاجتماع للذكر أو صلاة التراويح أو نحوها محرم وجب على كل ذى قدرة النهى عن ذلك وعلى غيره الامتناع من حضور ذلك وإلا صار شريكا لهم ، ومن ثم صرح الشيخان بأن من المعاصى الجلوس مع الفساق إيتاسا لهم :

[مطلب : فى تفضيله صلى الله عليه وسلم على سائر الأنبياء]

وسئل نفع الله به : هل سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يفضل الرسل خصوصا فهل يفضلهم عموما أم لا ، وهل الولاية الخصوصية فى مرتبة النبوة أولا ، وهل ولاية النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من نبوته أم نبوته أفضل أم الرتبة متساويتان أم كيف الحال ، وهل كان نبينا محمد صلى الله عليه وسلم متعبدا بشرع أحد من الأنبياء قبل البعثة وبعدها أم لا ، وهل أرسل إلى الخلق كافة حتى إلى الملائكة كما نقل ذلك بعضهم أم إلى الثقلين فقط ، وهل الأفضلية بين الخلفاء الأربعة قطعية أم اجتهادية إذ لا شاهد من العقل يقطع بأفضلية بعض الأئمة على البعض والأخبار الواردة فى فضائلهم متعارضة ، وهل الإنسان الكامل الذى كل له الإيمان بالله قبل البعثة يدخل الجنة أم لا ، وأيضا هل القائل بأن العبد خالق لأفعاله مشرك أم لا ، وهل يجوز العقل إثابة الكافر وعقوبة المؤمن أم لا ؟

فأجاب بقوله : لا يخفى على من له أدنى ممارسة بتأمل الكتاب والسنة أن نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم يفضل جميع الأنبياء والمرسلين خصوصا وعموما لقوله تعالى (تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله) أى موسى (ورفع بعضهم درجات) أى محمدا صلى الله عليه وسلم رفعه الله تعالى على سائر الأنبياء والمرسلين من ثلاثة أوجه : بالمعراج بذاته ، وبالسيادة على جميع البشر ، وبالمعجزات التى لا تحصر ولا تفتى ، وكفى بالقرآن معجزة باقية مستمرة إلى قرب قيام الساعة ، وفيه من المعجزات والفضائل لنبينا صلى الله عليه وسلم على غيره ما لا يحصى : قال الزمخشري : وفى هذا الإنعام من تفخيم فضله وإعلاء قدره ما لا يخفى لما فيه من الشهادة على أنه العلم الذى لا يشبهه والمتميز الذى لا يلبس ، ومن هذه الآية وقوله تعالى (ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض) رد العلماء على المعتزلة قبحهم الله تعالى فى قولهم : إنه لأفضل لبعض الأنبياء على بعض ، والنهى فى أحاديث عن التفضيل بين الأنبياء محمول عند العلماء على تفضيل يودى إلى تنقيص بعضهم ، ومن زعم أن آدم أفضل لحق الأبوة ، فإن أراد أن فضله من حيث كونه أبيا لا من حيث النبوة والمعجزات والخصائص فله وجه وإلا فلا وجه لما زعمه مع خبر الترمذى أنه صلى الله عليه وسلم قال « أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر ، وبيدى لواء الحمد ولا فخر ، وما من نبي آدم من سواه إلا تحت لوائى يوم القيامة » فبين صلى الله عليه وسلم بقوله « آدم من سواه » أنه أفضل الكل ، وقوله « ولد آدم » للتأديب مع الأبوة ، وقوله « ولا فخر » المراد به ولا فخر أعظم من هذا أولا أقول ذلك على جهة الفخر بل على جهة الإخبار بالواقع ، وقوله « يوم القيامة » خصه بالذكر لأنه يظهر له صلى الله عليه وسلم فيه من السؤدد والتميز على سائر الأنبياء ما لا يظهر لغيره لاسيما المقام المحمود الذى يؤتاه ذلك اليوم وهو الشفاعة العظمى فى فصل القضاء حين يذهب الناس إلى أولى العزم نوح وإبراهيم وموسى وعيسى فكل يذكر لنفسه شيئا ويقول : نفسى إلا نبينا صلى الله عليه وسلم فإنه يقول « أنا لها أنا لها » الحديث ، وفى حديث أبي هريرة

رضي الله عنه مرفوعا عند البخاري « أنا سيد الناس يوم القيامة » وهذا صريح في أفضليته صلى الله عليه وسلم على آدم وعلى جميع أولاده من الأنبياء والمرسلين ، وفي حديث عند البيهقي « أنا سيد العالمين » وهم الإنس والجن والملائكة ففيه التصريح بأنه أفضل الخلق كلهم ، ويؤيده حديث مسلم الآتي « وأرسلت إلى الخلق كافة » ومن شأن الرسول أن يكون أفضل من المرسل إليهم ، واستدل الفخر الرازي على أفضليته صلى الله عليه وسلم على سائر الأنبياء بقوله تعالى بعد ذكرهم (أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده) وذلك لأنه تعالى وصفهم بالأوصاف الحميدة ثم أمر نبيه صلى الله عليه وسلم أن يقتدى بجمعهم فيكون إتيانه بذلك واجبا وإلا كان تاركا لمقتضى الأمر ، وإذا أتى بجمع ما تلبسوا به من الخصال الحميدة فقد اجتمع فيه ما كان مفرقا فيهم فيكون أفضل منهم ، واحتج السعد التفتازاني بقوله تعالى (كنتم خير أمة أخرجت للناس) قال : لأنه لا شك أن الخيرية للأمة إنما هو بحسب كمالهم في الدين وذلك تابع لكمال نبيهم الذي يتبعونه : أي فلولا أنه خير الأنبياء لم تكن أمته خير الأمم ، وقد ثبت بنص الآية أنهم خير الأمم فيكون نبيهم خير الأنبياء لما علمت ما بينهما من الملازمة الظاهرة .

وقول السائل نفع الله به : وهل الولاية المخصوصة في مرتبة النبوة ؟ كلام مجمل يحتاج لبيان فإن أراد بالولاية المخصوصة ولايات الأولياء غير الأنبياء فالصواب أنه لا يمكن شرعا أن وليا يصل لدرجة نبي ، ومن اعتقد ذلك فهو كافر مارق الدم إلا أن يتوب ، وإن أراد أن السبب الذي اقتضى أفضليته صلى الله عليه وسلم أفضل من مطلق النبوة فهذا لا يحتاج إليه ، لانا قد علمنا مما تقرر وغيره أن نبينا صلى الله عليه وسلم أفضل من سائر الأنبياء في كل وصف من أوصاف الكمال ، ومن ثم خاطب الله تعالى الأنبياء بأسمائهم ولم يخاطبه إلا بنحو (يا أيها النبي - يا أيها الرسول - يا أيها المدثر - يا أيها المزمل) وأوجب الله تعالى عليهم إن بعث وهم أحياء أن يؤمنوا به ويتبعوه وينصروه كما قال الله تعالى (وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه) الآية ، ووقع لابن عبد السلام رحمه الله فيها مالا ينبغي فاجتنبه .

وقول السائل : وهل ولاية النبي الخ ، كأن مراده بهذا أيضا المسألة المشهورة عن ابن عبد السلام وهي قوله : إن نبوة النبي أفضل من رسالته لأن النبوة هي الطرف المتعلق بالحق والرسالة هي الطرف المتعلق بالخلق ، وما تعلق بالحق أفضل مما تعلق بالخلق وهو ضعيف جدا ، ومن ثم ضعفه غير واحد من المتأخرين ، وبيان ضعفه أن الرسالة ليس لها طرف من جهة الخلق فقط بل لها طرفان لأن الرسول هو المبلغ عن الله تعالى الأحكام للناس فهو متلق من جهة الحق وملق على الخلق ، فكانت رسالته التي تأهل بها إلى الخلافة عن الله تعالى أفضل من مجرد نبوته لأنه لم يتأهل بها إلى المرتبة العلية ، والكلام في نبوة الرسول ورسالته أما الرسول فهو أفضل من النبي إجماعا ، وحل بعضهم النهي عن التفصيل بين الأنبياء السابق على النهي عن التفضيل بينهم في ذات النبوة والرسالة فإنهم في ذلك على حد سواء لا تفاضل بينهم ، وإنما التفاضل في زيادة الأحوال وخصوص الكرامات والرتب ، فذات النبوة لا تفاضل فيها وإنما التفاضل في أمور زائدة عليها ، ومن ثم كان مهما :

[مطلب : في أن العلماء اختلفوا هل كان نبينا صلى الله عليه وسلم متعبدا

بشرع من قبله أم لا ؟]

وقول السائل : هل كان نبينا صلى الله عليه وسلم متعبدا للخ : جوابه : أن العلماء اختلفوا هل كان صلى الله عليه وسلم قبل بعثته متعبدا بشرع من قبله أولا ؟ فقال الجمهور : لم يكن متعبدا بشيء . واحتجوا بأن ذلك لو وقع لنقل ولما أمكن كتمه ولاستره في العادة ولافتخر به أهل تلك الشريعة صلى الله عليه وسلم عليه ، واحتجوا به عليه ، فلما لم يقع شيء من ذلك علمنا أنه لم يكن متعبدا بشرع نبي قبله ، وذهب طائفة إلى امتناع ذلك عقلا قالوا : لأنه يبعد أن يكون متبوعا وقد عرف تابعا . وذهب آخرون إلى الوقف في أمره صلى الله عليه وسلم وترك قطع الحكم عليه بشيء في ذلك لأنه لا قاطع من الجانبين ، وإلى هذا ذهب إمام الحرمين : وقال آخرون : كان عاملا بشرع من قبله . ثم اختلفوا فوقف بعضهم عن التعيين وأحجم وجسر عليه بعضهم . ثم اختلف المعينون فقيل نوح وقيل إبراهيم وقيل موسى وقيل عيسى وقيل آدم ، فهذه جملة المذاهب في هذه المسألة وأظهرها الأول وهو الذي عليه الجمهور ، وأبعدها مذهب المعينين إذ لو كان شيء لنقل كما مر .

[مطلب : في أنه لم يكن لأحد من الأنبياء دعوة عامة إلا لنبينا ،

ومن ثم أرسل للجن دون غيره]

ولا حجة لمن زعم أن عيسى آخر الأنبياء صلى الله عليه وسلم فلزمت شريعته صلى الله عليه وسلم من جاء بعده لأنه لم يثبت عموم دعوة عيسى بل الصحيح أنه لم يكن لنبى دعوة عامة إلا لنبينا صلى الله عليه وسلم ، ومن ثم لم يرسل للجن غيره صلى الله عليه وسلم ، وإيمان الجن بالتوراة كما يدل عليه أواخر سورة الأحقاف كان تبرعا كإيمان بعض العرب من قريش وغيرهم بالإنجيل إذ لم يثبت أن موسى أرسل لغير بني إسرائيل والقبط ولا أن عيسى أرسل لغير بني إسرائيل ، وزعم بعض من لا تحقيق عنده ولا اطلاع على حقائق الكتاب والسنة أن نبينا صلى الله عليه وسلم كان على شريعة إبراهيم صلى الله عليه وسلم وليس له شرع منفرد به ، وإنما المقصود من بعثه إحياء شرع إبراهيم تمسكا بظاهر قوله تعالى (ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا) وهذا القول أى أن الشريعة شريعة إبراهيم بالغلط بل بالخراف أشبه ، ومن ثم قالوا : إن مثله لا يصدر إلا من سخييف العقل كخييف الطبع ، وإنما المراد بهذه الآية الاتباع في التوحيد الخاص بمقام الخلة الذى هو مقام إبراهيم المشار إليه بصيغة (حنيفا وما كان من المشركين) والمتسبب عن تفويضه المطلق لما أن ألقى في النار وجاء إليه جبريل عليهما السلام قائلا له « ألك حاجة ؟ قال أما إليك فلا » ، فوصل غاية من التفويض لم يعص إليها أحد قبله ولا بعده إلا نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فإنه وصل إليها وارتقى عنها بغايات لا يعلمها إلا خالقه وبارئ المنعم عليه بما لم يؤته لغيره ، ومن ثم يقول إبراهيم عند مجيء الناس إليه في ذلك الموقف العظيم للشفاعاة العظمى في فصل القضاء قائلين له إن الله اصطفاك بالخلة وإنما كنت خليلا من وراء وراء فأعلمهم أنه وإن كان خليلا لكنه متأخر الرتبة عن غير المنحصر في نبينا صلى الله عليه وسلم ، ونظير تلك الآية السابقة (أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده) فالمراد الأمر بالاعتداء في التوحيد وما يليق به من المقامات العلية التى ترجع إلى الأصول لا إلى الفروع إذ كان منهم من ليس رسولا أصلا كيوسف صلى الله على نبينا وعليه (٢٠ - الفتاوى الحديثة)

وسلم على قول ، والباقون كانت فروع شرائعهم مختلفة فاستحال حمل الأمر على الاقتداء بهم على ذلك . لا يقال التوحيد إنما ينشأ عن الأدلة القطعية فكيف يتأتى الاتباع فيه لأننا قد أشرنا إلى رد ذلك بقولنا وما يليق به من المقامات العلية الخ . ومنها كيفية الدعوى إلى التوحيد وهو أن يدعو إليه بطريق الرفق والسهولة وإيراد الأدلة الواضحة الظاهرة المرة بعد المرة على أنواع مترتبة متميزة تأخذ بالقلب وتدهش اللب كما هو الطريق المألوفة في القرآن ، وقال شيخ الإسلام السراج البلقيني في شرح البخارى : ولم يجىء في الأحاديث التي وقفنا عليها كيفية تعبدته صلى الله عليه وسلم قبل البعثة ، لكن روى ابن إسحق وغيره « أنه صلى الله عليه وسلم كان يخرج إلى حراء في كل عام شهرا من السنة يتنسك فيه » وكان من نسك قريش في الجاهلية أن يطعم الرجل من جاءه من المساكين حتى إذا انصرف من بيته لم يدخل بيته حتى يطوف بالكعبة ، وحمل بعضهم التعبد على التفكير : قال : وعندى أن هذا التعبد يشتمل على أنواع : وهى الاعتزال عن الناس كما صنع إبراهيم صلى الله عليه وسلم علينا وعليه وسلم باعتزال قومه والانقطاع إلى الله تعالى ، فإن انتظار الفرج عبادة كما رواه على بن أبى طالب كرم الله وجهه مرفوعا وينضم إلى ذلك التفكير ، ومن ثم قال بعضهم : كانت عبادته صلى الله عليه وسلم في حراء التفكير .

[مطلب : فى إرساله صلى الله عليه وسلم إلى الخلق كافة]

وقول السائل نفع الله به : وهل أرسل إلى الخلق كافة الخ . جوابه : أنه كثر استفتاء الناس لى عن ذلك وكثر الكلام منى فيه مبسوطا ومختصرا ، وخلاصة المعتمد فى ذلك أن فى إرساله صلى الله عليه وسلم إلى الملائكة قولين للعلماء ، والذى رجحه شيخ الإسلام التقي السبكي وجماعته من محققى المتأخرين وردوا ما وقع فى تفسير الرازى مما قاله بخلاف ذلك وأطالوا فى رده ورد ما وقع للبيهقي والجليمى مما يخالف ذلك أنه أرسل إليهم ، ويدل له ظاهر قوله تعالى (ليكون للعالمين نذيرا) وهم الإنس والجن والملائكة ، ومن زعم أنه صلى الله عليه وسلم أرسل إلى بعض الملائكة دون بعض ، فقد تحكم من غير دليل كما أن من ادعى خروج الملائكة كلهم من الآية يعجز عن دليل يدل على ذلك ولا ينافى ذلك الإنذار الذى هو التخويف بالعذاب لأنهم وإن كانوا معصومين إلا أن المراد بالإرسال تكليفهم بالإيمان به والاعتراف بسؤدده ورفعته والخضوع له ، وعدمهم من أتباعه زيادة فى شرفه وكل هذا لا ينافى عصمتهم ، ثم ذلك الإنذار إما وقع كله فى ليلة الإسراء أو بعضه فيها وبعضه فى غيرها ولا يلزم من الإنذار والرسالة إليهم فى شىء خاص أن يكون بالشريعة كلها وفى قول شاذ : أن الملائكة من الجن وأنهم مؤمنوا الجن السماوية ، فإذا ركب هذا مع القول الذى أجمع عليه المسلمون وهو عموم رسالته صلى الله عليه وسلم للجن لزم عموم الرسالة للملائكة كذا قيل وهذا لا يحتاج إليه ، وكفى بالأخذ بظاهر الآية دليلا لا سيما وخبر مسلم الذى لا نزاع فى صحته صريح فى ذلك ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم ، وأرسلت إلى الخلق كافة ، فتأمل قوله « الخلق » وقوله « كافة » ومن ثم أخذ من هذا شيخ الإسلام الجمال البارزى أنه صلى الله عليه وسلم أرسل إلى جميع الخلوقات حتى الجمادات بأن ركب فيها فهم وعقل مخصوص حتى عرفته وآمنت به واعترفت بفضله وقد أخبر عنها صلى الله عليه وسلم بالشهادة للمؤذن ونحوه فى قوله « فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن شجر ولا حجر ولا شىء إلا شهد له يوم القيامة » وقال تعالى (لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيتنا خاشعا متصدعا من خشية الله) وقال تعالى (وإن من شىء إلا يسبح بحمده) فإذا كانت هذه الجمادات لها هذه الإدراكات لم يستنكر ما قاله البارزى لا سيما وحديث مسلم مصرح به كما علمت .

فإن قلت : فسر الجمهور العالمين في الآية بالجن والإنس .
قلت : لا يلزم من ذلك خروج الملائكة عن مطلق الإرسال بل عن الإرسال إلى الجن والإنس المتضمن
للتكليف بسائر فروع الشريعة وللتكليف بكل ما فيه كلفة والمستلزم لإبائه المرسل إليهم إلا بعصام نواميس
المعجزات والتخويف والتهديد فتخصيص العالمين بالجن والأنس لذلك فحسب .
والحاصل أنه لا قاطع من أحد الجانبين وأن كلا من القولين إنما هو أمر ظني بحسب ما دل عليه ظاهر
استند إليه كل من القائلين بأحد ذينك القولين .

[مطلب : في الأفضلية بين الخلفاء الأربعة أبي بكر ثم عمر ثم عثمان

ثم علي رضي الله تعالى عنهم]

وقول السائل : وهل الأفضلية بين الخلفاء الأربعة الخ ؟ جوابه : أن أفضلية أبي بكر رضي الله عنه على
الثلاثة ثم عمر على الاثنين مجمع عليه عند أهل السنة لا خلاف بينهم في ذلك والإجماع يفيد القطع ، وأما أفضلية
عثمان على علي رضي الله عنهما فظنية لأن بعض أكابر أهل السنة كسفيان الثوري فضل عليا على عثمان وما وقع
فيه خلاف بين أهل السنة ظني ، وأما الأحاديث في ذلك فتعارضة جدا بل علي كرم الله وجهه ورد فيه
من الأحاديث المشعرة بفضله ما لم يرد في الثلاثة . وأجاب عنه بعض الأئمة بأن سبب ذلك أنه عاش إلى زمن
الفتن وكثرت أعداؤه وقدحهم فيه وحطهم عليه وغصهم لحقه بباطلهم ، فبادر حفاظ الصحابة رضوان الله
عليهم وأخرجوا ما عندهم في حقه ردعا لأولئك الفسقة المارقين والخوارج المخدولين ، وأما بقية الثلاثة فلم
يقع لهم ما يدعو الناس إلى الإتيان بمثل ذلك الاستيعاب .

[مطلب : الأصح أن أهل الفترة ناجون في الجنة]

وقوله : وهل الإنسان الخ ؟ جوابه : أن الأصح نعم ، بل الأصح في أهل الفترة وهم من لم يرسل إليهم
رسول أنهم في الجنة عملا بقوله تعالى (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) وحل علي من قبل البعثة ، وزعم
قائله أن كل من لم يؤمن بعد بعثه آدم أو نوح بناء على أن أول الرسل آدم أو نوح فهو في النار زعم مخالف
لظاهر الآية فلا يعول عليه .

وقوله : وهل القائل بخلق الخ ؟ جوابه : أن القائل بالخلق الحقيقي لغير الله في شيء من الأشياء كافر
مراق الدم كما هو جلي ، والقائل بخلق العبد لأفعاله بالمعنى الذي يقوله المعتزلة مبتدع ضال فاسق وأما إسلامه
ففيه خلاف والأصح أنه مسلم .

وقوله : وهل يجوز العقل الخ ؟ جوابه : نعم يجوز العقل ذلك في المؤمنين ، بل ذلك مما يتعين علينا
اعتقاده ، لأن الله تبارك وتعالى لا يجب عليه شيء لأحد من عباده وأنبياؤه ورسله مطلقا لقوله تعالى (قل فن
يملك من الله شيئا إن أراد أن يهلك المسيح بن مريم وأمه ومن في الأرض جميعا) وإنما إثابة الطائع من محض
فضله تعالى ، ويجوز أن يعاقبه لكنه لا يقع بمقتضى وعده وأنه لا يخلف الميعاد وعقاب العاصي من محض
عدله ، ويجوز أن يخلفه لأن خلف الإيعاد من سعة الفضل والكرم بخلاف إخلاف الوعد ، وقد أشارت
الآية إلى ذلك فإنها إنما نصت على أنه تعالى لا يخلف الميعاد ، وهو لا يكون إلا في الخير فاقضت أنه يخلف

الإيمان الذي لا يكون لا في مقابلة ذلك : وأما الكافر فبعد أن يعلم قوله (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) فلا يجوز العقل ذلك فيه ، ومن ثم أجمعوا على كفر من قال : إن الله يثيب الكافر .

[مطلب : « يقال لصاحب القرآن اقرأ وارتل » الخ]

وسئل نفع الله به عن قوله صلى الله عليه وسلم : « يقال لصاحب القرآن يوم القيامة اقرأ وارتل كما كنت ترتل في الدنيا فإن منزلتك عند آخر آية » من الخصوص بهذه الفضيلة هل هم من يحفظ القرآن في الدنيا عن ظهر قلبه ومات كذلك ، أم ما يستوى فيه هو ومن يقرأ في المصحف وعن قول صاحب العباب : وورد أن الملائكة لم يعطوا فضيلة حفظ القرآن فهم حريصون على استماعه من الإنس ، وسبقه إلى ذلك ابن الصلاح ، والقصد تبيين الطريق التي ورد منها هل هو حديث نبوي أو غير ذلك ؟ .

فأجاب رضى الله عنه بقوله : الخبر المذكور خاص بمن يحفظه عن ظهر قلب لا بمن يقرأ في المصحف لأن مجرد القراءة في الخط لا تختلف الناس فيها ولا يتفاوتون قلة وكثرة ، وإنما الذي يتفاوتون فيه كذلك هو الحفظ عن ظهر قلب ، ولهذا تفاوتت منازلهم في الجنة بحسب تفاوت حفظهم ، ومما يؤيد ذلك أيضا أن حفظ القرآن عن ظهر قلب فرض كفاية على الأمة ، ومجرد القراءة في المصحف من غير حفظ لا يسقط بها الطلب فليس لها كبير فضل كفضل الحفظ فتعين أنه أعنى الحفظ عن ظهر قلب هو المراد في الخبر وهذا ظاهر من لفظ الخبر بأدنى تأمل ، وقول الملائكة له « اقرأ وارتل » صريح في حفظه عن ظهر قلب كما لا يخفى ، وقول ابن الصلاح ، وقد ورد أن الملائكة لم يعطوا فضيلة قراءة القرآن فهم حريصون الخ ، فأما كونهم لم يعطوا ذلك فكانه أخذ من أحاديث تشير إليه ، لكن اعترضه غير واحد وساقوا من القرآن والسنة ما يعارضه ، ومن ثم صرح غير واحد بخلافه ، لكنني في شرح العباب أجبت عما أوردوه عليه ، وأما حرصهم على استماعه من الإنس فهو صريح الأحاديث الصحيحة .

[مطلب : في حكم أفراد الصلاة عن السلام وبالعكس]

وسئل نفع الله به ، عما صورته : ذكر الأئمة رضى الله عنهم أنه يكره أفراد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عن السلام وعكسه . قال بعضهم : لكن ليس المراد بالجمع بينهما أن يكونا مقرونين بل أن لا يخلو الكلام أو المجلس عنهما كما في التشهد فهل هو كذلك ؟ فإن قلتم نعم ، فهل ذلك في غير الخصوص أما هو كقوله صلى الله عليه وسلم « من قال يوم الجمعة ثمانين مرة اللهم صل على محمد عبدك ونبيك ورسولك النبي الأمي غفر الله له ذنوب ثمانين سنة » الخ فلا كراهة فيه للنص عليه فهل هو كذلك أم لا ؟ .

فأجاب بقوله رحمه الله تعالى : إني لما نقلت تلك المقالة في شرح العباب تعقبها وعبارته ، وقيد بعض فقهاء اليمن كراهة الأفراد بما إذا لم يجمعهما مجلس أو كتاب : قال : وإلا فلا أفراد انتهى ، وهو غير بعيد وإن كان ظاهر كلام غيره قد ينازع فيه انتهت ، ووجه تلك المنازعة أن النووي رحمه الله لما نقل عن العلماء كراهة الأفراد اعترضوه بأن ذلك وقع ، أما كن كثيرة من الأم وغيرها ، وأجيب عنه بأن من أفردوا من العلماء إما جمع بلسانه أو ترك السلام ذهولا ، ووجه رد كلام ذلك الفقيه بالنسبة لقوله أو كتاب أن تلك الكتب فيها الصلاة مع السلام ، ومع ذلك جعلوا خلوها في بعض المواضع عنهما واردا ، فلو اكتفى في الجميع بوجوده

أحدهما في أول الكتاب ووجود الآخر في آخره مثلاً ورد ذلك ، فعلمنا أن كلام المستشكين والهيبيين راد لقول ذلك الفقيه أو كتاب ، وأيضا فإنما يتمشى ما بحثه ذلك الفقيه بناء على أن الأفراد يكره خطأ حتى يرد الجمع في أول الكتاب وهو ما جرى عليه الزين العراقي وجزم به غيره تبعاله ، لكنني نظرت فيه في الشرح المذكور واستدللت لهذا النظر بالحواب السابق الذي قاله بعض المحققين : إن من أفرد جمع بينهما بلسانه إذ هذا صريح في أنه لا يكره الأفراد خطأ وإلا لم يتأت ذلك الجواب ، وعلى أنه لا كراهة خطأ فلا يصح ذلك التقييد بما لم يجمعهما كتاب ، وأما التقييد بما لم يجمعهما مجلس فهو متجه لكن يتعين تقييد ذلك بما إذا لم يطل الفصل عرفا بحيث ينقطع نسبة أحدهما عن الآخر وإلا لم يفد اتحاد المجلس حينئذ ، وقول الأئمة : إنما أفردت الصلاة في التشهد اكتفاء بالسلام الذي فيه ظاهر في اعتبار القرب الذي ذكرته ، ويؤخذ من قولهم هذا أن كراهة الأفراد حاصلة فيما ورد فيه الأفراد أيضا كالصلاة التي في السؤال لأن النبي صلى الله عليه وسلم علمهم كيفية الصلاة مفردة عن السلام ، ومع ذلك احتاج الأئمة للجواب عن ذلك بأن السلام سبق في التشهد فلو كان مجرد ورود الأفراد مانعا لكراهته لم يحتاجوا للجواب المذكور فلما احتاجوا إليه علمنا أن ذلك الورود غير كاف ؛

فإن قلت : ذكروا فيما إذا حلف ليصلين أفضل الصلاة أنه يبر بصلاة التشهد كذا على الخلاف فيها ولم يذكروا في واحدة لفظ السلام ؟

قلت : هذا لا يتأني ما نحن فيه لأن المكروه هو الأفراد لانفس الصلاة وإن أفردت ، ونظيره ما حوره بعض المحققين في كراهة الإيتار بركعة أن المراد كراهة الاقتصار عليها لانفس الصلاة ، بل هي مع ذلك من الوتر الذي هو أفضل الرواتب .

فإن قلت : قال الحافظ السخاوي في كتابه [البدیع] استدل بحديث كعب بن عجرة وغيره على أن أفراد الصلاة عن السلام لا يكره وكذا العكس لأن تعليم التسليم تقدم على تعليم الصلاة فأفردوا التسليم مدة في التشهد قبل الصلاة عليه ، وقد صرح النووي رحمه الله في الأذكار وغيره بالكراهة واستدل بورود الأمر بهما معا في الآية . قال : والظاهر أن محل ذلك فيما لم يرد الاقتصار على الصلاة فيه على أن شيخنا : أي الحافظ ابن حجر توقف في إطلاق الكراهة انتهى .

قلت : أما التوقف في ذلك فغير مسموع مع كون النووي نقل الكراهة عن العلماء ، وأما التقييد الذي ذكره السخاوي بقوله : والظاهر الخ . فغفلة كما علم مما مر من كون الأئمة أجابوا عن الأفراد في حديث كعب ابن عجرة وغيره بأن السلام تقدم في التشهد إذ هذا تصريح منهم بعموم الكراهة لما ورد فيه الأفراد أيضا وأما الاستدلال بأن تعليم التسليم تقدم قبل تعليم الصلاة فأفردوا التسليم مدة في التشهد ، يجاب عنه بأن الذي قاله العلماء من كراهة الأفراد إنما هو بعد استقرار الحكم ، وأما تعليم السلام قبل الصلاة فلا يدل على عدم كراهة الأفراد لأن تأخر تعليم الصلاة عن السلام كان قبل مشروعيتها في الصلاة لتوقف الخطاب بها فيها على علم الكيفية ، فقبل علمهم بكيفيةها لم يخاطبوا بها فيها فالأفراد لذلك فحسب ، وحيث كان الأفراد في التشهد قبل مشروعية الصلاة فيه انتفى الاستدلال بذلك الأفراد على عدم الكراهة على أن الجواب الذي أجابوا به عن أفراد نحو الشافعي يجاب به عن أفراد الرواة .

والحاصل أن قول العلماء بالكراهة لإجماع منهم عليها ، والإجماع لا يدفع ولا يخصص بالأمر المحتملة فليتأمل ذلك فإنه مهم .

[مطلب : في أنه جاء أن سليمان صلى الله على نبيينا وعليه وسلم

كان له أربعائة امرأة وستائة سرية]

وستل نفع الله بعلمه : عن الجمع بين الروايات في حديث قول سليمان صلى الله على نبيينا وعليه وسلم « لأطوفن الليلة على سبعين امرأة » الحديث ؟

فأجاب بقوله : محصل الروايات في ذلك ستون وسبعون وتسع وسبعون وتسعون ومائة ، وجمع بينهما بأن الستين كن حرائر وما زاد عليهن كن سرارى أو بالعكس ، أو السبعين للمبالغة والتسعين وإنما كن دون المائة وفوق السبعين ، فن قال تسعين ألغى الكسر . ومن قال مائة جبره وفيه نظر ، ففي رواية ابن عساکر عن أبي هريرة رضى الله عنه « أنه كان له أربعائة امرأة وستائة سرية فقتل يوما لأطوفن الليلة على ألف امرأة » الحديث ، فالأولى الجمع بأنه قال ذلك مرات متعددة اقتصر في كل منها على من كن معه حينئذ ، ولا يبعد أنه قال ذلك متكررا ونسي قول إن شاء الله تعالى فلا يلدن له من ذكر :

[مطلب : ما الأفضل : لا إله إلا الله ، أو الحمد لله الخ ؟]

وستل نفع الله بعلمه : ما الأنضل لا إله إلا الله أو الحمد لله رب العالمين ؟ .

فأجاب بقوله : ظاهر كلام الأئمة وصرح به أن الأول أفضل ، واستدل له بخبر « أفضل الذكر لا إله إلا الله وأفضل الدعاء الحمد لله » دل بمنطوقه على أن « كلاً من الكلمتين أفضل نوعه وبمفهومه على أن الأولى أفضل لأن نوع الذكر أفضل من نوع الدعاء ، وبالخبر الضعيف « التوحيد ثمن الجنة والحمد ثمن كل نعمة » لأن الجنة أفضل من جميع النعم الدنيوية فيكون ثمنها أفضل :

فإن قلت : ورد « أن لا إله إلا الله بعشر حسنات والحمد لله بثلاثين حسنة » .

قلت : قد يكون في المفضول مزية ليست في الفاضل :

فإن قلت : محل ذلك في غير زيادة الثواب وأما هي فصريحة في التفضيل ؟

قلت : إنما تكون صريحة إن صح سندها من غير معارض :

[مطلب : هل ورد أول ما خلق الله القلم أم لا ؟]

وستل نفع الله به : « أول ما خلق الله القلم » هل ورد ؟

فأجاب : نعم ورد بل صح من طرق ، وفي رواية « أن الله خلق العرش فاستوى عليه — أى استواء يليق بجلال ذاته — ثم خلق القلم فأمره أن يجرى بإذنه ، فقال : يارب بم أجرى ؟ قال : بما أنا خالق وكائن في خلقى من قطر أو نبات أو نفس أو أثر أو رزق أو أجل فجرى القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة » ورجاها ثقات إلا الضحاك بن مزاحم فوثقه ابن حبان وقال : لم يسمع من ابن عباس وضعفه جماعة : وجاء عن ابن عباس رضى الله عنهما موقوفاً عليه أن أول شيء خلقه الله القلم فأمره أن يكتب كل شيء ورجاله ثقات ،

وفي رواية لابن عساكر مرفوعة : « إن أول شيء خلقه الله القلم ثم خلق النون - وهي الدواة - ثم قال له : اكتب ما يكون أو ما هو كائن » الحديث ، وروى ابن جرير أنه صلى الله عليه وسلم قال « (ن والقلم وما يسطرون) قال لوح من نور وقلم من نور يجرى بما هو كائن إلى يوم القيامة .

[مطلب : في الأحاديث الشائعة الخ]

وسئل رضى الله عنه عن الأحاديث الشائعة : لآية من كتاب الله خير من محمد وآل محمد . وأحبوا البين فإن البنات يحببن في أنفسهن : وأنا جد كل تقي . من جلس فوق عالم بغير إذنه فكأنما جلس على المصحف . من بش في وجه ذى فكأنما لكزني في جنبي . اطلع صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج على النار فرأى فيها رجلا عليه حلل خضر ويروح عليه بمراوح ، فقال يا جبريل من هذا ؟ قال حاتم الطائي ؛ إن شجرة كانت في بستان فقطعت نصفين فجعل منها نصف في القبلة والآخر في مرحاض فشكا إلى ربه فأوحى إليه إن لم تنته لأجعلنك في مجلس قاض لا يعرف الشرع إيش هو المالى الذى يخفى قال ما لا يكون إن آدم والطبقة الأولى من أولاده كانوا ستين ذراعا والثانية أربعين والثالثة عشرين والرابعة سبعة أذرع .

فأجاب بقوله : قال الحافظ الجلال السيوطى في الأول : لم أقف عليه ، وفي الثانى : هذا لا يعرف ولم أقف عليه فى شىء من كتب الحديث ، وفى الثالث : لا أعرفه ، وفى الرابع والخامس : لأصل لهما ، وفى السادس والسابع والثامن : باطلة ، وفى التاسع : هذا العدد الخصوص فى الطبقات لم يرد ، وإنما ورد « أن طول آدم ستون ذراعا وإن من بعده تناقص ولم يزل الناس يتناقصون » .

وسئل : رضى الله عنه عن حديث « الخلق عيال الله وأحبهم إليه أنفعهم لعياله » هل ورد ؟ فأجاب : نعم ورد من طرق كثيرة ، لكنها ضعيفة ، ولفظ بعضها « الخلق كلهم عيال الله وتحت كنفه فأحب الخلق إلى الله من أحسن لعياله وأبغض الخلق إلى الله من ضيق على عياله » .

[مطلب : « كما تكونوا يول عليكم »]

وسئل نفع الله به : عن حديث « كما تكونوا يول عليكم » من رواه فأجاب : رواه ابن جميع فى معجمه ، وذكر ابن الأنبارى أن الرواية « كما تكونوا » بحذف النون . وسئل نفع الله به : عن حديث « إن نبيا من الأنبياء شكا الضعف فأمره الله بأكل البيض » هل ورد ؟ فأجاب : نعم ، ورد عند البيهقى لكنه ضعيف جدا .

[مطلب : هل لبس السراويل صلى الله عليه وسلم ؟]

وسئل نفع الله به : هل لبس النبي صلى الله عليه وسلم السراويل ؟ فأجاب بقوله : قال السبكي فى فتاويه : لأنه صلى الله عليه وسلم اشتراه ومالبسه ثم صار حسنا للسفر . وسئل رضى الله عنه : هل ورد أنه صلى الله عليه وسلم لبس السراويل ؟ فأجاب بقوله : قال السبكي : اشتراه صلى الله عليه وسلم ولم يلبسه ، ونقله التقي الشمني فى حاشية الشفاء عن غيره أيضا حيث قال : قالوا لم يثبت أنه صلى الله عليه وسلم لبس السراويل ولكنه اشتراها ولم يلبسها :

وفي المهدي لابن قيم الجوزية أنه لبسها، قالوا: وهو سبق قلم انتهى : لكن روى أبو يعلى في مسنده والطبراني في معجمه الأوسط بسند ضعيف عن أبي هريرة رضى الله عنه قال « دخلت يوما السوق مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلس إلى البرازين فاشتري سراويل بأربعة دراهم ، وكان لأهل السوق وزان فقال له صلى الله عليه وسلم : اتزن وأرجح ، وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم السراويل فذهبت لأحمله عنه فقال : صاحب الشيء أحق بشيئته أن يحمله إلا أن يكون ضعيفا يعجز عنه فيعينه أخوه المسلم : قلت : يا رسول الله وإنك لتلبس السراويل ؟ قال : أجل في الحضر والسفر وبالليل والنهار ، فإني أمرت بالستر فلم أجد شيئا أستر منه .

وسئل نفع الله به : عن المراد بأخوات هود في حديث « شيتتى هود وأخواتها » ؟

فأجاب بقوله : المراد بهن « الواقعة والمرسلات وعمّ والتكوير » رواه الترمذى والحاكم ، والطبراني « والحاقة » وابن مردويه « وهل أذاك » وابن سعد « والقارعة وسأل سائل واقتربت الساعة » :

وسئل نفع الله به ، بما لفظه : أخذ ابن حبان من حديث « إني أبيت عند ربى يطعمنى ويسقبنى » بطلان حديث « أنه صلى الله عليه وسلم كان يضع الحجر على بطنه من الجوع » لأنه إذا أطمع وسقى مع المواصلة فكيف يترك جائعا مع عدمها . قال : والصواب أنه الحجز بالزاي وهو طرف الإزار فتصحف بالراء صحيح أم لا ؟

فأجاب بقوله : ليس ماقاله بصحيح إذ لامنافاة بين الحديثين ، وأى جامع بين حالة الوصال وحالة غيرها حتى يستدل بتلك على هذه إذ للصائم تكرمات على غيره ، ولا مانع من حصول الجوع له في بعض الأحيان على قضية الابتلاء الذى يحصل للأنبياء تعظيما لهم كما قال في الحديث الآخر « أجوع يوما وأشبع يوما » وكما قال جابر في حديثه لامراته : سمعت صوت رسول الله صلى الله عليه وسلم ضعيفا أعرف فيه الجوع :

[مطلب : هل يجوز قراءة سيرة البكرى ؟]

وسئل نفع الله به : هل يجوز قراءة سيرة البكرى ؟

فأجاب بقوله : لا يجوز قراءتها لأن غالبها باطل وكذب ، وقد اختلط فحرم الكل حيث لا يميز :

[مطلب : هل ورد « لو كان بعدى نبي لكان عمر بن الخطاب »]

وسئل رضى الله عنه : هل ورد « لو كان بعدى نبي لكان عمر بن الخطاب » ؟

فأجاب بقوله : نعم ، رواه الترمذى والطبراني .

وسئل رضى الله عنه : هل ورد « أن الأحجار سلمت عليه صلى الله عليه وسلم حتى البلور ، وأنها إذا سمعت الصلاة عليه تصلى عليه . وأن من كتب اسمه الشريف في رق بالصلاة عليه تصلى عليه تلك الأحرف » :

فأجاب بقوله : الأول ثبت من طرق صحيحة بخلاف ما ذكر في البلور وما بعده مما ذكر فإنه لم يرد فيه

شيء ، نعم ورد « أن من صلى عليه صلى الله عليه وسلم في كتاب لم تزل الملائكة تصلى عليه - أى على المصلى - مادام اسمه الشريف في ذلك الكتاب » :

[مطلب : ما الجمع بين خبر خلق الأرواح قبل الأجساد الخ]

وسئل رضى الله عنه بما لفظه : ما الجمع بين خبر « خلق الأرواح قبل الأجسام بالنى عام » وقال ابن عباس رضى الله عنهما : بأربعة آلاف سنة ، وخلق الأرزاق قبل الأرواح بأربعة آلاف سنة : فأجاب بقوله : ما ذكر عن ابن عباس رضى الله عنهما باطل لأصل له ، والأول ضعيف جدا فلا يعول عليه ، نعم صح « أن الله قدر المقادير قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة » وذلك شامل للأرزاق :

وسئل نفع الله به : عن بغيرا المبشر به صلى الله عليه وسلم هل كان ذلك قبل البعثة وهل مات مسلما ؟ فأجاب بقوله : نعم كان قبل البعثة بدهر طويل ؛ ففي طبقات ابن سعد ودلائل أبي نعيم : أن سنه صلى الله عليه وسلم كان إذ ذاك اثنى عشرة سنة . وفي رواية لابن منده : وسنه عشرون سنة . وفي الإصابة ما أدرى هل أدرك البعثة أم لا ؟ وقد ذكره ابن منده وأبو نعيم في الصحابة ، وبالجملة فقد مات على دين حق وهو إن لم يكن أدرك البعثة فقد أدرك دين النصرانية قبل نسخه بالبعثة المحمدية .

[مطلب : هل ورد « أنه صلى الله عليه وسلم شمتته الملائكة عند ولادته لعطاسه حينئذ »]

وسئل نفع الله به : وهل ورد « أنه صلى الله عليه وسلم شمتته الملائكة عند ولادته لعطاسه حينئذ » : فأجاب بقوله : الوارد في ذلك حديث أبي نعيم عن الشفاء أم عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنهما « أنه صلى الله عليه وسلم لما ولد وقع على يدها فاستهل فسمعت قائلا يقول : رحمك الله أو رحمك ربك » الحديث ، والاستهلال صياح المولود أول مايولد ، فإن أريد به هنا العطاس فمحتمل ، وحمل القائل المذكور على الملك ظاهر :

وسئل نفع الله به : هل ورد « الحمى يريد الموت » مع أن كل حمى ليست كذلك . فأجاب بقوله : الحديث ضعيف : أى رسوله الذى يتقدمه كما يتقدم الرائد قومه ، ولا يتأفى ذلك عدم استلزامها له ، لأن الأمراض كلها من حيث هى مقدمات للموت ومنذرات به ، وإن أفضت إلى سلامة جعلها الله تذكرة لابن آدم يتذكر بها الموت .

وسئل نفع الله به : عن لدعة النار التى قد تكون شفاء كما في الحديث بالدال المعجمة والغين كذلك أو بالمهملة أو المعجمة .

فأجاب بقوله : هى بمعجمة فهملة الخفيف من حرق النار لابهملة فمعجمة كما ينطق بها العوام . وسئل نفع الله به : عن حديث « زينوا مجالسكم بالصلاة على » فإن صلاتكم تبلغنى وتعرض على هل ورد ؟

فأجاب بقوله : هو حديث ضعيف لكن بلفظ « فإن صلاتكم على نور لكم يوم القيامة » ، وأما « فإن صلاتكم تعرض على » أو تبلغنى فقطعة من حديث آخر ثابت قوى .

[مطلب : هل ورد في الغزل شيء ؟]

وسئل نفع الله به : هل ورد في الغزل شيء ؟
فأجاب بقوله : أخرج ابن عساكر عن زياد بن عبد الله القرشي قال : دخلت على هند بنت المهلب ابن أبي صفرة وهي امرأة الحجاج بن يوسف فرأيت في يدها مغزلا تغزل به فقلت أنتغزلين وأنت امرأة أمير . قالت : سمعت أبي يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أطولكن طاقة أعظمكن أجرا وهو يطرد الشيطان ويذهب بجديث النفس » . وأخرج أيضا بسند فيه متروك حديث « عمل الأبرار من الرجال الخياطة ، وعمل الأبرار من النساء الغزل » . وأخرج أيضا عن البازد بن أبي السكن قال : دخلت على أم سلمة ويدها مغزل تغزل به فقلت : كلما أتيتك وجدت في يدك مغزلا . فقالت : إنه يطرد الشيطان ويذهب بجديث النفس ، وإنه بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إن أعظمكن أجرا أطولكن طاقة » . وروى زينوا مجالس نسائكم بالمغزل » وفي سننه من هو متروك الحديث كذاب .
وسئل نفع الله بعلمه : لم رجع صلى الله عليه وسلم القهقري في قضيته مع عمه حمزة رضي الله عنه لما دخل عليه فوجده سكران .

فأجاب بقوله : كان حمزة رضي الله عنه ثملا قبل تحريم الخمر فخشى إن ولاه ظهره الشريف أن يشب عليه ، أو قصد أن يلحظ منه ما يصنعه بعد ، أو كان هذا قبل النهي عن الارتجاع القهقري ، أو كنى الراوي بذلك عن الرجوع للبيت لا بالظهر ، كذا قيل وهو بعيد .

وسئل رضي الله عنه ، عن حديث « اللهم من أحبته أقل مال له وولده » من رواه ؟

فأجاب بقوله : أخرجه ابن ماجه في سننه والطبراني ولفظه « اللهم من آمن بي وصدقني وعلم أن ماجئت به هو الحق من عندك فأقل مال له وولده وحبيب إليه لقاءك وعجل له القضاء ، ومن لم يؤمن بي ولم يصدقني ولم يعلم أن ماجئت به هو الحق من عندك فأكثر مال له وولده وأطل عمره » . وسنده صحيح إلا أن راويه اختلف في صحته . وأخرج سعيد بن منصور « اللهم من أبغضني وخصاني فأكثر له من المال والولد ، اللهم من أحبني وأطاعني فارزقه الكفاف ، اللهم ارزق آل محمد الكفاف اللهم ارزق يوم بيوم »

[مطلب : من لم يكن عنده صدقة فليعلم اليهود]

وسئل نفع الله به بما لفظه « من لم يكن عنده صدقة فليعلم اليهود » هل ورد ؟

فأجاب بقوله : نعم ، رواه السنن والديلمى وابن عدى .

وسئل رضي الله عنه : ما معنى حديث « حياتي خير لكم وموتى خير لكم » ؟

فأجاب بقوله : الإشكال إنما يأتي على تقدير خير أفعال تفضيل وليس كذلك ، وإنما هي التفضيل لا للأفضلية نحو (أفن يلقى في النار خير - خير مستقرا) ففي كل من حياته وموته صلى الله عليه وسلم خير إلا أن أحدهما أخير من الآخر ، وخير يراد بها كل من الأمرين ، فإن أريد بها مجرد التفضيل فضعف الشر ولا حذف فيها وتأنيها خيرة وجمعها خيرات وهي الفاضلات من كل شيء ، وإن أريد بها الأفضلية وصلت بمن وكان أصلها أخير حذفتم هزتها تخفيفا ويقابلها شر التي أصلها أشر ، ولا تؤنث ولا تنثي ولا تجمع .

[مطلب . عن كتابة الحافظين بماذا ؟]

وسئل نفع الله به : عن كتابة الحافظين بماذا ؟
فأجاب بقوله : ورد أن مدادهما الرقيق ، وأقلامهما ألسنة الخلق ، ولم يرد تعيين البطاقة التي يكتبان فيها .

[مطلب : في وقود الشمع]

وسئل رضى الله عنه : عن الشمع هل كان موجودا في حياته صلى الله عليه وسلم ؟
فأجاب بقوله : قال الحافظ السيوطي : إته كان موجودا قبل البعثة كما ذكره العسكري في الأوائل :
أن أول من أوقد له الشمع جذيمة بن مالك الأبرش ، بل ورد في حديث « إنه أوقد للنبي صلى الله عليه وسلم
عند دفنه عبد الله ذا النجادين » .

[مطلب : هل تموت الحور والولدان وزبانية النار؟]

وسئل نفع الله بعلومه : هل تموت الحور والولدان وزبانية النار ؟
فأجاب بقوله : لا يموتون ، وهم ممن دخل في قوله تعالى (إلا من شاء الله) وأما الملائكة فيموتون
بالنصوص والإجماع ، ويتولى قبض أرواحهم ملك الموت ، ويموت ملك الموت بلا ملك الموت :

[مطلب : في الطاعون]

وسئل رضى الله عنه : هل ورد في حديث « الطاعون وخز إخوانكم » وهل استعاذ صلى الله عليه وسلم
منه ، وهل ورد « ما أنه لا يؤلف تحت الأرض » ؟

فأجاب بقوله : المحفوظ « وخز أعدائكم » ولم يرد إخوانكم كما قاله الحافظ ، ولم ترد استعاذته صلى الله
عليه وسلم منه بل دعا به وطلبه لأمته في حديث أبي يعلى ؛ وأخرج أحمد عن معاذ « إن الطاعون شهادة ورحمة
ودعوة نبيكم » قال أبو قلابة : فعرفت الشهادة ولم أدر ما دعوة نبيكم حتى أنبئت أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم بيناهو « ذات ليلة يصلى إذ قال في دعائه : فحمى إذن أو طاعونا ثلاث مرات ، فلما أصبح قال
له إنسان من أهله : يا رسول الله قد سمعتك الليلة تدعو بدعاء . قال : وسمعتة ؟ قال : نعم ، قال : إني سألت
ربى أن لا يهلك أمتى بسنة فأعطانيها ، وسألته أن لا يسلمط عليهم عدوا غيرهم فأعطانيها ، وسألته أن لا يلبسهم
شيعا ولا يذيق بعضهم بأس بعض فأبى على فقالت : فحمى إذن أو طاعونا ثلاث مرات » . وأخرج أحمد
وغيره حديث « اللهم اجعل فناء أمتى قتلا في سبيلك بالطعن والطاعون » .

[مطلب : في أن جبريل يحضر الموتى]

وسئل رضى الله عنه : عن الدررة الفاخرة هل هى موضوعة على الغزالي ، وما فيها من أن الشياطين
يأتون المحتضر على صفة أبويه في زى يهود ونصارى حتى يعرضوا عليه كل ملة ليضاهوه وهل يحضر جبريل
المؤمن عند موته ؟

فأجاب بقوله : ليست موضوعة عليه فقد نسبها إليه الأكابر . نعم النسخ الموجودة منها الآن مشتملة على
الفاظ ركبكة وأشياء غير مستقيمة الإعراب ، والظاهر أن ذلك من تغيير النساخ لكثرة تداول أيدي العوام

عليها ، وقد نقل الحافظ ابن حجر عنها ما ليس فيها الآن فدل على تحريفها . قال الحافظ السيوطي : لم يرد ذلك بل ما يقرب منه وهو حديث أبي نعيم « أحضروا موتاكم ولقنوهم لا إله إلا الله وبشروهم بالجنة ، فإن الحليم من الرجال والنساء يتحير عند ذلك المصرع ، وإن الشيطان أقرب ما يكون من ابن آدم عند ذلك المصرع » : وفي مرسل جيد الإسناد « وأقرب ما يكون عدو الله من الإنسان ساعة طلوع روجه » . وأخرج الطبراني عن ميمونة بنت سعد قالت : « قلت : يا رسول الله أينام الجنب ؟ قال : ما أحب أن ينام الجنب حتى يتوضأ إني أخاف أن يتوفى فلا يحضره جبريل » فدل هذا الحديث بمفهومه على أن جبريل عليه الصلاة والسلام يحضر الموتى ، وعلى أن الجنابة مانعة لحضوره دون الحدث الأصغر ، وفي حديث ضعيف جدا « أن جبريل قال للنبي صلى الله عليه وسلم قبيل وفاته : هذا آخر وطأتي في الأرض » ولو صح لم يعارض نزوله بعد لأن المنفى نزوله بالوحى ، فقد صححت الأحاديث أنه ينزل ليلة القدر ، وعلى أنه ينزل على عيسى صلى الله عليه وآله وسلم وعلى غيره من الأنبياء .

وسئل نفع الله بعلمه : عن الجمع بين قوله صلى الله عليه وسلم « اللهم إني أتخذ عندك عهدا لا تخلفينه فإنما أنا بشر فأى المؤمنين آذيته أو سببته أو لعنته أو جلدته فأجعلها له صلاة وزكاة وقربة تقر به بها إليك يوم القيامة » وضح « أنه صلى الله عليه وسلم دفع إلى حفصة رجلا وقال : احتفظي به ، فغفلت عنه ومضى فقال لها صلى الله عليه وسلم : قطع الله يدك ففرغت ، فقال : إني سألت ربي تبارك وتعالى أيما إنسان من أمي دعوت الله عليه أن يجعلها له مغفرة » وبين قوله « اللهم من ولى من أمر أمي شيئا فشق عليهم فاشق اللهم عليه » فإنه بالنظر للحديثين الأولين دعاء له لا عليه فينافي المراد ؟

فأجاب بقوله : لامنافاة لأن الأولين في الدعاء بغير سبب والآخر دعاء بسبب : وأيضا فالأولان في دعاء على معين والآخر دعاء على مبهم ، وقد صرح ابن القاضى وإمام الحرمين بأن من خصائصه صلى الله عليه وسلم أنه يجوز له الدعاء على من شاء بغير سبب ، ويكون فيه من الفوائد ما أشار إليه في الحديثين الأولين :

وسئل نفع الله به : عن حديث « أذيبوا طعامكم بذكر الله والصلاة ، ولا تناموا عليه تغفل قلوبكم » من رواه ؟ :

فأجاب بقوله : رواه الطبراني في الأوسط وابن السني .

وسئل نفع الله بعلمه : عن معنى قول الشيخ نجم الدين الكبير : إن الذكر يقطع لقيمات الحرام ؟ فأجاب بقوله : هو محمول على لقيمات يسيرة كما أفاده التصغير يأكلها الإنسان في وقت غلبة الحرام على أهل الدنيا كما في زماننا هذا فإن ذلك يباح له شرعا ، وقد قال ابن عبد السلام وغيره : لو عم الحرام الدنيا جاز للمسلم أن يأكل منه قدر القوت كما يباح للمضطر أكل الميتة ، وفي معناه قيل : لو كانت الدنيا دما عبيطا لكان قوت المؤمن منها حللا ، ومع إباحتها شرعا لا يخلو عن إظلامه للقلب فالذكر ينوره بمحو تلك الظلمة كما أن الدواء يذهب الأخطا المتولدة من الغذاء المذموم ويقطعها (إن الحسنات يذهبن السيئات) .

[مطلب : في قول الله تعالى (ومن الأرض مثلهن يتنزل الأسر بينهن)]

وسئل نفع الله به بما لفظه : روى البيهقي عن أبي الضحى عن ابن عباس رضى الله عنهما في قوله تعالى (ومن الأرض مثلهن يتنزل الأسر بينهن) قال : سبع أرضين في كل أرض نبي كنييكم وآدم كآدمكم ونوح كنوحكم وإبراهيم كإبراهيمكم وعيسى كعيساكم ثم صحح سنده إلا أن أبا الضحى تفرد به عن ابن عباس ، وحينئذ فهل هؤلاء إنس أو غيرهم متعبد بمثل ما شرع لمثله ومقارن له في زمنه ؟ فأجاب بقوله : صححه الحاكم أيضا ، لكن ذكر البيهقي في الشعب أنه شاذ المتن بالمرء . قال الحافظ السيوطي : وهذا الكلام في غاية الحسن فإنه لا يلزم من صحة الإسناد صحة المتن لاحتمال صحة الإسناد ويكون في المتن شذوذ أو علة تمنع صحته ، وإذا تبين ضعف الحديث أغنى ذلك عن تأويله لأن مثل هذا المقام لا تقبل فيه الأحاديث الضعيفة ، ويمكن أن يؤول على أن المراد بهم النذر الذين كانوا يبلغون الجن عن أنبياء البشر ، ولا يبعد أن يسمى كل منهم باسم النبي الذي بلغ عنه والله أعلم .

[مطلب : ما الحكمة في خصوص أولاد فاطمة بالشرف دون غيرهم]

من بناته صلى الله عليه وسلم؟]

وسئل نفع الله بعلومه ، بما لفظه : أصلح الله السادة الأعلام القائمين بشريعة سيد الأنام صلى الله عليه وعلى آله الكرام نفعنا الله بهم وبسلفهم وبمشايجهم على الدوام آمين يارب العالمين : ما الحكمة في خصوصية الشرف من ذرية سيدنا علي وفاطمة رضى الله عنهما دون سائر بنات النبي صلى الله عليه وسلم ؟ أجيبونا جوابا شافيا مفيدا مبسوطا يستفيد منه البليد ويتملى منه المستفيد ولكم على الله جزيل الثواب وحسن المتأب لا عدمكم المسلمون ، ومما يتعلق بهذا السؤال إذا ادعى مدع أنه من بعض فروع هذه الشجرة وأنه من العترة المطهرة وليست له قرآن تدل على ذلك ولا دليل يدل على ما هنالك ، ومعنى القرآن المذكورة لزوم الآداب المرضية والأخلاق النبوية والأعراق الزكية والصفات الحممدية والتخلق بكل خلق حسن والتحلى بكل فعل جميل مدى الزمن والتحجب إلى جميع الخلق بما أمكن ، فهذه الصفات المحمودة في جميع العترة الطاهرة موجودة فإذا لم يوجد شيء من هذه الصفات وما ظهر لإغريها من العكوسات والوقوف مع الترهات والوقوع في أعراض أهل العلم وحمة القرآن والخوض فيما لا يجوز لكل إنسان ، والمعاندة لكل سالك ، والحسد المؤدى بصاحبه إلى المهالك ، والسعي بالكلام المزور بين الأحزاب في الله بما لا يكون ولا يتصور ، وغير ذلك مما ليس يمكن ذكره ولا يحصر ، فهل يصدق المذكور وهذه صفاته أم كيف تتصور هذه النسبة وقد ظهرت مخالفتاه وهل تسلم له هذه الدعوى ولم يقم لها سند ضعيف ولا قوى ؟ فينبوا لنا الجواب أعانكم الله على البر والتقوى فإن هذه البلوى في هذا الزمن قد عمدت قطر اليمن وخبط فيها الناس خبط عشواء واتبعوا فيها الأهواء ولكم من الله الكريم جزيل ثوابه العظيم وحسن مأبه الجسيم ووابل عطائه العقيم إنه جواد كريم غفور رحيم ؟ .

فأجاب بقوله : الحكمة في ذلك والله أعلم ما اختصت به فاطمة رضوان الله عليها من المزايا الكثيرة على أخواتها : منها ما ررد أن الله زوجها لعلي كرم الله وجهه في السماء قبل أن يتزوجها في الأرض . ومنها تمييزها عليهن بأنها سيدة نساء أهل الجنة ، ومنها تمييزها عليهن بتسميتها بالزهراء إما لعدم كونها لا تحيض من غير علة فكانت كنساء الجنة وإما كونها على ألوان نساء الجنة أو لغير ذلك ، فهذه المذكورات ونحوها ممامتازت

به من الفضائل لا يبعد أن تكون هي الحكمة في بقاء نسلها في العالم أمنا له من عموم الفتن والمحن كما أخبر الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم بذلك بأنهم في ذلك كالقرآن بقوله « إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي لن تضلوا ما استمسكتم بهما أبدا » وأما الشرف الناشئ عما فيهم من البضعة الكريمة فلا يختص بأولاد فاطمة ، فقد صرح المحققون بأنه لو عاش نسل زينب من أبي العاص ، أو رقية وأم كلثوم من عثمان رضي الله عنهم لكان لهما من الشرف والسيادة ما للنسل فاطمة رضي الله عنها . ثم إذا تقرر ذلك فمن علمت نسبه إلى آل البيت النبوي والسر العلوي لا يخرجها عن ذلك عظيم جنايته ولا عدم ديانته وصيانته ، ومن ثم قال بعض المحققين : مماثل الشريف الزاني أو الشارب أو السارق مثلا إذا أقننا عليه الحد إلا كأمر أو سلطان تلطخت رجلاه بقدر فغسله عنهما بعض خدمته ، ولقد برّ في هذا المثال وحقق ، وليتأمل قول الناس في أمثالهم : الولد العاق لا يحرم الميراث ، نعم الكفر إن فرض وقوعه لأحد من أهل البيت والعياذ بالله الذي يقطع النسبة بين من وقع منه وبين شرفه صلى الله عليه وسلم ، وإنما قلت إن فرض لأنني أكاد أن أجزم أن حقيقة الكفر لا تقع ممن علم اتصال نسبه الصحيح بتلك البضعة الكريمة حاشاهم الله من ذلك ، وقد أحال بعضهم وقوع نحو الزنا أو اللواط ممن علم شرفه فما ظنك بالكفر هذا كله فيمن علم شرفه كما تقرر ، وأما من يشك في شرفه فإن ثبت نسبه بوجه شرعي وجب على كل أحد تعظيمه بما فيه من الشرف والإنكار على ما فيه من الخلال التي تنكر شرعا لما تقرر أنه لا يلزم من الشرف عدم الفسق ، وإن لم يثبت نسبه شرعا وادعاه ولم يعلم كذبه تعين التوقف عن تكذيبه لأن الناس مأمونون على أنسابهم فليسلم له حاله ، ولا ينبغي للإنسان أن يتحسنى سما وهو قادر على السلامة ، وإذا كان المنسوبون لرجل صالح يتوقاهم الناس ويعظمونهم لأجل ذلك فما بالك بالمنسوبين إلى سيد الخلق كلهم صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم وحشرتنا في زمرة محبيه ومحبي آله وأصحابه آمين .

[مطلب : هل تنام الملائكة وهل ورد « اللهم إني أسألك بنور وجهك »

وهل يدفع الذكر البلاء كالصدقة]

وسئل نفع الله به : هل تنام الملائكة ؟

فأجاب بقوله : ظاهر قوله تعالى (لا يفترون) أنهم لا ينامون بالفعل ، وقد أخرج ابن عساکر أنه صلى الله عليه وسلم قال « إن الملائكة قالوا ربنا خلقتنا وخلققت بني آدم فجعاتهم يأكلون الطعام ويشربون الشراب ويلبسون الثياب ويأتون النساء ويركبون الدواب وينامون ويستريحون ، ولم تجعل لنا من ذلك شيئا فاجعل اللهم لهم الدنيا ولنا الآخرة ؟ فقال عز وجل : لا أجعل من خلقت بيدي ونفخت فيه من روحي كمن قلت له كن فكان ، وهذا الحديث من الأدلة الصريحة على تفضيل جنس البشر على جنس الملك كما هو مذهب أهل السنة :

وسئل نفع الله به : هل ورد « اللهم إني أسألك بنور وجهك الذي أشرقت به السموات والأرض أن تجعلني في حرزك وحفظك وجوارك وتحت كنفك » ؟

فأجاب بقوله : أخرجه الطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفا عليه :

وسئل نفع الله به : هل يدفع الذكر البلاء كالصدقة ؟

فأجاب بقوله : نعم كما صرح به الأحاديث التي لا تخصي في أذكار مخصوصة ، من قالها عصم من البلاء ومن الشيطان ومن الضرر ومن السم ومن لدغة العقرب ومن أن يصيبه شيء يكرهه كما في أذكار النبوي رحمه الله وغيره .

[مطلب : على أن لا حول ولا قوة إلا بالله تدفع سبعين بابا من الضر]

وصح في « لا حول ولا قوة إلا بالله أنها تدفع سبعين بابا من الضر أذناها الفقر » وفي رواية « أذناها الهمة » وصح « لا يرد القدر إلا الدعاء . الدعاء ينفع مما نزل وما لم ينزل وإن البلاء لينزل فيلقاه الدعاء فيعتلجان إلى يوم القيامة » وأخرج أبو داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قال « من لزم الاستغفار جعل الله له من كل هم فرجا ومن كل ضيق مخرجا ورزقه من حيث لا يحتسب » .

وسئل نفع الله به : عن حديث « من قال أنا عالم فهو جاهل » من رواه ؟

فأجاب بقوله : هذا إنما يعرف على ضعف في سنده من كلام بعض صحار التابعين وهو يحيى بن كثير ورفعته إلى النبي صلى الله عليه وسلم . قال الحفاظ : وهم على أن رافعه لم يجزم برفعه وعلي أنه ضعيف مختلط فلا حجة في حديثه كما بينه الحفاظ وأطالوا القول فيه ، فحديثه هذا في حكم الموضوع غير أنه لم يتعمد وضعه وإنما كان غلطا .

[مطلب : « من كثرت صلاته بالليل بحسن وجهه بالنهار »]

والحاصل أن الموضوع إما أن يتعمد وهو شأن الكاذبين وإما لغير تعمد وهذا شأن المتهمين والمضطربين في الحديث كما حكم الحفاظ بالوضع على حديث في سنن ابن ماجه وهو « من كثرت صلاته بالليل بحسن وجهه بالنهار » فإنهم أطبقوا على أنه موضوع ، وقد ثبت عن كثير من الصحابة ومن لا يحصى ممن بعدهم قول كل منهم أنا عالم وما كانوا ليقعوا في شيء ذمه النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبلغ من ذلك قول نبي الله يوسف عليه السلام (إني حفيظ عليم) كما حكاه الله عنه هـ

[مطلب : هل أولاد زينب بنت فاطمة الزهراء من ابن عمها عبد الله بن جعفر]

يتبنت لهم حكم أولاد أخويها الحسن والحسين]

وسئل فسح الله في مدته : عن أولاد زينب بنت فاطمة الزهراء من ابن عمها عبد الله بن جعفر رضي الله عنهم موجودون بكثرة ، فهل يثبت لهم حكم أولاد أخويها الحسن والحسين رضي الله عنهما ، وما الفرق مع أن من خصوصياته صلى الله عليه وسلم أن أولاد بناته ينسبون إليه ؟

فأجاب بقوله : من الواضح أن يثبت لهم حكمهم من كونهم من الآل وأهل البيت ومن ذريته صلى الله عليه وسلم وأولاده إجماعا ، ومع ذلك لا ينسبون إليه أخذا من فرق الفقهاء بين ولد الرجل ومن ينسب إليه في نحو وقتت على أولادى فيدخل ولد البنت لأنه يسمى ولدا ، ونحو وقتت على من ينسب إلى فلا يدخل

لأنه لا ينسب لجدته بل ينسب لأبيه ، والذى ذكروه أن من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن أولاد بناته ينسبون إليه ولم يذكروا بذلك في أولاد بنات بناته فالخصوصية للطبقة العليا فقط فأولاد فاطمة الأربع أم كلثوم زوجة عمر ولدت منه زيدا ورقية ثم تزوجت بعده ولد عمها ابن جعفر فولدت له ثلاثة عون فمحمد فعبد الله ولم يلد لأحد منهم ، وزينب التى الكلام فيها والحسن والحسين فهؤلاء الأربعة ينسبون إليه صلى الله عليه وسلم ، وأولاد الحسن والحسين ينسبون إليهما فينسبون إليه بخلاف أولاد زينب وأم كلثوم فإنهم إنما ينسبون إلى أبيهما عمر وعبد الله لا إلى الأم ولا إلى جدتهما عملا بقاعدة الشرع إن الولد يتبع أباه في النسب لا أمه ، وإنما يخرج أولاد فاطمة وحدهما خصوصية لهم وذلك مقصور على ذرية الحسن والحسين كما يدل له حديث الحاكم « لكل بنى أم عصبية إلا ابنى فاطمة فأنا وليهما وعصبيتهما » فخص الانتساب والتعصيب بهما دون أختيهما ولهذا جرى الخلف كالسلف على أن ابن الشريفة من غير شريف غير شريف ولو عمت الخصوصية أن ابن كل شريفة شريف تحرم عليه الصدقة وليس كذلك ، ولا يختص ذلك بالحسن والحسين إلا انحصار الأمر فيهما وإلا لو فرض إدخال زينب وأعقت ذكرا كان مثلها وإن لم يكن أبوه شريفا هاشميا لأن الشرف لم يأت إليهما إلا من جهته صلى الله عليه وسلم لا غيره .

واعلم أن اسم الشريف كان يطلق في الصدر الأول على من كان من أهل البيت ولو عباسيا أو عقيليا ، ومنه قول المؤرخين : الشريف العباسي ، الشريف الزينبي ؛ فلما ولى الفاطميون بمصر قصروا الشرف على ذرية الحسن والحسين فقط واستمر ذلك إلى الآن .

[مطلب: في أن العلامة الخضراء للأشراف حدثت سنة ثلاث وسبعين وسبعائة

فلا يؤمر بها الشريف ولا ينهى عنها غيره]

وأما العلامة الخضراء فلا أصل لها وإنما حدثت سنة ثلاث وسبعين وسبعائة بأمر الملك شعبان ابن حسن ، وقال فيها الشعراء ما يطول ذكره ، ومنه قول ابن جابر الأندلسي شارح الألفية المشهور بالأعمى والبصير :

جعلوا لأبناء الرسول علامة
نور النبوة في وسيم وجوههم
إن العلامة شأن من لم يشهر
يعنى الشريف عن الطراز الأخضر

فإذا كانت حادثة فلا يؤمر بها الشريف ولا ينهى عنها غيره على ما قاله الجلال السيوطي : قال : لأن الناس مضبوطون بأنسابهم وليس العلامة مما ورد بها الشرع فينبغي إباحة وضعها أقصى ما في الباب أنه حدث التمييز بها لهؤلاء وقد يستأنس لها بقوله تعالى (يدنين عليهم من جلايبهن ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين) وقد استدل بها بعض العلماء على تخصيص أهل العلم بلباس يختصون به من تطويل الأكمام وإدارة الطيلسان ونحو ذلك ليعرفوا فيجلبوا تكريما للعلم ، وهذا وجه حسن انتهى .

[مطلب : لا يدخل في الوقف على الأشراف غير أولاد الحسن والحسين]

ولا يدخل غير ذرية الحسن والحسين في الوقف على الأشراف والوصية لهم لأن الوقف والوصية منوطان بعريف البلد وعرف مصر ونحوها اختصاصهم بذرية الحسن والحسين لا غير .

[مطلب : من تبسم في وجه غريب ضحك الله في وجهه]

وسئل نفع الله به : عن حديث « من تبسم في وجه غريب ضحك الله في وجهه يوم القيامة » من رواه ؟ فأجاب بقوله : رواه الديلمي ، وروى أيضا « الغريب إذا مرض حين ينظر عن يمينه وعن شماله وعن أمامه وعن خلفه فلا يرى أحدا غفر الله له ما تقدم من ذنبه » ورواه ابن النجار ، وأخرجه الطبراني بزيادة « أن له بكل نفس تنفس بمحو الله عنه ألف سيئة ويكتب له ألف حسنة » لكن في سنده متروك.

[مطلب : « إن الإسلام بدا غريبا وسيعود كما بدا »]

وسئل نفع الله بعلومه : إن الإسلام بدا غريبا وسيعود كما بدا غريبا ألا لا غربته على مؤمن ، مامات مؤمن في غربته غابت عنه فيها بواكيه إلا بكت عليه السماء والأرض ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم (فما بكت عليهم السماء والأرض) وأعرض ، ثم قال : لانهما لا يبكيان على كافر » من رواه ؟ فأجاب بقوله : رواه ابن جرير ، وابن أبي الدنيا :

[مطلب : التوكؤ على العصا من أخلاق الأنبياء]

وسئل رضى الله عنه : عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : التوكؤ على العصا من أخلاق الأنبياء ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يتوكأ عليها . من رواه ؟ فأجاب بقوله : رواه ابن عدى ، وروى الديلمي بسنده حديث « حمل العصا علامة المؤمن وسنة الأنبياء » وروى أيضا حديث « كانت الأنبياء يفتخرون بها تواضعا لله عز وجل » وأخرج البزار والطبراني بسند ضعيف حديث « أنا أتخذ العصا فقد اتخذها أبى إبراهيم » وأخرج ابن ماجه : « خرج إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو متوكئ على عصاه » :

[مطلب : « ليس خيركم من ترك الدنيا للآخرة ولا الآخرة للدنيا »]

وسئل نفع الله به : عن حديث « ليس خيركم من ترك الدنيا للآخرة ولا الآخرة للدنيا ولكن خيركم من أخذ من هذه لهذه » من رواه ؟ فأجاب بقوله : رواه ابن عساكر والديلمي بلفظ « ليس بخيركم من ترك دنياه لآخرته ولا آخرته لدنياه حتى يصيب منها جميعا فإن الدنيا بلاغ إلى الآخرة ولا تكونوا كلا على الناس » وأخرجه الخطيب في تاريخه ، والديلمي من وجه آخر وأبو نعيم في الحلية .

[مطلب : في اللوطية قبجهم الله]

وسئل نفع الله به : عن حديث « من مات من أمتى وهو يعمل عمل قوم لوط نقله الله تعالى إليهم حتى يحشره معهم » من رواه ؟ فأجاب بقوله : رواه الخطيب في تاريخه وفيه رجل منكر الحديث ، لكن له شاهد أخرجه ابن عساكر عن وكيع قال : سمعنا في حديث « من مات وهو يعمل عمل قوم لوط سار به قبره حتى يصير معهم ويحشر يوم القيامة معهم » .

وسئل نفع الله به : عن حديث « يمسخ اللوطى في قبره خنزيرا » من رواه ؟
فأجاب بقوله : رواه أبو الفتح الأزدي في كتاب [الضعفاء] وابن الجوزى من طريق بسند واه .
وسئل رضى الله عنه : عن حديث « أطمعنى جبريل الهريسة أشد بها ظهري لقيام الليل » من رواه ؟
فأجاب بقوله : رواه ابن السنى وأبو نعيم والخطيب بسند فيه كذاب ، ومن ثم أخرجه ابن الجوزى
في الموضوعات .

[مطلب : فيما ورد في الزبيب]

وسئل عفا الله عنه : عن حديث « نعم الطعام الزبيب يشد العصب ويذهب الوصب ويطنى الغضب
ويذهب بالبلغم ويصنى اللون ويطيب النكهة » من رواه ؟
فأجاب بقوله : أخرجه ابن السنى وأبو نعيم وابن حبان في الضعفاء والخطيب وفي سنده متروك . قال
ابن حبان : لأدرى البلية منه أو من أبيه أو من جده ؟ .

[مطلب : في حديث « ما للنفساء عندى شفاء مثل الرطب ولا للمريض مثل العسل »]

وسئل نفع الله به وبعلومه : عن حديث « ما للنفساء عندى شفاء مثل الرطب ، ولا للمريض مثل
العسل » من أخرجه ؟

فأجاب : أخرجه أبو نعيم بسند فيه متروك :

وسئل نفع الله به : عن حديث « أطمعوا نساءكم في نفاسهن التمر فإن من كان طعامها في نفاسها التمر
كان ولدها حليما » من رواه ؟

فأجاب بقوله : رواه ابن عبد الله بن منذر بسند فيه كذاب ، ومن ثم أورده ابن الجوزى
في الموضوعات .

وسئل نفع الله به : عن حديث « أطمعوا حبلاكم اللبان فإن يكن في بطنها ذكر يكن ذكى القلب وإن
تكن أنثى حسن خلقها وتعظم عجيزتها » من أخرجه ؟
فأجاب بقوله : أخرجه أبو نعيم في الطب .

[مطلب : في السفرجل]

وسئل نفع الله به : عن حديث أبي طلحة « دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وفي يده سفرجلة ،
فرمى بها لى وقال : دونكها أبا محمد فإنها تجم الفؤاد » وفي لفظ « فإنها تشد القلب وتطيب النفس وتذهب
يطحاء البدن » من أخرجه ؟

فأجاب بقوله : أخرجه الطبرانى والحاكم وأبو نعيم ، وأخرج ابن السنى وأبو نعيم « أهديت له صلى الله
عليه وسلم سفرجلة من الطائف فأكلها وقال : كلوه فإنه يجلو عن الفؤاد ويذهب طحاء الصدر » وفي رواية
« فإنه على الريق يذهب وقر الصدر » .

وسئل نفع الله به : عن الحديث في الخضوب أنه لا يستل لأن نور الإسلام عليه من رواه ؟

فأجاب بقوله : هو موضوع

وسئل نفع الله به : عن حديث « إن الرجل ليكون من أهل الصلاة والصيام ولا يجزى إلا على قدر عقله » من رواه ؟

فأجاب بقوله : رواه جماعة بسند ضعيف .

[مطلب : في حديث « من قطع سدره صوب الله رأسه في النار »]

وسئل نفع الله به : عن حديث « من قطع سدره صوب الله رأسه في النار » من رواه ؟

فأجاب بقوله : رواه كثيرون وصححه الضياء في المختارة ، وفي رواية « يصب عليه العذاب » وفي أخرى « يصب رأسه في النار » وفي أخرى « من قطع السدر إلا من زرع يصب عليه العذاب صبا » وفي أخرى « خرج فأذن في الناس من الله لا من رسوله لعن الله قاطع السدر » وفي رواية « أن ذلك كان في مرضه صلى الله عليه وسلم الذي مات فيه » والأحاديث في ذلك كثيرة وهي مؤولة عند العلماء لإجماعهم على جواز قطعه : قال بعض السلف : محلها سدر الحرم ، وقال أبو داود في قطع سدره في فلاة يستظل بها ابن السبيل والبهائم عبثا وظلما بغير حق له فيها ، ويؤيده أن الشافعي رضى الله عنه سئل عن قطعه فقال : لأبأس به ، وأن عروة ابن الزبير راوى الحديث كان يقطعه من أرضه ، وحمله آخرون على سدر يتيم أو نحوه مما قطع ظلما أو عدوانا ورجح التأويل الأول أعنى حمله على سدر الحرم بأنه وقع في رواية الطبراني .

[مطلب : في جيب النبي صلى الله عليه وسلم كان على أى كيفية]

وسئل نفع الله به : عن جيب قميص النبي صلى الله عليه وسلم : أى طوقه كان على أى كيفية هل هو على صورته المعتادة بمصر ونحوها أو على كتفيه كما يفعله المغاربة ورجح بأنه السنة والأول شعار اليهود : فأجاب بقوله : الذى صرح به في فتح البارى وتبعه الجلال السيوطى هو الأول فإن البخارى قال : باب جيب القميص من عند الصدر وغيره ، وأورد فيه حديث الجيبين في مثل المتصدق والبخيل ، وفيه يقول بأصبعه هكذا في جيبه . قال في فتح البارى : الظاهر أنه كان لابس قميص وكان في طوقه فتحة في صدره ، قال : بل استدلل به ابن بطال على أن الجيب في ثياب السلف كان عند الصدر . قال : وموضع الدلالة منه أن البخيل إذا أراد أن يخرج يده أمسكت في الموضع الذى ضاق عليها وهو الثدي والترقى وذلك في الصدر قال فبان أن جيبه كان في صدره لأنه لو كان في غيره لم تضطر يده إلى ثديه وتراقبه . قال الحافظ ابن حجر : وفي حديث قرّة بن إياس وسنده صحيح لما بايع صلى الله عليه وسلم قال : فأدخلت يدي في جيب قميصه فمسست الخاتم ، ما يقتضى أن جيبه كان في صدره لأن في أول الحديث أنه رآه مطلق القميص أو غير مزور انتهى . وفي حديث الطبراني « أنه نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا أزاره محلولة ، فزرها صلى الله عليه وسلم بيده ثم قال اجمع عطني ردائك على نحرى » وأخرج ابن أبي حاتم في تفسيره عن سعيد بن جبير في قوله تعالى (وليضربن بخمرهن على جيوبهن) يعنى على النحر والصدر فلا يرى منه شيء ، وهذان يدلان على ما مر أيضا ، وبدل له أيضا الحديث الصحيح عن سلمة بن الأكوع قال « يارسول الله إنى رجل أصيد أفأصلى في القميص الواحد . قال : نعم ، وأزرره ولو بشوكة » وزعم أن ذلك شعار اليهود لبس في محله ، وقد قال الجلال السيوطى : لم أقف في كلام أحد من العلماء على ذلك

وسئل رضى الله عنه : عن حديث « يا على سألت الله أن يقدمك فأنى إلا أبا بكر » من رواه ؟
فأجاب بقوله : رواه جماعة بسند ضعيف :

[مطلب : فى حديث « مرّ رجل فقالوا مجنون ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
المجنون المقيم على معصيته »]

وسئل نفع الله به : عن حديث « مرّ رجل فقالوا هذا مجنون ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
المجنون المقيم على معصيته ولكن قولوا مصاب » من أخرجه ؟

فأجاب بقوله : أخرجه عامر فى فوائده ، وأبو بكر الشافعى فى الغيلانيات :

وسئل رضى الله عنه : عن حديث « إن الله يوكل بأكل الخليل ملكين يستغفران له حتى يفرغ
من أخرجه ؟

فأجاب : أخرجه ابن عساكر والديلمى وفيه مدلس .

[مطلب : « وعليكم بالبياض فإن الله خلق الجنة بيضاء »]

وسئل نفع الله بعلومه : بما لفظه « استوصوا بالمعز خيرا فإنها مال رقيق وهو فى الجنة ، وأحب المال
إلى الله الضأن ، وعليكم بالبياض فإن الله خلق الجنة بيضاء فليلبسه خياركم وكفنوا فيه موتاكم ، وإن دم الشاة
البيضاء أعظم عند الله من دم السوداء » من رواه ؟
فأجاب بقوله رواه الطبرانى .

[مطلب : فى حديث من عمل فى فرقة بين امرأة وزوجها كان فى غضب الله ولعنته »]

وسئل نفع الله به : عن حديث « من عمل فى فرقة بين امرأة وزوجها كان فى غضب الله ولعنته فى الدنيا
والآخرة ، وكان حقا على الله أن يضربه بصخرة من نار جهنم إلا أن يتوب » من رواه ؟
فأجاب بقوله : رواه الدارقطنى فى الأفراد .

[مطلب : فى حديث « أنا مدينة العلم وعلى بابها »]

وسئل نفع الله به : عن حديث « أنا مدينة العلم وعلى بابها » من رواه ؟
فأجاب بقوله : رواه جماعة ، وصححه الحاكم ، وحسنه الحافظان العلاتى وابن حجر :

[مطلب : فى جملة من الأحاديث الموضوعة المكذوبة]

وسئل نفع الله به : عن حديث « إن الله لينظر كل يوم إلى الغريب ألف نظرة » وحديث « ارحموا
اليتامى وأكرموا الغرباء فإنى كنت فى الصغر يتيمًا وفى الكبر غريبًا » وحديث « مسألة الناس من القواحش »
وحديث « اللهم لا تحوجنى إلى أحد من خلقك » وحديث « من خرج فى سفر ومعه عصا أمّنه الله من كل سبع
ضار الخ ، ومن بلغ أربعين سنة عدّ له ذلك من الكبر والعجب » وحديث « يؤتى يوم القيامة بأطفال ليس لهم
ردء وسى ، فيقول الله تعالى لهم : من أنتم ؟ فيقولون : نحن المظلومون ، فيقول : من ظلمكم ؟ فيقولون :

أباؤنا كانوا يأتون الذكران من العالمين فألقونا في الأدبار ، فيقول الله : سوقوهم إلى النار ، واكتبوا على جباههم آيسين من رحمة الله » وحديث « من مشى في تزويج امرأة حلالا يجمع بينهما رزقه الله تعالى امرأة من الحور العين » الحديث بطوله ، وحديث « إذا غسلت المرأة ثياب زوجها كتب الله لها ألفي حسنة ، وغفر لها ألفي سيئة ، واستغفر لها كل شيء » طلعت عليه الشمس ، ورفع لها ألفي درجة . وقالت عائشة رضي الله عنها : ضرب من مغزل المرأة يعدل التكبير في سبيل الله والتكبير في سبيل الله أثقل من السموات والأرض ، وأما امرأة كست زوجها من غزلها كان لها بكل سدى ولحمة مائة ألف حسنة » وحديث « من اشترى لعياله شيئا ثم حمله بيده إليهم حط الله عنه ذنب سبعين سنة » وحديث « من فرح أنثى فكأنما بكى من خشية الله » وحديث « البيت الذي فيه البنات يفرل فيه كل يوم اثنتا عشرة رحمة من السماء ولا تقطع زيارة الملائكة من ذلك البيت يكتبون لأبويها كل يوم وليلة عبادة سنة » وحديث « عليكم بأكل التلس فإنه يقطع عرق الجذام ألا وهو التين » وحديث « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم لإبليس عن ضجيعه فقال السكران ، وعن جليله فقال الذي يؤخر الصلاة عن وقتها ، وعن ضيفه فقال السارق ، وعن أنيسه فقال الشاعر الخ » وحديث جبريل « إن الله لما خلق آدم وأدخل الروح في جسده أمرني أن آخذ تفاحة فأعصرها في خلقه فعصرتها فخلقك الله يا محمد من القطرة الأولى ومن الثانية أبا بكر الخ » وحديث « أول من جندع من الشيب إبراهيم حين رآه في عارضه فقال : يارب ماهذه الشوهة التي شوهت خليلك : فأوحى الله تعالى إليه : هذا سربال الوقار ونور الإسلام ، وعزتي وجلالي ما ألبسته أحدا من خاتمي يشهد أن لا إله إلا أنا وحدي لا شريك لي إلا استحيت منه يوم القيامة أن أنصب له ميزانا وأنشر له ديوانا وأعذبه بالنار ، فقال : يارب زدني وقارا فأصبح ورأسه مثل الغمامة البيضاء » وحديث « اختضبوا فإن الملائكة يستبشرون بخضاب المؤمن » وحديث « من أمر المشط على حاجبه عوفى من الوباء » وحديث « عليكم بالمشط فإنه يذهب الفقر ، ومن سرح لحيته حين يصبح كان له أمانا حتى يمسي لأن اللحية زين الرجال وجمال الوجه » وحديث « لكل شيء آلة وآلة المؤمن العقل ولكل شيء دعامه ودعامة المؤمن العقل ، ولكل قوم غاية وغاية العباد العقل الخ » وحديث « من أكل البيظين بالعدس رق قلبه » وحديث « إن لله مدينة تحت العرش من مسك أذفر على بابها ملك ينادى كل يوم ألا من زار عالما فقد زار الرب ومن زار الرب فله الجنة » وحديث « من أحب أن ينظر إلى عتقاء الله من النار فلينظر إلى المتعلمين الخ » وحديث « من خاض في العلم يوم الجمعة فكأنما أعتق سبعين ألف رقبة وكأنما تصدق بألف دينار وكأنما حج أربعين ألف حجة » وحديث العباس « أنه أحدق النظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هل من حاجة ؟ فقال لما أرضعتك حليلة وأنت ابن أربعين يوما رأيتك تخاطب القمر وتخاطبك بلغة لم أفهمها » الحديث بطوله ، وأحاديث الورد الأحمر ، وحديث « كل شيء أخرجه الأرض فيه شفاء وداء إلا الأرز فإنه شفاء لاداء فيه » وحديث « ما صب الله في صدري شيئا إلا صببته في صدر أبي بكر » وحديث « أطعم صلى الله عليه وسلم أصحابه لقمة لقمة وقال سيد القوم خادهم » وحديث « رأيت حمزة وجعفر ابن أبي طالب في المنام وكان بين أيديهما طبق فيه نبق كالزبرجد الخ » وحديث مروره صلى الله عليه وسلم بعزرائيل ، وقوله « إن الله وكلني بقبض أرواح الخلق ما خلا روحك وروح ابن عمك علي » وحديث « ألقى طائر لوزة خضراء مكتوب عليها بالأصفر لا إله إلا الله محمد رسول الله نصرته بعلي » وحديث « يا علي تختم بالعقيق الأحمر فإنه جبل أقر الله بالوحدانية ولي بالنبوة ولك بالوصية ولأولادك بالإمامة ولحباك بالجنة »

وحديث « نزول جبريل بطبق نفاح وأنه صلى الله عليه وسلم فرقه على أصحابه ومكتوب على كل اسم من يعطى له » وحديث « تزويج علي بفاطمة رضى الله عنهما بكيفيات من اجتماع الملائكة ونثر شجرة طوبى عليهم الدر والياقوت وتزخرف الجنان وتزين الحور ونزول الملائكة ورقص الحور وغناء الطيور » .
فأجاب بقوله : هذه الأحاديث كلها كذب موضوعة لا يحتمل رواية شئ منها إلا لبيان أنها كذب مقترى على النبي صلى الله عليه وسلم كما أفاد ذلك الحافظ السيوطى شكر الله سعيه .

[مطلب : فى أن الزامر يأتى يوم القيامة بمزمارة ، وأن السكران يأتى بقده

وأن المؤذن يأتى يؤذن الخ]

وسئل رضى الله عنه : هل جاء أن الزامر يأتى يوم القيامة بمزمارة ، وأن السكران يأتى بقده ، وأن المؤذن يأتى يؤذن ، وهكذا كل من مات على شئ يأتى عليه ؟
فأجاب بقوله : نعم ورد ما يقتضى ذلك ، وورد التصريح به بأفراد منه ونص عليه العلماء ، وأخرج مسلم « يبعث كل عبد على ما مات عليه » والبيهقى « من مات على مرتبة من هذه المراتب بعث عليها يوم القيامة » وعليه حل العلماء خبر « يبعث الميت فى ثيابه التى مات فيها » أى فى أعماله التى يموت عليها من خير أو شر ، وصح « إن المجروح فى سبيل الله يأتى يوم القيامة وجرحه يشغب دما ، وإن الميت محرما يبعث ملييا » وورد بسند ضعيف لكن له شواهد « أن الملبين والمؤذنين يخرجون من قبورهم يؤذن المؤذن ويلبى الملبى » وبسند واه « من فارق الدنيا وهو سكران دخل القبر سكران وبعث من قبره سكران » وفى [كشف علوم الآخرة] للغزالي : يبعث السكران سكران يوم القيامة ، والزامر زمرا ، وشارب الخمر والكوز معاق فى عنقه ، وكل أحد على الحال الذى صدّه فى الدنيا عن سبيل الله . قال الحافظ السيوطى بعد ذكره جميع ما مر : وفى هذا الكلام إشارة إلى تخصيص الحديث السابق بأن الحالة التى يأتى عليها فى الآخرة مما كان عليه فى الدنيا المراد بها حالة الطاعة أو المعصية بخلاف المباحات فلا يأتى النجار بآلته والبناء ونحو ذلك إلا إن استعملوها فيما لا يجوز شرها ، والله أعلم .

[مطلب : فى تفسير النبي صلى الله عليه وسلم قول الله تعالى (حور عين)]

وسئل نفع الله به : ما معنى حديث الطبرانى عن أم سلمة رضى الله عنها « قلت : يارسول الله أخبرنى عن قول الله تعالى (حور عين) ؟ قال : حور بيض ضخام العيون شفر الحوراء بمنزلة جناح النسر » .
فأجاب بقوله : الشفر بالفاء مضاف للحوراء وهو هذب العين مشبه بجناح النسر فى الطول المناسب ذلك لضخامة العيون ، ويؤيده رواية ابن أبى الدنيا « شفر المرأة من الحور العين أطول من جناح النسر » وصح ذلك بعضهم فقال : إنه بالقاف والحوراء بالرفع وزعم أنه استعارة يعنى أن الحوراء بمنزلة جناح النسر فى السرعة والطيران والخفة ، وهو مع كونه تصحيحا لا يلائم المقام .

[مطلب : مامعنى ذبح الموت الخ ؟]

وسئل نفع الله به : مامعنى « ذبح الموت إذا استقر أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار » مع أنه عرض عندنا أو عدم محض عند المعتزلة وعليهما فهو لا يمكن أن يكون جسماً ؟ .
فأجاب بقوله : نظر لذلك طائفة ضعفاء العقول فأنكروا لأجله الحديث ، وأجاب المحققون عن ذلك بأن هذا من باب التمثيل البليغ ، وبأنه يجوز أن يخلق الله تعالى هذا الجسم ثم يذبح ثم يجعل مثالا لأن الموت لا يطراً على أهل الجنة . وقال القرطبي : يجوز أن يخلق الله كبشاً يسميه الموت ويلقى في قلوب الفريقين أن هذا الموت يكون ذبحه دليلاً على الخلود في الدارين . وقال غيره : لا مانع أن ينشئ الله من الأعراس أجساماً يجعلها مادة لها كما ثبت في حديث مسلم « إن البقرة وآل عمران يجيثان كأنهما غماتان » ونحو ذلك من الأحاديث ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[مطلب : في فرح أهل الجنة بذبح الموت]

وسئل نفع الله به : عن معنى « فرح أهل الجنة بذبح الموت » مع علمهم من أنبيائهم وكتبهم أنهم لا يموتون ؟

فأجاب بقوله : ورد في بعض طرق الحديث عند ابن حبان أنهم يطلعون خائفين أن يخرجوا من مكانهم الذي هم فيه ، وفسر بأنه خوف توهم لا يستقر ، ولا ينافي ذلك تقدم علمهم بأنه لا موت في الآخرة لأن التوهمات تطراً على المعلومات ثم لا تستقر فكان بذلك فرحهم . وأجيب أيضاً بأن عين اليقين أقوى من علم اليقين فمشاهدتهم ذبح الموت أقوى وأشد في انتفائه من تقدم علمهم إذ العيان أقوى من الخبر .

[مطلب : هل معمر المغربي ورتن الهندي من الصحابة أم لا ؟]

وسئل نفع الله بعلومه : عن معمر المغربي ورتن الهندي المدعين أنهما من الصحابة هل لذلك صحة ؟
فأجاب بقوله : لا صحة لذلك كما بينته أئمة الحديث منهم الذهبي في الميزان وشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر في الإصابة وأفتى به غير مرة ، وقد ذكر أهل الحديث وغيرهم أن من ادعى الصحبة بعد مضي مائة سنة من وفاته صلى الله عليه وسلم فهو كاذب ، وإن آخر الصحابة موتاً كما في مسلم واتفق عليه العلماء أبو الطفيل مات سنة عشرة ومائة من الهجرة .

[مطلب : ما ورد في حق إبراهيم ابن نبينا صلى الله عليه وسلم]

وسئل نفع الله به وبعلمه ، عما وقع في تهذيب النووي : وأما ما روى عن بعض المتقدمين لو عاش إبراهيم لكان نبياً فباطل ، وجسارة على الكلام على المغيبات ، ومجازفة وهجوم على عظيم فهل ما قاله صحيح ؟

فأجاب بقوله رحمه الله : قد تعجب منه شيخ الإسلام في الإصابة وقال : إنه ورد عن ثلاث من الصحابة ولا يظن بالصحابي أنه هجم على مثل هذا بظنه ، وبين الحافظ السيوطي أنه صح عن أنس رضي الله عنه « أنه سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن ابنه إبراهيم قال : لا أدري رحمة الله على إبراهيم لو عاش لكان

صديقا نبيا ، وفي رواية عن أنس أنه رفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ورواه ابن منده والبيهقي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ورواه ابن عساکر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم : وأخرج أيضا وقال فيه من ليس بالقوى عن علي بن أبي طالب « لما توفي إبراهيم أرسل النبي صلى الله عليه وسلم إلى أمه مارية فجاءته وغسلته وكفنته وخرج به وخرج الناس معه فدفنه ، وأدخل صلى الله عليه وسلم يده في قبره فقال : أما والله إنه لنبي ابن نبي وبكى وبكى المسلمون حوله حتى ارتفع الصوت ، ثم قال صلى الله عليه وسلم تدمع العين ويحزن القلب ولا نقول ما يغضب الرب وإنما عليك يا إبراهيم لمخزونون » ، وروى أبو داود أنه مات وعمره ثمانية عشر شهرا فلم يصل عليه صلى الله عليه وسلم صححه ابن حزم . قال الزركشي : اعتل من سلم ترك الصلاة عليه بعلل : منها : أنه استغنى بفضيلة أبيه عن الصلاة كما استغنى الشهيد بفضيلة الشهادة ، ومنها : أنه لا يصلى نبي على نبي ، وقد جاء ولو عاش لكان نبيا انتهى . ولا بعد في إثبات النبوة له مع صغره لأنه كعيسى القائل يوم ولد (إني عبد الله أتاني الكتاب وجعلني نبيا) وكعجى الذى قال تعالى فيه (وآتيناه الحكم صبيا) قال المفسرون : نبي وعمره ثلاث سنين واحتمال نزول جبريل بوحي لعيسى أو يحيى يجرى في إبراهيم ، ويرجح أنه صلى الله عليه وسلم صومه يوم عاشوراء وعمره ثمانية أشهر ، وذكر السبكي في حديث « كنت نبيا وآدم بين الروح والجسد » إن الإشارة بذلك إلى روحه لأن الأرواح خلقت قبل الأجساد أو إلى حقيقته والحقائق تقصر عقولنا عن معرفتها ، ثم إن تلك الحقائق يؤتى الله كل حقيقة منها ما يشاء في الوقت الذى يشاء ، فحقيقة النبي صلى الله عليه وسلم قد تكون من قبل خلق آدم آتاه الله ذلك بأن يكون خلقها الله مهيبته له وأفاضه عليها من ذلك الوقت فصار نبيا اه . وبه يعلم تحقيق نبوة سيدنا إبراهيم في حال صغره .

[مطلب : في أن الحسن البصرى سمع من عليّ على الصحيح]

وسئل نفع الله بعلومه : هل سمع الحسن البصرى من كلام عليّ كرم الله وجهه حتى يتم للسادة الصوفية سند خرقتهم وتلقيهم الذكر المروى عنه عن عليّ كرم الله وجهه ؟
فأجاب بقوله : اختلف الناس فيه فأنكره الأكثرون وأثبتته جماعة . قال الحافظ السيوطى : وهو الراجح عندي كالحافظ ضياء الدين المقدسى في المختارة ، والحافظ شيخ الإسلام ابن حجر في أطراف المختارة لوجهه : الأول : أن المثلث مقدم على الثاني . الثاني : أنه ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر وميز لسبع وأمر بالصلاة فكان يحضر الجماعة ويصلى خلف عثمان إلى أن قتل وعليّ إذ ذاك بالمدينة يحضر الجماعة كل فرض ولم يخرج منها إلا بعد قتل عثمان وسن الحسن إذ ذاك أربع عشرة سنة فكيف ينكر سماعه منه مع ذلك وهو يجتمع معه كل يوم بالمسجد خمس مرات مدة سبع سنين ، ومن ثم قال علي بن المدبني : رأى الحسن عليا بالمدينة وهو غلام ، وزيادة على ذلك أن عليا كان يزور أمهات المؤمنين ومنهن أم سلمة والحسن في بيتها هو وأمه حبر إذ هي مولاة لها ، وكانت أم سلمة رضى الله عنها تخرجه إلى الصحابة يباركون عليه ، وأخرجته إلى عمر رضى الله عنه فدعا له : اللهم فقهه في الدين وعلمه وحبيه إلى الناس ذكره المزى وأسنده العسكرى . وقد أورد المزى في التهذيب من طريق أبي نعيم أنه سئل عن قوله : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدركه ، فقال كل شئ قلته فيه فهو عن عليّ غير أنى في زمان لا أستطيع أن أذكر عليا : أى زمان الحجاج ، ثم ذكر الحافظ أحاديث كثيرة وقعت له من رواية الحسن عن عليّ كرم الله وجهه ، وفي بعضها ورجاله ثقات قول الحسن سمعت عليا يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مثل أمى مثل المطر » الحديث :

[مطلب : في « أنه لما حفر الخندق ظهرت صخرة عجز الصحابة عن كسرها

فضربها النبي صلى الله عليه وسلم فلانت وتفتتت »]

وسئل نفع الله به : هل ورد « أنه صلى الله عليه وسلم لما حفر الخندق ظهرت صخرة عجزوا عن كسرها فضربها صلى الله عليه وسلم ثلاث ضربات فلانت وتفتتت ، وأن سيدنا إبراهيم أثرت قدماء في مقامه الموجود الآن ؟

فأجاب بقوله : الأول وارد من طرق صحيحة ، والثاني صح عن ابن سلام موقوفا عليه .

وسئل نفع الله به ورضى عنه : هل ورد « أنه صلى الله عليه وسلم لان له الصخر وأثرت قدماء فيه وأنه كان إذا مشى على التراب لا يؤثر قدمه الشريف فيه ، وأنه لما صعد صخرة بيت المقدس ليلة المعراج اضطربت تحته ولانت فأمسكتها الملائكة وأن الأثر الموجود الآن بها أثر قدمه صلى الله عليه وسلم ، وأنه لم يعط نبي معجزة إلا وقد أعطى نبينا صلى الله عليه وسلم مثلها أو واحد من أمته ، وأنه لما جاء إلى بيت أبي بكر بمكة ووقف ينتظره ألصق منكبه ومرفقه بالحائط فغاص المرفق في الحجر وأثر فيه وبه سمى الزقاق بمكة زقاق المرفق وأن الصخر لان له وأثر قدمه فيه » ؟

فأجاب بقوله : قال الحافظ السيوطي : لما سئل عن ذلك كله قال : لم أقف له على أصل ولا سند ولا رأيت من خرج في كتب الحديث انتهى ، نعم صح أنه صلى الله عليه وسلم قال « إني لأعرف حجرا كان يسلم على بمكة » وقد تطابق السلف كاخلف على أنه الحجر البارز الآن بالزقاق المذكور : والتحقيق أنه لم يعط نبي معجزة إلا أعطى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم مثلها أو أعظم منها .

[مطلب : خصوصية هذه الأمة بوصفهم بالإسلام]

وسئل نفع الله به بما لفظه : اختلف العلماء هل يطلق الإسلام على سائر الملل السابقة حين حقيقتها أو يختص بهذه الأمة فما الراجح في ذلك ؟

فأجاب بقوله : رجح ابن الصلاح الأول ، وسيأتي ما يصرح به من لفظ القرآن ، ورجح غيره الثاني وهو أنه لا يوصف به أحد من الأمم السابقة سوى الأنبياء فقط ، وشرفت هذه الأمة بأن وصفت بما يوصف به الأنبياء تشريفا لها وتكريما ، واستدل الحافظ السيوطي على رجحان الثاني بأمور مبسطة حاصل الأمثل منها أمور :

منها : قوله تعالى (هو سماكم المسلمين) واختلف في ضمير هو هل هو لله أو لإبراهيم على قولين ، وقوله (سماكم المسلمين) لولم يكن خاصا بهم كالذي ذكر قبله لم يكن لتخصيصه بالذكر ولا لاقترانته بما قبله معنى وهذا هو الذي عليه السلف من الأئمة ، فقد صح عن ابن زيد أحد أئمة السلف في التفسير ومن أتباع التابعين أنه قال : لم يذكر الله بالإسلام غير هذه الأمة ولم يسمع بأمة ذكرت بالإسلام غيرها . وأخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى (هو سماكم المسلمين من قبل) قال الله عز وجل (هو سماكم المسلمين من قبل) وأخرجا عن مجاهد وقتادة مثله ، وأخرجه عبد بن حميد وابن المنذر عن سفیان بن عيينة ، وأخرجه ابن أبي حاتم عن مقاتل بن حبان :

وحاصل هذه الآثار عن هؤلاء الذين هم أئمة الدين والسلف المفسرين من الصحابة والتابعين وأتباعهم أن الله سمي هذه الأمة مسلمين في أم الكتاب وهو اللوح المحفوظ وفي التوراة والإنجيل وسائر كتبه المنزلة وفي القرآن ، وأنه اختصهم بهذا الاسم من دون سائر الأمم ، ويصح رجوع ضمير هو لإبراهيم كما قاله ابن أبي زيد لقوله (ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك) دعا بذلك لنفسه ولولده وهما نبيان ثم دعا الأمة من ذريته وهي هذه الأمة ولهذا عقبه : (ربنا وابعث فيهم رسولا منهم) الخ وهو نبينا إجماعا فأجاب الله دعاءه بالأمرين يبعث محمد صلى الله عليه وسلم منهم ويتسميتهم مسلمين ، ولهذا أشار تعالى إلى أن إبراهيم هو السبب في ذلك بقوله (ملة أبيكم إبراهيم هو سماكم المسلمين) .
ومنها : قوله تعالى (ورضيت لكم الإسلام ديناً) هو ظاهر في الاختصاص بهم لأن تقديمه يستلزمه ، ويفيد أنه لم يرضه لغيرهم كما يقتضيه كلام أهل البيان .

ومنها : ما في حديث إسحق بن راهويه وابن أبي شيبة « أنه صلى الله عليه وسلم قال ليهودي حلف والله ما صطفى الله محمدا على البشر : بل ييهودي آدم صفي الله وإبراهيم خليل الله وموسى نجى الله وعيسى روح الله وأنا حبيب الله ، بل ييهودي تسمى الله باسمين سمي بهما أمتي هو السلام وسمي بها أمتي المسلمين » الحديث ، وهو صريح في اختصاص أمته بوصف الإسلام وإلا لقال اليهودي ونحن أيضا كذلك ، وفي حديث النسائي وغيره « من دعا بدعوى الجاهلية فإنه من خبء جهنم » قال رجل : يا رسول الله وإن صام وصلى ؟ قال نعم ، فادعوا بدعوة الله التي سماكم بها المسلمين ، والمؤمنين عباد الله » .

[مطلب : في أنه يجوز المكث في المسجد مع الجنابة لجماعة مخصوصين]

وأخرج أبو نعيم وغيره عن وهب قال : أوحى الله إلى شعيب إنى باعث نبيا أميا مولده بمكة إلى أن قال والإسلام ملته وأحمد اسمه ، ولا يعارض ذلك قوله تعالى (فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين) لما مر أن وصف الإسلام يطلق على الأنبياء أيضا والبيت المذكور بيت لوط صلى الله على نبينا وعليه وسلم ولم يكن فيه مسلم إلا هو وبناته فأطاق عليه أصالة وعلين تغليبا أو تبعا تشريفا لهم ، إذ قد يختص أولاد الأنبياء بأشياء لا يشاركون فيها بقية الأمم ، كما اختص سيدنا إبراهيم ابن نبينا صلى الله عليه وسلم بأنه لو عاش كان نبيا ، وكما اختصت فاطمة بأنها لا يتزوج عليها وبأنها تمكث في المسجد مع الحيض والجنابة وكذلك أمهات المؤمنين ، وكذا على والحسن والحسين رضى الله عنهم اختصوا بجواز المكث في المسجد مع الجنابة كل ذلك تبع له صلى الله عليه وسلم ، وكذلك قوله تعالى عن أولاد يعقوب (ونحن له مسلمون) إما على سبيل التبعية إن لم يكونوا أنبياء وإلا فواضح ، وكذلك قوله تعالى (وقال موسى يا قوم إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين) إما أن يحمل على التغليب فإن فيهم هرون ويوشع وهما نبيان فأدرج بقية القوم في الوصف تغليبا ، أو يحمل على أن المراد إن كنتم منقادين لي فيما أمركم به ، وكذلك قوله تعالى (فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون) فهو من قول إبراهيم لبنيه ويعقوب لبنيه وفي بني كل الأنبياء فوقع تغليبا وكذلك قوله تعالى (وإذ أوحيت إلى الحواريين أن آمنوا بي وبرسولي قالوا آمنا واشهد بأننا مسلمون) فإن الحواريين فيهم الأنبياء الثلاثة المذكورون في قوله تعالى (إذ جاءها المرسلون) الآية ، نص العلماء على أنهم من حوارى عيسى وأحد قولى العلماء أن الثلاثة أنبياء ويرشحه ذكر الوحي إليهم ، ولا يؤيد

القول المرجوح آية (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا) الخ ، خلافا لمن وهم فيه لأن المراد استواء الشرائع كلها في أصل التوحيد، وليس الإسلام اسما للتوحيد فقط بل لمجموع الشريعة بقروعها وأعمالها، على أن محل النزاع إنما هو في أمر لفظي هو أن تلك الشرائع هل تسمى إسلاما أولا؟ والراجح لا، بناء على أن الإطلاق يتوقف على الوجود ولم يرد في شيء من الشرائع تسميته إسلاما من غير تغليب أو تبعية لنبي ، فلا يطلق عليه كما لا يطلق على شيء من الكتب أنه قرآن ، ولا على شيء من أواخر آي القرآن أنه سجع بل فواصل وقوفا مع ما ورد كما قال النووي . لا يقال في حق النبي صلى الله عليه وسلم عز وجل " وإن كان عزيزا جليلا ، وعلى الراجح فوجه الاختصاص بهذا الاسم هو أن الإسلام اسم للشريعة المشتملة على فواصل العبادات المختصة بهذه الأمة من الصلوات الخمس وصوم رمضان والغسل من الجنابة والجهاد ونحوها كما أفاده حديث جبريل قال : « الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، وتقيم الصلاة المكتوبة ، وتؤتي الزكاة المفروضة ، وتصوم رمضان ، وتحج البيت » وفي رواية : « وتغتسل من الجنابة » وذلك خاص بهذه الأمة كما تقرر لم يكتب على غيرها من الأمم ، وإنما كتب على الأنبياء فقط كما جاء في أثر وهب « وأعطيتهم من النوافل مثل ما أعطيت الأنبياء ، وافترضت عليهم الفرائض التي افترضت على الأنبياء والرسول » فلذلك سميت هذه الأمة مسلمين كما سمي بذلك الأنبياء والمرسلون ولم يسم غيرها من الأمم ، ويؤيد هذا المعنى حديث أبي يعلى « الإسلام ثمانية أسهم : شهادة أن لا إله إلا الله ، والصلاة ، والزكاة ، والحج والجهاد ، وصوم رمضان ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » وأخرج الحاكم عن ابن عباس رضی الله عنهما : « سهام الإسلام ثلاثون سهما لم يتمها إلا إبراهيم ومحمد صلى الله عليهما وسلم » .

[تنبيه] قوله تعالى (الذين آتيناهم الكتاب من قبله هم به يؤمنون وإذا يتلى عليهم قالوا آءنا به إنه الحق من ربنا إنا كنا من قبله مسلمين) ظاهر في الدلالة للمرجوح . وأجاب عنه الجلال السيوطي بما فيه تكلف وضعف ، ومنه أن الوصف في مسلمين اسم فاعل مراد به الاستقبال كما هو حقيقة فيه لا الحال ولا الماضي الذي هو مجاز والتمسك بالحقيقة هو الأصل . وتقدير الآية : إنا كنا من قبل مجيئه عازمين على الإسلام به إذا جاء لما كنا نجده في كتبنا من نعمته ووصفه ، ويرشحه أن السياق يرشد إلى أن قصدهم الإخبار بحقيقة القرآن وأنهم كانوا على قصد الإسلام به إذا جاء به النبي صلى الله عليه وسلم لما كان عندهم من صفاته وظهر لهم من قرب زمانه واقتراب بعثته ، وليس قصدهم الثناء على أنفسهم في حد ذاتهم بأنهم كانوا بصفة الإسلام أولا فإن ذلك ينبو عنه المقام .

[مطلب : هل الأفضل للعقل أم العلم الحادث ؟]

وسئل نفع الله به : ما الأفضل للعقل أم العلم الحادث ؟ .
فأجاب بقوله رضي الله عنه : اختلف العلماء في ذلك . والراجح عند أكثرهم تفضيل العلم ، لأن البارئ تعالى يوصف بالعلم القديم ولا يوصف بالعقل أصلا وما كان من جنس ما وصف به أفضل ، ومما يدل لفصل العلم أيضا أن متعلقه أشرف ، وأنه ورد بل صح في فضله أحاديث لا تحصى ولم يرد في فضل العقل حديث بل كل ما روى فيه موضوع وكذب . وقال بعض المحققين : العلم أفضل باعتبار أنه أقرب إلى الإفضاء إلى معرفة الله وصفاته ، والعقل أفضل باعتبار أنه منبع للعلم وأصل له : وحاصله أن فضيلة العلم بالذات وفضيلة العقل بالوسيلة إلى العلم .

[مطلب : في عدد الأنبياء والرسل]

وسئل نفع الله به : كم عدد الأنبياء والرسل ؟ :

فأجاب بقوله : روى الطبراني بسند رجاله رجال الصحيح « أن رجلا قال : يا رسول الله أنبيء آدم قال نعم . قال كم بينه وبين نوح ؟ قال عشرة قرون . قال كم بين نوح وإبراهيم ؟ قال عشرة قرون . قال : يا رسول الله كم كانت الرسل ؟ قال ثلثمائة وخمسة عشر » وأخرج ابن حبان في صحيحه والحاكم عن أبي ذر « قلت يا رسول الله كم الأنبياء ؟ قال مائة ألف نبي وأربعة وعشرون ألفا . قلت : يا رسول الله كم الرسل منهم ؟ قال ثلثمائة وثلاثة عشر جم غفير » ولا ينافي ذلك قوله تعالى (منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك لأن هذا إخبار عن قصص عليه أو أنه قص عليه الكل بعد نزول تلك الآية ، وبه يجاب أيضا عن التخالف بين الرويتين فيحمل أنه قص عليه أولا ثلثمائة وثلاثة عشر ثم ثانيا ثلثمائة وخمسة عشر ، فأخبر عن كل بحسب ما قص عليه وقت الإخبار به .

[مطلب : هل الخضر عليه السلام نبي وكذا إلياس ؟]

وسئل نفع الله به : ما المعتمد في الخضر هل هو نبي حتى وكذا إلياس ؟ :
فأجاب بقوله : المعتمد حياتهما ونبوتهما ، وأنهما خصا بذلك في الأرض كما خص إدريس وعيسى صلي الله عليهما وسلم ببقائهما حين في السماء :

[مطلب : في المدة التي بين موسى وعيسى ، وبين عيسى ونبينا صلي الله عليه وسلم]

وسئل نفع الله به : كم بين موسى وعيسى ، وبين عيسى ونبينا محمد صلي الله عليه وسلم ؟ .
فأجاب بقوله : الأول ألف وبضع وتسعمائة سنة ، والثاني نحو ستائة سنة على الأشهر :

[مطلب : في حكم عيسى بشرع نبينا محمد صلي الله عليه وسلم إما بالاستنباط من الكتب

أو لاجتماعه بنبينا صرات]

وسئل نفع الله به : عن نزول عيسى صلي الله على نبينا وعليه وسلم ، أيحكم بشريعتنا أو بشريعة أخرى ؟ :
فأجاب بقوله : الذي نص عليه العلماء ، بل أجمعوا عليه أنه يحكم بشريعة محمد صلي الله عليه وسلم وعلى ملته ، وفي رواية سندها جيد « مصدقا بمحمد وعلى ملته إماما مهديا وحكما عدلا » وفي رواية لابن عساكر « فيصلى الصلوات ويجمع الجمع » ومجموع الخمس وصلاة الجمعة لم يكن في غير هذه الملة :
وسئل نفع الله به بما لفظه : أجمعوا على أن عيسى يحكم بشريعتنا فما كيفية حكمه بذلك بمذهب أحد من المجتهدين أم باجتهاد ؟

فأجاب بقوله : عيسى صلي الله عليه وسلم مفزح عن أن يقلد غيره من بقية المجتهدين بل هو أولى بالاجتهاد ثم علمه بأحكام شرعنا إما بعلمها من القرآن فقط إذ لم يفرط فيه من شيء وإنما احتجنا إلى غيره لتصورنا ، وقد كانت أحكام نبينا كلها مأخوذة من القرآن ، ومن ثم قال الشافعي رضي الله عنه : كل ما حكم به النبي صلي الله عليه وسلم فهو مما فهمه من القرآن ، فلا يبعد أن عيسى صلي الله عليه وسلم يكون كذلك أو برواية

السنة عن نبينا صلى الله عليه وسلم فإنه اجتمع به في حياته مرات ومن ثم عد من الصحابة . أخرج ابن عدى عن أنس رضى الله عنه « بينا نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ رأينا بردا وبدا فقلنا يا رسول الله ما هذا البرد الذى رأينا واليد؟ قال : قد رأيتموه ؟ قلنا نعم . قال : ذلك عيسى بن مريم سلم على » وفى رواية ابن عساكر عنه « كنت أطوف مع النبي صلى الله عليه وسلم حول الكعبة إذ رأيت صافح شيتا ولم أره قلنا يا رسول الله رأيتك صافحت شيتا ولا نراه ، قال : ذلك أخى عيسى بن مريم انتظرت حتى قضى طوافه فسلمت عليه » وحينئذ فلا مانع أنه حينئذ تلقى عن النبي صلى الله عليه وسلم أحكام شريعته المخالفة لشريعة الإنجيل لعلمه أنه سينزل وأنه يحتاج لذلك فأخذها منه بلا واسطة ، وفى حديث ابن عساكر « ألا إن ابن مريم ليس ببنى وبينه نبى ولا رسول ألا إنه خليفتى فى أمتى من بعدى » وقد صرح السبكي بأنه بحكم بشريعة نبينا صلى الله عليه وسلم بالقرآن والسنة إما بكونه يتلقاها من نبينا صلى الله عليه وسلم شفاهها بعد نزوله من قبره ، ويؤيده حديث أبى يعلى « والذى نفسى بيده لينزلن عيسى بن مريم ثم لئن قام على قبرى وقال يا محمد لأجيبنه » وإما بكونه تعالى أوحاها إليه فى كتابه الإنجيل أو غيره ، لأن جميع الأنبياء كانوا يعلمون فى زمانهم بجميع شرائع من قبلهم ومن بعدهم بالوحي من الله على لسان جبريل عليه الصلاة والسلام وبالتنبيه على ذلك فى كتبهم المنزلة عليهم كما دل على ذلك أحاديث وآثار ، ولا بعد فيما يفهم من هذا أن جميع ما فى القرآن مضمن فى الكتب السابقة لقوله تعالى (مصدقا لما بين يديه من الكتاب) أى كتب من قبله (إن هذا لى الصحف الأولى صحف إبراهيم وموسى - وإنه لى زبر الأولين) أى كتبهم .

[مطلب : فى مأخذ أبى حنيفة جواز قراءة القرآن بغير العربية ؟]

وقد أخذ أبو حنيفة رضى الله عنه قوله بجواز قراءة القرآن بغير العربية من هذه الآية قال : لأن القرآن مضمن فى الكتب السابقة وهى بغير العربية .
وسئل نفع الله به : عن روى حديث « يوشك أن يملأ الله أيديكم من العجم فياكلون فيكم ؟ » .
فأجاب : بقوله رواه أحمد والبخارى والطبرانى :

[مطلب : هل ثبت أن عيسى عليه السلام بعد نزوله يأتيه الوحي ؟]

وسئل نفع الله به : هل ثبت أن عيسى صلى الله عليه وسلم بعد نزوله يأتيه الوحي ؟ .
فأجاب بقوله : نعم بوحي إليه وحى حقيقى كما فى حديث مسلم وغيره عن النواص بن سمان ؛ وفى رواية صحيحة « بينا هو كذلك إذ أوحى إليه يا عيسى إني قد أخرجت عبادا لى لا يبد لأحد بقتالهم حول عبادى إلى الطور » وذلك الوحي على لسان جبريل إذ هو السفير بين الله وأنبيائه لا يعرف ذلك لغيره وعيسى نبى كريم باق على نبوته ورسالته ، لا كما زعمه من لا يعتد به أنه واحد من هذه الأمة ، لأن كونه واحدا منهم يحكم بشريعتهم لا ينافى بقاءه على نبوته ورسالته .

[مطلب : خبر لاوحى بعدى باطل]

وخبر « لاوحى بعدى » باطل ، نعم إنما يتلقى جبريل الوحي عن الله بواسطة إسرافيل كما دلت عليه الأحاديث ، وما اشتهر أن جبريل عليه السلام لا ينزل إلى الأرض بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم فهو لا أصل له . ويرده خبر الطبراني « ما أحب أن يرقد الجنب حتى يتوضأ فأني أخاف أن يتوفى وما يحضره جبريل » فدل على أن جبريل ينزل إلى الأرض ويحضر موت كل مؤمن توفاه الله وهو على طهارة ، وفي حديث الطبراني وغيره « أن ميكائيل عليه السلام يمنع الدجال مكة وجبريل عليه السلام يمنعه من المدينة » ولا ينافي ما تقرّر أن جبريل عليه السلام هو السفير نزول إسرافيل على نبينا صلى الله عليه وسلم ، فقد صح عن الشعبي أنه قال : أنزلت عليه النبوة وهو ابن أربعين سنة ، فقرن نبوته إسرافيل ثلاث سنين لأن ههنا أثر مرسل أو معضل فلا ينافي الثابت في أحاديث الصحيحين وغيرهما أن صاحب الوحي هو جبريل ، على أن المراد بالسفير المرصد لذلك ، فلا ينافي ذلك مجيء غيره من الملائكة إلى النبي صلى الله عليه وسلم في بعض الأخبار ، إذ كم من ملك غير إسرافيل جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم في قضايا متعددة كما هو في كثير من الأحاديث . ومما ينازع في أثر الشعبي قول جماعة من العلماء في خبر مسلم وغيره « بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس وعنده جبريل إذ سمع نقيضا من السماء من فوق فرفع جبريل بصره إلى السماء فقال يا محمد هذا ملك قد نزل لم ينزل إلى الأرض قط . قال : فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فسلم عليه » الحديث أن هذا الملك إسرافيل . وأخرج الطبراني حديث « لقد هبط على ملك من السماء ماهبط على نبي قبلي ولا يهبط على أحد بعدى وهو إسرافيل ، فقال أنا رسول ربك إليك أمرني أن أخبرك إن شئت نبينا عبدا وإن شئت نبينا ملكا » الحديث ، وهذا كالذي قبله بعد ابتداء الوحي بسنين كما يعرف من سائر طرق الأحاديث ، وهما ظاهران في أن إسرافيل لم ينزل إليه قبل ذلك ، فكيف يصح قول الشعبي إنه أتاه في ابتداء الوحي .

[مطلب : هل يمر الكافر على الصراط ؟]

وسئل نفع الله به : هل يمر الكافر على الصراط ؟

فأجاب بقوله : في أحاديث ما يقتضى أنهم يمرون وفي أحاديث ما يقتضى خلافه ، وجمع بحمل الأول على المنافقين .

[مطلب : في أن في الآخرة صراطين]

وقد صرح القرطبي بأن في الآخرة صراطين صراط لعموم الخلق إلا من يدخل الجنة بغير حساب ومن يلتقطهم عنق النار . وصراط للمؤمنين خاصة وبه يعلم أن من يلتقطهم عنق النار وهم طوائف مخصوصة من الكفار لا يمرون على الصراط أصلا ، وكذلك بعث النار الذي يخرج من الخلق إليها قبل نصب الصراط وهم طوائف من الكفار أيضا . قيل : الظاهر أنه لا يمر عليه إلا المنافقون واليهود والنصارى ، فقد ورد في الحديث أنهم يحملون عليه ثم يسقطون في النار ، وكذلك من ينصب له الميزان من الكفار وهم طائفة مخصوصة منهم يمرون عليه .

[مطلب : هل يحشر أحد غير عار ؟]

وسئل نفع الله به : هل يحشر أحد غير عار ؟

فأجاب بقوله : نعم ، بعض الناس : أى وهم الشهداء يحشرون فى أكفانهم كما قاله البيهقى ، وحمل على ذلك الحديث الصحيح «بيعت الميت فى ثيابه التى يموت فيها» ، وجاء عن عمر ومعاذرضى الله عنهما «حسنوا أكفان موتاكم فإن الناس يحشرون فى أكفانهم» ، وهذا منهما له حكم المرفوع . وأخرج الدينورى عن الحسن « أن أهل الزهد كالشهداء » ، وهو فى حكم المرسل المرفوع ، وإذا ثبت ذلك لهؤلاء فالأنبياء أولى ، وصح حديث « إن الناس يحشرون يوم القيامة على ثلاثة أفواج : فوج طاعمين كاسين راكبين ، وفوج يمشون ويسعون ، وفوج تسحبهم الملائكة على وجوههم » .

وسئل نفع الله به : هل يوزن الإيمان مع الحسنات ؟

فأجاب بقوله : حكى القرطبي عن الحكيم الترمذى أنه لا يوزن لأنه لا يقابل إذ لا يمكن كون الإنسان يجمع إيمانا وكفرا وما فى الأحاديث مما يقتضى وزنه مؤول بأن المراد الزيادة فيه على أصله الواجب .

[مطلب : فى أن الطفل يتنعم فى الآخرة ويتزوج]

وسئل رضى الله عنه : هل يحشر الطفل على صورته ؟ وهل يتزوج من الحور العين ؟ وهل الولدان

من جنس الحور ؟ .

فأجاب بقوله : الطفل يكون فى الحشر على خلقته ، ثم عند دخول الجنة يزداد فيها حتى يكون كالبالغ ثم

يتزوج من نساء الدنيا ومن الحور وهن والولدان جنس واحد .

[مطلب : فى دخول أهل الجنة الجنة جردا مردا بيضا مكحلين أبناء ثلاث وثلاثين]

وسئل رحمه الله : عمن روى حديث « يدخل أهل الجنة الجنة جردا مردا بيضا مكحلين أبناء ثلاث

وثلاثين على خلق آدم سبعون ذراعا فى عرض سبعة » من رواه ؟ .

فأجاب بقوله : رواه أحمد وابن أبى اندنيا والطبرانى فى الأوسط .

[مطلب : فى ألغاز التاج السبكي]

وسئل نفع الله به ، بما لفظه : ما معنى قول التاج السبكي فى ألغازه :

من باتفاق جميع الخلق أفضل من	شيخ الصحاب أبى بكر ومن عمر
ومن على ومن عثمان وهو قتي	من أمة المصطفى المبعوث من مضر
من أبصرت فى دمشق عينه صنما	مصورا وهو منحوت من الحجر
إن جاع يأكل وإن يعطش تضلع من	ماء زلال ثم غير منهجر
من قال إن الزنا والشرب ، مصلحة	ولم يقل هو ذنب غير مغتفر
من قال إن نكاح الأم يقرب من	تقوى الإله مقالا غير متكرر
من قال سفك دماء المسلمين على الص	لاة أوجبه الرحمن فى الزبر

فأجاب بقوله رحمه الله « من » الأولى والثانية وما بعدها استفهام نفى أو إنكار : أى لم يقل ذلك أحد كذا حله الناظم وجوز فيمن قال « إن الزنا » أن من مبتدأ خبره غير مغتفر : أى لا يغتفر له هذا القول ، وفسر غيره « الفتى » بعيسى وأبى « من » حلي حالها لكن بالغ في إنكار تسمية عيسى فتى فلو عبر بشخص تم له ذلك ، وقوله : « من أبصرت » الخ أراد به مارواه الحاكم في تاريخ نيسابور بسنده إلى أبى عبد الله البوشنجى عن عبد الله بن يزيد الدمشقى عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال : رأيت ببغداد صنفا من نحاس إذا عطش نزل فشرب . قال البوشنجى : ربما تكلمت العلماء على قدر فهم الحاضرين تأدينا وامتحنانا فهذا الرجل ابن جابر أحد علماء الشام ، ومعنى كلامه : أن الصنم لا يعطش ولو عطش نزل فشرب فنفى عنه النزول والعطش والحاصل أن القضية الشرطية لا يلزم إمكانها .

[مطلب : فى أن ثلاثة من الحيوان ما خرجت من فرج أنثى الخ]

وسئل نفع الله به : عن ثلاثة من الحيوان لم يخرجوا من فرج أنثى ؟ .

فأجاب بقوله : هو آدم وحواء وناقة صالح .

[مطلب : حديث « الخير فى وفى أمتى »]

وسئل نفع الله به : عن حديث « الخير فى وفى أمتى إلى يوم القيامة » من رواه .

فأجاب بقوله : لم يرد بهذا اللفظ ، وإنما يدل على معناه الخبر المشهور « لاتزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك » وفسر ذلك الأمر بريح لينة يرسلها الله لقبض أرواح المؤمنين ثم لا يبقى على وجه الأرض إلا شرار أهلها فتقوم الساعة عليهم كما فى حديث : « لاتقوم الساعة وعلى وجه الأرض من يقول الله الله » .

[مطلب : ليس لأحد فى الجنة لحية إلا آدم]

وسئل نفع الله بعلومه : هل فى الجنة من هو بلحية غير آدم ؟

فأجاب بقوله : ليس فيها بلحية غيره ، وحديث « إن هرون كذلك » موضوع كما قاله الذهبى .

وسئل نفع الله به : بما لفظه : ما قبل إن فى الجنة جمالا ترعى وتشرب من أنهارها هل جاء فيه شئ

له أصل ؟ .

فأجاب بقوله : قال الحافظ السيوطى : لم أر فى ذلك شيئا .

[مطلب : فى أن الأفضل المشرق أم المغرب]

وسئل نفع الله به : أيما أفضل المشرق أو المغرب ؟

فأجاب : فيه خلاف احتج القائلون بتفضيل المشرق بوجوه :

الأول : أن الله تعالى لم يذكرهما إلا لقدم المشرق .

الثانى : أن الضوء أو ما يطلع منه .

الثالث : أن الأئمة الأربعة منه .

الرابع : أن فيه الأرض التي بورك فيها بالنص وهي أرض مصر والشام وأرض الجزيرة ، لأن الناس اتفقوا على أن مصر حد ما بين المشرق والمغرب ، فما كان من مصر إلى جهة مطلع الشمس فهو مشرق فيتناول الحجاز والشام واليمن والعراق وما بعدها . والمصر لغة الحد ولذا سميت مصر بمصر ، ويزاد عليه أن فيه مكة والكعبة والمسجد الحرام والحرم وشعار الحج والعمرة وما يتعلق بهما والمدينة النبوية على مشرفها أفضل الصلاة والسلام والقبر المكرم والمسجد والحرم وما بتلك الديار من عظيم تلك الآثار ، وهذه فضائل ومزايا لا يوجد في المغرب نظير لواحد منها :

واحتج المغاربة بأن الله تعالى بدأ بذكر المغرب في قصة ذي القرنين ، ويرده توعدة في هذه القصة لأهل المغرب دون أهل المشرق وبأن حديث «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين» فيه رواية «لا يزال أهل المغرب ظاهرين» ورد بأن الثابت وهم بالشام على أن الشام غربي المدينة ، وأيضا أهل المغرب هم أهل الدلو التي يستقي بها وأكثرهم بالمدينة واليمن ونحوهما وبظهور الأهلة منه ، ورد بطلوع الشمس من المشرق وبأن باب التوبة سمته أربعون ذراعا ثم إنه يغلق بالمغرب . ويرده أن ذلك ذم له حيث ابتداء غلق التوبة منه كما أن طلوع الشمس منه ذم له أيضا لأن ظهور انحلال الشريعة بأسرها منه وبأن المهدي يظهر به . ورد بأن المشهور ظهوره بمكة اليمن أو العراق وبأن سائر الفتن إنما تظهر من المشرق . ويرده أن أعظم منها كلها فتنة طلوع الشمس من مغربها وغلق باب التوبة للذان لم يبق بعدهما خير قط ، بخلاف تلك الفتن فإن معالم الخير موجودة معها ، وبأن المعروف في أكثر المرسل أنهم بعثوا بالمشرق ولم يعرف أن نبيا بعث من المغرب ، فاتضح تفضيل المشرق وأنه لا غبار على ذلك ، والله أعلم .

[مطلب : في أيّ الأرضين السبع أفضل]

وسئل نفع الله به : أيما أفضل الأرضين السبع ؟
فأجاب بقوله : أهلها كما قاله ابن عباس رضي الله عنهما ، لأنها مدفن الأنبياء ومهبط الوحي ومستقر بني آدم الأفضل من غيرهم .

[مطلب : في أيما أفضل السماء أو الأرض]

وسئل نفع الله به : أيما أفضل السماء أو الأرض ؟
فأجاب بقوله : الأصح عند أئمتنا ونقلوه عن الأكثرين السماء لأنه لم يعص الله فيها ، ومعصية إبليس لم تكن فيها أو وقعت نادرا فلم يلتفت إليها ، وقبيل الأرض ، ونقل عن الأكثرين أيضا لأنها مستقر الأنبياء ومدفنهم .

[مطلب : في محل الفردوس من الجنة]

وسئل نفع الله به : ما محل الفردوس من الجنة ؟
فأجاب بقوله : في حديث الشيخين « إذا سألتكم الله فاسألوه الفردوس فإنه وسط الجنة وأعلى الجنة ، وفوقه عرش الرحمن ، ومنه تفجر أنهار الجنة » . وفي رواية لابن أبي حاتم حديث الفردوس مقصورة الرحمن فيها خيار الأنهار والأشجار ، والله أعلم .

[مطلب : في حكم طمس الشمس والقمر]

وسئل نفع الله به : ما حكمة طمس نور الشمس والقمر والقائما في جهنم ؟
فأجاب بقوله : حكيمته كالكسوف والخسوف في الدنيا تقبيح عابديهما بإظهار عجزهما عن الدفع
عن أنفسهما .

[مطلب : في السواد الذي في القمر]

وسئل نفع الله به عن السواد الذي بالقمر ؟

فأجاب بقوله : قيل إن عليا كرم الله وجهه مثل عن ذلك فقال : هو أثر مسح جناح جبريل ،
لأن الله تعالى خلق نور القمر سبعين جزءا كنبور الشمس ، فمسحه جبريل بجناحه فحاش منه تسعة وستين جزءا
حوطها إلى الشمس فأذهب منه الضوء وأبقى فيه النور ، فذلك قوله تعالى (فحونا آية الليل وجعلنا آية النهار
مبصرة) الآية ، وقال بعضهم : إنه حروف وهي « جميل » انتهى . ويؤيد الأول ما أخرجه البيهقي أن عبد الله
ابن سلام سأل النبي صلى الله عليه وسلم عنه ، فقال « كانا شمسين » وقال تعالى (فحونا آية الليل) الآية ،
فالذي رأيت هو الحو ، وفي رواية بسند واه بسط ذلك بأطول مما ذكر ، وأخرج عبد الرزاق أن معاوية مثل
أى مكان إذا صليت فيه فظننت أنك لم تصل إلى قبلة ؟ وأي مكان لم تطلع عليه الشمس إلا مرة ؟ وما سواد
القمر ؟ فأرسل إلى ابن عباس رضى الله عنهما ، ففسر له الأول بظهور الكعبة ، والثاني بقعر البحر الذي
انفلق لموسى صلى الله على نبيينا وعليه وسلم ، والثالث بالحو .

[مطلب : في بيان المحل الذي تكون فيه الشمس بعد الغروب]

وسئل نفع الله به : إذا غابت الشمس أين تذهب ؟

فأجاب بقوله : في حديث البخارى « أنها تذهب حتى تسجد تحت العرش » زاد النسائي « ثم تستأذن
فيؤذن لها ، ويوشك أن تستأذن فلا يؤذن لها ، وتؤمر بالطلوع من محل غروبها » ولا يخالف هذا قوله تعالى
(تغرب في عين حمئة) لأن المراد به نهاية إدراك البصر لها حال الغروب ، وسجودها تحت العرش إنما هو
بعد الغروب . وأخرج ابن أبي حاتم وأبو الشيخ عن ابن عباس « إنها بمنزلة الساقية تجرى بالنهار في السماء
بفلكها ، وإذا غربت جرت بالليل في فلكها تحت الأرض حتى تطلع من مشرقها وكذلك القمر » وأخرج
أبو الشيخ عن عكرمة أنها إذا غربت دخلت نهرا تحت العرش فتسبح ربها حتى إذا أصبحت استعفت ربها
عن الخروج . قال : ولم ؟ قالت إني إذا خرجت عبت من دونك ، وقيل يتلعبها حوت ، وقيل تغيب في عين
حمئة كما في الآية ، والحمأة بالهمز ذات الطين الأسود وقرىء « حامية » بالياء أى حارة ساخنة ، وقيل تطلع
من سماء إلى سماء حتى تسجد تحت العرش وتقول : يارب إن قوما يعصونك ، فيقول لها ارجعي من حيث
جئت فنزل من سماء إلى سماء حتى تطلع من المشرق ، وينزلها إلى سماء الدنيا يطلع الفجر . قال إمام الحرمين
 وغيره : لا خلاف أنها تغرب عند قوم وتطلع عند قوم آخرين ، والليل يطول عند قوم ويقصر عند آخرين
 إلا عند خط الاستواء فيستويان أبدا ، وفي بلاد بلغار بموحدة مضمومة ثم معجمة لا تغيب الشمس عندهم
 إلا بمقدار ما بين المغرب والعشاء ثم تطلع .

[مطلب : في خروج المهدي]

وسئل نفع الله به : من أين يخرج المهدي ؟
فأجاب بقوله : ثبت في أحاديث أنه يخرج من قبل المشرق ، وأنه يبايع له بمكة بين الركن والمقام
ويسكن بيت المقدس .

[مطلب : في أي محل ينزل عيسى عليه السلام ؟]

وسئل نفع الله به : أي محل ينزل به عيسى عليه السلام ؟
فأجاب بقوله : الأشهر ما صح في مسلم أنه ينزل عند المنارة البيضاء شرق دمشق ، وفي رواية بالأردن
وفي أخرى بعسكر المسلمين ، ولا تنافي الآن عسكرهم بالأردن ودمشق وبيت المقدس من ذلك :

[مطلب : هل الأفضل طور سيناء أم أحد ؟]

وسئل رضى الله عنه : أيما أفضل طور سيناء أم أحد ؟
فأجاب بقوله : أحد للخبر الصحيح « أحد يجنبا ونحبه » وورد أنه على باب من أبواب الجنة ولأنه
من جملة أرض المدينة التي هي أفضل من البقاع مطلقا أو بعد مكة :

[مطلب : أيما أفضل اللبن أو العسل ؟]

وسئل نفع الله به : أيما أفضل اللبن أو العسل ؟
فأجاب بقوله : قال الجلال السيوطي : مقتضى الأدلة أن اللبن أفضل ، لأن الله تعالى جعله غذاء للطفل
دون غيره وأنه يجزى عن الطعام والشراب ولا كذلك العسل ، وفي الحديث بسند حسن « من سقاه الله
لبناً فليقل اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه » وأنه ليس شيء يجزى عن الطعام والشراب غير اللبن ، وأنه لا يغص به
أحد كما في الحديث قال تعالى (سائغا للشاربين) وأنه اختاره ليلة الإسراء على العسل والخمر فقبل له « هذه
القطرة فأنت عليها وأمتك » رواه الشيخان ، وفي الحديث « أمر من أكل غير اللبن أن يقول اللهم بارك لنا
فيه وأطعمنا خيرا منه . وأمر من أكل اللبن أن يقول اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه » وهو يدل على أنه
لا خير منه .

[مطلب : في أن الليل أفضل أم النهار ؟]

وسئل نفع الله به : أيما أفضل الليل أم النهار ؟
فأجاب بقوله : الليل أفضل لأنه راحة وهي من الجنة والنهار تعب وهو من النار ، ولأن ليلة القدر
خير من ألف شهر ولم يوجد نهار كذلك ، ولأنه أنزلت سورة مسمية سورة الليل ، ولأنه مقدم الذكر على
النهار في أكثر الآيات ، وأن خلقه سابق على خلق للنهار و« لا » في (ولا الليل سابق النهار) زائدة ، وليالي
الشهر سابقة على أيامه ، وأن في كل ليلة ساعة إجابة بل ساعات ، وليس شيء من ساعاته تكره فيه الصلاة
وفيه التهجيد والاستغفار بالأسحار وهما أفضل من نفل النهار واستغفاره ، ووقوع الإسراء فيه وكون ناشئته
أشد وطأ وأقوم قبلا كما في الآية . وقال أهل العلم : فيه تنقطع الأشغال وتحدث الأذهان ويصبح النظر ويوقف

الحكم وتندر الخواطر وتنوع مجالى القلب . وقيل : النهار أفضل ، والتقديم لا يدل على الأفضلية ، فقد قدم الله الموت على الحياة والجن على الإنس والأعمى والأصم على البصير والسميع . ويرد بأن الغالب إفادة التقديم الأفضلية وتقديم المفضول في هذه الحكم تعرف بالتأمل وبأن النور قبل الظلمة وبأن الشعراء مازالوا يذمون الليل ، وبه تدب الهوام وتثور السباع وتنتشر اللصوص وتتوفر المعاصي ، وشبه به تعالى وجوه أعدائه فقال (كأنما أغشيت وجوههم قطعاً من الليل مظلماً) والفاسق يرقب الليل إذا أظلم ، ونهى صلى الله عليه وسلم عن جداد الليل وصرامه وأمر بغلاق الأبواب وكف الصبيان لانتشار الشياطين فيه ، والأيام مسناة دون الليل وإنما تعرف بالإضافة للنهار والأيام الفاضلة كثيرة كيوم الجمعة ويوم عرفة ويوم عاشوراء والأيام المعلومات والمعدودات ، وليس في الليالي إلا ليلة القدر وليلة نصف شعبان . وإذا تأملت هذه الخجيج وجدت أكثرها لا يقتضى تفضيلاً لأنها أمور عادية لا شرعية والشرعى من ذلك النهى عن الصوم والجداد ليلاً ، وسره أن فيه منع الفقراء لأنه لخصوص الليل وانتشار الشياطين ونحو السباع إنما هو لما فيه من الخلو الذى يقتضى تفضيله لصفاء العبادة فيه أكثر من النهار ، وأحسن ما يفضل به النهار أن فيه الصلاة الوسطى التى هى أفضل الصلوات والصوم الذى قال الله فى حقه « كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لى وأنا أجزي به » .

[مطلب : فى كم يقيم عيسى عليه السلام بعد نزوله ؟]

وسئل نفع الله به : كم يقيم عيسى عليه الصلاة والسلام بعد نزوله ؟ :

فأجاب بقوله : يقيم سبع سنين كما صح فى حديث مسلم . ولا يتأفقه حديث الطيالسى أنه يقيم أربعين سنة لأن المراد مجموع لبثه فى الأرض قبل الرفع وبعده فإنه رفع وسنه ثلاث وثلاثون سنة .

[مطلب : فى قصة عوج بن عنق]

وسئل نفع الله به وبعلومه بما لفظه : ما محصل كلام الناس فى عوج بن عنق ، وما حكاه المفسرون فيه

مما يطول بسطه ويعظم استقراؤه ؟

فأجاب بقوله : قال الحفاظ العماد بن كثير : قصة عوج بن عنق وجميع ما يحكونه عنه هذيان لا أصل له وهو من مختلقات زنادقة أهل الكتاب ، ولم يكن قط على عهد نوح ولم يسلم من الفرق من الكفار أحد . وقال ابن القيم : من الأمور التى يعرف بها كون الحديث موضوعاً أن يكون مما تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه كحديث عوج بن عنق الطويل الذى قصد واضعه به الطعن فى أخبار الأنبياء ، ثم قال بعد ذكر شيء مما حكى من غرائبه : وليس العجب من جراءة هذا الكذاب على الله إنما العجب ممن يدخل هذا الحديث فى كتب العلم من تفسير وغيره ، ولا يبين أمره ، ثم قال : ولا ريب أن هذا وأمثاله من وضع زنادقة أهل الكتاب الذين قصدوا الاستهزاء والسخرية بالرسول وأتباعهم انتهى . وأورد فيه ابن المنذر عن ابن عمر من قصته شيئاً . قال بعض المنصفين : هذا مما يستحى الشخص من نسبه لابن عمر رضى الله عنهما وذكره عنه ، ومشى فى القاموس على شيء من أخباره الموضوع . وأخرج الطبرانى وأبو الشيخ وابن حبان فى كتاب [العظمة] فيه آثاراً . قال الحفاظ فى أطولها المشتمل على غرائب من أحواله : إنه باطل كذب . قال الحفاظ السبوطى : والأقرب فى خبر عوج بن عنق أنه كان من بقية عاد ، وأنه كان له طول فى الحملة مائة ذراع أو مثبته ذلك ، وأن موسى صلى الله على نبيينا وعليه وسلم قتله بعصاه هذا هو القدر الذى يحتمل قبوله انتهى .

[مطلب : في جماعة يصلون على النبي الخ]

وسئل نفع الله به ويعلمه : عن جماعة يصلون على النبي صلى الله عليه وسلم في الجامع الأزهر وفي مكة وغيرهما ليلة الاثنين والجمعة ، ومن جملة صلاتهم : اللهم صل أفضل صلاة على أفضل مخلوقائك سيدنا محمد الخ ، فاعترض عليهم بعض المنتسبين للعلم وشنع وقال : ولم يدل على ذلك دليل فيتعين الإمساك عنه فهل هو مصيب في ذلك أو مخطئ ؟ .

فأجاب بقوله رضي الله عنه : هو مخطئ في ذلك أشد الخطأ ، وكأنه سرى إليه ذلك من قول بعض من لا علم عنده اعتراضا على قول بعض المادحين : لولاه ما كان لا ملك ولا ملك ، مثل هذا يحتاج إلى دليل ولم يرد في كتاب ولا في السنة ما يدل عليه انتهى . وعلى قول أشرف الخلق لاختاق بماثله الذي أخبرنا به عن نفسه صلى الله عليه وسلم « أنا سيد ولد آدم » ومسئلة تفضيل صالحى البشر على الملائكة أجاب فيها أبو حنيفة أر غيره بلا أدري ، وهذا هو الجواب الصحيح ، قال الله تعالى (ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا) ولم يقل على الخلق ورسول الله صلى الله عليه وسلم من بنى آدم وليس ذلك مما كلفنا بمعرفته والبحث عنه والكلام فيه فضول والسكوت عنه هو الجواب انتهى كلام المعترض أيضا ، وكان ذلك المعترض المذكور في السؤال قلده هذا المعترض وكل منهما مخطئ . مجازف قد صبر نفسه هدفا لنصال العلماء المصيبة وغرضا لهفوات الشياطين المريبة . ومما هو واضح جلي في بطلان الاعتراض الأول بل والثاني لمن تأمل قوله « لأحب الخلق إلى » في حديث الحاكم الذي صححه أنه صلى الله عليه وسلم قال « قال آدم يارب أسألك بحق محمد صلى الله عليه وسلم لما غفرت لي ؟ فقال الله تعالى : يا آدم وكيف عرفت محمدا ولم أخلقه ؟ قال : يارب لما خلقتني بيدك ونفخت في من روحي رفعت رأسي فرأيت على قوائم العرش مكتوبا لا إله إلا الله محمد رسول الله ، فعلمت أنك لم تضيف إلى اسمك إلا أحب الخلق إليك قال الله : يا آدم إنه لأحب الخلق إلى ، وإذ سألتني بحق محمد فقد غفرت لك ولولا محمد ما غفرت لك » وفي سند واه قال ابن عدى : فيه أحاديث حسان وهو ممنز احتمله الناس ومن يكتب حديثه وتضعيف غيره له قليل ومجهور ، ومما صح عند الحاكم أيضا عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « أوحى الله تعالى إلى عيسى عليه السلام يا عيسى آمن بمحمد ومر من أدركه من أمتك أن يؤمنوا به فلولا محمد ما خلقت آدم ولولا محمد ما خلقت الجنة والنار ولقد خلقت العرش على الماء فاضطرب فكتبت عليه لا إله إلا الله محمد رسول الله فسكن » ومثل هذا لا يقال من قبل الرأى ، فإذا صح عن مثل ابن عباس يكون في حكم المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما قرره أئمة الأصول والحديث والفقهاء ، وحينئذ في الأول من ضعف لوسم لقائله يكون مجورا بهذا لأن هذا وحده كاف في الحجية فضم الأول إليه يزيد قوة أى قوة ، وفي حديث رواه صاحب شفاء الصدور وغيره « قال الله يا محمد وعزتي وجلالى لولاك ما خلقت أرضى ولا سماء ولا رفعت هذه الخضراء ولا بسطت هذه الغبراء » وفي رواية « من أجلك أسطح البطحاء وأوج الماء وأرفع السماء وأجعل الثواب والعقاب والجنة والنار » وفي أخرى ذكرها عياض في الشفاء « فقال آدم لما خلقتني بيدك رفعت رأسي إلى العرش فإذا فيه مكتوب لا إله إلا الله محمد رسول الله فعلمت أنه ليس أحد أعظم قدرا عندك ممن جعلت اسمه مع اسمك ، فأوحى الله تعالى إليه وعزتي وجلالى إنه لآخر النبيين من ذريتك ولولاه ما خلقتك » وبهذا كله اتضح بطلان ذلك الاعتراض ، وأن قائله زل عن درك الصواب فطفي قلبه وزل قدمه ؛

[مطلب : في أن الأدلة المتبعة قامت على تفضيل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم

على جميع خلقه : الملائكة والنبين وغيرهم]

ومما يبطل الاعتراض الثاني وهو أشنع وأقبح من الأول بكثير أن الأدلة المتبعة قامت على تفضيل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على جميع خلق الله الملائكة والنبين وغيرهم وصرح بذلك العلماء من الصحابة ومن بعدهم ؛ فن الأحاديث الدالة على ذلك الحديث الذي ذكره المعترض نفسه إذ لفظه « أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر ويبدى لواء الحمد ولا فخر ومامن نبي يومئذ آدم فمن سواه إلا تحت لوائى » فهو صريح في أفضلية نبينا على آدم صلى الله عليهما وسلم ، وفضيلة آدم على الملائكة بصرح بها قوله تعالى للملائكة (اسجدوا لآدم) وقوله (إن الله اصطفى آدم ونوحا وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين) والملائكة من جملة العالمين اتفاقا ، وإذا ثبت بالأدلة الصحيحة أن نبينا أفضل من آدم ومن سائر النبيين كما يصرح به قوله في الحديث المذكور « وما من نبي يومئذ آدم فمن سواه إلا تحت لوائى » وثبت بالآيتين المذكورتين أن النبيين المذكورين فيهما آدم ونوحا وآل إبراهيم وآل عمران أفضل من الملائكة ثبت أن نبينا صلى الله عليه وسلم أفضل من الملائكة بل نبينا صلى الله عليه وسلم من جملة آل إبراهيم فشملته الآية نصا ، وفي الصحيحين وغيرهما أنه صلى الله عليه وسلم قال « أنا سيد الناس يوم القيامة » ومما يدل أيضا على أفضليته على جميع الخلق قوله تعالى (ورفعنا لك ذكرك) وصياق الآية قاض بأن المراد رفع عظيم ، ومن ثم فسروه بأن المراد به لا ذكر إلا وتذكر معى وبأن ذلك الرفع العظيم على جميع الخلق لأنه لم يذكر المرفوع عليهم والأصل عدم التخصيص ، ويدل على رفعة قدره على كل مخلوق قوله تعالى (عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا) وفسره صلى الله عليه وسلم في الحديث الحسن بالشفاعة العظمى في فصل القضاء لأنه يحمد فيه الأولون والآخرون ويتقدم فيه على جميع خلق الله تعالى من الأنبياء والملائكة ، ومما يصرح بتلك الأفضلية أيضا قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق على صحته « ثلاث من كنّ فيه وجد حلاوة الإيمان : من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما » فتأمله فإنه واضح في تلك الأفضلية ، وقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « أنا أول من تنشق عنه الأرض فألبس الحلة من حلال الجنة ثم أقوم عن يمين العرش ليس أحد من الملائكة يقوم ذلك المقام غيرى » وقوله في الحديث الحسن ولا نظر لقول الترمذى فيه إنه غريب أنه كما بينه شيخ الإسلام السراج البلقينى « أنا حبيب الله ولا فخر ، وأنا حامل لواء الحمد يوم القيامة ولا فخر ، وأنا أول شافع وأول مشفع يوم القيامة ولا فخر وأنا أول من يحرك خلق الجنة فيفتح الله لى ومعى فقراء المؤمنين ، وأنا أكرم الأولين والآخرين ولا فخر » فقوله « ليس أحد من الملائكة يقوم ذلك المقام غيرى » وقوله « وأنا أكرم الأولين والآخرين » الشامل للملائكة والنبين وغيرهم صريحان في أفضليته على سائر الخلق كما هو جلى ، وسبق أن قوله تعالى في قصة آدم السابقة في الحديث الصحيح « أحب الخلق لى » صريح في ذلك أيضا ، ويوافق ما نقله الإمام البلقينى عن بعض المحدثين وقال لا يضر عدم ذكره لسندها لأنه من الأئمة المحدثين الذين اطلعوا على جملة من كثرة الأحاديث على أنها إنما سيقت شواهد لما تقرر. فن جملة ما نقله ذلك المحدث أنه قال : عن النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله تعالى أنه قال لنبىه صلى الله عليه وسلم « وقد مننت عليك بسبعة أشياء أولها أنى لم أخلق فى السموات والأرض أكرم على منك » وعنه صلى الله عليه وسلم قال « قال لى جبريل عليه السلام أبشر فإنك خير خلقه وصفوته من البشر حباك الله بما لم يجب به

أحدا من خلقه لملكاً مقرّباً ولا نبياً مرسلًا ، ولقد قرّبك الرحمن إليه من قرب عرشه مكانا لم يصل إليه أحد من أهل السموات ولا من أهل الأرض فهناك الله بكرامته وما حباك به » قال : وفي الحديث المعلوم « أن النبي صلى الله عليه وسلم تقدم ووقف جبريل في مقامه وأن ملكا آخر تلقى النبي صلى الله عليه وسلم وقال له تقدم يا محمد فقلت لا بل تقدم أنت فقال يا محمد تقدم أنت فأنت أكرم على الله مني » وفي حديث سواد المشهور « ياخير مرسل » وهو يعي الملائكة ؟ لأنهم رسل الله أيضا ، وصح في خبر بحيراء المشهور : هذا سيد المرسلين وصح عند الحاكم عن بشر بن سعاد قال : كنا جلوسا عند عبد الله بن سلام في المسجد يوم الجمعة ، فقال عبد الله بن سلام : إن أعظم أيام الدنيا يوم الجمعة فيه خلق الله آدم وفيه تقوم الساعة ، وإن أكرم خليفة الله على الله أبو القاسم صلى الله عليه وسلم : قال : قلت رحمك الله فأين الملائكة ؟ قال : فنظر إلى وضحك وقال يا ابن أخي هل تدري ما الملائكة إنما الملائكة خلق كخلق السموات والأرض وخلق الرياح وخلق السحاب وخلق الجبال وسائر الخلق التي لا يعظم على الله منها شيء ، وإن أكرم الخلق على الله أبو القاسم صلى الله عليه وسلم ومثل هذا لا يكون من قبل الرأي فإذا صدر من ابن سلام وهو من أكابر الصحابة وصح عنه صار كأنه صح عن النبي صلى الله عليه وسلم كما مر عن الأئمة ، ولا نظر إلى احتمال أنه قاله عن التوراة لأنه كان من أحبار اليهود لأن الحججة به قائمة بهذا الغرض أيضا لأن ابن سلام من أكابر الصحابة ومؤمني أهل الكتاب ، فإذا نقل ذلك عن التوراة كان الحججة فيه لأنه يعلم مبدؤها من غيره كما صح عنه في قصة رجم الزانيين وتصديق النبي صلى الله عليه وسلم له بقوله « إن ذلك في التوراة » قال البلقيني : وقد جاء عن غير واحد من الصحابة رضى الله عنهم ذلك ولا يعرف خلاف بين الصحابة في ذلك ولا بين التابعين ، وبشر بن سعاد إنما قال فأين الملائكة يستفهم ويستثبت إظهار مقتضى العموم في ذلك ولا نعرف أحدا من الأئمة خالفه في أن النبي صلى الله عليه وسلم أفضل الخلق .

والذي ذكر عن المعتزلة والباقلاني والحلي من تفضيل الملائكة العلوية على الأنبياء يمكن حمله على غير نبينا محمد صلى الله عليه وسلم أي كما نقله المتأخرون عن بعض الأكابر من المتقدمين واعتمده ، ولا نظر لبراء الزنجشري وتصريحه في سورة التكويد بأفضلية جبريل عليه . ويمكن حمل كلام الباقلاني والحلي على تفضيل في نوع خاص كاستمرارهم على التسييح ونحوه ، وأما التفضيل المطلق بالنسبة إلى جميع أنواع العبادات فإنه للأنبياء على غيرهم ثم لنبينا عليهم ، ونظير ذلك « أقرؤكم أبي » . أمين هذه الأمة أبو عبيدة : ماأقلت الغبراء ولا أظلت الخضراء أصدق لهجة من أبي ذر . فالتفضيل في هذه الأنواع الخاصة لا يعارض أفضلية الخلفاء الأربعة رضى الله عنهم في سائر الأنواع على أولئك وغيرهم .

وأما قول ذلك المعارض : ومسألة تفضيل صالحى البشر على الملائكة . أجاب عنها أبو حنيفة وغيره بلا أدري . فيقال عليه هذه رواية عنه ، وله رواية أخرى بتفضيل الأنبياء على الملائكة ، والمعتمد عند علماء الحنفية أن خواص بنى آدم وهم المرسلون أفضل من جملة الملائكة ، والأنبياء غير المرسلين أفضل من غير خواص الملائكة ، والخواص من الملائكة أفضل من غير المرسلين ، وعلى هذه الرواية فنبينا صلى الله عليه وسلم أفضل من الملائكة ولا يظن بأبي حنيفة ولا بغيره من أئمة المسلمين أنه يتوقف في تفضيل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على الملائكة : وقال الشافعي رضى الله عنه في كتاب [الرسالة] : وكان خيرته المصطفى لوجه المنتخب لرسائله المفضل على جميع خلقه بفتح رحمته وختم نبوته وعم ما أرسل به مرسل قبله ، المرفوع

ذكره مع ذكره في الأولى الشافع المشفع في الأخرى ، أفضل خلقه نفسا وأجمعهم لكل خلق رضىه في دين
ودنيا وخيرهم نسبيا ودارا محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم ، وعرفنا فضل نعمته الخاصة
والعامة والنفع في الدنيا والدين انتهى . وما صرح به الشافعي رضى الله عنه من تفضيل نبينا وسيدنا محمد
صلى الله عليه وسلم على جميع الخلق هو الذى عليه العلماء كافة .

وقول ذلك المعترض : إن القول بلا أدري هو الجواب الصحيح : غلط منه ، بل الجواب الصحيح
هو ما عليه العلماء من تفضيل نبينا على جميع الخلق من الأنبياء والملائكة ، وتفضيل الأنبياء كلهم على الملائكة
كلهم ، وقوله تعالى (ولقد كرمنا بنى آدم) ظاهر في تفضيلهم إلا ما خرج للدليل ، وأما قوله تعالى (وفضلناهم
على كثير ممن خلقنا تفضيلا) فقد قيل إن التفضيل من جهة الغلبة والاستيلاء ، وقيل بالشواب والجزاء يوم
القيامة وعلى هذا فلا تعرض في الآية للخلاف في التفضيل بين بنى آدم والملائكة ، وعن ابن عباس رضى الله
عنها : ليس الإنسان أفضل من الملك فإن صح حمل على غير الأنبياء لاسيما نبينا محمد صلى الله عليه وسلم لما
صح عنه كما مر أن نبينا أفضل الخلق .

وأما قول المعترض : ليس ذلك مما كلفنا بمعرفته : فغلط منه ، كيف وهذه المسألة من مسائل أصول
الدين ، ونحن مكلفون بأن نعظم نبينا ونوقره وأن نأخذ بالأدلة التي جاءت ببيان مرتبته وقربه من ربه .
وأما قول ذلك المعترض : والكلام فيه فضول : ففيه جراءة عظيمة على من تكلم في ذلك من الصحابة
وعلماء الأئمة بل الكلام في ذلك مطلوب واعتقاده واجب انتهى حاصل كلام البلقيني مع زيادة عليه .
وإذا تقرر ذلك فما أعلن به المصلون على النبي صلى الله عليه وسلم في المساجد وغيرها من تلك الصلوات
حق واضح لا غبار عليه ولا اعتراض يتطرق إليه ، ومن اعترض ذلك فقد أصابته نزغة اعتزالية أو مسة
شيطانية فليتب إلى الله ويستغفره ويتنصل مما وقع منه ، فإن الخوض في ذلك ربما جر إلى فساد كبير لصاحبه
والعياذ بالله تعالى ، والله سبحانه الموفق للصواب تم ذلك الجواب .

[مطلب : مامعنى ذبح الموت ؟]

وسئل رضى الله عنه وفسح في مدته : مامعنى ذبح الموت ؟
فأجاب بقوله : إذا استقر أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار جعل الله الموت في صورة كبش ثم
يأمر بذبحه بين الجنة والنار زيادة في بشاره أهل الجنة وأن خلودهم فيها خلود بلا موت .

فإن قلت : الموت معنى فكيف يكون كبشا يذبح ؟

قلت : هذا من باب تجسم المعاني : أى إبرازها في صورة محسوسة من حيث تسميتها بالشاهد ومحتاط بها
ولظيره وزن الأعمال بناء على أنها هي الموزونة فتجسم في صورة ثم توزن لاستحالة وزنها بدون تجسم ،
والله تعالى أعلم .

باب المعانى والبيان

[مطلب : في الفرق بين الشبيه والمثيل والنظير]

وسئل نفع الله به : عن الفرق بين الشبيه والمثيل والنظير :
فأجاب بقوله : الثلاثة متحدة لغة . وأما اصطلاحاً فظاهر قول شرح العقائد عن الأشعرية المائلة إنما
ثبت عندهم بالاشتراك في جميع الأوصاف إن المثل أحصها لأن المائلة تستلزم المشابهة وزيادة ، والشبيه أعم
من المثل وأخص من النظير ، والنظير أعم من الشبيه ، إذ المشابهة لا تستلزم المائلة فقد يكون شبه الشيء غير
مماثل له ، والنظير قد لا يكون مشابهاً :
والحاصل أن المائلة تقتضي المساواة من كل وجه ، والمشابهة تقتضي ذلك في الأكثر ، والمناظرة تكفي في وجه .

باب في النحو

[مطلب : في الراجح في إعراب الجنة في حديث « من شهد أن لا إله إلا الله الخ »]

وسئل نفع الله به : عن حديث « من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله والجنة حق » هل الجنة
منصوبة أو مرفوعة .
فأجاب بقوله : منصوبة ، ولا يصح الرفع لفساد المعنى هنا إذ يخرج عن المراد من دخوله في المشهود به .
وسئل نفع الله به : عن قول الفقهاء : ولا يمكن الوارث أخذها ونحوه ، هل الفاعل أخذ أو الوارث ؟
فأجاب بقوله : الصواب الأول للقاعدة المقررة إذا اشتبه عليك الفاعل من المفعول فرد الاسم إلى
الضمير ، فارجع إلى ضمير المتكلم المرفوع فهو الفاعل ، وما رجع إلى ضميره المنصوب فهو المفعول :
قال ابن هشام : تقول أمكن المسافر السفر لأنك تقول أمكنني السفر ، ولا تقول أمكنت السفر ومن ذلك
(أعجب الكفار نباته) :

[مطلب : على إعراب أكمل في الحمد لله أكمل الحمد]

وسئل نفع الله به ، عن الحمد لله أكمل الحمد ، بنصب أكمل أو جرّه .
فأجاب بقوله : جوز الكافي جى الجر بل ورجحه واستدل له وألف فيه ، وعين الجلال السيوطي
النصب وأطال في رد ما قاله شيخه الكافي جى وهو الحق ، لأن أكمل صفة لمصدر محذوف تقديره حمداً أكمل
لا لله كما هو بديهي خلافاً لما زعمه الشيخ :

[مطلب : في توجيه حديث « كما تكونوا يولى عليكم »]

وسئل نفع الله به : عن حديث « كما تكونوا يولى عليكم » المروي هكذا في شعب الإيمان للبيهقي
وغيره ما وجهه ؟
فأجاب بقوله : إنه على لغة من يحذف النون دون ناصب وجازم ، ومثله حديث « لا تدخلوا الجنة حتى
تؤمنوا » أو على رأى الكوفيين الذين ينصبون بكما ، أو أنه من تغيير الرواة لكن هذا بعيد جداً .
(٢٥ - الفتاوى الحديثية)

وسئل نفع الله به : ما إعراب حديث مسلم « والذي نفس محمد بيده لا يسمع عنى أحد من هذه الأمة يهودى أو نصرانى ثم يموت ولا يؤمن بالذى أرسلت به إلا كان من أصحاب النار » ونحو : ما جاءنى زيد إلا أكرمته .

فأجاب بقوله : قال فى التسهيل : فى تقرير هذه القاعدة التى من أفرادها هذا الحديث ويلها أى إلا فى الننى فعل المضارع بلا شرط وماض مسبوق بفعل أو مقرون بقد ، ومثل فى شرح التسهيل للأول بمثل ما كان زيد إلا يفعل كذا وما زيد إلا يفعل كذا والثانى (ما يأتهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون) والثالث بقول الشاعر :

وما المجد إلا قد تبين أنه نداء وحكم لا يزال مؤثلا

قال : وأغنى اقتران الماضى بقدر عن تقدم فعل لأن قد تقر به من الحال فيكون بذلك شبيها بالمضارع ولم يشترط فى المضارع شىء لشبهه بالاسم لأن اقترانه بالننى يجعل الكلام بمعنى كلما كان ، فكأن فيه فعلا كما كان مع كلما ؛ فلو قلت ما زيد إلا قام لم يجوز لأنه مما ذكر والمستثنى لا يكون إلا اسما أو مؤولا بالاسم ، والماضى المجرد من قد بعيد من شبه الاسم ، وأنشدك بالله إلا فعلت فى معنى الننى كقولهم : شرأهر ذاناب : أى ما أسألك إلا فعلك انتهى . وقال أبو البقاء فى قوله (ما يأتهم من رسول إلا كانوا النخ) إن الجملة حال من ضمير المفعول فى « يأتهم » وهى حال مقدرة ويجوز أن تكون صفة لرسول على اللفظ أو الموضع انتهى . فعلم منه تخريج الحديث على الوجهين والأرجح الحالية لأن وقوع ما بعد إلا وصفا لما قبلها وجه ضعيف بل لا يعرف لبصرى ولا كوفى فإن الزمخشري تفرد بذلك ، وإن ما أوهم ذلك محمول على الحال وأبو البقاء تابع للزمخشري . وأيضا فالحالية تطرد فى جميع الأمثلة ، والوصف يختص بما إذا كان الاسم السابق نكرة كالحديث ؛ أما نحو ما جاءنى زيد إلا أكرمته فلا يمكن فيه الوصفية فترجمت الحالية وأنها مقدرة كما صرح به أبو البقاء . وما أورده السائل على ذلك من عدم الملازمة وجواز تخلف متعلق الإرادة الحادثة عنها لا يقدر فى التخريج إذ لو صح ذلك لم يكن يصح لنا حال مقدرة ، والقواعد العقلية لا تؤثر فى القواعد النحوية . على أن الترتيب الذى فى الحديث شرعى لا عادى ، والذى فيها جاءنى زيد إلا أكرمته عادى ، ومثل ذلك تكفى به الحال المقدرة على أن مذكوره فى وجه الترتيب تفسير معنى وما ذكره فى تقرير الحال تفسير إعراب وهم يفرقون بين تفسير المعنى وتفسير الإعراب ولا يلتزمون توافقهما كما وقع ذلك كثيرا لسببويه رضى الله عنه والزمخشري وغيرهما ، ثم الجملة فى الحديث ليست مستقلة حتى يقال هل يرجع الاستثناء إلى كل منها أو إلى بعضها بل جملة ثم يموت ولا يؤمن مرتبطة بالجملة الأولى قيد فيها وثم واقعة موقع اللقاء فإنها مجرد الربط لا للتراخي .

[مطلب : ما وجه النصب فى قوله وزنة عرشه]

وسئل نفع الله به : ما وجه النصب فى « سبحان الله وبحمده زنة عرشه » النخ ؟ .
فأجاب بقوله : نصبها بتقدير ظرف : أى قدر زنة عرشه كما بينه الخطابى وغيره وكذا البواقى ، ومعنى قوله (ومداد كلماته) قدر ما يوازنها فى العدد والكثرة . وعبرة النهاية أى مثل عدد كلماته ، وقيل قدر ما يوازنها فى الكثرة عددا أو وزنا وهذا التمثيل يراد به التقريب انتهى أشار بمثل إلى المصدر أو الوصف ، ويقوله وقيل قدر إلى اللطف ، ومعنى قدر رضا نفسه : أى قدر ما يرضيه من قائله فلما حذف اللطف قام

المضاف إليه مقامه في اعرابه ، وقد صرح الأئمة بأن قدر ومثل ومقدار تنصب على الظرفية ، ومن قال إنها منصوبة على المصدر : أى عدد تسيحه وتحميده بعدد خلقه ومقدار ما يرضيه خالصا وثقل عرشه ومقداره ومقدار كلماته ، أو سبخته تسيحا يساوى خلقه في العدد وزنة عرشه في الثقل ومداد كلماته في المقدار ويوجب رضا نفسه فقد أبعده كما بينه الجلال السيوطي ، لأنه غير مصدر للتسيح بل الفعل من الزنة : أى سبحان الله أزنه زنة عرشه وهو فاسد إذ ليس المراد إنشاء وزن للتسيح بل إنشاء قوله : أى أقول سبحان الله قولاً كثيراً أمقدار زنة عرشه في الكثرة والعظمة ، ثم إذا قدر في الأخرى وأعدده عدد خلقه كان إنشاء لعدد التسيح وليس مراداً بل المراد أقول قولاً عدد خلقه على أن ذلك قد يتعذر في رضا نفسه وتقديره أرضيه رضا نفسه فاسد لعود ضميره على غير التسيح وهو في زنة وعدد للتسيح فيختل التناسق في الكلمات وبفرض عدم التعذر في هذا هو متعذر في مداد كلماته ، ومما يفسد مصدرية عدد أنه يلزمها عدم فكها لأنه مصدر على فعل بسكون العين فيجب أن يقال عدّ بالإدغام قال الله تعالى (إنما نعدهم عدداً) وأنه أدخل في تقديره الباء على عدد وما بعده فاقضى أنه منصوب برفع الخافض أو الظرفية لا المصدر إذ الباء لا تدخل عليه قبل التقدير بعدد كعدد خلقه وبمقدار زنة عرشه ورضا نفسه : أى غير منقطع ، فأشار إلى أن الأول مصدر والثاني ظرف والثالث حال وتقدير قدر المستلزم لمتساوى كل إعراباً أولى . قال في الارتشاف : وفرق سيديويه بين وزن الجبل وزنة الجبل ؛ فمعنى وزنه ناحية توازنه : أى تقابله قربت أو بعدت ، وزنته حداؤه : أى متصلته به وكلاهما مهم يصل إليه الفعل وينتصب ظرفاً ، وفي بعض شروح المصاييح : زنة عرشه ما يوازنه في المقدار ، يقال هو زنة الجبل أى حداؤه في الثقل والموازنة ، وفيه إيحاء إلى تخريج الحديث على الظرفية وجواز نصب عدد على أنه صفة للمصدر . وردّ بأنه إما صفة للمذكور وهو سبحان الله ، ويعكز عليه الفصل بينه وبين موصوفه بقوله وبجمده وهو ضعيف أو ممنوع : على أن سبحان الله علم للتسيح لم يتصرفوا فيه بشيء في جواز وصفه وقفة وإما صفة لمقدر : أى سبحان الله تسيحاً بعدد خلقه وهو غير محتاج إليه لأن سبحان الله مصرح به لفظاً فلا حاجة لتقدير مصدر آخر لأجل صحة مادعي من أنه وصف للمصدر لأن المصدر المذكور منصوب بفعل مقدر فإذا قدر مصدر آخر لزم منه ثلاثة تقادير فعل المصدر الظاهر والمصدر المقدير وفعل له إذ الفعل الواحد لا ينصب مصدرين . وأيضاً فصحة الكلام تتوقف على تقدير شيء آخر لأن التسيح ليس نفس العدد ولا الزنة مثلاً فيقدر مثل : أى مثله في المقدار فراجع للظرفية ، خصوصاً وقوله رضا نفسه لا يصح فيه تقدير المثل ولا يصح النصب هنا على الحال لأن التقدير أسبح : أى أقول سبحان الله عادداً لخلقهم وموزوناً لكلماته ، فإن جعل حالاً من الفاعل نافاه أن عدد وما بعده جار على سبحان الله أو من المفعول نافاه أن المفعول هنا مطلق والمعهود مجيء الحال من المفعول به ، ويتعذر كونه حالاً من المضاف إليه ، ولا يطرد التقدير بالمستر في مداد كلماته فبطلت الحالية :

وسئل نفع الله به بما لفظه : في الحديث « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة إلا مريض الخ » ما وجه الرفع فيه مع أنه استثناء من كلام تام موجب ؟
فأجاب بقوله : أجيب بأنه منصوب ولكن حذف الألف فيه نظير قول شرح مسلم في حديث « وأرى مالك خازن النار » في رواية لفظة « مالك » منصوبة وأسقطت الألف في الكتابة ؟ وهذا يفعله المحدثون كثيراً فيكتبون سمعت أنس بغير الألف ويقرعونه بالنصب وهذا أحسن ما يقال انتهى . وقال ذلك في رواية « ولأهل

نجد قرن «بلا الف» مع أنه مصروف لأنه اسم لجبل وكذا قال القرطبي «وكان صداقه لأزواجه يسير اثنتي عشرة أوقية» وقوله يسير معرب منون غير أنه وقع هنا يسير على لغة من يقف على المنون بالسكون بغير ألف .

[مطلب : في أي كلمة تكون اسما وحرفا وفعلا]

وسئل نفع الله به : أي كلمة تكون اسما وفعلا وحرفا ؟

فأجاب بقوله : على اسم بمعنى فوق وفعل من العلو وحراف جر ومن حرف جر وفعل أمر من مان يمين واسم كما في الكشف في (فأخرج به من الثمرات رزقا لكم) إذا كانت من التبعية فهي في موضع المفعول به ورزقا مفعول من أجله ولكم مفعول به لرزقا لأنه حينئذ مصدر : وفي حاشية الطيبي إذا قدرت من مفعولا كانت اسما كمن في من عن يميني ، وفي حرف جر ، واسم بمعنى الفم في حالة الجر وفعل أمر من الوفاء باشباع . وسئل نفع الله به : عن الوضع في أسماء الإشارة للمعنى العام أو للخصوصيات المشتركة : فإن قيل بالأول ورد أنه لا يجوز إطلاقها عليه إذ لا تطلق إلا على الخصوصيات فلا يقال هذا والمراد أحد مما يشار إليه بخلاف رجل وإن إطلاقها على الخصوصيات مجاز ولا قائل به ، أو بالثاني لزم أن يكون مشتركا لفظا ولا قائل بمنع أن يشار به إلى أمر كلي مذكور وذلك ينافي وضعه للخاص :

فأجاب بقوله : القرافي ذكر السؤال في ذلك ، وجوابه لكن في المضمرة فقال : اختلف الفضلاء في مسمى المضمرة حيث وجد هل هو جزئي أو كلي ؟ فقال الأكثرون : مسماه جزئي لانفاقهم على أنه معرفة ولو كان مسماه كليا لكان نكرة ، وبأنه لو كان كليا كان دالا على من هو أعم من الشخص المعين . والقاعدة العقلية أن الدال على الأعم غير الدال على الأخص فيلزم أنه لا يدل المضمرة على شخص خاص ألبتة وليس كذلك وهذا معنى قول السائل . فإن قيل بالأول ورد الخ : ثم قال القرافي : وذهب الأقلون وهو الذي أجزم بصحته إلى أن مسماه كلي والدليل عليه أنه لو كان مسماه جزئيا لا يصدق على شخص آخر كالأعلام ، فإنه لما كان مسماها جزئيا لم تصدق على غير من وضعت له إلا بوضع ثان ، فإذا قال قائل أنا فإن كان اللفظ موضوعا بإزاء خصوصيته من حيث هو وخصوصه ليس موجودا في غيره فيلزم أنه لا يصدق على غيره إلا بوضع آخر ، وإن كان موضعا لمفهوم المتكلم بها وهو قدر مشترك بينه وبين غيره والمشارك كلي فيكون لفظ أنا حقيقة في كل من قال أنا لأنه متكلم بهذا الذي هو مسمى اللفظ فينطبق ذلك على الواقع . قال : والجواب عما احتج به الأولون أن دلالة اللفظ على الشخص المعين لها سببان . أحدهما : وضع اللفظ بإزاء خصوصيته فيفهم الشخص الموضوع بإزاء الانحصار وهذا كالعلم ، والثاني : أن يوضع اللفظ بإزاء معنى عام ، ويدل الواقع على أن مسمى اللفظ محصور في شخص معين فيدل اللفظ عليه لانحصار مسماه فيه لا للوضع بإزائه ، ومن ذلك المضمرة وضعت العرب لفظة أنا مثلا لمفهوم المتكلم بها ، فإذا قال القائل أنا فهم هو لأن الواقع أنه لم يقل هذه اللفظة الآن إلا هو ففهمناه لانحصار المسمى فيه لا للوضع بإزائه وكذلك بقية المضمرة . قال : وبهذا يحصل الجواب عن القاعدة العقلية لأن اللفظ الموضوع للمعنى أعم لا يدل على ما هو أخص منه فإن الدلالة لم تأت من اللفظ وإنما أتت من جهة حصر الواقع المسمى في ذلك الأخص انتهى كلام القرافي ماخصا . ومقاله في المضمرة يأتي بعينه في اسم الإشارة : وجواب التردد الذي في السؤال أنه ليس من باب المشترك ولا من باب الحجاز بل من باب الوضع للقدر المشترك وهو غيرهما ، فهذا مثلا وضع لمشار إليه مفرد ذكر

خاصي أو مافي حكمه وهو مفهوم كلي وانحصاره في خاص ليس للوضع بإزائه بل لأن المتكلم لم يشر به الآن إلا لزيد مثلا ، وهذا معنى قول بعض محققى النحاة أن المضمرة واسم الإشارة كلي وضعاً جزئياً استعمالاً ، ونظيره قول بعض الأصوليين إن الأمر موضوع للقدر المشترك بين الوجوب والندب وهو الطلب حذراً من المجاز والاشترار لأن الوضع حينئذ ليس لكل منهما ولا لأحدهما لاحتمال أن يستعمل في غيره وإنما هو بمعنى صادق على كل منهما وهو الطلب ، وهكذا يقال في اسم الإشارة والمضمرة ليس الوضع فيهما لواحد فقط بحيث يستعمل في غيره مجازاً ولا لكل واحد بحيث يكون مشتركاً بل لمفهوم صادق على كل فرد ، وهو في اسم الإشارة مشار إليه مفرد ذكر حاضر وفي المضمرة مفرد متكلم أو غيره .

باب في أصول الدين

[مطلب : أصول الدين]

وسئل رضى الله عنه : في الإيمان هل يكفي فيه التصديق الإجمالى أم لا؟ فإن قلت بالأول فما معنى تفسيرهم وتحديد الإيمان الشرعى بأنه التصديق بما علم من دين محمد بالضرورة؟ فإذا صح ذلك فما هو القدر المعلوم من الدين بالضرورة؟ فإن صح أن هذا حقيقة الإيمان فهل يضر الجهل به أو ببعضه ويختل الإيمان لأن الماهية تختل باختلال جزء منها وهذا مشكل ، والمراد بالسؤال عن هذا ما يخص الإنسان فيما بينه وبين الله كما قال «وحسابهم على الله» لا بحسب الغير لأن دماءهم وأموالهم وتكفيرهم معصوم بالشهادتين ، بينوا لنا بياناً شافياً واضحاً لأن الله جعلكم رحمة للعالمين؟ .

فأجاب بقوله : في حقيقة الإيمان مذاهب ثمانية ذكرها صاحب المواقف وتبعه شارحها فقالا : هو عندنا يعنى أتباع الشيخ أبى الحسن ، وعليه أكثر الأئمة كالقاضى والأستاذ التصديق للرسول فيما علم مجيئه به ضرورة تفصيلاً فيما علم تفصيلاً وإجمالاً فيما علم إجمالاً ، ثم حكينا عن قوم أنه المعرفة بالله فقط وعن آخرين أنه المعرفة بالله وما جاءت به الرسل إجمالاً . وعن أبى حنيفة رضى الله عنه أنه التصديق مع كلمتى الشهادة ، وعن السلف أى بعضهم والمحدثين كلهم أنه مجموع التصديق بالجنان والإقرار باللسان والعمل بالأركان ، ومعنى قوله تفصيلاً فيما علم تفصيلاً وإجمالاً فيما علم إجمالاً أن الواجب أولاً وبالذات هو التصديق الإجمالى وإذا وجد اكتفى به في الأحكام الدنيوية والأخرية إن مات عقب ذلك التصديق وقبل علمه بشيء من التفاصيل الآتية . وأما إذا لم يمت فانا نخاطبه ونكلفه بالتصديق بتلك التفاصيل المعلومه من الدين بالضرورة سواء المتعلقة بالاعتقاد والعمل كما يأتى ، والدليل على ما ذكرته أمور :

منها : قوله المواقف في أدلة زيادة الإيمان ونقصه بما هو بحسب التعلق التفصيلي في أفراد ما علم مجيئه أى الشارع به جزء من الإيمان يثاب عليه ثوابه على تصديقه بالإجمالى ، قال الشارح : يعنى أن أفراد ما جاء به متعددة وداخله في التصديق الإجمالى فإذا علم واحد منها بخصوصه أو صدق به كان هذا تصديقاً مغايراً لذلك التصديق المجمل وجزءاً من الإيمان ، ولا شك أن التصديقات التفصيلية تقبل ذلك الإجمال انتهى . وهو صريح في أن الإيمان يوجد ويتحقق بالتصديق الإجمالى وإن لم يوجد التصديق التفصيلي ، ومحل ما ذكرته من أنه يتحقق بالإجمالى أولاً وبالذات دون ما بعد ذلك في الأثناء فإنه لا بد أن ينضم إليه بعد علمه بالتفاصيل الضرورية التصديق بها إن علمها جميعها وإلا فما علمه منها :

ومنها : قول المواقف وشرحها أيضا في أدلة المذهب : الصحيح الذي عليه الشافعي وأبو حنيفة وغيرهما رضی الله عنهم من أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة بما حاصله أن المسائل المختلف فيها نحو كون الله عالما أو موجدا لأفعال العبد أو غير متحيز ولا في جهة لم يبحث النبي صلى الله عليه وسلم ولا الصحابة رضوان الله عليهم ولا التابعون عن اعتقاد من حكموا بإسلامه ، فيلزم أن الخطأ فيها غير قادح في حقيقة الإسلام ، ولا يقال لعلة صلى الله عليه وسلم عرف منهم أنهم عالمون بها إجمالا فلم يبحث عنها كما لم يبحث عن علمهم بعلمه تعالى وقدرته مع وجوب اعتقادها ، لأننا نعلم أنهم لم يكونوا كلهم عالمين بأنه تعالى عالم بالعلم لا بالذات وأنه يرى في الآخرة وأنه ليس بجسم ولا في مكان وجهة ، وأنه قادر على أفعال العباد كلها ، وأنه موجود لها بأسرها فقولهم بعلمهم بها مما علم فساده بالضرورة ، وأما العلم والقدره فهما مما يتوقف عليه ثبوت النبوة لدلالة المعجزة عليهما فكان العلم بالنبوة دليلا للعلم بهما ولو إجمالا فلذلك لم يبحث عنهما انتهى . فتأمل قوله وكان العلم بالنبوة الخ تجده صريحا فيما ذكرته من أن الشرط في ابتداء الإيمان إنما هو التصديق بجميع المعلوم بالضرورة إجمالا فيكفي ذلك ولا يشترط التصديق بالأمور التفصيلية الضرورية إلا لمن علمها تفصيلا فيكلف بالتصديق والإذعان بها فإن صدق وأذعن استمر على إيمانه ولا كفر من حينئذ .

ومنها : قول أئمتنا في الفروع : ويشترط لنفع الإيمان في الآخرة مع النطق بالشهادتين تصديق القلب بوحدانية الله تعالى وكتبه ورسله واليوم الآخر انتهى . فأفهم ذلك أنه يكفي التصديق بما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم من ذلك إجمالا ولا يشترط التفصيل إلا إن لوحظ تفصيلا كما يأتي .

ومنها : قول المحقق الكمال بن أبي شريف في شرحه مسامرة شيخه المحقق الكمال بن الهمام : جمهور الأشاعرة ، وبه قال الماتريدي إن الإيمان هو التصديق بالقلب فقط أي قبوله وإذعانه لما علم بالضرورة من دين محمد صلى الله عليه وسلم بحيث تعلمه العامة من غير نظر واستدلال كالوحدانية والنبوة والبعث والجزاء ووجوب الصلاة والكاة والحج وحرمة الخمر ونحوها ، ويكفي الإجمال فيما يلاحظ إجمالا كالإيمان بالملائكة والكتب والرسول . ويشترط التفصيل فيما يلاحظ تفصيلا كجبريل وميكائيل وموسى وعيسى والتوراة والإنجيل حتى من لم يصدق بواحد منها كفر انتهى ، فأفهم هذا أن ما علم من الدين بالضرورة إن شعر به من جهله اشترط تصديقه به إجمالا إن شعر به إجمالا كالملائكة والكتب والرسول ، وتفصيلا إن شعر به تفصيلا كجبريل وموسى والتوراة ، وأنه لا يشترط في صحة الإيمان أن يصدق بالأشياء المفصلة إلا إذا شعر بها مفصلة .

ومنها : قولهما ما حاصله : إن الذي يجب الإيمان به هو ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل فيجب التصديق بكل ما جاء به من اعتقادي وعملي ، ومعنى التصديق بالعمل اعتقاد حقيقة العمل ، وتفصيل هذين كثيرة جدا إذ حاصل ما في الكتب الكلامية هو الاعتقادات ، وما في دواوين السنة هو الاعتقادات والأعمال فاكفي بالإجمال وهو أن يقر بأن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله بشرط مطابقة قلبه واستسلامه بلسانه ، وأما التفاصيل فما يعقله المكلف فيها لزمه إعطاؤه حقه . ثم إن نفي جحوده استسلام كالمواظبة على ترك سنة استخفافا بها وقتل نبي ونحوها مما ذكره الحنفية في كتبهم وتبعهم على أكثرها أئمتنا في الفروع أو وجب تكذيب النبي صلى الله عليه وسلم كجحد المعلوم من الدين بالضرورة كان جحده كفرا وإن لم ينف جحده ذلك كان جحده فسقا وضلالا ، ثم الشاهد للحضرة النبوية وغيره قد يتفقان في الكفر بالإنكار وقد يختلفان فيعتقان في الكفر بانكار الضرورى كالإيمان برسالة محمد صلى الله عليه وسلم وما جاء به

من وجود ذات الله المقدس سبحانه ، وانفراده تعالى باستحقاق العبودية على العالمين فلا شريك له لفرده بالألوهية المستلزم لقدمه وانفراده بالخلق المستلزم لكونه تعالى حيا عليما قادرا مريدا ، ومن أن القرآن كلام الله وما يتضمنه القرآن من الإيمان بأنه تعالى متكلم سميع مرسل لرسول قصصهم علينا ورسول لم يقصهم علينا ومقول للكتب وله عباد مكرمون وهم الملائكة ، ومن أنه فرض الصلاة والزكاة والصوم والحج ، ومن أنه يحبي الموتى وأن الساعة آتية لا ريب فيها ومن أنه حرم الزنا والخمر والقمار فإنكار شيء من هذا كفر في حق الفريقين ، ويختلفان فيما نقل أحادا كسؤال المسلمين ووجوب زكاة الفطر فلا يكفر بانكاره إلا الشاهد فقط ما لم يدع نحو نسخ لأنه علم بالضرورة محبي النبي صلى الله عليه وسلم به لسماحه منه ، وقيل إنكار سؤالهما كفر ولو في حق الغائب لتواتره معنى ، ومحله إن أنكره بعد تواتره عنده بخلافه قبله لأنه لا تكذيب فيه حينئذ للنبي صلى الله عليه وسلم وإنما فيه تكذيب أو تغليب للرواية أو نحوهما ، ومن ثم لو علم منه أنه رده استخفانا لأجل التصريح به في السنة دون القرآن كفره ، ولا يكفر بانكار قطعي غير ضروري كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب ، وظاهر كلام الجهمية كفره ويجب حمله أى بناء على قواعدهم على منكر علم أنه قطعي وإلا فلا يكفر إلا إذا ذكر له أهل العلم أنه من الدين وأنه قطعي فتأدى فيما هو عليه عنادا فيكفر لظهور التكذيب منه حينئذ كما دل عليه كلام إمام الحرمين : وأما التبرى من كل دين يخالف دين الإسلام فإنما شرطه جمهور الشافعية في حق من يخص رسالة محمد صلى الله عليه وسلم بالعرب لإجراء أحكام الإسلام عليه لا لثبوت إيمانه واتصافه به فيما بينه وبين الله تعالى ، فإنه لو اعتقد عموم الرسالة وأتى بالشهادتين فقط كان مؤمنا عند ذلك وهو معنى التبرى المذكور ، وقيل لا يشترط التبرى مطلقا لأنه صلى الله عليه وسلم كان يكتفى بالشهادتين فقط من أهل الكتاب مطلقا ، ويجاب بأن كل من كان بحضرة صلى الله عليه وسلم وسمع منه ادعاء عموم الرسالة فإذا شهد أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لزم تصديقه إجمالا في كل ما يدعيه وتفصيلا فيما علمه من ذلك تفصيلا ، بخلاف من لم يسمع ادعاء عمومها لجواز أن يجهل تواتر ذلك فاحتيج لتلفظه بالتبرى السابق ، وبعض التفاصيل المذكورة المندرجة تحت الشهادتين اختلف فيها هل التصديق بها داخل في مسمى الإيمان فيكفر منكرها أولا فلا ، فمن ذلك اختلاف أهل السنة في تكفير المخالف في بعض العقائد بعد اتفاقهم على كفر المخالف في بعض الأصول المعلوم ضرورة كالقول بقدم العالم ونفي حشر الأجساد ونعم علمه تعالى بالجزئيات ونفي فاعله بالاختيار ، بخلاف ما ليس كذلك كنعى مبادئ الصفات مع إثباتها كقول المعتزلي عالم بلا علم وكنعى عموم الإرادة للخير والشر كالقول بخلق القرآن فقال جماعة هو كفر . والصحيح عند جمهور المتكلمين والفقهاء والأشعرى خلافه انتهى ملخصا ، وهو مشتمل على صرائح متعددة فيما ذكرته أولا من الاكتفاء بالتصديق الإجمالي في ابتداء الإيمان بخلاف دوامه وبخلاف ملاحظة التفاصيل فإنه لا بد فيهما من التصديق التفصيلي ، فمن تلك الصرائح قوله : فاكتفى بالإجمالي الخ ، وقوله : محله إن أنكره بعد تواتره عنده الخ وقوله : ويجب حمله ، وقوله : فإنه لو اعتقد عموم الرسالة وأتى بالشهادتين فقط كان مؤمنا عند الله الخ ، وقوله فإذا شهد أنه رسول الله لزم تصديقه إجمالا الخ ، فتأمل ذلك يتضح لك ما ذكرته .

إذا تقرر ذلك فقول السائل : هل يكفي فيه التصديق الإجمالي ؟ جوابه : نعم بشرطه السابق ، وهو أنه يكفي منه بذلك ابتداء عند عدم ملاحظة التفصيلي وإلا لم يكف بل لا بد من التصديق التفصيلي ، وقوله : فإن قلتم بالأول الخ . جوابه : أن التصديق بذلك له جهتان : إجمالي : وهو مندرج في التصديق بالوحدانية

ورسالة محمد صلى الله عليه وسلم، وهذا يكفي ممن لم يخطر بباله شيء من التفاصيل المعلومة من الدين بالضرورة وتفصيلي : وهو شرط فيمن لحظ شيئاً من تلك التفاصيل فلا يكون مؤمناً حتى يصدق بما لحظه أو عرفه منها، وقوله فما القدر المعلوم من الدين بالضرورة ؟ جوابه : أنه قد سبق ضابطه وهو أن يكون قطعياً مشهوراً بحيث لا يخفى على العامة المخالطين للعلماء بأن يعرفوه بدهاءة من غير افتقار إلى نظر واستدلال ، ولذلك مثل منها في الاعتقادي وحدانية الله تعالى وتفرده بالألوهية وتنزهه عن الشريك وسمات الحادثات كالألوان ، وتفرده باستحقاق العبودية على العالمين وبإيجاد الخلق وحياته وعلمه وقدرته وإرادته وإزاله الكتب وإرساله للرسول ، وأن له عبادة مكرمين وهم الملائكة ، وأنه يحيي الموتى ويحشرهم إلى دار الثواب والعقاب ، وأن المؤمنين مخلدون في الجنة والكافرين مخلدون في النار ، وأن العالم حادث وأنه تعالى محيط بالجزئيات كالكليات ، وغير ذلك من كل خبر نص عليه القرآن والسنة المتواترة نصاً لا يحتمل التأويل أو اجتمعت الأمة على أن ذلك هو معناه وعلم من الدين بالضرورة :

ومنها : في العملي وجوب الوضوء والغسل من الجنابة والتيمم وانقراض الطهارة بنحو البول وحصول الجنابة بنحو الجماع والحيض ، ووجوب الصلوات الخمس وعدد ركعاتها ، ووجوب نحو الركوع والسجود فيها وبطلانها بتعمد نحو الحدث ، ووجوب الجمعة بشروطها ، ووجوب الزكاة في الأنعام والزرع والتقود دون العجارة وكذا الفطرة إن راعينا خلاف ابن اللبان ، ثم رأيت ابن سمنج قال : لا يكفر جاحدها وقد نصبها المجمع عليها ، ووجوب صوم رمضان والحج والعمرة على من استطاعهما ، وحل البيع والمواخظة بالإقرار وحل الأخذ بالشفعة ، وحل الإجارة والاعتداد بالوقف والهبة والصدقة والهدية وحصول التوارث بين الأقارب وأقدار الأنصبة المذكورة في القرآن لذوي الفروض ، وحل النكاح ووقوع الطلاق وجريان القود أو الدية ، وحل قتل المرتد ورجم الزاني المحصن وجلد غيره وقطع السارق ، وحل الجهاد وأخذ الجزية والحلف بالله سبحانه وتعالى ، وتولى الإمامة العظمى والعتاق ونفوذه ، وتحريم تعمد الوطء في الحيض والنفاس والصلاة بنحو غير وضوء والجماع في نهار رمضان بخلافه في الحج ، وتحريم الربا والغصب والمكس ونكاح المحارم بالنسب أو الرضاع أو المصاهرة والجمع بين نحو الأم وابنتها والأختين في النكاح ، وتحريم المطلقة ثلاثاً وقتل النفس بغير الحق والزنا واللواط ولو في مملوكة وإن قيل لاحد به لأن مأخذه غير مأخذ الحرمة والسرقه وشرب الخمر والقمار وأكل الميتة في حال الاختيار وشهادة الزور والغيبة والنميمة وإيذاء المسلمين ونحو ذلك ، فالاعتقادي بأقسامه السابقة والعملية بأقسامه الثلاثة ؛ يعني ما قلنا إنه واجب أو حلال أو حرام معلوم من الدين بالضرورة من حيث أصل كل منها وإن وقع خلاف في بعض تفاصيل صور من العملي ، فمن أنكر واحداً منها بالكلية أو اعتقد وجوب ما ليس بواجب بالإجماع كصلاة سادسة اعتقد أن وجوبها كوجوب الخمس فخرج نحو الوتر أو أنكر مشروعية السنن الراقية أو صلاة العيدين أو أنكر بقية الصلاة زاعماً أنها لم ترد إلا مجملة كفر : وضابط الاعتقادي أن من نفي أو أثبت له تعالى ما هو صريح في النقص كفر أو ما هو ملازم للنقص لم يكفر لأن الأصح أن لازم المذهب ليس بمذهب .

فإن قلت : يشكل على بعض تلك المثل التي ذكرتها أخذنا من تعريفهم لما علم ضرورة بما مر إنكار نكاح المعتدة فإنه لا يكون كفراً .

قلت : قد بينت في [شرح الإرشاد] ما في ذلك مع ردّ قول البلقيني إنه كفر لأنه معلوم من الدين بالضرورة فعلية لإشكال . هذا ، ومن أراد تحقيق هذا المبحث وغيره من المكفرات فعليه بكتاب [الإعلام في قواطع الإسلام] فلإني ذكرت فيه أكثر المكفرات على المذاهب الأربعة مع بيان ما يوافق قواعد مذهبنا مما نص عليه غير أئمتنا فحسب كالحنفية فإنهم أوسع الناس في هذا الباب وكذا القاضي في [الشفاء] وغيره .

واعلم أن التردد في المعلوم من الدين بالضرورة كالإنكار ، وأن الكلام في مخالط للمسلمين بخلاف غير المخالط لهم فإنه لا يكفر بانكاره ذلك ولا بالتردد فيه مادام لم يتواتر عنده كما صرح به بعض أئمتنا ، وبه يعلم أنه لا يكفي في الكفر بالإنكار أن يقول له شخص أو أشخاص لم يبلغوا عدد التواتر هذا واجب أو حلال أو حرام بل لابد أن يتواتر عنده ذلك فإذا تواتر عنده كفر بالشك أو الإنكار لأنه مكذب للنبي صلى الله عليه وسلم وهذا أدل دليل على أن تفاصيل المعلوم من الدين بالضرورة غير شرط في صحة الإيمان ابتداء كما قدمته ، وخروج بقولهم المعلوم من الدين إنكار المعلوم بالضرورة لكنه من غير الدين بأن لم يرجع إنكاره إلى إنكار شريعة كالإنكار غزوة تبوك أو وجود عمر وقتل عثمان رضي الله عنهما وغير ذلك إذ ليس فيه أكثر من الكذب والعناد كالإنكار هشام وعباد وقعة الجمل ومحاربة علي من خالفه ، نعم إن اقترن بذلك اتهامه للناقلين وهم المسلمون أجمع كفر لسريانه إلى إبطال الشريعة ، ومثله إنكار مكة والكعبة لاستلزامه ترك الحج ووجوب الاستقبال وغيرهما من الشرائع المتعلقة بذلك .

وقول السائل : فإن صح أن هذا حقيقة الإيمان الخ ؟ جوابه : ما علم مما مر أن التصديق بالمعالم من الدين بالضرورة لا يشترط التصديق به أو ببعضه تفصيلا إلا بمعنى علمه تفصيلا بأن تواتر عنده فلا بد من التصديق به وإلا كان كافرا ، وأما من لم يتواتر شيء منه فيكفيه التصديق الإجمالي لما علمت من أن إنكاره قبل التواتر غير كفر ، وبهذا علم الجواب عن بقية السؤال . ثم رأيت السبكي في فتاويه ذكر في هذه المسئلة كلاما حسنا مؤيدا لما قدمته فأحببت ذكر حاصله وإن كان فيه بعض طول ، فإنه لما نقل الإجماع على أنه صلى الله عليه وسلم مرسل إلى الجن وأن ذلك أمر مقطوع به قال : وأما وجوب الإيمان بذلك فصحيح بمعنى تصديق ما دل عليه من الكتاب والسنة والإجماع بعد الإحاطة بها وليس معناه أنه يجب ، ويشترط في الإيمان اعتقاد ذلك ولا يكون مؤمنا إلا به حتى يلزم تحصيل سببه ، فإن العاى لو أقام دهره لا يعتقد ذلك ولم يخطر بباله ولا عرف شيئا من الأدلة الدالة عليه غير أنه يعلم أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله كان مؤمنا وليس بعاص بتأخيره تعلمه لذلك أو تركه إذا قام غيره به ، وقول من قال من المحققين بوجوب الإيمان بذلك محمول على ما قلناه ، فإن الشريعة كلها وجميع ما ورد فيها يجب الإيمان به إجمالا ، وأما تفصيلا فنه ما يجب على كل أحد وهو ما يعم جميع المكلفين كالصلاة ونحوها ، ومنها ما ليس كذلك فلا يجب إلا على من يحتاج إليه أو من علم بدليله وما نحن فيه من هذا القسم ، ثم قال بعد كلام طويل : الناس على أقسام :

منهم عاى لم يخطر بباله هذه المسألة أو خطرت بباله وما اعتقد فيها شيئا لجهله فهذا لا شيء عليه لأنه لم يكلف بذلك لكن يشترط أن يطلق شهادته بأن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ولا يخصها ، فتنى خصصها فقال إلى الإنس خاصة فيتكلم عليه .

ومنهم عاى اعتقد خلاف الحق لشبهة أو تقليد جاهل ، فهذا اعتقاده هذا خطأ يلزمه النزوع عنه وأن

يسأل أو يبحث ليظهر له الصواب ، وهو بإصراره على هذا الاعتقاد الخطأ عاص لأنه من أصول الدين الذى لا يعذر بالخطأ فيه ، والفقهاء إذا اعتقدوا في هذه المسألة خلاف الحق لشبهة أو تقليد جاهل عاص أيضا كالعمى بل هو عمى فيها ، ومحل الحكم فيهما بالعصيان فقط وصحة الإيمان إذا أطلقا شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله فإن خصاها فقالا إلى الإنس فقط فأخشي عليهما الكفر لأن الإسلام الذى بينه الشارع بالشهادة المطلقة .

[مطلب : فى إيمان المقلد]

ومنهم من اعتقد التعميم فى ذلك من عمى أوفقيه لاعتد دليل بل تقليد محض فيكفيه ذلك وليس بعاص لأنه لم يقد دليل على إيجاب اليقين فى أمثال هذه المسألة ولا هو شرط فى الإيمان ، فإذا لم يكن للشخص علم بأدلة هذه المسألة واقتصر على التقليد فيها كفاها ، ولا فرق بين أن يكون اعتقاده على جهة التقليد جازما أو غير جازم فإن التقليد لفظ مشترك بين الاعتقاد الجازم المطابق للموجب وبين قبول الغير بغير حجة سواء كان الجزم به أم لا ، فهذا الثانى كاف هنا ولا يكتفى فيما يجب الإيمان به من الوحداية ونحوها ، والأول يكتفى لأن إيمان المقلد صحيح عند جمهور العلماء خلافا لأبى هاشم من المعتزلة ، وكثير من الناس يغلطون ويعتقدون أن إيمان المقلد لا يصح ، وقد بينت هذا فى فتوى وقلت : إن الناس ثلاث طبقات : أعليا وهم أهل المعرفة والاستدلال التفصيلى وهم العلماء . وأهل الاستدلال الإجمالى وهم كثيرون من العوام فلا خلاف فى صحة إيمانهم . ووسطى وهم أهل العقيدة المصمومون على غير ذلك ولم يقل بتكفيرهم إلا أبو هاشم : ودنياهم المقلدون من غير تصميم ولم يقل بصحة إيمانهم إلا شاذ من منهم من كان غائبا وقد وصات إليه هذه الأدلة وله تمكن من النظر فيها ، فهذا المطلوب منه العلم بها وبأدلتها ويلزمه الإيمان به قطعا لعلمه فصار بمنزلة من سمع من النبى صلى الله عليه وسلم فيلزمه تصديقه فيه قطعا . وأما الإيمان الإجمالى فواجب على كل أحد بما جاء به النبى صلى الله عليه وسلم فلا بد منه فى هذه المسألة وغيرها ، ويكتفى به فى هذه المسألة بالنسبة إلى غير العالم ولا يكتفى به فى حق العالم وفرض ذلك عسر ، لأن العالم متى أحاط علمه بهذه الأدلة ووجه دلالتها حصل له العلم ولا يمكن تخلف العلم عنه بعد ذلك ، نعم لو كان الشخص له قوة على النظر وتمكن من الأدلة والوقوف عليها والنظر ولم يفعل بل اقتصر على محض التقليد فالذى يظهر أنه لا يعصى بذلك ويكفيه التقليد . وأما إذا لم يقلد ولكن توقف ولم يعتقد منها شيئا مع تمكنه من إدراك ذلك فهو محل نظر ، ويرجع أيضا أنه غير مأثوم لعدم قيام الدليل على وجوب ذلك ، بخلاف ما إذا اعتقد غير الحق فإن ذلك يكون كتقصيره والإقدام بغير دليل خطأ بخلاف التوقف فيما لا يجب كما يأتى فى الفروع . أقول : من أقدم على فعل بغير علم بحكمه يكون مأثوما ومن توقف عنه لا يكون مأثوما ، ثم قال بعد كلام طويل أيضا : كلام إمام الحرمين يقتضى أن إرساله صلى الله عليه وسلم إلى الجن معلوم بالضرورة ، وما قاله الإمام صحيح إذ هو القدوة فى ذلك لأننا نفهم قطعا بالنقل المتواتر المفيد بالضرورة أن النبى صلى الله عليه وسلم ادعى الرسالة مطلقا ولم يقيد بها بقبيلة ولا طائفة ولا إنس ولا جن فهى عامة . ثم المعلوم بالضرورة من الشرع قسما : أحدهما ما يعرفه الخاصة والعامة . والثانى ما قد يتخفى على بعض العوام ، ولا يتنافى هذا قولنا إنه معلوم بالضرورة لأن المراد من مارس الشريعة علم منها ما يحصل به العلم الضرورى بذلك ، وهذا يحصل لبعض الناس دون بعض بحسب الممارسة

وكثرتها أو قلتها أو عدمها . فالقسم الأول من أنكره من العوام والخواص فقد كفر لأنه كالمكذب للنبي صلى الله عليه وسلم في خبره ، ومن هذا القسم إنكار وجوب الصلاة والصوم والزكاة والحج ونحوها وتخصيص رسالته صلى الله عليه وسلم ببعض الإنس فن قال ذلك فلا شك في كفره وإن اعترف بأنه رسول الله لأن عموم رسالته إلى جميع الإنس مما يعلمه الخواص والعوام بالضرورة من الدين . والقسم الثاني من أنكره من العوام الذين لم يحصل عندهم من ممارسة الشرع ما يحصل به العلم الضروري لم يكفر وإن كانت كثرة الممارسة توجب للعلماء العلم الضروري به ، ومن هذا القسم عموم رسالته صلى الله عليه وسلم إلى الجن فإننا نعلم بالضرورة ذلك لكثرة ممارستنا لأدلة الكتاب والسنة وأخبار الأمم ، وأما العامى الذى لم يحصل له ذلك العلم إذا أنكر ذلك فإن قيد الشهادة بالرسالة إلى الإنس خاصة خشيت عليه الكفر كما قدمته وإن أطلق الشهادة بأن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ولم يتنبه إلى أن إنكاره لعموم الرسالة للجن يخالف ذلك فلا أرى الحكم بكفره ، ولكن يؤدب على كلامه في الدين والجهل ويؤمر بأن يتعلم الحق في ذلك لتزول عنه الشبهة التى أوجبت له الإنكار ؛ وإذا لم يحصل منه إنكار ولا تكلم في ذلك ولا خطر بباله شئ منه فلا لوم عليه ولا يؤمر بتعلم ذلك لأنه ليس بفرض عين ، وإن خطر بباله ذلك أزمه السؤال واعتقاد الحق أو صرف نفسه عن اعتقاد الباطل ويشهد للنبي صلى الله عليه وسلم بالرسالة ؛ فعلم أن العامى لا يكلف بالعلم بذلك قطعاً ولا ظناً وأن العالم المطلوب منه العلم ، وأن هذه المسألة وإن كانت قطعية لكن في نفسها إذ القطع فيها غير لازم للعامى فهى بالنسبة إليه كسائر الفروع فيمكنني فيها بالإجماع عنده على أنه صلى الله عليه وسلم مرسل للثقلين متواتر مقطوع به كسائر الفروع الثابتة بالتواتر كما تضمنه كلام إمام الحرمين انتهى كلام السبكي رحمه الله وشكر سعيه ، وهو موافق لكثير مما قدمته ومشمول على فوائد ينبغى إمعان النظر فيها ومزيد تأملها لخفاها على أكثر المحصلين واعتقادهم فيها خلاف الصواب .

[مطلب : في عقيدة الإمام أحمد رضى الله عنه وأرضاه]

وسئل رضى الله عنه ونفعنا به : في عقائد الخنابلة ما لا يخفى على شريف علمكم ، فهل عقيدة الإمام

أحمد بن حنبل رضى الله عنه كعقائدهم ؟

فأجاب بقوله : عقيدة إمام السنة أحمد بن حنبل رضى الله عنه وأرضاه وجعل جنان المعارف متقلبه ومأواه وأفاض علينا وعليه من سوابغ امتنانه وبوأه الفردوس الأعلى من جنانه موافقة لعقيدة أهل السنة والجماعة من المبالغة التامة في تنزيه الله تعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً من الجهة والجسمية وغيرهما من سائر سمات النقص ، بل وعن كل وصف ليس فيه كمال مطلق ، وما اشتهر بين جهلة المنسوبين إلى هذا الإمام الأعظم المجتهد من أنه قائل بشيء من الجهة أو نحوها فكذب وبهتان واقتراء عليه ، فلعن الله من نسب ذلك إليه أو رماه بشيء من هذه المثالب التى برأه الله منها ، وقد بين الحافظ الحججة القدوة الإمام أبو الفرج بن الجوزى من أئمة مذهب المبرئين من هذه الوصمة القبيحة الشنيعة أن كل ما نسب إليه من ذلك كذب عليه واقتراء وبهتان وأن نصوصه صريحة في بطلان ذلك وتنزيه الله تعالى عنه فاعلم ذلك فإنه مهم .

وإياك أن تصغى إلى ما فى كتب ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية وغيرهما ممن اتخذوا له هواه وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله ، وكيف تجاوز هؤلاء الملحدون الحدود وتعبدوا الرسوم وخرقوا شياج الشريعة والحقيقة فظنوا بذلك أنهم على هدى من ربهم وليسوا كذلك ،

بل هم على أسوأ الضلال وأقبح الخصال وأبلغ المقت والخسران وأنهى الكذب والبهتان فخذل الله متبعهم وطهر الأرض من أمثالهم .

[مطلب : أن ما في [الغنية] للشيخ عبد القادر قدس سره

أشياء مدسوسة عليه من بعض المقوتين]

وإياك أن تغتر أيضا بما وقع في [الغنية] لإمام العارفين وقطب الإسلام والمسلمين الأستاذ عبد القادر الجيلاني، فإنه دسه عليه فيها من سينتقم الله منه وإلا فهو برىء من ذلك وكيف تروج عليه هذه المسئلة الواهية مع تضلعه من الكتاب والسنة وفقه الشافعية والحنابلة حتى كان يفتي على المذهبين، هذامع ما انضم لذلك من أن الله من عليه من المعارف والحوارق الظاهرة والباطنة وما أنبأ عنه ما ظهر عليه وتواتر من أحواله ، ومنه ما حكاه اليافعي رحمه الله وقال : بما علمناه بالسند الصحيح المتصل أن الشيخ عبد القادر الجيلاني أكل دجاجة ثم لما لم يبق غير العظم توجه إلى الله في إحيائها فأحياها الله إليه وقامت تجرى بين يديه كما كانت قبل ذبحها وطبخها، فمن امن الله عليه بمثل هذه الكرامات الباهرة يتصور أويتوهم أنه قاتل بتلك القبائح التي لا يصدر مثلها إلا عن اليهود وأمثالهم ممن استحكّم فيه الجهل بالله وصفاته وما يجب له وما يجوز وما يستحيل (سيحانك هذا بهتان عظيم : يعظّمكم الله أن تعودوا لمثله أبدا إن كنتم مؤمنين : ويبين الله لكم الآيات والله عليم حكيم) .
ومما يقطع به كل عاقل أن الشيخ عبد القادر لم يكن غافلا عما في [رسالة القشيري] التي سارت بها الركبان واشتهرت بين سائر المسلمين سيما أهل التحقيق والعرفان ، وإذا لم يجهل ذلك فكيف يتوهم فيه هذه القبيحة الشنيعة ، وفيها عن بعض رجالها أئمة القوم السالمين عن كل محذور ولوم أنه قال : كان في نفسي شيء من حديث الجهة فلما زال ذلك عنى كتبت إلى أصحابنا إنى قد أسلمت الآن ، فتأمل ذلك واعتن به لعلك توفق للحق إن شاء الله تعالى وتجري على سنن الاستقامة ، ولم نعم أحدا من فقهاء الشافعية ابتلى بهذا الاعتقاد الفاسد القبيح الذي ربما أدى إلى الكفر والعياذ بالله إلا ما نقل على العمراني صاحب البيان ولعله كذب عليه ، أو أنه تاب منه قبل موته بدليل أن الله تعالى نفع بكتبه شرقا وغربا ، ومن على ذلك الاعتقاد لا ينفع الله بشيء من آثاره غالبا .

[مطلب : في مطالعة العقائد]

وسئلت : عن مطالعة كتب العقائد ؟ :

فأجبت بقولي : لا ينبغي للإنسان الذي لم يحط بمقدمات العلوم الإلهية والبراهين القطعية أن يشتغل بمطالعة شيء من كتب العقائد المشككة ، فإنها مزلة الأقدام للعوام جالبة لوقوعهم في وورطة الخيرة والأوهام ، بل ربما أدى بهم ذلك إلى الكفر الصريح والابتداع التبجح ، فليترك العاقل ذلك إذا أراد سلامة دينه ، فإن كان فاعلا ولا بد فيلزم شيخا عالما بفن الكلام وغيره نصوحا سليم العقيدة فليقرأ عليه في ذلك مبدئا فيه إلى أن يحيط بشيء عنه بقدر ما يصحح به عقيدته ثم يترك التوغل في ذلك فإنه الضلال الأكبر كما أشار إليه إمامه الشافعي رضي الله عنه وأرضاه وجعل الفردوس متقلبه ومثواه آمين .

[مطلب : في من طعن على أبي الحسن وأبي إسحق الأشعريين وخلافهم]

وسئل نفع الله به ، بما لفظه : طعن بعض الناس في أبي الحسن وأبي إسحق الأشعريين والباقلاني وابن فورك وأبي المعالي إمام الحرمين والباجي وغيرهم ممن تكلم في الأصول ورد على أهل الأهواء بل ربما بالغ بعض الملحدة فادعى كفرهم فهل هؤلاء كما قال ذلك الطاعن أولا ؟ .

فأجاب بقوله : ليسوا كما قال ذلك الخارق المارق المخارف الضال الغال الجاهل المائل ، بل هم الدين وفحول علماء المسلمين فيجب الاقتداء بهم لقيامهم بنصرة الشريعة وإيضاح المشكلات ورد شبه أهل الزيغ وما يجب من الاعتقادات والديانات لعلمهم بالله وما يجب له وما يستحيل عليه وما يجوز في حقه ولا يعرف الوصول إلا بعد معرفة الأصول ، ومن ثم فضل أقوام علوم القرآن والحديث وقدموها على حفظ المسائل الفقهية حتى أدى ذلك بعض ملوكهم إلى أن توعد الفقهاء وأخافهم ، وبعضهم حبس الناس على اشتغالهم بالمدونة وأحرقها حتى اجتمع القاضي ابن زرقون في حضرة بعض أمرائهم فقال : هل بقي أحد ممن ينتحل هذا المذهب فقال بعض الظاهرية : لم يبق منهم إلا القليل ، فقال : إنهم يحكون في دين الله بغير دليل يقولون في المصلي بنجاسة يعيد في الوقت لأن النجاسة إن كان غسلها واجبا أعاد أبدا وإلا فلا إعادة عليه فالإعادة في الوقت ما قام عليها دليل . فأجابه ابن زرقون فقال له : الأصل في ذلك حديث الأعرابي المشهور وقوله « ارجع فصل فإنك لم تصل » ولم يأت في طرق الحديث أنه أمره بإعادة ماضى فاستكان عند ذلك الأمير وقال : دعوا الناس على مذاهبهم ، والواجب الاعتراف بفضل أولئك الأئمة المذكورين في السؤال وسابقيهم ، وأنهم من جملة المرادين بقوله صلى الله عليه وسلم « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله » ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين فلا يعتقد ضلالتهم إلا أحمق جاهل أو مبتدع زائغ عن الحق ولا يسبهم إلا فاسق ، فينبغي تبصير الجاهل وتأديب الفاسق واستنابة المبتدع ، وإلا فقال بعض أئمة المالكية : يضرب إلى أن يموت كما فعل سيدنا عمر رضي الله عنه بضبيح المشهور المتهم ، وورد أنه لما أكرضه قال له : إن كنت تريد دوائى فقد بلغ موضع الداء ، وإن كنت تريد قتلى فعجل على فخللى سبيله .

[مطلب : عما يقول بعض الأصوليين : إنه لا يكمل الدين إلا بمعرفة أصول الدين ،

ويتعين على كل أحد الاشتغال به]

وسئل رضي الله عنه ، عما يقول بعض الأصوليين : إنه لا يكمل الدين إلا بمعرفة أصول الدين وتحقيقه ويتعين على كل أحد الاشتغال به وتقديمه على تعلم سائر الفروع ، ومن خالف في ذلك ربما ضلوه وكفروه هل هو صحيح أولا ؟

فأجاب بقوله : ليس ما قالوه صحيحا بإطلاقه كما شنع الشافعي رضي الله عنه وغيره من الأئمة على أهل الكلام وبدعهم وضللوهم بما هو مبسوط في غير هذا المحل ، ومن ثم لم يقل من الأئمة الأشعرية بتلك المقالة الحكيمة في السؤال ولا يتأولها عليهم إلا غبي جاهل ، إذ لو كان الإسلام لا يتم إلا على القوانين العقلية التي رتبها الأصوليون لبينها صلى الله عليه وسلم للناس وبلغها إليهم كما أمر في قوله تعالى (بلغ ما أنزل إليك من ربك) الآية ، فلما تيقنا أنه لم يدع الناس لذلك ولا تكلم به أحد من الصحابة بكلمة واحدة فما فوقها من هذا النمط من طريق تواتر ولا آحاد من طريق صحيح ولا مستقيم علم أنه صلى الله عليه وسلم وأصحابه عدلوا

إلى ما هو أبين للفهم ليستأتموا إليه بأوائل العقل وهو ما أمر الله به من الاعتبار بمخلوقاته في غير ما آية ، ولم يمت صلى الله عليه وسلم حتى بلغ الناس وبين ما أنزل إليهم وأمر بتبليغه في خطبته في حجة الوداع وغيرها من مقاماته بحضرة العامة وقوله « هل بلغت » وما أمر به هو كمال الدين وتمامه بقوله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي) فلا حجة في إثبات التوحيد وما يجب له تعالى أو يجوز أو يستحيل بما سوى ما أنزله في كتابه وبينه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ومانبه عليه من الاعتبار فقال (وفي أنفسكم أفلا تبصرون) أشار إلى أن فيها من آثار الصنعة ولطيف الحكمة ما يدل على وجود الصانع الحكيم وأنه قادر عليم واجد موجود (ليس كذلك شيء وهو السميع البصير) كما ذكر في كتابه العزيز ، فإذا نظر في نفسه وما ركب فيها من الجواهر المدركة والجوارح المباشرة للقبض والبسط والأعضاء المعدة للأفعال كالأضراس المعدة للطحن عند فراغ الرضاع والحاجة للطعام والمعدة لنضج الطعام وإنعامه لجارى الأعضاء والعروق ، وغير ذلك مما في البدن من البدائع التي لا يعقلها إلا العالمون ، ولا يفهم حقائق ما وضعت له إلا العارفون ، وقوله تعالى (أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت - إن في خلق السموات والأرض آيات - أفأنتم ماتمنون) الآيات . وشبه ذلك من المجادلة الواضحة التي يدركها كافة العقلاء وعامة المخاطبين وهي أكثر من أن تحصى فيتيقن بها وجوده ثم يتيقن وحدانيته وعلمه وقدرته بما يشاهد من كثرة أفعاله على الحكمة وإبرادها وجريها على طرقها ، فمن أنتقن هذا علم سائر صفاته توفيقا على كتابه المنزل ، وعلم صدق نبيه المرسل وما ظهر عليه من المعجزات فلا استدلال بهذا أصبح وأوضح في التوصل إلى المقصود ، وعليه عول سلف الأمة لأنه نظر عقلي بديهي مركب على مقدمات من العقل والعلم والتوصل إليه بطريق الأشاعرة فهو وإن صح إلا أنه لا يؤمن على صاحبه الفتنة ، ولهذا تركها السلف لا لعجزهم عنها فهم أعقل وأفهم ممن بعدهم ولم يأت آخر هذه الأمة بأهدى مما كان عليه أوائلها .

[مطلب : يتعين على ولاية الأمور منع من يشهر علم الكلام بين العامة]

فيتعين على الولاية منع من يشهر علم الكلام بين العامة لقصور أفهامهم عنه ولأنه يؤدي بهم إلى الزيغ والضلال ، وأمر الناس بفهم الأدلة على ما نطق به القرآن ونبه عليه إذ هو بين واضح يدرك ببداهة العقل كما مر ، ثم بتعلم أحكام العبادات والعبود التي كلفوها على ما هو مبين في الفروع . وأما من جد في الطالب وله حظ وافر من الفهم فعليه أن يقرأ علم الكلام إذا وجد إماما يفتح له مقفله ويوضح له مشكله فيزداد بقرائه والوقوف على حقائقه بصيرة في دينه ويعرف فساد مذاهب المخالفين والمبتدعة والغالين ورد شبههم ويجوز الكمال في العلم حتى يدخل تحت عموم حديث « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله وتكفير من فعل ما ذكرناه هو الكفر أو يجر إليه لأن من اشتغل بعلم الكلام ومقدماته قبل اشتغاله بمعرفة ما كلف به من العبادات وغيرها يجلس مدة ذلك وهو لم يصل ولم يصم ولا حج ، وقد لا يتم له تعلم الكلام ومقدماته إلا بعد الزمن الطويل فيمرق من الدين ويخرج من جملة المسلمين ، أعادنا الله من الشيطان الرجيم ولا نكذب بنا عن المنهج المستقيم برحمته إنه منعم كريم ، وأدام علينا الاستمسك بما جرى عليه السلف واتجهه صالحو الخلف آمين .

[فائدة] زعم بعضهم أنه يقرب مما حكى عن البعض المذكور في السؤال قول الإمام في [الإرشاد] :

أول ما يجب على البالغ العاقل باستكمال سن البلوغ أو الحلم شرعا القصد إلى النظر الصحيح المفضى إلى العلم بحدوث العالم انتهى وليس ذلك الزعم في محله ، إذ ما قاله لا خلاف فيه فلم يحصره في تعلم القوانين الكلامية التي الكلام فيها . نعم الذي يقرب من ذلك إنما هو قول الباقلاني يلزم ذكر حدوث العالم وأدلة إثبات الأعراض وامتناع خلو الجواهر عنها وإبطال حوادث لأول لها ، وأدلة العلم بالصانع وما يجب له تعالى وما يستحيل عليه وما يجوز له ، وأدلة المعجزة وصحة الرسالة ، ثم الطرق التي وصلنا بها إلى التكليف انتهى . ولقربه من ذلك قيل عليه إنه هفوة من القاضي . قال المازري : أردت إتباعه فرأيت في نومي كأنى أخوض بحرا من ظلام ، فقلت هذه مزلة الباقلاني ، قال البرزلي : سألت شيخنا عن قول المازري هل أراد الانتقاد عليه أو الأخذ به ؟ فقال الأول وهو يستلزم الثاني لأنه خوض فيما لا يعنى ، ويحتمل أن تكون هذه واجبة مع الإمكان فليست بشرط في وجوب الأحكام فلا يمنع وجوبها مع فقدها ما ذكر انتهى ،

والذى صرح به أئمتنا أنه يجب على كل أحد وجوبا عينيا أن يعرف صحيح الاعتقاد من فاسده ، ولا يشترط فيه علمه بقوانين أهل الكلام لأن المدار على الاعتقاد الجازم ولو بالتقليد على الأصح . وأما تعليم الحجج الكلامية والقيام بها للرد على المخالفين فهو فرض كفاية ، اللهم إلا إن وقعت حادثة وتوقف دفع المخالف فيها على معلم ما يتعلق بها من علم الكلام أو آلائه فيجب علينا على من تأهل لذلك تعلمه للرد على المخالفين .

فإن قلت : كيف هذا مع قول ابن خويزمنداد كتب الكلام لا يجوز تملكها والإجارة فيها باطلة ، ومتى وجدت وجب إتلافها بالغسل والحرق ومثله كتب الأغاني واللهاو وشعر السخفاء من المتأخرين وكتب الفلاسفة والعزائم ثم عدى ذلك إلى كتب اللغة والنحو ، وبين ما فيهما من خوض أهلها في أمور لا يعلمون صحتها . ثم قال : وكتب الكلام فيها الضلالة والبدع والإلحاد في أسماء الله وصفاته ، والكفر بتأويل القرآن وتحريفه عن موضعه فلا يجوز بقاؤها في ديار المسلمين لثلاث تفضل الجاهل . فإن قيل : بعضها حق لأنكم لا بد لاحتمون ببعض أقسام أهل الكلام ؟ فجوابه : إن هذا خطأ علينا لأننا لاننسب إلى الكلام ولا إلى أهله ونحن منهم برآء ، ولو تشاغل سني " بالكلام لكان مبتدعا ، والسني هو المنتسب للسلف الصالح ، وكلهم زجروا عن الخوض في مثل هذا ، والخائضون في هذا من سائر أهل البدع ، ويكنى في الخروج إلى البدعة مسألة واحدة فكيف وقد أوقروا ظهورهم وأجمعوا نفوسهم انتهى كلام ابن خويزمنداد .

قلت : قال ابن برزة شارح إرشاد إمام الحرمين : هذا النقل عنه باطل ، فإن صح عنه فالحق حجة عليه ، وإذا تصفحت قواعد الأشعرية ومذاهبهم ومبادئهم وجدتها راجعة لعلم الكلام بل من أنكروا علم التوحيد أنكروا القرآن وذلك عين الكفران والخسران ، وكيف يرجع لابن خويزمنداد ويترك أقاويل أفاضل الأمة وعلماء الملة من الصحابة ومن بعدهم كالأشعري والباهلي والقلاسي والحاسبي وابن فورك والاسفرايني والباقلاني وغيرهم من أهل السنة ، وأنشدوا في تفضيله :

أيها المقتدى ليطلب علما كل علم عيب لعلم الكلام

وقيل للقاضي أبي الطيب : إن قوما يذمون علم الكلام ، فأنشد :

عاب الكلام أناس لا خلاق لهم وما عليه إذا عابوه من ضرر

ماعاب شمس الضحى في الأفق طالعة أن لا يرى ضوءها من ليس ذا بصر

وما قيل إنه بدعة لأنه لم ينظر فيه السلف مع أنه يورث المرء والجدال والشبهات ردّ بأنه نظر فيه السلف قطعاً منهم عمر وابنه وعلى وابن عباس رضي الله عنهم ، ومن التابعين عمر بن عبد العزيز وربيعة وابن هرمز ومالك والشافعي رضي الله عنهم ، وألف مالك رضي الله عنه في رسالة قبل أن يولد الشافعي رضي الله عنه ، وإنما نسب للأشعري لأنه بين مناهج الأولين وخلص موارد البراهين ولم يحدث فيه بعد السلف إلا مجرد الألقاب والاصطلاحات ، وقد حدث مثل ذلك في كل فن من فنون العلم ، والقول بأن السلف نهوا عن النظر فيه باطل ، وإنما الذي نهوا عنه علم الجهمية والقدرية وغيرهم من أهل البدع وهم الذين ذمهم الشافعي وغيره من السلف .

واعلم أن المذهب الكلامي أن يورد مع الحكم رداً لمنكره حجة مسلمة الاستلزام . وينقسم إلى منطقي وجدلي ؛ فالأول ما كان برهانا يقيني التأليف قطعي الاستلزام ، والثاني ما كانت حجته أمارة ظنية لا يفيد إلا الرجحان . وزعم الجاحظ أنه ليس في القرآن من ذلك شيء يعنى من المنطقي ، وأما الجدلي فهو كثير فيه كقوله : (وهو أهون عليه) أي والأهون أدخل في الإمكان من بدء الخلق ، ومنه (ما اتخذ الله من ولد) الآية ، وقول إبراهيم (أتأجوني في الله وقد هدان) ومنه أيضا عند بعض المحققين (لو كان فيهما آلهة إلا الله فإفسدنا) والقول بأن هذا كفر مردود كما هو مبسوط في محله من مبادئ كتب الكلام قال بعض المحققين : وكذب الجاحظ فيما ادعى بل أكثر حجج أهل الكلام مستنبطة من القرآن العظيم ، وفقنا الله لفهم ذلك آمين .

[مطلب : تعلق المعتزلة في خلق الأعمال ووجه الرد عليهم]

وسئل نفع الله به ، بما لفظه : ما وجه تعلق المعتزلة في خلق الأعمال بقوله تعالى (إنا كل شيء خلقناه بقدر) وما وجه الرد عليهم ؟ .

فأجاب بقوله : الذي تمسكوا به على ذلك رفع كل وهو قراءة شاذة وأن "خلقنا" في موضع جر صفة لشيء ولا تعلق لهم فيها بوجه ، بل هي بنصب كل الذي هو القراءة المتواترة دليل أهل السنة على خلق الله لأعمال العباد ، وعلى قراءة الرفع لا دليل فيها لأحد المذاهب إن سلم أن جملة خلقنا صفة لشيء وبقدر هو الخبر ؛ أما إذا جعل خبر أو بقدر حال فهو يفيد ما أفاده النصب من عموم الخلق لكل شيء مخلوق من الأقوال والأفعال والجواهر والأعراض ، وتقدير النصب إنا كل شيء خلقناه ، والرفع إنا كل شيء مخلوق لنا حال كونه متلبسا بقدر تتابعه ، أو مخلوق بقدرتنا بناء على أن بقدر صفة للمخلوق أو خبر بعد خبر فتحكم على كل ما صحح أن يطلق عليه لفظ الشيء بأنه مخلوق لله تعالى إذ خلقناه خبر وأي دليل على تعيين وصفيتها ، وإنما قلنا مخلوق لثلاث تدخل صفات الباري فهي خارجة من العموم بالدليل العقلي فيبقى ما عداها على حاله من أنه محكوم عليه بأنه مخلوق لله تعالى .

فإن قلت : احتمال وصفية خلقنا يمنع استدلالكم بالآية .

قلت : لما كانت القراءة المتواترة التي هي قراءة النصب نصا في مدعانا أخذنا بها ، وأما قراءة الرفع فهي محتملة فلا دليل فيها لهم كما لا دليل لنا فبطل استدلالهم بها وبقي استدلالنا بقراءة النصب ، فتأمل .

[مطلب : معنى كلام الله لموسى صلى الله عليه وسلم]

وسئل نفع الله به : عن معنى كلام الله تعالى لموسى صلى الله عليه وسلم وغيره ، وهل يمكن سماع غير موسى له ؟ فأجاب بقوله : كلام الله وإن لم يكن من جنس كلام المخلوقين يسمعه من أكرمه الله من رسله وملائكته بواسطة أو غيرها قال تعالى (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا) الآية ، وقال تعالى (وكلم الله موسى تكليما) قال بعض أئمة المالكية : من أنكر أن الله تعالى كلم موسى استنيب ، فإن تاب والإقتل قال بعض المتأخرين : والكلام على الحقيقة كله لله وإضافته إلى غيره مجاز ، لأنه إن كان قديما فهو صفته ، وإن كان حادثا فهو فعله لأنه بخلقه وإرادته ، ومن ثمة اتفقت الأمة على أنه تعالى متكلم ؛ فعند الأشعرية الكلام قائم بذاته العلية ويعبر عنه بالكلام النفسى . وأنكر المعتزلة ذلك وقالوا : معنى كونه متكلماً أنه خالق للكلام : والإجماع على أنه تعالى كلم موسى للآيات المصرحة بذلك يرد عليهم إذ الأصل عدم المجاز :

واختلفوا فى صفة سماعه للكلام النفسى : فأهل الظاهر قالوا : تؤمن به ولا تتكلم قصدا منهم إلى أنه متشابه ، وقالت الباطنية : خلق الله لموسى فهما فى قلبه ولم يخلق له سمعا . ومذهب أهل السنة أن الله خلق له فهما فى قلبه وسمعا فى أذنيه وسائر بدنه سمع به كلام الله من غير صوت ولا حرف بغير واسطة . وزعم المعتزلة جريا على مذهبهم الفاسد فى إنكارهم الكلام النفسى أن الله تعالى خلق له فهما فى قلبه وصوتا فى الشجرة سمعه .

[مطلب : فى تقدير الخبر فى لا إله إلا الله]

وسئل نفع الله به : عن لا إله إلا الله لو يقدر الخبر ممكن لا يلزم وجود البارى لأنه لا يلزم من إثبات الإمكان إثبات وجود الله فالإمكان لا يستلزم الوجود ، وبتقديره موجود لا يلزم نقي الإمكان عن غير الله لأنه لا يلزم من نقي الوجود نقي الإمكان فلا يلزم التوحيد الكامل :

فأجاب بقوله : لاشك أن المراد تقدير موجود لا مطلقا بل مع ملاحظة وجوب انصاف وجوده بأنه واجب لذاته أى لا موجود وجوده واجب لذاته إلا الله وهذا لا يرد عليه شئ ، وبفرض الغفلة عن هذا والاقتصار على تقدير موجود فقط يمكن توجيهه بأن يقال : إن الممكن يسمى موجودا بالقوة فإذا قدر موجودا انتفى وجود الألوهية بسائر اعتباراته عن غير الله تعالى وإثباته بسائر اعتباراته لله تعالى ، وحينئذ فتقديره لا ينافى التوحيد الكامل بل يثبتته كما هو جلي والله أعلم .

فإن قلت : يلزم على ذلك الجمع بين الحقيقة والمجاز للوجود ؟ .

قلت : لا محذور فيه .

فإن قلت : هذا السؤال والجواب إنما يأتي على من يقول بوجوب التوحيد بالعقل وأكثر العلماء

على خلافه .

قلت : هو ممنوع بل يأتي على من يوجهه بالشرع أيضا فقامله ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[مطلب : أن شخصا أنكر أن القرآن الذي بالمصاحف كلام الله

وإنما هي ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم]

وسئل نفع الله به : عن شخص قال : ليس القرآن الموجود في مصاحف المسلمين كلام الله ، وليست الألفاظ الموجودة فيها هي التي جاء بها جبريل عليه السلام عن الله ، وإنما هذه الألفاظ ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما كلام الله تعالى الأحاديث القدسية فقط ، فما حكم الله في هذا القائل ؟ أفقونا مأجورين وبينوا الحكم في هذه المسئلة بيانا شافيا مع ماتيسر من أدلتها وأقوال العلماء فيها ، أثابكم الله الجنة ؟ فأجاب بقوله : قد اشتمل هذا الكلام على أمرين فاسدين :

أولهما : نفيه كلام الله عن ألفاظ القرآن وليس كما زعم ، إذ التحقيق عند أئمة الأصول أن كلام الله تعالى اسم مشترك بين الكلام النفسى القديم ، ومعنى إضافة الكلام له تعالى على هذا كونه صفة له وبين اللفظ المؤلف الحادث من السور والآيات أى سواء قلنا إن ذلك اللفظ المؤلف هو لفظ جبريل أو لفظ النبي صلى الله عليه وسلم كما صرح به في شرح المقاصد ؛ ومعنى إضافة الكلام إلى الله على هذا أنه مخلوق له ليس من تأليف المخلوقين ، وقد أجمع أهل السنة وغيرهم على أنه لا يصح نفي كلام الله تعالى عن ذلك اللفظ المؤلف كيف والإعجاز والتحدى المشتمل هو عليهما وإنما يكونان في كلام الله دون كلام غيره ، فنفي ذلك القائل عنه كلام الله جهل قبيح وخطأ صريح فايؤدب على ذلك إن لم يرجع ، وما وقع في كلام بعضهم : أن تسمية هذا النظم كلام الله مجاز مؤول ، فإنه ليس معناه أنه غير موضوع للنظم المؤلف بل إن الكلام في التحقيق وبالذات اسم للمعنى القديم القائم بالنفس ، وتسمية اللفظ به ووضعه لذلك اللفظ وضعا اشتراكيا إنما هو باعتبار دلالة على المعنى القديم فلا نزاع لهم في الوضع والتسمية :

ثانيهما : فرقه بين ألفاظ القرآن وألفاظ الأحاديث القدسية وهو تحكم صرف يبنى على عدم تحصيله وفساد تصوره إذ لا فرق بينهما كما سيتضح من بسط ما للعلماء في ذلك .

[مطلب : على أن في القرآن ثلاثة أقوال]

وحاصله : أن بعض آى القرآن وهو قوله تعالى (بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ) ظاهر في أن ألفاظ القرآن مرقومة في اللوح المحفوظ ، وبعضها وهو قوله تعالى (نزل به الروح الأمين على قلبك) ظاهر في أن اللفظ منه صلى الله عليه وسلم إذ المنزل على القلب هو المعنى دون اللفظ ، وبعضها وهو قوله تعالى (إنه لقول رسول كريم) ظاهر في أنه لفظ الملك ، فلأجل ذلك اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال متكافئة ببادى الرأى ، ومن ثم حكاها المحقق السعد في شرح مقاصده ولم يرجح منها شيئا حيث قال : المرضي عندنا أن له أى ذلك اللفظ المؤلف اختصاصا آخر بالله تعالى ، وهو أنه اخترعه بأن أوجد أو لا الإشكال في اللوح المحفوظ لقوله تعالى (بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ) والأصوات في لسان الملك لقوله تعالى (إنه لقول رسول كريم) أو لسان النبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى (نزل به الروح الأمين على قلبك) والمنزل على القلب هو المعنى دون اللفظ انتهى . وكذلك تردد الأصفهائى فقال : اتفق أهل السنة والجماعة على أن كلام الله منزل ، واختلفوا في معنى الإنزال ؟ فمنهم من قال : إظهار القرآن ، ومنهم من قال : ألهمه جبريل ثم أداه

لرسول الله صلى الله عليه وسلم. وفي الغزير طريقان: أحدهما أنه صلى الله عليه وسلم انخلع عن صورة البشرية إلى صورة الملكية وأخذه عن جبريل. والثاني: أن الملك انخلع إلى صورة البشرية حتى يأخذ عنه الرسول؛ والأول أصعب الحالين انتهى.

[مطلب : في إنزال القرآن ، وفي حكمة امتناع قراءة القرآن بالمعنى دون السنة]

والذي يتعين ترجيحه بحسب الأدلة أن المنزل عليه صلى الله عليه وسلم اللفظ والمعنى ، وأن ذلك اللفظ ليس من اختراع جبريل وإنما أخذه بالتلقى الروحاني أو من اللوح المحفوظ ، ومن جرى على ذلك الإمام البيهقي فقال في قوله تعالى (إنا أنزلناه في ليلة القدر) يريد والله أعلم إنا أسمعناه الملك وأفهمناه إياه وأنزلناه كما سمع فيكون الملك مستقلا به من علو إلى سفلى . والإمام أبو محمد الجويني قال : كلام الله المنزل قسمان : قسم قال الله لجبريل : قل للرسول الذي أنت مرسل إليه إن الله تعالى يقول افعل كذا وكذا أو أمر بكذا وكذا ففهم جبريل ما قاله ربه ثم نزل بذلك على النبي صلى الله عليه وسلم وقال له ما قاله ربه ، ولم تكن العبارة تلك العبارة كما يقول الملك لمن يثق به قل لفلان يقول لك الملك اجتهد في الخدمة واجمع جندك للقتال ، فإن قال له الرسول يقول لك الملك لا تتهاون في خدمتي ولا تترك الجند يتفرق وحثهم على مقاتلة العدو لا ينسب إلى كذب ولا تقصير في أداء الرسالة . وقسم آخر قال الله لجبريل : اقرأ على النبي هذا الكتاب فزل جبريل بكلمة الله من غير تغيير كما يكتب الملك كتابا ويسلمه إلى أمير ويقول اقرأه على فلان فهو لا يغير منه كلمة ولا حرفا . قال غيره القرآن هو القسم الثاني والقسم الأول هو السنة كما ورد أن جبريل كان يفلز بالسنة كما ينزل بالقرآن ؛ ومن هنا جاز رواية السنة بالمعنى أى حتى في الأحاديث القدسية لأن جبريل أداه بالمعنى ولم تجز القراءة بالمعنى لأن جبريل أداه باللفظ ولم يبيح له أدائه بالمعنى . والسرف في ذلك أن المقصود من القرآن التعبد بلفظه والإعجاز به فلا يقدر أحد أن يأتي بلفظ يقوم مقامه ، وأن تحت كل حرف منه معاني لا يحاط بها كثرة فلا يقدر أحد أن يأتي بدله بما يشتمل عليه والتخفيف على الأمة حيث جعل المنزل إليهم على قسمين : قسم يرويه بلفظه الموحى به وقسم يرويه بالمعنى ، ولو جعل كله مما يروى باللفظ لشق أو بالمعنى لم يؤمن التبديل والتحريف .

[مطلب : في معنى الإنزال]

وقد رأيت عن الزهرى ما يعضد كلام الجويني . وفي هذا لمن تأمله أبلغ رد على ذلك المتحكم المذكور عنه ما في السؤال من أن القرآن لفظ النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف الأحاديث القدسية فتأمله . والطبي فقال : لعل نزوله أى القرآن عليه صلى الله عليه وسلم أن يتلقفه الملك عن الله تلقفا روحانيا أو يحفظه عن اللوح المحفوظ فينزل به إليه ويلقيه عليه . والقطب الرازى في حاشية الكشاف فقال : الإنزال لغة الأداء بمعنى تحريك الشيء من علو إلى سفلى وكلاهما لا يتحققان في الكلام فهو مستعمل فيه في معنى مجازي ؛ فمن قال القرآن معنى قائم بذات الله تعالى فإنزاله أن يوجد الكلمات والحروف الدالة على ذلك المعنى ويثبتها في اللوح المحفوظ ، وهذا المعنى مناسب لكونه منقولاً عن الأول من المعنيين اللغويين . ويمكن أن يكون المراد بإنزاله لإثباته في السماء الدنيا بعد الإثبات في اللوح المحفوظ ، وهذا مناسب للمعنى الثاني ، والمراد بإنزال الكتب على الرسل أن يتلقفها الملك من الله تعالى تلقفا روحانيا أو يحفظها من اللوح المحفوظ وينزل بها فيلقها عليهم انتهى .
والدليل على أن جبريل تلقفه سمعا من الله تعالى حديث الطبراني « إذا تكلم الله بالوحي أخذت السماء رجفة

شديدة من خوف الله تعالى فإذا سمع بذلك أهل السماء صعقوا وخروا سجدا فيكون أولهم يرفع رأسه جبريل فيكلمه الله من وحيه بما أراد فينتهي به على الملائكة كلما مر بسماه سأله أهلها ماذا قال ربنا قال الحق فينتهي به إلى حيث أمر « ويوافق حديث ابن مردويه « إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السموات صلصلة كصلصلة السلسلة على الصوان فيزعون ويرون أنه من أمر الساعة » وأصل الحديث في الصحيح، وصح عن ابن عباس رضي الله عنهما من طرق « أنزل القرآن ليلة القدر جملة واحدة إلى بيت العزة في سماء الدنيا ثم نزل بعد ذلك بعشرين سنة » وفي رواية صحيحة عنه « فصل القرآن من الذكر فوضع في بيت العزة من السماء الدنيا فجعل جبريل ينزل به على النبي صلى الله عليه وسلم » وفي رواية للطبراني والبخاري « أنزل القرآن جملة واحدة حتى وضع في بيت العزة في السماء الدنيا وينزل به جبريل على محمد صلى الله عليه وسلم بجواب كلام العباد وأعمالهم » وفي رواية لابن أبي شيبة عنه « دفع القرآن إلى جبريل في ليلة القدر جملة فوضعه في بيت العزة ثم جعل ينزله تنزيلا » وهذه كلها ظاهرة أو صريحة فيما مر أن اللفظ ليس لجبريل ولا لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، ولهذا كان الأصح من الخلاف في كيفية إنزاله من اللوح المحفوظ أنه نزل منه إلى سماء الدنيا في رمضان ليلة القدر جملة واحدة ثم بعد ذلك نزل مفردا عشرين سنة أو ثلاثا وعشرين سنة أو خمسا وعشرين على حسب الخلاف في مدة إقامته صلى الله عليه وسلم بمكة بعد البعثة . وحكى القرطبي الإجماع على هذا القول :

[مطلب : في أنه لم ينزل وحى إلا بالعربية ثم ترجمه كل نبي لقومه]

ومما يؤيده أيضا خبر الحاكم والبيهقي « أنزل القرآن بالتنجيم » وبينه أحاديثه بقوله : كهيئة عذرا نذرا أي في زى الصديقين (ألا له الخلق والأمر) وأشباه هذا ، وقول سفیان الثوري رضي الله عنه كما أخرجه عنه ابن أبي حاتم « لم ينزل وحى إلا بالعربية ثم ترجم كل نبي لقومه » لكن فيه نظر لخبر « أول من فتح لسانه بالعربية لإسماعيل » وأخرج أحمد في تاريخه عن الشعبي قال : نزل على النبي صلى الله عليه وسلم النبوة وهو ابن أربعين سنة فقرن بنبوته إسرافيل ثلاث سنين فكان يعلمه الكلمة والشئ ، ولم ينزل عليه القرآن على لسانه ، فلما مضت ثلاث سنين قرن بنبوته جبريل فنزل عليه القرآن على لسانه عشرين سنة ، والله سبحانه وتعالى الموفق للصواب :

[مطلب : في قول أهل السنة للعبد في فعله نوع اختيار هل تعارضه الآية الشريفة ؟]

وسئل نفع الله به : عن قول أهل السنة للعبد في فعله نوع اختيار هل يعارض قوله تعالى (وربك يخاف ما يشاء ويختار) ؟

فأجاب بقوله : لا يعارضه ؛ فإن الاختيار إما بمعنى القدرة والإرادة وهو مافى الآية ، وإما بمعنى قصد الفعل والميل إليه وهذا هو الذى في كلام أهل السنة :

والحاصل أن الله تعالى خلق للعبد قدرة بها يعمل ويفعل فانخلق من الله والميل والفعل من العبد صادران عن تقدير الله له ذلك فهما أثر الخلق والقدرة ، فالاختيار المنسوب للعبد المفسر بما ذكر هو أثر الاختيار المنسوب إلى الله تعالى فاقترا ولا إنكار في ذلك ولا معارضة للآية ، وبهذا يتميز أهل السنة عن فرق القدرية والجبورية . وقال الأصفهاني في تفسيره عند قوله تعالى (ونذرهم في طغيانهم يعمهون) : اعلم أن كل فعل صدر من العبد بالاختيار فله اعتباران إن نظرت إلى وجوده وحدثه وما هو عليه من وجوه التخصيص

فانسب ذلك إلى قدرة الله تعالى وإرادته لا شريك له ، وإن نظرت إلى تمييزه عن القسرى الضرورى فانسبه من هذه الجهة إلى العبد وهى النسبة المعبر عنها شرعا بالكسب في قوله تعالى (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) وقوله (فبما كسبت أيديكم) وهى المحققة أيضا ، إذا فرضت في ذهتك الحركتين الاضطرارية كالرعدة والاختيارية فإنك تميز بينهما لاحالة بتلك النسبة : فإذا تقرر تعدد الاعتبار فذهبهم في الطغيان مخلوق لله تعالى فإضافته إليهم من حيث كونه واقعا منهم على وجه الاختيار المعبر عنه بالكسب إضافة إليهم انتهى .

[مطلب : فى بعثه صلى الله عليه وسلم إلى الملائكة]

وسئل نفع الله به : ما حصل الكلام فى بعثه صلى الله عليه وسلم إلى الملائكة ودليل كل مع الجواب عنه أولا ؟

فأجاب بقوله : للعلماء فى ذلك قولان . أحدهما : أنه لم يبعث إليهم ، وبه جزم الحليمى والبيهقى من أئمتنا ومحمود بن حمزة الكرماني من الحنفية : ونقل الرازى والنسفى فى تفسيريهما الإجماع عليه لكن بصيغة محتملة لأن يكون المراد به إجماع الخصمين على أنهما ليسا ممن يعتمد عليهما فى نقل الإجماع كما بينه بعض المحققين ، وجزم به من المتأخرين الحافظ الزين العراقى والجلال المحلى : والثانى : أنه مبعوث إليهم ورجحه التتوى السبكي وزاد : أنه صلى الله عليه وسلم مرسل إلى جميع الأنبياء والأمم السابقة ، وأن قوله « بعثت إلى الناس كافة » شامل لهم من لدن آدم إلى قيام الساعة ورجحه أيضا البارزى وزاد أنه مرسل إلى جميع الحيوانات والجمادات ، واستدل بشهادة الضب له بالرسالة وشهادة الشجر والحجر له : قال الجلال السيوطى : وأنا أزيد على ذلك أنه مرسل إلى نفسه ، واستدل الجلال للقول الثانى مع أنه تناقض كلامه فى كتبه فتبع فى بعضها القائل بالأول وفى بعضها القائلين بالثانى بأمر لا يخلو أكثرها عن نظر واضح .

منها : قوله تعالى (ليكون للعالمين نذيرا) والعالمين شامل للملائكة ، فأخرجهم منه يحتاج إلى دليل ولم يوجد ودعوى الإجماع مردودة .

ومنها : قوله تعالى (ومن يقل منهم إلى إله من دونه فذلك نجزيه جهنم) المراد الملائكة كما قاله أئمة التفسير ، وحينئذ فهذه الآية إنذار لهم على لسانه صلى الله عليه وسلم فى القرآن الذى أنزل عليه ، وقد قال تعالى (وأوحى إلى هذا القرآن لأنذركم به ومن بلغ) وقد بلغ الملائكة فثبت بذلك إرساله إليهم ، وحكمة إرساله إليهم واضحة لأن غالب المعاصى راجعة للبطن والفرج وذلك ممنوع عليهم من حيث الخلقة فاستغنى عن إنذارهم فيه ، ولما وقع من إبليس لعنه الله وكان منهم أو فيهم نظير هذه المعصية أنذروا فيها .

[مطلب : صلاة الملائكة فى الأرض]

ومنها : أن كثيرا من الآثار والأحاديث الصحيحة وغيرها تدل على أن الملائكة منهم من يصلى فى السماء بصلاتنا ويؤذن بأذاننا ، ومنهم من ينزل ويحضر صلاة الفجر والعصر ويصليهما معنا فى مساجدنا .

[مطلب : في أن من صلى في فضاء بأذان وإقامة وكان منفردا ثم حلف أنه صلى جماعة لا يحنث

علي ما أفقئ به الحنأطى رحمة الله]

ومنها : ما أخرجہ سعيد بن منصور وابن أبي شيبه والبيهقي عن سليمان الفارسي رضي الله تعالى عنه موقوفاً، والبيهقي من وجه آخر عن سليمان مرفوعاً قال : « إذا كان الرجل في أرض فأقام الصلاة صلى خلفه ملكان فإذا أذن وأقام صلى خلفه من الملائكة ما لا يرى طرفاه يركعون بركوعه ويسجدون بسجوده ويؤمنون على دعائه » وفي رواية عن ابن المسيب « صلى خلفه من الملائكة أمثال الجبال » فكأنهم يصلون خلف صلاتنا دليل على أنهم مكلفون بشرعنا كما قال الجلال ، ثم قال : ويرشحه ما ذكره السبكي في الحلبيات : أن الجماعة تحصل بالملائكة كما تحصل بالآدميين ، ثم استدلل بافتاء الحنأطى فيمن صلى في فضاء من الأرض بأذان وإقامة وكان منفردا ثم حلف أنه صلى جماعة لم يحنث للحديث المذكور ، وما ذكره الأصحاب أنه يستحب للمصلي إذا سلم أن يتوى السلام على من على يمينه من الملائكة ومؤمني الإنس والجن .

قات : في دلالة ذلك كله على المدعى نظر واضح إذ هذه الموافقة من الملائكة لا تقتضى إرسالا ولا عدمه كما هو واضح :

ومنها : ما أخرجہ البزار عن علي كرم الله وجهه قال « لما أراد الله سبحانه وتعالى أن يعلم رسوله صلى الله عليه وسلم الأذان أتاه جبريل بداية يقال لها البراق » فذكر الحديث إلى أن قال « خرج ملك من الحجاب فقال الله أكبر الله أكبر » إلى أن قال « وأشهد أن محمدا رسول الله » إلى أن قال « فأخذ بيد محمد صلى الله عليه وسلم فقدمه وأمر أهل السموات أن يأتوا به فحينئذ أكمل الله لحمد الشرف على أهل السموات والأرض » وأخرج أبو نعيم عن محمد بن الحنفية رضي الله عنه مثله ، وفيه « فقال الملك حتى على الصلاة ، فيقول الله : صدق عبدى دعا إلى فريضتى » ففي شهادة الملك له بالرسالة مطلقا ، وقوله « دعا إلى فريضتى » الدال على أنها فرضت على أهل السماء كما فرضت على أهل الأرض ، وإقامته لأهل السماء وصلاة الملائكة بأسرهم خلفه وكمال الشرف له على أهل السماء دليل بعثته لهم ، وأن الصلاة فرضت عليهم كما فرضت على أهل الأرض ، وعلى أن الملائكة من جملة أتباعه إذ من جملة كمال الشرف له بعثته إليهم ، كما أن من جملة شرفه على أهل الأرض إرساله إليهم أجمعين . وأخرج ابن مردويه قوله صلى الله عليه وسلم « لما أسرى بي إلى السماء أذن جبريل فظنت الملائكة أنه يصلى بهم فقدمنى فضليت بالملائكة » :

ومنها : حديث أبي نعيم « نزل آدم بأرض الهند فاستوحش فنزل جبريل فنأدى بالأذان ومن جملة أشهد أن محمدا رسول الله مرتين » فهذه شهادة من جبريل برسالة محمد صلى الله عليه وسلم مرتين وعلمها لآدم عليه الصلاة والسلام فدل على إرساله للأنبياء والملائكة معا ، وجاء عن سبعة صحابة « أنه صلى الله عليه وسلم أخبر أنه مكتوب على العرش وعلى كل سماء وعلى باب الجنة وأوراقها : لا إله إلا الله محمد رسول الله » فكتابة اسمه في الملكوت الأعلى دون أسماء سائر الأنبياء إنما هو لتشهد به الملائكة ويكون مرسلًا إليهم . وأخرج ابن عساكر عن كعب « أن آدم أوصى ابته شيئا عليهما الصلاة والسلام فقال كلما ذكرت الله فاذكر إلى جنبه اسم محمد فإني رأيت اسمه مكتوبا على ساق العرش وأنا بين الروح والطين ثم إنى طوَّفت فلم أر في السماء موضعا إلا رأيت محمدا مكتوبا عليه ، ولم أر في الجنة قصرا ولا غرفة إلا ورأيت اسم محمد صلى الله عليه وسلم مكتوبا

عليه، ولقد رأيت اسم محمد صلى الله عليه وسلم مكتوبا على نحور العين، وعلى قضبان آجام الجنة، وعلى ورق شجرة طوبى، وعلى ورق سدرة المنتهى، وعلى أطراف الحجب، وبين أعين الملائكة، فأكثر ذكره فإن الملائكة تذكره في كل ساعاتها، فهذا يدل على أنه نبي للملائكة حيث لم تغفل عن ذكره. وفي هذا الأثر فائدة لطيفة هي أنه صلى الله عليه وسلم أرسل إلى الحور العين وإلى الولدان. وصح كذلك أنه لم يدخل أحد الجنة ولم يستقر بها ممن خلق فيها إلا من آمن به صلى الله عليه وسلم، ولعل من فوائد الإسراء ودخوله الجنة تبليغ جميع من في السموات من الملائكة ومن في الجنان من الحور العين والولدان، ومن في البرزخ من الأنبياء رسالته ليؤمنوا به ويصدقوه في زمنه مشافهة بعد أن كانوا مؤمنين به قبل وجوده.

ومنها: أن السبكي رحمه الله قد بين في تأليف له أنه صلى الله عليه وسلم أرسل إلى جميع الأنبياء آدم فمن بعده، واستدل بنجر «كنت نبيا وآدم بين الروح والجسد» ويخبر «بعثت إلى الناس كافة» ولهذا أخذ الله الميثاق على الأنبياء (وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة): وأخرج ابن أبي حاتم عن السدي في الآية قال: «لم يعث الله نبيا قط من لدن نوح إلا أخذ الله ميثاقه أيؤمنن بمحمد»: قال السبكي: عرفنا بالخبر الصحيح حصول الكمال من قبل خلق آدم لتبيننا صلى الله عليه وسلم من ربه سبحانه، وأنه أعطاه النبوة من ذلك الوقت ثم أخذ له الميثاق على الأنبياء ليعلموا أنه المقدم عليهم وأنه نبيهم ورسولهم فهو صلى الله عليه وسلم نبي الأنبياء، ولهذا كانوا في الآخرة تحت لوائه وفي الدنيا كذلك ليلة الإسراء، ولو اتفق مجيئه في زمنهم لزمهم وأمهم الإيمان به ونصرته كما أخذ الله عليهم الميثاق بذلك مع بقائهم على نبوتهم ورسالتهم إلى أمهم، فنبوته إليهم ورسالته إليهم معنى حاصل له، وإنما أمره بتوقف على اجتماعهم معه فتأخر ذلك الأمر راجع إلى وجودهم لا لعدم اتصافه بما يقتضيه، فنبوته ورسالته أعم وأعظم وشريعته موافقة لشريعته في الأصول لأنها لا تختلف وتقدم شريعته فما عساه يقع الاختلاف فيه من الفروع إما على سبيل التخصيص أو النسخ أولا ولا، بل تكون شريعته في تلك الأوقات بالنسبة إلى أولئك الأمم ما جاءت به أنبياءهم، وفي هذا الوقت بالنسبة إلى هذه الأمة هذه الشريعة والأحكام تختلف باختلاف الأشخاص والأوقات، انتهى حاصل كلام السبكي. وإذا تقرر أنه نبي الأنبياء ورسول إليهم وقد قامت الأدلة على أن الأنبياء أفضل من الملائكة لزم أن يكون مرسلا للملائكة وأن يكونوا من جملة أتباعه بطريق الأولى.

ومنها: اختصاصه على سائر الأنبياء بأمر من الملائكة كقتلهم معه ومشيمهم خلف ظهره إذا مشى الدال على أنهم من جملة أتباعه وداخلون في شرعه وتأيبده كما في الحديث. بأربعة وزراء اثنين من أهل السماء واثنين من أهل الأرض، فاللذان من أهل السماء جبريل وميكائيل، واللذان من أهل الأرض أبو بكر وعمر رضي الله عنهما. والوزير من أتباع الملك ضرورة فجبريل وميكائيل رؤساء أهل ملته من الملائكة كما أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما رؤساء ملته من بني آدم، وصلاتهم عليه بعد موته بأسرهم لم يتخلف منهم أحد وحضورهم لأمته إذا قاتلوا في سبيل الله لنصرة دينه إلى يوم القيامة وحضور جبريل موت أمته ليترد عنهم الشيطان حينئذ ونزولهم كل ليلة قدر عليهم وسلامهم عليهم وإعطاؤهم قراءة سورة الفاتحة من كتابه مع حرصهم على سماع بقية القرآن من الإنس ولم يرد ذلك لشيء من الكتب، ونزول إسرافيل عليه الصلاة والسلام ولم ينزل إلى الأرض قبل ذلك ولا بعده، واستئذان ملك الموت عليه دون غيره، وقيام ملك على قبره المحرم ليلغمه صلاة المصلين عليه، وأنه ينزل على قبره الشريف كل يوم سبعون ألف ملك يحفون به ويضربونه

بأجنتهم ويستغفرون له ويصلون عليه إلى أن يمسا ، فإذا أمسوا عرجوا وهبط سبعون ألف ملك كذلك حتى يصبحوا إلى يوم القيامة ، فإذا كان يوم القيامة خرج صلى الله عليه وسلم في سبعين ألف ملك : أخرجه ابن المبارك عن كعب :

[مطلب : هل النساء يرين الله في الموقف كالرجال ؟]

وسئل نفع الله به : عن النساء يرين الله في الموقف كالرجال ؟

فأجاب بقوله : نعم بل قال جمع من أهل السنة إنها تحصل للمناقين في الموقف وجمع أنها تحصل للكافرين ثم يحبون عنه هـ وأما الرؤية في الجنة فأجمع أهل السنة أنها حاصلة للأنبياء والرسل والصدّيقين من كل أمة ورجال المؤمنين من البشر من هذه الأمة ، واختلف في نساء هذه الأمة فقيل لا يرين لأنهن مقصورات في الخيام ، ولم يرد نصريح برؤيتهن ، وقيل يرين لعموم النصوص ، وقيل يرين في مثل أيام الأعياد التي كانت في الدنيا كيوم الجمعة فإن التجلي فيها عام : وأخرج الدارقطني حديث « إذا كان يوم القيامة رأى المؤمنون ربهم عز وجل » وفيه « ويراها المؤمنات يوم الفطر والأضحى » هـ

[مطلب : هل الملائكة يرون الله ؟]

وسئل نفع الله به : هل الملائكة يرون الله تعالى ؟

فأجاب بقوله : ذكر الشيخ عز الدين بن عبد السلام أنهم لا يرونه وأطال في ذلك الاستدلال له وتبعه جماعة ، وردّ بنص إمام أهل السنة الشيخ أبي الحسن الأشعري رضي الله عنه على أنهم يرونه ذكره في كتابه [الإبانة في أصول الديانة] وتبعه البيهقي وأخرجه بسنده عن عبد الله بن عمرو بن العاص وعن صحابي غيره وجرى عليه ابن القيم والجلال البلقيني ، وفي حديث صححه الحاكم أن جبريل ما رأى ربه قط قبل سجود النبي صلى الله عليه وسلم بين يدي ربه في الموقف ، ولا يلزم منه عدم رؤيته بعد ذلك ولا عدم رؤية غيره من بقية الملائكة ، والقول بتخصيص رؤية جبريل ساقط . قال الجلال البلقيني : وإذا قال ابن عبد السلام إن الملائكة لا يرون فالجن أولى : وقد يتوقف في الأولوية لأن الإيمان في عرف الشرع يشمل مؤمنى الثقلين ثم قرر ثبوت الرؤية للملائكة ، ثم قال : وعلى مقتضى استدلال الأئمة ثبوت الرؤية لمؤمنى الجن :

[مطلب : هل مؤمنو الأمم السابقة يرون الله كهذه الأمة ؟]

وسئل نفع الله به : عن مؤمنى الأمم السابقة هل يرون الله كهذه الأمة أولا ؟

فأجاب بقوله : فيهم احتمالان لابن أبي حمزة المالكي وقال : الأظهر مساواتهم لهذه الأمة في الرؤية ، وبما يؤيد ذلك الحديث الصحيح خلافا لمن وهم فيه « إن الله يتجلى للخلائق ثمامة » ، وفي رواية « للناس ، ويتجلى لأبي بكر رضي الله عنه خاصة » وفي رواية « الخلائق » تأييد للراجح أن الملائكة يرون وكذا الجن والنساء إلا أن تكون الرؤية في الموقف فإنها شاملة لكل أحد ولا كلام فيها فحينئذ لا دلالة فيه على رؤية من ذكر في الجنة .

[مطلب : هل تجوز رؤية الملائكة ؟]

وسئل رضى الله عنه : هل تجوز رؤية الملائكة ؟

فأجاب بقوله : نعم كما جاء في أحاديث منها حديث أحمد وغيره عن أنصارى « أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم ومعه رجل يكلمه فأطال ، فلما انصرف سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك الرجل ؟ فقال أو قد رأيته ؟ قال نعم ، قال أتدرى من هو ؟ قلت لا قال ذاك جبريل مازال يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه ، ثم قال : أما إنك لو سلمت عليه لرد عليك السلام » وحديث أبي موسى المديني عن تميم بن سلمة « أنه رأى رجلا منصرفا من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم معتما بعمامة أرسلها من ورائه فقال يا رسول الله من هذا ؟ قال هذا جبريل » وحديث أحمد والطبراني والبيهقي عن حارثة بن النعمان « أنه مر ومع النبي صلى الله عليه وسلم جبريل فسلم ثم قال له صلى الله عليه وسلم هل رأيت من كان معي ؟ قال نعم ، قال فإنه جبريل وقد رد عليك السلام » وحديث أحمد والبيهقي أن ابن عباس رضى الله عنهما رآه كذلك ، وفي رواية عنه « رأيت جبريل مرتين » وحديث أبي بكر بن أبي داود « كان أبو بكر يسمع مناجاة جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم » وحديث الطبراني والبيهقي عن محمد بن مسلمة رضى الله عنه « أنه مر بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو واضع خده على خد رجل فلم يسلم ، فلما رجع قال له النبي صلى الله عليه وسلم ما منعك أن تسلم ؟ قال قلت يا رسول الله رأيتك فعلت بهذا الرجل شيئا لم تفعله بأحد من الناس فكهرت أن أقطع عليك حديثك ، فمن كان يا رسول الله ؟ قال جبريل » وحديث الحاكم عن عائشة رضى الله عنها « أنها رأت جبريل واقعا بمحجرتها ورسول الله صلى الله عليه وسلم يناجيه » وفي حديث الشيخين في قضية أسيد بن حضير رضى الله عنه « لما قرأ القرآن فخالجت فرسه فسكمت فسكمت فعادت فعادت فرفع رأسه فرأى مثل الظلة فيها مثل المصابيح عرجت إلى السماء ، فلما أصبح حدث النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ؟ فقال : تلك الملائكة وثبت لصوتك ولورأت الناس تنظر إليها لا تتواري عنهم ، وجاء في عدة طرق : « أن كثيرا من الصحابة رضى الله عنهم رأوا الملائكة الذين قاتلوا يوم بدر » . وأخرج ابن سعد والبيهقي « أن حمزة قال يا رسول الله أرني جبريل في صورته ؟ قال : اقعد ، ففرز جبريل على خشبة كانت في الكعبة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ارفع طرفك وانظر فرفع طرفه فرأى قدميه مثل الزبرجد الأخضر » .

[مطلب : في حكمة كون الله سبحانه لا يرى في الدنيا]

وسئل نفع الله به : لم وقعت رؤية الله في الآخرة لاقى الدنيا ؟

فأجاب بقوله : سبب ذلك كما أفاده الإمام مالك رضى الله عنه ضعف قوى أهل الدنيا عن ذلك بخلافهم في الآخرة فإنهم خلقوا للبقاء ، وخص نبينا صلى الله عليه وسلم بالرؤية ليلة الإسراء بعين بصره على الأصح كرامة له .

[مطلب : هل يرى النساء الله في الجنة ؟]

وسئل نفع الله به : عن النساء أيضا هل يرين ربهن ؟

فأجاب بقوله : لا يرين لعدم دليل خاص فيهن ، وقيل يرين للدخول في العموم ، وقيل يرين

في الأعياد خاصة ولا يرين مع الرجال في أعياد الجمع ، ورجع لحديث فيه وبه جزم ابن رجب ، واستثنى الجلال السيوطي سائر الصدقات فقال : إنهم يرين مع الرجال كرامة لهم :

[مطلب : هل الأنبياء والملائكة والعشرة المبشرين بالجنة يخافون ولا يأمنون المكرو]

أو لا يخافون ويأمنون المكرو الخ ؟]

وسئل نفع الله به : عن الأنبياء والملائكة والعشرة المبشرين بالجنة هل يخافون ولا يأمنون المكرو أو لا يخافون ويأمنون المكرو ؟ فإن قلتم يخافون ولا يأمنون فإذا يلزم من قال إنهم لا يخافون ويأمنون وأن النبي صلى الله عليه وسلم آمن خير خائف ، وكذلك العشرة المبشرة بالجنة بعد إخباره بأن ذلك لا يجوز أن ينسب إليهم ؟ .

فأجاب بقوله : زعم نبي الخوف وإثبات الأمن بإطلاقهما في ذكر باطل مصادم للنصوص ، وربما أفضى بصاحبه سيما إن قلنا لازم المذهب لازم إلى كبير محذور وأحظر غرور فلا يلتفت لزاعم ذلك ولا يعول عليه ، وكأنه لم يذكر قط دعاء التشهد الآتي ولم يفهم حقيقة الخوف ولا أحاط علما بكلام الأئمة عليه ، وإنما اغتر بمجرد مخيلة زينت له سوء عمله فرآه حسنا ، وبيان بطلان نقالته من وجوه :

الأول : أن حقيقة الخوف كما في الإحياء تألم القلب واحتراقه بحسب توقع مكروه في المستقبل ، ثم قسم ذلك المكروه إلى أقسام .

منها : خوف ضعف القوة عن الوفاء بتمام حقوق الله أي على ما ينبغي له ويليق بمقام ذلك الخائف والخوف بهذا المعنى يتحقق قطعا في الأنبياء بل كماله لنبينا صلى الله عليه وسلم لا ينكر ذلك إلا من لم يشم للإسلام رائحة ، ويلزم من تحقق الأنبياء بهذه المرتبة تحققهم بعدم الأمن من المكرو إذ من جملة أقسامه كما هو واضح أضعاف القوة عن ذلك .

[مطلب : في أن الأصح أن إبليس كان من الملائكة]

ولاشك عند من له أدنى مسكة من فهم أن كل كامل نبي أو غيره غير آمن من مكر الله تعالى أن يضعفه وينزله عن كمال مرتبته إذ لا قاطع بل ولا ظني يستند إليه في الأمن من ذلك ، وإنما المأمون الانسلاخ عن النبوة أو الملكية أو الإيمان في العشرة المذكورين على أن الأمن من الانسلاخ عن الملكية غير واقع لأنه عهد انسلاخ الملائكة عنها بل عن الإيمان كما وقع لإبليس اللعين بناء على الأصح كما قاله النووي أنه من الملائكة كما هو ظاهر القرآن ، وأول كونه من الجن بتأويلات :

منها : أن نوعا من الملائكة يسمون بذلك .

الثاني أنه في الإحياء لازم بين العلم والخوف والتقوى حيث جعل الخوف ثمرة للعلم والتقوى ثمرة الخوف ولاشك أن كمال العلم والتقوى للأنبياء فمن دونهم فكذا كمال الخوف . وأيضا الرجاء والخوف متلازمان ، فإن كل من رجا محبوبا فلا بد وأن يخاف فوته وإلا فهو لا يجبه ، فاستحال انفكاك أحدهما عن الآخر وإن أمكن غفلة القلب عن استشعار أحدهما .

فإن قلت : ذكر فيه أيضا أن من شرط الرجاء والخوف تعلقهما بما هو مشكوك فيه إذ المعلوم لا يرجى ولا يخاف وهذا فيه تأكيد لذلك الزعم ، لأن أولئك الكمل على بينة من ربهم ويقين من أمرهم ؟

قلت : لا تأييد فيه لذلك الزعم بوجه بل هو حجة عليه لأن المعنى السابق الذى مر أن حقيقة الخوف أمر مشكوك فيه لم يقم قاطع على ثبوت غايته ولاحد بخصوصه ولاعلى انتفاهما عنه ، وإنما وظيفة الكل وإن بلغ كمالهم الغاية أنهم يرجون ذلك ويخافون من عدمه ، والذى هم فيه على يقين هو أصل الكمال على أنه قد يعترى قلوبهم من استشعار قدرته واستغنائاه عن خلقه وأنه لا يسئل عما يفعل ولا يجب عليه لأحد شيء ، وأما ما وعدمهم أو أخبرهم به فشرط بما انطوى علمه عنهم وهذا يوجب لهم الخوف حتى من سلب أصل كمالهم وكلام الغزالي الآتى صريح فى هذا .

الثالث : أن زيد بن أسلم قال الشافعى رضى الله عنه - وكان من العالمين بالقرآن - جعل الملائكة داخلين فى قوله (فلا يأمن مكر الله) الآية . أخرج ابن أبى حاتم عنه « إن الله تبارك وتعالى قال للملائكة ما هذا الخوف الذى بلغ بكم وقد أنزلتكم المنزلة التى لم أنزلها غيركم؟ قالوا ربنا لم يأمن مكرك إلا القوم الخاسرون . » . الرابع أنه صرح فى [الإحياء] تصرحاً لا يقبل تأويله بأن الأنبياء يخافون ولا يأمنون المكر حيث قال : وإنما كان خوف الأنبياء مع ما فاض عليهم من النعم لأنهم لم يأمنوا مكر الله ولا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون حتى روى أن النبي صلى الله عليه وسلم وجبريل عليه السلام بكيا خوفاً من الله عز وجل ، فأوحى الله إليهما لم تبكيا وقد أمنتكما؟ فقالا ومن يأمن مكرك » وكأنهما إذ علما أن الله علام الغيوب وأنها لا وقوف لهما على غاية الأمور بأمننا أن يكون قوله قد أمنتكما ابتلاء وامتحاناً ومكراً بهما ، حتى إن سكن خوفهما بان أنهما قد أمننا من المكر وماوفيا بقولهما ، ثم قال : وهذا كما أخبر عن موسى صلى الله عليه وسلم حيث قال : إننا نخاف أن يفرض علينا أو أن يطغى ، وقال تعالى (لا تخافا إننى معكما أسمع وأرى) ومع هذا لما أتى السحرة سحرهم أوجس فى نفسه خيفة موسى إذ لم يأمن مكر الله والتباس الأمر عليه حتى جدد عليه الأمن ، وقيل له « لا تخف إنك أنت أعلى) ولما ضعفت شركة المسلمين يوم بدر قال النبي صلى الله عليه وسلم « اللهم إن تهلك هذه العصابة لم يبق على وجه الأرض أحد يعبدك فقال أبو بكر رضى الله عنه دع مناشدتك ربك فإنه واف لك بما وعدك » فكان مقام الصديق مقام الثقة بوعد الله وكان مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم مقام الخوف من مكر الله وهو لا يصدر إلا عن كمال المعرفة بأسرار الله وخفايا أفعاله ومعاني صفاته التى يعبر عن بعض ما يصدر عنها بالمكر وما لأحد من البشر الوقوف على كنه صفات الله تعالى ، ومن عرف حقيقة المعرفة قصر معرفته عن الإحاطة بكنه الأمور وعظم خوفه لا محالة ولذا قال عيسى عليه الصلاة والسلام (إن كنت قلته فقد علمته) الخ ففوض الأمر إلى المشيئة وأخرج نفسه بالكلية من بين لعلمه بأنه ليس له من الأمر شيء ، وأن الأمور مرتبطة بالمشيئة ارتباطاً يخرج عن حد المعقولات والمألوفات فلا يمكن الحكم عليها بقياس ولا حدس وحسبان فضلاً عن التحقيق الاستيقان ، وهذا هو الذى قطع قلوب العارفين انتهى كلام الإحياء فتأمله لا سيما ما حكاه عن نبينا صلى الله عليه وسلم وجبريل عليه السلام فإنه وإن لم يثبت من جهة السنة إذ هو حديث ضعيف فهو مقرر للمعنى الصحيح فيما قدمناه وكذا ما حكاه عن موسى فإنه خاف مع قوله تعالى (لا تخافا إننى معكما أسمع وأرى) وتقريره لذلك . والحاصل أنه لا شبهة بل ولا تمسك لذلك الزعم المذكور أول الجواب أعاذنا الله منه بمنه وكرمه ، وإنما لم نستدل بلدعانا بقوله تعالى (وما أدري ما يفعل بى ولا بكم) وقوله صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح « والله ما أدري وأنا رسول الله ما يفعل بى ولا بكم » لذهاب جماعة كابن عباس رضى الله عنهما كما أخرجه عنه

أئمة حفاظ كآبى داود وابن جرير وابن المنذر وابن أبى حاتم وابن مردويه إلى أن ذلك قبل علمه ما يفعل به من نصره على جميع من ناواه بقوله عز قائلًا (إنا فتحنا لك فتحا مبينا) الآية ، وما يفعل بهم بقوله (ليدخل المؤمنون) الآية ، وبقوله (وبشر المؤمنين بأن لهم من الله فضلا كبيرا) .

فإن قلت : يؤيد ذلك الزعم ما أخرجه عبد بن حميد عن الحسن قال : لما نزلت هذه الآية (وما أدري ما يفعل بي ولا بكم) عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخوف زمانا فلما نزلت (إنا فتحنا لك فتحا مبينا) الآية اجتهد فقيل تجهد نفسك وقد غفر الله لك ماتقدم من ذنبك وما تأخر؟ قال « أفلا أكون عبدا شكورا » وما أخرجه ابن جرير عن الحسن أيضا في قوله (وما أدري ما يفعل بي ولا بكم) قال : أما في الآخرة فمعاذ الله قد درى أنه في الجنة حين أخذ ميثاقه في الرسل ولكن « ما أدري ما يفعل بي ولا بكم في الدنيا » ثم أخبره الله بما يصنع به أنه ينصره ويظهر دينه على الأديان كلها ، ويؤتمته أنه لا يستأصل أمته بعذاب وهو فيهم ؟ قلت : لا تأيد فيه لذلك بوجه ؛ أما كلامه الأول فلأن معنى قوله عمل في الخوف زمانا أى في خوفه على نفسه في الدنيا أخرج كما أخرجت الأنبياء قبله أو يقتل كما قتلت الأنبياء قبله ؟ وعلى أمته أنهم يكذبونه أو يرمون بحجارة من السماء أو يخسف بهم كالأمم قبلهم ؟ وبهذا صرح الحسن نفسه في الرواية الثابتة عنه تفسير القول في الدنيا ثم لما آمنه الله من ذلك غلب عليه شهود الشكر لربه ، وهذا كله لا ينافى الخوف بالمعنى السابق الذى ذكرناه أوّل الجواب ؛ وأما كلامه الثانى فلأن علمه أنه في الجنة لا ينافى الخوف بالمعنى الذى قدمناه وحررناه كما لا يذهب على ذى مسكة .

الخامس : أخرج الشيخان « والله إنى لأعلمهم بالله وأشدهم له خشية » وفي حديث البخارى « والله إنى لأخشاكم لله وأتقاكم له » وأخرج البيهقي وقال غريب أنه صلى الله عليه وسلم قال « لو يؤاخذنى الله بما فعلته هؤلاء لأوثقنى » يشير إلى يديه الشريفتين . وأخرج أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قال « قلت لجبريل يا جبريل ما لى أرى إسرافيل لا يضحك ولا يأتينى أحد من الملائكة إلا رأيت يضحك ؟ قال جبريل ما رأينا ذلك الملك ضاحكا منذ خلقت النار » وأخرج أحمد عنه بسند جيد بلفظ أنه صلى الله عليه وسلم قال لجبريل « ما لى أرى ميكائيل لا يضحك ، فقال ما ضحك ميكائيل منذ خلقت النار » وأخرج أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قال « جاءنى جبريل وهو يبكى فقلت ما يبكيك ؟ قال : ما جفت لى عين منذ خلق الله جهنم مخافة أن أعصيه فيلقبني فيها » وأخرج أبو الشيخ في كتاب [العظمة] عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « إن جبريل عليه السلام يوم القيامة لقائم بين يدي الجبار تبارك وتعالى ترعد فرائصه خوفا من عذاب الله » الحديث . وأخرج الديلمي أنه صلى الله عليه وسلم قال « لما كان ليلة أسرى بي مررت بالملا الأعلى وجبريل كالحلس البالى من خشية الله تعالى » وأخرج أبو نعيم فى الحلية أنه صلى الله عليه وسلم قال « لو يؤاخذنا ربنا أنا وعيسى بن مريم بما جنت هاتان يعنى أصبعيه لعذبنا ولا يظلمنا شيئا » وأخرج الدارقطنى فى الإفراء بلفظ « لو أن الله عز وجل يؤاخذنا أنا وعيسى بن مريم بذنوبنا لعذبنا ولا يظلمنا شيئا » .

ومن المعلوم المقرر أن الذنوب الواردة فى القرآن والسنة فى حق الأنبياء صلى الله على نبينا وعليهم وسلم المراد بها خلاف الأولى اللاتق بعلى كالمهم لاحقيقة الذنب ، وحينئذ فهذه الأحاديث صريحة فى المدعى أن الأنبياء والملائكة ينافون ربهم ولا يأمنون ، ومما يصرح بذلك أيضا قوله تعالى فى حق الملائكة (ينافون ربهم من فوقهم ويفعآون ما يؤمرون) :

السادس : قال الدميرى في [حياة الحيوان] تبعاً للغزالي في الإحياء : وفي الخبر « أوحى الله تعالى إلى داود عليه الصلاة والسلام : يا داود خفي كما تخاف السبع الضاري » قال مخرج الأحاديث [الإحياء] الزين العراقي : لم أجد له أصلاً ولعل المصنف قصد بإيراده أنه من الإسرائيليات ، وبهذا يعلم أنه مقرر لمعناه . قال الدميرى : ومعناه خفي لأوصافى المخوفة من العزة والعظمة والكبرياء والخبروت والقهر وشدة البطش ونفوذ الأمر كما تخاف السبع الضارى لشدة يديه وعبوس وجهه وجراءة قلبه وسرعة غضبه انتهى . وفيه تصريح بإثبات الخوف الحقيقى للأنبياء صلى الله على نبينا وعليهم وسلم .

[مطلب : في خوفه صلى الله عليه وسلم وتعوذه في أدعيته]

السابع : الأحاديث الصحيحة المشهورة في أدعيته صلى الله عليه وسلم في سجوده وتشهده وغيرهما صريحة في المدعى لا تقبل تأويلاً منها قواه صلى الله عليه وسلم « اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وبك منك لا أحصي ثناء عليك » الحديث ، وقوله صلى الله عليه وسلم « اللهم إني أعوذ بك من جهد البلاء ودرك الشقاء وشماتة الأعداء » ومنها قوله صلى الله عليه وسلم « اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن فتنة الحيا والممات » وضح عند الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجوده هذه يدى وما جئيت بها على نفسى » وفي رواية للبخاري « هذه يدائى وما جئيت على نفسى » .
فإن قلت : لا حجة في هذا كله لأنه تشريع منه صلى الله عليه وسلم لأمته أن يقولوه :

قلت : ممنوع ، لأنه لو كان مجرد تشريع فقط لقال قولوا كذا ، فأما إذ أسنده إلى نفسه متكرراً فلا يحل على التشريع فقط بل الواجب حمله عليه وعلى التعبد به منه لربه كما هو محقق في مبحثه ، وإذا كان من جملة المقصود به التعبد به لله تعالى لزم من ذلك وجود الخوف وعدم أمن المكروء إلا لكان طالب محال وهو لا يجوز كما صرحوا به فثبت أن هذه الأحاديث صريحة في المدعى لا تقبل تأويلاً كما تقرر ، وفي حديث الطبرانى « اللهم إني أعوذ بنور وجهك الكريم أن يحلّ على غضبك أو ينزل على سخطك » وفي أخرى عنده أيضاً « اللهم إني أعوذ بوجهك الكريم واسمك العظيم من الكفر والفقر » وفي أخرى عند البيهقي « اللهم عافني في قدرتك وأدخلني في رحمتك واقض أجلى في طاعتك واختم لى بخير عملى واجعل لى ثوابه الجنة » وضح حديث رواه جماعة « وأسألك خشيتك في الغيب » وروى أبو داود « اللهم إني أعوذ بك من فتنة النار ومن عذاب النار » وضح عند الحاكم « اللهم إني أسألك عيشة نقيه وميتة سوية ومرداً غير مخز ولا فاضح » ونحو ذلك في السنة كثير وفيما ذكرناه كفاية لمن وفق لقبول الحق ، حقق الله لنا ذلك بمنه وكرمه .

وسئل نفع الله به : فيمن قال في عقيدة وفي بقاء الله نظر فإذا يلزمه ؟

فأجاب بقوله : إن أراد التشكيك أو الشك في دوام بقاء الله إلى ما لا نهاية له فهو كافر مراق الدم ، فإن تاب وإلا ضربت عنقه ، ولعل هذا الرجل هو الخبرى الذى في السالف (١) من الخلف فإنه أرسل إلى في هذه السنة مؤلفاً ذكر فيه تضليل الأشعرية بكلام سفساف يدل على جهله وانحلال عقيدته جداً وأنه لا مسكة له ولا دين ، وأنه اغتر بكلام لبعض الملحدة والزنادقة فذكره في مؤلفه معتقداً له فضل أو كفر ، وأضل كثيرين لسكونه يرى التنسك والتعسف فاعتقده العامة وما دروا أنه زنديق ملحد ضال مضل يجب على قاضى

(١) (قوله في السلف) لعل السلف بلدة نظرها الحواوى لها يسمى الخلف كما يظهر بالتأمل في الآتى من كلامه اهـ مصححه .

السلف وبقية قضاة الخلف أن يعزروه التعزير البليغ ويشددوا عليه العقوبة بالضرب والحبس إلى أن يغسل ذلك المؤلف جميعه أو يحرقه ، فإن النسخة الواصلة إلى من كتب له عليها في كل ورقة منها ما أعدمها وعطل النفع بها كما هو الواجب على وعلى كل من اطلع على ذلك الكتاب من أهل العلم ، لكن أخشى أن هذا الملحد المارق الزنديق المنافق يكون عنده منه نسخة أخرى فيخرجها للعوام المعتقدين له فيضلهم بها من غير أن يشعروا فأهلكه الله وأباده حتى تندفع ضرورته عن المسلمين وأيقظ له من يقيم عليه نواميس الشريعة لينزجر هو وأمثاله عن الخوض فيما لا يتأهلون للخوض فيه .

باب أصول الفقه

[مطلب : هل فرق بين الفرض والواجب وبين المحذور والحرام الخ]

وسئل شيخنا أمدنا الله بمدده ونفعنا بعلومه وبركته : هل فرق بين الفرض والواجب ، وبين الحرام والمحذور ، وبين يسن ويشرع ويستحب ويندب ومجبوب ؟
فأجاب رضي الله عنه بقوله : الفرض والواجب مترادفان عندنا خلافا لأبي حنيفة رضي الله عنه حيث فرق بينهما بأن الفعل المطلوب طلبا جازما إن ثبت بدليل قطعي كالقرآن فهو الفرض كقراءة القرآن في الصلاة الثابتة بقوله تعالى (فاقروا ما تيسر من القرآن) أو بدليل ظني كخبر الواحد فهو الواجب كقراءة الفاتحة في الصلاة الثابتة بحديث الصحيحين بقوله « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » فيأثم بتركها ولا تفسد به الصلاة بخلاف ترك القراءة هذا تفصيل مذهبه ، وأما عندنا فكل من القسمين يسمى فرضا وواجبا وتبطل الصلاة مثلا بتركه أخذنا من فرض الشيء " قدره ووجب الشيء " وجوبا ثبت ، وكل من المقدر والثابت أعم من أن يثبت بقطعي أو ظني ، ومأخذنا هذا أكثر استعمالا من مأخذهم المقرر في محله ، على أن الخلاف لفظي كما قرر في محله أيضا مع ما فيه من إشكال وجواب . والحرام والمحذور مترادفان أيضا ، وكذلك المسنون والمشروع والهبوب والمرغب فيه والمندوب والحسن والمستحب والتطوع كلها معناها واحد وهو المطلوب طلبا غير جازم ، وخالف في ذلك القاضي حسين وغيره فنفوا ترادفها وقالوا : هذا الفعل إن واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم فهو السنة ، وإن لم يواظب عليه كأن فعله مرة أو مرتين فهو المستحب ، أو لم يفعله وهو ما ينشئه الإنسان باختياره من الأوراد فهو التطوع ، ولم يتعرض للمندوب لعمومه الأقسام الثلاثة بلا شك ويقاس به البقية ، والخلاف هنا لفظي أيضا كما قرر في محله ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

[مطلب : ما معنى قولهم شكر المنعم واجب الخ]

وسئل نفع الله به سؤال صورته : ما معنى قولهم شكر المنعم واجب ، وما الذي يؤدي وما حده وما ضابطه ؟
فأجاب بقوله : قال بعضهم : تحرير الجواب عن ذلك متوقف على معنى الشكر الذي هو موضوع المسألة الخلافية بيننا وبين المعتزلة وهي أن شكر المنعم واجب شرعا عندنا وعقلا عندهم ، فالشكر الذي هو موضوع هذه المسألة فسر الصنف الهندي وغيره بالمعنى اللغوي للشكر فقال : هو اعتقاد القلب أن ما بالعبد من نعمة فمن الله سبحانه هو المنعم بذلك فضلا من غير وجوب والتحدث باللسان بالمنعم والخضوع بالجوارح والأول واجب وجوب الاعتقادات بمعنى وجوب جزم العقيدة به واستصحاب هذا الجزم حكما بحيث

لا يطرأ ما ينافيه ، وسيأتي الكلام في الثاني والثالث ، والمشهور تفسيره بالمعنى العرفي ، وعلى مقتضاه جرى الغزالي في [الإحياء] وغيره ممن تكلم باصطلاح أرباب القلوب ، وهو أن الشكر صرف العبد لجميع ما أنعم الله به عليه إلى ما خلق لأجله ؛ فالسمع خلق ليصرف إلى تلقي ما يرد عليه من الأوامر والنواهي الإلهية والمواعظ وما ينظم في سلسكها وإلى ما يبدل بها على متعلقها ليرتكب ويجتنب ونحو ذلك ، والبصر ليصرف إلى رؤية المصنوعات فيستدل بها على وجود الصانع واتصافه بصفات الكمال وتعالیه عن أضدادها ونحو ذلك واللسان ليصرف إلى الذكر والتذكير والدراسة والتعالم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وما أشبه ذلك ، وعلى هذا المنوال جميع القوى والمدارك والجوارح ، وفي [الإحياء] للإمام الغزالي تفصيل لذلك حسن . والشكر بهذا المعنى أعم منه بالمعنى الأول كما لا يخفى على من تأمل ، وعلى كل من التفسيرين فهو يتقسم إلى واجب ومندوب لأن جميع الطاعات مندرجة فيه على التفسير الثاني وهي منقسمة إلى واجب ومندوب . وعلى التفسير الأول مندرج فيه سجود الشكر لأنه خضوع في مقابلة النعمة وهو مندوب ، ومن هذا يتحرر أن المراد في المسألة الخلافية أن وجوب شكر المنعم حيث وجب فهو بالشرع لا بالعقل خلافا للمعتزلة ؛ فالاعتقاد منه واجب وجوب الاعتقادات غير مؤقت بيوم ولا شهر ولا سنة ولا موصوف بمرة ولا تكرار إذ المقصود دوامه وعدم اختلاله . وأما أعمال الجوارح فمنها ما يجب في اليوم مرات وهي المكتوبات ، ومنها ما يجب في الأسبوع مرة بشرط وهو الجمعة ، ومنها ما يجب في العام مرة وهو الصوم ، ومنها ما لا يجب إلا على بعض الناس كالزكاة والحج . وأما الثناء باللسان فهو يتكرر في اليوم مرات كقراءة المصلى (الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم) فإنه ثناء على الله سبحانه وتعالى بربوبية دون موجود سواه المشتمل ممتناها على الإنعام بإيجاد النوع الإنساني وتربيته بالتنقل في الأطوار من طور النطفة إلى طور العلقة فالمضغة فالعظام المكسوة لحما فالحيوانية ثم كمال الخلقة ثم الإخراج من ضيق الرحم وظلمته إلى نور القضاء وسعته وتسخير الأبوين وتقوية الجواس والقوى حفظها ، وكذلك العقلي إلى غير ذلك من صنوف النعم ، وثناء عليه سبحانه بصفة الرحمة وهي شاملة باعتبار متعلقها لأنواع الإحسان في الدارين انتهى .

[مطاب : إطلاق العام وإرادة الخاص أحقيقة أم مجاز ؟]

وصئل نفع الله به : عن إطلاق العام وإرادة الخاص أحقيقة أم مجاز ؟ إن قيل بالأول لزم أنه استعمال اللفظ في غير ما وضع له فكيف يكون حقيقة ، أو بالثاني ورد ما ذكره بعض المحققين أنه قد يكون في هذه الحالة حقيقة ؟

فأجاب بقوله : هو مجاز قطعاً كما ذكره جمع أصوليون ، والمراد ببعض المحققين في السؤال التقي السبكي رحمه الله فإنه بحث كونه قد يكون حقيقة من عنده بعد حكايته الإجماع على خلافه وقرّنه على القول بأن دلالة العام على كل فرد من أفراد دلالة مطابقة لأنه حينئذ ليس استعمالاً للفظ في غير موضوعه ولا في بعض موضوعه بل هو استعمال مشترك في أحد معنئيه وهو استعمال حقيقي انتهى . ويرد قياسه بأن استعماله في البعض مقصوداً عليه صيره مجازاً إذ ليس هذا الاستعمال يقيد هذا القصر عن موضوعه الحقيقي فتأمله :

وسئل نفع الله به : عن الإنسان بالنسبة للأب والابن مشكك أو متواطى ؟

فأجاب بقوله : هو متواطى ، لتساويهما فيه ، والاختلاف بينهما لا يرجع للمسمى كالبياض بالنسبة لأفراد بل لخارج عنه كالذكورة والأنوثة .

وسئل نفع الله به : هل ينطبق على مجاز الزيادة والنقص تعريف المجاز .

فأجاب بقوله : ذهب جمع إلى أنهما ليسا من قبيل المجاز حينئذ فلا إشكال . وذهب آخرون إلى أنهما منه . واعترضوا بأنه لا يصدق عليهما حده ، وقيل إن غير الإعراب فمجاز وإلا فلا ، وقال القرافي : الحذف أقسام لا مجاز إلا في واحد منها وهو ما يتوقف عليه صحة اللفظ ومعناه من حيث الإسناد نحو (واسأل القرية) وقيل إنما يكون الحذف مجاز إذا تغير حكم وإلا كحذف خبر المبتدأ المعطوف على جملة فلا .

وسئل نفع الله به : عن المشاكلة هل هي من أنواع المجاز وما العلاقة فيها نحو (وجزاء سيئة سيئة مثلها) ؟ فأجاب بقوله : زعم بعض أرباب البيان أنها واسطة ليست بحقيقة لعدم استعمال اللفظ فيها وضع له ولا مجاز لعدم العلاقة . ورد بأنه مجاز قطعا ، والعلاقة فيه الشكل والشبه الصوري كما يطلق الإنسان والفرس على الصورة المصورة وكذلك الجزاء أطلق عليه سيئة لكونه مثل السيئة المبتدأ بها في الصورة ، والله أعلم .

باب الأحكام المتعلقة بالقرآن من التفسير والقراءات

وغيرها من علوم القرآن المكرم

[مطلب : التكبير من الضحى إلى سورة الناس في الصلاة وغيرها]

وسئل نفع الله بعلومه وأمدنا بمدده : هل ورد حديث صحيح في مشروعية التكبير أو آخر قصار المفصل ؟ فإن قلتم نعم فهل هو خاص في حق غير المصلي ، فإن قلنا نعم فقول نقل ندبه في حق المصلي عن أحد من الأئمة . فإن قلتم بسنيته فما ابتدأه وانتهاه ، وهل يتدب معه زيادة لإله إلا الله كما هو المعمول ؟

فأجاب نفع الله به وأعاد علينا وعلى المسلمين من بركاته بقوله : حديث التكبير ورد من طرق كثيرة عن أحمد بن محمد بن أبي بزة البرزى قال : سمعت عكرمة بن سليمان يقول : قرأت على إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين فلما بلغت والضحى قال لي : كبر عند خاتمة كل سورة حتى تحتم ، وأخبره أنه قرأ على مجاهد فأمره بذلك ، وأخبره أن ابن عباس رضى الله عنهما أمره بذلك ، وأخبره ابن عباس بأن أبي بن كعب أمره بذلك وأخبره أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بذلك ، وقد أخرجه الحاكم أبو عبد الله في صحيحه المستدرک عن البرزى وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجه البخارى ولا مسلم انتهى . وقد يعارضه تضعيف أبي حاتم العقيلي للبرزى . ويجاب بأن هذا التضعيف غير مقبول ، فقد رواه عن البرزى الأئمة الثقات ، وكفاه فخرا وتوثيقا قول إمامنا الشافعى رضى الله عنه : إن تركت التكبير تركت سنة ، وفي رواية : يا أبا الحسن والله لئن تركت التكبير فقد تركت سنة من سنن نبيك ، وقال الحافظ العماد بن كثير : وهذا من الشافعى يقتضى تصحيحه لهذا الحديث : ومما يقتضى صحته أيضا أن أحمد بن حنبل رواه عن أبي بكر الأعين عن البرزى . وكان أحمد يحتج بالمنكرات فلو كان منكرا مارواه ، وقد صح عند أهل مكة فقهائهم وعلمائهم ومن روى عنهم ، وصحته استفاضت وانتشرت حتى بلغت حد التواتر ، وصحت أيضا عن أبي عمرو من رواية السوسى ، ووردت أيضا عن سائر القراء ، وصار عليه العمل عند أهل الأمصار في سائر الأعصار .

واختلفوا في ابتدائه ، فقيل من أول سورة الضحى ، والجمهور على أنه من أول سورة ألم نشرح ، وفي انتهائه ؛ فجمهور المغاربة والمشاركة وغيرهم على أنه إلى آخر الناس ، وجمهور المشاركة على أنه أولها ولا يكبر

آخرها ، والوجهان مبنيان على أنه هل هو لأول السورة أو لآخرها ؟ وفي ذلك خلاف طويل بين القراء ، والراجع منه للظاهر من النصوص أنه من آخر الضحى إلى آخر الناس : ولا فرق في ندب التكبير بين المصلى وغيره ، فقد نقل أبو الحسن السخاوى بسنده عن أبي يزيد القرشى قال : صليت بالناس خلف المقام بالمسجد الحرام في التراويح في شهر رمضان ، فلما كانت ليلة الجمعة كبرت ، من خاتمة الضحى إلى آخر القرآن في الصلاة فلما سلمت التفت فإذا بأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعى رضى الله عنه فقال . أحسنت أصبت السنة . ورواه الحافظ أبو عمرو الدانى عن ابن جريج عن مجاهد . قال ابن جريج : فأولى أن يفعله الرجل إماما كان أو غير إمام ، وأمر ابن جريج غير واحد من الأئمة بفعله . ونقل سفيان بن عيينة عن صدقة بن عبد الله بن كثير أنه كان يؤم الناس منذ أكثر من سبعين . وكان إذا ختم القرآن كبر ، فثبت بما ذكرناه عن الشافعى رضى الله عنه وبعض مشايخه وغيرهم أنه سنة في الصلاة ، ومن ثم جرى عليه من أئمتنا المتأخرين الإمام المجتهد أبو شامة رحمه الله ، ولقد بالغ التاج الفزارى في الثناء عليه حتى قال : عجبت له كيف قلد الشافعى رحمه الله والإمامان أبو الحسن السخاوى وأبو إسحق الجعبرى ، ومن أفتى به وعمل في التراويح شيخ الشافعية في عصره أبو الثناء محمود بن محمد بن جملة ، الإمام والخطيب بالجامع الأموى بدمشق . قال الإمام الحافظ المتقن شيخ القراء في عصره أبو الخير محمد بن محمد الجزرى الشافعى : ورأيت أنا غير واحد من شيوخنا يعمل به ويأمر من يعمل به في صلاة التراويح ، وفي الإحياء في ليالى رمضان حتى كان بعضهم إذا وصل في الإحياء إلى الضحى قام بما بقى من القرآن في ركعة واحدة يكبر في كل سورة ، فإذا انتهى إلى (قل أعوذ برب الناس) كبر في آخرها ثم يكبر للركوع ، وإذا قام في الركعة الثانية قرأ الفاتحة وما تيسر من سورة البقرة ، وفعلت أنا ذلك مرات لما كنت أقوم بالإحياء إماما بدمشق ومصر انتهى . ثم إن قلنا التكبير لآخر السورة كان بين آخرها وبين الركوع ، وإن قلنا لأولها كان بين تكبير القيام وبسملة أول السورة ، ووقع لبعض الشافعية من المتأخرين الإنكار على من كبر في الصلاة فرد ذلك عليه غير واحد وشنعوا عليه في هذا الإنكار . قال ابن الجوزى : ولم أر للحنفية ولا للمالكية ، نقلا بعد التتبع وأما الحنابلة ففي فروعهم لابن مفلح وهل يكبر نختمه من الضحى أو لم نشرح آخر كل سورة فيه روايتان ، ولم يستحبه الحنابلة القراء غير ابن كثير ، وقيل ويهمل انتهى .

وأما صيغته فلم يختلف مثبتوه أنها : الله أكبر ، وهى التى رواها الجمهور عن البزى ، وروى عنه آخرون التهليل قبلها فتصير لا إله إلا الله والله أكبر وهذه ثابتة عن البزى فلنعمل ، ومن ثمة قال شيخ الإسلام عبد الرحمن الرازى الشافعى رحمه الله فى وسيطه فى العشر : وقد رأيت المشايخ يؤثرون ذلك فى الصلاة فرقا بينها وبين تكبير الركوع ، ونقل عن البزى أيضا زيادة : والله الحمد بعد أكبر ، وروى جمع عن قنبل وروى عنه آخرون التهليل أيضا وقطع به غير واحد . قال الدانى : والوجهان يعنى التهليل مع التكبير والتكبير وحده عن البزى وقنبل صحيحان مشهوران مستعملان جيدان ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[مطلب : التكبير عند ختم القرآن أو آخر السور هل هو سنة ؟]

وسئل رضى الله عنه : التكبير عند ختم القرآن أو آخر السور فى الصلاة هل هو سنة ؟ فأجاب بقوله : نعم هو سنة فى الصلاة كما نص عليه الشافعى وشيخه سفيان بن عيينة وابن جريج وغيرهم ، ونقله جماعة من أئمتنا المتأخرين كأبى شامة والسخاوى وابن جملة خطيب دمشق وغيرهم وعمل به جماعة منهم (٢٩ - الفتاوى المدينية)

وأفتوا به من يعمل به في صلاة التراويح وردوا على من أنكر ذلك ، ومن ثمة قال ابن الجزري في أواخر النشر لما أن بسط الكلام في ذلك : والعجب ممن ينكر التكبير بعد ثبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين وغيرهم ويجيز في صلوات غير ثابتة ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[مطلب : هل قراءة الصبي الجنب القرآن بقصد كونه قرآنا ومكثه في المسجد جائز أم لا ؟]

وسئل نفع الله به : في الصبي الجنب هل قراءته القرآن بقصد كونه قرآنا جائزة وكذلك مكثه في المسجد فلا يمنع منهما ولا حرج على وليه وتمكينه حينئذ ؟ فإن قلتم بعدم الجواز فهل نسبة بعضهم الجواز لخادم الزركشي صحيحة ، وإذا كانت صحيحة فهل وافقه أحد أم خالفه ، وعلى تقدير عدم صحتها فهل قال أحد بالجواز من أئمة المذاهب أم لا ؟

فأجاب بقوله : هو أن الذي أفتى به النووي وجزم به ابن السبكي في معيد النعم أنه يجوز تمكين الصبي المميز الجنب من مس المصحف لحاجة تعلمه منه ، فقول الإسنوي في المهمات لم أجد تصريحاً بتمكين المميز في حال الجنابة ، والقياس المنع لأنها نادرة وحكمها أغلظ انتهى . يرد وإن تبعه شيخنا زكريا وأفتى به فقهاء اليمن بأنه يكفي تصريح النووي وغيره بذلك ، لكن الظاهر أن الإسنوي ومن تبعه لم يطلع على ذلك ، وأما قول الخادم بعد أن ذكر إفتاء النووي : وفيه نظر لأن الجنابة لا تتكرر فلا يشق ، وعلى قياسه يجوز تمكينه من المكث في المسجد وهو بعيد إذ لا ضرورة فيرد بأن تنظيره إنما يأتي إذا قلنا إن العلة عظم المشقة في تكليف الصبيان استصحاب الطهارة ، وهو ما صرح به الشيخان . أما إذا قلنا بما في التهذيب من أن العلة أن طهارة الصبي ناقصة فلا معنى لاشتراطها فكلام النووي حينئذ واضح لا غبار عليه على أن الذي ينبغي أن العلة مركبة وعليه فكلام النووي واضح أيضا ، ويرد قياسه بإمكان الفرق بينهما بأن احتياجه إلى القرآن ومس المصحف لأجل تعلمه منه أكثر من احتياجه إلى المسجد فلم تكن ضرورة إلى إباحة دخوله ، على أن قضية علة التهذيب السابقة أنه يجوز له المكث في المسجد جنبا أيضا وجزم به بعض المتأخرين ، والله أعلم .

[مطلب : هل يجوز لأحد أن يفسر شيئا من القرآن من تفسير الواحدى وغيره ؟]

وسئل رضى الله عنه : عن رجل فسر آية من آيات القرآن المبين بتفسير أبى الحسن الواحدى وابن عباس والزجاج وعطاء وغيرهم من العلماء المجتهدين المعتبرين كما فسر في تفسيرهم ، هل يجوز له ذلك أم لا ؟

فأجاب بقوله : إنه لا حرج على من ذكر تفاسير الأئمة على وجهها من غير أن يتصرف فيها بزيادة أو نقص بل هو مأجور مثاب على ذلك ، لكن ينبغي له إن كان يذكر ذلك التفسير للعامة أن يتحرى لهم الأليق بحالهم مما تحتمله عقولهم فلا يذكر لهم شيئا من غرائب التفسير ومشكلاته التي لا تحتملها عقولهم ، لأن ذلك يكون فتنة لهم وضلالا بيانا ، ومن ثمة يجب على الحاكم أصلحه الله منع من يفعل ذلك من جهالة الوعاظ لأنهم يضاون ويضلون ، وكذلك يجب عليه أيضا أن يمنع من ينقل التفاسير الباطلة كتفسير من يتكلم في التفسير برأيه مع عدم أهليته لذلك ، ومن يتكلم في التفسير بما قاله الأئمة لكن لا يفهمه على وجه لعدم الآلات عنده فإن التفسير علم نفيس خطير لا يليق بكل أحد أن يتكلم فيه ولا أن يخوض فيه إلا إذا أتقن آياته التي يحتاج

لإنها كعلم السنة والفقهاء واللغة والنحو والمعاني والبيان وغيرها من العلوم المتعلقة بلسان العرب ، فمن أتقن ذلك يساغ له الكلام فيه ومن لم يتقن ذلك اقتصر على مجرد نقل ما قاله أئمة التفسير بما ذكره الأئمة المتأخرون عنهم كالواحدى والبغوى والقرطبي والإمام الفخر الرازى والبيضاوى وغيرهم ، ولا يذكر من كلام هؤلاء الأئمة إلا ما يليق بمن يذكره لهم من غير أن يتصرف فيه بشيء .
والحاصل أن هذا مسلك خطر وطريق وعر فينبغى التحرى فى سلوكه خذرا من الضلال والإضلال ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[مطلب : فى معنى قوله تعالى (يوم يفر المرء من أخيه) الخ]

وسئل نفع الله به : عن قول الله تعالى (يوم يفر المرء من أخيه وأمه وأبيه وصاحبه وبنيه لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه) هل هذه الآية خاصة أو عامة ، وما معنى لفظ المرء فى هذه الآية هل يشمل الكافر والمسلم ، والفرار يوم القيامة هل يكون من المسلم والكافر أو من الكافر خاصة ؟

فأجاب بقوله : إن الآية عامة كما يدل عليه سياقها ونظمها ، ويدل لذلك حديث الترمذى بإسناد حسن صحيح عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « تحشرون حفاة عراة غرلا غير محتونين فقالت امرأة أو يبصر أو يرى بعضهم عورة بعض ؟ قال يافلانة (لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه) » ويدل لذلك أيضا ما رواه المفسرون فى الآية : أن معنى الفرار من هؤلاء التباعد عنهم وعدم الالتفات إلى واحد منهم اشتغالا عنهم بما هو فيه مما لا يطيق حمله وخوفا أنهم يطالبونه بحقوقهم كما وساة الأخ وبر الوالدين وتوفية الصحابة ماوجب لها والتقصير فى حق البنين بعلم التعليم والإرشاد ، ولذلك قيل أول من يفر من أخيه هابيل ، ومن أبيه إبراهيم على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام ، ومن صاحبه لوط عليه الصلاة والسلام ، ومن ولده نوح عليه الصلاة والسلام ، وقيل إن المرء يفر من موالة هؤلاء ونصرتهم لأنهم الذين كان يفر إليهم فى الدنيا ويعتم ويتقوى بهم فلم ينفعه فى الآخرة بل يتباعد عنهم ثم ، ولم يرج فيهم نفعا بقربه إليهم بل خشى منهم ضررا عظيما حمله على التباعد الشديد المعبر عنه بالفرار عنهم ، ولهذا يظهر للعاقل أن ذلك اليوم لا ينفع فيه شيء من الصور المحبوبة فى الدنيا وإنما تنفع فيه الأعمال الصالحة ، بل تنقلب تلك الصور المحبوبة أعداء يفر عنها ولا يتقرب إليها ، ومن ثم قال تعالى (المال والبنون زينة الحياة الدنيا والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا وخير أملا) وقال (إن من أزواجكم وأولادكم عدوا لكم فاحذروهم) فحذر الله منهم فى الدنيا قبل أن يفر منهم فى الآخرة ، وهذا الفرار قبيل دخول الجنة أما فيها فلا يكون فيها إلا الاجتماع والمشاهدة .

[مطلب : فى أن الذرية قد تطلق على الآباء فقط وقد تطلق على ما يشملهم والأبناء]

(والذين آمنوا واتبعهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريتهم) والذرية هنا تشمل الآباء كالأبناء ، ونظيره (وآية لهم أنا حملنا ذريتهم فى الفلك المشحون) أى آباءهم فاستفيد منه إطلاق الذرية على الآباء وحدهم وعلى ما يشملهم مع الأبناء ، ثم ما ذكر فى الآية من باب الترقى لأن الأبوين أقرب من الإخوة وتعلق القلب والاتصاف بالصحابة أشد منه بهما وذلك بالابن أشد منه بها ، فكأنه قيل من أخيه بل من أبويه مع مزيد

قريبهما بل من صاحبه مع مزيد تعلقه بها بل من الابن الذي هو الغاية في التعاقب به وعدم مساواة أحد له في هذه المرتبة ، وذلك يثبتك عن عظيم شدة الهول الذي تعين في ذلك اليوم حتى يحمل على الفرار من مثل هؤلاء نسأل الله اللطيف في ذلك والمسامحة إنه أقرب وأكرم مجيب ، والله تعالى أعلم .

وسئل نفع الله به : عما لو شك في شيء من القرآن حال التلاوة أهو بالبياء أو هو بالتاء أو هو وقال أو فقال هل له أن يقرأه من غير تيقن حقيقة ذلك أم لا ؟

فأجاب بقوله : إنه لا يجوز له القراءة مع الشك المذكور حتى يغلب على ظنه الصواب ، والله أعلم .

[مطلب : في أن الوعظ بقيدته لا يتوقف على إذن الإمام]

وسئل نفعنا الله به : عن شخص يعظ المسلمين بتفسير القرآن والحديث وهو لا يعرف علم الصرف ووجه الإعراب من علم النحو ولا وجه اللغة ولا علم المعاني والبيان ، هل يجوز له الوعظ بهما أولا ؟ وإن وعظ بذلك برأيه فهل عليه حد مضبوط أو تعزير أو لاشيء عليه ؟ وهل يجوز له الوعظ بغير إذن الحاكم أو يعلق إذنه عليه وإذا منعه عنه فوعظ ، فهل عليه التعزير وإن قلتم ينبغى التعزير فما حده ؟

فأجاب رضى الله عنه بقوله : بأنه إن كان وعظه بآيات الترغيب والترهيب ونحوهما وبالأحاديث المتعلقة بذلك وفسر ذلك بما قاله الأئمة جاز له ذلك وإن لم يعلم من علم النحو وغيره لأنه ناقل لكلام العلماء والناقل كلامهم إلى الناس لا يشترط فيه إلا العدالة وأن لا يتصرف فيه بشيء من رأيه وفهمه ، وأما إذا كان يتصرف فيه برأيه أو فهمه ولا أهلية فيه لذلك بأن لم يتقن العلوم المتعلقة بذلك فإنه يجب على أئمة المسلمين وولاتهم وكل من له قدرة منعه من ذلك وزجره عن الخوض فيه فإن لم يتمتع رفع إلى بعض قضاة المسلمين ليعزره التعزير الشديد البالغ الزاجر له ولأمثاله من الجهال عن الخوض في مثل هذه الأمور الصعبة لما يترتب على ذلك من المفاسد والقبايح الكثيرة الشنيعة ، ومن أتقن طريق الوعظ وما يحتاج إليه من العلوم فإنها درجة سنوية ومنصب شريف لا يستهزى به ويتجاسر عليه إلا كل جاهل مجازف في الدين لا يخاف الله ولا يخشى سطوة عذابه الأقرب إليه من جبل الوريد ، فمن أتقنه كما ذكرنا جاز له فعله من غير إذن الإمام ، لكن قياس ما قاله أئمتنا في التدريس أنه لا يجوز فعله في المساجد العظام إلا بإذن الإمام إن اعتيد استئذانه في مثل ذلك ، وحيث منع الإمام منه شخصا فخالقه وفعل عزر التعزير الشديد لأن مخالفة أمر الإمام الذى ليس بمعصية حرام موجب للتعزير الشديد وكيفية التعزير لا ضابط لها لأنه يختلف باختلاف المعزرين والمعصية التي وجب التعزير لها وبسببها ، ومن ثم قالوا إن الأمر فيه منوط برأى الإمام فتى رأى مرتبة كافية في الزجر لم يجز له الارتقاء إلى ما فوقها ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[مطلب : يحرم جعل شيء من القرآن أو الأسماء المعظمة غشاء للكتب أو في جلدتها]

وسئل نفع الله به : إذا استعمل من ورق الكتب أغشية لها وفي تجليدها هل يجب نقضه وبه ؟ فأجاب بقوله : يحرم جعل الأوراق التي فيها شيء من القرآن أو من الأسماء المعظمة غشاء مثلا أخذا مما أفتى به الحنطى من حرمة جعل النقد في كاغذ فيه بسم الله الرحمن الرحيم ، وفرق ابن العماد بينه وبين كراهية لبس الثوب المطرز بالقرآن بأن المكتوب هنا قصد به الدراسة ومقتضاه أنه لا يحرم جعل ذلك فيما كتب

لا للدراسة ، وفيه وقفة ، والذي ينبغي في الفرق أن يقال ليس من شأن الثوب أن يكتب عليه قرآن بخلاف الكاغد فلم يحرم لبس ذلك وحرم جعل شيء في هذا ، لأن لبس ذلك لا يعد امتهانا لما كتب عليه بخلاف جعله نحو نقد في هذا فإنه يعد انتهاكا أى انتهاك لما كتب فيه ، لأن الكتابة فيه تقطع عنه كونه يجعله ظرفا لغيره لكونه موضوعا لها ، والكتابة على الثوب لا تقطع كونه ملبوسا لكونه ليس موضوعا له .

وإذا تقرر ذلك اتجه حرمة جعل النقد أو غيره في كاغد كتب فيه من القرآن سواء أقصد بها الدراسة أم غيرها . ويعلم من هذا ما قدمته من أنه يلحق بالقرآن كل اسم معظم كاسم الله واسم نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ، وأما الأوراق التي فيها علم محرم وليس فيها اسم معظم فظاهر كلامهم أنه لا يحرم جعلها غشاء ، وحينئذ فلا يجب نقض الأغشية المعمولة منها .

فإن قلت : بل ينبغي حرمة ذلك قياسا على حرمة توسد كتب العلم المحترم .

قلت : القياس له نوع اتجاه إلا أنه يمكن الفرق بأن التوسد فيه من المباشرة بالامتحان والاستعمال ما ليس في جعلها أغشية : وواضح أن الكلام في كتب علم بالية تعطل النفع بها ولم يكن في جعلها أغشية لإضاعة مال ولا تعطيل لذلك العلم المحترم ، فإن وجد شيء من ذلك اتجه القول بالحرمة حينئذ كما لا يخفى على من له أدنى بصيرة وإذا حرم وجب نقضها وإعادتها على حالها إن أمكن ذلك بعد النقض ، والله أعلم .

[مطلب : فيما إذا وجد في المصحف أو كتب العلم غلطا الخ]

وسئلت : عن وجد في مصحف غلطا هل له أن يصلحه بغير إذن مالكة وكذلك في الكتب ، وهل للقارىء بالمصحف الكريم إذا انتهى إلى آخر حزبه أن يضع فيه ورقة أو نحوها ليعرف حزبه فيها ، وهل يجوز وضع مصحف على مصحف آخر ، وهل يجوز أن يكتب في المصحف الوقف أنه وقف على كذا وأن فلانا وقف ، وهل يجوز أن يحشى المصحف الكريم من التفسير كما يحشى الكتب من الشروح وما حكم كتابة الأحاديث في فضل السور قبل البسملة وهل يجوز وضع المصحف في كوة طاهرة من غير فرش ، وهل يحرم مد الرجل إليه وإن بعد عنه ، وهل يجوز وضعه على ثوب فيه كثير ونيم نحو ذباب ، وما الذي يلزم معلمى الصبيان أن يعلموهم من احترام المصحف وهل في التكبير عند آخر كل سورة من الضحى إلى آخر القرآن أثر ، وما حكم قراءة القرآن العظيم في الطرق المتيقن نجاستها وفي الحمام ، وقول العباب : ويحرم جعل دراهم مثلا في ورقة كتب فيها قرآن ، هل الورقة التي فيها علم وورق المكاتبات لها هذا الحكم ، وهل ثبت أن مؤمنى الجن يقرءون القرآن ويعلمون ويتعلمون أحكام الشرع ، ويكتبون كما نكتب ، ويصلون الصلوات الخمس ويتطهرون لها ، وما يجب على الآدمي المتزوج منهم لزوجه من المؤمن عند من يصحح نكاحهم .

فأجبت بقولى : نقل الزركشى وغيره عن العبادى أن من استعار كتابا فوجد فيه غلطا لم يجز إصلاحه وإن كان مصحفاً وجب ، وقيده البدر بن جماعة والسراج البلقينى بالملوك قالوا : أما الموقوف فيجوز لإصلاحه وظاهر أن عمله إذا كان خطه مستصلحا أى بحيث لا يتعيب به المصحف والكتاب المصالح هذا واعلم أن شيخ الإسلام البدر بن جماعة عقد بابا للآداب مع الكتب ، وما يتعلق بتصحيحها وضبطها وحملها ووضعها وشراؤها وعارياتها ونسخها وغير ذلك ، وقد قصدت تلخيصه هنا لتعلم منه أجوبة بعض الأسئلة قال ما حاصله مع الزيادة فيه : ينبغي لطالب العلم أن يعنى بتحصيل الكتب المحتاج إليها ما أمكنه بشراء وإلا فبإجارة أو عارية ، ولا يشتغل بنسخ شيء منها إلا ما يتعذر تحصيله بغير النسخ ، ولتكن همته بالتصحيح أكثر من التحسين

وتسن إعارتها حيث لا ضرر ، وقيل تسكره ولا وجه له كيف وفيها من الإعانة على العلم والخير ما لا يخفى
وللوسائل حكم المقاصد ، وقد كتب الشافعي رحمه الله لمحمد بن الحسن رضي الله عنه . إن العلم ينهى أهله أو أبى
أهله أن يمنعه أهله .

[مطلب : لا ينسخ الشخص من كتاب غيره إلا بإذنه في النسخ بأن يقول انتفع به]

وينبغي للمستعير أن يشكر للمعير ذلك ويجزيه خيرا ولو بالدعاء وليرد الكتاب بعد فراغ حاجته
أو عند طلب مالكة ، ولا يجوز أن يصاحبه بغير إذن صاحبه أى بقيدته السابق ، ولا يحشيه شيئا في مغاضن
فواتحه وخواتمه إلا إذا علم رضا صاحبه ، ولا يسوده ولا يعيرد غيره ولا يودعه لغير ضرورة حيث يجوز
شرعا ، ولا ينسخ منه بغير إذن صاحبه إذ مطلق الاستعارة لا تتناول النسخ إلا إذا قال له المالك لنتفع به كيف
شئت ، ولا بأس بالنسخ من موقوف على من ينتفع به غير معين ، ولا بإصلاحه ممن هو أهل لذلك وحسن
أن يستأذن ناظره ، ولا ينسخ منه والقرطاس بباطنه وعلى كتابته ولا يضع المحبرة عليه ، ولا يمر بالقلم الممدود
من الخبر فوق كتابته ، وإذا نسخ منه أو طالع فيه فلا يضعه في الأرض مفروشا منشورا بل يجعله بين شيتين
أو على كرسي لئلا يتقطع حبه .

[مطلب : في بيان كيفية وضع الكتب]

وإذا وضعها بمكان فليجعل بينها وبين الأرض حائلا ، ويراعى الأدب في وضعها باعتبار شرفها وجلالة
مصنفها فيضع الأشرف أعلاها والمصحف أعلى الكل ، وجعله بمسار معلق بنحو وتد في حائط طاهر نظيف
في صدر المجلس أولى ، ثم كتب الحديث الصحيح الصرف كصحيح مسلم أى لكن ينبغي تقديم البخارى عليه
لأنه مع كونه أصح أكثر قرآنا ، وسيأتى أن الأكثر قرآنا من المستويين في علم يقدم ثم تفسير القرآن ثم شرح
الحديث فأصول الدين فأصول الفقه فالنحو فالصرف وعلوم المعاني والبيان والبدع ونحوها وأشعار
العرب فالعروض ، وعند استواء كتابين في فن يعلى الأكثر قرآنا فحديثا فجلالة المصنف فتقدمه فأكثرهما
وقوعا في أيدي العلماء والصالحين فأصحهما ، والأولى في وضع الكتب أن يكون أوله المفتح بنحو البسملة
إلى فوق ، وأن لا يجعله خزانة لنحو كراريس ، ويحرم جعله مخدة إلا عند الخوف عليه ، وظاهر أن مثله
جعله متكأ أو مسندا لا مروحة لقلعة الامتحان فيه بالنسبة لما قبله ، ويحرم توسد المصحف ولو خاف سرقة
بخلاف ما لو خاف عليه نجسا أو كافرا فيجوز توسده بل يجب . وليعلم بنحو ورقة لعود وطى حاشية ورقة
ويتفقد ما استعاره عند الأخذ والرد ويتحرى في نظر علامة الصحة فيما يريد أن يشتريه ، ومنها ما أشار إليه
الشافعي رضي الله عنه بقوله : إذا رأيت الكتاب فيه إلحاق أو إصلاح فاشهد له بالصحة ، وقال غيره :
لا يضيء الكتاب حتى يظلم يريد إصلاحه .

وينبغي لكاتب العلم الظهارة والاستقبال وابتداء الكتاب بالبسملة والحمدلة والصلاة والسلام على
نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ويختتمه بذلك ، ويكتب عند تمامه تم كتاب كذا فقيه فوائده ، وليعظم اسم الله
إذا كتبه بأن يكتب عقبه تعالى أو قدس أو عز وجل أو نحو ذلك وكذا اسم رسوله بأن يكتب عقبه صلى الله
عليه وسلم فقد جرت به عادة الخلف كالسلف ، ولا يختصر كتابتها بنحو صلعم فإنه عادة المحرومين ، ويترضى
عن الأكبر كالمجتهدين ، ويترحم عن دونهم ، ويتجنب دقيق الخط فإنه لا ينتفع به عند الكبير ، ورعاية

الانتفاع به حينئذ أولى من رعاية خفة الحمل أو توفر مؤنة الكتابة أو الورق ، وآداب براية القلم مبسطة عند الكتاب ، وإذا صح الكتاب بمقابلته بأصل صحيح أو بقراءته على شيخ فليتقط المشكل ويذكر ضبطه في الحاشية ، ويكتب على ما صححه أو ضبطه صح صغيرة وما يراه خطأ يكتب فوقه كذا صغيرة وفي الحاشية صوابه كذا إن تحققه ، والضرب على الزيادة أولى من نحو الحك نعم الحك أولى في إزالة نحو نقطة أو مشكلة ، والأولى نحو الضرب على الثاني من المكرر إلا إن كان الأول آخر سطر ولم يكن مضافا لما بعده فالضرب عليه أولى صيانة لأوله ، ويخرج لما في الحاشية بمنعطف إلى جهته واليمين أولى ثم يكتب الخرج ضاعدا لأعلى الورقة لانا زلا لاحتمال تخريج آخر بعده ويجعل رءوس الحروف إلى جهة اليمين سواء كان لجهة الكتابة أم يسارها ، ويدع مقدار حيك آخر الورقة مرارا فلا يوصل الكتابة به لزوالها عند حيك الحيد له ويكتب آخر التخريج صح ، ولا بأس بكتابة الحواشي والفوائد والتنبيهات المهمة على حواشي الكتب التي يملكها ولتكن متعلقة بما فيه من غير إكثار لئلا يظلمه ، وترك الكتابة بين الأسطر أولى مطلقا ، ولا يكتب آخره صح فرقا بينه وبين التخريج بل نحو حاشية أو فائدة أوله أو آخره ، ولا بأس بكتابة نحو الترجمة أو المتن بالحمرة أو بالرمز بها على نحو أسماء أو مذاهب مع بيان اصطلاحه أولى الكتاب ، ويفصل بين كل كلامين بدارة مثلا لما في تركه من عسر استخراج المقصود انتهى .

[مطلب : حكم مد الرجل للمصحف أو كتب العلم]

قال الزركشي ويحرم مد الرجل إلى شيء من القرآن أو كتب العلم انتهى . وفي إطلاق الحرمة وقفة بل الأوجه عدمها إذا لم يقصد بذلك ما ينافي تعظيمه ، وبحث أيضا حرمة كتابته بقلم غير العربي وفيه نظر أيضا ، ويفرق بينه وبين حرمة قراءته بغير العربية بأن هذا يذهب إعجازة بخلاف الثاني . قال البيهقي كالحليمي : والأولى أن لا يجعل فوق المصحف غير مثله من نحو كتاب أو ثوب ، وألحق به الحليمي جوامع السفن أيضا ، وبحث ابن العماد أنه يحرم أن يضع عليه نعلا جديدا أو يضعه فيه لأن فيه نوع امتهان وقلة احترام ، والأولى أن لا يستدبره ولا يتخطاد ولا يرمية بالأرض بالوضع ولا حاجة تدعو لذلك ، بل لو قيل بكرامة الأخير لم يبعد .

[مطلب : في أنه يكره أخذ الفأل من المصحف]

ورد النهي عن تصغير لفظه كالمسجد فينبغي اجتنابه . قال الزركشي : ويسن تطييبه وجعله على كرسى وتقبيله انتهى . ويكره أخذ الفأل منه ، وقال جمع من المالكية بتحريمه . إذا تقرر ذلك علم الجواب عما ذكره السائل وهو أنه يجوز له إصلاح الغلط في ملكه وما علم رضا مالكه أو الموقوف عليه المعين بذلك بل يجب في المصحف ويجوز في غيره إذا لم يعيبه خطه . ويجوز وضع ورقة ليعرف حزبه بها وهو أولى من وضع عود ونحوه . ويجوز وضع مصحف على مصحف وظاهر أنه يجوز أن يكتب على الموقوف أنه وقف على كذا وأن فلانا وقفه لما فيه من المصلحة العامة وعليه الإجماع الفعلي ، وأنه يجوز أن يحشى المصحف من التفسير والقراءات كما تحشى الكتب لكن ينبغي أخذها مما مر في تحشية الكتب أن لا يكتب إلا المهم المتعلق بلفظ القرآن دون نحو القصص والأعاريب الغريبة . قال الحليمي : ومن الآداب أن لا يخلط به ما ليس بقرآن كعدد الآي والوقوف واختلاف القراءات ومعاني

الآيات وأسماء السور والأعشار . قال البيهقي : لأنه صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وعثمان لم يفعلوا شيئاً من ذلك ، وكتب الأحاديث المتعلقة بفضائل السور لا بأس به لمن علم أن لتلك الأحاديث أصلاً ، ككون الفاتحة تعدل ثلثي القرآن والإخلاص ثلث القرآن والكافرون وما بعدها ربعة وإذا زلزلت والعاديات نصفه ، وكون آية الكرسي أعظم آية في القرآن ، وكون يس قلب القرآن أو تعدله عشر مرات ونحو ذلك مما له أصل . وأما الأحاديث التي لا أصل لها كالمذكورة في تفسير الواحدى والزخشرى والبيضاوى وغيرهم فلا يجوز روايتها ولا كتابتها لأنها كذب موضوعة مختلفة ، بل الأحاديث التي لا يعلم أن نخرجها من يعتمد عليه في أن الحديث له أصل لا يجوز روايتها ولا كتابتها . ويجوز وضع المصحف في كوة ظاهرة من غير فرش لكن الأولى بفرش وأولى منه وأفضل كما مر تعليقه ومر أيضاً تفصيل في مد الرجل إليه فاستحضره ، وإذا قلنا بحرمة المد فحلله كما هو ظاهر حيث قرب منه بأن كان ينسب المد إليه ويعد مخلا بتعظيمه . ويجوز وضعه على متنجس معفو عنه أخذاً من قول النووى في مجموعته وتبيناه يحرم كتب القرآن أو اسم الله تعالى أى أو اسم رسوله صلى الله عليه وسلم أو كل اسم معظم كما هو ظاهر بنجس أو متنجس لم يعف عنه ، أو وضعه على نجس أو متنجس كذلك ومسه بلا حائل وإن كتب بنحو جدار ، ومن ذلك ما أفتى به ابن الصلاح من حرمة كتابة بعض القرآن وأسماء الله على بعض الأكفان لتنجسها بالصديد ومسه بطاهر من بدن تنجس باقيه خلاف الأولى ، وقيل يحرم ورد بأنه خرق للاجماع ويحرم بلع قرطاس كتب فيه نحو قرآن ممامر لا شرب غسالته .

ويجب على معلم الصبيان أن يمنع غير المميز من مس المصحف وحمله لئلا ينتهك حرمة ، وله أن يمكن المميز من حمله لحاجة تعلمه منه أو ما يتوقف عليه التعليم كذهابه به إلى المكتب أو البيت وإن كان محدثاً بل أوجبنا على المعتمد ، ولا يجوز له تمكين المحدث من حمله أو مسه بغير ذلك وما عدا ذلك من الآداب إن استؤجر المعلم لشيء منه معين لزمه فعله وإلا فلا .

ويسن التكبير من الضحى إلى آخر القرآن وهى قراءة المسكين أخرج البيهقي فى الشعب وابن خزيمة من طريق ابن أبى بزة سمعت عكرمة بن سليمان قال قرأت على إسماعيل بن عبد الله المكي فلما بلغت الضحى قال لى : كبر حتى تحتم فإنى قرأت على عبد الله بن كثير فأمرنى بذلك وقال : قرأت على مجاهد فأمرنى بذلك ، وأخبر مجاهد أنه قرأ على ابن ابن عباس رضى الله عنهما فأمره بذلك أخرجاه موقرفاً ثم أخرجه البيهقي من وجه آخر عن أبى بزة مرفوعاً وأخرجه من هذا الوجه أهنى المرفوع الحاكم فى مستدركه وصححه وله طرق كثيرة عن البرزى قال : قال لى محمد بن إدريس الشافعى رضى الله عنه : إن تركت التكبير فقد تركت سنة من سنن نبيك . قال الحافظ العماد بن كثير : وهذا يقتضى تصحيحه للحديث ، وروى أبو العلاء الهمداني عن البرزى أن الأصل فى ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم انقطع عنه الرضى فقال المشركون قلى محمدا ربه ، فنزلت سورة الضحى فكبر النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن كثير ولم يرو ذلك بإسناد يحكم عليه بصحة ولا ضعف . وقال الحلبي : نكتة التكبير تشبيه القرآن بصوم رمضان إذا تمت عدته يكبر فكذا هنا يكبر إذا أكمل عدة السور . قال : وصفته أن يقف بعد كل سورة وقفة ويقول : الله أكبر ، وكذا قال سليمان الرازى عن أصحابنا فى تفسيره : يكبر بين كل سورتين تكبيرة ولا يصل آخر السورة بالتكبير بل يفصل بينهما بسكتة . قال : ومن لا يكبر من القراء فحجتهم فى ذلك سد الذريعة عن الزيادة فى القرآن بأن يداوم عليها فيتوهم أنه منه ، وفى النشر اختلف

القراء في ابتدائه هل هو من أول الضحى أو من آخرها ، وفي انتهائه هل هو أول سورة الناس أو آخرها ، وفي وصله بأولها وآخرها ، والخلاف في الكل مبني على أصل وهو أنه هل هو لأول السورة أو لآخرها وفي لفظه فقيل الله أكبر وقيل لا إله إلا الله والله أكبر ، وسواء في التكبير الصلاة وخارجها صرح به السخاوي وأبو شامة .

[مطلب : يجوز تكرير سورة الإخلاص خلافا للإمام أحمد]

[فائدة] منع الإمام أحمد من تكرير سورة الإخلاص عند الختم ولكن عمل الناس على خلافه، وحكمته أن فيه جبها لما لعله حصل في القراءة من خلل . قال بعض المحققين : وكما قاس الخليمي التكبير عند الختم على التكبير عند إكمال رمضان فينبغي أن يقاس تكرير سورة الإخلاص على اتباع رمضان بست من شوال انتهى . وقيل حكمة التكرير ماورد أنها تعدل ثلث القرآن فتحصل ختمة ، واعترض بأنه كان حينئذ ينبغي أن تقرأ أربعاً ليحصل ختمتان : أى الختمة المقروءة تحقيقاً والمقروءة تقديراً بالثلاثة الباقية ، ورد بما تقرر أولاً من أنه ليس المقصد ذلك بل جبر الخلل كما مر وهو يحصل بتكريرها ثلاثاً وإن كانت واحدة منهما تكملة للختمة المقروءة وتكره القراءة في محل النجاسة حتى في الخلاء ، وقيل تحرم واختاره الأذرعى وفي الطريق للنهي عنها وإن لم تكن فيه نجاسة ، وفي بيت الرحي وهى تدور ولا تكره بحمام أى بمحل نظيف منه عن النجاسة لكنها فيه خلاف الأولى قاله النووى وهو ظاهر ، وإن اعترض بأن الجمهور على الكراهة كما بينته في شرح العباب ، ولا فرق في ذلك بين السر والجمهور ولا بين من له ورد وغيره وفارقت كراهة الصلاة فيه بأن الصلاة محتاط لها أكثر لأنها لعظم فضيلاتها يتسلط الشيطان فيها والحمام مأوى الشياطين . وأما القراءة فليست كذلك على أنها قد تكون سبباً لطرده وإيذائه كما صرح ذلك في آية الكرسي .

وقول السائل : وقول العباب ويحرم الخ يعلم جوابه من قولى في شرحه ويحرم جعل دراهم مثلاً في ورقة كتب فيها قرآن ومنه البسمة كما أفتى به الحنطاطى ونقله السبكي عن الفقهاء ، وفرق ابن العماد في حل لبس الثوب المطرز بالقرآن بأن المكتوب هنا مقصده الدراسة ومقتضاه أنه لا يحرم جعل ذلك فيما كتب للدراسة وفيه نظر ، والذي يتجه الفرق بأن لبس الثوب المذكور ليس فيه امتحان بطريق الذات بل بطريق التبع بخلاف وضع النقد في تلك الورقة فإنه متضمن للامتحان بطريق الذات ، ويظهر أنه يلحق بالقرآن كل اسم معظم وكان النقد فيما ذكر نحو الأكحال والأدوية بل أولى خلافاً لما يوهمه كلام البارزى ، وينبغي أن يلحق بذلك ما يبطن به جلود المصاحف وغيرها من الأوراق التى فيها اسم معظم فيحرم كجعل نحو النقد فيها بجامع ما في كل من الامتحان بخلاف ما ليس فيه اسم معظم وإن كان من العلوم الشرعية ، ثم رأيت ابن الحاج المالكي في مدخله صرح بذلك فحرمه بما فيه قرآن أو حديث أو اسم من أسماء الملائكة والأنبياء عليهم الصلاة والسلام . قال حرمة له وتعظيماً لقدره بخلاف ما فيه أسماء العلماء والسلف الصالح أو شيء من العلوم الشرعية فإنه يكره ولا يحرم انتهى وهو ظاهر موافق لقواعدنا انتهت عبارة شرح العباب ، ومنها يعلم أن الورقة التى فيها علم شرعى ليست كالتى فيها قرآن أو اسم معظم وإن وضع نحو النقد فى تلك مكروه وفى هذه حرام . وسئل ابن الصلاح عن يقول : الشيطان يقدر أن يقرأ القرآن ويصلى هو وجنوده ؟ فأجاب بقوله : ظاهر القول ينفي قراءتهم القرآن وقوعاً ويلزم من ذلك انتفاء الصلاة منهم إذ منها قراءة القرآن ، وقد ورد أن الملائكة لم يعطوا فضيلة حفظه فهم حريصون (٣٥ - الفتاوى الحديثة)

على استماعه من الإنس ، فإن قراءة القرآن كرامة أكرم الله بها الإنس غير أن المؤمنين من الجن بلغنا أنهم يقومون وما ذكره في الملائكة . قال الكمال الدميري : قد يتوقف فيه من جهة أن جبريل هو النازل بالقرآن على النبي صلى الله عليه وسلم وقال تعالى في وصف الملائكة (فالتاليات ذكرا) أى تتلو القرآن انتهى . وقد يجب بأن ذلك خصوصية لجبريل وتفسير الآية بخصوص كونها تتلو القرآن هو محل النزاع فلا دليل فيه ، وما ذكره في مؤمنى الجن يؤيده ما أخرجه الخطيب في رواية مالك عن جابر رضى الله عنه قال « بينما نحن نسير مع النبي صلى الله عليه وسلم إذا أقبلت حية سوداء ثعبان ذكر فوضعت رأسها في أذن النبي صلى الله عليه وسلم ووضع النبي صلى الله عليه وسلم فمه على أذنها فناجها ثم ذهب وكأنا الأرض قد ابتلعها فقلنا يا رسول الله لقد أشقنا عليك فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا وفد الجن نسوا سورة فأرسلوه إلى ففتحت عليهم القرآن » وفي هذا تصريح بأنهم يقرءون القرآن .

[مطلب : في أن هامة بن إبليس أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وآمن به]

وفي حديث ورد من طرق كثيرة يبلغ بها درجة الحسن كما قال بعض المحققين « أن هامة بن إبليس جاء للنبي صلى الله عليه وسلم وذكر أنه حضر قتل هابيل بن آدم وأنه اجتمع بنوح فمن بعدهم وآمن بهم ثم طلب من النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن آمن به وبلغه السلام من عيسى عليه الصلاة والسلام فرد عليه السلام أن يعلمه شيئا من القرآن فعلمه الواقعة والمرسلات وعم يتساءلون وإذا الشمس كورت وقل هو الله أحد والمعوذتين » ثم ما أفهمه التلازم بين القراءة والصلاة الذى مرّ عن ابن الصلاح من أن مؤمنى الجن يصلون ، يدل له ما رواه سفیان الثوري في تفسيره عن إسماعيل البجلي عن سعيد بن جبیر قال : قالت الجن للنبي صلى الله عليه وسلم كيف لنا بمسجدك أن نشهد الصلاة معك ونحن نأون عنك ففرزت (وأن المساجد لله فلا ندعوا مع الله أحدا) وفي نهاية ابن الأثير في الحديث « لاتحدثوا في القزع فإنه مصلى الخائفين » والقزع بالتحريك أن يكون في الأرض ذات الكلا مواضع لانبات بها والخائفون الجن .

[مطلب : على أن أبا البقاء العكبري الحنبلي أفتى بصحة الصلاة خلف الجن]

وأخرج الطبراني عن ابن مسعود في قصته ليلة جن نصيبين « لما خرج إليهم النبي صلى الله عليه وسلم بأعلى مكة ورجع النبي صلى الله عليه وسلم من عندهم أدركه شخصان منهم فقالا له يا رسول الله إننا نجب أن تؤمنا في صلاتنا » قال ابن مسعود رضى الله عنه « فصليا خلفه ثم صلى بنا ثم انصرفا ، فقلت له من هؤلاء يا رسول الله ؟ فقال هؤلاء جن نصيبين » الحديث ، وأفتى به أبو البقاء العكبري الحنبلي بصحة الصلاة خلف الجن لأنهم مكلفون والنبي صلى الله عليه وسلم مرسل إليهم أى إجماعا ، وذكر ابن الصبر في الحنبلي أيضا أن الجمعة تنعقد بهم وقضية مذهبا ذلك إن تحقق وجود شروط الإمامة والجمعة في العين منهم الذى يراد الاتهام به أو حسبانته من الأربيعين ، ويؤيد ذلك إفتاء السبكي بأنهم مكلفون بشريعته صلى الله عليه وسلم في كل شيء . لأنه إذا ثبت إرساله إليهم كإرساله لنا والدعوى عامة والشريعة عامة لزمهم كل تكليف وجد سببه فيهم إلا أن يدل دليل على التخصيص . قال : فنقول تلزمهم الصلاة والزكاة بشرطها والصوم والحج وغيرها من الواجبات ، ويحرم عليهم كل حرام ولا تلزم ذلك في الملائكة وإن قلنا بعموم الرسالة ثم أى وهو الأصح عند جمع محققين ، ويدل له حديث مسلم « وأرسلت إلى الخلق كافة » وقد ورد في آثار كثيرة عن الساف أن جمعا من الجن كانوا يقرءون القرآن عليهم ويتعمون العلم وبالجملة التكليف شرطه العلم فاعلموه أزمهم وما فلا انتهى كلام السبكي .

وفي فروع الحنابلة أنهم مكلفون في الجملة وأن كافرهم في النار ومؤمنهم في الجنة أي وهو ما ذهب إليه جمهور العلماء حتى أبو حنيفة رضي الله عنه خلافا لما نقل عنه أنه لا ثواب لهم إلا النجاة من النار ثم يكونون ترابا انتهى . وإن ثواب مؤمنهم في الجنة كثوابنا ثم أطال الكلام في كثير من فروع فقهية وغيرها تتعاق بهم وبه كالذي مر عن السبكي يعلم الجواب عن قول السائل يعلمون ويتعلمون أحكام الشرع ويكتبون ويصاون ويتطهرون .

[مطلب : في حكاية تتماق بنكاح الجنية]

وقوله : وما الذي يجب على الآدمي المتزوج منهم الخ ؟ وجوابه : إذا ثبت أنهم مكلفون كتكليفنا جرت عليهم الأحكام الحاربية علينا في العبادات والمعاملات والنفقة على الزوجات ، وعلينا لهم إذا صححنا النكاح منهم على القول الضعيف إذ الأصح أنه لا يصح نكاح آدمي جنية كعكسه لأنهم غير جنسنا فهم بمثابة بقية الحيوانات ؛ وقد وقع لنا في ابتداء الطاب أن بعض مشايخنا ممن جمع بين العلم والصلاح قرر صحة نكاحهم فتوقفنا فيه وبخشنا معه في ذلك ثم جاءنا في يوم فقال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم البارحة في النوم فسألته عن ذلك فقال لي : أيحل نكاح البقرة ؟ أي فلا يحل نكاحهم لأنهم من غير الجنس ، ويؤيد ذلك قوله تعالى ممتنا علينا (والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا) فلو جاز التزوج منهم لقات ذلك الامتنان فعلم أن الآية دالة أيضا على عدم صحة نكاحنا منهم وهو المعتمد .

وسئل نفع الله به : عن قوله تعالى (والقمر إذا اتسق) ما هو اتساقه فإذا أحيانا ما يرى الدلال حتى يمضي من الشهر ثلاث ليال ونحوها ؛ وفي أوساط الشهر يحصل الصحو أحيانا فإذا عرفنا اتساقه متى يكون عرفنا دخوله إذا حصل الغيم في زمن الربيع فبينوا لنا بيانا واضحا ؟ .

فأجاب بقوله : معنى قوله تعالى (والقمر إذا اتسق) استوى واجتمع وتكامل ، ومن ثم قال الفراء اتساقه امتلاؤه ، واجتماعه واتساقه ليلة ثلاث عشرة وأربعة عشرة إلى ست عشرة ، وإذا كان هذا معنى الاتساق لم يتوجه قول السائل فإذا أحيانا الخ .

[مطلب : في تفسير قوله تعالى (إنا أنشأناهن إنشاء) الخ]

وسئل نفع الله به بما لفظه : في التفسير في قوله تعالى (إنا أنشأناهن إنشاء فجعلناهن أبكارا عربا أترابا لأصحاب اليمن) حكاية عن الحديث أنهن اللاتي قبضن عجائز خلقهن الله بعد الكبر عذارى فجعلها عذارى متعشقات على ميلاد واحد أفضل من الحور العين كفضل الظهارة على البطانة وأهن لأصحاب اليمن موافقا لظاهر الآية ، هل هن مختصات بأصحاب اليمن والحور العين بالمقربين أو الاعتبار بالأكثرية ؟

فأجاب بقوله : لفظ هذا الحديث لم أره ، وإنما الذي رأيت ما أخرجه كثيرون منهم عبد بن حميد وأبو عبد الله والبيهقي عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى (إنا أنشأناهن إنشاء) قال « إن هذه المنشآت التي كنن في الدنيا عجائز عمشا عمصا » وما أخرجه آخرون منهم الطيالسي والطبراني والبيهقي عن مرثد الجعفي رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في قوله تعالى (إنا أنشأناهن إنشاء) قال « الثيب والأبكار اللاتي كنن في الدنيا » وما أخرجه آخرون منهم عبد بن حميد وأبو عبد الله في الشمال والبيهقي عن الحسن قال « أتت عجوز للنبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ادع الله لي أن

يدخلني الجنة؟ فقال رسول صلى الله عليه وسلم: يا أم فلان إن الجنة لا تدخلها عجوز، فقلت تبكي، فقال أخبروها أنها لا تدخلها وهي عجوز إن الله يقول (إنا أنشأناهن إنشاء فجعلناهن أبكارا) ، وفي رواية عند البيهقي عن عائشة رضي الله عنها قالت « دخل على النبي صلى الله عليه وسلم وعندي عجوز فقال: من هذه؟ فقلت إحدى خالاتي، فقال: أما إنه لا تدخل الجنة العجوز، فدخل العجوز من تلك ماشاء الله، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: إنا أنشأناهن خلقا آخر » وفي رواية عند الطبراني عنها « أنه صلى الله عليه وسلم أنه عجوز من الأنصار فقالت: يا رسول الله ادع الله أن يدخلني الجنة؟ فقال: إن الجنة لا تدخلها عجوز فذهب يصلي ثم رجع، فقالت عائشة رضي الله عنها: لقد لقيت من كلمتك مشقة، فقال: إن ذلك كذلك إن الله إذا أدخلهن الجنة حوّلن أبكارا » وقال ابن عباس رضي الله عنهما: خلقهن غير خلقهن الأول، وقال قتادة: الضمير لأزواج القوم، والحسن: الضمير للنساء، وسعيد بن جبير: معناه خلقناهن خلقا جديدا. وأخرج ابن مردويه أنه صلى الله عليه وسلم قال « (إنا أنشأناهن) أنشأهن ». وأخرج الطبراني أنه صلى الله عليه وسلم قال: « إن أهل الجنة إذا جامعوا نساءهم عدن أبكارا »، وجاء عن ابن عباس وغيره روايات حاصلها « أن العرب العواشق المتعشقات لأزواجهن المتحبيبات المقودات إليهم الغنجات المتغنجات الحسنات الكلام الغلمات »: أي القويات الشهوة، وأصل العربية الناقة التي تشتهي الفحل، والمرأة الحسنة للبعث، وورد بسند ضعيف أنه صلى الله عليه وسلم قال « خير نساءكم العفيفة الغلماة » وأخرج ابن أبي حاتم عن جعفر بن محمد عن أبيه رضي الله عنه قال: قال صلى الله عليه وسلم « عربا كلامهن عربي وإن الأتراب المستويات في السن وهو ثلاث وثلاثون سنة » .

[مطلب : يشترك جميع أهل الجنة في الحور ونساء الدنيا]

إذا تقرر ذلك فأنشأناهن إن كان معناه بدأنا خلقهن فالضمير فيه راجع للحور العين وهو بعيد خلافا لمن قال به، وكفى بهذه الأحاديث السابقة في رده وعليه فلا إشكال لإفادته أن الحور العين للسابقين ولأصحاب اليمين، وإن كان معناه أعدنا خلقهن فالضمير راجع لنساء الدنيا كما دل عليه بعض تلك الأحاديث أما إرجاعها له على معلوم لم يذكر على حد (حتى توارت بالحجاب)، أو على مذكور بالقوة لأن الفرش المرفوعة تستلزمه نظرا للكمال، أو بالفعل لأن الفرش يعبر بها عن النساء كاللباس، وعلى كل فظاهر الآية أفاد أن الحور العين للسابقين ونساء الدنيا لأصحاب اليمين، وهو مشكل لتصريح حديث الطبراني بأن فضل نساء الدنيا على الحور المنشآت كفضل الظهارة على البطانة بصلاتهن وصومهن وعبادتهن لله تعالى فيكون الأعلى للمفضول والأدون للفاضل، ويحاج عنه بأنه ورد أن أسفل أهل الجنة يفضي في الغداة الواحدة إلى مائة عذراء ويقوم على رأسه عشرة آلاف خادم، وإن للرجل زوجتين من نساء الدنيا، وبذلك يعلم اشتراك أهل الجنة جميعهم في الحور ونساء الدنيا، والذي في آية الواقعة إنما هو تمايز السابقين وأهل اليمين بمجموع المذكورات لا بكل، ولا شك أن من تأمل ما أعطيه السابقون من مجموع تلك المذكورات لهم وجدها أفضل مما أعطيه أصحاب اليمين:

وأما كون بعض ما ذكر لأصحاب اليمين أفضل من بعض ما ذكر للسابقين فلا يضر لأنه علم من السنة اشتراكهما في الحور العين ونساء الدنيا، ويصح أن يراد بأصحاب اليمين المذكور بعد أترابا أصحاب مجموع

الفريقين السابقين وأصحاب اليمين وحينئذ يفيد النص على اشتراك الفريقين في ذلك وحكمته أنه لما ذكر ما يخص كلا ختم بما يشتركان فيه كما دلت عليه السنة ، وحينئذ فلا إشكال ويكون الضمير راجعا إلى مطلق نساء الجنة التي من حملتهن نساء الدنيا كما دل عليه الحديث الأول أن من المنشآت الخ ، ويسدل له التصريح في حديث آخر بأن الحور منشآت أيضا هذا ما ظهر في الآية وإن لم أر من ذكره ، والله تعالى أعلم بأسرار كتابه أذاقنا الله حلاوة فهمه بمنه وكرمه .

[مطلب : ما سبب جعل جواب الشرط خرقها في قوله (إذا ركبا في السفينة) الخ]

وسئل نفع الله به : عن جعل جواب الشرط خرقها في قوله تعالى (إذا ركبا في السفينة خرقها) دون قال المسبب عنه ، وفي الآخرة (استطعم أهلها) دون قال بعدها المسبب عنه أيضا ، وفي المتوسطة بينهما جعل جواب الشرط قال دون سببه الذي هو قتل الغلام ما حكمة ذلك ؟

فأجاب بقوله : جعل السبب هو الجواب في الأولى والآخرة هو الأصل لأنه محط الفائدة فلا يسئل عن حكمته والمسئول عنه إنما الآية الوسطى تغير الأسلوب فيها وحكمته ، والله أعلم أن القول فيها وقع على شدة من الغلظة والإنكار والمبالغة في التوبيخ ولم يوجد نظير ذلك في الأولى والآخرة ، ولأجل هذا زاد الخضر في الجواب لك في (ألم أقل لك) إشعارا للموسى صلى الله عليه وسلم بأنه في هذا الحديث خالف العهد الذي التزمه معه في عدم الإنكار عليه مخالفة ظاهرة ، والقول بأن الأمر أبلغ من السكر والإغلاظ في الأولى أبلغ منه في الثانية لأن خشية قتل كثيرين ليست كقتل واحد ضعيف جدا ، بل الصواب ما قررته من أن مافي الثانية أبلغ وأشد في الإنكار ، وتحقق قتل نفس زكية أقبح من خشية قتل جمع لم يقع .

وإذا تقرر أن مافي الثانية أبلغ وأكد في الإنكار مما في الأولى والآخرة اتضح أنه لا بد فيها من الإشارة لذلك فغير الأسلوب فيها وجعل الجواب ، القول لأن الأغرب الذي يكون الجواب له أوقع في النفس من السبب الذي علم منه سبق نظيره وهو الخرق ، وفيه حكمة أخرى وهي زيادة الاستغراب في السبب بقرنه بالفاء لما قطعه عن الجواب الدال على وقوع القتل عقب اللقي مع زكاء تلك النفس ظاهرا وجعله جوابا يفوت هذه الإشارة .

والحاصل أن المتوسطة غير فيها أسلوب الأولين لداع اقتضاه ، وهو ما أشرنا إليه الذي لولا ذلك التغيير لما تنبه له وسئل عن حكمته ، ونظير ذلك قوله تعالى في سورة الأنعام (قل لا أقول لكم عندي خزائن الله ولا أعلم الغيب ولا أقول لكم إني ملك) فكرر أقول في الأولى والآخرة دون المتوسطة لحكمة ظاهرة في أن انتفاء الخزائن والملائكة منه معلوم بالضرورة فسلط النبي على قولهما الذي يتقوله بعض الكذابين لا عليهما لما تقرر من العلم بانتفائهما ، وأما انتفاء علم الغيب عنه فغير ضروري بل ثبوته له من جملة المعجزات التي يجوز وقوعها للأنبياء فيحتاج إلى تسليط النبي عليه لاعلى قوله مبالغة في التبري من ادعائه وإفادة الاختصاص بالله من حيث العموم للجزئيات والكلليات والممنوح لبعض الخواص إنما هو جزئيات منه لا غير فتأمل ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[مطلب : نزول القرآن كان في ليلة الرابع والعشرين من رمضان

وكانت تلك الليلة ليلة القدر]

وسئل نفع الله بعلومه : عن نزول القرآن في أي ليلة من رمضان ؟

فأجاب بقوله : أنزل ليلة أربعة وعشرين منه وكان تلك الليلة هي ليلة القدر في تلك السنة فن ثم حكم تعالى بأنه نزل في رمضان وفي ليلة القدر ، وأصل هذا ما رواه أحمد والبيهقي عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أنزلت التوراة لست مضين من رمضان ، والإنجيل لثلاث عشرة خلت منه والزبور لثمان عشرة خلت منه ، والقرآن لأربع وعشرين خلت منه » ، وفي رواية « وصحف إبراهيم لأول ليلة » قال في فتح الباري : وهذا الحديث مطابق لقوله تعالى (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن) ولقوله (إنا أنزلناه في ليلة القدر) فيحتمل أن تكون ليلة القدر في تلك السنة كانت تلك الليلة فأنزل فيها جملة إلى سماء الدنيا ثم أنزل في اليوم الرابع والعشرين إلى الأرض أول (اقرأ باسم ربك الذي خلق) انتهى .

وقوله : فيحتمل الخ إنما يأتي على انتقالها الذي اختاره النووي وغيره لا على المذهب أنها تلزم ليلة بعينها فعليه يجاب بأن هذا الحديث مع انضمام الآية إليه يدل على أنها ليلة أربع وعشرين وعليه كثيرون وأطال بعضهم النفس في الاستدلال له .

وقوله : إن أول اقرأ نزل يوم الرابع والعشرين مشكل بما اشتهر من أنه صلى الله عليه وسلم بعث في شهر ربيع الأول . وأجيب عن هذا بما ذكره أنه نبي أول بالرؤيا في شهر مولده ثم كانت مدتها ستة أشهر ثم أوحى الله إليه في اليقظة ذكره البيهقي وغيره وجاء عن أبي قلابة أن الكتب أنزلت ليلة أربع وعشرين من رمضان ، وقدموا الأول عليه لأنه أثبت منه . واستشكل إنزاله جملة ليلة القدر إلى بيت العزة بأن من جملة (إنا أنزلناه في ليلة القدر) فإن لم تكن منه فما نزل جملة وإن كانت منه فما وجه صحة هذه العبارة وأجيب بأن معناه أنا حكمتنا بانزاله في ليلة القدر وقضيناها وقدرناه في الأزل ، وأنزل بمعنى نزله في ليلة القدر كأتى أمر الله .

وسئل نفع الله به هل ورد أن اللاحن في القرآن له ثواب ؟

فأجاب بقوله : أخرج البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم قال « من قرأ القرآن فأعربه كله فله بكل حرف أربعون حسنة ، فإن أعرب بعضه ولحن في بعضه فله بكل حرف عشرون حسنة ، وإن لم يعرب شيئاً له بكل حرف عشر حسنة » وإسناده ضعيف منقطع بل فيه كذاب وضاع . قال الحافظ السيوطي : والظاهر أن الحديث مما صنعت يده وقد عدده الذهبي من مناكيره ورواه الطبراني على كيفية أخرى وقال تفرد به فلان وهو متروك ، والبيهقي بلفظ « من قرأ القرآن فأعرب في قراءته كان له بكل حرف عشرون حسنة ، ومن قرأه بغير إعراب كان له بكل حرف عشر حسنة » وإسناده لا يصح أيضاً فإن راويه بقرينة وقد عنعنه وهو مدلس ، وبفرض صحته فيحتمل على لاحن لم يتعمد اللحن ولم يقصر في التعلم .

وسئل نفع الله به : من النازل فيه قوله تعالى (ومنهم من عاهد الله) الآية .

فأجاب بقوله : ذكر جمع أنه ثعلبة بن حاطب البدرى : قال في الإصابة : ولا أظن الخبر يصح وإن صح ففي كونه هو البدرى نظر ، وقد ذكر ابن الكلبي أن البدرى قتل بأحد فبان أنه غير هذا لأن هذا عاش إلى خلافة عثمان رضي الله عنه ، ويؤيد ذلك تسميته في تفسير ابن مردويه ثعلبة بن حاطب والبدرى اسمه ثعلبة بن حاطب

اتفاقا، وكيف يتوهم أنه البدرى مع ما صحح لا يدخل النار أحد شهد بدرا» ونظير هذا الاشتباه ما وقع في نزول (وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبدا) من أنه قول طلحة يتزوج محمد بنات عمنا ويحجبهن عنا لئن مات لأتزوجن عائشة من بعده فقبل إنه طلحة أحد العشرة ، وليس كذلك بل هو طلحة آخر شاركة في اسمه واسم أبيه ونسبه .

وسئل نفع الله به : ما قدر الذرة ؟

فأجاب : بقوله قال النيسابورى : سبعون ذرة تزن جناح بعوضة ، وسبعون جناح بعوضة تزن حبة .
وسئل نفع الله به : ما معنى الاشتراء في قوله تعالى (إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم) الآية ، ومع من كان الاشتراء ومتى وقع ؟ .

فأجاب بقوله : وقع ذلك في الأزل بالعلم وعند نزول الآية بالفعل وهذا شأن صفات الأفعال :

وسئل نفع الله به : ما المراد بالأرض التي باركنا فيها ؟

فأجاب بقوله : قال أبو بن كعب وقتادة : هي الشام لأنها أرض المحشرونها ينزل عيسى الصلاة والسلام ويهلك الدجال . وأبو العالية : هي الأرض المقدسة لأن كل ماء عذب في الأرض هو منها يخرج من أصل صخرة بيت المقدس يهبط من السماء إلى الصخرة ثم يتفرق في الأرض وابن عباس : هي مكة لأن بها البيت الذي هو مبارك وهدى للعالمين .

وسئل رضى الله عنه : عن قول البيضاوى في قوله تعالى (إلا أن يعفون أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح)

إن أن يجوز أن تكون مهملة والضمير للذكور والنون نون الرفع فهل هو صحيح ؟

فأجاب بقوله : هو صحيح من حيث الصناعة على قلة أو شذوذ فيه ، وأما كونه يصح أن يكون مرادا في الآية فهو متوقف على أنه هل قرى بعفو في أو يعفو وبغير فتح الواو فإن كان قرى به صح ما قاله البيضاوى في الآية لأن رفع يعفو المعطوف يدل على إهمال أن ، وإن لم يقرأ به لم يصح ما قاله بوجه لأن أن لا يمكن أن تكون مهملة بالنسبة ليعفون وغير مهملة بالنسبة ليعفو المعطوف ، وعلى تسليم ما ذكره في الآية ينتج من ذلك إشكال على مذهبتنا لأن الواو حينئذ في يعفون إن عادت على الأزواج ، وإن كان السياق يرده لزم أن الذى بيده عقدة النكاح هو الولي وإن عادت على الأولياء ، وأن الذى بيده عقد النكاح هو الزوج لزم أن للأولياء العفو ، والشافعى رضى الله عنه لا يقول به مع أنه لا يحصى عنه في الآية كما تقرر ، وأولى ما يجاب به منع أن ما ذكره البيضاوى مراد في الآية بدليل نصب يعفو المعطوف فإن رفع في قراءة ولو شاذة اتجه الإشكال كما قدمته لكن فحضت عن ذلك فلم أجد أحادا حكاه قراءة .

وسئل نفع الله به : عن قوله تعالى (ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم)

هل يدل على تحريم ذكر آلهة الكفار بسوء إذا علم أنه يترتب على ذلك ذكر الله بسوء أولا ، وهل في كلام الفقهاء ما يدل على ذلك ؟

فأجاب بقوله : قضية الآية التحريم إذ الأصل في النهي ذلك فيحتمل أن يقال به كذلك ، ويحتمل أن يقال بخلافه أحدًا من قولهم يسئ لمن أحدث في صلاته أن يجعل يده على أنفه خشية من وقوع الناس فيه فجعلوا خشية الوقعة المحرمة مقتضية لنذب ما يكون سببا لتركها لا لوجوبه ، وقياس الآية الوجوب ولم يقولوا

به فيكون النهي فيها للتنزيه أخذنا من كلامهم المذكور بجامع أن عيب الآلة فيما ذكر يترتب عليه أمر محرم من الغير ، وترك جعل اليد على الأنف يترتب عليه ذلك أيضا فكما لا يجب السعى في إزالة فعل الغير المحرم المترتب على فعله كذلك لا يجب عدم ذكر الآلة بسوء، وإن علم أنه يترتب عليه مامر ويحتمل أن يقال بالفرق وهو أن ما يترتب هنا من سب الله سبحانه أفحش فاخصت بتحريم ما هو سبب أو وسيلة إليه بخلاف غيره ، وعليه فلو ترتب على مدحه الإنسان وقبحة سامعه فيه لم يحرم عليه مدحه وإن علم ترتب ذلك .

[مطلب : في أن قولهم للوسائل حكم المقاصد قاعدة أكثرية

أو محمول على ما إذا صدرا من واحد]

فإن قلت : يشكل على ذلك القاعدة المشهورة وهي أن للوسائل حكم المقاصد ؟

قلت : يجاب عن ذلك بأن يقال القاعدة أكثرية أو أن محلها في وسيلة ومقصد كلاهما من فعل شخص واحد ، فحينئذ يكون للوسيلة حكم المقصد لانحداد الفاعل على أنه قد يمنع هنا كون ذلك وسيلة لأن السب إنما ينشأ عن البغض الكامن عند السامع لاعتد المدح والمدح ليس وسيلة محققة للسب فلم يعط حكمه .

وسئل أيضا رضى الله عنه : عن قوله تعالى (والقواعد من النساء التي لا يرجون نكاحا) هل التقييد بالقواعد شرط فيما بعده ، وكيف هذا مع قوله تعالى قبل ذلك (وليضربن بخمرهن على جيوبهن) وهل الآية الأولى أو الثانية موافقة للمذهب أولا أوضحوا الجواب ؟

فأجاب بقوله : قضية الآية الأولى وجوب الضرب بالخمر على الجيوب بأن يسترن الرؤوس والأعناق والصدور بالمقانع ونحوها وهو كذلك لأنه يجب عليهن ستر ماعدا الوجه والكفين ، لكن قضية الآية الثانية أن المرأة الكبيرة التي قعدت عن الحيض والنفاس والوالد بكبرها مستثناة من الحكم السابق فلا يجب عليها ستر ما ذكر ، وكلام أصحابنا لا يوافق ذلك لشمول وجوب الستر المذكور في كلامهم للمرأة مطلقا وإن كبرت ولم تشته ، وحينئذ فالآية الثانية بشكل ظاهرها على ذلك وقد يقال لا استثناء أصلا لأن مادلت عليه الآية الأولى غير مادلت عليه الثانية إذ المأمور به في الأولى الضرب بالخمر فوق الجيوب وهذا يشمل المرأة بسائر أنواعها والذي جوز هن في الآية الثانية هو طرح الثياب التي فوق الخمر أخذنا من قول بعض المفسرين المراد بالثياب الجلباب والرداء والقناع فوق الخمار ، وقضية الآية اختصاص جواز هذا بالمرأة الكبيرة التي لا تشتهى بخلاف غيرها إلا أن يقال ألحق غيرها بها في ذلك لأن المدار على ستر ماعدا الوجه والكفين وهو حاصل سواء وضعن الثياب المذكورة أم لا .

فإن قلت : فما الحكمة حينئذ في التقييد بالكبر ؟

قلت : للإشعار بأن المرأة مأمورة بالمبالغة في الستر ما أمكنها فلم يحسن التصريح بالجواز إلا للكبيرة التي لا تشتهى وطوى ذكر غيرها قصدا لهذه النكته .

[مطلب : في جواب ما تقتضيه آية السجن في قوله (قال رب السجن أحب إلي)]

وسئل أيضا رضي الله عنه : عن قوله تعالى (قال رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه) يقتضى ثبوت محبته الزنا وهو غير جائز على الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم .

فأجاب بقوله : أشار البيضاوي إلى جواب ذلك بأن الزنا مما تشبهه النفس طبعاً ولا مأخذة فيه والسجن مما تكرهه كذلك ومع ذلك فأثره عليه ، وقيل لما سبق منها الوعيد إن لم يفعل كان إكراها وقد يكون في شرعهم يبيح الزنا فأصل الحب إنما ثبت لمباح ، أو أن ذلك قبل النبوة أخذاً من رسالة الزركشي في قوله تعالى (ولما بلغ أشده آتيناها حكماً وعلماً) وعندى في جميع ذلك وقفة أما في الأول فلأن نفوس الأنبياء مطهرة عن جميع الخبائث الطبيعية والعارضة ولو قال البيضاوي إن حب الوطء مع قطع النظر عن كونه زناً طبعياً لكان أولى وإلا فالإشكال باق ، وأما في الثاني فلأن التحقيق أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون من جميع الكبائر والصغائر قبل النبوة وبعدها ، والذي يتجه لى أنه إنما أتى بصيغة أفعل على ما ذكر توأصها وإظهارها في مقام الذلة والخضوع لعيوبه حذراً من تركية نفسه في مقام الخطاب .

وسئل نفع الله به : هل على من فضل بين القراءات ملام ؟

فأجاب بقوله : إن كان من حيث أن إحدى القراءتين أو القراءات أبين أو أوضح أو أوفق لعلم النحو أو البيان أو نحو ذلك فلا ملام فيه وكتب التفسير مشحونة من ذلك وإن كان لا من تلك الحيشة بل بما ينجر ذلك من قائله إلى مافية ملام فلام وأي ملام .

[مطلب : في حكم ما إذا أنكر تواتر القراءات السبع]

وسئل نفع الله به : هل القراءة ذات السبع متواترة مطلقاً أو عند القراءة فقط ، وهل إنكار تواترها كفر أم لا ؟

فأجاب بقوله : هي متواترة عند القراء وغيرهم ، واختار بعض أئمة متأخرى المالكية أنها متواترة عند القراء لا عموماً ، وإنكار تواترها صرح بعضهم بأنه كفر واعترضه بعض أئمتهم فقال : لا يخفى على من اتقى الله وفهم ما نقلناه عن الأئمة الثقات من اختلافهم في تواترها ، وطالع كلام القاضي عياض من أئمة الدين أنه قول غير صحيح هذه مسألة البسمة انفقوا على عدم التكفير بالخلاف في إثباتها ونفيها والخلاف في تواتر وجوه القراءة مثله أو أيسر منه فكيف يصرح فيه بالتكفير وبتسليم تواترها عموماً وخصوصاً ليس ذلك معلوماً من الدين بالضرورة ، والاستحلال والتكفير إنما يكون بإنكار الجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة والاستدلال على الكفر بأن إنكار تواترها يؤدي إلى عدم تواتر القرآن جملة مردود من ثلاثة أوجه .

الأول : منع كونه يؤدي إلى ذلك والمنع كاف لأنه لم يأت على كونه يدل على ذلك بدليل وليس علم ذلك واضحاً بحيث لا يقتصر إلى دليل .

الثاني : لو سلمنا عدم التمسك بمجرد المنع لنا الدليل قائم على عدم تأديته لذلك وهو أن يقال كلما حكم بثبوت المنقول بنقل عدد مختلف لفظ ناقلية مع اتفاقه في المعنى لحكم ذلك العدد المتفق لفظ ناقلية لم يكن عدم تواتر وجوه القراءات السبعة مؤدياً لعدم تواترها فاللزوم حق واللازم باطل بيان حقيقته أن ثبوت شهادة

أربعة في الزنا أو اثنين في غيره مع اختلاف كلماتهم أو بعضها مع اتفاقهم في المعنى المشهور به كثوبتها متفقا ألفاظها ولا أعلم في ذلك خلافا ، وبيان الملازمة أن المطلوب في القراءات السبع مصحف عثمان رضي الله عنه تواترا واختلاف ألفاظ السبعة في تعبيرهم عن تلك الكلمات بالروم والترفيق والتسهيل وأضداد ذلك ، والإعراب الموافق للمعنى كاختلاف ألفاظ الشهود في إثبات الزنا بل اختلاف ألفاظ القراء بذلك أخف لأن اختلافهم راجع للاختلاف في صفة الحروف أو في بعض حروف الكلمة الواحدة ، واختلاف الشهود راجع للاختلاف في الكلام على الكلمة بكماها فكما أجمعنا على أن اختلاف تلك الألفاظ غير مانع من ثبوت الحكم اتفاقا ، وهو الظن بثبوت الأمر الموجب للحد فكذا اختلاف ألفاظ السبعة فيما ذكر غير مانع من ثبوت الحكم اتفاقا ، وهو ثبوت العلم بها كثبوت المحكوم له بالتواتر .

الوجه الثالث : أنا لو سلمنا عدم نهوض هذين الوجهين فيما ذكرناه كان أقل حالهما أنهما شبهتان يمنعان من العلم بأن عدم تواتر وجوه القراءات يوجب كون عدم تواتر القرآن جملة ضروريا من الدين ، وجهل ما ليس ضروريا من الدين ليس كفرا بحال .

وسئل نفع الله به : هل في تفسير ابن عطية اعتزال ؟

فأجاب بقوله : نعم فيه شيء كثير حتى قال الإمام المحقق ابن عرفة المالكي يخشى على المبتدئ منه أكثر ما يخاف عليه من كشاف الزمخشري ، لأن الزمخشري ، لما علمت الناس منه أنه مبتدع تخوفوا منه واشتهر أمره بين الناس مما فيه من الاعتزال ومخالفة الصواب وأكثروا من تبديعه وتضليله وتقبيلحه وتجهيله ، وابن عطية سنى لسكن لا يزال يدخل من كلام بعض المعتزلة ما هو من اعتزاله في التفسير ثم يقره ولا يذمه عليه ويعتقد أنه من أهل السنة ، وأن ما ذكره من مذهبه الجاري على أصولهم ، وليس الأمر كذلك فكان ضرر تفسير ابن عطية أشد وأعظم على الناس من ضرر الكشاف .

[مطلب : ما معنى ما جاء من حفظ ثلث القرآن أعطى ثلث النبوة ؟]

وسئل نفع الله به بما لفظه : ما معنى ما جاء « من حفظ ثلث القرآن أعطى ثلث النبوة » ؟

فأجاب رضي الله عنه بقوله : حمل على أن معناه أعطى علم ثلث النبوة على حد (واسئل القرية) أي أهلها وقوله صلى الله عليه وسلم عن أحد « هذا جبل يحبنا ونحبه » أي يحبنا أهله ونحن نحب أهله وقد أنزل القرآن تبيانا لكل شيء فمن حفظه وعلم أحكامه من خاصه وعامه ومجمله وناسخه ومنسوخه ولحنه وفحواه ومعناه والاستنباط منه فقد أوتي علم النبوة وقليل ما هم ، وهذا هو المراد بخبر « من حفظ القرآن فقد أدرجت النبوة بين جنبيه إلا أنه لا يوحى إليه ومن حفظ بعضه أوتي بقدره » حقق الله لنا حفظ كله بالمعنى المذكور بمنه وكرمه آمين .

[مطلب : فيمن يجمع آيات من القرآن ثم يقرأها كما تقرأ السور هل يكره ؟]

وسئل نفعنا الله به : عن يجمع آيات من القرآن ثم يقرأها كما تقرأ السورة هل يكره ؟

فأجاب بقوله : أفقئ العز بن عبد السلام في جمع آيات التهليل كذلك بأنه إن قصد بها القرآن ورتبها على السور لم يكره وإن نكسها كره ، بل كان التنكيس في آيات سورة واحدة حرم ، وإن وقع التنكيس في سورة في الصلاة أو غيرها كره ، ألم يقصد الذكر المجرد عن القراءة لكنه من لإحداث العوام ، وإنما حرم تنكيس

آيات السورة الواحدة ، وحكى بعضهم الإجماع عليه لإجماعهم على أن ترتيب آيات كل سورة معجزة ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم هو الفاعل له بخلاف ترتيب السور فإنه مختلف فيه أهو فعله صلى الله عليه وسلم أو فعل الصحابة بعده باجتهادهم والأصح الأول لسكن لشبهة الخلاف لم نقل بجرمته ، وحكى القاضى عياض أنه لاخلاف فى جوازه : قال بعضهم : وظاهر هذا أنه لو قرأ القرآن على ترتيبه الأول فالأول لم يكره وإن لم يوال بين السور كما فى المصحف ، وقد ذكر ذلك أبو طالب المكي فى [قوت القلوب] والغزالي فى [الإحياء] وهو أن يقرأ حزبا من القرآن فى كل يوم عند السحر ثم يقرأ سورة يس ثم الدخان ثم الواقعة ثم الحشر ثم تبارك الملك ثم المسبغات ، وذكر فيها فضلا كثيرا ، ومنها الفتاحة والمعوذتان والإخلاص والكافرون سبع مرات ، وكذلك أذكار وأدعية تطلب من الكتابين اه .

وسئل رضى الله عنه : عن قوله تعالى حكاية عن موسى صلى الله على نبيينا وعليه وسلم (وإذ قلتم يا موسى لن نصبر على طعام واحد فادع لنا ربك - إلى قوله - أتستبدلون) قديقال إن الجواب غير مطابق للسؤال لأنهم طلبوا من موسى صلى الله عليه وسلم أن يسأل لهم الله أن يخرج لهم ما هو المذكور فى الآية مع احتمال بقاء ما كانوا يتناولونه أولا من المن والسلوى ، والتعبير بالاستبدال مقتضى لأنهم سألوا رفع ذلك بالسكلية وذلك خلاف ما حكى عنهم من ذلك الاحتمال وعن قوله تعالى فى سورة الجمعة (يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة) ما الحكمة فى الإتيان بها بهذا البيان مع الاكتفاء عنه باذا نودى للصلاة الجمعة فالقصد بيان ذلك بيانا شافيا ؟

فأجاب نفعنا الله بعلومه بقوله : أما الجواب عن الأول فهو أن الجواب مطابق للسؤال ولو مع ذلك الاحتمال كما هو ظاهر بأدنى دليل بيانه أنه لما كان ينزل عليهم المن والسلوى وحدهما لم يكونوا يتناولون شيئا غيرهما فلوا من ذلك بحسب الطبع البشرى وتفنتوا على اختلاف مراتبهم فسألوا أن يستبدلوا عنهما البقل وما بعده ، وهذا السؤال صادق بأن يكونوا قد سألوا رفع ذنبك بالسكلية وبأن يكونوا قد سألوا إبقاءهما وضم نحو البقل إليهما ، وفى كل من هذين الاحتمالين استبدال أما الأول فواضح وأما الثانى فلأنهم قبل السؤال كانوا مضطربين إلى تناول المن والسلوى فلما سألوا وأجيبوا لم يضطروا إليهما وحينئذ فهما كانا يفرلان ولا يتناولونهما أو يتناولون معهما تلك الأمور الأخرى ، وعلى كل تقدير استبدلوا الذى هو أدنى بالذى هو خير لأنهم كانوا يتناولون الذى هو خير وحده وصاروا يتناولون غيره معه أو يعرضون عنه أو يشركون ، وبهذا الذى ذكرته اندفع قول السائل : والتعبير بالاستبدال مقتضى الخ ، ووجه اندفاعه ظاهر لأنه لا يقتضى إلا الإعراض عن أكله مع نزوله أو إشراك غيره معه ، وأما زعم اقتضائه أنهم سألوا رفعه بالسكلية المبني عليه توهم عدم المطابقة فلا وجه له على أن فيه سوء تعبیر بجانب مثله فى القرآن ما أمكن ، وقد وقع نظيره للكشاف فى مواضع وهو معدود من هفواته ، وكان الصواب للسائل أن يقول : لم تفهم المطابقة بين السؤال والجواب فما وجهها مع احتمال كذا ؟

ثم رأيت عن بعض المحققين التصريح بما ذكرته وعبارته :

فإن قلت : الاستبدال يقتضى ترك المبادل منه وهم لم يطلبوا ذلك وإنما طلبوا الزيادة عليه فكيف

يناسب الجواب ؟

قلت : العادة تقتضى أن من كان بين يديه طعام واحد أكل منه حتى يشبع فإذا كان بين يديه طعامان ترك موضعا للطعام الثانى انتهى . فجعل المشاركة مقتضية للاستبدال وهو عين ما قدمته بزيادة وأما الجواب عن الثانى فهو أن لذلك البيان غير ما أفاده موقعه من نكتة الإجماع الذى فى إذا ، والبيان الذى فى من يوم الجمعة ، فوائد آخر يترتب عليها أحكام شرعية جعلها أصحابنا مستنبطة من الآية ومدلولا عليها بها ، وذلك أن لفظ اليوم أضيف فى ذلك البيان للجمعة فاقضى أنها مضافة إليه فهى المقصودة منه وأنه من أوله منسوب إليها فلذلك حرموا السفر المقوت لها من الفجر وأوجبوا السعى إليها منه أيضا على بعيد الدار ، وحكموا بدخول الغسل لها والتبكير إليها بالفجر فهذه الأحكام الكثيرة التى هى محل خلاف منتشر بيننا وبين الأئمة استفيدت من هذا البيان ، ولو حذف وقيل لصلاة الجمعة لم يستفد منها شيء من ذلك فوقع البيان بذلك على أبلغ وجه وأجمله وأفوده كما هو شأن القرآن العظيم .

وسئل نفع الله به : عن قوله تعالى فى قصة ذى القرنين (ووجد عندها قوما) الآية ، هل أسلم هؤلاء القوم أولا ، وماذا فعل بعد تحييره بين الأمرين ؟

فأجاب بقوله : آمن بعضهم وكفر بعضهم فعذب حتى يرجع إليه كما ذكر ذلك البغوى عن وهب ابن منبه حيث قال عنه : إن ذا القرنين كان رجلا من الروم ابن عمجوز ، فلما بلغ كان عبدا صالحا ، فقال له الله : إني باعثك إلى أمم مختلفة ألسنتهم منهم اثنتان بينهما طول الأرض إحداهما عند مغرب الشمس يقال لها ناسكة والأخرى عند مطلعها يقال لها منسك ، فقال ذو القرنين : بأى قوم أكابرهم وبأى جمع أكابرهم أو بأى لسان أناطقهم ؟ قال الله تعالى : إني سأطوقك وألبسك الهيبة فلا يردعك شيء ، وأسخر لك النور والظلمة وأجعلهما من جنودك يهديك النور من أمامك وتحفظك الظلمة من ورائك ، فانطلق حتى أتى مغرب الشمس فوجد جمعا وعددا لا يحصيهم إلا الله تعالى وكابرهم بالظلمة حتى جمعهم فى مكان واحد فدعاهم إلى الله فمنهم من آمن به ومنهم من صد عنه ، فعمد إلى الذين تولوا عنه فأدخل عليهم الظلمة فدخلت فى أجوافهم وبيوتهم فدخلوا فى دعوته ، فجنود من أهل المغرب جنودا عظيمة فانطلق بقودهم والظلمة تسوقهم حتى أتى مطلع الشمس فعمل فيها مثل ما عمل فى المغرب انتهى ملخصا . فقواه : فمنهم من آمن به الخ فيه جواب السؤال ، والله سبحانه يجزيها على ما عهدنا من غاية الإفضال ونهاية النوال إنه أكرم كريم وأرحم رحيم .

وسئل نفع الله بعلمه : عن معنى قول العلامة الحافظ عمدة الحديث والقراء الشمس ابن الجزرى رحمه الله فى مقدمته وطيبته ونشره : يتحتم أن يراعى فى القرآن العظيم قواعد لغة العرب من ترفيق المرقق وتفخيم المفخم وإدغام المدغم وإظهار المظهر وإخفاء المخفي وقلب المقلوب ومد الممدود وقصر المقصور ، حتى لا يكرر القارىء راء ولا يطنن نونا ولا يشدد ملينا ولا يلبين مشددا ولا يترك بيان غنة ولا يشوه الحروف فيفسدها بذهاب حسنها ورونتها وطلاوتها من حيث أنه يجرى مجرى الأرت والألغ ، بل يأتي بمخارج الحروف بصفات وكيفياتها فإن حسن الأداء واجب على الصحيح ، بل الصواب وإن كان مافى حيز ٧ حتى يسمى لنا خفيا لأنه لا يدركه إلا مشايخ الأداء فهو لازم فطاركه . مضل عما قبله فضلا عن تحريف الإعراب والبناء المفضى إلى تغيير المعنى فإنهما من اللحن الجلى آثم فاسق مرتكب لحرام معاقب على فعله عادل بالقرآن عن نهجه القويم ، وقد قال تعالى (قرآنا عربيا غير ذى عوج) فلا يعذر إلا لتعذر الإتيان به على الوجه المذكور منه فحينئذ لابد من التجويد المشار إليه بقوله تعالى (ورتل القرآن ترتيلا) وهو يعم التحقيق

والتدوير والحدرد ، ولا يختص بالأول الأفضل كما يتوهمه من لا طبع له ساييم ولا ذوق عنده مستقيم ، هذا وينبغي تحسين الصوت بالقرآن كما قال :

ويقرأ القرآن بالتحقيق مع	حسدر وتدوير وكل متبع
مع حسن صوت بلحون العرب	مرتلا مجودا بالعرب
والأخذ بالتجويد حتم لازم	من لم يوجد القرآن آثم
لأنه به الإله أنزلا	وهكذا منه إلينا وصلا

قال : فمن لم يلزم ذلك الذي هو سليقة العرب لا يحسنون غيره بغير لغته فلا يكون قارئاً بل هازئاً، وهو غاش لكتابه تعالى من الذين ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا، وهم يحسبون أنهم يحسنوا صنعا داخل في خبر «رب قارى» والقرآن يلعبه « فهل الحكم كما ذكر أو ههنا تفصيل بين الجلى والخفى إذ الخفى الذى لا يغير المعنى والجلى المغير للمعنى ، والجلى والخفى ضدان كما سبق إلى بعض الأذهان أخذاً من كلام بعضهم على المقدمة بينوا لنا ذلك فالبلوى قد عمت بالتسامح فى ذلك ؟

فأجاب رضى الله عنه بقوله : قد اختلف المتكلمون على كلام هذا الخبر فقال بعضهم : حمل الوجوب ونحوه من الألفاظ الواقعة فى كلامه المذكور عنه فى السؤال على الوجوب الصناعى لا الشرعى ، وبعضهم أجرى كلامه على ظاهره ولم يؤوله بما ذكر ، والحق فى ذلك تفصيل وإن كان ممن جرى على الإطلاق الأول شيخنا خاتمة المتأخرين أبو يحيى زكريا الأنصارى سقى الله ثراه صيب الرحمة والرضوان وأعلى درجته فى الجنان أمين فقد دل كلام الأصحاب رضى الله عنهم وشكر سعيهم على ذلك التفصيل فلم يسع العدول عنه :

[مطلب : قيل لو جاز أن يبعث الله فى هذه الأمة نبيا لكان أبا محمد الجوينى قدس سره]

وبيان ذلك أن النووى رحمه الله قال فى شرح المهذب نقلا عن الشيخ الإمام المجمع على جلالته وصلاحه وإمامته أبى محمد الجوينى الذى قيل فى ترجمته لو جاز أن يبعث الله فى هذه الأمة نبيا لكان أبا محمد الجوينى اعلم أن من الناس من بالغ فى الترتيل فجعل الكلمة كلمتين قاصدا بذلك إظهار الحروف كقوله (نستعين) ويقفون بين السين والتاء وقفة لطيفة فيقطع الحرف عن الحرف والكلمة عن الكلمة ، وهذا لا يجوز لأن الكلمة الواحدة لا تختمل القطع والفصل والوقف على اثباتها ، وإنما القدر الجائز من التنزيل أن يخرج الحرف من مخرجه ثم ينتقل إلى الذى بعده متصلا بلا وقفة من الترتيل وصل الحروف والكلمات على ضرب من التأتى وليس منها فصلها ولا الوقوف فى غير محله ، ومن تمام التلاوة إتمام الحركة الواقعة على الموقف عليه اختلاسا لا إشباعا انتهى ، وأقره النووى رحمه الله على ذلك ، وبه إن تأملته تعلم أنه لا بد من ذلك التفصيل ، وهو أنه يجب وجوبا شرعيا على القارى أن يراعى فى قراءته الفاتحة وغيرها ما أجمع القراء على وجوبه دون ما اختلفوا فيه ، وذلك لأن ما وقع الاتفاق عليه يعلم أنه صلى الله عليه وسلم لم يقرأ بغيره ومدار القراءة إنما هو على الاتباع إذ لا مجال للرأى فيها بوجه فن قرأ بخلاف ما وقع الإجماع عليه يكون مبتدعا شيئا فى كلام الله تعالى ، وابتداع ما لم يرد فى القرآن لا يشك من له أدنى مسكة أنه محرم شديد التحريم بخلاف ما وقع الاختلاف فيه فإنه ليس كذلك ، فمن ثم لم يكن على القارى به حرج ألا ترى أن البسملة لما وقع الاختلاف فى إثباتها ولفظة من فى (تجرى من تحتها الأنهار) فى سورة براءة ونظائر ذلك لم يكن على مثبتها وعلى مسقطها حرج ، لأن كلا من الإثبات والنفي وارد

ليس بممتنع فكذا ما وقع الاختلاف فيه من وجوه الأداء، إذ نافية يقول إنه أمر لغوى لم يرد عنه اتباع حتم يخالفه فلذا لم يشته، وحينئذ فلامقتضى لا يجاب مراعاته شرعا فبان واتضح ما ذكرته من التفصيل وظهر ما لكل من شقيه من التعليل فاشدد باعتماده يدلك لتعود فائدة ذلك عليك :

ومما يؤيد ذلك قول شارح المهذب : من أخرج بعض الحروف من غير مخرجه إن أمكنه العلم بطلت صلاته وإفلا انتهى. ومن لازم بطلان الصلاة حرمة القراءة فكما حرمت مع تبديل المخرج كذلك تحرم مع تبديل وجوه الأداء المجمع عليها يؤيد ذلك أيضا إجماعهم كما قاله النووي رحمه الله خلافا لمن وهم فيه على حرمة القراءة بالقراءة الشاذة وإن لم يكن فيها تغيير معنى ولا زيادة ولا نقص في الصلاة وخارجها، وليس ملحوظ ذلك إلا أنه لم يتواتر قراءة مثبتها لأن القراءة سنة متبعة فلا يجوز مخالفتها، وهذا كله موجود بتامه في ترك ما أجمع عليه من وجوه الأداء كما لا يخفى، ويؤيده أيضا قول شرح المهذب من التبصرة في تكبير التحريم لا يجوز المد إلا على التي بين اللام والهاء ولا يخرجها به عن حد الاقتصار إلى الإفراط انتهى، إذ ظاهره أن إفراط المد هنا حرام فإذا حرم هنا ففي القرآن أولى فإنه لا يقول به أحد من القراء، ومن ثم ضبطت في شرح العباب وغيره الإفراط هنا بأن يطيله إلى حد لا يراه أحد من القراء، وبهذا الذي قررته وأوضحته وحررتة تعلم ضعف ما في الخادم كالنوسط عن بعض المتأخرين مما يقتضى أن الواجب ما يتعلق بالمخارج الظاهرة دون نحو الإخفاء والإقلاب والهمس والاسترخاء والاستعلاء انتهى. ووجه ضعفه ما قدمته من أن المدار في القرآن ووجوه أدائه إنما هو الاتباع فهو سنة متبعة، وحيث لم يرد في السنة في نحو الإخفاء مما ذكر إهماله تعين الإتيان به ولم يجوز تركه سواء كان من الأمور الظاهرة أم من الخفية، وبهذا يتعين أيضا اعتماد ما ذكره أعني الزركشى والأذرعى فعبر عن ذلك الإمام بأنه لو قيل إن القراءة من غير تصحيح الأداء والمخرج لا يجوز لم يكن بعيدا انتهى. وأما زعمه أن في ذلك حرجا على الناس فمنوع، وأي حرج في تعلم المجمع عليه إذ هو الذي يجب تعلمه كما مر، وبفرض أن فيه حرجا لا ينظر إليه لأن الأمور المجمع عليها لا يراعى فيها حرج ولا غيره.

فإن قلت : ينافي ما تقدم عن المجموع عن الجويني ما فيه عنه أيضا أن المبالغة في التشديد لا تنصر.

قلت : لا منافاة إن أراد بلانصر لا تبطل به الصلاة لأنه قد يسيء في الأداء وتصح صلاته وكذا إن أراد لا تحرم لأن القصد به المحافظة على الإتيان بالمتفق عليه لا الزيادة على الوارد فهو كتكرير الراء الآتى.

فإن قلت : ينافية قول الماوردى وغيره لو شدد مخففاً جاز وإن أساء ولا شك أن تشديد الخفيف مخالف لما أجمعوا عليه وقد صرح هؤلاء بالجواز.

قلت : أجب عن ذلك في شرح العباب بقولي : ووضح مما يأتي في اللحن الذي لا يغير المعنى أنه مع التعمد حرام فليحمل الجواز على الصحة لا الحل، ولا ينافية ما مر في المبالغة أى في التشديد لأنها زيادة وصف وما هنا زيادة حرف وبه يندفع تنظير القمولى انتهى.

فإن قلت : قد صرح جمع من الأصحاب وتبعهم ابن الرفعة بأنه لو نطق بحرف بين حرفين كقاف العرب أجزاء وكره، وهذا مناف لما قدمته لأن هذا النطق بخلاف المجمع عليه، وقد صرحوا فيه بالكراهة المتبادر إطلاقها إلى الجواز.

قلت : أجب عنه أيضا بقولي بعد نقل ما ذكره من الإجزاء والكراهة لكن نظر فيه المجموع

وجرى على مقتضاه المحب الطبري قال إلى البطلان : قال الأذري : وهو الظاهر المنقول ، وقال ابن العماد : لا يتجه غيره لأن في الإتيان بها كذلك إسقاط حرف من لغة العرب إذ هي ليست من الثانية والعشرين حرفا التي تتركب منها كلام العرب ، ومن لازم إسقاط حرف من الفاتحة بطلان الصلاة انتهى ، فعلم أن القول بالكراهة ضعيف إن أراد قائله القول بها ولو مع قدرته على إخراجها من مخرجها الحقيقي ، وقد مر عن شرح المهذب أن تعمد إخراج الحرف من غير مخرجه حرام .

فإن قلت : ينافي ذلك أيضا إطلاق بعض أصحابنا أن تعمد اللحن الغير المغير للمعنى مكروه :

قلت : هذا إطلاق ضعيف أيضا ، والصواب ما في شرح المهذب والتحقيق من حرمة تعمد ذلك حينئذ ففيه تأكيد لما قدمته من التفصيل إذ الجامع أنه في كل من المسألتين نطق بما ليس بقرآن فكما حرم تعمد هذا كذلك يحرم تعمد ذلك ، ولا يقال إن هذا أقبح لأنه يفرض تسليمه لا ينافي القياس إذ قياس الدون الذي هو حجة يكفي فيه بوجود أصل العلة :

فإن قلت : ينافي ذلك أيضا قولك في شرح العباب ما حاصله جزم في الجواهر كابن رزين بأن تشديد الراء من أكبر في تحريم الصلاة مبطل لها ، وردة ابن العماد وغيره بأن الذي تقتضيه اللغة خلافه لأن الراء حرف تكرير فزيادته لا تغير المعنى وهو متجه انتهى . فقولك وهو متجه مناف لما في السؤال عن ابن الجزري في تكرير الراء من أنه حرام .

قلت : هذا لا ينافي ما قدمته لأن الكلام هنا بين الأئمة ليس في الحرمة وعدمها إذ لا قرآن ، وإنما الخلاف بينهم أن هذا مغير للمعنى أولا والمعتمد أنه غير مغير للمعنى ومع ذلك نقول في نظيره من القرآن بالحرمة ولا ننظر في حرمة مخالفة ما أجمعوا عليه من وجوه الأداء إلى تغيير معنى ولا إلى عدمه إلا إلى كونه مخالفا للقراءة الواردة عنه صلى الله عليه وسلم يقينا والقراءة سنة مشبعة .

فإن قلت : ما رآك بالإجماع الذي ذكرته هل هو إجماع القراء السبعة فقط أو مع بقية العشرة أو مع بقية الأربعة عشر .

قلت : هذا ينبغي على المراد بالشاذ الذي يحرم قراءته فعند الشيخين أنه ما وراء السبعة فعليه المراد لإجماع السبعة فنقرأ بوجه مخالف لإجماعهم حرم وإلا فلا .

[مطلب : في أن من غلب عليه فن يرجع إليه فيه دون غيره]

فإن قلت : كيف ساغ لمثل شيخ الإسلام والقراء الزين الأنصاري حمل الوجوب في كلام ابن الجزري في المقدمة على الصناعات كما مر مع تصريحه في غيرها بالشرعي كما في السؤال بل ورد أن تركه مفسق ، وأيضاً كيف ساغ ذلك التفصيل الذي قدمته مع أن ظاهر عبارته المنقولة في السؤال أنه لا فرق في وجوب ذلك شرعا بين اللحن والظاهر المجمع عليه والمختلف فيه .

قلت : ابن الجزري وإن كان إماما ذا فتون عديدة إلا أن الذي غلب عليه فن القراءات ومن غلب عليه فن يرجع إليه فيه دون غيره ، فهو رحمه الله وإن صرح بأن الوجوب شرعي وأن تركه مفسق لا يرجع إليه في ذلك لأن هذا من مبحث الفقهاء وهو لم يشتهر بالفقه اشتهاره بذلك ، فذلك منه وإنما هو بحسب ما ظهر له ووقر عنده من رعاية تلك الرسوم لعلمه الذي غلب عليه ، وكان ذلك منه بمنزلة الاختيارات التي لا يعمل بها في المذهب ، فوجب الرجوع لما دل عليه كلام أهل المذهب وهو إطلاق عدم الوجوب الشرعي كما دل عليه

كلامهم في مواضع قدمتها وإن قدمت الجواب عنها أيضا، وتلك لعلها مستند إطلاق شيخنا وغيره أن الوجوب صناعي . وأما التفصيل الذي قدمته فاستنبطته من كلامهم الظاهر أو الصريح فيه كما مر واضحا مبسوطا . وأما إطلاق ابن الجزرى السابق فلم نر في كلامهم ما يدل له، فن ثم ساغ لشيخنا مخالفته مطلقا كما يعرف بتأمله .

فإن قلت : كيف ساغ له أن يجعل مخالفة الواجب فسقا وهذا ليس لإطلاقه من اصطلاح الفقهاء ولا الأصوليين إذ الفسق إنما يتحقق بارتكاب الكبيرة لا بمطلق مخالفة الواجب لأن مخالفته تنقسم إلى صغيرة وكبيرة .

قلت : أما قصد بذلك التغليظ فحسب تحريضا للناس على التجويد والاعتناء به لفرط تساهلهم فيه أو الحقيقة ويكون أخذ كون ذلك كبيرة له فيه ملحظ ما وإن كان يصدد المنع ، وقد أشار ابن الجزرى إلى نحو ما ذكرته آخر كلامه الذى فى السؤال ، ثم رأيت الحافظ الجلال السيوطى نقل عن ابن الجزرى نفسه ما يؤيد ذلك أى مقاله شيخنا حيث قال فى إتقانه : قولهم لا يجوز الوقف على المضاف دون المضاف إليه ولا كذلك . قال ابن الجزرى إنما يريدون به الجواز الأدائى وهو الذى يحسن فى القراءة ويرق فى التلاوة ، ولا يريدون بذلك أنه حرام ولا مكروه إلا أن يريد بذلك تحريف القرآن وخلاف الذى أراد الله فإنه يكفر فضلا عن أن يأثم .

فإن قلت : كيف صاغ لابن الجزرى حمل الجواز وقصره على الصناعى مع ما ذكر عنه فى السؤال ؟

قلت : له أن يفرق بأن الوقف لم يرد له ضابط عنه صلى الله عليه وسلم ولا نقل فيه شىء توقيفى فأدير الأمر فيه على ما لا يخجل بالمعنى ، فأما وجوه الأداء فوردت بل تواترت على ما فيها من كلام الأصوليين عنه صلى الله عليه وسلم فساغ له أن يجعل الوجوب فيها شرعيا ولم يكن بين كلاميه تناقض .

فإن قلت : قد مر عن شرح المهذب الحرمة فى الوقف فى نستعين وليس المراد بها إلا الحرمة الشرعية فكيف صاغ لابن الجزرى حمل كلامهم فى الوقف على الأمر الصناعى دون الشرعى ؟

قلت : كلامه فى غير ما فيه كلام شرح المهذب لأنه فى الوقت على إحدى جزئى كلمة وكلام ابن الجزرى فى الوقف على كلمة لكن لا يتم معناها إلا بما بعدها ، ويفرق بينهما بأن الأول فيه تغيير للمعنى أو النظم المعروف بخلاف الثانى فتأمله ، والله سبحانه الموفق للصواب .

[مطلب : فى نكتة قوله تعالى (وإذا قيل لهم لا تفسدوا فى الأرض) الخ]

وسئل نفع الله بعلمه عما صورته : سأل العز بن عبد السلام رحمه الله تعالى فى أماليه عن نكتة قوله تعالى (وإذا قيل لهم لا تفسدوا فى الأرض) فقيل مانكتة قوله تعالى (فى الأرض) قال وليس هذا مثال قوله تعالى (وما لهم فى الأرض من ولى ولا نصير) لأن معناه فى الأرض كلها فلو لم يأت به لاحتمال أن يكون خاصا ببعض الأرض انتهى فما الجواب ؟

فأجاب رضى الله عنه بقوله : إنما يتوجه سؤاله لو صح ما فرق به بين الآيتين ، والظاهر أنه غير صحيح وبيانه أن فى الأرض فى كل منهما وقعت فى حيز ما يفيد العموم وهو النهى فى الأول والنهى فى الثانى ، وحينئذ ففاد الأولى النهى عن جميع أنواع الفساد ، وفاد الثانية انتفاء وجود ولى ونصير لهم بسائر أنواعهما فاستويا

في أن ذكر في الأرض في كل منهما يسأل عن حكمته لأنه لو حذف لصحح الكلام بدونه ، وقوله لو لم يأت به لاحتمال الخ قد علمت أنه غير متوجه لما تقرر أن النبي أفاد أنه لا يوجد لهم ولي ولا نصير أصلا لاسبابنا إن قلنا إن عموم الأشخاص يستلزم عموم الأزمنة والأمكنة . فإن قال : إن العموم عندنا بسائر أقسامه ظني لا قطعي فلا يبنى الاحتمال المذكور . قلنا : وكذا هو في : لا نفسدوا ، فكما احتيج لذكر في الأرض في الآية الثانية لمنع ذلك الاحتمال كذلك يحتاج إليه في الأولى لمنع نظيره ، إذ لو حذف لاحتمال أن النهي عن الفساد خاص ببعض الأرض وهو المدينة التي هي محل المخاطبين وهم المنافقون ، فاحتيج لذكر في الأرض حتى يكون فيه التنصيص على النهي عن وقوع نوع من أنواع الفساد في نوع من أنواع الأرض .

والحاصل أن الحق في الآيتين أن ذكر الأرض له فائدة أي فائدة ، فأما في الثانية فواضح مما قرره ، وأما في الأولى فهو ما تقرر أنه لو حذف ذلك أوهم أن النهي عن الفساد خاص بمحلهم وهو أرض المدينة فذكر ليفيد أنه عام في كل جزء من جزئيات الأرض ، لأن الأرض مفرد محلي بأل وهو للعموم عند الأصوليين ولأن جمهور المعانين أن الأصل في أل الجنس والاستغراق لا العهد ، وما نقل عن المحققين من أن الأصل فيها العهد ففيه نظر أي نظر على أنه يؤيد ما قبل المراد بالأرض في الآية المدينة ، وعليه فذكر الأرض له فائدة ظاهرة وهي التنصيص على ما وقع منهم الإفساد فيه بالفعل ليكون أدعى إلى امتثالهم ، لأن إفساد الإنسان في بلده ومحل إقامته أقبح منها في غير ذلك ، والتقدير لو فرض إفسادكم فلا تجعلوه في أرضكم ومحل إقامتكم كما يقال لنحو قاطع الطريق إن كان ولا بد فلا تجعل ذلك في بلدك ومع من يعرفك ، وبما قررت ظهرته نكتة ذكر في الأرض سواء كانت أل فيها للعموم أو للعهد . ويمكن استخراج نكتة أخرى له وهي التذكير بالمبدأ والمعاد ، وذلك أردع عن الفساد والتقدير لا تفسدوا في عنصركم الغالب عليكم الذي خلقتم منه ورجعكم إليه وهو الطين ، والأرض أصلكم منها خلقتم وإليها تعودون فكيف تفسدون فيها ، وكلما ذكر الإنسان بحقارة أصله ومبدئه وبهلاكه واضمحلاله وعوده إلى ذلك المبدأ ومصيره ترابا ثم بعثه وحسابه كان ذلك أدعى لقبوله الموعظة وانفكاكه عما نهى عنه وامثاله لما أمر به ، وكان هذا والله أعلم هو السر لقوله تعالى (ولا تمش في الأرض هنا أدق منها في تلك بكثير كما لا يخفى) ولا يصح أن يقال احترز به عن المشي في الهواء أو على الماء لأن هذا خارق وهو لا يحترز عنه ، وكان ما ذكرته أيضا هو حكمة تكريرها والعدول عن الأصل لن تحرقها ، لكن لما كانت الإعادة بالظاهر تقتضي مزيد التيقظ والتقريع أوثرت على الضمير ، ونكتة أخرى هي الإشارة إلى عجزهم وأن آثار فسادهم قاصرة عليهم لا تتعداهم إلى الملائكة الذين يكون هلاكهم وعذابهم على أيديهم ، ونكتة أخرى هي غاية التقريع والتخويف لهم وهي أن إفسادهم يؤدي إلى استئصالهم لأن الفساد في الأرض يؤدي إلى خرابها واستئصال أهلها ، فكانه قيل لهم لا تكونوا سبباً لهلاك أنفسكم بواسطة وقوع الفساد منكم ، وما يوضح ذلك قوله تعالى (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس) وقد سئل مجاهد رضي الله عنه عن قوله تعالى (وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل) ؟ قال : بلى في الأرض فيعمل فيها بالعدوان والظلم فيحبس الله بذلك القطر من السماء فيهلك بحبس القطر الحرث أي الزرع ، والنسل أي سائر الحيوانات ثم قرأ مجاهد (ظهر الفساد في البر والبحر) الآية ، وتخصيص العز هذه الآية بالسؤال مع أن لها نظائر كثيرة في القرآن نحو (ولا تعثوا في الأرض مفسدين (٣٢) - الفتاوى الحديثة)

ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها) كأنه للاستغناء بها عن نظائرها، وما ذكرته من النكبت في تلك الآية يأتي في نظائرها التي أشرت إليها فتفتن لذلك فإنه أهم، وهذا كله لم أر من نبيه على شيء منه، ثم رأيت البيضاوي أشار إلى بعض هذه النكبت الأخيرة بقوله: وكان من فسادهم في الأرض تهيج الحروب والفتن بمخادعة المسلمين وممالة الكفار عليهم وإفشاء الأسرار إليهم فإن ذلك يؤدي إلى فساد من في الأرض من الناس والدواب والحرب، ومنه إظهار المعاصي والإهانة بالدين، فإن الإخلال بالشرائع والإعراض عنها مما يوجب الهرج والمرج ويخل انتظام العالم انتهى. ورأيت أبا حيان أشار إلى ذلك وإلى ما ذكرته أو لا من أنه ذكر فيها أيضا لإفادة العموم أي التنصيص عليه لما قدمته، وذلك لأنه قال في قوله تعالى (وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها) معلوم أن السعى لا يكون إلا في الأرض لكن أفاد به العموم بمعنى في أي مكان حل منها مع الفساد، ويدل لفظ في الأرض على كثرة سعيه وتقلبه في نواحي الأرض لأنه يلزم من عموم الأرض تكرار السعى وتقدم ما يشبهه في قوله تعالى (ولا تفسدوا في الأرض) ويمكن استخراج نكبتة أخرى وهي التعريض بصلاح الأرض، وأنهم يريدون بإفسادهم رفع ذلك الصلاح الذي امتن الله به على أهلها إما بكونه تعالى أصلح خلقها على الوجه المطابق لمنافع الخلق وإما بكونه بعث فيها الرسل وأنزل الكتب وفصل الشرائع؛ وفسادها حينئذ إما بإفساد النفوس بالقتل وقطع الأعصاب، وإما بإفساد الأموال بنحو النهب ووجوه الخيل، وإما بإفساد الأديان بالكفر والبدع، وإما بإفساد الأنساب بالزنا واللواط والقذف، وإما بإفساد العقول بشرب المسكرات فاقضى النهى عن الفساد في الأرض منع إدخال ماهية الفساد في الوجود بجميع أنواعه وأصنافه، ونكبتة أخرى وهي تذكيرهم بنعمة الله العظمى عليهم المشار إليها بقوله (هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها) أي جعلكم عمارها وسكانها أو أطال أعماركم فيها أو جعلها لكم ماعشتم أو أسكنكم فيها وخلقكم لعمارها أو استدعى منكم عمارتها، وكان التقدير: لا تفسدوا فيما جعلتكم عماره وخلقتم لعمارته وسكناه مع جعله لكم فيها ماعشتم، وطلبه منكم أن تعمروه بصلاح الأعمال والأموال والأحوال، وفي هذا من حملهم على الصلاح وإرشادهم إلى النجاح ما ليس فيه مما لم يذكر في الأرض فكان في ذكره المفيد لذلك فائدة. وسئل نفع الله به أيضا عما سأله العز بن عبد السلام في أماليه بقوله: ذكر الأزمنة في مثل قوله تعالى (وإذ نجيناكم—وإذ واعدنا موسى) وغير ذلك من المواضع التي حصل فيها الامتنان بالنعم يجعل الممتن "به نفس الزمان ومثله قول من قال من العرب:

أنسيت يوم عكاظ إذ لاقيتني تحت العجاج ولم يشق غباري

والمراد ما وقع في اليوم لانفس اليوم مافائدة ذلك، ولو ذكر النعم فقط استقل المعنى اه فما جواب ذلك؟ فأجاب نفع الله به لقوله: لذلك حكمة ظاهرة جليلة، وبيانها إجمالا أن إذ في نحو ذلك معمولة لخذوف تقريره واذكروا وقت كذا هذا هو الأصح، وأن التذكير بمجرد النعم ليس فيه التنبيه على أضرارها بوجه أظهر بخلاف التذكير بها والتي وقعت فيه، وتفصيلا أن الشيء كلما لوحظ خطره ثم النجاة منه ثم تبديله بالنعم المحضة يكون ذلك أدعى إلى مزيد الشكر عليه وانخفاض موليه ومسديه وإلى الاعتراف به وإلى عدم مخالفة النعم في شيء من أوامره أو نواهيه، فلهذا ذكر تعالى زمن النعم التي امتن بها على عباده وذكرهم بذلك الزمن ليذكروا ما كانوا فيه من الخن في ذلك الزمن قبل وصول تلك النعم إليهم فإذا ذكروا ذلك عظمت النعم عندهم عظمة لا نهاية لها، ووقعت تلك المنة منهم الموقع العظيم الأعظم، ولأجل هذا ذكرنا في آيات كثيرة

أحوالنا السابقة لنشكره عليها، وعلى أحوالنا اللاحقة بكونه خلقنا من تراب ثم من نطفة ثم من عاققة ثم من دسغة ثم أخرجنا من بطون أمهاتنا لا نعلم شيئاً ولا نقدر على شيء، فيسر لنا من قام بمصالحنا إلى أن من علينا بنعمة الهداية والوقاية، وبكونه جعل لنا عينين ولسانا وشفقتين وهدانا للنجدين ونحو ذلك من النعم التي لا تحصى والمن التي لا تستقصى، كما يظهر لك بتدبير الآي القرآنية. وبما تقرر علم أن قول العز لو ذكرت النعم فقط استقل المعنى فيه نظر، لأن المعنى المقصود الذي قررناه لا يحصل كماله بمجرد ذكر النعم بل بذكر زمنها، ولعله أراد بالمعنى أصله لكنه غير مجد لأن جزالة معاني القرآن وبداعة أساليبه تقتضي رعاية أبلغ المراتب وأسنى المطالب وهذا من أسباب إعجازه التي لم يصل إلى أدنى مراتبها غيره. وقد لحظ الشاعر في البيت الذي ذكره العز نحو ما قررته لأنه لو ذكره بمجرد التلاقي لم يتنبه لهول ذلك اليوم ولا استحضر جميع ما فيه فلم يحصل المقصود من تخويفه وتقريره، وأما إذا ذكره بذلك اليوم المشهور الذي صار يضرب به المثل في هزيمته وجبنه وعجزه عن شق غباره فيه وبنحو ذلك مما وقع فيه، فقد حصل المقصود من تخويفه وتقريره وزجره وترويعه والتسجيل عليه بأن من وقع له مثل ذلك اليوم لا ينبغي أن يعود إلى طعان بل ولا إلى حمل سنان، فإتضح أن مافي البيت من منوال مافي الآية وأن السكينة في ذلك أشهر من نار على علم، وهذا الجواب لم أر من نبه على شيء منه: رحمه الله تعالى اهـ.

[مطلب: في قوله تعالى (أولم تؤمن) الخ]

وسئل رضى الله عنه: عما سأل العز في أماليه أيضا بقوله تعالى: (أولم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبي) والله تعالى عالم بإيمانه فما الحكمة في ذلك، وما فائدة الاستفهام والجواب عنه؟

فأجاب طمئن الله قلبه بالإيمان ووالى عليه مزيد العفو والغفران وأسكنه أعلى فرادينس الجنان آمين بقوله: الجواب عن ذلك المذكور في كتب التفسير، وحاصله مع الزيادة عليه: أن الله تفضل على أنبيائه ورسله بما لم يتفضل على غيرهم، ومنه حماية ساحتهم المطهرة أن تدنس بريية أو ترمى برذيلة حاشاهم الله من ذلك، وإذا كانت هذه عادة الله معهم فلا إيهام أكملهم بعد نبينا صلى الله عليه وسلم وعليهم فله من تلك الحماية الحظ الأوفى، وحينئذ فلا إيهام سأل ربه بغاية من الأدب ونهاية من الخضوع أن يريه كيفية إحيائه الموتى، فإذا سمع هذا من لم يبلغ حقيقة العلم بأحوال الأنبياء داخله شك في هذا السؤال وتوهم منه غير المراد مما لا يلين بمقام الخليل، بل ربما أده إلى الكفر، فأراد الله تعالى أن ينزه مرتبة خليله وأن يحفظ غيره من الهلاك بسببه فسأله وهو أعلم بما انطوى عليه ضميره من البلوغ إلى غايات الإيمان والوصول إلى نهايات الإيقان، فقال له بأداة التقرير الدال على كمال نزاهته (أولم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبي) بانضمام عين اليقين إلى علم اليقين، فإنه بان أن إيمان إبراهيم على أكل وجوه الإيمان، وأنه لم يخالطه أدنى وهم، وأنه ليس غرضه من سؤاله عن ذلك إلا ذلك العيان الذي هو أعلى مقامات العرفان، ولأجل ذلك جاء عن جماعة أنه قال: بلى يارب ولكن ليس الخبر كالعيان، على أنه من تأمل سؤال إبراهيم فهم منه مراده وهو أنه صلى الله عليه وسلم لم يسأل عن أصل الإحياء وإنما سأل عن كيفية، وهذا صريح في أنه مؤمن بأصل الإحياء ومتيقن له وأنه ممن انطوى ضميره على اعتقاده.

فإن قلت: إذا دل سؤاله على ذلك فلم قيل (أولم تؤمن) :

قلت : هذه الدلالة لا يفهمها أكثر الناس ، فلو وكل الأمر إليها لوقع أكثرهم في المحدور على أن بعض المفسرين ممن لا يعول عليه مع ذلك كله تكلم هنا بكلمات لا تستحق أن تذكر كيف والفاظ الآية كما تقرروا لا تدل على شيء ينافي كمال الإيمان فضلا عن أصله . وإيضاحه أنه إنما سأل أن يريه عيانا كيفية إحياء الموتى لأنه لما علم ذلك بقلبه وبقوته واستدل به على نمروذ في قوله (ربى الذى يحيى ويميت) طلب ممن رباه في الكالات العلمية والمواهب الأحادية أن يريه كيفية ذلك لما في معاينته من رؤية اجتماع الأجزاء المتلاشية والأعضاء المتبددة والصور المضمحلة واستعظام باهر قدرته تعالى .

فإن قلت : كيف هذا مع قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « نحن أحق بالشك من إبراهيم » قلت : هذا فيه أيضا غاية النزاهة لإبراهيم صلى الله عليه وسلم بنينا وعليه وسلم بنى وقوع شك منه على أبلغ وجه وأوضحه أى لو شك إبراهيم كما يتوهمه من سؤاله هذا من لا علم له لكننا أحق بالشك منه لأنه الخليل والإمام الجليل ، ولم لا وقد أمر صلى الله عليه وسلم باتباع سنته وتعظيم مرتبته ، وقد علم صلى الله عليه وسلم أنه أفضل من إبراهيم ينص قوله « أنا سيد ولد آدم ولا فخر » ومع ذلك تواضع ونفى الشك عن إبراهيم بأنه لو ثبت له لثبت له ، وهذا غاية في الشهادة ببراعة إبراهيم ونزاهته .

فإن قلت : سؤال إبراهيم وجوابه قبل نزول القرآن فلا توهم في ذلك الزمن حتى ينبنى ؟

قلت : هو تعالى علم بأن القرآن سينزل على هذا النمط فلو حذف هذا السؤال لوقع من أحد من هذه الأمة توهم ما ، فصانهم الله تعالى عن ذلك من أصله جريا على سابق رأفته ورحمته بهم ، وأيضا فالتوراة والإنجيل مشتملان على حكاية أحوال إبراهيم صلى الله عليه وسلم بنينا وعليه وسلم ، فلو حكى سؤاله لم لتوهموا منه خلاف المراد فكان السؤال والجواب صوتا لما عساه أن يقع .

[مطلب : في تفسير قوله تعالى (فلما جن عليه الليل) الخ]

وسئل نفع الله بعلمه : عما سأل العز بن عبد السلام في أماليه أيضا عن قوله تعالى (قال لا أحب الأفلين) فقال : هذا مشكل غاية الإشكال لأن الدال على عدم إلهية الكواكب إن كان التغيير وقد وجد الأفلون فلا معنى لاختصاصه به ، وإن كان الغيبة عن البصر فيلزم في حق الله تعالى وإن كان كونه انتقل من كمال وهو العلو إلى النقصان فقد كان ناقصا عند الإشراق ، وأيضا فذلك معلوم له قبل الأفلون أنه يأفل وأنه في المشرق مساو لحالته في المغرب اهـ فما الجواب ؟

فأجاب أم الله عليه نوره ووالى عليه نعمه وسروره بقوله : ذكر غير واحد من المفسرين هذا الإشكال وجوابه ، لكنه يحتاج لمقدمات توضحه فغنى جن عليه الليل أظلم والكواكب النجم . قال الراغب : لا يقال في النجم كوكب إلا عند ظهوره قيل كاهه الأولى زائدة على خلاف الأصل إذ هي ليست من حروف الزيادة ، والأفلون الغيبة والذهاب ، والبزوغ الابتداء في الظلوع كأنه مأخوذ من البزغ وهو الشق لأنه بنوره يشق الظلمة شقا ، والقمر معروف سمي به لبياضه وانتشار ضوئه ، وقيل لأنه يقمر ضوء الكواكب وينور به :

[مطلب : في وجه تذكير الشمس في (هذا ربي) وتأنيسها في (بازغة)]

وذكر الشمس في (هذا ربي) وأنها في (بازغة) لأن فيها لغتين التذكير والتأنيس ، فالتذكير بتأويل الكوكب أو الضوء أو النور أو الطالع أم الشخص أو الشيء أو لكونه أخبر عنها بذكر والمبتدأ والخبر كالشئ الواحد ، وقول أبي حيان على لغة أكثر الأعاجم لأنهم لا يفرقون في الضمائر وأسماء الإشارة بين المذكر والمؤنث مردود بأن هذا إنما يقال لو عبر بلغة إبراهيم وهي العبرانية .

[مطلب : لغة إبراهيم العبرانية]

ونقل الطبري أن سبب نطقه بها لما عبر النهر فاراً من الفروذ وكان وصى من أرسلهم لإحضاره أن يأتيه بمن يسمعون به يتكلم بالسرانية فلما أدركوه استنطقوه فحول الله لسانه عبرانيا فسميت العبرانية لأنها كانت عند عبوره النهر ، وذكر ابن سلام : أن سبب تسمية السرانية بذلك أن الله سبحانه وتعالى حين علم آدم الأسماء علمه إياها سرا عن الملائكة وأنطقه بما ذكر .

[مطلب : قيل إن إبراهيم الخليل ولد ببرزة]

وأكثر المفسرين أن إبراهيم صلى الله عليه وسلم ولد زمن ملك رأى رؤيا عبرها المعبرون بأنه يولد غلام يكون هلاك ملكه على يديه فأمر بذيبح كل غلام يولد فلم تظهر أم إبراهيم حملها ، فلما أحست بالطلق ذهبت إلى كهف جبل فوضعت فيه وسدت بابه بحجر ، فجاء حبريل عليه الصلاة والسلام ووضع أصبعه في فيه وكانت تأنيه وتمعهده أمه أحيانا . قيل ولد ببرزة بغوطة دمشق والصحيح بكونها بإقليم بابل من العراق ، وبنى إلى أن عرف له ربا فسأل أمه : من ربي ؟ قالت أنا قال ومن ربك ؟ قالت أبوك ، قال ومن ربه ؟ قالت ملك البلد ، فعرف أنها جاهلة بالله تعالى ، فنظر في باب ذلك الغار ليرى شيئا يستدل به على وجود الرب تعالى فرأى نجما قيل المشترى وقيل الزهرة ، فقال (هذا ربي) الآية ، ثم قيل كان هذا قبل البلوغ وقيل بعده ، وبالغ المحققون في ردّ هذا القول وبطلانه وقالوا : لا يجوز أن يأتي على نبي زمن إلا وهو على غاية من المعرفة بالله والتبرّي مما سواه ، وكيف يتوهم هذا على من عصمه الله وطهره وأخبر عنه أنه آتاه رشده من قبل وأنه جاء ربه بقلب سليم وأنه أراه ملكوت السموات والأرض وليكون من الموقنين يقول هذا ربي على حقيقته لا يمكن ذلك أبدا ، ومما احتجوا به أن القول بربوبية الجهاد كفر إجماعا وهو لا يجوز على نبي إجماعا وبأنه عرف ربه قبل هذه القضية حيث قال لأبيه آزر (أنتخذ أصناما آلهة إني أراك وقومك في ضلال مبين) ودعاه إلى التوحيد وأطال معه الكلام في تسفيه ما هو فيه كما ذكر في سورة مريم ، ومما يدل على تقدم ذلك على ما هنا أن ما هنا في التغليظ في الحجاج لسائر قومه ، ومن المعلوم تقدم الترفق على التعنيف في الدعوى إلى الله وابتدأه بالأهل ثم بالأجانب ، وإذا ثبت لإبراهيم هذا الكمال الباهر في التوحيد فكيف يسوغ لعاقل فضلا عن فاضل أن يتوهم في إبراهيم أنه اعتقد ألوهية كوكب معاذ الله وحاشاه الله كيف ودلائل الحدوث في الأفلاك ظاهرة لا تخفى على أقل العقلاء فكيف يأكلهم ، وقوله (يا قوم إني بريء مما تشركون) وقوله (وحاجه قومه قال أحماجوني في الله وقد هدان) أدل دليل على بطلان ما مر أنه قال ذلك في الغار وعلى أنه إنما قال ذلك لإرشادهم إلى الإيمان وإبطلا لما كانوا عليه من عبادة غير الله

تعالى ومن ثم قال (وكيف أخاف ما أشركتم ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم سلطانا) قيل : ولو كان مقصوده تحصيل المعرفة لنفسه لاستدل بغروب الشمس في اليوم السابق لتلك الليلة على أنها لا تصلح للألوهية وإذا بطلت صلاحيتها لذلك فغيرها أولى ، ولا يتأتى مثل ذلك فيما إذا قلنا إن مقصوده إلزام القوم وإلجاؤهم إلى الاعتراف بالحق لاحتمال أنه إنما اتفقت مكالمته معهم حال طلوع ذلك النجم ، ثم اشتدت تلك المناظرة إلى أن طلع القمر وطلعت الشمس بعده فثبت بهذه الأدلة الظاهرة أنه لا يجوز أن إبراهيم صلى الله عليه وسلم قال على سبيل الجزم (هذا ربي) وإذا بطل هذا فثبت المناظرة إما أن تكون بعد البلوغ وحينئذ فقوله (هذا ربي) ليس إخبارا بل حكاية لمعتقدهم حتى يرجعوا إليه فيبطله بقوله (لأحب الآفلين) كما تقول في البحث مع الفلاسفة القائلين بقدم الأجسام الجسم قديم فلم نشاهده مركبا متغيرا ، ويؤيد ذلك قوله تعالى (وتلك حجتنا آتيناها لإبراهيم على قومه) أو هذا ربي في زعمكم فلما غاب قال لو كان إلها لما غاب أو هذا يرجع لما قبله خلافا لمن غير بينهما ، أو أنه استفهام إنكارى بخذف أداته للدلالة السياق عليه على حد (أفانئ مت فهم الخالدون) أي أفهم الخالدون على أحد الأقوال ، أو بتقدير القول أي يقولون هذا ربي أي الذي يربيني وإضماره كثير ، ومنه (وإذا رفع إبراهيم القواعد من البيت لإسماعيل ربنا) الآية ، أو ذكره استهزاء كما يقال للدليل ساد قوما هذا سيدكم ، أو قاله خداعا لهم ليؤهمهم أنه معظم لما عظموه حتى يلقوا إليه مقاليد عقولهم ويقبلوا ما صدر عنه ، فلما أفل أراهم نقص النجوم وأنها لا تصلح للألوهية ، ولا محذور في إيهام ذلك التعظيم لأنها مصلحة عامة من غير حصول محذور لما تقرّر من أن قوله (هذا ربي) محتمل لعدة أمور على أن التلفظ بكلمة الكفر إذا جاز للإكراه فلأن يجوز إذا استعقب في ظن القائل هداية أقوام إلى الله بطريق الأولى .

وقد وقع لإبراهيم نظير ذلك في قوله تعالى حكاية عنه (فنظر نظرة في النجوم فقال إني سقيم) وذلك لأنهم كانوا يستدلون بعلم النجم على حصول الحوادث المستقبلية فوافقهم على هذا الطريق في الظاهر مع براءته عنه في الباطن ، وقصده أن يتوصل به إلى كسر الأصنام ، ونظيره أن جواب (١) لما ورد لدعوة قومه فرآهم عاكفين على عبادة جسم فأوهبهم أنه يعظمه حتى رجعوا إليه في أكثر أمورهم فدهمهم عدو فشاوروه في أمره فقال ادعوا الصنم فدعوه فلم يقد ، فلما بين لهم أنه لا ينفع ولا يدفع دعاهم إلى أن يدعوا الله فدعوه فصرف عنهم فأساموا ، وإما أن يكون قبل البلوغ وتقريره أنه كان كامل العقل في صغره أيضا فخطر له إثبات المصانع بالأدلة القطعية ، فلما رأى الكوكب أبطل ألوهيته بأفوله وكذا القمر والشمس إذا تمهدت هذه المقدمة فإشكال العز بن عبد السلام قد ذكره غيره كما تقرّر وتقرير المقصود منه أن إبراهيم صلى الله عليه وسلم استدلل بأفول الكواكب على امتناع ربوبيتها ، والأفول عبارة عن غيبوبة الشيء بعد ظهوره فيدل على الحدوث من حيث إنه حركة ، وعلى هذا التقدير فالطلوع أيضا حركة فلم ترك الاستدلال على حدوثها بالطلوع وعول في إثبات هذا المطلوب على الأفول ؟ وجوابه : أن الطلوع والغروب يشتركان في الدلالة على الحدوث إلا أن الدليل الذي يحتج به الأنبياء في معرض دعوة الخلق كلهم إلى الله تعالى لا بد وأن يكون ظاهرا بحيث يشترك في فهمه الذكي والنبي كدلالة الحركة على الحدوث وإن كانت يقينية إلا أنها دقيقة إلا على الأفاضل

(١) قوله جواب (هكذا هو بالنسخ ، ولعل جواب اسم رجل ، تأمل اه مصححه .

من انطلق . أما دلالة الأفل على هذا المقصود فإنها ظاهرة يعرفها كل أحد فإن الأفل يزول سلطانه وقت الأفل من حيث إن الأفل غيبوبة والإله المعبود القادر العالم لا يغيب ، ولهذا استدل بظهور الكوكب وبزوغ الشمس على الإلهية واستدل بأفولها على عدم الألوهية ، ولم يتعرض للاستدلال بالحركة أهي تدل على الحدوث أولا ؟ قال الفخر الرازي : وفيه دققة ، وهو أنه عليه الصلاة والسلام إنما كان يناظرهم وهم كانوا منجمين ، ومذهبهم أن الكوكب إذا كان في الربع الشرقي ويكون صاعدا إلى وسط السماء كان قويا عظيم التأثير أما إذا كان غربيا أو قريب الأفل فإنه يكون ضعيف الأثر قليل القوة ، فدل بهذه الدققة على أن إله الذي لا يتغير قدرته إلى العجز وكماله إلى النقص ، وكأنه قال لهم : مذهبكم أن الكوكب حال كونه في الربع الغربي يكون ضعيف القوة ناقص التأثير عاجزا عن التدبير وذلك يدل على القدر في ألوهيته ، لا يقال تلك الليلة كانت مسبقة بنهار وليل فأقول تبتك النيرين كان حاصلهما فيما قبل فلا فائدة لتخصيص الأفل الحاصل في هذه الليلة لأننا نقول : قد بان مما سبق أنه صلى الله عليه وسلم إنما أورد هذا الدليل على القوم الذين كان يدعوهم من عبادة النجوم إلى التوحيد أنه كان جالسا معهم ليلة من الليالي فزجرهم عن عبادة الكواكب ، فبيناهم في تقرير الكلام إذ رفع بصره إلى كوكب مضى فلما أفل قال لو كان هذا الكوكب إلها لما انتقل من العلو إلى الهبوط ومن القوة إلى الضعف ومن الوجود إلى العدم ومن الظهور إلى الغيبة ، ثم في أثناء ذلك الكلام بزغ القمر وأفل فأعاد عليهم ذلك الكلام ، وكذا القول في الشمس .

إذا تقرر ذلك علم اندفاع قول العز فلا معنى لاختصاصه به كيف ومعناه أظهر من نار على علم لما تقرر أن التغيير وإن حدث قبل الأفل إلا أنه فيه أظهر وأتم وأوضح وأعم ، وقوله فيلزم في حق الإله ممنوع لأن غيبة الكوكب غيبة بعد ظهور وهبوط بعد علو ونقص بعد كمال وعدم بعد وجود ، والله سبحانه وتعالى منزّه عن جميع ذلك ، وقوله عن التغيير ليس فيه فائدة بل موهوم خلاف المراد ، وقوله فقد كان ناقصا عند الإشراق مسلم ولكن شتان بين نقصه عنده ونقصه بالأفل كما تقرر ، وقوله أيضا فذلك معلوم له قبل الأفل أنه بأفل مسلم أيضا ولكن استدلاله بالأفل عند مشاهدته أبلغ في إلزام الخصم وأقهر له وأوقع الدعواه ، ومن عادة إبراهيم صلى الله عليه وسلم أنه ينتقل إلى أظهر الأدلة وإن حصل مقصوده بغيره ، ألا تراه في حجاجه مع الفروذ كان يمكنه أن يقول أحى من أمته ومع ذلك انتقل عن ذلك إلى ما هو أبلغ في قهره وألزم له فقال (إن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب) قال تعالى (فهمت الذي كفر) فعلم أن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم يراعون في إقامة الأدلة على الدعوى إلى الله تعالى أوضحها وأظهرها وأكملها وأقهرها لتظهر حججهم لكل أحد ويفتضح معاندهم إلى الأبد ، وقوله في المشرق مساو لحالته في المغرب ممنوع بل بينهما بون بأن مما تقرر المرة بعد المرة والكرة بعد الكرة ، والله سبحانه وتعالى يوفقنا لإصابة الصواب ويهدينا إلى ما يحبه ويرضاه ويجزل لنا عظيم الثواب إنه الكريم الجواد الذي ليس لنعمته من نفاذ .

[خاتمة] دلت الآية على أحكام لا بأس بالإشارة إليها أو بعضها منها أنه تعالى ليس بجسم وإلا كان غائبا أبدا وكان أفلا أبدا وأنه ليس محلا للحوادث كما زعمه الكرامية وإلا كان متغيرا وحينئذ يحصل معنى الأفل وذلك محال وأن إقامة الأدلة على التوحيد هو شعار الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ، وأن التقليد في ذلك غير مغن شيئا كما قاله كثيرون أو مغن شيئا ولكنه ناقص عن الاستدلال وهذا هو التحقيق ، وأن معارف الأنبياء برهم

استدلالية ضرورية ، وأن الطريق في معرفة الله تعالى النظر في مخلوقاته إذ لو لم يكن تحصيلها بطريق آخر أسهل من ذلك لسلكه إبراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم ، وقوله (إني برىء مما تشركون) مبنى على ما أثبتته بالدليل أن هذه الكواكب لاتصلح للربوبية ولا للألوهية لكنه استشكل بأن دلالة الدليل على نفي الألوهية الكواكب لا يلزم منه نفي الشريك مطلقا وإثبات التوحيد ، وجوابه أن القوم كانوا مساعدين على نفي سائر الشركاء وإنما نازعوا في هذه الصورة المعينة فلما ثبت بالدليل أنها ليست أربابا وثبت بالاتفاق نفي غير ما حصل الجزم بنفي كل شريك وإثبات التوحيد المطلق لله تعالى وحده .

فإن قلت : ثبت أن قومه كانوا يعبدون الأصنام أيضا .

قلت : لم يكونوا مع ذلك معتقدين الألوهية إلا للنجوم وأن تلك صورة يتقرب بعبادتها إلى النجوم كما حكى عنهم ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[مطلب : في قوله تعالى : (إن نعت عن طائفة منكم نعت طائفة)]

وسئل نفع الله بعلمه : عما سأل العز في أماليه أيضا عن معنى قوله تعالى (إن نعت عن طائفة منكم نعت طائفة) كيف يصح أن يكون نعت طائفة جواب الشرط وعذاب الطائفة لا يتوقف على العفو عن الأخرى كيف يقدر الجواب انتهى . فما الجواب ؟

فأجاب أسكنه الله جنة المآب وأوضح به طريق الصواب بقوله : لم أر من نبه على جواب ذلك لكنه يعلم من سبب نزول الآية ، وهو أنه صلى الله عليه وسلم كان يسير في غزوة تبوك وبين يديه ثلاثة نفر من المنافقين اثنان يستهزئان بالقرآن والرسول والآخر يضحك ، فالطائفتان عنه ثلاثة واحدا تاب فعفى عنه وهو محشى بن جبير الأشجعي يقال هو الذي كان يضحك ولا يخوض بجانبهم وينكر بعض ما سمع فلما نزلت هذه الآية وهي (وإن سألتم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب) إلى آخرها تاب من نفاقه وقال اللهم اجعل وفاتي قتلا في سبيلك لا يقول أحد أنا غسلت أنا كفنت أنا دفنت فأصيب يوم اليمامة فما من أحد من المسلمين إلا عرف مصرعه وأما هو فلم يعرف له مصرع ولم يظفر أحد بجثته ، وأما الآخران فلم يتوبا أحدهما عبد الله بن أبي .

إذا تقرر ذلك علم أن التقدير إن نعت عن واحد منكم أيها الثلاثة لكونه تاب وتعيينه دل عليه المذكور بشهادة الواقع .

[مطلب : في قوله تعالى : (هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقدره منازل)]

[لتعلموا عدد السنين والحساب]

وسئل نفعنا الله بعلمه : عما سأل العز رحمه الله تعالى في أماليه أيضا عن قوله تعالى (هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب) فجعل علم العدد والحساب معلولا للمنازل مع أنه لا يفتقر في معرفة هذين لكون القمر مقدرًا بالمنازل بل غروبه وطلوعه كاف انتهى . فما الجواب ؟

فأجاب أعلى الله تعالى على النيرين منزلته وبلغه في الدارين أمنيته بقوله : ظاهر تقريره أن الضمير المفهول في قدره للقمر وحده وتخصيصه بالذكر لسرعة سيره ومعاينة منازلها وإناطة أحكام الشرع به ولأن به يعرف انقضاء الشهور والسنين لا بالشمس ، ولأنه هو عمدة العرب في تواريخهم ، وقبل الضمير لهما

لاشتراكهما في معرفة عدد السنين والحساب ، واكتفى بذكر القمر لما ذكر ثم منازل القمر هي المشهورة وهي الثمانية والعشرون منزلة ، وهذه المنازل مقسومة على البروج الاثني عشر لسكل برج منزلتان وثلاث فينزل القمر كل ليلة منها منزلة فيستمر ليلتين إن تم الشهر والإقليبة ؛ فانقضاه مع نزوله تلك المنازل ، ومقام الشمس في كل منزلة ثلاثة عشر يوماً وبانقضائها تنقضي السنة ، وسلطان الشمس بالنهار وسلطان القمر بالليل وبحركة الشمس تنفصل السنة إلى الفصول الأربعة . وبالفصول الأربعة تنتظم مصالح هذا العالم ، وبحركة القمر تحصل الشهور وباختلاف حاله في زيادة ضوئه ونقصه يختلف أحوال رطوبات هذا العالم ، وبسبب الحركة اليومية يحصل النهار الذي هو محل الكسب والليل الذي هو محل الراحة ، وهذا يدل على كثرة رحمة تعالى للخلق وعظيم عنايته تعالى بهم . قال حكماء الإسلام : هذا يدل على أنه تعالى أودع في أجرام الأفلاك والكواكب أشياء معينة من الخواص وقوى مخصوصة باعتبارها تنتظم مصالح هذا العالم السفلي ، إذ لو لم يكن لها آثار وفوائد في هذا العالم لكان خلقها بغير فائدة فينا في تلك النصوص .

إذا تقرّر ذلك ظهر أن لمعرفة المنازل في القمر والشمس دخلاً أي دخل في معرفة عدد السنين وشهورها وأيامها وفي معرفة حساب الأوقات وأجال الديون والمعاملات وغيرها ، بل كمال ذلك ومعرفة على حقيقته لا يعرفه إلا من عرف تلك المنازل وحسابها وكيفية سير النيرين فيها وانتقالهما من بعضها إلى بعض . وأما مجرد معرفة غروب القمر وطلوعه فلا يحصل به تمام ذلك فاتضح أن هيئة تلك المنازل وحسابها للنيرين أو القمر علة واضحة لعلم السنين وحساب نحو الأوقات على وجهها ، وأن هذا العلم معلوم لتلك الهيئة وأنه لا غبار على ذلك ، وأن قول العز إنه لا يفتقر في معرفة هذين لكون القمر مقدرًا بالمنازل وأن الطلوع والغروب كاف بمنوع ، إذ لو شاهد الجاهل بالمنازل لطلوع القمر أثناء الليل فقبيل له ما الماضي أو الباقي من الليل أو وقت العشاء لم يعرف الجواب مع مشاهدته لطلوعه بخلاف من يعرف المنازل فإنه يعرف ذلك وما هو أدق منه بأدنى التفات إليه . فإن قلت : الذي ظهر مما قررته هو معرفة الحساب المذكور أما علم عدد السنين فلا يتوقف على معرفة المنازل أصلاً فكيف جعل معلولاً لتقدير المنازل ؟ .

قلت : المراد بعدد السنين ما يشمل عدد أجزائها من الشهور والأيام والساعات ولا يعرف كمال ذلك أيضاً بل أصله إلا من عرف تلك المنازل فلا إشكال حينئذ في الآية بوجه ، ولم أر أحداً نبه على ذلك ، والله الموفق للصواب .

[مطلب : في أن الضياء أبلغ من النور ، ووجه إيثار النور في سورة النور]

[فائدة] الضياء هو أعظم وأبلغ من النور لأنه يستدعى سطوعاً ولعاناً مفرطاً بخلاف النور فلذا اختصت الشمس بالضياء والقمر بالنور لكنه مشكل بقوله تعالى (الله نور السموات والأرض مثل نوره) الآية ، فإن إيثار النور فيها يقتضى أنه أبلغ وأعظم في الرونق . وأجاب ابن عطية : بأن النور هنا أبلغ وأحكم لأنه تعالى شبه هداه واطمئه الذي نصبه ليهتدى به فأصابه قوم وضل عنه آخرون بالنور الذي هو أبداً موجود في الليل وأثناء الظلام ، ولو شبه بالضياء لوجب أن لا يضل أحد إذا كان الهدى يكون كالشمس التي لا تبقى معها ظلمة ، فعنى الآية أنه تعالى جعل هداه في الكفر كالنور في الظلام فاهتدى قوم وضل آخرون ، ولو جعله كالضياء لما ضل به أحد انتهى .

[مطلب : في قوله تعالى (وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله)]

وسئل نفع الله به وبعلمومه : عما سأل العز بن عبد السلام رحمه الله تعالى في أماليه أيضا عن قوله تعالى (وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله) فقال : فيه إشكال لأن العرب إذا أرادت أن تجبر بالمصدر مع قطع النظر عن الزمان قالوا أعجبنى قيامك ، وإن أرادوا أن يجبروا بأن ذلك المصدر كان في الماضي قالوا أعجبنى أن قمت ، وإذا أرادوا في المستقبل قالوا أن تقوم ، وهو معنى قول النحاة أن تخلص الفعل للمستقبل : إذا تقرر ذلك فنقول : المشركون قالوا هذا القرآن أفترى أى في الزمن الماضي فكيف ينبنى افتراؤه في الزمن المستقبل اه فما الجواب عن ذلك ؟

فأجاب رحمه الله تعالى بقوله : لم أر من أشار لجواب ذلك ولكنه ظاهر لمن تأمل السبب الذي ورد لأجله هذا النفي ؛ وبيانه أن الكفار طلبوا من النبي صلى الله عليه وسلم أن يأتيهم بقرآن غير ماسمعوامنه كما حكاه تعالى عنهم بقوله تعالى (وإذا تنلى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا أو بدله) ثم طلبوا منه صلى الله عليه وسلم أن يأتيهم بآية أخرى كما حكاه تعالى بقوله (وقالوا لولا أنزل عليه آية من ربه) وقد أبطل الله ما قالوه أولا بقوله (قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى إلي) وما قالوه ثانيا بقوله (فقل إنما الغيب لله) ثم ذكر تعالى ما يقرر ذلك ويؤيده إلى أن انتهى هذا السياق فختمه بما يبطل ذينك القولين الصادرين عن جهلهم المفروض وحماتهم البالغة فقال تعالى (وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله) ووجهه بما فيه الرد عليهم أنهم اعتقدوا أن القرآن لبشر وأن محمدا صلى الله عليه وسلم أتى به من عند نفسه اختلاقا وافتعالا ، فبين الله لهم بهذه الآية بعد أن بين لهم أيضا بسوابقها ومتعلقاتها أن هذا القرآن لا يمكن أن يفترى منه شيء في المستقبل من غير الله ، فكيف تطالبون محمدا صلى الله عليه وسلم بأن يأتيكم بقرآن آخر غير ماسمعموه أو بآية أخرى غير القرآن ، وقد علمتم استحالة افتراء القرآن المستلزم لاستحالة افتراء الآيات ، فالتعبير بأن يفترى بفرض دلالة أن هنا عليه إنما وقع طبقا لرد مخترعهم الذي طلبوا منه أن يأتيهم به في المستقبل لا للاحتراز عن الماضي والحال لأن استحالة افتراءه فيهما علم من غير ذلك بل ومن هذا أيضا ، لأن كل ما استحال الإتيان به في المستقبل يستحيل الإتيان به في الماضي والحال لأنهما مستقبليان بالنسبة لما قبلهما .

إذا تقرر ذلك علم جواب إشكال العز ، وأنه إنما يتوجه على ما زعمه من أن هذا جواب لقولهم افتري هذا القرآن في الزمن الماضي وقد بان انتفاء ذلك وأن هذا ليس جوابا لذلك أصلا ، كيف وذلك المذكور بجوابه لآخر هذا الختام لذلك السياق كما قدمته ، فإنه تعالى لما ذكر ذينك القولين السابقين وأبطلهما وختم سياقهما بهذا ذكر عقبه ما يقولونه في القرآن النازل الذي سمعوه مع جوابه أيضا فقال (أم يقولون افتراه قل فأتوا بسورة مثله) ومع تأمل هذا وتدبره لا يتوجه إشكال العز أصلا ولا يصح قوله (وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله) جوابا لقولهم افتراه في الزمن الماضي .

واعلم أن هذا كله بناء على تسليم ما ذكر عن العرب من تلك القاعدة وأنها عامة حتى في خبر كان المنفية ، ولك أن لا تسلّم عمومها لذلك استدلالا بقوله تعالى (ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين) فإنه نزل نهيًا عن استغفار سبق منهم للمشركين كما قاله أئمة التفسير فدل على أن في خبر كان لا يفرق بين ماض

وغيره لانسحاب مضمي كان على خبرها فيلزم مضيه في المعنى وإن دخلت عليه أداة الاستقبال لفظا ، ومن ثم أعربوا أن يفترى في الآية افتراء ومفترى أو ذا افتراء ، كل هذا فيه دليل لما ذكرته من أن حقيقة الاستقبال هنا غير مرادة لوجود كان على ماتقرر ، وعبارة أبي حيان أى وما صح ولا استقام أن يكون هذا القرآن المعجز مفترى قال : والظاهر أن يفترى هو خبر كان أى ذا افتراء أو مفترى ، وزعم بعضهم أن هذه هى المقدرة بعد لام محذوفة وأن يفترى معمولة ، وحينئذ فلا يزد سؤاله من أصله فتأمل ذلك فإنى لم أجد الآن شيئا أراجعه من مطولات كتب النحو .

[مطلب : في قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام (واشدد على قلوبهم)]

وبسئل رحمه الله : عما سأل العز بن عبد السلام في أماليه عن قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام (واشدد على قلوبهم) هذا مشكل لأنه طلب أن يشدد رباط قلوبهم حتى لا يدخلها الإيمان والطلب مستلزم للإرادة فكيف يطلب ويريد ما أمر الله بخلافه منهم ، وليس مثل قوله تعالى حكاية عن نوح عليه الصلاة والسلام (ولا تزد الظالمين إلا ضلالا) لأن نوحا قيل له (إنه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن) فأيس من إيمانهم بخلاف موسى .

فأجاب رحمه الله : لا إشكال فيه عند التأمل لأن العز إنما بنى إشكاله على أن الطلب مستلزم للإرادة منهم حيث قال بعد الاستلزام الذى ذكره : فكيف يطلب ويريد لما أمر الله أن يكرهه منهم وليس الأمر كما ذكره ، وبيانه أن الطلب إنما يستلزم إرادة وقوعه من الله غضبا عليهم لا لإرادة وقوعه منهم ، وهذا لا محذور فيه بوجه فهو يكره وقوعه منهم لاشتماله على المفسد التى لا تحصى ومخالفته لما أمر الله به من دعائهم إلى الإسلام ، ويريد وقوعه من الله بهم من حيث استلزامه لعذابهم ، ووقوع عقابهم فى مقابلة ما قابله به من مزيد العناد والطغيان ، فالإرادة والكراهة لم يتواردا على شى واحد حتى يلزم عليه ما قاله العز وبني عليه إشكاله المذكور . وبعد أن علمت اختلاف ما بين الحيثيتين ظهر لك أنه لا إشكال ، وأن غاية سؤال موسى ليس إلا الدعاء عليهم بدوام العذاب على كفرهم المستصحب بسبب عدم توفيقهم إلى الإسلام ، وقوله ليس الخ فيه نظر ومن أين له الجزم بانتفاء الماثلة بل يحتمل أنه علم بالوحى عدم إيمانهم فدعا عليهم ، وهذا هو اللائق بموتبة النبي سيما موسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام فإنه كان عنده من الرحمة لقومه الغاية العظمى كما أشار إلى ذلك نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بقوله « رحم الله أخى موسى لقد أودى بأكثر من هذا فصبر »

[مطلب : على أنه لو قال لمسلم نسليه الله الإيمان لا يكفر]

ولقد ذكر الشيخان وغيرهما من أئمتنا : لو قال لمسلم نسليه الله الإيمان ، أو لكافر لا رزقه الله الإيمان لا يكون كفرا لأنه ليس رضا بالكفر وإنما هو دعاء عليه بتشديد الأمر انتهى . فعلم أن الدعاء بدوام الكفر لا يستلزم الرضا بالكفر الذى هو المكروه ، بل ولا إرادة الكفر من المدعو عليه التى هى كفر أيضا لما تقرر أن القصد من هذا الدعاء تشديد الأمر عليه دون أمر زائد على ذلك فإذا كان هذا فى شرعنا غير كفر فلا يبعد أن يكون مباحا فى شرع موسى عليه السلام ، ولم أر أحدا من المفسرين أشار لشى من ذلك ، ثم رأيت أبا حيان رحمه الله أشار لبعض ما ذكرته بقولى وقوله الخ بل يحتمل أنه علم بالوحى الخ فقال : لما بالغ

موسى عليه الصلاة والسلام في إظهار المعجزات وهم مصرّون على العناد واشتدادهم عليه وعلى من آمن معه وهم لا يزيدون على عرض الآيات إلا كفرا وعلى الإنذار إلا استكبارا ، وعلم بالتجربة وطول الصحبة أنه لا يجيء منهم إلا النفي والضلال أو علم ذلك بالوحي من الله تعالى دعا عليهم بما علم أنه لا يكون غيره كما يقال لعن الله إبليس وأخزي الكفرة ، وكما دعا نوح على قومه حين أوحى إليه أنه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن .

[مطلب : في قوله تعالى (أفن يخلق كمن لا يخلق)]

وسئل أدام الله النفع به : عما سأل العز في أماليه أيضا ، وهو قوله تعالى (أفن يخلق كمن لا يخلق) حيث قال العز هذا مشكل لأن قاعدة التشبيه أن يكون المشبه به دون المشبه . وهذا وارد إنكارا عليهم في تشبيههم الأصنام بالله عز وجل لقوله تعالى (يحبونهم كحب الله) فكان يقتضى أن يقال أفن لا يخلق كمن يخلق ، ولا يقال إنهم كانوا يعظمون الأصنام أكثر من تعظيم الله تعالى لأن الأمر ليس كذلك بل قالوا (ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى) ولا يتم لنا في هذه الآية الجواب الذى في قوله تعالى (أفنجعل المسلمين كالحجر من) انتهى . فما الجواب ؟ .

فأجاب بقوله : أجب عن ذلك المفسرون بأنه من عكس التشبيه وهو موجود في كلام العرب ، ومنه قوله تعالى حكاية (إنما البيع مثل الربا) شبهوا المجمع على حله بالربا المجمع على تحريمه ، ولم يعكسوا تنزيلا لما يفعلونه من الربا بمنزلة الأصل المماثل له البيع ، ومن ذلك أيضا قول ذى الرمة :

* كأن ضياء الشمس غرة أحمد البيت .

إذا تقرر ذلك فهم لمبالغتهم في كفرهم وعتوهم في عنادهم شبهوا الله تعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علوا كبيرا بأصنامهم ونحوها من كل ما عبده من دون الله تعالى تشبيها منهم بذلك على أنهم لما عندهم من عظيم الإشراف به جعلوه من جنس الخلوقات المعجزة تشبيها بها ، ومن ثم بالغ تعالى في الإنكار عليهم مشيرا إلى أنهم في ذلك بالبهايم أشبه فقال (أفلا تذكرون) عظيم فساد هذا الواقع منكم فإن فساده من أجل البدهييات فضلا عن الضروريات ، ولذلك كان كأنه حاصل في عقولهم مركز في أفهامهم لكنهم آثروا عليه أهويتهم الباطلة وآراءهم الخالية فغفلوا عنه ، ولو التفتوا إليه بعقولهم أدنى الخينات لأدر كوه وكان كالحاضر عندها بأدنى تذكروا والتفات ومن ثم قيل لهم (أفلا تذكرون) لأنكم لو تذكروتم أدنى تذكروا لم تقولوا ذلك .

لذا تقرر ذلك علم الجواب عما قاله العز ، وأن هذا إنما جاء على خلاف القاعدة التي ذكرها لأن قصد قائله المبالغة في إثارة مدعاه فعكس الطريق الجادة حتى يحصل له تلك المبالغة المذكورة كما تقرر ، وقوله ولا يقال الخ ممنوع بل كانوا على فرق منهم من يعظم صنمه أكثر من تعظيم الله ومنهم من يعكس فهذا وارد في حق الأولين ، وقوله تعالى عنهم (ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى) في حق الآخرين .

[مطلب : في قوله تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى)]

وسئل نفع الله بعلمه : عما سأل عنه العز في أماليه أيضا ، وهو قوله تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى) حيث قال فيه سؤال : وهو أن عدم قيام فعل الغير عام في النفس الآئمة وغير الآئمة فلم خص الآئمة مع أن التصريح بالعموم آتم في العدل وأبلغ في البشارة وأخصر في اللفظ كما قيل ولا تحمل نفس حمل أخرى انتهى ؟

فأجاب رحمه الله تعالى بقوله: للمفسرين في ذلك رأيان: أحدهما: أن تزر معناه أن تحمل الوزر وهو الثقل والتقدير ولا تحمل نفس حاملة حمل نفس أخرى؛ وعلى هذا فلا يرد سؤال العز يندفع قوله كما قيل الخ لأن ما قاله هو معنى الآية كما تقرر فلا فرق بينهما، وقد جرى البعض من المحققين على ذلك في قوله تعالى في سورة «سبحان» (من اهتدى فإنما يهتدى لنفسه ومن ضل فإنما يضل عليها ولا تزر وازرة زور أخرى) فقال: بين تعالى أن ثواب العمل الصالح مختص بفاعله وعقاب الذنب مختص بفاعله ولا يتعدى منه إلى غيره، ويتأكد هذا بقوله تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى). ثانيهما: أنه من الوزر وهو الإثم، والتقدير ولا تحمل نفس آثمة لإثم نفس أخرى، وعلى هذا يترجم سؤال العز ويحاج عنه بأن سبب التخصيص أنه وقع ردا لقولهم ما حكاه الله تعالى عنهم بقوله (وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم) بعد أن رده بقوله (وما هم بحاملين من خطاياهم من شيء وإنهم لسكاذبون) ومن عادة القرآن أن يكرر الأدلة وإن اتحدت الدعوى بأوجه مختلفة وسياقات مؤلفة زيادة في التأكيد والتقرير ومبالغة في الرد لتلك المقالة، ثم بالغ تعالى في الرد عليهم فقال عقب تلك الآية في سورة فاطر (وإن تدع مثقلة إلى حملها لا يحمل منه شيء ولو كان ذا قربى) أى وإن تطلب نفس مثقلة بالذنوب نفسا أخرى إلى أن تحمل عنها شيئا مما أنقلها لا تحمل تلك النفس المطلوبة منه شيئا في حالة من الحالات، ولو كان المدعو أو الداعي ذا قرابة له، وأفادت هذه نفي حمل ذنب كل نفس عنها كما أفادت الأولى نفي أن يحمل عليها ذنب غيرها ولا ينافي هذا (والمحتمل أنقلهم وأنقلنا مع أثقالهم) لأن المراد أنهم يحملون أثقال ضلالهم وإضلالهم وكلها أوزارهم فلم يحمل أحد عن أحد شيئا، وقوله مع أن التصريح بالعموم الخ لا يرد لما تقرر أن ذلك التخصيص إنما وقع بسبب دعا إليه هو ردا ما افتروه كما تقرر على أنه تعالى لم يقتصر عليه بل ذكره في آية سبحان بعد أن مهد ببيان أن حسنات الإنسان له وسيئاته عليه فقال (من اهتدى فإنما يهتدى لنفسه ومن ضل فإنما يضل عليها) وذكر في آية فاطر بعده ما يتعلق بالحسنات أيضا فقال (ومن تركى الآية، أى تطهر عن دنس الذنوب) فإنما يتركى لنفسه) إذ نفعه لها دون غيرها فذكر تعالى هذين السياقين سياق المعاصى وما يتعلق بها ثم سياق الحسنات وما يتعلق بها على أبلغ وجه وأكمل تقرير جريا على بلاغة القرآن المقررة لكل مطلب على حدته بما لا يبقى في المنكر شبهة ولا تردد بوجه فتأمل ذلك فإنى لم أر من أشار إلى شيء منه مما يتعلق بسؤال العز.

[مطلب: في قوله تعالى (فضربنا على آذانهم في الكهف سنين عددا)]

وسئل بلغه الله أمله وختم بالخير عماه عما سأل العز في أماليه أيضا عن قوله تعالى (فضربنا على آذانهم في الكهف سنين عددا) أى ذوات عدد ومعلوم أن السنين لا تكون إلا ذوات عدد فافائدة ذكره، وليس مثل قوله تعالى (دراهم معدودة) وفي (أيام معدودات) لأن ذكر العدد فيهما يدل على القلة لأن ما كثر في الغالب يتعذر عنده لكثرتة والمراد هنا تعظيم الصفة فعدم ذكر العدد أولى به انتهى؟

فأجاب لزال كهفا للسائل وعلومه استقامة للمائل بقوله: فائدة ذكره أن مدة لبثهم في الكهف مضر وبا على آذانهم وقع الخلاف في قدرها، فمنهم من قال (لبثنا يوما أو بعض يوم) لأنهم كانوا نائمين لا ينتبهون إلا إن نهوا، وسبب الشك أنهم كانوا ناموا غدوة وانتبهوا ظهرا، فشكوا هل هي ظهر ذلك اليوم فيكون بعض يوم أو ظهر اليوم الذى بعده فيكون يوما وشيئا ولم يذكره إلغاء للكسر، ومنهم من يأوى عند التردد

ففوض علم ذلك إلى الله ، وحقيقة الأمر في ذلك ذكره الله تعالى بعد بقوله (ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين وازدادوا تسعا) فالمدة طويلة جدا في نفس الأمر وقصيرة جدا في ظن بعضهم وهم القائلون (لبثنا يوم أو بعض يوم) والعدد يقال للكثير لأن العرب كانوا فيما دون الأربعين يعدونه ولا يزنونه وفي الأكثر من ذلك يزنونه ، وما دون الأربعين الشامل لتسعة وثلاثين من أعداد الكثرة لالاقاة وتارة يستعمل للتقابل وهو الثلاثة وما دون الأحد عشر ومن الأول (في أيام معدودات) ومن الثاني (دراهم معدودة) .

إذا تقرر ذلك علم أن وصفه تعالى السنين بالعدّ إذ المعنى معدودة أو ذوات عدد له نكتة ظاهرة جدا ، وهي أن القصد في أول القصة تعمية خبرهم وبيان أن המתحدين للنبي صلى الله عليه وسلم لا يعلمونهم ولا غيرهم مدة لبثهم حقيقة فأتى بالسنين التي هي نص في القلة لأنها ملحقة بجمع المذكر السالم مما يحتمل القلة ويحتمل الكثرة مبالغة في التعمية والامتحان كما تقرر ، ويدل لذلك تعليقه تعالى عقب (ثم بعثناهم) بقوله عز من قائل (لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا) أي أضبط حزرا من لبثهم .

إذا تقرر ذلك علم الجواب عن قوله فما فائدة ذكره وأنه ليس مثل دراهم معدودة وأيام معدودات ، وأن قوله فهو المراد الخ ممنوع بل المراد ما قررتة وهو مزيد التعمية والامتحان ليخضعوا إلى الله ويردوا العلم إليه ، ومن ثم قال تعالى آخر القصة (ولانستفت فيهم منهم أحدا) ثم أخبر بمدة لبثهم الحقيقي وبين أن أحدا لا يعلمه كذلك غيره لأنه من جملة الغيب الذي انفرد تعالى بعلمه ، وهذا كله لم أر من نبه عاينه ، ثم رأيت الفخر الرازي قال : قال الزجاج : ذكر العدد هنا مفيد كثرة السنين وكذلك كل شيء مما يعد إذا ذكر فيه العدد ووصف به يفيد كثرته لأنه إذا قل فهم مقداره بدون التعديد أما إذا كثر فهناك يحتاج إلى التعديد فإذا قلت : أقت أياما عددا أردت أياما ذوات عدد أو معدودة انتهى . وفيما ذكره نظر ظاهر والصواب ما قررتة فتأمل .

مطلب : في قوله تعالى (ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا الخ)

وسئل نفع الله به : عما سأل العز في أماليه أيضا ، وهو قوله تعالى (ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا) مع قواه (وكذلك نجزي من أسرف) لأن من أسرف اندرج فيمن أعرض إذ المعرض أعم من المسرف فيلزم أحد أمرين : إما تشبيه الشيء بنفسه أو بقاء من أعرض على عمومه إذا لم يخصص ، أو تشبيه الأعلى بالأدنى إن كان قد خصص ، لأن المسرف أعظم ذنبا من المعرض لأن المعرض قد يعرض ولا يسرف وكلا الأمرين مشكل انتهى ؟

فأجاب بقوله : من تأمل نظم الآية علم أن هذا إشكال لا يرد أصلا وذلك أن المعرض عن الذكر المكني به عن الهدى المذكور قبله وهو الكتاب والرسول لإفادة أنه مذكر بالله وداع إلى عبادته يقول الله يوم القيامة إذا حشره أعمى البصيرة وهو الأظهر أو البصر (رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيرا) فيجيبه الله تعالى بأمرين : أحدهما يتعلق به والثاني يتعاقب بكل من كان على طريقته ، فالأول هو قوله (ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا) والثاني هو قوله (وكذلك نجزي من أسرف ولم يؤمن بآيات ربه) وهذان الوصفان أعنى الإسراف وعدم الإيمان بالآيات داخلان في الإعراض السابق وكان قضية النظم وكذلك نجزي من كان مثلك وعلى طريقتك لكنه عدل عنه إلى ذلك البيان ليسجل عليه بالإسراف وعدم الإيمان بالآيات ، وأن جزاءه ذلك ليس خاصا به بل يعم كل من اتصف بما اتصف به وهو الإعراض الذي هو

الإسراف بالانهماك في الشهوات المنسي للتأمل في الآيات والأدلة وعدم الإيمان بها ، فاندفع بما قررته قوله : لأن من أسرف اندرج فيمن أعرض لأن المعرض الخ ، ووجه اندفاعه بما علم بما قررته أن قوله : (وكذلك نجزي من أسرف) ليس معطوفاً على من أعرض ولا هو داخل في سياقه ، وإنما هذا سياق آخر كما علمت ، فإن من أعرض من جملة المقول لآدم وحواء وكذلك نجزي من أسرف من جملة المقول يوم القيامة لكل من أعرض أو لأحد الأفراد المعرضين إذ الآية تشمل كلا من هذين وشتان ما بين السياقين . واندفع أيضاً قوله : إذ المعرض أهم من المسرف ، ووجه اندفاعه ما قررته بما يقتضى أن يكون عينه ، ولكن إنما عبر عنه بسياقين مختلفين للتسجيل على كل معرض بأنه جمع بين وصفي الإعراض والإسراف وعدم الإيمان بالآيات ، واندفع قوله : فيلزم أحد أمرين الخ ، ووجه اندفاعه ما مر من اختلاف السياقين والتعبير عن المعرض بما هو من لازمه للتسجيل عليه ، وحينئذ فلا يلزم شيء من ذلك على أن قوله إما تشبيه الشيء بنفسه فيه نظر بل اللازم بمقتضى ما ذكره تشبيه الجزء بأكمله ، وقوله : إن كان قد خصص لأن المسرف الخ ممنوع أيضاً لما تقرر من استوائهما ، وأنه مع ذلك ليس فيه محذور بوجه ، فتأمل ذلك كله فإني لم أر من نبه على شيء منه انتهى .

[مطلب : الإشكال الذي في قوله تعالى : (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا) وجوابه]

وسئل رضى الله عنه : عما سأل العز في أماليه أيضاً ، وهو قوله تعالى (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا) فيه إشكال ، لأن ذكره بعد قوله (أم اتخذوا آلهة من الأرض هم ينشرون) يبطل قولهم وهذا لا يبطله ، لأن الملازمة بين الفساد والإله الثاني إنما تصدق إذا كان الإله الثاني تاماً حتى يلزم التمانع وهم لم يدعوا ذلك إلا تراهم يقولون (ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زانق) أما إلهان تامان فلم يقل به أحد من الملل فاقاوا به لا تبطله الآية وما تبطله الآية لم يقولوا به ، وكذلك قوله (ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض) قيل الحق الله عز وجل ، وقيل القرآن ، وأيا ما كان فالملزمة مشكلة انتهى .

فأجاب ختم الله له بالإسلام وأدام عليه هواطل الجود والإنعام بقوله : قد استروح العز بينائه إشكاله على قوله : وهم لم يدعوا ذلك ، ومع ذلك فهو لا ينتج له إشكالا ؛ أما أولاً فإننا نقول ليسوا كلهم يقولون (ما نعبدهم) الآية بل منهم من أثبت آلهته فقط ومنهم من أشرك ، وهؤلاء المشركون منهم من زعم أن آلهته أكمل من الله تعالى لما مر عنهم في قوله ردّاً عليهم (أفمن يخلق كمن لا يخلق) ومنهم من عكس وهم القائلون (ما نعبدهم) وأما ثانياً فلئن سلمنا له ذلك وأنهم لم يدعوه إلا أنه لازم لقولهم ولازم المذهب مذهب القائلين (ما نعبدهم) على إبطاله اتفاقاً ، وإنما الخلاف في أنه هل يحكم بأن القائل بالملزوم قائل به أولاً ، فلما لزم من تسميتهم نحو الأصنام المنحوتة المتخذة من الأرض آفة لزمهم أنها تقدر على جميع الممكنات إذ من لوازم الإله الاقتدار على ذلك نسب الله تعالى إليهم ذلك وإن لم يصرحوا به ، فقال تعالى (أم اتخذوا آلهة من الأرض هم ينشرون) أى ينشرون الموتى دون غيرهم كما أفاده الضمير الموهوم لاختصاص الانتشار بهم ، ثم لما تقرر أن تسميتهم إياها آلهة يلزمها الاقتدار على جميع الممكنات بين الله تعالى أن هذا اللازم إن لم يوجد فيها فهي غير آلهة وإن وجد فيها لزم التمانع المقتضى للفساد فقال تعالى (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا) أى نخرجنا عن نظامهما التام المشاهد لما يكون بينهما عادة من الاختلاف والتمانع المقرر في محله ، وفرض اتفاقهما عقلاً لا يعول عليه في الأدلة القرآنية كما قرر في محله أيضاً .

إذا تقرر ذلك علم اندفاع قول العز : وهذا لا يبطله، كيف لا وقد علمت أن إبطاله أه أمر واضح جلي لما قررته أنهم سمو نحو أصنامهم آلهة، فيما أن يقولوا مع ذلك إنها لا تقدر على شيء فيبطل حينئذ ألوهيتها فعلى كل تقدير يبطل اتخاذهم لتلك الآلهة إما بغير دليل بأن يعترفوا بالأول أعنى بأنها لا تقدر على شيء أو بالدليل الذى أقامه تعالى عليهم إن اعترفوا بأنها تقدر على جميع الممكنات، ومن تأمل إيراد الأدلة بأن على المستدل أن يبطل جميع ما يقوله خصمه وإن لم يقل ببعضها علم أن الآية واردة على أكمل الاستدلالات وأنقن البراهين وقوله : فلم يقل به أحد من أهل الملل ممنوع لأنهم وإن لم يقولوا به صريحاً فاثبتون به استلزاما فعلى المستدل إبطاله لأنه لازم قولهم ، وحينئذ فبطل قوله : فاقالوا به لا تبطله الآية وما تبطله الآية لم يقولوا به وكذلك قوله : وأياما كان فاللزامة مشكلة ، وبيانه أنه لا إشكال فيها لما قررناه إذ الحق لو اتبع أهواءهم بأن كان في الواقع آلهة شتى لفسد العالم كما تقرر في (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) وفسر بأن الحق لو اتبع أهواءهم وانقلب باطلا لذهب ما قام به العالم من نظامه فلا يبقى ، وبأن الحق الذى جاء به محمد صلى الله عليه وسلم لو اتبع أهواءهم وانقلب شركا لجاء الله بالقيامة وأهلك العالم لفرط غضبه : وعلى كل من هذين فلا إشكال في الملازمة أيضا . هذا ومن طعن في دلالة التامع فسر الآية بأن المراد لو كان في السماء والأرض آلهة كما تقولون بإلهيتها يا عبدة الأوثان لزم فساد العالم لأنها جمادات لا تقدر على تدبير العالم فيلزم فساد العالم . قالوا : وهذا أولى لأنه تعالى حكى عنهم قوله (أم اتخذوا آلهة من الأرض هم ينشرون) ثم ذكر الأدلة على فساد هذا فوجب أن يختص الدليل به ، وعلى هذا التقرير لا يتوجه سؤال العز أصلا .

[مطلب : في قوله تعالى : (وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غم القوم) الآيات]

وسئل نفع الله به عما سأل العز عنه أيضا في أماليه ، وهو قوله تعالى (وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غم القوم وكننا لحكمهم شاهدين ففهمناها سليمان) فقال : فيه سؤالان . أحدهما : أن المزارد بالشهادة هنا العلم فما فائدة ذكره وليس محل التمدح بالعلم لأن الله تعالى لا يتمدح بعلم جزئى وليس السياق سياق تهديد أو ترغيب حتى يكون ذكر العلم للمجازاة على الفعل كقولك عرفت صنعك؟ الثانى : أن الحرث كان كرما فقضى داود وأولاً بأن الغنم لصاحب الكرم، وحكم سليمان ثانياً بأن الغنم تسلم لصاحب الكرم ينتفع بأصوافها وألبانها ويسلم الكرم لصاحب الغنم يصلحه فإذا صلح عادت الغنم لربها والكرم لربه، فحكم داود لو وقع في شريعتنا لم يكن ثم ما يقتضى فساده لأن الأرش يجوز أن يكون قدر قيمة الغنم وصاحبها مفلس فدفع قيمة الغنم لمستحقها، وحكم سليمان لو وقع في شريعتنا لم يصح وشريعتنا هي أتم الشرائع، فإن كان حكم سليمان صحيحا فلم لم يشرع لنا ، وإن كان حكم داود أفضل فلم أنبى على سليمان دونه انتهى . فما الجواب ؟

فأجاب أسبغ الله عليه من لطائف الفضل والإحسان ما يخلده به في مقصورات الجنان بقوله : الجواب عن ذلك يستدعى مقدمات بها يتبين أن في حكاية العز سقطا وهو أنهم اختلفوا في كيفية القصة . والذى عليه أكثر المفسرين أن رجلين دخلا على داود صلى الله عليه وسلم أحدهما صاحب حرث والآخر صاحب غنم فقال صاحب الحرث إن غنم هذا دخلت حرثى وما أبتت منه شيئا؟ فقال داود اذهب فإن الغنم لك ، فخرجا فورا على سليمان صلى الله عليه وسلم فقال كيف قضى بينكما؟ فأخبراه فقال لو كنت أنا القاضى لقضيت بغير هذا ، فأخبر بذلك داود فدعاه فقال فكيف كنت تقضى بينهما ؟ فقال أدفع الغنم لصاحب

الحرث فيكون له منافعها من الدر والنسل والوبر حتى إذا كان من العام المستقبل كهيئته يوم أكل دفعت الغنم لأهلها وقبض صاحب الحرث حرثه . والذي عليه ابن مسعود وشريح ومقاتل أن راعيا بات ليلة بجنب كرم فدخلت الأغنام الكرم وهو لا يشعر فأكلت القضبان وأفسدتها فذهب صاحب الكرم من الغد إلى داود فقضى له بالغنم لأنه لم يكن بين ثمن الكرم وثمر الغنم تفاوت ، فخرجوا ومروا بسليمان فقال كيف قضى بينكما؟ فأخبروه فقال غير هذا أرفق بالفريقين ، فقال تسلم الغنم إلى صاحب الكرم حتى يترقى بمنافعها ، ويعمل الراعى في إصلاح الكرم حتى يصير كما كان ثم ترد الغنم إلى صاحبها كما قبضت وحكم بذلك . ثم في الآية أمور قيل لم يختلفا ألبتة : ورد بأن الصواب أنهما اختلفا كما أجمع عليه الصحابة والتابعون رضوان الله تعالى عليهم ، وقوله تعالى (ففهمناها سليمان - بعد قوله - وكنا لحكمهم شاهدين) صريح في ذلك لأن الفاء للتعقيب فوجب سبق ذلك الحكم على التفهيم وحينئذ يلزم اختلافهما فيه حتى يبقى لقوله « ففهمناها سليمان » موقع ، ويجوز في حكمهما أن يكونا عن نص أو اجتهاد لجوازه للأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم على الصحيح وأدلته مبسطة في علم أصول الفقه ، وقال الجبائي من المعتزلة : لا يجوز الاجتهاد هنا وإن جوزناه لوجوه :

أحدها : أن الذي وصل لصاحب الحرث من در الماشية ومنافعها مجهول المقدار فكيف يجوز في الاجتهاد أحدهما عوضا والآخر معوضا عنه ؟

وثانيها : أن اجتهاد داود إن كان صوابا لزم أن لا ينفق لأن الاجتهاد لا ينفق بالاجتهاد ، وإن كان خطأ وجب أن يبين الله تعالى توبته كسائر الأنبياء فيما حكاه تعالى عنهم فلما مدحهما بقوله (وكلا آتينا حكما وعلما) دل على أنه لم يقع الخطأ .

وثالثها : كيف يجوز أن يكون اجتهاد مع قوله « ففهمناها سليمان » ؟

وأجيب عن الأول بأن الجهالة في القدر لا تمنع من الاجتهاد كما قال الشافعي رضى الله تعالى عنه في وجوب صاع في مقابلة لبن المصرة عملا بالحديث ، وقدم أبو حنيفة القياس عليه لمخالفته لما استقر أن المثلث إنما يقوم ويضمن بمثله والمتقوم بقيمته :

وعن الثاني بأنه يحتمل أنه كان خطأ من الصغار كذا قيل وليس بصحيح ، بل الاجتهاد يثاب عليه ولو كان خطأ كما نص عليه نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فبطل قول الجبائي وإن كان خطأ وجب النج .

وعن الثالث بما فيه نظر أيضا والأصوب أن يقال قوله « ففهمناها سليمان » أى هديناه إلى ما هو الحق في نفس الأمر فكان اجتهاده صوابا فيثاب عليه عشرة أجور ، وهذا يلزم عليه كالذى قبله أن من قال يجوز الاجتهاد للأنبياء يجوز عليهم الخطأ فيه ، وهو قول الأصوليين واعتمده بعض محققهم في نبينا صلى الله عليه وسلم لكنه قول مردود ، والصواب في نبينا صلى الله عليه وسلم أن اجتهاده لا يخطئ . هذا وجه كون حكمهما عن اجتهاد ، وأما وجه كونهما عن نص فيكون الثاني ناسخا للأول . ويجاب عما اعترض به على هذا بأنه لا يمنع من ذلك نزول الناسخ على سليمان لأن شريعتهما كانت واحدة ولا يمنع قوله « ففهمناها سليمان » لأن معناه ففهمناه ما أمرناه بتبليغه مما ينسخ حكم داود لكونه أهلا لذلك مع صغر سنه فإنه كان له إحدى عشرة سنة على ما قيل ففيه غاية المدحة ، ثم على تجوز أن يكونا عن نص واجتهاد كونهما عن اجتهاد أنجح لما روى في الأخبار الكبيرة أن داود لم يكن قد بت الحكم في ذلك حتى سمع من سليمان أن غير ذلك أولى ، وفي بعضها أن داود ناشده

أن يورد ما عنده ، وكل ذلك لا يلبق بالنص لأنه لا يجوز كتمه : وطريق الاجتهاد في ذلك ما ذكره ابن عباس رضي الله عنهما من أن داود قدر الضرر في الكرم فكان مساويا لقيمة الغنم ، وكان عنده أن الواجب في ذلك الضرر أن يزال بمثله من النفع فلا جرم سلم الغنم إلى الحق عليه كما قال أبو حنيفة رضي الله عنه في العبد إذا جنى على النفس يدفع المولى ذلك أو يفديه . وأما سليمان فكان اجتهاده أدى إلى أنه يجب مقابلة الأصول بالأصول والزوائد بالزوائد ، وأما مقابلة الأصول بالزوائد فغير جائزة لأنه يقتضى الحيف ، ولعل منافع الغنم في تلك السنة كانت موازية لمنافع الكرم فحكم به كما قال الشافعي رضي الله عنه فيمن غصب عبدا فأبق من يده أنه يضمن القيمة فينتفع بها المغصوب منه بإزاء ما فوته الغاصب من منافع العبد فإذا ظهر ترادف : واستدل القائلون بأن المصيب من المجتهدين واحد بقوله « ففهمناها سليمان » إذ لو أصاب كل منهما لم يكن لتخصيص سليمان بالتفهم فائدة وبأن الكل مصيبون بقوله (وكلا آتينا حكما وعلما) ورد الاستدلالان ؛ أما الأول فلأنه لم يقل فهمه الصواب فيحتمل أنه فهمه الناسخ ولم يفهمه لداود بأن لم يبلغه وكل مصيب فيما حكم به على أن أكثر ما في الآية أنها دالة على أنهما معا لم يكونا مصيبين وذلك لا يوجب أن يكونا في شرعنا كذلك ، وأما الثاني فلأنه تعالى لم يقل حكما وعلما بما حكما به بل يجوز أن يكون حكما وعلما بوجوه الاجتهاد وطرق الأحكام على أنه لا يلزم من كون كل مجتهد مصيبا في شرعه أن يكون كذلك في شرعنا .

واعلم أن الحسن البصرى رحمه الله تعالى قال : إن هذه الآية محكمة والقضاة يقضون بها إلى يوم القيامة ؛ ورد بقول كثير لأنها منسوخة بالإجماع ، ثم اختلفوا في حكمه فقال الشافعي رضي الله عنه : إن كان بالنهار لاضمان لتقصير صاحب الحرث أو ليلا فالضمان لتقصير صاحب الماشية لأن الفرض أنها بمحل جرت العادة بإسيابها نهارا وحفظها ليلا . وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : لاضمان مطلقا حيث لم يتعد صاحبها بالإرسال لقوله صلى الله عليه وسلم « العجماء جبار » واستدلال الشافعي رضي الله عنه بأنه صلى الله عليه وسلم قضى بأن حفظ الحوائط بالنهار على أهلها وأن على أهل الماشية ما أصاب ماشيتهم بالليل .

إذا تقرر ذلك فاعلم أن قول العز : فما فائدة ذكره وليس الخ . يجاب عنه بأن له فائدة واضحة وهي إفادة أن اختلاف النبيين الجليلين صلى الله على نبيينا وعليهما وسلم في الحكم في هذه القضية الواحدة لم يصدرا عن هوى ولا حدس وإنما صدر إمام عن نص والثاني ناسخ للأول كما تقرر أو اجتهاد والثاني أرجح كما تقرر أيضا ، فلما كان الخلاف مظنة الخوض في المختلفين المؤدى إلى استنفاص أحدهما أو كليهما رد الله هذه المظنة وبين أنها منفية عنهما بأنه تعالى عالم بحكهما علما مخصوصا ، ومن ثم عبر عنه بالشهود الذي هو أخص من مطلق العلم ، لأنهما إن صدرا عن نصين فواضح أو اجتهادين فهو تعالى أقام في وجود كل واحد حجة ألجأته إلى ما قضى به فعبّر تعالى عن ذلك بحضوره لحكمتيهما ، ومر أن بعضهم استدلل بهذه الآية على أن كل مجتهد مصيب وأخذ وجه الدلالة منها فذلك بما ذكرته أولى من أخذه من قوله (وكلا آتينا حكما وعلما) لأنه مردود كما مر ، وقوله : وليس الخ يفهم أن ذكر الله تعالى لعلمه لا يكون إلا لما ذكره وهو ممنوع ، وقوله الثاني إلى الخ رتب إشكاله فيه على مقدمات ستدفع وباندفاعها يندفع الإشكال من أصله فلا يحتاج لجواب ، وبين ذلك أن قوله لم يكن ثم ما يقتضى فساده إن أراد بنى مقتضيه في شريعتنا أن مجتهدى شريعتنا أجمعوا على أنه سائغ فممنوع ، كيف وأبو حنيفة رضي الله عنه لا يضمن فساد البيمة مطلقا ويستدل بقوله صلى الله عليه وسلم « العجماء جبار » على أنه لو قال بتضمنين

إتلاف البيمة لقال به نظير ما ر. عنه في العبد الجاني ، والحسن البصرى يقول في غير هذه المسألة بما قضى به سليمان كما مر أيضا على أنه غير صحيح في مذهبنا لو سلم له ما قاله من أنه مفلس لأن الأرض بمعنى قيمة المتلف إنما يجب من النقد الغالب والغنم ليست منه ، والقاضى لا يجوز له أن يعطى غريم المفلس ماله إلا إن كان من جنس حقه وكان الإيعاء أحظ من البيع ، وأما إذا لم يوجد ذلك فلا يجوز إعطاؤه مال المفلس بل يلزمه بيعه بثمان المثل حالا من نقد البلد وإعطاء قيمة متلفه من ثمنه ، فبان أن إعطاء داود عين الغنم في قيمة ما أتلفه غير صحيح في مذهبنا أيضا ، وإذا اندفعت هذه المقدمة من كلام العز لم يتوجه إشكال أصلا ، وقوله : وحكم سليمان لو وقع في شريعتنا لما صحح إن أراد بنى صحته في شريعتنا أن أحدا من المجتهدين من هذه الأمة لم يره ممنوع كيف والحسن البصرى من أكابرهم قائل به كما مر ، وقد مر أن الشافعى رضى الله عنه قائل بنظيره فيمن غصب عبدا فأبق من يده أنه بضمن قيمته للحيلولة يأخذها مالك العبد ويمسكها ملك قرض فينتفع بربحها في مقابلة ما فوته الغاصب من منافع عبده فإذا رد عبده له رد قيمته عليه .

وإذا بان واتضح مما قررته هنا وما قدمته في تفسير الآية بقوله واجب الخ أن كلا من حكم داود وسليمان صلى الله عليه وسلم في شريعتنا من قال به وينظيره بان أن إشكال العز لا يتوجه أصلا وأنه مبنى على هاتين المقدمتين وقد بان اندفاعهما فيندفع الإشكال المبني عليهما ، وقوله : فإن كان حكم سليمان الخ في تعبيره بالأفضلية هنا التي لها دخل في توجه إشكاله على ما زعمه مما يأتي نظر ظاهر ، وإنما حق العبارة فإن كان حكم سليمان هو الحق الناسخ بناء على أنه نص أو هو عن اجتهاد فلم لم يشرع لنا؟ ويجاب بمنع هذه الملازمة إذ لا يلزم من كون حكم سليمان هو الناسخ أو هو الحق بالاعتبارين المذكورين أن يشرع لنا لما هو المقرر أن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم إنما اتفقت ملهم على أصول التوحيد ومتعلقاتها ، وأما الأحكام فإنهم مختلفون فيها لأنها مرتبطة ومنوطة بالمصالح والمفاسد ، وهي مختلفة باختلاف الأشخاص والأزمان والأمكنة ، بل وبأحوال المرسل فإن كل رسول يظهر في شريعته في الغالب ما يناسب أحواله وخصائصه التي اختصه الله تعالى بها ، ألا ترى أن شريعة موسى يغلب عليها الجلال حتى كانت التوبة فيها بقتل النفس وتطهير النجاسة بقطع محلها والقود فيها متحتم لا يجوز أخذ الدية عنه ، وقتال العدو فيها واجب لا مندوحة عنه ، وذلك لأن الجلال كان يغلب على موسى عليه السلام ؛ ألا ترى إلى أخذه برأس أخيه يجره إليه ، وضربه للحجر الفار بنوبه ، ودعائه على فرعون وأتباعه بالطمس على أموالهم والإشداد على قلوبهم ، وغير ذلك مما هو معلوم من أحواله وأحوال شريعته التي نص عليها الله في كتابه على لسان نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ، وشريعة عيسى صلى الله عليه وسلم يغلب عليها الجمال إذ لم يشرع فيها قصاص ولا قتال ولا نحوهما من التشديد الذي شرع لغيره ، وقوله : فلم أثنى على سليمان بأنه المفهم دونه فيه نظر أيضا . وحق العبارة : فلم خصص سليمان بأنه المفهم دونه وأما الثناء والمدح فوقع لهما معا بقوله تعالى (وكلا آتينا حكما وعلما) على أنه مر أن تخصيص سليمان بالذكر التفهيم إنما هو لعارض هو دفع ما يتوهم في حكمه لصغره ، وما خرج لنحو ذلك فلا مفهوم له فليس في الآية ما يدل على انتفاء التفهيم عن داود بل فيها ما يدل عليه لثبوت ذلك ، وهو قوله تعالى (وكلا آتينا حكما وعلما) وتنا الله لتفهيم معاني كتابه ولإدراك خطأ القوانين من صوابه ودام علينا رضاه في هذه الدار وإلى أن نلقاه بئنه وكرمه آمين .

وسئل بلغه الله من الخير أضعاف أمه : عما سأل عنه العز في أماليه أيضا من قوله تعالى (فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم - فيأتيهم بغتة) فقال : فيه إشكال لأنهم إذا رأوه فكيف يأتيهم بغتة بعد ذلك لأن الفاء تدل على التعقيب انتهى ؟ :

فأجاب حماه الله وإيانا من العذاب بقوله : إشكال العز مبنى على ما أفهمه كلامه المذكور وأن « فيأتيهم » عطف على « يروا » وليس الأمر كذلك وإنما هو معطوف على قوله « سلكناه » وقوله « لا يؤمنون » الخ بيان وتأكيد لما دل عليه قوله « سلكناه » لأن إدخال الكفر في قلوبهم معناه أنها (١) :

[مطلب: حديث « كان الله ولم يكن معه شيء » الحديث الخ]

مسألة . وسئل رضى الله عنه وأفاض علينا من مدده : عن قوله صلى الله عليه وسلم « كان الله ولم يكن معه شيء وكان عرشه على الماء » الحديث ، يدل أنه ما كان مع الله شيء ، والحال أن عرشه كان معه ؟ فأجاب رضى الله عنه : لفظ حديث البخارى « كان الله ولم يكن شيء قبله وكان عرشه على الماء ثم خلق السموات والأرض وكتب في الذكر كل شيء » وأخرج الترمذى « قلت : يارسول الله أين كان ربنا قبل أن يخلق خلقه ؟ قال كان في عمام ماتحته هواء وما فوقه هواء وخلق عرشه على الماء » قال الترمذى : قال أحمد : يريد بالعماء ليس معه شيء . قال ابن الأثير في جامعهم : العمام في اللغة السحاب الرقيق ، وقيل الكيف ، وقيل الضباب : ولا بد في الحديث من حذف مضاف تقديره أين كان عرش ربنا فحذف كقوله تعالى (هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة) أى أمر الله ، ويدل على هذا المحذوف قوله تعالى (وكان عرشه على الماء) وحكى عن بعضهم في عمى مقصور وهو كل أمر لا يدركه الفطن . قال الأزهرى : قال أبو عبيد : إنما تأولنا هذا الحديث على كلام العرب المعقول منهم وإلا فلا ندرى كيف كان ذلك العمام : قال الأزهرى : فنحن نؤمن به ولا نكفئ بصفة . وقال أبو حيان في بحره عند تفسير قوله تعالى (وكان عرشه على الماء) : والظاهر أن قوله (وكان عرشه على الماء) تقديره قبل خلق السموات والأرض ، وفي هذا دليل على أن الماء والعرش كانا مخلوقين قبل . قال كعب : خلق الله ياقوته خضراء فنظر

(١) هكذا يباين بالأصل ، ومن تأمل صنيع المؤلف فيما كتبه سابقا من الأجوبة عما أبداه العز من الأسئلة وإتيانه في ذلك بترائب النسكات وبديع العبارات مما لم يسبق إليه علم أنه ما ترك ذلك البياض إلا حرصا على الإتيان بمثل ذلك هنا فماتة عن ذلك بعض العوائق ، ولا بأس بذكر بعض ما قيل في الآية تنميا للتمتع فنقول :

الأنسب في دفع الإيراد أن تكون الفاء عاطفة مدخولها على يروا ، ويدفع عدم التعقيب عما ذكره الشهاب الحفاجي في حاشية البضاوى نقلا من الكشاف : وهو أن الفاء كما تكون للترتيب والتعقيب المحصول كذلك تكون للتفاوت الرتبي كأنه قيل حتى تكون رؤيتهم للعذاب فما هو أشد منها وهو مفاجأته فما هو أشد منها وهو سؤالهم النظرة كقولك من أساء مقته الصالحون فقتله الله ، وترى ثم تقع في هذا الأسلوب أى التراخي الرتبي كما صرح به بعض شراح الكشاف ، ولا يخفى أن تفاوت الرتبة من التراخي ولا دلالة للفاء عليه فكأن وجهه أنه من جعل ما هو مقدم مقبلا لاقى كل معطوف بالفاء إذ الرؤية بعد البت فالجمل هنا على هذا أن البت من غير شعور لا يصبح تعقبه للرؤية اه مع بعض تغيير وزيادة . ثم إن الضمير في « سلكناه » لهم في مرجعه احتمالان إما أن يكون عائدا على عدم الإيمان المدلول عليه (ما كانوا به مؤمنين) وعلى هذا يكون قوله « لا يؤمنون » بيانا وتأكيدا كما ذكره المؤلف رحمه الله ، ويكون فيه حيثئذ الدلالة على أن الكفر مخلوق لله لأن السلك معناه الإيجاد على هذا وإما أن يكون عائدا على القرآن الدال عليه السياق ، وعليه فيكون قوله « لا يؤمنون » تقييدا لإفادة ما هم عليه من العناد ، لأن معنى الآية على هذا أدخلنا القرآن في قلوبهم وفهمناه لهم مع ما هو عليه في حال كونهم لا يؤمنون به وما ذاك إلا عنادهم مصححه .

إليها بالهيبية فصارت ماء ثم خلق الريح فجعل الماء على منتهاه ثم وضع العرش على الماء ، وعن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قيل له على أى شىء كان الماء ؟ قال : على متن الريح . قال البيضاوى : وكان عرشه على الماء قبل خلقهما : أى السماء والأرض ، لم يكن حائل بينهما إلا أنه كان موضوعا على متن الماء ، واستدل به على إمكان الخلاء ، وأن الماء أول حادث بعد العرش من أجرام هذا العالم ، وقيل كان الماء على متن الريح والله أعلم بذلك .

إذا تقرر ذلك فلفظ الحديث « ولم يكن قبله شىء » خلافا لما فى السؤال ، على أنه لو فرض أن ذلك ورد أيضا لم يكن فيه إشكال مع قوله « وكان عرشه على الماء » لأن معناه ولم يكن معه شىء أى فى أزله ، وأما بعد أن أوجد بعض خلقه فكان العرش حينئذ على الماء . فقول السائل : والحال أن عرشه معه إن أراد أنه كان معه فى الأزل فباطل وإن أراد أنه كان معه فيما لا يزال فصحيح ، فحينئذ هو لا يتناقض بالحديث الذى ذكره كما لا يخفى ذلك عن ذى بصيرة ، والله أعلم بالصواب .

[مطلب : حديث « أنا مدينة العلم وأبو بكر أسامها » الخ]

وسئل رضى الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أنا مدينة العلم وأبو بكر أسامها وعمر حيطانها وعثمان سقفها وعلى بابها » هل الحديث صحيح أم لا ؟

فأجاب بقوله : الحديث رواه صاحب مسند الفردوس وتبعه ابنه بالإسناد عن ابن مسعود رضى الله عنه مرفوعا وهو حديث ضعيف كحديث « أنا مدينة العلم وعلى بابها ومعاوية حلقها » فهو ضعيف أيضا ، وأما حديث « أنا مدينة العلم وعلى بابها » فهو حديث حسن بل قال الحاكم صحيح وقول البخارى ليس له وجه صحيح والترمذى منكر وابن معين كذب معترض وإن ذكره ابن الجوزى فى الموضوعات وتبعه الذهبى وغيره على ذلك وليس مقتضيا لأفضليته على أبى بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم ، فقد صح عنه أى عن على نفسه : خير الناس بعد النبي صلى الله عليه وسلم أبو بكر ثم عمر ثم رجل آخر فقال له ابنه محمد رضى الله عنهما ثم أنت يا أبا ب قال ما أبوك إلا رجل من المسلمين » ومن ثمة أجمع أهل السنة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم على أن أفضل الصحابة على الإطلاق أبو بكر ثم عمر رضى الله عنهما ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وسئل رضى الله عنه : فى قول سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم فىمن أزال عنه أذى « مسح الله عنك ماتكره » هل لفظ مسح بالخاء المعجمة أو المهملة أو وضحا ذلك أثابكم الله الجنة بمنه ؟

فأجاب بقوله : مسح يصح أن يكون بالخاء المهملة والمعجمة ، إذ الأول بمعنى مح أو قطع أو أذهب ، وكل منهما صحيح ، والمتبادر من المسح حقيقته الشائعة وهى تحويل الصورة لأقبح منها ، والحديث فى أذكار النووى عن كتاب ابن السننى ولفظه « أن أبا أيوب الأنصارى رضى الله عنه تناول من لحية رسول الله صلى الله عليه وسلم أذى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح الله عنك يا أبا أيوب ماتكره » وفى رواية « أنه أخذ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا فقال صلى الله عليه وسلم : لا يمكن بك السوء يا أبا أيوب مرتين » .

[مطلب : لعن يزيد بن معاوية عند الغزالي لا يجوز]

وسئل رضى الله عنه ونفعنا به : عما فى [الإحياء] من حديث « لعن المؤمن كقتله » قال فى الصحيح متفق عليه فما معنى هذا الحديث وكيف لعن المؤمن المذكور ؟ .

فأجاب بقوله : إن معنى لعن المؤمن كقتله أى مثله فى الحرمة الشديدة لأن لعن المسلم حرام بل لعن الكافر الغير الحربى كذلك بل لعن الحيوان كذلك ، وسبب ذلك أن اللعن عبارة عن الطرد والإبعاد عن الله وذلك غير جائز إلا على من اتصف بصفة تبعده عن الله تعالى وهو الكفر والبدعة والفسق ، فيجوز لعن المتصف بواحدة من هذه باعتبار من الوصف الأعم نحو لعنة الله على الكافرين والمبتدعة والفسقة أو الوصف الأخص نحو لعن الله اليهود والخوارج والقدرية والروافض والزنادقة والظلمة وآكل الربا ، وأما لعن شخص بعينه فإن كان حيا لم يجز مطلقا إلا إن علم أنه يموت على الكفر كإبليس وذلك كمن لم يعلم موته على الكفر وإن كان كافرا فى الحال ، لأنه ربما يسلم فيموت مقربا عند الله تعالى فكيف يحكم بكونه ملعونا مبعدا مطرودا فلا نظر للكفر فى الحال ، نعم يجوز أن يقال لعنه الله إن مات كافرا وكذا يقال فى فاسق ومبتدع معين إن مات ولم يتب يتب ، ومن ثم لم يجز كما قاله الغزالي وغيره لعن يزيد لأنه قاتل الحسين أو أمر بقتله خلافا لمن تسامح فى ذلك ورآه جائزا ممن لم يعتد به ولا بقوله فى الأحكام الشرعية وذلك لأنه لم يثبت أنه قتله ولا أمر بقتله ولا رضى إلا ما حكى فى بعض التواريخ مما لا تقوم بمثله حجة ، بل لا يجوز نسبة ذلك إليه كما قاله الغزالي أيضا لأنه لا يجوز نسبة مسلم إلى كبيرة من غير تحقيق ، نعم يجوز أن يقال قاتل الحسين أو الأمر بقتله أو الرضى به لعنه الله إن مات قبل التوبة لاحتمال موته بعدها كما وقع لوحشى قاتل سيدنا حمزة رضى الله عنه .

فإن قيل : قتله كبيرة بل أكبر الكبائر بعد الكفر واللعن ليس كذلك فكيف يقال إنه مثله .

قلت : أما كون اللعن ليس كذلك على الإطلاق فغير صحيح ، بل الذى عليه المحققون أن اللعن كبيرة أخذ من هذا الحديث وغيره وليس هو أكبر الكبائر ، وحينئذ فالتشبيه إنما هو فى أصل التحريم أو كون كل منهما كبيرة وليس بلازم فى المشبه أن يعطى حكم المشبه به من كل ، والله أعلم .

[مطاب : فى حديث « أول من يسأل يوم القيامة ثلاثة » الخ]

وسئل نفع الله به وبعلومه : عما فى [الإحياء] من الحديث وهو قال صلى الله عليه وسلم « أول من يسئل يوم القيامة ثلاثة : رجل آتاه العلم فيقول الله عز وجل ماذا صنعت فيما علمت ؟ قال أى رب كنت أقوم آناء الليل وأطراف النهار ، فيقول الله عز وجل كذبت وتقول الملائكة كذبت بل أردت أن يقال فلان عالم ألا فقد قيل ذلك . ورجل آتاه الله عز وجل مالا فيقول تعالى قد أنعمت عليك فإذا صنعت ، فيقول يارب كنت أنفق وأتصدق به آناء الليل والنهار ، فيقول الله تعالى كذبت وتقول الملائكة كذبت بل أردت أن يقال فلان سخي ألا فقد قيل . قال أبو هريرة رضى الله عنه : فقد خبط على فخدى وقال يا أبا هريرة أولئك أول خلق تسعر بهم النار يوم القيامة » انتهى فهل هو صحيح أولا ؟

فأجاب رحمه الله تعالى : بأن الحديث المذكور فيها رواه مسلم لكن لم يذكر الصنف الثالث وهو المذكور أيضا فى حديث [الإحياء] وإنما وقع الخلل فيه من كاتب السؤال ، والله أعلم .

[مطلب : حديث « الفقراء سراج الأغنياء » ليس بموضوع]

وسئل نفع الله به : عن قوله صلى الله عليه وسلم « الفقراء سراج الأغنياء في الدنيا والآخرة ولولا الفقراء لهلك الأغنياء ، ودولة الأغنياء لابقاها ودولة الفقراء في الآخرة لافناءها » وقوله صلى الله عليه وسلم « لعن الله من أكرم غنيا لأجل غناه وأهان الفقير لفقره » فمن فعل ذلك سمي في السموات عدو الله وعدو الأنبياء ولا يستجاب الدعوة ولا تقضى له حاجة » قاله الطوسي في حديث الأربعين ، فهل هذا الحديث صحيح أم حسن أم كيف حاله ؟ :

فأجاب : بأن حديث « الفقراء سراج الأغنياء » لم أره في غير الأربعين المذكورة في السؤال ولمصنفها من الجلالة ما يمتعه أن يضع فيها حديثا موضوعا مع علمه بوضعه ، ولفظ الحديث الذي فيها « سراج الأغنياء في الدنيا والآخرة الفقراء ولولا الفقراء لهلك الأغنياء ، مثل الفقير كمثل العصا في يد الأعمى ، دولة الأغنياء لابقاها ودولة الفقراء يوم القيامة » الخ . وله شاهد رواه أبو نعيم بسند ضعيف « اتخذوا عند الفقراء أيادي فإن لهم دولة يوم القيامة فإذا كان يوم القيامة نادى مناد سيروا إلى الفقراء فاعتذروا إليهم كما يعتذر أحدكم إلى أخيه في الدنيا » وحديث « لعن الله من أكرم الغنى » الخ هو في الأربعين المذكورة أيضا لكن بلفظ « لعن الله من أكرم الغنى لأجل غناه وأهان الفقير لأجل فقره » ، وسمى في السموات والأرض عدو الله وعدو الأنبياء ، ولا تستجاب له دعوة ولا تقضى له حاجة » انتهى وذكره أيضا شيخ مشايخ الإسلام الحافظ أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني في [تشديد القوس لمسند الفردوس] ولفظه حديث « لعن الله فقيرا تواضع لغنى من أجل ماله » الحديث أسنده عن أبي ذر انتهى . وبقية الحديث « من فعل ذلك منهم فقد ذهب ثلثا دينه » وأخرجه الديلمي أيضا عن أبي هريرة رضي الله عنه وهو في ترجمة وهب بن منبه من الحماية لأبي نعيم مرفوعا « من تضعضع لذي سلطان أراد دنياه أعرض الله عنه » وأخرج عنه أيضا ورفع « من تضرع لصاحب دنيا وضع بذلك نصف دينه » وكل ذلك ضعيف بل واهلكن يشهد لذلك حديث « من تواضع لغنى لأجل غناه ذهب ثلثا دينه » رواه البيهقي في الشعب من حديث الحسن بن بشر عن الأعمش عن إبراهيم عن ابن مسعود رضي الله عنه بقوله « من خضع لغنى ووضع له نفسه إعظاما له طمعا فيما قبله ذهب ثلثا مروءته وشطر دينه » ومن حديث سمرة ابن عطية عن ابن زائدة عن ابن مسعود رضي عنه مرفوعا « من أصبح محزونا على الدنيا أصبح ساخطا على ربه ومن أصبح يشكو مصيبة نزلت به فإنه يشكوره ، ومن تضعضع لغنى يسأل ماني يده أسخط الله عز وجل ، ومن أعطى القرآن فدخل النار فأبعده » وقال ما يرويه عن ثابت عن أنس إلا وهب بن راشد البصري وكان من الصالحين ، وفي لفظ « فتضعضع لماله وقصد ما عنده أحبط الله عمله » وهما واهيان جدا حتى أن ابن الجوزي ذكرهما في الموضوعات ، فعمل أن هذه الأخاديد ليس فيها شيء صحيح ولا حسن قيل وإنما لم يحكم على الثالث الثالث وهو القلب لخفائه إذ الإيمان قول باللسان وعمل بالأركان وتصديق بالقلب ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[مطلب : حديث « من زار قبر والديه أو أحدهما » الخ]

وسئل رضي الله عنه : عما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « من زار قبر أبويه أو أحدهما في كل يوم جمعة غفر له وكتب له براءة » . عن ابن سيرين قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الرجل يموت والداه أو أحدهما وهو عاق لهما فيدعو الله عز وجل لهما من بعدهما إلا كتبه الله من البارئ » هل هو صحيح أم لا ؟

فأجاب رضى الله عنه : بأن الحديثين المذكورين هنا لم أرهما في شيء من كتب الحديث المعتمدة ، لكن شيثان منهما وردا عند ابن عساكر عن أنس رضى الله عنه وفيه يحيى بن علية كذبه ابن معين ولفظه « إن الرجل يموت والداه أو أحدهما وإنه لعاق لهما فلا يزال يدعو لهما ويستغفر لهما حتى يكتبه الله برآ » لكن مما ورد في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم « من أصبح مرضيا لأبويه أصبح له بابان مفتوحان إلى الجنة ، ومن أمسى فله مثل ذلك فإن كان واحدا فواحد ، قيل يا رسول الله وإن ظلما ؟ قال صلى الله عليه وسلم : وإن ظلما » رواه البيهقي في الشعب من حديث ابن عباس رضى الله عنهما ولا يصح ، وصح حديث « من أرضى والديه فتح له باب أوسط أبواب الجنة ، ومع ذلك الباب كذا وكذا » ومعنى كونه أوسط أبواب الجنة أنه خيار الأسباب الموصلة إليها . وروى ابن ماجه حديث « إن الرجل ترفع درجته في الجنة فيقول أتى هذا ؟ فيقال له استغفار ولدك لك » وروى الطبراني في الأوسط بسند ضعيف « ما على أحد عنده دار أن يتصدق بها لوالديه » وصح عن مالك بن ربيعة « بينا نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ جاء رجل من بني سلمة فقال يا رسول الله هل بقي على من بر أبوى شيء أبرهما به بعد وفاتهما ؟ قال نعم الصلاة عليهما والاستغفار لهما وإنفاذ عهدهما وإكرام صديقتهما وصلة الرحم التي لا توصل إلا بهما » والمراد بالصلاة عليهما الدعاء لهما ، ومعنى الحديث الثاني وما في معناه صحيح وإن كان لفظه لم يصح عنه صلى الله عليه وسلم لأن العقوق فيه حق لله وهو يزول بالتوبة بشرطها وفيه حق لهما ولا يبعد زواله بالدعاء لهما عملا بعموم (إن الحسنات يذهبن السيئات) وعموم « وأتبع السيئة الحسنة تمحها » والله سبحانه وتعالى أعلم .

[مطلب : هل ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل عن المنبر لما حن الجذع واحتضنه]

وسئل رضى الله عنه وحشرنا في زمرة : لما حن الجذع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم هل ورد أنه نزل صلى الله عليه وسلم عن المنبر واحتضنه ؟ .

فأجاب أعاد الله علينا من بركاته : نعم ورد بل صح ، ففي رواية البخارى عن جابر « أنه لما صاح نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وضمه إليه فجعل يئن أنين الصبي الذى يسكت » وفي رواية لأبي يعلى الموصلي « أنه صلى الله عليه وسلم لما قعد على المنبر خار الجذع خوار الثور حتى ارتج المسجد لخواره حزنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فنزل إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) فقال والذي نفس محمد بيده لو لم ألتمه لما زال هكذا حتى تقوم الساعة حزنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر به صلى الله عليه وسلم فدفن » . وروى الترمذى وقال صحيح غريب وكذا رواه ابن ماجه والإمام أحمد بن حنبل من طريق الحسن وفيه « فأخبر أنس أنه سمع الخشبة تحن حنين الولد . قال : فإزالت تحن حتى نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المنبر فمشى إليها فاحتضنها فسكنت » .

[فائدة] في حديث بريدة الذى أخرجه الدارمى أنه صلى الله عليه وسلم قال « إن أردت أن أردك إلى الحائط الذى كنت فيه تبت لك عروقتك وتكمل خلقتك ويجدد لك خوص وثمره ، وإن شئت أغرسك في الجنة فياكل أولياء الله من ثمرك ؟ ثم أصغى له النبي صلى الله عليه وسلم يستمع مايقول ، فقال بل تفرستى في الجنة

فياكل منى أولياء الله وأكون في مكان لا أبلى فيه ، فسمعه من يليه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
قد فعلت ، ثم قال : اختار دار البقاء على دار الفناء « والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

[مطلب : في حديث « أى البقاع خير » الخ]

وسئل رضى الله عنه : عن الحديث المروى عن أبي أمامة رضى الله عنه « أن جبرا من اليهود سأل النبي
صلى الله عليه وسلم أى البقاع خير ؟ فسكت عنه وقال : اسكت حتى يأتي جبريل ، فسكت وجاء جبريل
فسأله فقال ما المسئول عنها بأعلم من السائل ولكن أسأل ربي تبارك وتعالى ، ثم قال جبريل : يا محمد إني
دنوت من الله دنوا ما دنوته منه قط . قال : وكيف كان يا جبريل ؟ قال : كان بيني وبينه سبعون ألف حجاب
من نور ، فقال : شر البقاع أسواقها وخير البقاع مساجدها « رواه ابن حبان ، فهل المراد بذكر السبعين
أنها باقية أم ارتفعت تلك ؟

فأجاب رحمه الله تعالى بقوله : لا يخفى أن الله منزّه عن الجهات والمساحات ، وأن المراد بذكر الحجب
في هذا المحل وغيره إنما هو على طريقة الاستعارة والتشليل ، ثم فحوى لفظ الخبر أن جبريل لما أخبر عن
هذا الدنو المخصوص الذى لم يعهده قط أحب النبي صلى الله عليه وسلم أن يسأله عن حقيقته إما ليزداد يقينه
بذلك إن كان عالما به قبله أو ليتجدد عليه علم إن لم يكن الأمر كذلك ، فسأله عن كيفية ذلك الدنو المخصوص
بقوله « وكيف كان يا جبريل فقال جبريل كان بيني وبينه سبعون ألف حجاب من نور » أى كان دنوى
هذا الذى لم يعهده أن وصلت إلى محل بيني وبينه هذه الحجب الكثيرة هذا مع هذه الغاية في الدنو فما بالك
في غير ذلك .

والحاصل أن ذلك من جبريل لإخبار عن بعد مسافة ما بينه وبين الله في هذا القرب فضلا عن أكابر
الملائكة وغيرهم ، ولا يتوهم أن واده الإخبار عن تلك الحجب أنها ارتفعت لإيهامه أنه لم يبق بينه وبين ربه
حجاب وهذا لا يقدر مخاوق عليه بل لا بد من الحجب الكثيرة ، وإنما تختلف رتب الأكابر بأعدادها كما
يدل على ذلك أحاديث وردت عنه صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[مطلب : في حديث « يعذبان وما يعذبان في كبير »]

وسئلت : في البخارى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « مر النبي صلى الله عليه وسلم بمخاض من
حيطان المدينة أو مكة فسمع صوت إنسانين يعذبان في قبورهما فقال النبي صلى الله عليه وسلم : يعذبان وما يعذبان
في كبير ، ثم قال بلى كان أحدهما لا يستبرى من بوله وكان الآخر يمشى بالنميمة ، ثم دعا بجريدة فكسرها
كسرتين فوضع على كل قبر منهما كسرة ، فقيل يا رسول الله لم فعلت هذا ؟ فقال : لعل الله أن يخفف عنهما
مالم يببسا أو إلى أن يببسا ما الحكمة في ذلك وتخصيص الجريدة ، وهل لكل أحد أن يفعل ذلك على أى
قبر شاء ، وهل المعذبان مسلمان أو كافران .

فأجبت بقولى : جواب هذا السؤال بأقسامه يعرف من الكلام على بعض ألفاظ الحديث فتتكم على
ماتيسر منه زيادة في الفائدة فنقول : « بلى » فيه إيجاب النبي أى بلى يعذبان في كبير والجمع بينهما باعتبارين
أى ليس بكبير عندكم ولكنه كبير عند الله كما في (وتحسبونه هينا وهو عند الله عظيم) أو المراد بقوله « وما يعذبان

في كبير ، أى أمر كان يكبر ويشق عليهما الاحتراز منه إذ لا مشقة في التنزه عن البول والنميمة ، وليس المراد أن ذلك غير كبير في أمر الدين بل هما كبيرتان لأن عدم التنزه من البول يلزم منه بطلان الصلاة وتركها كبيرة ، والمشى بالنميمة من أقيح القبائح والكبائر لاسيما مع قوله « كان » وهى تشعر بكثرة ذلك منهما ، وليست الكبيرة منحصرة فيما فيه حد أو وعيد شديد ، بل الأظهر في تعريفها أنها كل جريمة تؤذن بقلة اكتراث مرتكبها بالدين ورقة الديانة ، ولا شك أن كلا من عدم التنزه من البول ومن المشى بالنميمة يؤذن بذلك ، وضميم يبيسا للمكسورتين . قال العلماء : هو محمول على أنه سأل الشفاعة لهما فأجيبت شفاعته بأن يخفف عنهما إلى أن يبيسا ، ويحتمل أنه صلى الله عليه وسلم كان يدعو لهما تلك المدة ، ويحتمل أنهما يسبحان ماداما رطبين وليس لليابس تسبيح ، وقوله تعالى (وإن من شيء إلا يسبح بحمده) أى شيء حى وحياء كل شيء بحسبه ، فالخشب مالم يبيس والحجر مالم يقطع . والجمهور أنه على عمومه إما حقيقة وهو قول المحققين إذ العقل لا يجهله أو بلسان الحال باعتبار دلالة على الصانع وأنه منزه عن كل نقص وعن كل وصف غير بالغ في الكمال نهايته : وقال الخطابي : لعل التخفيف للتبرك بأثر النبي صلى الله عليه وسلم ودعائه ، وكأنه جعل حده دوام الندوة لأن في الرطب معنى ليس في اليابس . قال بعض الشراح : والعامه تفرش الخوص في القبور وليس له وجه ألبته انتهى . فعلمت الحكمة في كسر الجريدة وعلم أنهما مسلمان إذ الكافر لا يسأل له النبي صلى الله عليه وسلم الشفاعة ، وقد مر عن العلماء أنه محمول عندهم أنه سأل لهما الشفاعة فأجيب فيأزم منه كونهما مسلمين وتخصيص الجريد بذلك يظهر أن يقال فيه حكمته لعله أنه المتيسر بالمدينة بناء على أن الواقعة كانت بها ، وأما الإشارة إلى ما بين الإنسان والنخلة من تمام القرب والاتحاد كما يشهد له حديث « أكرموا همتكم النخل فإنها خلقت من فضلة طينة آدم » ولا شك أن الجنس أرحم لجنسه من غيره ففي الجريدة من زيادة الحنوط على الآدمى لما بينهما من الاتحاد ما ليس في غيرها ، ويلزم من زيادة حنوها كثرة التسبيح الخفيف للعذاب ، أو سؤال التخفيف لأننا إذا جربنا على ما مر عن المحققين أن الجمادات تسبح الله بلسان المقال لا يبعد أنها تسأل الله في رحمة بعض المسكلفين ، إذ يلزم من تسبيحها بلسان المقال أن فيها إدراكا ولا يبعد من ذوى الإدراك أن يسأل لقربه ما ينفعه .

وبما قرره يعلم أنه يسن لكل أحد اتباعا له صلى الله عليه وسلم فإن الأصل في أفعاله صلى الله عليه وسلم التأسي إلا ما دل دليل على الخصوصية ولا دليل هنا عليها فنذب لنا التأسي به صلى الله عليه وسلم في ذلك ، وأن لما يفعل العامة من فرش الخوص وهو سعف الجريد في القبور وجها خلافا لما مر عن بعض الشراح وذلك لما تقرر أن بين النخلة بجميع أجزائها والآدمى تمام المناسبة فإذا كان معه من أجزائها شيء في قبره كثر تسبيحه فيحصل له بذلك أنس أو تخفيف ، ثم رأيتني ذكرت في الفتاوى سؤالاً وجواباً يعلم منه ما قدمته من نذب التأسي به صلى الله عليه وسلم في ذلك ، وأن لما يفعل العامة مما مر وجها وجبها ، فالسؤال : هل يفرش من الرياح ونحوه على متن القبر أو ما فيه اللحد ؟ والجواب : استنبط العلماء من غرضه صلى الله عليه وسلم للجريدتين على القبر غرس الأشجار والرياحين ولم يبينوا كيفيته ، لكن في الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم غرس في كل قبر واحدة فيشمل القبر كله فيحصل المقصود بأى محل منه ، نعم أخرج عبد الله بن حميد في مسنده أنه صلى الله عليه وسلم وضع الجريدة على القبر عند رأس الميت في القبر ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[مطلب : في قوله صلى الله عليه وسلم « أهريقوا على من سيع قرب لم تحلل أوكيتهن »]

وسئل : في صحيح البخارى كانت عائشة « تحدث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال بعد ما دخل بيته واشتد وجعه أهريقوا على من سيع قرب لم تحلل أوكيتهن لعلى أعهد إلى الناس فأجلسن في مخضب لحفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم طفقنا نصب عليه حتى طفق يشير إلينا أن قد فعلن ثم خرج إلى الناس » ما الحكمة في ذلك وفي تخصيص السبع ؟ .

فأجاب بقوله : إنما طلب صلى الله عليه وسلم ذلك لأن الماء البارد ينفع بعض الأمراض بتخفيف حرارته وزيادة القوة بسببه وينعش نفس المريض ويزيل ما بها من كرب الحمى والوجع ، وبه يقوى الحار الغريزي فيقهر المرض ويضعف عمله فكان في طلبه صلى الله عليه وسلم لذلك بيان مشروعية التداوى والرد على من زعم أن التداوى ينافى التوكل ، ومن ثم كان أحسن حدود التوكل وأجمعها أنه مباشرة الأسباب مع شهود المسبب ، ولا ينافى ذلك قول أئمتنا ترك التداوى توكلًا فضيلة لأنهم لم يقولوا ، أفضل وأيضًا فحلله في غير من بعث لتشريع الأحكام ، ومن ثم لما قيل للصديق رضى الله عنه وكرم وجهه ألا ندعو لك الطبيب ؟ فقال الطبيب أمرضى إشارة إلى ترك التداوى توكلًا وتسليًا ، وأما النبي صلى الله عليه وسلم فبعث لبيان الأحكام تشريعًا بالقول تارة وبالفعل أخرى فلو ترك صلى الله عليه وسلم ذلك لربما توهم أن في التداوى محذورًا ففعله ليبين به أن لا محذور فيه وأنه لا يخل بالتوكل وأن الإنسان مخير بين فعله وتركه توكلًا ، ومن ثم كان في الحديث إشارة إلى أنه ينبغي صب الماء البارد على المريض حيث كان ينفعه بمعرفة نفسه أو بقول طبيب عدل بنية التداوى وقصد الشفاء ، وحكمة السبع أن هذا العدد فيه بركة بالاستقراء وله دخل في إزالة السموم أو تخفيف ألمها ، وهو صلى الله عليه وسلم في ذلك المرض كان تحرك عليه ذلك السم الذى أصابه من أكلة خبير كما صح عنه صلى الله عليه وسلم الإخبار بذلك ، فأمرهم أن يفرغوا عليه من تلك القرب السبع ليزول بذلك بعض ذلك السم الذى تحرك عليه ، وأيضًا لهذا العدد شأن عظيم لوقوعه في كثير من أعداد عظام المخلوقات كالسموات والأرض وأبواب جهنم وبعض الأمور الشرعية كما لا يخفى ، وحكمة التقييد بعدم جل الأوكية أنه يكون أبلغ في طهارته وصفائه لعدم مخالطة الأيدي له ، وأيضًا فالقرب إنما كانت تركاً وتحل على ذكر الله تعالى فاشترط كونها لم تحل لأنها تجمع بركة الذكر في شدها وحائها . قال المهلب : أمره صلى الله عليه وسلم بالصب عليه على وجه التداوى كما صب صلى الله عليه وسلم وضوءه على المغمى عليه ، وغلط من قال إن الصب كان للاغتسال من إغمائه ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[مطلب : في حديث « ارجع فإنك لم تصل »]

وسئل نفع الله به : عن الحديث الذى رواه النسائي « أنه دخل رجل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم يرمقه ولا يشعر ، ثم انصرف فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم عليه ، فرد عليه السلام ثم قال : ارجع فصل فإنك لم تصل لم أدرى في الثانية أم في الثالثة قال : والذى أنزل عليك الكتاب لقد جهدت فعلمنى وأمرنى قال صلى الله عليه وسلم : إذا أردت الصلاة فتوضأ وأحسن الوضوء ثم قم فاستقبل القبلة ثم كبر ثم اقرأ ثم اركع حتى تطمئن راكعًا ثم ارفع حتى تعتدل قائمًا ثم اسجد حتى تطمئن ساجدًا . فإذا صنعت فقد قضيت وما انتقصت من ذلك فأتما انتقصته من صلاتك » فما الجواب عن إقراره صلى الله عليه وسلم لما رآه يصلى هذه الصلاة ، وفيه أيضًا تصحيح لصلاته مع عدم الطمأنينة بدليل قوله « فأتما انتقصته من صلاتك » .

فأجاب بقوله : إنما أقره صلى الله عليه وسلم لأنه جوز أن يكون ترك بعض الواجبات نسيانا لاجهلا فلما تحقق أنه جهل علمه ، والحديث صريح في وجوب الطمأنينة حيث أمره بالإعادة وعلل ذلك بأنه لم يصل ، فحينئذ معنى قوله صلى الله عليه وسلم « فلإنما انتقصته من صلاتك » أنه إذا ترك الطمأنينة ونحوها من الأركان انتقص جزءا منها ومعلوم أن انتقاص الجزء يبطل الكل .

فإن قلت : هذا خلاف الظاهر ؟

قلت : ممنوع ، وعلى النزول فيجب حمله على ما ذكر لتصریح في الحديث قبله بوجوب الإعادة وتعليقه بما مر ، والله سبحانه وتعالى أعلم :

[مطلب : في قول النبي صلى الله عليه وسلم « من كذب على » الحديث]

وسئل عن قوله صلى الله عليه وسلم « من كذب على » الحديث ، فإذا كان يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم ويأتي بمعنى الحديث إلا أنه يلحن لأنه لا يحسن العربية فما الحكم؟ وقولهم في الحديث على شرط البخارى أو على شرط مسلم ما هو الشرط المذكور ؟

فأجاب بقوله : لا يجوز لأحد أن يروى الحديث بالمعنى إلا إن كان عارفا بالألفاظ ومعانيها وما أريد بها فحينئذ ليس لهذا اللحن أن يروى شيئا من الأحاديث بالمعنى لجهله بألفاظها ومدلولاتها ومتى فعل ذلك كان من جملة الكاذبين على النبي صلى الله عليه وسلم والكذب عليه كبيرة . وقال الشيخ أبو محمد : إنه كفر وشرط البخارى أن يروى العدل الضابط الحافظ المتقن عن مثله وهكذا إلى الصحابي ومع تحقيق لقبه بشيخه الذى يروى عنه ، وشرط مسلم ما ذكر إلا تحقيق اللقى فإنه لا يشترط بل يكتفى بإمكانه وأطال في الاستدلال عليه في مقدمة صحيحة ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[مطلب : حديث « لو لم يخف الله لم يعصه »]

وسئل رحمه الله : عن حديث « لو لم يخف الله لم يعصه » هل ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فأجاب بقوله : نقل البهاء السبكي عن بعضهم نسبتته إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ونسبه ابن مالك في شرح الكافية وغيره إلى عمر رضى الله تعالى عنه . قال الجلال السيوطي : ولم أره في شيء من كتب الحديث لامرفوعا ولا موقوفا لاعن عمر ولا عن غيره مع شدة الفحص عليه . قال : ورأيت ذلك في فتوى قدمت لأبي الفضل العراقى ، وكتب عليها : أنه وقع في شرح الترمذى لابن العربى وأنه لم يقف على إسناده لكنه في سالم لاصهيب ، ثم رأيت أبا نعيم أخرجه في الحلية بسند فيه ابن لهيعة عن عمر رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولفظه « إن سالما شديد الحب لله لو لم يخف الله عز وجل لم يعصه » وأخرجه الديلمي أيضا في مسند الفردوس من طريق الحافظ أبى بكر ابن مردويه عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ولفظه « معاذ بن جبل إمام العلماء يوم القيامة لا يحجبه عن ربه إلا المرسلون ، وإن سالما مولى أبى حذيفة شديد الحب لله لو لم يخف الله ماعصاه » .

[مطلب : حديث « حيب إلى النساء » الخ]

وسئل زكي الله أعماله : عن خرج حديث « حيب إلى من دنيا كم ثلاث » وما معناه ؟

فأجاب بقوله : أخرجه الطبراني في الأوسط عن أنس من طريق صحيح وأفظه « حيب إلى النساء والطيب وجعلت قرعة عيني في الصلاة » وأخرجه الضياء من هذه الطريق أيضا ورواه النسائي عن أنس أيضا بهذا اللفظ من طريق صحيح أيضا على كلام فيه هذا حاصله ، ورواه ابن عدي عن أنس كذلك ، ورواه النسائي عن أنس أيضا بلفظ « حيب إلى من الدنيا النساء والطيب وجعلت قرعة عيني في الصلاة ورواه أحمد عن أنس بهذا اللفظ ، وأبو عوانة عنه أيضا بلفظ « وجعلت » وأبو يعلى كذلك من طريق وما قبله من طريق آخر ، والطبراني من طريق « إنما حيب إلى من الدنيا الطيب والنساء وجعلت قرعة عيني في الصلاة » وقوله عقبه لم يروه عن ثابت الإسلام مردود بأن غيره رواه عنه أيضا ، والبيهقي عن أنس بلفظ « إنما حيب إلى من دنيا كم ثلاث النساء والطيب وجعلت قرعة عيني في الصلاة » وبلفظ « من الدنيا » وأخرجه أيضا كذلك ابن أبي شيبة وابن سعد والبخاري ، وما أشار إليه العقيلي من أن هذا الحديث ضعيف من جميع طرقه مردود بما مر ، ويقول شيخ الإسلام ابن حجر رواه النسائي وإسناده حسن ، وقول الزين العراقي في تخريج الإحياء رواه النسائي والحاكم وإسناده جيد وقول الذهبي إسناده قوى ، ورواه أحمد بزيادة لطيفة وهي « أصبر عن الطعام والشراب ولا أصبر عنهن » وزاد الديلمي « وحيب إلى النساء والطيب » الحديث ، وعزاها لمسندى الإمام أحمد وأبي يعلى وسنن النسائي ومعجم الطبراني. وردت بأنها ليست في واحد من المذكورات ، وأما زيادة « ثلاث » فهي في الإحياء في موضعين وفي الكشاف في آل عمران : قال الزين العراقي وابن حجر والزرخشى وغيرهم : ولم تقع في شيء من طرقه بل هي مفسدة للمعنى فإن الصلاة ليست من الدنيا ، لكن شرحه الإمام ابن فورك على أنه ورد بلفظ « ثلاث » ووجهه وأظن فيه ، ووجهه الغزالي أيضا في كتاب [ذم الدنيا] بأن الصلاة منها بالنظر إلى اللذة الحاصلة بها لأن كل ما يدخل في الحس والمشاهدة فهو منها ، ويقرب منه ما وجهه ابن فورك حيث قال : الصلاة طاعة المطيع في الدنيا لربه تعالى فهي منها وقتا ومحلا وليست منها حكما واسما ، والطيب والنساء منها وقتا ومحلا وحكما ووضعاً ، ولذلك عبر عن الصلاة بعبارة أخرى أفردتها ولم يذكرها ثانيا ليدل على أنها مخصوصة بأنها في الدنيا وهي وصلة إلى الآخرة ، ثم قال بعد كلام طويل في بيان ذلك : فكل ما في الدنيا محله وفي الآخرة حكمه فهو من الدنيا محلا ومن الآخرة مردا ومرجعا ومآلا . وفي مسند أحمد عن عائشة رضي الله عنها « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعجبه من الدنيا ثلاثة الطعام والنساء والطيب » فأصاب ثنتين ولم يصب الطعام ومنه أخذ توجيه الثلاث إن ثبت بأنه اقتصر منها على الخصلتين اللتين أصاب منها دون الثالثة التي لم يكتر منها ويكون قوله « وجعلت » الخ جملة مستأنفة ليست من الثلاث ، واستأنس لذلك بعبارة الكشاف في قوله تعالى (فيه آيات بينات) والظاهر أن الحصر في الرواية السابقة ليس بشيء فقد أخرج النسائي عن أنس رضي الله عنه « لم يكن شيء أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد النساء من الخيل ، وكان يحب لحم الكنتف والقثاء بالرطب » وغير ذلك ، أو أن غيرهما لم تبلغ محبته له كمحبته لهما . وفي بحر الروياني قولان في علة حبه لهن فقيل لزيادة الابتلاء والمشقة حتى لا يلهو بهن عن أداء الرسالة فيكون ذلك أكثر لمشاقه ، وقيل ليزول بخلوته بهن ظن أنه ساحر ، وبين القاضي عياض في الشفاء نكتة تخصيصهن وتخصيص الطيب بكلام نفيس فاطلبه منه وكذا ابن القيم في الهدى والطب النبوي .

[مطلب : « أربع من سنن المرسلين »]

ويؤيد جعل الجماع من سنن المرسلين حديث الترمذى وأحمد « أربع من سنن المرسلين الحياء والجماع والتعطر والسواك » زاد الطبرانى فى الكبير وأبو نعيم « والحلم » وكذلك العقيلى ولفظه « من سنن المرسلين الحياء والحلم والحجامة والسواك والتعطر وكثرة الأزواج » وكذا هو عند الطبرانى بزيادة « خمس من سنن المرسلين » وهما ضعيفان ، والمرغبات فى النكاح كثيرة شهيرة ، وعدل عن أحببت إلى حبيب إشارة إلى أنه صلى الله عليه وسلم معصوم لا يبتدىء أمرا من تلقاء نفسه وأنه محفوظ فى محبته للنساء معصوم من الخطأ فيه ولذلك افتتن سليمان عليه الصلاة والسلام فى قوله « أحببت حب الخير عن ذكر ربى » ووكل يوسف عليه الصلاة والسلام إلى اختياره وما أحبه لما قال (رب السجن أحب إلى) وعدل عن الدنيا إلى دنياكم فى روايتها ليصون نفسه الشريفة عن إضاقتها إلى الدنيا وإضافة الدنيا إليها لأنه كان ممنوعا من التطلع لشيء منها ، وخص النساء والطيب ؟ أما النساء فليتلقوا أحواله الباطنة وليكثر النسل عند الاقتداء به فى ذلك ، وأما الطيب فلأنه من دواعى الجماع بل أقواها ، وأفرد الصلاة بسياق آخر إشارة إلى أنها المحبوب الأعظم وأنها ليست من المحبوبات الدنيوية ، والله سبحانه أعلم .

[مطلب : فى حكم قراءة الحديث وسماعه]

وسئل نفع الله به : عن الجلوس لسماع الحديث وقراءته هل فيه ثواب أم لا ؟
فأجاب بقوله : إن قصد بسماعه الحفظ وتعلم الأحكام أو الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم أو اتصال السند ففيه ثواب ، وأما قراءة متون الأحاديث فقال الشيخ أبو إسحق الشيرازى فى شرح اللمع : إن قراءة متونها لا يتعلق بها ثواب خاص لجواز قراءتها وروايتها بالمعنى . قال ابن العماد : وهو ظاهر إذ لو تعاق بنفس ألفاظها ثواب خاص لما جاز تغييرها وروايتها بالمعنى لأن ما يتعلق به حكم شرعى لا يجوز تغييره بخلاف القرآن فإنه معجز ، وإذا كانت قراءته لغيره لا ثواب فيها لم يكن فى سماعه المجرى عما مر ثواب بالأولى ، وأفتى بعضهم بالثواب وهو الأوجه عندى لأن سماعها لا يخلو من فائدة لو لم يكن إلا عود بركته صلى الله عليه وسلم على القارىء والمستمع ، فلا ينافى ذلك قولهم إن سماع الأذكار مباح لا سنة ،

[مطلب : حديث « بعثت أنا والساعة كهاتين »]

وسئل رحمه الله : عن حديث « بعثت أنا والساعة كهاتين » هل يدل على علمه صلى الله عليه وسلم بالساعة ؟ وهل ينافى ذلك ما قيل إنه لا يمكث فى الأرض أكثر من ألف سنة أو يؤيده ؟
فأجاب بقوله : قال البيهقى فى البعث والنشور : هذا لا يدل على أنه صلى الله عليه وسلم عالم بوقتها وإنما يريد أن تواتر الأنبياء انقطع وأنه آخرهم وهى مع ذلك دائية لأن أشراتها متتابعة وبينها انتهى . وفى التذكرة معناه قرب مجيئها ، وما قيل لم يصح فيه شيء ، لكن روى البيهقى فى الكتاب المذكور عنه صلى الله عليه وسلم « إني لأرجو أن لن يعجز أمتى عند ربها عز وجل أن يؤخرهم نصف يوم قيل وكم نصف اليوم ، قال صلى الله عليه وسلم خمسمائة سنة » وذكر عن السراج البلقينى أنه روى حديث « أعطى أمتى نصف يوم من أيام الآخرة فإن أصلحت كل لها ذلك اليوم » وقد أصلحت إن شاء الله تعالى .

[مطلب : حديث « علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل »]

وسئل نفع الله به : عن حديث « علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل » ما وجه التمثيل ؟
فأجاب بقوله : قال الدميري : هذا الحديث لا يعرف له مخرج لكن في صحيح البخاري « العلماء هم ورثة الأنبياء » وخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم في صحيحهما ، وفي الفردوس للديلمى « إن لله عز وجل ثلثمائة قلبهم على قلب آدم ، وله أربعون قلبهم على قلب موسى ، وله سبع قلوبهم على قلب إبراهيم ، وله خمسة قلوبهم على قلب جبريل ، وله ثلاثة قلوبهم على قلب ميكايل ، وله واحد قلبه على قلب إسرائيل ، ومعنى التنظير أنهم مثلهم في ميراث العلم أو تشريع الأحكام لكن قطع الأنبياء بالوحي والعلماء بالاجتهاد .

[مطلب : كانت سبأته صلى الله عليه وسلم أطول من الوسطى الخ]

وسئل رضى الله عنه عما صورته : ذكر الدميري في [شرح المنهاج] في الكلام على قوله « ويرسل المسبحة » أن سبأته صلى الله عليه وسلم أطول من الوسطى والوسطى أطول من البنصر والبنصر أطول من الخنصر وأورد فيه حديثاً هل ذكره غيره ؟

فأجاب بقوله : ذكره شيخ الإسلام ابن حجر في أسد الغابة والقرطبي في تفسير سورة البقرة .

[مطلب : في حديث « من صلى على عند قبري » الخ]

وسئل رحمه الله تعالى : عن حديث « من صلى على عند قبري سمعته ، ومن صلى على بعيداً عن قبري بلغته » ، ما المراد بالعندية للقبر والبعد عنه ؟

فأجاب بقوله : الذى يظهر أن المراد بالعندية عند القبر الشريف على ساكنه أفضل الصلاة وأزكى السلام أن يكون في محل قريب منه بحيث يصدق عرفاً أنه عنده وبالبعيد عنه ما عدا ذلك وإن كان بمسجده صلى الله عليه وسلم ، ونظير ذلك ما يقع السؤال عنه كثيراً وهو ما المراد بخلف المقام لقولهم بسن ركعتا الطواف خلف المقام ، فالذى يظهر أن المراد بخلف المقام أن يكون بمحل بحيث يصدق عليه عرفاً أنه خلفه وإن كان بينه وبينه بعد ما .

وسئل رضى الله عنه : من روى حديث « من عطس أو نجش فقال الحمد لله على كل من الأحوال رفع الله عنه سبعين داء أهونها الجذام » ؟

فأجاب بقوله : رواه الخطيب في ترجمة الحسن بن جعفر الواعظ .

وسئل رضى الله عنه : من روى قوله صلى الله عليه وسلم « من أعرض عن صاحب بدعة بغضاً له في الله ملاً الله قلبه أمناً وإيماناً ، ومن اتهم صاحب بدعة أمته الله يوم الفزع الأكبر ، ومن أهان صاحب بدعة رفعه الله في الجنة مائة درجة ، ومن سلم على صاحب بدعة أو لقيه بالبشر أو استقبله بما يسره فقد استخف بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم » وقوله « اللهم لا تطع فينا تاجرنا ولا مسافرنا فإن تاجرنا يجب الغلاء ومسافرنا يكره المطر » وقوله صلى الله عليه وسلم « من دخل على أخيه المسلم فأطعمه من طعامه فليأكل ولا يسأله عنه ، وإن سقاه من شرابه فليشرب ولا يسأل عنه » ؟

فأجاب بقوله : روى الثلاثة الخطيب في تاريخه ، وروى عن محمد الدينوري ما قد بنا في الآخر وهو « أنه قدم له طعام معتبر فقال لمن قدمه له من أين لك هذا ؟ فقال من جلال لا من ظلم ولا من غصب . قال فقيم تنجر ؟ قال في الطعام ، فخرج عنه فقال : هذا جمع من غم المسلمين ، وأجاب بعضهم بأن الحديث محمول على من لم يسترب والحكاية محمولة على ما إذا استراب وهو ظاهر .

[مطلب : هل التكلم في حضرة الأصم بما لا يسمعه ولا يفهمه كتناجى اثنين الخ]

وسئل نفع الله به : هل التكلم في حضرة الأصم بما لا يسمعه ولا يفهمه كتناجى اثنين دون الثالث الوارد فيه صلى الله عليه وسلم لا يتناجى اثنان دون الثالث أو يفرق : فأجاب بقوله : علة النهى الدال على حرمة تناجى اثنين دون ثالث المصرح به في كلام أئمتنا خشية لإخافته وإيذائه وإن كانا صديقين له كما اقتضاه إطلاقهم ، وكأنهم نظروا في ذلك إلى المظنة وإن قطع بانتفائها في بعض الصور كالمشقة في السفر ، وإذا كانت هذه هي العلة لا يبعد أن يقال إن التكلم بحضرة الأصم كالتناجى لأن الخشية المذكورة موجودة فالمظنة موجودة ، وكذا يقال في متكلمين بلسان بحضرة من لا يعرفه فإنه كالتناجى سواء بسواء فليحرم مطلقاً .

فإن قلت : يمكن الفرق بين هذين والتناجى بأن المتكلمين فيه يمكنهما تفهيم الحاضر بخلافه في تينك صورتين ، أما الأخيرة فواضح وأما التي قبلها أعني صورة الأصم فيشق عليهما ذلك ؟ قلت : هو وإن أمكن بذلك إلا أن الجاري على إطلاقهم أنه لا نظر لذلك لما تقرر أن المظنة موجودة كما لم ينظروا ، ثم إلى التناجى بحضرة من يمكنه مفارقة المجلس ولم يلزمه به ، بل حرموا عليهما مع ذلك التناجى بحضرتهم فكذا هنا فلا نظر إلى إمكان تفهيمه وعدمه : ويوجه بأن المتكلم بحضرتهم يمكنه الذهاب عنه من غير إخافة ولا فعل ما يكون مظنة لها ، ومن ثم لو فرض أنه متعدي في الجلوس عنده اتجه أنه لا حرمة عليهم لتعديه بخلاف ما لو لم يتعد كان محل مباحا وجلس عندهم فيلزمهم إما السكوت أو القيام من عنده لأن دفع المفاسد أولى من جلب المصالح ، والظاهر أن محل حرمة التناجى وما ألحق به حيث لم يعلم أو يظن رضاء المتكلم بحضرتهم وإلا فلا تحريم لانتفاء المظنة حيثئذ .

[مطلب : في أن البدعة الشرعية لا تكون إلا ضلالة بخلاف اللغوية]

وسئل نفع الله به بما لفظه : من روى حديث قوله صلى الله عليه وسلم « من أعرض عن صاحب بدعة بغضا له في الله ملاً الله قلبه أمناً وإيماناً ، ومن انتهر صاحب بدعة آمنه الله يوم الفزع الأكبر ، ومن أهان صاحب بدعة رفعه الله تعالى في الجنة مائة درجة ، ومن سلم على صاحب بدعة أو لقيه بالبشر أو استقبله بما يسره فقد استخف بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم » وما المراد بأصحاب البدع وهل منهم من يجبر بما اقتضاه النجوم ؟

فأجاب رحمه الله بقوله : رواه الخطيب في تاريخ بغداد ، وفي الحديث الصحيح « شر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة » والمراد بأصحاب البدع فيه من كان على خلاف ما عليه أهل السنة والجماعة ، والمراد بهم أتباع الشيخ أبي الحسن الأشعري وأبي منصور الماتريدي إمامي أهل السنة ، ويدخل في المبتدعة كل من أحدث في الإسلام حدثاً لم يشهد الشرع بحسنه كالمكوس والمظالم ، نعم إن كان في تلبين القول للظالم إنقاذ مظلوم منه

أو حمله على خير أو معروف فلا بأس به قال تعالى (فقولا له قولاً لنا لعله يتذكر أو يخشى) ومن ثم حكي عن بعض الأكابر أنه كان يقوم لدى ويعتذر بأنه كان واسطة بينه وبين الخليفة ويستدل بقول الله تعالى (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم) وفي الخبر « من كان آمراً بمعروف فليكن أمره ذلك بمعروف » وهذا هو سيرة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فإنه كان يلين القول لمن يرجو إسلامه كثمارة بن أثال وغيره لأنه أرجى للهداية ، وفسر بعضهم البدعة بما يعنى جميع ما قدمنا وغيره فقال : هي ما لم يقم دليل شرعى على أنه واجب أو مستحب سواء أفعال في عهده صلى الله عليه وسلم أو لم يفعل كإخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب ، وقتال الترك لما كان مفعولاً بأمره لم يكن بدعة وإن لم يفعل في عهده ، وكذا جمع القرآن في المصاحف والاجتماع على قيام شهر رمضان وأمثال ذلك مما ثبت وجوبه أو استحبابه بدليل شرعى ، وقول عمر رضى الله عنه في التراويح نعمت البدعة هي أراد البدعة اللغوية وهو ما فعل على غير مثال كما قال تعالى (قل ما كنت بدعاً من الرسل) وليست بدعة شرعاً فإن البدعة الشرعية ضلالة كما قال صلى الله عليه وسلم . قال : ومن قسمها من العلماء إلى حسن وغير حسن فإنما قسم البدعة اللغوية ومن قال « كل بدعة ضلالة » فعناه البدعة الشرعية ألا ترى أن الصحابة رضى الله عنهم والتابعين لهم بإحسان أنكروا فرضية غير الصلوات الخمس كالعبدان وإن لم يكن فيه نهى ، وكرهوا استلام الركبتين الشاميين والصلوة عقيب السعى بين الصفا والمروة قياساً على الطواف وكذا ما تركه صلى الله عليه وسلم مع قيام المقتضى فيكون تركه سنة وفعلة بدعة مذمومة ، وخرج بقولنا مع قيام المقتضى في حياته تركه إخراج اليهود من جزيرة العرب وجمع المصحف ، وما تركه لوجود المانع كالاتحاد للتراويح فإن المقتضى التام يدخل فيه عدم المانع ، وذكر ابن الحاج المالكي فيمن قال : النجوم تدل على كذا لكن بفعل الله يجرى في خلقه أنه بدعة من القول منهى عنها فيؤدب ولا يكفر إلا إن جعل للنجم تأثيراً فيقتل ، وظاهر كلام المازوى الجواز إذا أسند ذلك لعادة أجراها الله تعالى ، وذكر مالك رضى الله عنه حديثاً مع حديث « أصبح من عبادى مؤمن بى » الحديث ، وجعل الأول دالاً على الجواز إذا نسب ذلك لعادة جرت ، والثانى يدل على الحرمة أو الكفر إذا نسب للأتواء ، وبه صرح الباجى فقال : نسبة ذلك للمطر إمام مع اعتقاده أنه فاعل أو دليل والأول كفر . قال : وبعض الجهال يقول هذا من الإخبار بمغيب لأنه إنما أخبر بما دلت عليه النجوم لأنه ما من شيء إلا والنجوم دالة عليه ، وهو باطل لأنه مما استأثر الله بعلمه فلا دليل عليه ولو قال : إن العادة نزول المطر عند نوء كذا ، والنوء لا تأثير له في نزول المطر فلا يكفر إلا أنه لا يجوز إطلاق هذا اللفظ بوجه وإن لم يعتقد لورود الشرع بالمنع منه لما فيه من إيهام السامع انتهى ، وفيما قاله نظر ولم يرد في الشرع ما يمنع منه بهذا المعنى بل قد جاء عن عمر رضى الله عنه أنه كان يقول : مطرنا بنوء كذا فالحق ما قاله غير الباجى ، وهو الذى عليه أئمتنا على أن من قال ذلك معتقداً لتأثير الكوكب وحده أو مع الله تعالى كافر وهذا مما لا خلاف فيه ، ومن قاله معتقداً أن الكوكب جعله الله علامة على كذا بحسب ما استقر في العادة فليس بجرام ، وعلى هذا نص الشافعى رضى الله عنه فقال : إذا قال مطرنا بنوء كذا يريد في وقت كذا فهو كقوله مطرنا في شهر كذا وهذا لا يكون كفراً من مسلم ولا حراماً بخلاف قول أهل الشرك لأنهم يعتقدون التأثير له ، وفي سماع ابن القاسم في الرجل ينظر في النجوم فيقول الشمس تكسف غداً والرجل يقدم بعد غد أرى أن يزجر . قال : فإني لا أرى هؤلاء المعالجين الذين يزعمون أنهم يعالجون (٣٦ - الفتاوى المدينية)

المجانين بالقرآن قد كذبوا ، وليس كما قالوا ولو كان لعلمته الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فقد صنع له صلى الله عليه وسلم طعام مسموم فلم يعرفه حتى أخبرته الشاة .

[مطلب : في أن القمر يقطع الفلك في شهر والشمس لا تقطعه إلا في اثني عشر شهرا

وعلى أن من استقل بمعرفة كون الشمس مثلا تكسف غدا يؤدب ويجزر عن ذلك]

وقال ابن رشد : ليس قول الرجل الشمس تكسف غدا يعلم الحساب كقوله فلان يقدم غدا في جميع الوجوه لأن النيرين مسخران يجريان في أفلاكهما من برج إلى آخر على ترتيب وحساب ، وقد لا يبعد فإنه قال تعالى (والقمر قدرناه منازل ، إلى قوله : وكل في فلك يسبحون) وقال (الشمس والقمر بحسبان) فالقمر سريع الجرى يقطع الفلك في شهر ولا تقطعه الشمس إلا في اثني عشر شهرا .

والحاصل أن دعوى الكسوف ليست من علم الغيب في شيء لأنه يدركه بالحساب فلا ضلال فيه ولا كفر لكن يكره الاشتغال به لأنه مما لا يعنى ، وفي الخبر به قبل وروده ضرر في الدين لأن الجاهل إذا سمع به ظن أنه من علم الغيب فيجزر عن ذلك فاعله ويؤدب عليه لأنه من جملة حيائل الشيطان .

والحاصل أنه تقدم للمازرى عن سمعون أنه كان يؤدب عليه ، وعن أبي الطيب أن ذلك جائز لأنه مما يعلم بدقيق الحساب كالمنازل ، وهذا جائز تعلمه وتعليمه إجماعا فكذا الكسوف ، واعترض القول بتأديب قائله بأننا إذا كنا نرى بالعيان صدق قولهم وإصابتهم في الإخبار به ، ثم رددناه كان ذلك مكابرة للحس فإذا رآه العاى ومن لم يعرف أوجد في نفسه ريبة من الشريعة والدين ، فكان من المصلحة والحرص على هذه القاعدة أن يصدقوا في ذلك ولا ينكر عليهم ما يقولونه .

[مطلب : في أن بعض المالكية قال يجب قتل المنجم بلا استتابة الخ]

واختلفوا في المنجم يقضى بنتجيمه فيقول إنه يعلم متى يقدم فلان وما في الأرحام ووقت نزول الأمطار وحدوث الفتن والأحوال وما يسر الناس من الأخبار وغير ذلك من المغيبات ، فقال بعض المالكية : إنه كافر يجب قتله من غير استتابة لقوله تعالى (ولقد صرفناه بينهم ليذكروا ، إلى قوله : إلا كفورا) ولقوله صلى الله عليه وسلم « أصبح من عبادة مؤمن بنى وكافر بنى » الحديث بطوله .

وقال بعضهم : يقتل بعد استتابته فإن تاب وإلا قتل : وروى عن أشهب : وقال بعضهم : يزجر ويؤدب . قال بعض محققهم : والذي أقول به إنه ليس باختلاف قول وإنما هو اختلاف في الأحكام بحسب الأحوال فإن كان المنجم يعتقد في النجوم أنها الفاعلة لذلك كله مستسرا بذلك فحضرته البيئته أو أقر على نفسه وجب قتله دون استتابته كالزندق ، وإن كان معلنا به غير مسر بظهوره ويحتاج عليه فهو كالمرتد فيستتاب فإن تاب وإلا قتل ، وإن كان مقرا بالله مؤمنا ومقرا بأن النجوم لا تأثير لها في العالم والفاعل هو الله تعالى لكنه جعل النجوم دالة ولها أمانة على ما يحدث في العالم فهذا يزجر عن اعتقاده ويؤدب عليه أبدا حتى يكف عنه وعن اعتقاده ويتوب منه فهو بدعة فتسقط أمانته وشهادته على مالمسحون في نوازل من الشهادات ولا يحل لمسلم أن يصدقه فيما يقول ، وكيف يحل له تصديقه مع قوله تعالى (قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله) وغير ذلك من الآيات الدالة على أن الله تعالى استأثر بعلم الغيب مع قوله صلى الله عليه وسلم

« من صدق كاهنا أو عرافا أو منجما فقد كفر بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم » ويمكن أن يصادف في بعض المرات فيكون من حبائل الشيطان فلا يعترف به أحد كما لا يصدق الذين يعالجون المجانين فيما يزعمون أنهم يعالجونهم به من القرآن فلا يعلم الأمور على تفصيلها إلا علام الغيوب أو من أطلعه الله من أنبيائه ليكون دليلا على صحة نبوته أو أوليائه ليكون دليلا على صحة ولايته .

وحاصل مذهبنا في ذلك أنه متى اعتقد أن غير الله تأثيرا كفر فيستتاب فإن تاب وإلا قتل سواء أسر ذلك أم أظهره ، وكذا لو اعتقد أنه يعلم الغيب المشار إليه بقوله تعالى (لا يعلمها إلا هو) لأنه مكذب للقرآن فإن خلا عن اعتقاد هذين فلا كفر بل ولا إثم إن قال علمت ذلك بواسطة القرابة والعادة الإلهية ونحو ذلك .

[مطلب : في فضل الفقه على غيره]

وسئل نفع الله به بما لفظه : الحديث مضلة إلا للفقهاء ، هل هو حديث وما معناه مع أن معرفة الحديث شرط في مسمى الفقيه ؟ وأيما أعظم قدرا وأجل ذكر الفقهاء أو المحدثون ؟ :

فأجاب بقوله : ليس بحديث وإنما هو من كلام ابن عيينة أو غيره ، ومعناه أن الحديث كالقرآن في أنه قد يكون عام اللفظ خاص المعنى وعكسه ، ومنه ناسخ ومنسوخ ومنه ما لم يصحبه عمل ومنه مشكل يقتضى ظاهره التشبيه كحديث « يفرز ربنا » الخ ولا يعرف معنى هذه إلا للفقهاء بخلاف من لا يعرف إلا مجرد الحديث فإنه يضل فيه كما وقع لبعض متقدمي الحديث . بل ومتأخريهم كان تيمية وأتباعهم ، وهذا يعلم فضل الفقهاء المستنبطين على المحدثين غير المستنبطين : ومن ثم قال صلى الله عليه وسلم « رب مبلغ أوعى من سامع ، ورب حامل فقه ليس بفقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » وقوله « بلغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج » فاستنبطوا الفروع هم خيار سلف الأمة وعلماؤهم وعدوهم وأهل الفقه والمعرفة فيهم ، فهم قوم غلوا بالتقوى وربوا بالمهدى أفنوا أعمارهم في استنباطها وتحقيقها بعد أن ميزوا صحيح الأحاديث من سقيمها وناسخها من منسوخها فأصلوا أصولها ومهدوا فروعها فجزاهم الله عن المسلمين خيرا وأحسن جزاءهم كما جعلهم ورثة أنبيائه وحفاظ شرعه وشهود آلائه ، وألحقنا بهم وجعلنا من تابعهم بإحسان إنه الكريم الجواد الرحمن .

[مطلب : لا أجهل من صاحب حديث إن لم يتفقه فيه]

ووقفت امرأة على مجلس فيه يحيى بن معين وزهير بن حرث وخلف بن صالح وجماعة يتذاكرون الحديث فسألتهم هل تغسل الحائض الميت ؟ فسكتوا ، فأقبل أبو ثور فأمروها أن تسأله فسألته فقال نعم تغسله لحديث عائشة رضي الله تعالى عنها « إن حيضك ليس في يدك » وإنما كانت تفرق رأسه صلى الله عليه وسلم وهي حائض فإذا فرقت رأس الحى فالمت أولى بذلك قالوا نعم حدثنا بذلك فلان عن فلان فقالت لهم أين كنتم إلى الآن ؟ وكان الأعمش يسأل أبا حنيفة رضي الله عنهم عن المسائل فيجيبه ، فيقول من أين لك هذا ؟ فيقول أنت حدثتنا عن النخعي بكذا أو عن الشعبي بكذا فيقول الأعمش عند ذلك يامعشر الفقهاء نحن الأطيار وأنتم الصيادون لها ، وعن عطية قال كنت عند شعبة فقال يا أبا محمد إذا جاءتكم معضلة من تسألون عنها ؟ فقلت في نفسي هذا رجل أعجبتة نفسه فقلت له تتوجه إليك وإلى أصحابك حتى تفتوا ؟ فما بقيت إلا قليلا حتى جاءه سائل فقال يا أبا بسطام ، جل ضرب رجلا على أم رأسه فادعى أنا ذهب بذلك شمه ؟ فجعل يتشاغل عنه يمينا وشمالا

فأومات للرجل بأن ينج عليه فالتفت إلى وقال لي يا أبا محمد ما أشرّ البغي على أهله والله ما عندي فيه شيء أنت أنت ، فقلت يستفتيك وأنا أجيبه ، فقال إني سألتك ؟ فقال سمعت الأوزاعي والزهرى يقولان : يدق الخردل دقا بالغا ويشم فإن عطس فقد كذب وإن لم يعطس فقد صدق فقال جئت بها والله ما يعطس رجل انقطع شمه : وقال ابن عبد البر : أراد الأعمش الحج فاما بلغ الخيرة قال لعلي بن مشهد اذهب إلى أبي حنيفة حتى يكتب لنا المناسك ثم ذكر ابن عبد البر حكايات يطول ذكرها من تلبس إبليس وغيره فذكر فيه جهل المحدثين معرفة الأحكام وقال ابن وهب : كل صاحب حديث لا يكون له رأس في الفقه لا يفلح أبدا ، ولولا أن الله تعالى أنقذنا بمالك لضلنا ، وقال بعضهم : لا أجهل من صاحب حديث إن لم يتفقه فيه ، وقال مالك رضي الله عنه لابني أخته بكر وإسماعيل : أراكما تحبان الحديث وتطلبانه ؟ قالوا نعم . قال إن أحببنا أن نتفقه به وينفع الله بكما فأقلا من الحديث وتفقهنا ، أشار رضي الله عنه إلى أنه لا بد من معرفة الحديث لكن العمدة إنما هي على التفقه فيه

[مطلب : في قول البخاري لا يصير الرجل محدثا كاملا في الحديث

إلا أن يكتب أربع الخ]

وفي أشياخ القاضي عياض لما ذكر أبا محمد بن العربي المشهور حكى من حديثه عن عماد بن محمد بن مخلد التميمي قال : لما عزل أبو العباس الهمداني من قضاء الري ورد بخاري لتجديد مودة كانت بينه وبين أبي الفضل القلعي فنزل في جوارنا فحملني إليه معلما وقال : أسألك أن تحدث هذا الصبي بما سمعته من مشايخك ؟ قال مالي سماع . قال كيف وأنت فقيه فما هذا ؟ قال لأنني لما بلغت مبلغ الرجال اشتاقت نفسي إلى معرفة الحديث ورواية الأخبار وسماعها فقصدت محمد بن إسماعيل وسألته الإقبال على ذلك فقال يابني لا تدخل على أمر حتى تعرف حدوده والوقوف على مقداره ، فقلت له عرفني يرحمك الله حدود ما تصدبت له ومقدار ما سلكت إليه وسألتك عنه . فقال لي اعلم أن الرجل لا يصير محدثا كاملا في الحديث إلا أن يكتب أربع مع أربع كأربع نزل أربع في أربع عند أربع بأربع على أربع عن أربع لأربع ، وكل هذه الرباعيات لا تتم إلا بأربع مع أربع فإذا تمت له هان عليه أربع وابتلى بأربع فإذا صبر على ذلك أكرمه الله بأربع وأثابه في الآخرة بأربع ، فقلت له فسر لي ما ذكر من أحوال هذه الرباعيات من قلب صاف منشرح كاف وبيان شاف طالبا لأجر واف ؟ فقال نعم أما الأربع التي يحتاج إلى كتبها فأخبار النبي صلى الله عليه وسلم وشرائعه ، والصحابة ومقاديرهم والتابعين وأحوالهم وسائر العلماء وتواريخهم مع أسماء رجالهم وكناهم وأمكنتهم وأزمنتهم كالتحميد مع الخطب والدعاء مع الرسائل والبسملة مع السور والتكبيرات مع الصلوات مثل المسندات والمرسلات والموضوعات والمقطوعات في صغره وإدراكه وكهولته وشبابه عند فراغه وعند شغله وعند فقره وعند غناه بالجبال والبحار والبلدان والبراري على الأحجار والأصداف والجلود والكتاف إلى الوقت الذي يمكنه نقله إلى الأوراق عن هو فوفه وعن هو مثله وعن هو دونه وعن كتاب إليه يتيقن أنه خطه دون غيره لوجه الله تعالى طالبا لمرضاته والعمل بموافق كتاب الله تعالى ونشرها بين طالبها والتأليف في إحياء ذكره بعده ، ثم لا تتم هذه الأشياء إلا برعب معرفة الكتابة والثقة والضببط والنحو مع أربع هي من محض عطاء الله تعالى القدرة والصحة والحرص والحفظ ، فإذا تمت هذه الأشياء هان عليه أربع الأهل والمال والوطن والولد ، وابتلى بأربع شماتة الأعداء وملامة الأصدقاء وطعن الجهلاء وحسد العلماء ، فإذا صبر على هذه الخن الأربع أكرمه الله تعالى بأربع بعز القناعة

وتهنئة النفس ولذة العلم وحسن الذكر ، وأثابه في الآخرة بأربع بالشفاعة لمن أراد من أحبابه وبطل العرش يوم لا ظل إلا ظله ويستق من أراد من حوض نبيه وبحوار الرحمن في أعلى عليين في الجنة فقد أخبرتك يا بني بجملة ما كنت سمعته من مشايخي متفرقا في هذا الباب فأقبل الآن على ما قصدتني له أو دع . قال : فهالني قوله فسكت متفكرا وأطرقت نادما ، فلما رأى ذلك مني قال لي فإذا لم تنطق هذه المشاق كلها فعليك بالفقهاء الذي يمكنك فعله وأنت بيتك لا تحتاج لبعد الأسفار ووطء الديار وركوب البحار وهو مع ذلك ثمرة الحديث ، وليس ثواب الفقه دون ثواب الحديث في الآخرة ولا فن الفقيه بأقل من فن المحدث . قال : فلما سمعت ذلك نقض عزمي في طلب الحديث وأقبلت على دراسة الفقه وتعلمه إلى أن صرت متقدما فيه فلذلك لم يكن عندي ما أمله على هذا الصبي ، فقال له المعلم إن هذا الحديث الذي لا يوجد عند غيرك خير للصبي من كلام كثير نجده عند غيرك انتهى .

واستفيد من ذلك مزيد فضل الفقه وأنه ثمرة الحديث وإن كان طلب الحديث أشد وتحصيله أشق ، وحكى الخطيب في تاريخ بغداد أن معتزليا لام محدثا على كثرة كتابته فقال : يا بني كم تكتب يذهب بصرك ويجرد بظهورك ويزداد فقرك ، ثم كتب له بظهر كتابه :

إن التفقه والقراءة والتشاغل بالعلوم أصل المذلة والإذابة والمهانة والهموم

فلما قرأها قال : كذب عدو نفسه ، بل يرتفع ذكرك وينشر علمك ويبقى اسمك مع اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم القيامة ، ثم كتب له :

إن التشاغل بالدفاتر والكتابة والدراسة أصل التفقه والزهادة والفهم والرياسة

وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه : من حفظ الفقه عظمت قيمته ، ومن تعلم الحديث قويت حجته ، ومن تعلم الشعر والعربية رق طبعه ، ومن تعلم الحساب جزل رأيه ، ومن لم يصن نفسه لم ينفعه علمه .

[مطلب : في قوله صلى الله عليه وسلم « من عمل بما يعلم ورثه الله علم ما لا يعلم » الخ]

وسئل رضي الله عنه : ما معنى قوله صلى الله عليه وسلم « من عمل بما يعلم ورثه الله علم ما لا يعلم » فما ذلك العلم وما ذلك الذي يورثه ؟ .

فأجاب بقوله : سئل عن ذلك ابن عبد السلام وأجاب عنه بما ملخصه إن من عمل بما يعلم من واجب الشرع ومندوبه واجتناب مكروهه ومحرمه أورثه الله من العلم الإلهي ما لم يكن يعلمه قبل لقوله تعالى (والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا) هذا هو الظاهر منه ولا يجوز تخصيصه بمن ينظر في الوقائع فيما لم يكن عنده إذ لا دليل على هذا التخصيص بل الحديث شامل للفقهاء وغيرهم ، وقد ذكر بعض العلماء العارفين الذين عاملهم الله عز وجل بذلك أن لكل طاعة نوعا من العلم يختص بها لا يترتب على غيرها كما أن الثواب كذلك والإلهام من جملة ما عجله الله تعالى من ثواب الأعمال الصالحة ، فإن الله تعالى يعطي بها في الدنيا ويجازي بها في الآخرة فلذلك عمل منها إلهام يختص به فأفضله لأفضلها لأنه من جملة ثوابها ، وكذلك التوفيق للطاعات مرتب على فضائل الأعمال .

وسئل عن ندب « ولا بشيء من نعمك ربنا نكذب فلك الحمد » عند قوله تعالى (فبأي آلاء ربكما

تكذبان) وتكريرها بتكريرها والله رب العالمين آخر تبارك الملك والتكبير في ختم الضحى وما بعدها مادليله ومن رواه؟

فأجاب بقوله رضى الله عنه : روى الأول عنه صلى الله عليه وسلم الطبرانى وفيه « أنه صلى الله عليه وسلم أنبى على الجن إذ قالوا ذلك عند قراءته عليهم سورة الرحمن عند كل (قبأى آلاء ربكما تكذبان) » وروى البقية البيهقى .

[مطلب : فى حديث الأسماء الحسنى المشهور]

وسئل رضى الله عنه : عن حديث الأسماء الحسنى المشهور اتفقت عليه الطرق أم اختلفت بألفاظ وأحرف فى بعضها أو زيادة عليها .

فأجاب بقوله : ورد المقيت ببدل المغيث والمبين ببدل المتين والقريب ببدل الرقيب والرافع ببدل المانع والقائم ببدل الدائم وبدل القابض الباسط والشديد ببدل الرشيد، وجاء فى روايات « الأعلى المحيط مالك يوم الدين الراشد الفاطر العادل المنير الرب الفرد الكافى القاهر الصادق الجميل البارى القديم الباقى الوفى البرهان الوافى القدير الحافظ المعطى العالم الأبد الوتر ذو القوة الحنان المنان الخلاق العلام » .

وسئل نفع الله به : عما حكى الدميرى تخريجه فى شرح المنهاج وشرح سنن ابن ماجه عن السنن الصحاح لابن السنى ومسند أبى يعلى الموصلى عن ابن عمر رضى الله عنهما « أن النبى صلى الله عليه وسلم كان بمكة إذا أراد قضاء الحاجة خرج إلى المغمس » قال نافع : وهو على ميلين من مكة انتهى . فهل يقتضى هذا ندب الخروج من مكة لمريد قضاها أولا فيجاء عن الخبر وعليه فما الجواب ؟ وإذا قلتم بالنذب فهل صرح به أحد من أئمة الشافعية أو غيرهم ؟ وما الذى يقتضيه سياق الدميرى له عند قول المنهاج ويبعد .

فأجاب بقوله : هذا الحديث إنما سيق موافقة لحديث أبى داود وغيره « أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يأتى البراز حتى يتغيب فلا يرى » فمن نص الأئمة على ندب الإبعاد عن الناس حتى لا يرى شخص قاضى الحاجة فهذا هو الذى يدل عليه الخبر .

فإن قلت : التغيب حتى لا يرى الشخص يحصل بدون هذه المسافة فما حكمة هذا البعد المفترط ؟

قلت : لعله صلى الله عليه وسلم علم انتشار الناس حوالى مكة فلم يتيسر له محل خال غير ذلك ، فعلم أن الخبر لا يدل على ندب خصوص الخروج من مكة على أنه إنما يتوهم لو كان المغمس من الحل ، فإذا كان من الحرم فلا يتوهم أصلا إذ لا فرق بين مكة وبقية الحرم فى الاحترام .

[مطلب : فى حكم الإقامة فى دار الحرب]

وسئل نفع الله به : عن قوله صلى الله عليه وسلم « أنا برىء من مسلم مقيم بين أظهر المشركين قالوا لم؟ قال لا نترأى نارهما » .

فأجاب بقوله : هذا تعليل للبراءة فحذف لام التعليل ووجه المناسبة بين العلة والمعلول أن فى الإقامة بينهم تكثير سوادهم ، وأنهم لو قصدهم جيش غزاة ربما منعهم منهم رؤية نيران المسلمين مع نيرانهم فإن العرب كانوا عند تقابل الجيوش يعرفون كثرتها برؤية النيران كما وقع ذلك فى إرساذم لرؤية جيشه صلى الله

عليه وسلم بمكة الظهران عند قصد مكة لفتحها ، فلما كان في إقامة المسامحة بين أظهر المشركين هذا المخذور العظيم وهو منع المسلمين من غزوه أو عدم إدخال مرعب عليهم برى منه صلى الله عليه وسلم لكونه سببا لعدم جهادهم فالنار على حقيقتها في الأمرين وهو الوجه الظاهر المناسب المنضبط كما علمت .

فإن قلت : قد يتنافيه قول الفقهاء تجوز الإقامة بينهم لمن أمن على نفسه :

قلت : لا يتنافيه لأنهم شرطوا أمنه على إظهار دينه وإذا أمن ذلك كان في إقامته بينهم مصلحة للمسلمين راجحة على خروجه من بينهم فجوّزوا له ذلك لئلا يصير محله لهجرته منه دار حرب بل يجب عليه الإقامة حينئذ .

فإن قلت : التعليل في الحديث بالخشية منهم على دينه أظهر فلم عدل لذلك :

قلت : لأن فيما ذكر في الحديث مضرّة المقيم فقط على أن حرمة الإمامة لخشية الفتنة معلوم عند كل أحد فلا يحتاج للتنبية عليه بخلاف حرمتها لترأى النارين فإن هذا لا يعرفه كل أحد ، فن ثم نبه صلى الله عليه وسلم جريا على عادته الكريمة من تنبيه أمته على الأشياء الخفية التي لا يهتدى إليها إلا بنوع توقيف ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[مطلب : في أن قول أحمد في حديث الاستخارة إنه منكر لا يؤثر ضعفا فيه]

وسئل رضى الله عنه بما لفظه : نقل شيخ الإسلام الزين العراقي في تخرجه أحاديث الإحياء عن أحمد رضى الله عنه أنه قال في حديث الاستخارة المشهور : هذا حديث منكر مع أن البخارى رواه عن جابر رضى الله تعالى عنه قال « كان صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كالسورة من القرآن يقول إذا همّ أحدكم بأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ، ثم ليقل : اللهم إني استخيرك بعلمك » الحديث فهل قول أحمد المذكور يؤثر ضعفا في الحديث أولا ؟ .

فأجاب بقوله : لا يؤثر قول أحمد المذكور ضعفا في الحديث لأنه ليس المراد به ظاهره فإن اصطلاح أحمد كما نقله الأئمة عنه أنه يطلق هذا اللفظ على الفرد المطلق وإن كان راويه ثقة ، وقد جاء عن أحمد ذلك في حديث « الأعمال بالنيات » لكونه فردا مطلقا باعتبار أوله وإن كان متواترا باعتبار آخره ، فقال في رواية محمد بن إبراهيم التيمي روى حديثا منكرا ووصف محمدا مع ذلك بأنه ثقة ، فإذا عرف من اصطلاح أحمد رضى الله عنه ذلك علم أنه لم يضعف الحديث بوجه على أن الحافظ بن عدى رضى الله عنه أشار إلى أن حديث جابر المذكور ليس فردا مطلقا كيف وقد رواه غير جابر من الصحابة رضى الله عنهم سمي الترمذى منهم اثنين فقال : وفي الباب عن ابن مسعود وأبي أيوب انتهى . زاد غيره عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وأبا هريرة وأبا سعيد رضى الله تعالى عنهم أجمعين لكن مع بعض زيادة ونقص في ألفاظه ، وذلك يعلمك بأن الحديث ليس فردا مطلقا كيف وقد وافق جابرا في روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم ستة من أكابر الصحابة رضى الله عنهم .

وسئل رضى الله عنه بما لفظه : ما معنى حديث « أن رسول صلى الله عليه وسلم بعث سرية إلى خثعم

فاحتصم ناس بالسجود فأسرع فيهم القتل فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأمر لهم بنصف العقل وقال

أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين قالوا يا رسول الله ولم؟ قال لا ترا آى ناراهما، وهل هو حديث صحيح أم لا؟

فأجاب بقوله : الحديث رواه أبو داود والترمذى والنسائى وقبلهم أبو بكر بن أبى شيبة بأسانيد صحيحة إلى قيس بن أبى حازم التابعى الكبير ، فمنهم من أرسله عن النبى صلى الله عليه وسلم . ومنهم من أسنده عن قيس عن جرير البجلي ، وقال البخارى المرسل أصح ، ومعنى الحديث كما فسرته أهل الغريب أنه يلزم المسلم أن يبعد منزله عن منزل المشركين أى الحربى ، ولا ينزل بموضع إذا أوقدت فيه نار تلوح وتظهر النار التى يوقدونها فى منزلهم لأن النارين متى تراءيا كان معدودا منهم ، وقد تقرر أن الهجرة من دار الحرب واجبة بشروطها والترائى تفاعل من الرؤبة ، يقال تراءى القوم إذا رأى بعضهم بعضا وتراءى لى الشئ إذا ظهر حتى رأيتة ، وإسناد الترائى إلى النارين مجاز من قولهم دارى تنظر إلى دار فلان أى تقابلها ، ويقال ناراهما مختلفان هذه تدعو إلى الله . وكأن هذه النار تعبد والأخرى تنادى بلسان حالها للترائى وهذه تدعو إلى الشيطان فكيف يجتمعان ، والأصل فى تراءى تراءى حذف إحدى التاءين تخفيفا .

[مطلب : فى حديث « إن الله يبغض البليغ من الرجال »]

وسئل نفعنا الله به : عن حديث « إن الله يبغض البليغ من الرجال الذى يتخلل بلسانه تخلل الباقرة بلسانها » من رواه :

فأجاب بقوله : رواه أبو داود والترمذى وحسنه وهو بمعنى الحديث الحسن أيضا « إن الله يبغض الثرثارين والمتشدقين » وفى رواية « إن أبغضكم إلى وأبعدكم منى يوم القيامة الثرثارون والمتشدقون والمتقيمون » أى المكثرون للكلام مع التشدق فيه وإظهار التفاصيل وأنه بليغ لا يصل أحد إليه فى ذلك زهوا وعجبا .

[مطلب : هل ورد لا تعد من لا يعودك]

وسئل نفع الله به : هل ورد لا تعد من لا يعودك ؟

فأجاب بقوله : لم يرد بهذا اللفظ وإنما هو من كلام ابن وهب ، والوارد بسند ضعيف « من عاد مرضانا عدنا مرضاه » وهو يفهم ما ذكره ، واستؤنس له بالحديث بسند ضعيف أيضا « لاخير فى صحة من لا يرى لك مثل ما ترى له » ومن ثم قال أحمد رضى الله عنه ورحمه لما قال له ولده : يا أبت إن جارنا مرض فما نعوده يا أبت . فقال : ما عادنا فنعوده .

فإن قلت : قد يتنافى ذلك الحديث المرسل « عد من لا يعودك » .

قلت : لا يتنافيه لإمكان حمل الأول على التأديب لمن يترك ذلك انتقاصا لك ، والثانى على المقام الأكمل وهو هضم النفس وعدم الالتفات لحظوظها بوجه .

[مطلب : فى أنه لا ينبغى تكبير اللقمة من أحد الضيوف أو الشركاء]

وسئل نفع الله به : هل يكره القرآن بين تمرتين مطلقا وهل يلحق بالتمر غيره ؟

فأجاب بقوله : ورد النهى عن القرآن فى التمر وخصه بعض الحفاظ بما إذا كان من أحد الشريكين حيث لم يستأذن صاحبه انتهى . وهذا التخصيص يحتاج لدليل إذ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ،

وأيضاً الضيوف ينبغي مراعاة النصفة بينهم وليس منها القران ، بل قال بعض الأئمة : يحرم على بعضهم تكبير اللقمة لياكل أكثر منهم ويحرمهم ، لأنهم استحقوا الطعام المحض إليهم على السواء فلا يجوز تمييز بعضهم عليهم ببعضه من غير رضاهم ، فالوجه أنه لا فرق بين الشركاء والضيوف ، نعم التقييد بعدم استئذانهم متوجه فيأذنهم في القران عن طيب نفس لاحياء تزول الكراهة أو الحرمة ، وألحق بالتمر غيره حتى السمسم وفيه بعد . والذي يتجه حمله على ما بعد القران فيه مزرية بصاحبه ودالا على تهوؤره في الأكل وعدم أدبه فيه ،

[مطلب : في موت فرعون كافرا]

وسئل : هل ورد في موت فرعون كافرا حديث ؟ .

فأجاب : نعم ورد فيه أحاديث ، منها حديث عدى والطبراني عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال « خلق الله يحيى بن زكريا في بطن أمه ، مؤمنا وخلق فرعون في بطن أمه كافرا » .

وسئل نفع الله به : عن حديث « أنا من الله والمؤمنون مني » من رواه ؟

فأجاب بقوله : هو كذب مختلق وإن ذكره الديلمي بلا إسناد .

وسئل نفع الله به : عن حديث « أول ما خلق الله روحى والعالم بأسره من نورى كل شىء يرجع إلى

صله » من رواه ؟

فأجاب بقوله : لأعلم أحدا رواه كذلك وإنما الذى رواه عبد الرزاق أنه صلى الله عليه وسلم قال « إن الله

خلق نور محمد قبل الأشياء من نوره » .

وسئل نفع الله به وبعلمومه : عن حديث « من رأى فقد رأى الحق » ما حكمه ؟

فأجاب بقوله : هو حديث صحيح ، ومعنى قوله « فقد رأى الحق » أى الرؤيا الحق .

[مطلب : حديث « من عرف نفسه عرف ربه »]

وسئل رضى الله عنه : عن حديث « من عرف نفسه عرف ربه » من رواه ؟

فأجاب رحمه الله بقوله : لا أصل له وإنما يحكى من كلام يحيى بن معاذ الرازى الصوفى ، ومعناه من

عرف نفسه بالمعجز والافتقار والتقصير والدلة والانكسار عرف ربه بصفات الجلالة والجمانة على ما ينبى

لهما ، فأدام مراقبته حتى يفتح له باب مشاهدته فيكون من أخصائه الذين أفرغ عليهم سجال معرفته وألبسهم

صوائف خلافته ؟

وسئل رضى الله عنه : عن حديث « المؤمن مرآة المؤمن » من رواه ؟

فأجاب بقوله : رواه أبو داود وغيره وله طرق تصيره حسنا :

وسئل نفع الله به : عن حديث « تفكر ساعة خير من عمل الثقلين » من رواه ؟

فأجاب بقوله : لم أره بهذا اللفظ والذى رواه أبو الشيخ « تفكر ساعة خير من عبادة ستين سنة » .

[مطلب : في تأويل خلق الله آدم على صورته]

وسئل نفع الله به : عن حديث « خاق الله آدم على صورته » أو « على صورة الرحمن » هل هو وارد أولاً ؟

فأجاب بقوله : نعم هو وارد ولكن الضمير في صورته إذا أريد بها حقيقتها ليس للحق تعالى لتعالیه عن الصورة ولو ازمها علواً كبيراً ، وإنما سبب ذلك أن عبداً لطمه سيده على وجهه فزجره النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقال له زيادة في تأديبه « إن الله خلق آدم على صورته » أى فكيف تضربه على وجهه المحاكى لوجه أبك آدم وصورته . أما إذا أريد بها مجرد الوصف فيصح رجوع الضمير إلى الله كما تصرح به رواية « على صورة الرحمن » ويكون مفاد الحديث حينئذ أنه تعالى خلق آدم متجلبياً على صورته بشيء من صفات الحق كالرحمة ، ومن ثم خص وصف الرحمن بالذكر في الرواية الثانية ، ويؤيد ذلك « تخلقوا بأخلاق الله » وقول عائشة رضی الله عنها في حق النبي صلى الله عليه وسلم « وكان خلقه القرآن » .

وسئل رحمه الله تعالى : عن حديث « الحق ينطق على لسان عمر » من رواه ؟

فأجاب بقوله : رواه أحمد والترمذى وأبو داود بلفظ « إن الله تعالى جعل الحق على لسان عمر وقلبه » ورواه ابن ماجه بلفظ « إن الله تعالى وضع الحق على لسان عمر يقول به » .

[مطلب : حديث « ما وسعنى سماءى ولا أرضى » الخ]

وسئل رضى الله عنه : عن حديث « ما وسعنى سماءى ولا أرضى ووسعنى قلب عبدى المؤمن » من رواه ؟

فأجاب بقوله : لا أصل له عن النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو مذكور في الإسرائيليات ، وقال الزركشى : هو حديث باطل من وضع الملاحدة انتهى . وذكر جماعة له من الصوفية لا يريدون به حقيقة ظاهرة من الاتحاد أو الحلول لأن كلا منهما كفر ، وصالحو الصوفية أعرف الناس بالله وما يجب له وما يستحيل عليه ، وإنما يريدون بذلك أن قلب المؤمن يسمع الإيمان بالله تعالى ومحبه ومعرفته .

وسئل نفع الله به : عن حديث « إن الله خلق خلقه في ظلمة فألقى عليهم من نوره فمن أصابه من ذلك النور شيء اهتدى ومن أخطأه ضل فلذلك أقول جف القلم على علم الله » من رواه ؟

فأجاب بقوله : رواه الترمذى رحمه الله تعالى وحسنه وابن جرير والطبرانى والحاكم والبيهقى ، وبسطت الكلام على معناه في شرح المشكاة .

[مطلب : من استكمل ورعه حرم رؤيتى في المنام]

وسئل نفع الله به : ما معنى حديث أخرجه الديلمى عن ابن عباس رضى الله عنهما ولفظه « من استكمل ورعه حرم رؤيتى في المنام » ؟

فأجاب بقوله : منشأ الإشكال فيه جعل ورعه فاعل استكمل بمعنى كمل . والظاهر أن هذا ليس هو المراد وإنما الذى يتضح به المعنى أن ورعه مفعول والفاعل ضمير من ، والمعنى من عدّ ورعه كاملاً حرم رؤيتى في المنام أى الرؤية التى تدل على شرف رائيها بأن يراه صلى الله عليه وسلم على أوصافه المعروفة ، ووجه

حرمانه من ذلك الاستكمال ينبي عن العجب بالعمل وعن غلبة أخلاق نفسه الرديئة عليه وعن عدم صدقه وإخلاصه في عبادته ، وإلا لرأى أن لا ورع له أصلا بل ولا عمل فضلا عن الورع فيه فضلا عن استكماله ، وإنما عوقب بذلك بخصوصه لأن صدق الرؤيا ينبي عن صدق العمل وكذبها ينبي عن كذب العمل فجعلت رؤيته له صلى الله عليه وسلم غير واقعة ليستدل بذلك على كذبه في ذلك الاستكمال وأنه لم يحصل له من الورع شيء .

فإن قلت : هل يمكن حمل الحديث على المعنى الأول ويلتمس له وجه ؟

قلت : نعم لكن بتكلف بأن يقال كفى بحرمان ما هو من لازم النوم عن حرمان النوم لأن كمال الورع الذي هو الزهد يستدعي تجنب الشبع ونحوه من قبائح الأوصاف والأخلاق ، ويلزم من تجنب ذلك قلة النوم حتى يصير كأنه غير موجود أو يقال حرم رؤيتي في النوم لاستغنائها عنها بما هو أعلى وأفضل وهو رؤيتي في اليقظة ، لأن التحقيق أنها ممكنة بل واقعة كما ذكره ، وشاهد غير واحد من أولياء الله تعالى بأن ترفع الحجب فيرونه صلى الله عليه وسلم يقظة في قبره الشريف ، إذ الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أحياء في قبورهم يصلون ، وقد يقع له صلى الله عليه وسلم تشكل فيرى ذلك التشكل منفصلا عن القبر الشريف كما وقع ذلك للعارف سيدي علي وفا بتربتهم بالقرافة . أو يقال وجه حرمانه إياها إنما تقع غالبا لتأنيس الضعفاء وتبشيرهم بأنهم على حق ، ومن كمل ورعه صار من المتمكنين الذين لا يحتاجون لتأنيس الضعفاء وتبشيرهم بما ذكر ، ونظير هذا أن المرید الصادق في ابتدائه تكثر له الكرامات لتؤنس وتثبتة فإذا كمل خفت أو انعدمت عنه لعدم احتياجه إليها ، ومن ثم قال الجنيد سيد الطائفة رضى الله عنه عنهم : مشى قوم على الماء ومات بالعطش من هو أفضل منهم ، وقال : ذرة استقامة خير من ألف كرامة ، وقال بعض الأساتذة لتلميذ له شكاً إليه أنه كان يجد كرامة ثم عدتها : يا بني " إن الصبي إذا دخل المكتب أعطى خشخاشة يلعب بها فإذا تمرن عليه وماها وتركها فكذلك رؤيته صلى الله عليه وسلم تكون تأنيسا للمريدين في ابتداء إرادتهم فإذا كملوا بكمال تورعهم استغنوا عن ذلك التأنيس فعبر بحرمان الرؤية عن هذا الاستغناء .

واعلم أن هذه كلها احتمالات والله تعالى أعلم بمراد نبيه صلى الله عليه وسلم بتقدير صحة الحديث لأن أحاديث الديلمي فيها ما فيها كما تقرر في محله ، والله أعلم .

[مطلب : هل ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم التصريح بكفر فرعون ؟]

وسئل نفع الله به : هل ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم التصريح بكفر فرعون ؟ فأجاب بقوله : نعم ورد ذلك في عدة أحاديث : منها حديث ابن عدى والطبراني والبيهقي وضعفه « خلق الله يحيى بن زكريا في بطن أمه مؤمنا وخلق فرعون في بطن أمه كافرا » . ومنها حديث الدارقطني وابن عساكر « خلق الله الناس على طبقات ثم قال ومنهم من يولد كافرا ويحيا كافرا ويموت كافرا منهم فرعون ذو الأوتاد » . ومنها حديث البيهقي « يولد العبد مؤمنا ويحيا مؤمنا ويموت مؤمنا منهم يحيى بن زكريا ، ويولد كافرا ويحيا كافرا ويموت كافرا منهم فرعون » .

[مطلب : حديث « ثلاثة يدعون الله فلا يستجاب لهم »]

وسئل نفع الله به : عن روى حديث « ثلاثة يدعون الله فلا يستجاب لهم : رجل أعطى ماله سيئاً ، وقد قال الله تعالى (ولا تؤتوا السفهاء أموالكم) ورجل له امرأة سيئة الخلق ولم يطلقها ، ورجل بائع ولم يشهد » .

فأجاب بقوله : رواه ابن عساكر :

وسئل نفع الله به بما لفظه : من روى حديث « يخرج الحمار من قبره مكتوباً بين عينيه آيس من رحمة الله تعالى ويقوم آكل الربا مكتوباً بين عينيه لاحجة له عند الله ويقوم المحتكر من قبره مكتوباً بين عينيه كافر تبوأ مقعدك من النار » .

فأجاب بقوله : رواه الديلمي :

[مطلب : في بيان حديث « خيركم بعد المائتين الخفيف الحاذ »]

وسئل نفع الله به بما لفظه حديث « خيركم بعد المائتين الخفيف الحاذ » من رواه وما ضبطه ؟ فأجاب بقوله : أخرج أبو يعلى الموصلي في مسنده « خيركم في المائتين كل خفيف الحاذ ، قيل يارسول الله ومن خفيف الحاذ ؟ قال : من لا مال له ولا أهل » . وفي إسناده رواه ابن الجراح . وقد كثر اختلاف الأئمة فيه ، ومن ثم قال الذهبي هذا الحديث مما غلط فيه فإن أبا حاتم قال فيه إنه منكر لا يشبه حديث الثقات ، وأما الحاذ فهو بالحاء المهملة والذال المعجمة الخفيفة ، ومن قال إنه باللام أو بالجيم والذال المهملة فهو لحن ، والمراد هنا الظهور ضرب مثلاً لقلة المال والعيال ، وأصل حقيقته المئن وهو ما يقع عليه اللبد من ظهر القرس وهو محمول بالنسبة لترك التزوج والولد على زمن الفتنة أو على من فقد فيه بعض شروط نذب النكاح أو على من خشى من النكاح التوريط في أمر يخشى منه على نفسه أو دينه بسبب طلب المعيشة لا منسوخ خلافاً لمن وهم فيه لأنه خبر وهو لا يقبل النسخ .

[مطلب : حديث « من بلغ الأربعين ولم يغلب خيره على شره فليتهجز إلى النار »]

وسئل نفع الله به : عن خبر « من بلغ الأربعين ولم يغلب خيره على شره فليتهجز إلى النار » من رواه ؟ فأجاب بقوله : لفظ الحديث « من أتت عليه أربعون سنة ولم يغلب خيره شره فليتهجز إلى النار » رواه الأزدي عن الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم وأشار إليه الخطيب .

[مطلب : في حديث « إن الله خلق آدم على صورته »]

وسئل رحمه الله تعالى : عن معنى حديث « إن الله خلق آدم على صورته ، هل هو صحيح أو لا ؟ فأجاب بقوله : الحديث صحيح والجواب عنه أنه وارد على سبب هو أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يضرب عبده على وجهه فقال له صلى الله عليه وسلم ذلك : أي لا تضربه على وجهه فإن الله خلق بوجه آدم على صورة هذا الوجه وآدم أبوك فكيف تضرب وجهها يشبه وجه أبيك ، فالضمير لغير المذكور دل عليه قربنة الحلال الخارجة وهو جائز ، ويصح أن يكون الضمير لله تعالى كما هو ظاهر السياق وحينئذ

يعين المراد بالصورة الصفة : أى إن الله تعالى خلق آدم على أوصافه من العلم والقدرة وغيرهما ، ويؤيد هذا الحديث الصحيح عن عائشة رضى الله تعالى عنها « كان صلى الله عليه وسلم خلقه القرآن » وحديث « تخلقوا بأخلاق الله تعالى » فالمطلوب من الكامل أن يظهر أخلاقه وأوصافه من كل نقص ليحصل له نوع ناس بأخلاق ربه : أى صفاته ، وإلا فشتان ما بين أوصاف القديم والحادث . وبهذا التقرير يعلم أن فى هذا الحديث غاية المدحة لآدم صلى الله على نبينا وعليه وعلى جميع الأنبياء والمرسلين وسلم حيث أوجد الله فيه صفات كصفاته تعالى بالمعنى الذى قررته ، ويصح أن يراد بالصورة المعنى المراد من الروح ، وبالإضافة غاية التشريف لآدم صلوات الله وسلامه عليه ولبنيه :

والحاصل أن الحديث إن أعيد الضمير فيه لله وجب تأويله على ما هو المعروف من مذهب الخلف الذى هو أحكم وأعلم خلافا لفرقة ضلوا عن الحق وارتكبوا عظام من الجهة والتعجيم اللذين هما كفر عند كثير من العلماء أعادنا الله من ذلك بمنه وكرمه .

[مطلب : هل ابن صياد هو الدجال أو غيره ؟]

وسئل نفع الله به : عن ابن صياد هو الدجال أو غيره ؟

فأجاب بقوله : اختلف فى ذلك الصحابة رضوان الله عليهم ، فكثير منهم من قال إنه هو وكان بعضهم يخلف على ذلك . وقال آخرون إنه غيره وهو الأشهر ، وعليه يدل صريح ما فى حديث مسلم الطويل المنعوت فيه الدجال بأوصاف لا تنطبق على ابن صياد منها أنه مسلسل فى جزيرة من جزائر البحرين ، وابن صياد إذا كان بالمدينة على أنه ورد أنه أصلم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وتزوج وولد له ، وأما ما ورد أيضا أنه فقد ولم يدر أين ذهب فهذا لا يدل على أنه الدجال كما هو ظاهر ، والله أعلم .

باب فى التصوف

[مطلب : فى جماعة من فقراء المسلمين دخلوا مسجدا الخ]

وسئل رضى الله عنه : عن جماعة من الفقراء فقراء المسلمين دخلوا مسجدا ودخل وقت الظهر فصلوا الظهر جماعة وصلوا راتبته ، ثم تخلقوا بدمون كتاب الله تعالى فحتموا وخلوا الأجزاء فى المقدمة وخلوها مفتوحة مستشفعين بالأجزاء العظيمة وأشاروا إلى واحد منهم يدعو والباقون يؤمنون فحتم ثم ذكروا الله ولا يزالون كذلك مع عدم الإغيار وخلوا عن اللفظ واتحاد المقاصد وسكون الحواس الظاهرة ولا يزال يصفو الوقت والحاضرون ، وظهر سر قوله صلى الله عليه وسلم « ما اجتمع قوم فى بيت من بيوت الله تعالى يتلون كتاب الله تعالى ويتدارسونه بينهم ويذكرون الله تعالى إلا نزلت عليهم السكينة وغشيتهم الرحمة وحفتهم الملائكة وذكرهم الله فى من عنده » فصفت بواطنهم واحترقت وفنيت بدوام الذكر الأجزاء الخبيثة وبقيت الأجزاء الطيبة مع طيب المسكان وطيب الوقت ، فمنهم خاضع وخاشع وبك وساقط مغشى عليه (قد علم كل أناس مشرهم) فبعض الفقراء المتوسمين معهم بأصواتهم الحسنة يسمع بذوق فيحصل على هذا المذكور فى بعض الأوقات حال يشبه أحوالهم مع تقصيره فى سائر أحواله لعلمه ببركة من حضر من الروحانيين ، ومن تروحن من الآدميين مع السكينة والرحمة العامة عليهم فيقهره حتى يظهر من باطنه خفقا واضطراب فتحركت بسببه

الأعضاء الظاهرة بكيفيات لا يفعلها ولا يرضى بها باختياره بل ولا يقدر على فعلها، فهذا الإنسان هل الأحسن في أمره أنه متى استشعر هذا الأمر يخرج من ذلك المكان؟ أم التصبر فيه كيفما أظهره حكم الوقت؟ أم يفرق بين أن يكون ممن تختل الحلاقة بخروجه وبين غيره؟ فإن قاتم: إن الأحسن التصبر والتلذذ بما يجد من اللذة التي يحقر فيها نعيم الدنيا والآخرة، وهو مع ذلك بحيث لا يشعر من نفسه ولا من جسمه ولا من لباسه شيئا إلا أنه يسمع الذكر الذي بسببه حصل ما حصل ويجد له لذة إذ ذلك في ذكره، وقد يشعر بالذكر والقول، وقد يغيب عن الذكر والقول، وقد يغيب عن الجميع فهل تعدون هذه الحالة من أسباب الحدث قياسا على الإغماء أم لا قياسا على النعاس؟ أم تقولون إن ذهب الشعور بالكلمة فهو محدث كالمغنى عليه وإن كان شعورما فهو متطهر كالنعاس، ولأن الأصل الطهارة أم كيف الحكم فإن هذه الحالة كما لا يخفى على بصائركم الناقدة وأذواقكم السليمة لا تشبه هذه ولا تلك، أجيبوا جوابا شافيا كافيا كاشفا نقلا وعقلا وذوقا، لا عدناكم بصدور المجالس ظاهرين وبجل المشكلات قائمين وعلى سبيل السنة البيضاء سالكين وإلى المطالب المقصودة واصلين آمين يارب العالمين؟

فأجاب بقوله رحمه الله ونفعنا ووالدينا ومشايخنا بأسراره وكملنا بياهر أنواره وطيبنا بعاطر أزهاره وأورثنا ما أورثه من المعارف الإلهية والأحكام الشرعية والأنفاس الحمديدية الأحمديّة: الأحسن لمن أمن على نفسه الرياء لما أنها اتصفت وصفت عن كدوراتها وعرت عن شهواتها ومألوفاتها وتجلي عليها وارد الحق وتحلت بمعاني الصدق، فانتشع عن سماء سرها سحب الأكدار، وتمزقت عن عين بصيرتها حجج الأغيار فأخلصت الوجهة إليه وقامت بياهر الأدب بين يديه ولم تشهد سواه ولا خطر بسرها إلا إياه لوصولها إلى غاية مقام الإحسان الموجب لانضمام العيان إلى البرهان أن لا يخرج نفسه عن هذه الحضرة العلية والمواهب الاختصاصية الزكية بل يستديم استجلاء تلك الأنوار واستكشاف هذه الأسرار - حتى يمتلئ الإهاب ويسمع لذيذ الخطاب ويضير عينا من معينات الحق التي أظهرها هداية للعباد وإيضاحا لسبل الرشاد، وكيف يسوغ لمن تأهل للوصول إلى هذا الطود الشامخ والمقام الباذخ وحقائق الأنافة ومعالي الخلافة وشهود العيان والتبخر في سوابغ الامتنان أن ينزل عن معالي تلك الكمالات وعوارف هذه المنازلات إلى حضيض الأعراض والوقوف مع ذنوب الأغراض، بل عليه أن يستسلم لما أقامه فيه الحق من على عبادته بين أهل محبته وإرادته مستمطرا ما يفتح به عليه من ينابيع الحكم والمعارف ومتهينا ومتأهلا لنفحات الحق التي أمرنا بالتعرض لها ليلا ونهارا وسرا وإظهارا، ومعرضا عن قول الوشاة القاصرين والطغاة المحجوبين سواء اختلت تلك الحضرة بذهايه أو لا لما بان وظهر أن المقام أحرى وأولى، وليحذر كل الحذر من النظر إلى الخلق فإن من نظر إليهم بعين بصره أو بصيرته ساء فعله وحق طرده وكثف حجابيه ودام عذابه، ولم يظفر من أعماله إلا بتمويه باطل وحال حائل ووصف مضمحل زائل، وحينئذ تستولى عليه نفسه وشيطانه فيلبسان عليه أحواله ويزينان عنده كماله فتزل قدمه ويحق ندمه. وإذا ثبت هذا المراد كما أشرنا متحليا بصدقه وتقواه إلى أن استحكم فيه ذلك الوارد وأخرجه عن حيز الصحو إلى غمرة تلك الموارد فتارة يضعف عن قبول أعباء ما فاجأه من باهر الأنوار الموجبة لاستتار العقل بها أتم الاستتار فيكون كالنائم بل هو أشد منه استغراقا، ولا شك حينئذ في انتقاض وضوئه وإن لم يكن وفاقا لزوال الشعور من أصله بواسطة ما استولى على عقله لكننا لا نجعله

كالإمام ، لأنه مرض يستولى على العقل فيذهله ويعطل إدراكه ويخبله ومن ثم احتاج للعلاج غالبا ولم يكن سهم من قام به لغرضه صائبا .

وأما الغيبة التي كلامنا فيها فالعقل معها باق على كماله وإنما عرض له ما يقهره فأخرجه عن حيز الاعتدال لاستغراقه في أنوار الشهود وذهوله عن الوجود . وتارة لا يضعف عن قبول ذلك لإلقه تلك المواد وغوصه غمرة هذه المسالك فحينئذ لا يغيب عن إدراك عقله ولا يذهل عن محله ، وإنما غاية ما يحصل له نوع ذهول فهو كالناعس إذ هو عن سماع مجرد الصوت غير مخمور مخبول ، وكل من كان على هذا القانون فوضوءه باق وإن لم يفهم ماسمعه ولا يشعر بما صنعه ، هذا كله حيث تيقن ما يرد عليه وعرف وصفه وما يحصل معه ، فأما إذا عرض له ما لم يعرف وصفه مما ذكرناه وإنما شك هل ثم استيلاء عليه وكان كالتائم أولا فكان كالناعس فلا ينتقض وضوءه كما شرطناه من أن الأصل بقاء طهره ودوام أصل تمييزه وفهمه سيما والغالب على أرباب الأحوال بقاء شعورهم معها وعدم انحرافهم عن سنن الكمال قدس الله أرواحهم ونور معالمهم وضرائمهم وأعاد علينا من بركاتهم وأذاقنا الله حلاوة شراهم وألحقنا بهم في التحلى بأشرف المعارف وأكمل المتالد والمطارف إنه أكرم كريم وأرحم رحيم .

[مطلب : في أن ابن عربي مكث ثلاثة أشهر على وضوء واحد ولما صنف كتابه الفتوحات

وضعه على ظهر الكعبة أوراها سنة فلم يضره شيء .

رضى الله تعالى عنه ونفعنا ببركاته آمين]

وسئل أفاض الله علينا من بركاته : ما حكم مطالعة كتب الشيخ محيي الدين بن عربي ؟

فأجاب بقوله : الذي أئرناه عن أكابر مشايخنا العلماء الحكماء الذي يستسقى بهم الغيث وعليهم المعول وإليهم المرجع في تحرير الأحكام وبيان الأحوال والمعارف والمقامات والإشارات أن الشيخ محيي الدين بن عربي من أولياء الله تعالى العارفين ومن العلماء العاملين ، وقد اتفقوا على أنه كان أعلم أهل زمانه بحيث إنه كان في كل فن مبعوعا لاتابعا ، وأنه في التحقيق والكشف والكلام على الفرق والجمع بحر لا يجارى وإمام لا يغالط ولا يمارى ، وأنه أروع أهل زمانه وأزهم للسنة وأعظمهم مجاهدة حتى إنه مكث ثلاثة أشهر على وضوء واحد ، وقس على ذلك ما هو من سوابقه ولواحقه ، ووقع له ما هو أعظم من ذلك . ومنه أنه لما صنف كتابه الفتوحات المسكية وضعه على ظهر الكعبة ورقا من غير وقاية عليه فكث على ظهرها سنة لم يمسه مطر ولا أخذ منه الريح ورقة واحدة مع كثرة الرياح والأمطار بمكة ، فحفظ الله كتابه هذا من هذين الضدين دليل أى دليل وعلامة أى علامة على أنه تعالى قبل منه ذلك الكتاب وأثابه عليه وحمد تصنيفه له ، فلا ينبغي التعرض للإنكار عليه فإنه السم القاتل لوقته كما شاهدناه وجربناه في أناس حق عليهم من المقت وسوء العقاب ما أوجب لهم التعرض لهذا الإمام العارف بالإنكار حتى استأصل شأقتهم وقطع دابرهم فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم ، فعاذا بالله من أحوالهم وتضرعا إليه بالسلامة من أقوالهم .

وأما مطالعة كتبه رضى الله عنه فينبغى للإنسان أن يعرض عنها بكل وجه أمكنه فإنها مشتملة على حقائق يعسر فهمها إلا على العارفين المتصلين من الكتاب والسنة المطلعين على حقائق المعارف وعوارف الحقائق ، فن لم يصل لهذه المرتبة يخشى عليه منها مزية القدم والوقوع في مهامه الخيرة والندم كما شاهدناه في أناس

جهال أدمنوا مطالعتها فخلعوا ربة الإسلام والتكليفات الشرعية من أعناقهم ، ونسحق بهم الحال إلى الوقوع في شرك الشرك الأكبر فخسروا الدنيا والآخرة ذلك هو الخسران المبين . وأيضا في تلك الكتب مواضع عبر عنها بما لا يطابقه ظواهر عباراتها اتكالا على اصطلاح مقرر عند واضعها فيفهم مطالعها ظواهرها غير المرادة فيفضل ضلالا مبيئا ، وأيضا ففيها أمور كشفية وقعت حال غيبة واصطلاح وهذا يحتاج إلى التأويل وهو يتوقف على إتقان العلوم الظاهرة بل والباطنة ، فمن نظر فيها وهو ليس كذلك فهم منها خلاف المراد بل وأصل ؛ فعلم أن مجانبة مطالعتها رأسا أولى فإن العارف لا يحتاج إليها إلا ليطابق بما فيها ما عنده وغيره إن لم تضره ما نفعته نعم ، له كتب في التربية الصرفة والحمل على الأخلاق والأحوال وغيرهما مما يناسب السلوك فهذه لا بأس بمطالعتها فإنها ككتب الغزالي وأبي طالب المكي ونحوها من الكتب النافعة في الدنيا والآخرة فجزى الله مصنفها خير الجزاء وأكمله .

[مطلب : في حكم مطالعة كتب ابن عربي وابن الفارض]

وسئل رضي الله عنه وأدام النفع به آمين : ما حكم مطالعة كتب ابن عربي وابن الفارض ؟ فأجاب بقوله : حكمهما أنها جائزة مطالعة كتبهما بل مستحبة ، فكم اشتملت تلك الكتب على فائدة لا توجد في غيرها وعائدة لا تنقطع هو اطل خيرا وعجيبة من عجائب الأسرار الإلهية التي لا ينتهي مدد خيرا ، وكتم ترجمت عن مقام عجز عن الترجمة عنه من سواها وأظهرت من العبارة الوافية عن حال أعجز حال من عداها ، ورمزت من رموز لا يفهمها إلا العارفون ولا يحوم حول حومة حماها إلا الربانيون الذين هم بين مواطن الشريعة الغراء وأحكام ظواهرها على أكمل ما ينبغي جامعون ، فلذلك كانوا بفضل مؤلفيها معترفين وعلى ما فيها من الأخلاق والأحوال والمعارف والمقامات والكمالات هم المعولون ، ولم لا وهذان الإمامان المذكوران في السؤال من أئمة السلوك والمعارف ، ومن الأخيار الذين منحهم الله غايات اللطائف ولطائف العوارف ، وزوى عن قلوبهم محبة ماسواه تعالى وعمرها بذكوره وشهوده وأصبح عليها رضاه ، وفرغهم له فقاموا بواجب خدمته حسب الطاقة البشرية ، وأجرى عليهم من موانع قربه وحقائق الوجدانية الفردانية ، فتوسلا إليك اللهم أن تهل على جدثيها هو اطل الرحمة والرضوان . وأن تسكنهما من قربك الأكبر أعلى فراديس الجنان إنك أنت الحنان المنان ، هذا وإنه قد طالع هذه الكتب أقوام عوام جهلة طغام فأدمنوا مطالعتها مع دقة معانيها ورقة إشاراتها وغموض مبانيها وبنائها على اصطلاح القوم السالمين عن الخذور واللوم وتوقف فهمها بكاملها على إتقان العلوم الظاهرة والتحلل بحقائق الأحوال والأخلاق الباهرة ، فلذلك ضعفت أفهامهم وزلت أقدامهم وفهموا منا خلاف المراد واعتقدوه صوابا فباءوا بجسار يوم التناد وألحدوا في الاعتقاد وهوت بهم أفهامهم القاصرة إلى هوة الحلول والاتحاد ، حتى لقد سمعت شيئا من هذه المقاسد القبيحة والمكفرات الصريحة من بعض من أدمن مطالعة تلك الكتب مع جهله بأساليبها وعظم ما لها من الخطب ، وهذا هو الذي أوجب لكثير من الأئمة الحط عليها والمبادرة بالإنكار إليها ، ولهم في ذلك نوع عذر لأن قصدهم فطم أولئك الجهلة عن تلك السموم القاتلة لهم لا الإنكار على مؤلفيها من حيث ذاتهم وحالهم ، وبعض المنكرين يغترون بظواهر ألفاظها وإيهامها خلاف مقصود حفاظها غفلة عن اصطلاحاتهم المقررة وتحقيقاتهم المقررة على القواعد الشرعية المحررة . والحق عدم الإنكار والتسليم فيما برز عن أولئك الأئمة الأطلهار مع التشديد على الجهلة بالقواعد

والاصطلاحات في مطالعة تلك الكتب ، فقد صرح الإمام ابن العربي بجرمة مطالعة كتبهم إلا لمن تحلى بأخلاقهم
وعاش على كلماتهم الموافقة لاصطلاحاتهم ، ولا تجرد ذلك إلا فيمن جدوشم وجانب السوء وشدا المنزر وتضلع من
العلوم الظاهرة وتطهر من كل خلق ذنى مما تعلق بالدنيا والآخرة فهذا هو الذى يفهم الخطاب ويؤذن له في
الدخول إذا وقف على الباب ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب :

[مطلب : هل لقول التاج ابن عطاء الله في حكمه : رب معصية أورثت ذلا الخ

أصل من السنة ؟]

وسئل نفع الله تعالى به : هل لقول التاج ابن عطاء الله في حكمه : رب معصية أورثت ذلا واستصغارا
خير من طاعة أو رثت عزا واستكبارا ، أصل من السنة وكيف يطلق خير على معصية ؟ .

فأجاب بقوله : نعم له أصل من السنة ، وهو ما أخرجه أبو الشيخ ابن حبان في كتاب الثواب بسنده
إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « قال الله عز وجل لولا أن الذنوب خير لعبدى المؤمن من العجب
ما خليت بين عبدى المؤمن وبين الذنوب » ورواه الديلمي في مسند الفردوس بلفظ « لولا أن المؤمن يعجب بعمله
لعصم من الذنب حتى لا يهيم به ولكن الذنب خير له من العجب » . وأخرج ابن أبي الدنيا وقال غريب تفرد به
من اختلف في توثيقه الحديث القدسي المشهور المذكور في تفسير سورة الشورى من تفسير بغوى وفيه « وإن من
عبادى المؤمنين لمن يسألني الباب من العبادة فأكفه عنه أن لا يدخله عجب فيفسد ذلك » وإذا تأملت أن الخيرية
في ذلك نسبية من حيث الثمرات والغايات المترتبة على ذلك لم يبق عندك إشكال في إطلاقها على المعصية من
رعاية ذلك الأمر النسبي فتأمله :

وسئل نفع الله به : هل ورد أن الخمول نعمة وكل يأباه والشهرة آفة وكل يتمناه .

فأجاب بقوله : لم يرد وإنما هو من كلام أبي الحاسن الرويانى من أئمتنا .

وسئل : هل ورد « اتخذوا مع الفقراء أيادى قبل أن تحجز دولتهم » وأنه صلى الله عليه وسلم أنشد بين

يديه . * لسمعت حية الهوى كبدي * البيتين (١) المشهورين فتواجد حتى سقطت البردة عن كتفيه ؟

فأجاب بقوله : لم يرد ذلك كله بل هو كذب باطل باتفاق أهل الحديث .

[مطلب : يمكن الاجتماع بالنبي صلى الله عليه وسلم الآن يقظة]

وسئل نفع الله بعلومه ورضى عنه : هل يمكن الآن الاجتماع بالنبي صلى الله عليه وسلم في اليقظة

والتلقى منه ؟

فأجاب بقوله : نعم يمكن ذلك ، فقد صرح بأن ذلك من كرامات الأولياء الغزالي والبارزى والتاج

السبكي والعفيف الياقنى من الشافعية ، والقرطبي وابن أبي جرة من المالكية ، وقد حكى عن بعض الأولياء

أنه حضر مجلس فقيه فروى ذلك الفقيه حديثا ، فقال له الولي : هذا الحديث باطل . قال : ومن أين لك

هذا ؟ قال : هذا النبي صلى الله عليه وسلم واقف على رأسك يقول : إنى لم أقل هذا الحديث وكشف للفقهاء فرآه :

فألهما طيب ولا راق

لست حية الهوى كبدي

(١) قوله البيتين ما :

كذا بهامش بعض النسخ .

فمنسده رقيبى ودرىاقى

هذا الجيب الذى شفت به

[مطلب : من اكتفى بالفقه عن الزهد]

وسئل رحمه الله تعالى وبرد ثراه : مامعنى قول صوفى من اكتفى بالفقه عن الزهد فسق ؟
فأجاب بقوله : معناه أن من تساهل في الزهد والورع أدى ذلك إلى ارتكاب الشبهات ، ومن تساهل
في ارتكاب الشبهات أذاه ذلك إلى ارتكاب الحرام ، ومن تساهل في الحرام أذاه ذلك إلى ارتكاب الكبائر
على أن الصوفية رضى الله عنهم قد يطلقون لفظ السيئة والفسق والكفر على غير معناه الشرعى مبالغة في التنفير
كقولهم : حسنات الأبرار سيئات المقربين ، وقول سيدى عمر بن الفارض رضى الله عنه :
وإن خطرت لى فى سواك إرادة على خاطرى سهوا قضيت بردى
فهذا ليس بردة حقيقة .

وسئل نفع الله به : عن رقص الصوفية عند تواجدهم هل له أصل ؟
فأجاب بقوله : نعم له أصل ، فقد روى في الحديث « أن جعفر بن أبى طالب رضى الله عنه رقص
بين يدى النبى صلى الله عليه وسلم لما قال له : أشبهت خلقتى وخلقتى » وذلك من لذة هذا الخطاب ولم ينكر
عليه صلى الله عليه وسلم ، وقد صحح القيام والرقص فى مجالس الذكر والسماع عن جماعة من كبار الأئمة منهم
عز الدين شيخ الإسلام ابن عبد السلام .

وسئل نفع الله به : هل تمكن رؤية النبى صلى الله عليه وسلم فى اليقظة ؟
فأجاب بقوله : أنكر ذلك جماعة وجوزّه آخرون وهو الحق فقد أخبر بذلك من لايتهم من الصالحين
بل استدلل بحديث البخارى « من رأى فى المنام فسبرانى فى اليقظة » أى بعينى رأسه ، وقيل بعين قلبه ،
واحتمال إرادة القيامة بعيد من لفظ اليقظة على أنه لا فائدة فى التقييد حينئذ لأن أمته كلهم يرونه يوم القيامة
من رآه فى المنام ومن لم يره فى المنام . وفى شرح ابن أبى حمزة للأحاديث التى انتقاها من البخارى ترجيح
بقاء الحديث على عمومته فى حياته ومماته لمن له أهلية الاتباع للسنة ولغيره . قال : ومن يدعى الخصوص بغير
تخصيص منه صلى الله عليه وسلم فقد تعسف ثم ألزم منكر ذلك بأنه غير مصدق بقول الصادق وبأنه جاهل
بقدره القادر وبأنه منكر لسكرامات الأولياء . مع ثبوتها بدلائل السنة الواضحة ، ومراده بعموم ذلك وقوع
رؤية اليقظة الموعود بها لمن رآه فى النوم ولو مرة واحدة تحقيقا لوعده الشريف الذى لا يخلف ، وأكثر ما يقع
ذلك للامة قبل الموت عند الاحتضار فلا تخرج روحه من جسده حتى يراه وفاء بوعده ، وأما غيرهم فيحصل
لهم ذلك قبل ذلك بقلة أو بكثرة بحسب تأهلهم وتعلقهم واتباعهم للسنة إذ الإخلال بها مانع كبير ، وفى صحيح
مسلم عن عمران بن حصين رضى الله عنه ، أن الملائكة كانت تسلم عليه إكراما له لصبره على ألم البواسير ،
فلما كواها انقطع سلام الملائكة عنه ، فلما ترك الكى أى برىء كما فى رواية صحيحة عاد سلامهم عليه
لكون الكى خلاف السنة منع تسليمهم عليه مع شدة الضرورة إليه لأنه يقدر فى التوكل والتسليم والصبر .
وفى رواية البيهقى « كانت الملائكة تصافحه فلما كوى نتحت عنه » وفى كتاب [المنتقى من الضلالة] لحجة
الإسلام بعد مدح الصوفية وبيان أنهم خير الخلق حتى لإنهم وهم فى يقظتهم يشاهدون الملائكة وأرواح
الأنبياء ويسمعون منهم أصواتا ويقتبسون منهم فوائد ، ثم يترقى الحال من مشاهدة الصور والأمثال إلى
درجات يضيق عنها نطاق الناطق . وقال تلميذه أبو بكر بن العربى المالكي : ورؤية الأنبياء والملائكة وسماع

كانهم يمكن للمؤمن كرامه وللكافر عقوبة : وفي [المدخل] لابن الحاج المالكي رؤيته صلى الله عليه وسلم في اليقظة باب ضيق ، وقل من يقع له ذلك إلا من كان على صفة عزيز وجودها في هذا الزمان بل عدت غالبا مع أننا لا ننكر من يقع له هذا من الأكارب الذين حفظهم الله تعالى في ظواهرهم وبواطنهم . قال : وقد أنكر بعض علماء الظاهر ذلك محتجا بأن العين الفانية لا ترى العين الباقية وهو صلى الله عليه وسلم في دار البقاء والرأى في دار الفناء . وردت بأن المؤمن إذا مات يرى الله وهو لا يموت والواحد منهم يموت في كل يوم سبعين مرة ، وأشار البيهقي إلى رده بأن نبينا صلى الله عليه وسلم رأى جماعة من الأنبياء ليلة المعراج . وقال البارزى : وقد سمع من جماعة من الأولياء في زماننا وقبله أنهم رأوا النبي صلى الله عليه وسلم يقظة حيا بعد وفاته .

[مطلب : في حكاية غريبة وأن الأنبياء أذن لهم في الخروج من قبورهم

والتصرف في الملوكوت]

ونقل اليافعى وغيره عن الشيخ الكبير أبى عبد الله القرشى أنه وقع بمصر غلاء كبير فتوجه للدعاء برفعه فقيل لاتدع فلا يسمع لأحد منكم في هذا الأمر دعاء ، فسافرت إلى الشام فلما وصلت إلى قريب ضريح الخليل عليه وعلى إبنينا أفضل الصلاة والسلام تلقاني فقلت يا رسول الله اجعل ضيافتي عندك الدعاء لأهل مصر؟ فدعاهم ففرج الله عنهم ، فقال اليافعى : فقوله تلقاني الخليل قول حق لا ينكره إلا جاهل بمعرفة ما يرد عليهم من الأحوال التي يشاهدون فيها ملكوت السموات والأرض وينظرون الأنبياء أحياء غير أموات كما نظر النبي صلى الله عليه وسلم إلى جماعة من الأنبياء في السماء وسمع خطابهم ، وقد تقرر أن ماجاز للأنبياء معجزة جاز للأولياء كرامة بشرط عدم التحدى . وحكى ابن الملقن في طبقات الأولياء أن الشيخ عبد القادر الجيلي قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم قبل الظهر فقال لى يابنى لم لاتتكلم؟ قلت يا أبتاه أنا رجل أعجمى كيف أتكلم على فصحاء بغداد؟ فقال لى افتح فاك ففتحته ففتل فيه سبعا وقال : تسكلم على الناس وادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة فصليت الظهر وجلست وحضرتى خلقت كثير فأرتج على فرايت عليا قائما يزازى فى المجلس فقال يابنى لم لاتتكلم؟ قلت يا أبتاه قد أرتج على ، فقال افتح فاك ، ففتحته ففتل فيه سنا قلت لم لاتكلمها سبعا؟ قال أدبا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم توارى عنى فتكلمت . وقال فى ترجمة غيره : كان كثير الرؤية للنبي صلى الله عليه وسلم يقظة ومناما . وذكر الكمال الأدفوى عن أخذ عنه ابن دقيق العيد وغيره عن غيره ، وقال التاج ابن عطاء الله عن شيخه الكامل العارف أبى العباس المرسى : صافحت بكفى هذه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحكى ابن فارس عن سيدى على وفا قال : كنت وأنا ابن خمس سنين أقرأ القرآن على رجل فأثبته مرة فرايت النبي صلى الله عليه وسلم يقظة لا مناماً وعليه قميص أبيض قطن ، ثم رأيت القميص على فقال لى أقرأ فقرأت عليه سورة (والضحى) (والم نشرح) ثم غاب عنى ، فلما أن بلغت إحدى وعشرين سنة أحرمت بصلاة الصبح بالقرافة فرايت النبي صلى الله عليه وسلم قبالة وجهى فعانقتى فقال : (وأما بنعمة ربك فحدث) فأثبت لسانه من ذلك الوقت ، والحكايات فى ذلك عن أولياء الله كثيرة جدا ، ولا ينكر ذلك إلا معاند أو محروم ، وعلم مما مر عن ابن العربى أن أكثر ما تقع رؤيته صلى الله عليه وسلم بالقلب ثم بالبصر لكنها به ليست كالرؤية المتعارفة وإنما هى جمعية حالية وحالة

برزخية وأمر وجداني فلا يدرك حقيقته إلا من باشره كذا قبل ، ويحتمل أن المراد الرؤية المتعارفة بأن يرى ذاته طائفة في العالم أو فكشف الحجب له بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم وهو في قبره فينظره حيا فيه رؤية حقيقية إذ لا استحالة ، لكن الغالب أن الرؤية إنما هي لمثاله لا لذاته ، وعليه يحمل قول الغزالي : ليس المراد أنه يرى جسمه وبدنه بل مثالا له صار ذلك المثل آلة يتأدى به المعنى الذي في نفسه والآلة إما حقيقية وإما خيالية والنفس غير الخيال المتخيل فما رآه من الشكل ليس هو روح المصطفى صلى الله عليه وسلم ولا هو شخصه ، بل هو مثال له على التحقيق : قال : ومثل ذلك من يرى الله تعالى في المنام فإن ذاته منزهة عن الشكل والصورة ، ولكن تنتهي تعريفاته إلى العبد بواسطة مثال محسوس من نور أو غيره ، ويكون ذلك المثل حقا في كونه واسطة في التعريف فيقول الرائي رأيت الله في المنام لا يعنى لئى رأيت ذات الله كما يقول في حق غيره انتهى : ثم رأيت ابن العربي صرح بما ذكرناه من أنه لا يمتنع رؤية ذات النبي صلى الله عليه وسلم بروحه وجسده لأنه وسائر الأنبياء أحياء ردت إليهم أرواحهم بعد ما قبضوا وأذن لهم في الخروج من قبورهم والتصرف في الملكوت العلوى والسفلى ، ولا مانع من أن يراه كثيرون في وقت واحد لأنه كالشمس ، وإذا كان القطب يملا الكون كما قاله التاج ابن عطاء الله فما بالك بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يازم من ذلك أن الرائي صحابي لأن شرط الصحبة الرؤية في عالم الملك وهذه رؤية وهو في عالم الملكوت ، وهى لا تنفد صحبة وإلا لثبت لجميع أمته لأنهم عرضوا عليه في ذلك العالم فرآهم ورأوه كما جاءت به الأحاديث :

[مطلب : في معنى قول الحلاج : أنا الحق ، وقول أبي يزيد : سبحانى سبحانى]

وسئل نفع الله به : مامعنى قول الحلاج أنا الحق ، وقول أبي يزيد سبحانى سبحانى ؟

فأجاب بقوله : للعارفين رضى الله عنهم ونفعنا بعلومهم وأسرارهم ولحظاتهم أوقات يغلب عليهم فيها شهود الحق تعالى بعين العلم والبصيرة ، فإذا تم لهم ذلك الشهود ذهبوا حتى عن نفوسهم ولم يبق لهم شعور بغير الحق تعالى ، فحينئذ يتكلمون على لسان ذلك القرب الأقدس الذى منحوه المشار إليه بقوله تعالى « فإذا أحببته صرت سمعه وعينه ويده ورجله » الحديث ، ويثبتون لأنفسهم بطريق الإيهام لا بطريق الحقيقة ما أثبتته الحق لنفسه لا بمعنى الاتحاد الذى هو عين الكفر والاتحاد وحاشاهم الله عنه بل بمعنى اتحاد الشهود الذى صير الحكم ليس إلا لذات الحق تعالى وتقدس ، فقوله أنا الحق أو سبحانى ، معناه قد تجلّى على الحق بشهوده حتى صرت كأنى هو ، هذا كله إن صدر عنهم ذلك في حال الصحو ، وأما إذا صدر عنهم ذلك في حال الغيبة فهو من الشطحات التى لا يحكم لها إذ لا يحكم إلا على ما تلفظ به صاحبه في حال الصحو والاختيار ، وأما ما تلفظ به في حيز الصحو والغيبة فلا يدار عليه حكم ألبتة ، ومن ذلك أيضا قول أبي يزيد : مافى الجبة غير الله ، فإن كان في حال الصحو كان معناه مثل مامر أو لا وإلا فلا معنى له فلا يدار عليه حكم ، والله أعلم :

[مطلب : في الكلام على كرامات الأولياء على أكمل وجه]

وسئل نفع الله به : هل كرامات الأولياء حق ، وهل يجوز أن تبلغ مبلغ المعجزة ، وما الفرق بينهما

وبين السحر ، ولم كثرت بعد زمن الصحابة وهم أفضل الأمة ؟

فأجاب بقوله رحمه الله : الحق الذى عليه أهل السنة والجماعة من الفقهاء والأصوليين والمحدثين

يتميزون من غيرهم خلافا للمعتزلة ومن قلدتهم في بهتانهم وضلالهم من غير روية ولا تأمل ، وكان الأستاذ أبو إسحق يميل إلى قريب من مذهبهم أو يثول كلامه إليه كما هو الظاهر أن ظهور الكرامة على الأولياء ، وهم القائمون بحقوق الله وحقوق عباده بجمعهم بين العلم والعمل وسلامتهم من الهفوات والزلل جائزة عقلا كما هو واضح لأنها من جملة الممكنات ولا يمنع وقوع شيء لقبح عقلي لأنه لاحكم للعقل ، وليس في وقوع الكرامة ما يقدح في المعجزة بوجه فإنها لا تدلّ علينا بل لتعلقها بدعوى الرسالة ، فكما جاز تصديق مدعيها بما يطابق دعواه جاز أن يصدر عنه مثله إكراما لبعض أوليائه ، وسيأتي لذلك مزيد في تحقيق الفرق بينهما وواقعة نقلها مفيدة لليقين من جهة مجيء القرآن به ووقوع التواتر عليه قرنا بعد قرن وجيلا بعد جيل ، وكتب العلم شرقا وغربا وعجما وعزبا ناطقة بوقوعها متواترة تواترا معنويا لا ينكره إلا غبي أو معاند . فمما في القرآن مجيء رزق مريم إليها من الجنة وهزها جذع النخلة حتى تساقط عليها منه الرطب الجنى من غير أوان الرطب ، وعجائب الخضر بناء على المرجوح أنه ولي لآبي ، وقصة ذى القرنين ، وأصحاب الكهف وكلام كلهم لهم ، وقصة الذى عنده علم الكتاب وهو آصف بن برخيا في إحضاره لعرش بلقيس قبل رمش العين من مسيرة أكثر من شهر ، ومما في السنة من تكليم الطفل لجريج ، وانفراج الصخرة عن الثلاثة الذين في الغار بدعائهم وتكثير طعام أبي بكر رضى الله عنه في قصعة مع ضيفه حتى صار بعد الأكل أكثر مما كان قبله بثلاث مرات روى هذه الثلاثة البخارى ومسلم . ورويا أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قال في حق عمر رضى الله عنه « أنه من المحسنين » بفتح الدال أى الملمهين ، وصح أيضا عنه رضى الله عنه « أنه بينا هو يخطب على منبر المدينة يوم الجمعة وإذا هو ينادى في حال خطبته ياسارية الجبل ، فعجب الناس لذلك وأنكروا عليه حتى قال له عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه بعد ذلك وشدد عليه وأخبره بما قال الناس فيه ، ثم ظهر لهم قريبا الواقعة وصدقها وما فيها من الكرامات : ومنها الكشف له عن حال سارية والمسلمين وعدوهم ، ومنها بلوغ صوته لسارية حتى سمع واهتدى سارية إلى أن هذا صوت عمر مع بعد الشقة فإنه بناه وند من أرض العجم ومعه سرية من المسلمين فكمن لهم عدوهم في الجبل ليستأصلوهم فكشف لعمر رضى الله عنه عن حالهم ، فناداه يحدّره الكمين الذى ينجب الجبل فبلغه صوته فسمعته فاستيقظوا للكمين وظفروا بهم » وروى البخارى في صحيحه « مجيء العنقود من العنب في غير أوانه لحبيب لما أريد قتله بمكة » وفيه أيضا « أن أسيد بن حضير وعباد ابن بشر رضى الله عنهما خرجا من عند النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة مظلمة ومعهما مثل المصباحين بين أيديهما » وروى البخارى ومسلم « أن كلا من سعد وسعيد من العشر المبشرين بالجنة دعا على من كذب عليه فاستجيب له بعين ماسأله » وصح في مسلم « رب أشعث أغبر مدفوع بالأبواب لو أقسم على الله لأبره » قيل لو لم يكن إلا هذا الحديث لكفى في الدلالة لهذا المبحث :

وإذا تقرر جوازها ووقوعها من غير إحصاء ولا حصر فالذى عليه معظم الأئمة أنه يجوز بلوغها مبلغ المعجزة في جنسها وعظمتها وإنما يفترقان في أن المعجزة تقتري بدعوى النبوة أى باعتبار الجنس أو مامن شأنه وإلا فأكثر معجزات الأنبياء لاسيا نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وقعت من غير ادعاء نبوة ، والكرامة تقتري بدعوى الولاية أو تظهر على يد الولي من غير دعوى شيء وهو الأكثر ، فمن أولئك الأئمة الإمام أبو بكر ابن فوروك وعبارته : المعجزات دلالات الصديق ثم إن ادعى صاحبها النبوة فالمعجزة تدلّ على صدقه في مقاله فإن أشار صاحبها إلى الولاية دلت المعجزة على صدقه في مقاله فتسمى كرامة ولا تسمى معجزة وإن كانت

من جنس المعجزات ، وإمام الحرمين وملخص عبارة إرشاده الذي صار إليه أهل الحق انخراق العادات في حق الأولياء ثم مجوزو الكرامات تحزبوا أحزاباً؛ فمنهم من شرط أن لا يختارها الولي وبهذا فرقوا بينها وبين المعجزة وهذا غير صحيح ، ومنهم من منع وقوعها على قضية دعوى الولاية لثلاث تشابه المعجزة وهذا غير مرضى عندنا بل قد تقع مع دعوى ذلك . ومن بعض أصحابنا من شرط أن لا تكون معجزة لنبي كانفلاق البحر وإحياء الموتى وهذا غير سديد ، والمرضى "عندنا تجوز جملة خوارق العادات في معارض الكرامات ثم ذكر بعد أن الكرامة والمعجزة ليس بينهما فرق إلا وقوع المعجزة على حسب دعوى النبوة والكرامة دون ادعائه النبوة ، والإمام أبو حامد الغزالي فإنه شرط في تسمية الخارق معجزة اقترانه بدعوى النبوة فاقتضى أنه لا فرق بينها وبين الكرامة إلا ذلك ومن ثم قال في كتابه [الاقتصاد في الاعتقاد] لما ذكر خوارق العادات في الكرامات : وذلك أى خرق العادة مما لا يستحيل في نفسه لأنه ممكن لا يؤدي إلى بطلان المعجزة لأن الكرامة عبارة عما يظهر من غير اقتران التحدى ، فإن كان مع التحدى فإنما نسميه معجزة ، والفخر الرازي والبيضاوي فإنهما لم يفرقا بينهما إلا بتحدى النبوة ، وكذلك حافظ الدين النسفي فإنه قال : لا يقال لو جازت الكرامة لانسد طريق الوصول إلى معرفة النبي صلى الله عليه وسلم لأن المعجزة تقارن دعوى النبوة ولو ادعاها الولي كفر من ساعته وسبقهم لذلك الإمام أبو القاسم القشيري حيث قال : شرائط المعجزات كلها أو أكثرها توجد في الكرامة إلا دعوى النبوة .

[مطلب : إحياء الموتى كرامة]

قال الإمام الياقبي بعد نحو ذلك عن هؤلاء الأئمة وغيرهم : فهؤلاء اتفقوا على أن الفارق بينهما هو تحدى النبوة فقط ولم يشترط أحد منهم كون الكرامة دون المعجزة في جنسها وعظمتها فدل ذلك على جواز استوائهما فيما عدا التحدى كما صرح به إمام الحرمين فيجوز اجتماعهما فيما عدا التحدى من سائر الخوارق حتى إحياء الموتى . ففي رسالة القشيري بإسناده إلى أبي عبد الله التستري أحد كبار مشايخ الرسالة أنه خرج غازياً في سرية فمات المهر الذي تحته وهو في البرية فقال : يارب أعرناه حتى نرجع إلى تستر يعني قريبته فإذا المهر قائم ، فلما غزا ورجع إلى تستر قال لابنه يابني خذ السرج عن المهر ، فقال إنه عرق فيضره الهواء ، فقال يابني إنه عارية فأخذ السرج فوق المهر ميتاً ، وفيها أنه انطلق للغزو على حماره فمات فتوضأ وصلى ودعا الله أن يبعث له حماره ولا يجعل عليه منة لأحد فقام الحمار ينفخ أذنيه ، وفيها أيضاً عن أعرابي أنه سقط جملة ميتاً ووقع رحله وقتبه فدعا ربه فقام الجمال وفوقه رحله وقتبه ، وفيها أيضاً عن سهل التستري أنه قال : الذاكر لله على الحقيقة لو هم أن يحيي الموتى لفعل يعني بإذن الله تعالى ومسح بيده على عليل بين يديه فبرئ وقام .

قال الياقبي : وأخبرني بعض صالحى أهل اليمن : أن الشيخ الأهدل بالمهملة شيخ أبي الغيث رحمه الله كانت عنده هرة يطعمها فضرها الخادم فقتلها ورمها في خربة ، فسأله الشيخ عنها بعد ليلتين أو ثلاث فقال لا أدري ، فناداها الشيخ فأتت إليه وأطعمها على عادته . قال : وأخبرني مغربي صالح عالم أعتقده بإسناده أن بعض أصحاب الشيخ أبي يوسف الدهماني مات فحزن عليه أهله ، فأتى إليه وقال : قم بإذن الله تعالى ، فقام وعاش بعد ذلك ماشاء الله تعالى من الزمان ، وقال : ومن المشهور ما روى مسنداً من خمس طرق عن

جماعة من الشيوخ الأجلاء أن القطب الشيخ عبد القادر نفع الله به جاءت إليه امرأة بولدها وخرجت عنه الله وله فقبله ثم أمره بالمجاهدة ، فدخلت أمه عليه يوما فوجدته نحيلًا مصفرًا يأكل قرص شعير ، فدخلت على الشيخ فوجدت بين يديه إناء فيه عظم دجاجة قد أكلها فقالت ياسيدى تأكل لحيم الدجاج ويأكل ابني خبز الشعير ، فوضع يده على ذلك الطعام وقال قومي بالله محبي العظام فقامت الدجاجة صوية وصاحت ، فقال الشيخ إذا صار ابنك هكذا فليأكل الدجاج وما شاء ، وقالوا مرت بمجلسه حدأة في يوم شديد الحر وهو يعظ الناس فشوشت على الحاضرين فقال ياربيح خذى رأس هذه الحدأة فوقعت لثاني وقتها بناحية ورأسها في ناحية ، فنزل الشيخ وأخذها في يده وأمر يده الأخرى عليها وقال بسم الله الرحمن الرحيم قومي بإذن الله فحييت وطارت والناس يشاهدون ، وقد تكلمهم الموتى . ففي رسالة القشيري عن أبي سعيد الخراز رضى الله عنه أنه كان مجاورا بمكة فمر بباب بنى شيبه فرأى شابا حسن الوجه ميتا فنظر في وجهه فنبسم وقال : يا أبا سعيد ما علمت أن الأحياء أحياء وإن ماتوا وإنما ينقلون من دار إلى دار ، وجاء مسندا من ثلاث طرق أن الشيخ عبد القادر رضى الله عنه زار ومعه ناس كثيرون قبر الشيخ حماد الدباس فأطال الوقوف عنده ثم انصرف مسرورا ، فقتل فأخبر أنه مر مع الشيخ حماد وأصحابه على قنطرة ببغداد لصلاة الجمعة فدفعه في النهر امتحانا له بشدة البرد فلم يتأثر فأخبر أصحابه بأنه جبل لا يتحرك ، وأنه رأى الشيخ حمادا في قبره على أحسن هيئة إلا أن يده اليمنى لا تطيعه . قال : فقلت له ما هذا ؟ قال هذه اليد التى رमितك بها فهل أنت غافر لى ذلك ؟ فقلت نعم ، قال فاسأل الله تعالى أن يردها على فوقف أسأل الله تعالى فى ذلك وقام معى خمسة آلاف ولى فى قبورهم يسألون الله تعالى أن يقبل مسئلتى فيه ويتشفعون عندى فى تمام المسئلة فما زلت أسأل الله تعالى فى ذلك حتى رد الله تعالى يده وصافحنى بها ، ثم اجتمع المشايخ وطلبوا برهانا على هذه القصة ؟ فقال لهم اختاروا لكم رجلين نبين لكم ذلك على لسانهما فاختاروا شخصين غائبين وقالوا نمهلك ، فقال لا تقوموا حتى تسمعوا منهما ، فلم يلبثوا حتى جاء أحدهما يشتد عدوا فقال أشهدنى الله الساعة الشيخ حمادا وقال لى : يا يوسف أسرع إلى مدرسة الشيخ عبد القادر وقل للمشايخ الذين فيها صدق الشيخ عبد القادر فيما أخبر به عنى ، فلم يتم كلامه حتى جاء الآخر وأخبر بمثل ما أخبر به فقاموا واستغفروا ، وكانفلاق البحر وجفافه فى الرسالة عن بعضهم كسنا فى مركب فمات رجل منا فأخذنا فى جهازه فلما أردنا أن نلقيه فى البحر جف فحفرنا له قبرا ودفناه فارتفع الماء والمركب وسرنا ، وكانقلاب الأعيان وهو كثير لا يحصى منه انقلاب الخمر سمننا كما وقع للشيخ عيسى المتار اليمنى ؛ فإنه مر على بغى فواعدها ليأتها بعد العشاء ففرحت وتزينت ، وجاء ودخل بيتها وصلى ركعتين ثم خرج وقال حصل المقصود فتابت وزوجها لبعض الفقراء ، وأمر بعمل عصيدة وليمة وأن لا يشتري لها إداما ثم حضر هو والفقراء كالمنتظرين الإدام وكان وصل الخبر لأمير خلدن لها فأرسل بقارورتى خمر يمتحن الشيخ بهما ليأندموا بهما ، فأخذهما الشيخ فصهبا سمننا أطيب ما يوجد فأكل منه الرسول وبلغ الخبر الأمير فحضر وأكل ما أدهشه فتاب لوقته ، وكطى الأرض لهم وتعدد صور جسد هم فى أمكنة مختلفة وتفجير الماء وكلام الجمادات والحيوانات لهم وطاعة الأشياء لهم حتى الجن وغير ذلك مما اشتهر وتواتر تواترا أدهض حجة المخالفين وأباد شبه الجاهلين .

قال الياغى : ومما تفارق الكرامة فيه المعجزة أن المعجزة يجب على النبي صلى الله عليه وسلم إظهارها والكرامة يجب على الولي إخفاؤها إلا عند ضرورة أو إذن أو حال غالب لا يكون له فيه اختيار أو تقوية

يقين مرید . قال : وإطلاق المحققين أنه يجوز له إظهارها يحمل على بعض هذه الصور للعلم بأن إظهارها لغير
غرض صحيح لا يجوز بخلافه لغرض صحيح ، وضابطه أن يكون في إظهارها مصلحة كما وقع لكافر ملك
أنه قال لشيخ : إن لم تظهر لي كرامة وإلا قتلت الفقراء فأظهر له قلب بعير ذهباً ورمى بكوز فارغ في الهواء
فامتلاً ماء فنكس رأسه فلم يخرج منه قطرة ، فقيل للملك هذا سحر ، فأمر الشيخ بإيقاد نار عظيمة وبالسماع
ثم دخل هو والفقراء فيها وخطف ولد الملك معهم فغاب ساعة وخرج ويأحدي يديه مائة والأخرى تفاحة ،
فقيل وهذا سحر أيضاً ، فأخرج له الملك قدحاً ملاً سما وقال لا أصدق إلا إن شربته جميعه فأمر بالسماع ثم
شربه فتمزقت ثيابه فأبدلت فتمزقت وهكذا حتى بقيت ولم يصبه شيء غير أنه كان يرشح
عرقاً ، وكما وقع للعارف أبي العباس المرسي أن رجلاً أضافه وقدم له طعاماً خبيثاً امتحاناً له فقال إن كان
على يد الحرث بن أسد المحاسبي عرق يضرب إذا قدم له الحرام فعلى يدي ستون عرقاً كذلك فاستغفر
للرجل وتاب .

[مطلب : في الفرق بين الكرامة والسحر]

وأما الفرق بين الكرامة والسحر فهو أن الخارق الغير المقترن بتحدى النبوة فإن ظهر على يد صالح
وهو القائم بحقوق الله وحقوق خلقه فهو الكرامة أو على يد من ليس كذلك فهو السحر أو الاستدراج . قال
إمام الحرمين : وليس ذلك مقتضى العقل ولكنه متلقى من إجماع العلماء انتهى . وتميز الصالح المذكور عن
غيره بين لاخفاء فيه إذ ليست السياء كالسيما ولا الآداب كالآداب ، وغير الصالح لو لبس ماعسى أن يلبس
لابد أن يرشح من نتن فعله أو قوله ما يميزه عن الصالح .

[مطلب : في تعريف البراهمة]

ومن ثم ناظر صوفي برهيميا : والبراهمة قوم تظهر لهم خوارق لمزيد الرياضات فطار البرهمي في الجو
فارتفعت إليه نعل الشيخ ولم تزل تضرب رأسه وتصفعه حتى وقع على الأرض منكوساً على رأسه بين يدي
الشيخ والناس ينظرون . أقول : ووقع نظير هذا لشيخنا العارف ابن أبي الحمام لما كان بفارس كور بلد
قريب من ديباط فدخلها متوسم بوسم الصوفية فأظهر لهم من الخوارق ما أوجب لغالب أهل البلد أنهم تبعوه
فظهر منه انحلال كثير عن طريق الاستقامة حتى أغوى كثيرين : وكان له مجلس ذكر بالجامع الذي فيه شيخنا
وله به أيضاً مجلس ذكر ، ففي ليلة فرغ شيخنا من مجلسه وأولئك لم يفرغوا فأنصت ساعة ثم قال لتاسومته
التي يلبسها في الجامع يا هذه التاسومة اذهبي إلى هذا الشيخ ، فإن كان كاذباً فاصفغيه إلى أن يخرج من هذا
الجامع ، فلم يلبث جماعة شيخنا السامعون لكلامه إلا وهم يسمعون صوت الصفح في رقبة ذلك الشيخ ففر
جماعته حتى خرجوا من الجامع ثم من البلد ولم نعلم أين ذهب . ووقع للإمام العارف البهائي السندي صاحب
الإمام السهروردي أن برهيميا جاء مجلسه وارتفع في الهواء فارتفع الشيخ حينئذ في الهواء ودار في جانب المجلس
فأسلم البرهمي لعجزه عن ذلك فإنهم لا يقدر على الدوران في الهواء وإنما يرتفع الواحد في الهواء مستوي بالغير .
وناظر عبد الله بن حنيف برهيميا على حقيقة الإسلام ليطوى مع البرهمي أربعين يوماً فشرعاً فعجز البرهمي عن
إكمال المدة وأكملها ابن حنيف على غاية من اللذة والقوة . ووقع له مع برهمي أيضاً أنه ناظره على المكث تحت
الماء مدة فمات البرهمي أثناءها وظهرت جيفته وبقي ابن حنيف حتى أكملها ثم ظهر :

[مطلب : قد يعلم الوالى أنه ولى على الصحيح]

و مما يفترقان فيه أيضا أن دلالة المعجزة على النبوة قطعية وأن النبي يعلم أنه نبي ، ودلالة الكرامة على الولاية ظنية ولا يعلم مظهرها أو من ظهرت عليه أنه ولى وقد يعلم ذلك وفاقا للأستاذين الكبيرين الإمامين أبي على الدقاق وأبي القاسم القشيري وردا على من نازع في ذلك بأنه ينافي الخوف فقال وما يجدونه في قلوبهم من الهيبة والإجلال للحق سبحانه يزيد على كثير من الخوف انتهى . على أن التحقيق أن علم الولاية لا ينافي الخوف ، ألا ترى أن العشرة المبشرين بالجنة عالمون بأنهم من أهلها ومع ذلك كان عندهم من الخوف ما لا يجد كما يعلم من سيرهم في ذلك رضوان الله عليهم . وإنما كانت الكرامة بعد زمن الصحابة رضى الله عنهم أكثر قال أحمد بن حنبل رضى الله عنه : لأن أولئك كان إيمانهم قويا فلم يحتاجوا إلى زيادة مقوِّ بخلاف من بعدهم فقووا بزيادة الكرامات ، وقال الشهاب السهروردي : وهو كالشرح لما قبله لأنهم ببركة رؤيته صلى الله عليه وسلم ومشاهدته مع نزول الوحي تنورت بواطنهم وتزكت نفوسهم وانصقلت مرآة قلوبهم فاستغنوا بما أعطوا عن رؤية الكرامة واستلماع أنوار القلدة ووطأ لهذه بقوله قبله : وخرق العادة قد يكشف به لضعف يقين المكاشف رحمة ناجزة وثوابا معجلا لبعض العباد وفوق هؤلاء قوم ارتفعت الحجب عن قلوبهم وياشرت بواطنهم روح اليقين وصرف المعرفة فلا حاجة لهم إلى رؤية خارق وأجاب الياقبي بأن الكرامة نوروزين والنور إنما يظهر حسن بهائه في الظلمة والزين إنما يظهر كمال حسنه بحسب الشين والظلمة والشين إنما وجد بعد الصحابة رضى عنهم ، ألا ترى أن الشمس إذا غربت لا تظهر الظلمة ولا الكواكب عقب غروبها إلا بعد مزيد بعدها عن الأفق ، وبأن الصحابة كانوا أهل حق وسنة وعدل ومن بعدهم بضدهم فبعث الله في سائر البلدان رجالا قلدهم سيوفا ماضية قطعوا بها مواد الفساد والبدع والخالفات حتى خافهم الناس وأذعنوا لهم أى فن ثم كثرت فيهم تلك السيوف المكنى بها فلا زالت دائمة مستمرة معجزة له صلى الله عليه وسلم انتهى ملخص جوابيه : والثاني منهما يثول حاصله إلى الجوابين الأولين والثاني لا يصلح جوابا للكفرة المستول عنها بل لظهور عظيم موقع الكرامة في النفوس بعد زمن الصحابة أكثر منه في زمنهم ، وهذا مبحث آخر ؛ على أنه قد يتوهم من تشبئه بالشمس والكواكب أن الأزمنة المتأخرة فيها من نجوم العارفين وكواكب المهتدين ما ليس في الأزمنة الأول ، وهذا وإن وجد منه أفراد إلا أنه بالنسبة لغير الصحابة إذ الصواب أن من بعدهم وإن كل ما كمل لا يصل إلى غايتهم كما قال صلى الله عليه وسلم « لو أنفق أحدكم مثل جبل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم - أى الصحابة - ولا نصيفه » وأما قول ابن عبد البر : قد يوجد في الخلق من هو أفضل من الصحابة لحديث « أمي كالمطر لا يدرى أوله خير أم آخره » وأحاديث أخر قريبة منه فهو مقالة شاذة جدا ، وليس في الأحاديث دلالة لأن بعض المتأخرين قد يوجد له مزايا لا توجد في بعض الصحابة ومن المقرر أن المفضل قد يتميز بمزاياه .

[مطلب : في قول ابن المبارك والله للغبار الذى دخل أنف فرس معاوية الخ]

ويؤيد ذلك أن ابن المبارك وناهيك به إمامة وعلما ومعرفته سئل أيما أفضل معاوية أو عمر بن عبد العزيز ؟ فقال : والله للغبار الذى دخل أنف فرس معاوية مع رسول الله صلى الله عليه وسلم خير من مائة واحد مثل ابن عبد العزيز ، يريد بذلك أن شرف الصحبة والرؤية لرسول الله صلى الله عليه وسلم وحلول نظره الكريم لا يعادله عمل ولا يوازيه شرف .

[مطلب : في حكمة كون الكرامة بعد زمن الصحابة أكثر]

[تتمات : منها] نقل الياقعي رحمه الله تعالى أن كرامات الأولياء من تنمة معجزات النبي صلى الله عليه وسلم لأنها تشهد للولي بالصدق المستلزم لكمال دينه المستلزم لحقيقته المستلزم لصدق نبيه فيما أخبر به من الرسالة ، وكانت الكرامة من جملة المعجزة بهذا الاعتبار .

ومنها لا تعجب من إنكار قوم للمعجزات وإن بلغت من الكثرة والظهور إلى أن صار العلم بها ضروريا بل بديهيا فقد أنكر قوم القرآن الذي هو أعظم المعجزات وأبهر الآيات ووصل العناد بهؤلاء إلى أن قال الله في حقهم (ولو نزلنا عليك كتابا في قرطاس فلمسوه بأيديهم لقال الذين كفروا إن هذا إلا سحر مبين) وليس العجب من إنكار المعتزلة الكرامات فإنهم قد خاضوا فيما هو أقيح من ذلك ، وأنكروا النصوص المتواترة المعنى عن النبي صلى الله عليه وسلم كسؤال الملكين وعذاب القبر والحوض والميزان وغير ذلك من عظيم كذبهم وافتراءهم لتقليدهم لعقولهم الفاسدة ، وتحكيمهم لها على الله وآياته وأسمائه وصفاته وأفعاله فأرأوه من ذلك موافقا لتلك العقول السقيمة الفاسدة اللثيمة قبلوه ومالا ردوه ، ولم يبالوا بتكذيب السنة والقرآن والإجماع لأن كلمة الغضب حقت عليهم وقبائح المذام تسابقت إليهم ، وإنما العجب من قوم تساموا بأهل السنة وزعموا أنهم من حملة تلك المنة ، ومع ذلك يبالغون في الإنكار لأن كلمة الحرمان حقت عليهم إلى أن ألحقهم بأهل البوار وأوجب لهم نوعا من الوبال والخسار ، وهؤلاء أقسام : فمنهم من ينكر على مشايخ الصوفية ومتابعيهم ، ومنهم من يعتقدهم إجمالا وإن لم يكرامات ومتى عين له أحد منهم أو رأى كرامة أنكر ذلك لما خيله له الشيطان أنهم انقطعوا وأنه لم يبق إلا متلبس مغرور احتوى عليه الشيطان ولبس عليه وهؤلاء من العناد والحرمان بمكان أيضا ، وقد قرر ابن الجوزي من الوقوع في خطرهم إلا أن تكون له نية صالحة كقصده قبح مبتدعة في زمانه ، وذلك أنه صنّف كتابا سماه [تلبس إبليس] تكلم فيه على شيوخ الصوفية وطريقهم وزعم أن إبليس لبس عليهم . قال الياقعي : ولم يدرك أنه هو الذي لبس عليه في كلامه هذا واعتقاده فيهم وهو لا يشعر ، والعجب كل العجب منه في إنكاره سادات ما بين أوتاد وأبدال وصدّيقين وعارفين بالله قد ملئوا الوجود كرامات وأنوارا ومعارف أعرضوا في بدايتهم صاموسى الله فحصل لهم في نهايتهم من فضل الله مالا يعلمه إلا الله ، فقول الصغير منهم وقفت على باب قلبي عشرين سنة ماجاذبه شيء لغير الله إلا رددته ، هذا وهو يطول كلامه بحكاياتهم وينفق بضاعته بمحاسن صفاتهم فهلا أخلى كتيبه من ذكرهم إخلاء عاما ولا يكون ممن يملونه عاما ويحرمونه عاما ، أما علم أن علماء الأئمة من المجتهدين ومن بعدهم من الأئمة لم يزالوا قديما وحديثا يعتقدون الصوفية ويتبركون بهم ويستمدون منهم ، ولقد وقع المتقي ابن دقيق العيد أنه قال في حق فقير كان يعتقد ويخضع له هو عندى خير من مائة فقيه أو من ألف فقيه ، وكذلك النووي رضى الله عنه كان يعتقد الشيخ يسّ المزين ويقبل إشارته حتى إنه أمره بالسفر ورد ما عنده من الكتب المستعارة قبل موته بقليل ففعل وسافر من دمشق راجعا للبلدة نوى فتوفى بها بين أهله ، وكذلك العز ابن عبد السلام كان يبالغ في تعظيم الصوفية .

[مطلب : ما يدل على حياة الخضر عليه السلام]

وفي حياة الخضر ما يرد على ابن الجوزي في إنكار حياته على أنه ناقض نفسه فإنه روى بإسناده المتصل أربع روايات تدل على حياته: منها عن علي كرم الله وجهه « أنه رآه متعلقا بأستار الكعبة » ومنها عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ولا أعلمه إلا مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ياتني الخضر وإلياس في كل عام في الموسم فيحلق كل واحد منهما رأس صاحبه » : ومنها عن علي كرم الله وجهه « أنه يجتمع مع إسرافيل وجبريل وميكائيل بعرفات والحجيج بها » ولقد وقع لمن أنكر على فقير في سماع وبقربهم نساء أنه رأى ذكره فرج امرأة فبهت ساعة طويلة ، فقام الشيخ وجاءه وقال له : هكذا تكون الفقراء إذا جلس عندهم النساء ، فتب فدعا له الشيخ فعاد لحاله الأول :

قلت : ومثل هذا السماع لا يباح إلا لمثل هذا الشيخ وأتباعه المحفوظين به مع أن السماع الخالي عن المحرمات الظاهرة فيه اختلاف وتفصيل ، وجاء غلمان السلطان لأخذ خراج أرض لبعض الفقراء فخرج عليهم منها ثعابين فهربوا ولم يزالوا هاربين حتى انقرض الشيخ وأولاده ، فعادوا للأخذ من أولاد الأولاد فخرجت إليهم الثعابين وتبعتهم كذلك ، وأنا ممن رأى تلك الأرض حين خرج منها الثعابين . وسرق لبعض ذرية هذا الشيخ بقرة فلما أراد السراق حلبها التفت الثعابين بأرجلهم فما خلصوا إلا بالمبادرة بردها انتهى كلام الياقعي قدس سره ملخصا . ولقد قال الأستاذ العارف أبو الحسن الشاذلي رحمه الله في قوم يكذبون بكرامات أولياء زمانهم فقط ، والله ما هي إلا إسرائيلية صدقوا موسى وكذبوا محمدا صلى الله عليه وسلم لأنهم أدركوا زمنه .

ومنها : أي من جملة الكرامات الخوارق التي وقعت للأنبياء عليهم الصلاة والسلام قبل النبوة كإظلال الغمام وشق الصدر الواقعين لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم فلمست معجزات لتقدمها على التحدي بل كرامات وتسمى إلهاميا : أي تأسيسا للنبوة ذكر ذلك جمهور أئمة الأصول وغيرهم .

ومنها : التحدي أي طلب المعارضة والمقابلة . قال الجوهرى : يقال تحديت فلانا إذا باريته في فعل ونازعته للغلبة . وفي الأساس : حدا يحدو وهو حادى الإبل واحتدى بها حدوا إذا غنى ، ومن الحجاز تحدى أقرانه إذا باراهم ونازعتهم للغلبة وأصله الحدو يتبارى فيه الحدايان ويتعاضدان فيتحدى كل واحد صاحبه أي يطلب حدها كما يقال توفاه بمعنى استوفاه وأصل ذلك أنه كان عند الحد ويقوم حاد عن يمين القطار وحاد عن يساره يتحدى كل منهما صاحبه بمعنى يستحديه أي يطلب منه حده ثم اتسع فيه حتى استعمل في كل مباراة :

[مطلب : لا بد في المعجزة من التحدي أي ولو بالقوة]

ومنها : اختلفوا في السحر هل تنقلب به الأعيان والطبائع ؟ فقال قوم نعم كجعل الإنسان حمارا ، وقال قوم لا فالساحر والصالح لا يقبلان عينا مطلقا . قالوا : وإلا لاشتبهت المعجزة بالكرامة والكرامة بالسحر ويرده ما مر من امتياز المعجزة باقترانها بالتحدي ، وأما زعمهم أن أكثر آياته صلى الله عليه وسلم وأعمها وأغلبها كان بلا تحد كمنطق الحصى والجذع ونبع الماء ولعله لم يتحد بغير القرآن وتمنى الموت وإن عدم تسمية ماعدا هاتين آية ولا معجزة أقرب إلى الكفر منه إلى البدعة ، وقد كان صلى الله عليه وسلم يقول عند بعضهم « أشهد

أنى رسول الله « وقد سمي الله معجزات الأنبياء آيات ولم يشترط تحديدا انتهى : فيرد بأن المراد بقولهم فى المعجزة لا يبد من اقترانه بالتحدى الاقتران بالقوة أو الفعل ، ولا شك أن كل ما وقع منه صلى الله عليه وسلم بعد النبوة مقرون بالتحدى لأن قرآن أقواله وأحواله ناطقة بدعواه النبوة وتحديده للمخالفين وإظهاره ما يقمهم ويحديهم فكان كل ما ظهر منه صلى الله عليه وسلم يسمى آيات ومعجزات وقوله صلى الله عليه وسلم عند ظهور بعضها « أشهد أنى رسول الله » شاهد صدق على ما ذكرته فتأمله :

ومنها : التمييز بين الكرامة والمعجزة بما مر أن لفظ المعجزة خاص بخوارق الأنبياء ، ولفظ الكرامة خاص بخوارق الأولياء وإنما هو اصطلاح الخلف : وأما السلف فكانوا يسمون كلا من الأمرين معجزة كالإمام أحمد وغيره ويخصون خوارق الأنبياء باسم الآيات والبرهان ، وقد يسمون الكرامة آية لدلائنها على نبوة من اتبعه ذلك الولي كما مر بيانه ، والله سبحانه وتعالى أعلم :

[مطلب : هل أصحاب الكرامات من الأولياء أفضل ممن لا تظهر على يده كرامة ظاهرة]

وسئل نفع الله به وبعلمه : هل أصحاب الكرامات من الأولياء أفضل ممن لا تظهر على يده كرامة ظاهرة ؟

فأجاب بقوله : ليس ذوو الكرامات أفضل من غيرهم على الإطلاق بل قد تنبى الكرامة عن ضعف يقين أزهمة فتعجل لمن أريد به عناية حتى يزول عنه كل من ذينك أو أحدهما ، بل قد تقع الكرامة لمحب أو زاهد ولا تقع لعارف مع أن المعرفة أفضل من المحبة عند الأكثرين وأفضل من الزهد عند الكل لأن الزهد من أوائل المقامات والمحبة أول الأحوال الناشئة عن مجاوزة المقامات ، ويؤيد ذلك قول أبى يزيد رضى الله عنه : العارف طيار والزاهد سيار : وقال غيره : وأنى يلحق السيار الطيار . وقال ذو النون المصرى : الزهاد ملوك الآخرة وهم فقراء العارفين ، فعلم أنه لا دخل للكرامة فى الأفضلية وإنما منشأ الأفضلية قوة اليقين وكمال المعرفة بالله تعالى فكل من كان أقوى يقينا وأكمل معرفة كان أفضل ولهذا قال سيد الطائفة أبو القاسم الجنيد قدس الله سره : مشى رجال باليقين على الماء ومات بالعطش من هو أفضل منهم يقينا : وقال أيضا : اليقين ارتفاع الريب فى مشهد الغيب . وقال سهل التستري : حرام على قلب أن يشم رائحة اليقين وفيه سكنون إلى غير الله . ولا يشكل عليك ما مر من حكاية الإطلاق فى التفصيل بين المحب والعارف مع أن العارف لا بد أن يكون محبا لأن المراد من ذلك إنما هو التفصيل بين غلبة المحبة وغلبة المعرفة لأن بعضهم يغلب عليه سكر المحبة وشدة الهيمان والوله بمحبوبه ، وبعضهم يغلب عليه المشاهدة وظهور الأسرار والمعارف وكثرة التجليات مع اعتدال حاله فى المحبة فى غالب الحالات فيكون أكثر معارف والأول أشد ولها وسكرا ، ومن ثم قال المحققون : المحبة استهلاك فى لذة والمعرفة شهود فى حيرة وفناء فى محنة انتهى :

[مطلب : فى الفرق بين اليقين وعلم اليقين وعين اليقين وحق اليقين]

واعلم أن اليقين هو نهاية المعرفة ، ومراتبه ثلاثة : علم اليقين ، وهو ما ينشأ عن النظر والاستدلال . وعين اليقين ، وهو ما يكون من طريق الكشف والنوال . وحق اليقين ، وهو مشاهدة الغيب مشاهدة العيان كما يشاهد الرأى ، فالأول للأولياء والثانى لخواصهم والثالث للأنبياء ، وحقيقته اختص بها نبينا محمد صلى الله عليه وسلم :

[مطلب : أيما أفضل علماء الباطن أم علماء الظاهر ؟]

رسئل رضى الله عنه ونفع به : أيما أفضل علماء الباطن أم علماء الظاهر ؟

فأجاب بقوله : إن أردت بعلماء الباطن ما هو المتبادر منه عند أهله وهم العارفون بالله الذين وفقهم الله لأفضل الأعمال وحفظهم من سائر المخالفات في كل الأحوال ، ثم كشف لهم الغطاء فعبده كأنهم يرونه واشتغلوا بمحبته عما سواه ، وأطلعهم على عجائب ملكه وغرائب حكمه ، وقربهم من حضرة قدسه ، وأجلسهم على بساط أنسه ، وملاً قلوبهم بصفات جماله وجلاله وجعلها مطالع أنواره ومعادن أسرارهم وخزائن معارفهم وكنوز لطائفهم ، وأحياهم الدين ونفع بهم المريدين وأغاث بهم العباد وأصلح بهم البلاد ، وبعلماء الظاهر الذين عرفوا رسوم العلوم الكسبية وعوصات الوقائع الفعلية والقولية وغرائب البراهين العقلية والتقليدية حتى حفظوا سياج الشرع من أن يلم به طارق أو يخرقه مبتدع مارق فالأولون أفضل ؛ وإن كان الآخرون فضل عظيم ، بل ربما كانوا أفضل من حيثية لامتلاكهم مع ذلك فأفضلية الأولين على جلالها إذ قد يكون في المفضول مزية بل مزايا ، هذا إن وجدت في هؤلاء صفة العدالة وإلا فلا مفاضلة إذ لا مشاركة بينهم وبين الأولين في شيء من صفات الكمال لأن رسوم العلوم الخالية عن الأعمال الصالحة في الحقيقة مقت أى مقت وغضب أى غضب ، ومن ثم جاء في الأخبار الصحيحة من عقاب العلماء الذين لم يعملوا بعلمهم ما يدهش اللب ويحير الفكر ، هذا هو الحق في هذه المسألة خلافا لمن أطاق الكلام في تفضيل أحد الشقين ولم ينح هذا التفصيل الذى أبديته ؛ ولا يرد على ذلك ما وقع لموسى مع الخضر صلى الله على نبينا وعليه وسلم بناء على ما عليه الجمهور من الصوفية أن الخضر ولى لأن موسى أفضل منه إجماعا لأنه امتاز على الخضر بخصوصيات لا تخصى ، وإنما غاية ما يميز به الخضر أنه اطلع على جزئيات من عالم الغيب لم يطلع عليها موسى فتلمذ له لأجلها وتأديبا من الله له إذ سئل من أعلم الناس فقال أنا ولم يرد العلم إلى الله فليست قضيتهما مما نحن فيه بوجه خلافا ليافعى رحمه الله حيث جعلها دليلا لتفضيل الأولين ، ومما يدل لأفضلية الأولين ما هو مقرر أن العلماء إنما يشرفون على قدر شرف معلومهم وشرف العلوم تابع لشرف غاياتها. فعلوم المعارف المتعلقة بالله وأسمائه وصفاته أشرف العلوم وأصحابها أشرف العلماء ، ويلبها في الشرف علم الفقه لأن غايته معرفة أحكام الله وشرعه الذى تعبد به عباده ، وجميع العلوم وسيلة إلى هذين العلمين المشتملين على معرفة الله ومعرفة عبادته لأن الخلق لم يخلقوا إلا لذلك (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) والعبادة تفتقر إلى المعرفة ، ومن فسرها بالمعرفة فهي مستلزمة للعبادة إذ من عرف الله عرف وجوب عبادته وطاعته ، ومما يوضح لك أن العلوم وسيلة لدينك العلمين أنها وسيلة لمعرفة الفقه وسيلة لمعرفة العمل الوسيلة للعمل لطاعة الله وقربه الوسيلة لمعرفة ؛ فمن استعمل هذه الوسائل على وجهها وصل بها إلى المقصود الأعظم وإلا فهو الخاسر الجاهل وإن كان بصورة عالم ، ومما يدل على أفضلية علم المعرفة على الفقه وغيره أمور :

منها : أن العلوم والمعارف الدنية يختص بها الأولياء والصدّيقون والعلوم الظاهرة يتناولها حتى الفسقة والزنادقة ومن قال السهروردي في عوارفه : وينيبك عن شرف علم الصوفية وزهاد العلماء أن العلوم كلها لا يبعد تحصيلها مع محبة الدنيا والإخلال بحقائق التقوى ، وربما كانت محبة الدنيا عوناً على اكتسابها لأن الاشتغال بها شاق على النفوس فجعلت على محبة الجاه والرفعة حتى إذا اشتغرت حصول ذلك بحصول العلم

أجابت إلى تحمل الكلف وسهر الليل والصبر على الغربة والأسفار وفقد الملاذ والشهوات ، وعلوم هؤلاء القوم يعنى الصوفية لا تحصل بمحبة الدنيا ولا تنكشف إلا بمجانبة الهوى ولا تدرس إلا في مدرسة التقوى قال الله تعالى (واتقوا الله ويعلمكم الله) .

ومنها : أن شرف العلم على قدر شرف انتفاع صاحبه ونفعه الغير به والعارفون هم الذين انتفعوا ونفعوا حقاً ، ويكفي في انتفاعهم تطهير قلوبهم مما سوى الله وامتلاؤها بمحبهه ومعرفته ؛ ومن نفعهم للخلق أن بركتهم تغث العباد ويدفع بها الفساد وإلا لفسدت الأرض ويقام بهم الدين ويرشد بهم المریدون إلى التطهير من كل خلق دنيء والترقى إلى التحلى بكل وصف على .

[مطلب : في حكايات غريبة عن الأولياء قدس سرهم]

ومن ثم وقع لعارف أن تلميذه أراد الزنا بامرأة فلما هم سمع صوت شيخه من بلاد بعيدة يقول هكذا تفعل يا فلان ففرّ هارباً . ووقع لآخر من تلميذه في نظير ذلك أنه ما شعر إذ هم إلا والشيخ قد لطمه لطمه أذهبت بصره فخرج وأمر من جاء به إلى الشيخ فقال ادع الله لي أن يرد بصري فأني تائب إلى الله تعالى ، فقال نعم ولكن لا تموت إلا أعمى فدعا له فرد عليه بصره ثم عمى قبل موته بثلاثة أيام ، وكذلك وقع للشيخ أبي الغيث بن جميل النبي رحمه الله أنه كان له تلميذ بالعجم هم بالزنا بامرأة فضر به الشيخ بقباقه مع زجر وغضب بمحضرة الفقراء فلم يدروا ما الخبر حتى قدم الشيخ العجيب بقباق الشيخ بعد شهر تائباً ، وكذلك للجيلاني أنه رمى بفردي قباقه أثر وضوئه مع صرختين عظيمتين فلم تدر الفقراء ما الخبر حتى قدمت قافلة بعد ثلاثة وعشرين يوماً فأخبروا أن عرباً نهبوا أموالهم واقتسموها وهم ينظرون فنذروا للشيخ بشيء إن نجوا منهم فسمعوا الصرختين وجاءهم العرب بأموالهم وأخبروهم أن فردي القباق جاءت إلى كبيرهم فقتلناهما فأخذوهما وهما مبلولتان وقدموا بهما .

ومنها : ماورد في فضل أو يس القرني رضي الله عنه ونفعنا به وكونه أفضل التابعين في بعض روايات صحيح مسلم مع مافي التابعين من العلماء السكبار الذين لا يحصون .

ومنها : أن ابن عبد السلام صرخ بتفضيل العارفين بالله تعالى ومن ثم لما سمع إملاء القطب أبي الحسن الشاذلي رحمه الله تعالى على رسالة القشيري ضار يقول : اسمعوا إلى هذا الكلام العجيب الغريب القريب العهد بربه .

ومنها قول الأستاذ أبي القاسم الجنيد نفع الله به : لو علمت تحت أديم السماء علماً أشرف من علمنا هذا لسعيت إليه وقصدته . وقال الشهاب السهروردي : الإشارة في خبر « فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم » إلى هذا العلم الذي هو العلم بالله وقوة اليقين دون علم نحو البيع والطلاق والعتاق . قال : وقد يكون الإنسان عالماً بالله ذائقين وليس عنده علم من فروض الكفائيات ، وقد كانت الصحابة رضي الله عنهم أعلم من علماء التابعين بحقائق اليقين ودقائق المعرفة مع أن في علماء التابعين من هو أقوم بعلم الفقه من بعض الصحابة . قال : والعلماء الزاهدون بعد الأخذ مما لا بد منه أقبلوا على الله وانقطعوا إليه وخاصت أرواحهم إلى مقام القرب فأفاضت على قلوبهم أنوار إلهيات تهيأت بها لإدراك العلوم الربانية والمعارف الإلهية ، والله أعلم .

[مطلب : في الفرق بين الحقيقة والشريعة]

وسئل نفع الله به : عن حقيقة الفرق بين الشريعة والحقيقة ؟

فأجاب بقوله : فرق بينهما بفروق : منها أن الحقيقة هي مشاهدة أسرار الربوبية ولها طريقة هي عزائم الشريعة ونهاية الشيء غير مخالفة له على ما يأتي ، فالشريعة هي الأصل ومن ثم شبهت بالبحر والمعدن واللبن والشجرة ، والحقيقة هي الفرع المستخرج من الشريعة ومن ثم شبهت بالدر والتبر والزبد والتمر ومعنى سلب المخالفة لهما المذكور أنه ليس بينهما اختلاف في مجارى أحكام العبودية وإنما يختلفان في مشاهدة أسرار الربوبية ، ولا شك أن أهلها متفاوتون في الاعتناء والاهتمام بعلم صفات القلب والأخذ بعزائم الأحكام وليس ذلك اختلافاً بينهما ، وبين ذلك الياقنى رحمه الله تعالى بأن الشريعة علم وعمل ، والعلم ظاهر وباطن ، والظاهر شرعى وغيره ، والشرعى فرض ومندوب ، والفرض عين وكفاية ، والعين علم صفات القلب وعلم أصل وعلم فرع والعمل عزائم ورخص ، والحقيقة مشتملة أيضاً على قسمين : علم وعمل ، والعلم وهبى وكسبى ؛ فالوهبى علم المكاشفة والكسبى فرض عين وفرض كفاية وفرض العين علم قلب وعلم أصل وعلم فرع ، فالكسبى الذى هو أحد علم نوعى يسمى الحقيقة هو علم الشريعة والعمل الذى هو العزائم مشتمل على سلوك طريق الحقيقة ، والطريقة مشتملة على منازل السالكين وتسمى مقامات اليقين ، والحقيقة موافقة للشريعة فى جميع علمها وعملها أصولها وفروعها وفرضها ومندوبها ليس بينهما مخالفة أصلاً ، نعم هنا شيئان : أحدهما علم صفات القلب فأهل الحقيقة لهم به اعتناء واهتمام جدا وسلوك طريقتهم موقوف على معرفته وتبديل صفاته الذميمة ، وأكثر أهل الشريعة يهملون ذلك ويتهاونون به مع كونه فرض عين فى الشريعة والحقيقة بلاخلاف والثانى الرخص فأهل الحقيقة من حيث العلم والاعتقاد لا يشكون فى حقيقتها وأنها من رحمة الله بعباده ، وأما من حيث عملهم فإنما يسلكون شواىخ عزائم الشريعة الغراء إلى الله بتوفيقه وعنايته وجميل لطفه وصيائنه ، فمنهم من لا يقطعها إلا فى سبعين سنة ومنهم من يقطعها فى ساعة واحدة بحسب معونة الله وتسهيبه .

[مطلب : فى حكم ما إذا قال قائل فلان يعلم الغيب]

وسئل نفع الله به بما لفظه : من قال إن المؤمن يعلم الغيب هل يكفر لقوله تعالى (قل لا يعلم من فى السموات والأرض الغيب إلا الله) وقوله (عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا) أو يستفصل لجواز العلم بمجزيات من الغيب ؟

فأجاب بقوله رحمه الله ونفعنا به آمين : لا يطلق القول بكفره لاحتمال كلامه ومن تكلم بما يحتمل الكفر وغيره وجب استقصاله كما فى الروضة وغيرها ، ومن ثم قال الرافعى ينبغى إذا نقل عن أحد لفظ ظاهر الكفر أن يتأمل ويعمن النظر فيه فإن احتمل ما يخرج اللفظ عن ظاهره من إرادة تخصيص أو مجاز أو نحوهما سئل الالفاظ عن مراده وإن كان الأصل فى الكلام الحقيقة والعموم وعدم الإضمار لأن الضرورة ماسة إلى الاحتياط فى هذا الأمر واللفظ محتمل ، فإن ذكر ما يبنى عنه الكفر مما يحتمله اللفظ ترك وإن لم يحتمل اللفظ خلاف ظاهره أو ذكر غير ما يحتمل أو لم يذكر شيئاً استتيب ، فإن تاب قبلت توبته وإلا فإن كان مدلول لفظه كفراً مجمعا عليه حكم برده فىقتل إن لم يتب ، وإن كان فى محل الخلاف نظر فى الراجع من الأهلة إن تأهل وإلا أخذ بالراجع عند أكثر المحققين من أهل النظر ، فإن تعادل الخلاف أخذ بالأحوط

وهو عدم التكفير ، بل الذى أميل إليه إذا اختلف فى التكفير وقف حاله وترك الأمر فيه إلى الله تعالى انتهى كلامه : وقوله وإن كان فى محل الخلاف الخ محله فى غير قاض مقلد رفع إليه أمره وإلا لزمه الحكم بما يقتضيه مذهبه إن انحصر الأمر فيه سواء وافق الاحتياط أم لا ، وما أشار إليه الرافعى من الاحتياط فى إراقة الدماء ما أمكن وجيه ، فقد قال حجة الإسلام الغزالي : ترك قتل ألف نفس استحقوا القتل أهون من سفك محجم من دم مسلم بغير حق ، ومتى استفصل فقال أردت بقولى المؤمن يعلم الغيب أن بعض الأولياء قد يعلمه الله ببعض المغيبات قبل منه ذلك لأنه جائز عقلا وواقع نقلا إذ هو من جملة الكرامات الخارجة عن الحصر على عمر الأعصار ؛ فبعضهم يعلمه بخطاب وبعضهم يعلمه بكشف حجاب وبعضهم يكشف له عن اللوح المحفوظ حتى يراه ، ويكفى بذلك ما أخبر به القرآن عن الخضر بناء على أنه ولى وهو ما نقل عن جمهور العلماء وجميع العارفين وإن كان الأصح أنه نبي صلى الله عليه وسلم ، وما جاء عن أبي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه أنه أخبر عن حمل امرأته أنه ذكر وكان كذلك : وعن عمر رضى الله تعالى عنه أنه كشف عن سارية وجيشه وهم بالعمجم فقال على منبر المدينة وهو مخاطب يوم الجمعة ياسارية الجبل يحذره الكمين الذى أراد استئصال المسلمين ، وما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال فى حق عمر رضى الله تعالى عنه «إنه من المحسنين» أى الملمهين ، وفى رسالة القشبرى وعوارف السهروردى وغيرهما من كتب القوم وغيرهم ما لا يحصى من القضايا التى فيها إخبار الأولياء بالمغيبات كقول بعضهم أنا غدا أموت وقت الظهر وكان كذلك ولما دفن ففتح عينيه فقال له دافنه أحياء بعد موت؟ فقال أنا حى وكل محب لله حى ، وكقول سائل لمن حضر للإنكار عليه (واعلموا أن الله يعلم ما فى أنفسكم فاحذروه) فتاب بباطنه فقال (وهو الذى يقبل التوبة عن عباده) وروى السهروردى عن الجيلانى أنه قال لرجل : عندك ودعة لفلان فتوقف لامتناعه شرعا ثم لما لم ير من ذلك بدا دفع للشيخ ما طلبه فقدم كتاب من المودع لوديعه أعط الشيخ كذا بقدر ما أخذه الشيخ . قال الياضى : وروى مسندا عنه أئضى الشيخ عبد القادر أن شيخا أرسل جماعة يقولون له إن لى أربعين سنة فى دركات باب القدرة فما رأيتك ثم : فقال الشيخ عبد القادر فى ذلك الوقت لجماعة من أصحابه : اذهبوا إلى فلان تجدون جماعة فى بعض الطريق أرسلهم إلى بكذا فردوهم معكم إليه ثم قولوا له يسلم عليك الشيخ عبد القادر ويقول لك أنت فى الدركات ، ومن هو فى الدركات لا يرى من هو فى الحضرة ، ومن هو فى الحضرة لا يرى من فى المخذع ، وأنا فى المخذع أدخل وأخرج من باب السر حيث لا ترانى بأماراة إن خرجت لك الخلعة الفلانية فى الوقت الفلانى على يدي خرجت لك وهى خلعة الرضا ، وبأماراة خروج التشرىف الفلانى فى الليلة الفلانية لك على يدي خرج وهو تشرىف الفتح ، وبأماراة أن خلعت عليك فى الدركات بمحضر اثنى عشرة ألف ولى وهى خلعة الولاية ، وهى فرجية خضراء طرازها سورة الإخلاص على يدي خرجت لك ، فانتهاوا فوجدوا جماعة ذلك الشيخ فردوهم ثم أخبروه بما ذكره الشيخ عبد القادر ، فقال : صدق وهو صاحب الوقت والتشرىف .

[مطلب : فى الفراسة]

ووقع للشيخ أبى الغيث بن جميل أن قاطع طريق جاءه بحب وآخر بثور فأمر بطبق ذلك وأكله فامتنع الفقهاء من أكل ذلك ، فبعد أن أكل الفقراء ذلك جاءه شخص قال كنت نذرت لفقرائك بحب ، وجاء آخر وقال كنت نذرت لهم بثور فأخذ القطاع الحب والثور ، وكان الشيخ أمره بإبقاء رأس الثور فأخرجه

لصاحبه فعرفه فندم الفقهاء على مخالفة الشيخ ، وأمثال ذلك من الأولياء لا تحصى ويكفي دليلا قوله صلى الله عليه وسلم في الخبر الصحيح « إن في أمي ٧ ملهون أو محدثون ومنهم عمر » وقوله صلى الله عليه وسلم « اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله » ووقف نصراني على الجنيد رحمه الله تعالى وهو يتكلم في الجامع على الناس فقال : أيها الشيخ مامعنى حديث « اتقوا فراسة المؤمن » فأطرق الجنيد ثم رفع رأسه وقال أسلم فقد جاء وقت إسلامك فأسلم الغلام ، وسئل بعضهم عن الفراسة فقال : أرواح تتقلب في المسكوت فتشرف على معاني الغيوب فتنتطق عن أسرار الخلق نطق مشاهدة وعيان لانطق ظن وحسبان ، ولا ينافى ماتقرر من إطلاع الأولياء على بعض الغيوب الآياتان المذكورتان في السؤال بناء على أن الاستثناء في الثانية منقطع وهو ما ذهب إليه المعزلة واستدلوا به على نفي كرامات الأولياء جهلا منهم أن لا يدل عليها أو على خصوص علمهم بجزئيات من الغيب إلا هذه الآية إن جعلنا الاستثناء فيها منقطعا ، ووجه عدم المنافاة أن علم الأنبياء والأولياء إنما هو بإعلام من الله لهم ، وعلمنا بذلك إنما هو بإعلامهم لنا وهذا غير علم الله تعالى الذي تفرد به وهو صفة من صفاته القديمة الأزلية الدائمة الأبدية المنزهة عن التغير وسمات الحدوث والنقص والمشاركة والانقسام ، بل هو علم واحد علم به جميع المعلومات كلياتها وجزئياتها ما كان منها وما يكون أو يجوز أن يكون ليس بضروري ولا كسبي ولا حادث بخلاف علم سائر الخلق .

إذا تقرر ذلك فعلم الله المذكور هو الذي تمدح به وأخبر في الآيتين المذكورتين بأنه لا يشاركه فيه أحد فلا يعلم الغيب إلا هو ومن سواه إن علموا جزئيات منه فهو بإعلامه وإطلاعه لهم ، وحينئذ لا يطلق أنهم يعلمون الغيب إذ لا صفة لهم يقتدرون بها على الاستقلال بعلمه وأيضا هم ما علموا وإنما علموا وأيضا هم ما علموا غيبا مطلقا لأن من أعلم بشئ منه يشاركه فيه الملائكة ونظراؤه ممن اطلع ، ثم لإعلام الله تعالى للأنبياء والأولياء ببعض الغيوب ممكن لا يستلزم محالا بوجه فإنكار وقوعه عناد ومن البداهة أنه لا يؤدي إلى مشاركتهم له تعالى فيما تفرد به من العلم الذي تمدح به واتصف به في الأزل وما لا يزال ، وما ذكرناه في الآية صرح به النووي رحمه الله في فتاويه فقال : معناها لا يعلم ذلك استقلالا وعلم إحاطة بكل المعلومات إلا الله وأما المعجزات والكرامات فإعلام الله لهم علمت وكذا ما علم بإجراء العادة انتهى كلامه .

[مطلب : في شطحات الأولياء]

وسئل نفع الله به بما لفظه : ما الذي يجاب به عما وقع من شطحات الأولياء كقول أبي يزيد سبحاني ما في الجبة غير الله ، وقول الحلج أنا الحق ، ونحو ذلك مما لا يخفى من كلماتهم وإشاراتهم التي ظاهرها انتقاد وباطنها حق إلا عند أهل المقت والعناد ؟

فأجاب بقوله : ما وقع لهم رضوان الله عليهم من الشطحات للأئمة العلماء العارفين الحكماء الذين حماهم الله بالسلامة من حرمان الإنكار ومن عليهم بالاعتقاد في أوليائه وجملة ما صدر عنهم على أحسن المحامل وأقومها عنها أجوبة مسكنة وتحقيقات مبهمة لا يهتدى إليها إلا الموفقون ولا يفرض عنها إلا المخدولون ، فاحذر أن تكون ممن يتحسنى كأس سم الإنكار فيهلك لوقته وبادر إلى السلامة من غضب الله ومحاربه ومقته فقد قال على لسان الصادق المصدوق « من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب » أي أعلمته أني محارب له . قال الأئمة ولم ينصب الله تعالى المحاربة لأحد من العصاة إلا للمتكبرين على أوليائه وآكلى الربا ومن حاربه الله لا يفلح أبدا .

أحد تلك المسالك : أن تلك الكلمات حكاية عن حضرة الحق ونطق عما يليق وما شاهدوه من أنوارها وغلبة التجوز في نحو ذلك من مقامات المحبة والعبودية والقرب يبسط لهم العذر ويرفع عنهم الأصر ، ممن اعتمد هذا المسلك الشهاب السهروردي المجمع على إمامته في العلوم الظاهرة والباطنة في عوارفه حيث قال : وما حكى عن أبي يزيد رضى الله عنه من قوله : سبحانى ، حاشا الله أن يعتمد في أبي يزيد أن يقول مثل ذلك إلا على معنى الحكاية عن الله تعالى . قال : وذلك مما ينبغى أن يعتمد في الحلاج رحمه الله في قوله : أنا الحق .

ثانيا : أن ذلك وقع منهم في حال الغيبة والسكر الناشئين عن الفناء في المحبة والشهود لموارد الأحوال المزعجة للقلب الآخذة له من صحوه وتمييزه ، ألا ترى أن بعض المهوم أو الواردات الدنيوية إذا وردت على القلب أذهلته وأذهبت تمييزه لشدة تمكئها منه واستغراقه في فكره وخطرها ، فإنه إذا كان هذا في الأمور السافلة التي لا تقاوم جناح بعوضة فكيف بواردات الحق على القلوب ولواعج المحبة المذهلة عن كل مطلوب ومرغوب وعوالم الملسكوت المنكشفة لهم في منازلهم ومشاهدة عجائب القدرة في ترقياتهم ، فإن ذلك لا يبقى في القلب شعورا ولا تمييزا بل يصير صاحبه كالسكران التمل فحينئذ ينطق بما رسخ في خلده قبل ويرجع بطبعه قهرا عليه إلى مكان يلحظه ويعول عليه فينطق لسانه بطبق تلك الأحوال لكن بعبارات لا يقصد بها ما يوهمه ظاهرها من اتحاد أو حلول أو انحلال فتأمل ذلك وعول عليه تسلم ، وكل سكر نشأ عن سبب جائز فضاحبه غير مكلف ، ومن اعتمد هذا المسلك القطب الرباني عبد القادر الجيلاني نفع الله به حيث قال مترجما عن حال الحلاج : طار طائر عقل بعض العارفين من وكر شجر صورته وعلا إلى السماء خارقا صفوف الملائكة فكان بازيا من بزاة الملك مخيط العينين بخيط ، وخلق الإنسان ضعيفا فلم يجد في السماء ما يحاول من الصيد فلما لاح له فريسة رآيت ربى ازداد تحيره في قول مطلوبه (فأينما تولوا فثم وجه الله) عادها بطا إلى حضرة خبطة الأرض طالبا ما هو أعدم من وجود النار في قهور البحار يتلفت بعين عقله فما شاهد سوى الآثار فكفر فلم يجد في الدارين محبوبا سوى محبوبه فطرب وقال بلسان سكر قلبه أنا الحق ، ثم ترنم بلحن غير معهود صفر في روضة الوجود صغبر الا يلىق ولحن بصوته لحننا عرضه لحنه ، نودى في سره يا حلاج اعتقدت أن قوتك لك قل الآن نيابة عن جميع العارفين حسب الواحد أفراد الواحد قل يا محمد أنت سلطان الحقيقة أنت إنسان عين الوجود على عتبة باب الملك لمعرفتك تخضع أعناق العارفين وفي حمى جلالتك توضع جباه الخلق أجمعين . انتهى كلامه رضى الله عنه وهو من النفاصة والجلالة بالحل الأسنى فتدبره حق تدبره ، ويكفى الحلاج شرفا شهادة هذا القطب له بهذا المقام مع أن الصوفية وغيرهم مختلفون فيه اختلافا كثيرا ، فجماعة من العارفين كأبي العباس بن عطاء وأبي عبد الله بن حنيف وأبي القاسم النصر ابادى رضى الله عنهم أثنوا عليه وصححو له حاله وجعلواه أحد المحققين ، وخالفهم أكثر المشايخ فلم يثبتوا له قدما في التصوف ولم يقبلوه ولم يأخذوا عنه ، وهذا لا يتناقى ما قاله الأولون لأنه وإن كان محققا بل عالما ربانيا كما قاله ابن حنيف إلا أنه كان مخظا تكثر منه الكلمات التي ظواهرها منتقدة ، فلذا أعرضوا عن الأخذ عنه ولم يثبتوا له قدما في التصوف أى في التربية والافتداء وجعلواه في حيز المجاذيب الذين يعتقدون ولا يؤخذ عنهم ولا يعدون من أصحاب المراتب والتصرف فتأمل ذلك فإنه مهم .

[مطلب: في جواب الغزالي عن كلام الحلاج]

وإياك أن تفهم أن من الصوفية من ينكر عليه حاله الباطن فإن الأمر ليس كذلك ، وقد بسط الغزالي رحمه الله أحواله فأجاب عن كلماته ووقائعه بما ينزه ساحته عن حلول أو غيره من الاعتقادات الباطلة وكلماته الدالة على معرفته وحقيقة ما هو عليه منها الحق إذا استولى على سر ملكه الأسرار فيعانيها ويخبر عنها ، وقوله لما سئل عن التصوف هو مطلوب أهونه ملا ترى ، وقوله لما قال خادمه وقد قرب صلبه أوصني ؟ قال عليك بنفسك إن لم تشغلها شغلتك ، وقوله وهو يتبختر في قيده للصلب :

نديهي غير منسوب إلى شيء من الخيف
سقاني مثل ما يشرب كفعل الضيف بالضيف
فلما دارت الكصاص دعا بالنطع والسيف

ثم قال (يستعجل بها الذين لا يؤمنون بها والذين آمنوا مشفقون منها ويعلمون أنها الحق) وهذا منه رحمه الله صريح فيما ذكرناه أن ماصدر منه إنما كان في حال سكره وغيبته ، وقال لمعزلى ردا عليه لما أوجد الله تعالى الأجسام بلا علة كذلك أوجد فيها صفاتها وكما لا يملك العبد أصل فعله كذلك لا يملك فعله ، وقوله المرید هو الخارج عن أسباب الدارين ، وقوله وقد رؤى في ثياب رثة فقيل له ما حالك ؟ فقال :

لئن أمسيت في ثوب عديم لقد بلبا على حر كريم
فلا يجزئك إذ أبصرت حالا تغير في عن حال قديم
فلى نفس ستتلف أو ستترقى لعمر الله في أمر جسم

[مطلب: في قول الشيخ عبد القادر قديم هذه على رقبة كل ولي]

ثالثها : أنهم قد يؤمرون تعريفا لجاهل أو شكرا وتحديثا بنعمة الله كما وقع للشيخ عبد القادر أنه بينما هو بمجلس وعظه وإذا هو يقول : قديم هذه على رقبة كل ولي لله تعالى ، فأجابته في تلك الساعة أولياء الدنيا : قال جماعة : بل وأولياء الجن جميعهم وطأطأوا رءوسهم وخضعوا له واعترفوا بما قاله إلا رجلا بأصبهان فآبى فسلب حاله ، ومن طأطأ رأسه أبو النجيب المهروردي وقال : على رأسي على رأسي ، وأحمد الرفاعي فقال وحميد منهم ، وسئل : فقال الشيخ عبد القادر يقول كذا وكذا وأبو مدين في المغرب وأنا منهم اللهم إني أشهدك وأشهد ملائكتك أني سمعت وأطعت ، فسئل فأخبر بما قاله الشيخ ببغداد فأرخ فكان قول أبي مدين غقب قول الشيخ عبد القادر ذلك ؛ وكذا الشيخ عبد الرحيم القناوي مد عنقه وقال : صدق الصادق المصدوق فسئل فأخبر بما قاله الشيخ ، وذكر كثير من العارفين الذين ذكرناهم وغيرهم أنه لم يقل إلا بأمر إعلاما بقطبيته فلم يسع أحدا التخلف ، بل جاء بأسانيد متعددة عن كثيرين أنهم أخبروا قبل مولده بنحو مائة سنة أنه سيولد بأرض العمجم مولود له مظهر عظيم يقول ذلك فتندرج الأولياء في وقته تحت قدمه .

[حكاية غريبة] وحكى إمام الشافعية في زمنه أبو سعيد عبد الله بن أبي عصرون قال : دخلت بغداد في طلب العلم فوافقت ابن السقا ورافقته في طلب العلم بالنظامية وكنا نزور الصالحين ، وكان ببغداد رجل يقال له الغوث يظهر إذا شاء ويختفي إذا شاء ، فقصدنا زيارته أنا وابن السقا والشيخ عبد القادر وهو يومئذ شاب ، فقال ابن السقا ونحن سائرون : لأسألته مسألة لا يدري لها جوابا . قلت : لأسألته مسألة وأنظر

أما يقول فيها . وقال الشيخ عبد القادر : معاذ الله أن أسأله شيئا أنا بين يديه أنتظر بركة رؤيته ، فدخلنا عليه فلم نره إلا بعد ساعة ، فنظر الشيخ إلى ابن السقا مغضبا وقال : ويحك يا ابن السقا تسألني مسألة لا أدري لها جوابا هي كذا وجوابها كذا إني لأرى نار الكفر تلتهب فيك ، ثم نظر إلى وقال : يا عبد الله أتسألني عن مسألة لتنظر ما أقول فيها هذا كذا وجوابها كذا لتخرن الدنيا عليك إلى شحمة أذنك بإساءة أدبك ، ثم نظر إلى الشيخ عبد القادر وأدناه منه وأكرمه وقال : يا عبد القادر لقد أرضيت الله ورسوله بحسن أدبك كأني أراك ببغداد وقد صعدت الكرسي متكلمًا على الملأ وقلت : قدى هذه على رقبة كل ولي لله ، وكأني أرى الأولياء في وقتك وقد حنوا رقابهم لإجلال لك ثم غاب عنا فلم نره . قال : وأما الشيخ عبد القادر فقد ظهرت أمارات قربه من الله وأجمع عليه الخاص والعام وقال قدى الخ وأقرت الأولياء في وقته له بذلك : وأما ابن السقا فإنه اشتغل بالعلوم الشرعية حتى برع فيها وفاق فيها كثيرا من أهل زمانه واشتهر بقطع من يناظره في جميع العلوم وكان ذا لسان فصيح وسمت بهي فأدناه الخليفة منه وبعثه رسولا إلى ملك الروم ، فرآه ذا فنون وفصاحة وسمعة فأعجب به وجمع له القسيسين والعلماء بالنصرانية فناظرهم وأفحمهم وعجزوا فعظم عند الملك فزادت فتنته ، فترامت له بنت الملك فأعجبه وفتن بها فسأله أن يزوجه لها فقال : إلا أن تنصر ، فتنصر وتزوجها ثم مرض فالتقوه بالسوق يسأل القوت فلا يجاب وعلته كآبة وسواد حتى مر عليه مه يعرفه فقال له : ما هذا ؟ قال : فتنة حلت بي سببها ماترى : قال له : هل تحفظ شيئا من القرآن . قال : لا إلا قوله : (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) قال : ثم خرجت عليه يوما فرأيته كأنه قد حرق وهو في النزاع فقلبتة إلى القبلة فاستدار إلى الشرق فعدت فعاد وهكذا إلى أن خرجت روحه ووجهه إلى الشرق ، وكان يذكر كلام الغوث ويعلم أنه أصيب بسببه : قال ابن أبي عسرون : وأما أنا فنجثت إلى دمشق فأحضرني السلطان الصالح نور الدين الشهيد وأكرهني على ولاية الأوقاف فوليتها وأقبلت على الدنيا إقبالا كثيرا ، فقد صدق قول الغوث فينا كلنا ، وفي هذه الحكاية التي كادت أن تتواتر في المعنى لكثرة ناقلها وعدالتهم فيها أبلغ زجر وأكد ردع عن الإنكار على أولياء الله تعالى خوفا من أن يقع المنكر فيما وقع فيه ابن السقا من تلك الفتنة المهلكة الأبدية التي لا أقيح منها ولا أعظم منها ، نعوذ بالله من ذلك ونسأله بوجهه الكريم وحببيه الرعوف الرحيم أن يؤمننا من ذلك ومن كل فتنة ومحنة بمنه وكرمه ، وفيها أيضا أتم حث على اعتقادهم والأدب معهم وحسن الظن بهم ما أمكن .

[حكاية إسماعيل الحضرمي ووقوف الشمس له رحمه الله تعالى]

رابعها : أن الشطح قد يكون فيه نفع للخاق وقد عرفوا ذلك بإلهام أو كشف أو خطاب أو نحوها من وجوه التعريفات كما تواتر بالبين في الشيخ العارف إمام الفقهاء والصوفية في وقته إسماعيل الحضرمي نفع الله به أنه قال : من قبل قدى دخل الجنة ، فلم يزل يقبل قدمه كل زائر وإن جات مراتبه . ومن كراماته أنه كان داخلا لزييد وقد دنت الشمس للغروب فقال لها : لانغربي حتى ندخلها فوقفت ساعة طويلة ، فلما دخلها أشار إليها فإذا الدنيا مظلمة والنجوم ظاهرة ظهورا تاما .

خامسها : ظهور المراد من اللفظ وإن أشكل ظاهره كما وقع للشيخ أبي الغيث بن جميل نفع الله به أنه جاء إليه جماعة من الفقهاء فقال لهم : مرحبا بعبیدی ، فاشتد إنكارهم عليه ، وذكروا ذلك للشيخ إسماعيل المذكور قبله فقال : صدق أنتم عبید الهوى وهو عبده .

سادسها : الإشارة إلى الخلافة عن الحق بالإذن له في التصرف في الكون كما قال الشيخ أبو الغيث :

وحباني الملك المهيمن خلعة فالأرض أرضي والسماي سماي

وفي رواية * وحلاني الملك المهيمن باسمه * أي سره أو صفته أو بركته أو بالنيابة عنه في التصرف فيها إذن لي فيه ، أو أن اسمي الذي هو أبو الغيث مشتق من اسم الله تعالى المغيث ، فأبو الغيث نفع الله به كتب هذا جوابا لما كتبه إليه الشيخ العارف بالله أحمد بن علوان رحمه الله ونفع بالجميع وهو : جزت الصفوف أي مقامات الأولياء أو صفوف الملائكة ، إلى الحروف : أي علم الحروف ، والأسماء إلى الهجاء : أي الاطلاع على الأسرار ، حتى انتهت مراتب الإبداع : أي إلى أن تتصرف فيما أذن لك الله فيه بقدرته ، وقد مر أنه يجوز أن يعطى الولي نظير كرامات الأنبياء بشرط عدم التحدى بالنبوة ، أو أن المراد أن الله أطلعك على تكوين الخلق ، أو أسمعك صريف القلم الذي أمر بكتبه ما هو كائن إلى يوم القيامة ، ومعنى جف القلم بما أنت لاق الكتابة عن القضاء المبرم الذي هو في أم الكتاب لا يقبل تبديلا ولا تغييرا :

لاباسم ليلى استعنت على السرى كلا ولا لبسني يرد شراعي

أي لم تستعن بشيخ ولا غيره فيما فوض إليك من التصرف في قطع مهامه العوائق ، بل صرت مستقلا بنفسك في التصرف مأذونا فيه لا محتاج إلى شيخ يدلك ولا تحمل شرع : أي قلع مركبك الساري في بحر المعارف وشهود مجارى الأقدار واللطائف ، ولا تمسك سكاته لعرفانك بالبحر ومحل أخطاره .

[مطلب : في تعريف الملامتية]

سابعها : قصد التخريب ، وهو ما يقع للملامتية ، وهم قوم طابت نفوسهم مع الله فلم يودوا أن أحدا يطلع على أعمالهم غيره ، فإذا رأى أحد منهم أن أحدا اعتقد فيه خرب : أي ارتكب ما يندم به ظاهره من فعل وقول كسرقة بعض الأولياء وهو إبراهيم الخواص نفع الله به وناهيك به علما ومعرفة لما رأى أهل بلده يعتقدونه سرق ثيابا من الحمام لابن الملك وخرج يتبختر بها حتى أدرك فضرب وأخذت منه وسمى لص الحمام فقال الآن طابت الإقامة في هذه البلد .

فإن قلت : ماتأويله في لبس ثياب الغير ؟ .

قلت : يحتمل أنه علم عتبه ورضاه بل أرضاه وإن لم يعلم قلبه نظرا إلى الغالب لأن من اطلع على باطن عبد أنه في غاية الصلاح وإن لبسه هذا الزمن اليسير ليظهر نفسه من النظر إلى الخلق رضى له بذلك قطعا ، وقد صرح الشافعي رضى الله عنه بأنه يجوز أخذ خلال وخلايين من مال الغير نظرا إلى أن ذلك مما يتسامح به عادة ، ومسألتنا أولى من ذلك لأن أكثر الناس مجبولون على محبة هذه الطائفة بل كلهم منقادون إلى الصادقين من أهلها . ثم رأيت بعضهم أجاب بجواب آخر حين سأله فقيه عنها لا أقنع إلا بكلام الفقهاء ، فقال أليس يجوز في ظاهر الفقه استعمال بعض الحرمات للضرورة كالتداوى بالنجاسة ؟ فقال الفقيه بلى ، فقال فكذا هذا داوى نفسه بل قلبه بهذا الحرم ، وما أجبت به أولى لأن التداوى بالنجاسة ليس فيه إلا حق الله فسمح به لأجل المرض ، وأما هذا فحق الآدى لا يجوز إلا برضاه فكيف يجوز لأجل صلاح قلبه ، فالصواب ما أجبت به إذ لا يرد عليه ما أورده الياضى رحمه الله على ذلك الجواب ، فقال بعد قوله لا يداوى التخريب بحرام مغلظ كالكبائر ونحوها : وفي جواز ارتكاب الحرام للتخريب بمجرد الظن حصول الفساد والضرر الراجحين

على فساد الجرام وضرره عندى فيه نظر ، ويترتب على هذا سؤال فيقال إذا تعارض مفسدتان صغرى قطعية وكبرى ظنية فأيهما أولى بالدفع وإذا حصل الغرض من التخريب بمكروه فلا يجوز بحرام انتهى كلام الياقنى رضى الله عنه . وتوقفه في تعارض المفسدتين المذكورتين فيه نظر ، وقضية قولهم درء المفسد مقدم على جلب المصالح تقديم دفع المفسدة القطعية صغرت أو كبرت كما يعلم من كلام الأئمة في المضطر يأخذ طعام الغير المستغنى عنه قهراً عليه ويقتله إن امتنع من إعطائه ، وتعين القتل طريقاً لتحصيله ومع ذلك لا يأخذه مجانباً بل يبذله حالاً إن قدر عليه وإلا فحتى يقدر .

[مطلب : فيما نقل عن جماعة من الصوفية من كلمات تدل على انحلال عقائدهم الخ]

وسئل نفع الله به ورضى عنه بما لفظه : نقل عن جماعة من الصوفية كلمات تدل على انحلال عقائدهم لاسياً الشيخ عبد القادر الجيلانى نفع الله به ورحمه ، فإنه نقل عنه القول بالجهة ، وهذا قدح عظيم وخرق جسيم وحاشا هذا الولي أن يقول ذلك أو أن يرتبك في شيء من المهالك ووعر تلك المسالك فبينوا ما في ذلك ؟ .

فأجاب بل الله ثراه : حاشا لله ومعاذ الله أن بظن بأحد من الصوفية المذكورين في رسالة القشيري وعوارف المعارف وغيرهما من كتب الأئمة الجامعين بين علمي الظاهر والباطن شيء مما يخالف عقيدة أهل السنة والجماعة ، وقد ذكر القشيري وغيره من كلماتهم في العقائد ما يبين ذلك ويوضحه فانظر في الرسالة وغيرها ومن نسب إلى واحد منهم شيئاً مما يخالف ذلك كالقول بقدوم الحروف فقد افتري ، فقد صرح سهل بن عبد الله وأبو بكر الشبلي وأبو العباس بن عطاء بحدوثها .

[مطلب : في بيان الخمسة الذين يقتدى بهم في علمي الظاهر والباطن]

وابن عطاء هذا هو أحد الشيوخ الخمسة الذين أجمع على الاقتداء بهم لجمعهم بين علمي الظاهر والباطن وهم أبو عبد الله الحرث بن أسيد المحاسبي وإنكار الإمام أحمد عليه بالغوا في رده وأنه لعدم علمه بحقيقة حاله وأبو القاسم الجنيد وأبو محمد رويم وأبو عبد الله عمرو بن عثمان المكي وابن عطاء المذكور ، وتخصيص هؤلاء بذلك إنما هو لكونهم كانوا مجتمعين اجتماعاً مخصوصاً في عصر واحد لاننى الاقتداء عن غيرهم إذ الجامعون بين العلمين المذكورين من القوم كثيرون على أن تخصص الاقتداء بالجامعين بين العلمين المذكورين إنما هو لبيان الأكمل ، إذ لا خلاف بينهم أن جميع السالكين العارفين بالله تعالى يجوز الاقتداء بهم سواء حصل السلوك قبل الجذبة أو بعدها ، وسواء علموا جميع علوم الشريعة المفروضة والمندوبة أم لم يعرفوا سوى فرض العين الذي لا بد لكل مكلف منه أو لبيان من يقتدى به في العلمين معا ، وقد قال أبو عثمان المقرئ : كنت أعتقد شيئاً من حديث الجهة فلما قدمت بغداد زال عني ذلك فكتبت إلى أصحابنا بمكة أني أسلمت جديداً ، وقال الأستاذ أبو إسحق الاسفرائيني قدمت من بغداد إلى نيسابور فدرست في جامعها فشرحت القول في الروح وأنها مخلوقة فأصغى الشيخ أبو القاسم النصر ابادى إلى من بعيد ثم اجتاز بنا بعد أيام فقال لبعض أصحابي اشهدوا أني أسلمت على يد هذا الرجل وأشار إلى ، فانظر إلى تواضع هذا الأستاذ الذي هو أبو القاسم وإنصافه ورجوعه للحق مع أنه كان شيخاً وقته وكذا أبو عثمان السابق ، وكل هذا يدل على أنهم مطهرون من الحظوظ النفسية متصفون بالصفات العلية ، ومن كلام أبي القاسم المذكور : الجنة باقية بإبقائه وذكره لك رحمته ومحبه لك باقية لك ببقائه فشتان ما بين ما هو باق ببقائه وما هو باق بإبقائه ، فتأمل هذا التحقيق عن هذا الإمام

الموافق لما عليه أهل الحق أن صفات القديم (١) سبحانه باقية بإبقائه وأن ذاته باقية ببقائه ، ولما ذكر القشيري عقائدهم المأخوذة من مجموع كلامهم قال : دلت هذه المقالات على أن عقائد مشايخ الصوفية توافق أقاويل أهل الحق في مسائل الأصول ، وقال أيضا : اعلموا رحمكم الله أن شيوخ هذه الطريقة بنوا قواعد أمرهم على أصول صحيحة في التوحيد وصابوا عقائدهم من البدع وأتوا بما وجدوا عليه السلف وأهل السنة من توحيد ليس فيه تمثيل ولا تعطيل ، وقال سلطان العلماء العز بن عبد السلام رحمه الله تعالى بعد أن ذكر عقائد أهل السنة والجماعة : هذا إجمال من اعتقاد الأشعري واعتقاد السلف وأهل الطريقة والحقيقة نسبتبه إلى التفصيل الواضح كنسبة القطرة إلى البحر الطافح ، ومراده بأهل الطريقة والحقيقة الصوفية ، وما أحسن قول بعضهم : المعزلة نزهوا الله من حيث العقل فأخطئوا ، والصوفية نزهوه من حيث العلم فأصابوا . قال الياقيني : وقد اشتهر عن الشيخ عبد القادر أنه كان يعتمد الجهة وقد استغرب ذلك منه وعد شاذا في ذلك عن أئمة المشرق ، لكن قد أخبر الشيخ الكبير العارف بالله تعالى الشهير نجم الدين الأصبهاني : أن الشيخ عبد القادر رجع آخر ما كان يعتقده أولا ذكر ذلك لما بلغه أن الإمام ابن دقيق العيد تعجب من اعتقاد الشيخ عبد القادر ذلك مع ما حوى من العلوم والمعارف ، ومثل الشيخ نجم الدين الأصبهاني إذا أخبر عن القوم بقول فعلى الخبير يستقط المخبر إذ هو من أهل الاطلاع ظاهرا وباطنا لكونه من أهل النور والكشف المشهور ، وكون العراق له وطنا وصحب المشايخ هنالك والعلماء ، وعقد النبي صلى الله عليه وسلم للوثة أحد عشر علما أخبر بالرجوع عن الاعتقاد المذكور ، وعقد الأعلام المذكور عن غير واحد من أصحاب الشيخ نجم الدين المذكور عنه ممن لا يشك والله في صدقهم انتهى كلام الياقيني قدس سره . ثم حكى من كلام الشيخ عبد القادر ما اشتمل على بدائع من التوحيد والتنزيه وعجائب من المعارف وقواطع تنفي التجسيم والمسكان والتشبيه مفصحا بكون الحق تعالى لم يستقر في مكان ولم يتغير عما عليه ، كان جامعا بين فصاحة العبارة وبلاغة الاستعارة وخلابة نظم الدرر في سلك معارف الأنوار وطلاوة تناسب الفواصل في سلك محاسن الأسرار ، ومن جملة تلك الكلمات الأنيقة والعبارات الرائقة الفائقة الرشيدة نودي في معادل الآفاق وفجاج الأكوان ومعالم المصنوعات أن سلطان الصفات القديمة وملك النعوت العظيمة يريد أن يمر على مسالك العوالم ويعدو في مشاهد الشواهد ، فحدقوا عيونكم وصفوا سرائركم وقيدوا أفكاركم وغضوا أبصاركم وأحضروا بلاغيتكم وفكروا مناطقكم وأسنتكم فتروا من جنان العزة سناء بارقا مجللا بالهبة مظللا بالعظمة متوجا بالجمال مكلا بالكمال أخذوا بنواصي الأنوار قاهرا المعاني الأسرار ، فتجلى في حلال لطفه وتلطفه ودنا بقربه وتعرفه له مطالع أو مشارق ولوامح وبارات وشواهد ومناطق ومعارف وحقائق وعوارف ومناشق تجلو مطالعه (الرحمن على العرش استوى) وتسفر مشاركة (وسع كرسيه السموات والأرض) وتوضح لواحه (يداه مبسوطتان) وتكشف بوارقه (وهو معكم) وتبدى شواهد (والسموات مطويات بيمينه) وتفصح مناطقه (والله من وراءهم محيط) وتنادى معارفه (وهو السميع البصير) وتنطق حقائقه (ليس كمثل شيء وهو السميع البصير) وتشهد عوارفه (لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار) وتتأرجح مناقشه (قل الله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون) فظهرت بدائع صنائع القدم في أحسن صورة من بهجة الكمال البارز من حریم العزة عليها ملابس الجمال غرائب العجائب ، وطاف به طائف من ربك في طرائق الملوكوت

(٢) (قوله أن صفات القديم الخ) هكذا بالنسخ ويتأمل فيه فلعل فيه مخالفة لما عليه الأشاعرة من أنها قديعة بناتها ، والقديم يجب له البقاء كما هو مقرر بحمله اه مصححه .

ومصنوعات المصنوعات ومكون الكائنات فوق الكل في مهاوى البهتة وتاهوا في مهامه الدهشة ، وإذا النداء من حضرة القدس (أست بربكم) قالوا بلسان الذك والخضوع في مقام الإقرار بوحداية الإلهية (بلى) وأشهدهم على أنفسهم بقيام الحججة (يوم تشهد عليهم ألسنتهم) فنبع الخلاق ذلك البارق وسلوكوا نحوه طرائق فاقنى قوم آثاره فلم يستضيئوا هدى من علمه ولا آثاره بل حكموا العقول ومقاييسها واتبعوا الأهوية وأبالسها فمنهم طائفة ضلوا في تيه التمويه ووقعوا في التجسيم والتشبيه فأولئك الذين أهلكتهم الشقاء حين ابتلى أختيارهم وأولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم ، ومنهم فرقة حاروا في أضاليل التعطيل ، ومنهم عصاة هلكوا بأباطيل الحلول فأغرقوا فأدخلوا نارا فلم يجدوا لهم من دون الله أنصارا ، ومنادى التوحيد والتزويه ينادى في صفحات الوجود إن سلطان الصفة القديمة وملك النعوت القويمة إلى الآن في مقر العز والجلال ومظل القدرة والكمال ما انتقل إلى مكان ولم يتغير عما هو عليه كان محتجا بجلال عزته في تعالى كبرياته وعظمته فأحجم العرش من خوف البطش إذ جعل محلا للاقتراء ومجالا للامتراء ، وصح بلسان الرهبة من البعد بأرباب الغيبة عن الرشاد إلى منذ خلقت في دهشة الوله ووحشة التجبر حتى لمع لى من جناب الأزل بارق (الرحمن على العرش استوى) فلما صوبت إلى نفسى نظرى وقع وحده على جرم السماء فانطبع فيه رقم (ثم استوى إلى السماء) فهت فيه نظرى وشخص إليها بصرى فطمحت إشراقات أنواره إلى عالم الترى فانفتش في طي مكنوناته مكتوب (واستجد واقرب) فأنارت بذلك ظلمتى واطمأنت لذلك فكرتى وقربت زفرتى لأسمع إلا الأخبار ولا أشهد غير الآثار ، واتبع قوم سبيل الرشاد في إشراق أنواره ونصبوا الشرع أمامهم واقتدوا بعساكر التوفيق جندا جندا وسارت ركائب التأييد وفدا وفدا وشموس الهداية تسرى معهم وعبون العناية ترعى مرتعهم وتجمعهم ، فأوصلهم الصدق في اتباع الحق إلى مسالك التوحيد ومعاقل التحميد وعلت بهم الرتب عن مقام الريب . انتهى الغرض منه وإلا فهو بحر ليس له ساحل وتبه لا يهتدى فيه إلا كامل .

[مطلب : قول أبى يزيد خضت بحرا الخ]

رسئل نفع الله به : عن معنى قول أبى يزيد خضت بحرا وقف الأنبياء بساحله ؟

فأجاب بقوله : هذا القول لم يصح عنه وإن صح فقوله جميع ما أعطى الأولياء مما أعطى الأنبياء كزق مليء عسلا فرشحت منه رشحات فتلك الرشحات هى ما أعطى الأولياء وما فى باطن الزق هو ما أعطى الأنبياء يوجب إن لم يكن صدر منه فى حال السكر صرف ذلك القول عن ظاهره ويعين تأويله بما يليق بجلالة الأنبياء بأن يقال وقفوا بساحله ليعبروا فيه من رأوا فيه أهلية العبور ويمنعوا من لم يروا فيه أهلية العبور ، أو ليدركوا من رأوه أشرف على الغرق أو نحو ذلك مما فيه نفع للغير كما يقف الأفضل يشفع فى دخول الجنة ويدخل المفضول . قال بعضهم : أو يقال وقفهم وقوف صدور لوقوف ورود ، وعلى كل حال فلا يظن بأبى يزيد نفع الله به إلا ما يليق بجلالة قدره وعلو مقامه وما علم منه من تعظيم الأنبياء وشرائعهم ونهاية الأدب مع جميعهم :

[مطلب : الخطاب الذى يذكره الأولياء الخ هل ينسب إلى الله سبحانه ؟]

وسئل نفع الله به : عن الخطاب الذى يذكره الأولياء فيقول أحدهم : حدثنى قلبى عن ربى ، ويقول بعضهم : خاطبنى ربى بكذا هل ينسب إلى الله سبحانه وما حقيقته ، وهل يسمى كلاما أو حديثا ، وما الفرق بين ما سمعه الأنبياء وما سمعه الأولياء ، وما على من جمده أحدهما ؟

فأجاب بقوله : فرق القطب الرباني الشيخ عبدالقادر الجيلاني نفع الله به بين النبوة والولاية بما حاصله :
أن النبوة كلام الله الواصل للنبي صلى الله عليه وسلم مع الملك والروح الأمين ، والولاية حديث يأتي في قلب
الولي على سبيل الإلهام المصحوب بسكينة توجب الطمأنينة والقبول له من غير توقف ولا تعلم ، ورد الأول
كفر والثاني نقص : وجاء فقيه لأبي يزيد معترضا عليه فقال له : علمك عن ومن أين ؟ فقال علمي من
عطاء الله وعن الله عز وجل ، ومن حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من عمل بما يعلم أورثه الله علم
ما لم يعلم » وقال : العلم علمان علم ظاهر وعلم باطن فالعلم الظاهر حجة الله على خلقه والعلم الباطن هو العلم
النافع فعلمك بإفقيه نقل من لسان إلى لسان للتعليم للعمل ، وعلمي من علم الله عز وجل إلهاما ألهمني من عنده ،
فقال له الفقيه : علمي عن الثقات عن النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله ، فقال : للنبي صلى الله
عليه وسلم علم عن الله عز وجل لم يطلع عليه جبريل ولا ميكائيل عليهما الصلاة والسلام ، فطلب منه الفقيه أن
يوضح له علمه الذي ذكره ؟ فقال : يافقيه أعلمت أن الله عز وجل كلم موسى تكليما ، وكلم محمدا صلى الله
عليه وسلم ورآه كفاحا ، وكلم الأنبياء وحيا ؟ قال بلى . قال : ما علمت أن كلامه للصديقين والأولياء بإلهام
منه لهم والتي فوائده في قلوبهم وتأيبده لهم ثم أنطقهم بالحكمة ونفع بهم الأمة ، ومما يؤيد ما قلته ما ألهم الله
عز وجل أم موسى أن تقذفه في التابوت ثم تلقه في اليم ، وكما ألهم الخضر في أمر السفينة وأمر الغلام
والحائض ، وقوله لموسى (وما فعلته عن أمري) أي إنما هو علم الله عز وجل وقال تعالى (وعلمناه من لدنا
علما) أي بناء على ما عليه الصوفية قاطبة أنه ولي لاني ، وكما ألهم يوسف صلى الله عليه وسلم في السجن
فقال (ذلكما علمني ربي) أي وكان ذلك قبل النبوة ، وكما قال أبو بكر لعائشة رضي الله تعالى عنها
إن بنت خارجة حامل بينت ولم يكن استبان حملها فولدت جارية ، ومثل هذا كثير ، وأهل الإلهام قوم
اخصهم الله بالفوائد فضلا منه عليهم وقد فضل الله بعضهم على بعض في الإلهام والفراصة ، فقال الفقيه :
قد أعطيتني أصلا وشفيت صدري :

ومما يؤيد ما رواه الصوفية من أن الإلهام حجة أي فيما لا مخالفة فيه لحكم شرعي ما صح من قوله صلى الله
عليه وسلم في الحديث القدسي « فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به » الحديث ،
وفي رواية « فبي يسمع وبني يبصر وبني ينطق » وفي أخرى « وكنت له سمعا وبصرا وبصرا ومؤيدا » .
والحاصل أن العلماء بالله عز وجل هم الواقفون مع الله في العلوم والأعمال والمقامات والأحوال
والأقوال والأفعال وسائر الحركات والسكنات والإرادات والخطرات ومعادن الأسرار ومطالع الأنوار
والعارفون المحبون المحبوبون المقربون رضي الله تعالى عنهم ونفع بهم :

إذا تقررت ذلك علم منه الجواب عن جميع ما في السؤال وهو الفرق بين خطاب النبي صلى الله عليه وسلم
وخطاب الولي فالأول بواسطة الملك أولا بواسطة أو بالرؤيا الصادقة أو بالنفث في الروح ، وكل ذلك يسمى
وحيا وكلاما ينسب إلى الله حقيقة ومن أنكر ما علم من الدين بالضرورة كفر . والثاني شيء يلقي في القلب
يثلج له الصدر وهو المسمى حديثا وإلهاما لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث « إن في أمي ٧ محدثون
- بفتح الدال - ملهون ومنهم عمر » :

[مطلب : في أن الإلهام ليس بحجة على ما هو الأرجح عند الفقهاء]

واختلف العلماء في حجية الإلهام بقيده السابق فالأرجح عند الفقهاء أنه ليس بحجة إذ لا ثقة بخواطر غير المعصوم ، وعند الصوفية أنه حجة ممن حفظه الله في سائر أعماله الظاهرة والباطنة ، والأولياء وإن لم يكن لهم العصمة لجواز وقوع الذنب منهم ولا ينافيه الولاية ، ومن ثم قيل للجنيذ أيزني الولي ؟ فقال وكان أمر الله قدرا مقدورا لكن لهم الحفظ فلا تقع منهم كبيرة ولا صغيرة غالبا ، وعلى القول بحجيته فهو ينسب إلى الله تعالى بمعنى أنه الملقى له في القلب كرامة لذلك الولي وإنعاما عليه بما يكون سببا للمزيد له أو صلاحا لغيره :

[مطلب : في بيان عدة رجال الغيب وغير ذلك]

وسئل نفع الله به : ما عدة رجال الغيب وما الدليل على وجودهم ؟

فأجاب بقوله : رجال الغيب سوا بذلك لعدم معرفة أكثر الناس لهم ، رأسهم قطب الغوث الفرد الجامع جعله الله دائرا في الآفاق الأربعة أركان الدنيا كدوران الفلك في أفق السماء ، وقد ستر الله أحواله عن الخاصة والعامّة غيرة عليه غير أنه يرى عالما كجاهل وأبلة كفظن وتاركا آخذنا قريبا بعيدا سهلا عسرا أمنا حذرا ، ومكانته من الأولياء كالنقطة من الدائرة التي هي مركزها به يقع صلاح العالم. والأوتاد : وهم أربعة لا يطلع عليهم إلا الخاصة واحد باليمن وواحد بالشام وواحد بالمشرق وواحد بالمغرب : والأبدال : وهم سبعة على الأصح وقيل ثلاثون وقيل أربعة عشر كذا قاله اليافعي ، وسيأتي حديث أنهم أربعون وحديث أنهم ثلاثون وكل منهما يعكّر على قوله ، والأصح أنهم سبعة . والنقباء : وهم أربعون . والنجباء : وهم ثلثمائة فإذا مات القطب أبدل بخيار الأربعة أو أحد الأربعة أبدل بخيار السبعة أو أحد السبعة أبدل بخيار الأربعين أو أحد الأربعين أبدل بخيار الثلاثمائة أو أحد الثلاثمائة أبدل بخير الصالحين فإذا أراد الله قيام الساعة أمانتهم أجمعين ، وذلك أن الله يدفع عن عباده البلاء بهم وينزل بهم قطر السماء ، وروى بعضهم عن الخضر أنه قال : ثلثمائة هم الأولياء وسبعون هم النجباء وأربعون هم أوتاد الأرض وعشرة هم النقباء وسبعة هم العرفاء وثلاثة هم المختارون وواحد هو الغوث : وجاء عن علي كرم الله وجهه أنه قال : الأبدال بالشام والنجباء بمصر والعصائب بالعراق والنقباء بخرسان والأوتاد بسائر الأرض والخضر عليه الصلاة والسلام سيد القوم : وفي حديث الإمام الرافعي أنه صلى الله عليه وسلم قال « إن لله في الأرض ثلثمائة قلوبهم على قلب آدم ، وله أربعون قلوبهم على قلب موسى ، وله سبعة قلوبهم على قلب إبراهيم وله خمسة قلوبهم على قلب جبريل وله ثلاثة قلوبهم على قلب ميكايل وواحد قلبه على قلب إسرافيل فإذا مات الواحد أبدل الله مكانه من الثلاثة ، وإذا مات من الثلاثة أبدل مكانه من الخمسة ، وإذا مات من الخمسة أبدل الله مكانه من السبعة ، وإذا مات من السبعة أبدل الله مكانه من الأربعين ، وإذا مات من الأربعين أبدل الله مكانه من الثلاثمائة وإذا مات من الثلاثمائة أبدل الله مكانه من العامة يدفع الله بهم البلاء عن هذه الأمة قال اليافعي رضي الله عنه ، قال بعض العارفين : والواحد المذكور في هذا الحديث هو القطب وهو الغوث قال بعضهم : لم يذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم قلبه في جملة الأنبياء والملائكة لأنه لم يخلق الله في عالم الخلق والأمر أعز وأطف وأشرف من قلبه صلى الله عليه وسلم فقلوب الملائكة والأنبياء والأولياء بالإضافة إلى قلبه كإضافة سائر الكواكب إلى الشمس ، ولقد سمعت النجم الأصبهاني رضي الله تعالى عنه خلف مقام إبراهيم الخليل صلى الله عليه وسلم يذكر أن الخضر عليه السلام سأل الله عز وجل أن يقبضه عند ما يرفع القرآن ، والظاهر والله أعلم أن القطب وسائر الأولياء المعدودين وغيرهم من الموجودين في ذلك الوقت يطلبون الموت

أيضا حينئذ إذ ليس بعد رفع القرآن تطيب الحياة لأهل الخبر بل لا يبقى في الأرض خير ، وما ذكرته من حياة الخضر هو الذي قطع به الأولياء ورجحه الفقهاء والأصوليون وأكثر المحدثين ، وقد اجتمع به وأخبر عنه من لا يحصى من الصديقين والأولياء في كل زمان ، بل والله لقد أخبروني أنه اجتمع لي وسألني عن شيء فأجبته ولم أعرفه لأنه لم يعرفه إلا صاحب استعداد ممن شاء الله ؛ ومبالغة ابن الجوزي في إنكار حياته خلوا منه إذ هو إنكار للشمس وليس دونها حجاب ، بل كلامه فيه متناقض لأنه روى في حياته أربع روايات بالأسانيد المتصلة عن علي وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم ، وكذلك إنكاره على أكابر من الصوفية أشياء صدرت عن أحوال لا يعرفها وعلوم لا يدركها ولا يفهمها ، والعجب منه أنه يحكي عنهم كلمات عظيمة عجيبة يطرز بها كلامه ثم ينكرها عليهم في موضع آخر انتهى كلام الياقعي ملخصا . والحديث الذي ذكره إن صح فيه فوائد خفية : منها : أنه مخالف للعدد السابق قبله ، وقد يجاب بأن تلك الأعداد اصطلاح بدليل وقوع الخلاف في بعضهم كالأبدال فقد يكونون في ذلك العدد نظروا إلى مراتب عبروا عنها بالأبدال والنقباء والنجباء والأوتاد وغير ذلك مما مر ، والحديث نظر إلى مراتب أخرى والكل متفقون على وجود تلك الأعداد . ومنها : أنه يقتضى أن الملائكة أفضل من الأنبياء ، والذي دل عليه كلام أهل السنة والجماعة إلا من شذ منهم أن الأنبياء أفضل من جميع الملائكة .

[مطلب : في الاختلاف في أن الأفضل إسرئيل أم غيره من الملائكة]

ومنها : أنه يقتضى أن ميكائيل أفضل من جبرائيل والمشهور خلافه ، وأن إسرئيل أفضل منهما وهو كذلك بالنسبة لميكائيل ، وأما بالنسبة لجبرئيل ففيه خلاف والأدلة فيه متكافئة فقيل جبرئيل أفضل لأنه صاحب السر الخصوص بالرسالة إلى الأنبياء والرسول والقائم بخدمتهم وتربيتهم ، وقيل إسرئيل لأنه صاحب سر الخلائق أجمعين إذ اللوح المحفوظ في جبهته لا يطلع عليه غيره وجبرئيل وغيره إنما يتلقون ما فيه عنه ، وهو صاحب الصور القائم ملتقما له ينتظر الساعة والأمر به لينفخ فيه فيموت كل شيء إلا من استثنى الله ثم بعد أربعين سنة يؤمز بالنفخ فيحيون ثم يبعثون .

واعلم أن هذا الحديث لم أر من خرجه من حفاظ المحدثين الذين يعتمد عليهم ، لكن وردت أحاديث تؤيد كثيرا مما فيه منها حديث أبي نعيم في الحلية « خيار أمتي كل قرن خمسمائة والأبدال أربعون فلا الخمسمائة ينقصون ولا الأبدال ، كلما مات منهم رجل أبدل الله من الخمسمائة مكانه وأدخله في الأربعين مكانه ، يعفون عن ظلمهم ويحسنون لمن أساء إليهم ويتسامتون فيما آتاهم الله وهم في الأرض كلها » ومنها حديث أحمد « الأبدال في هذه الأمة ثلاثون رجلا قلوبهم على قلب إبراهيم خليل الرحمن كلما مات رجل أبدل مكانه رجلا » ولتخالف بين الحديثين على عدد الأبدال لأن البديل له إطلاقان كما يعلم من الأحاديث الآتية في تخالف علاماتهم وصفاتهم ، أو أنهم قديكون في زمان أربعين وفي آخر ثلاثين ، لكن يعكز على هذا رواية « ولا الأربعون كلما مات رجل النخ » والرواية الآتية « وهم أربعون رجلا كلما مات النخ » . ومنها حديث الطبراني « إن الأبدال في أمتي ثلاثون بهم تقوم الأرض وبهم يمتطرون وبهم ينصرون » وحديث ابن عساكر « إن الأبدال بالشام يكونون وهم أربعون رجلا بهم تسقون الغيث وبهم تنصرون على أعدائكم يصرف بهم عن أهل الأرض البلاء والغرق » . ومنها حديث الطبراني « الأبدال في أهل الشام وبهم تنصرون وبهم ترزقون » ؛ ومنها حديث أحمد « الأبدال بالشام وهم أربعون رجلا

كلما مات رجل أبدل الله مكانه رجلا تسقون بهم الغيث وتنصرون بهم على الأعداء ويصرف عن أهل الشام بهم العذاب . ومنها حديث الجلال الذي رواه في كرامات الأولياء ورواه الديلمي أيضا « الأبدال أربعون رجلا وأربعون امرأة كلما مات رجل أبدل الله مكانه رجلا وكلما ماتت امرأة أبدل الله مكانها امرأة » . ومنها خبر الحاكم عن عطاء مرصلا « الأبدال من الموالي » . ومنها خبر ابن أبي الدنيا مرصلا « علامة أبدال أمي أنهم لا يلعنون شيئا أبدا » ورفع معضل ومنها خبر بن حبان « لا تخلو الأرض من ثلاثين وثمانين مثل إبراهيم خليل الرحمن بهم تغاثون وبهم ترزقون وبهم تمطرون » ومنها خبر البيهقي « إن أبدال أمي لم يدخلوا الجنة بأعمالهم ، ولكن إنما دخلوها برحمة الله وسخاوة الأنفس وسلامة الصدر ورحمة لجميع المسلمين » ومنها خبر الطبراني في الأوسط « لن تخلو الأرض من أربعين رجلا مثل خليل الرحمن بهم تسقون وبهم تنصرون مامات منهم أحد إلا أبدل الله مكانه آخر » ومنها خبر ابن عدى في كامله « البدلاء أربعون اثنان وعشرون بالشام وثمانية عشر بالعراق كلما مات منهم أحد أبدل الله مكانه آخر ، فإذا جاء الأمر قبضوا كلهم فعند ذلك تقوم الساعة » ومنها خبر أبي نعيم في الحلية أيضا « لا يزال الأربعون رجلا من أمي قلوبهم على قلب إبراهيم يدفع بهم عن أهل الأرض يقال لهم الأبدال لأنهم لم يدركوها بصلاة ولا بصوم ولا بصدقة ، قال ابن مسعود راويه : فيم أدركوها يا رسول الله ؟ قال : بالسخاء والنصيحة للمسلمين » ومما جاء في القطب كما قال بعض المحدثين خبر أبي نعيم في الحلية « إن الله تعالى في كل بدعة كيد بها الإسلام وأهله وليا صالحا يذب عنه ويتكلم بعلاماته فاغتنموا حضور تلك المجالس بالذب عن الضعفاء ، وتوكلوا على الله وكفى بالله وكيفا » ومما جاء في جميع من ذكر وغيرهم حديث الترمذي الحكيم وأبي نعيم « في كل قرن من أمي سابقون » وحديث أبي نعيم « لكل قرن من أمي سابقون » والحديث المشهور « يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمر دينها » والحديث الذي رواه الشيخان وغيرهما من طرق كثيرة « لا تزال طائفة من أمي ظاهرين حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون » وفي رواية لهما « لا تزال طائفة من أمي قائمة على الحق لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون على الناس » وفي أخرى لابن ماجه « لا تزال طائفة من أمي قائمة على الحق قواما على أمر الله لا يضرها من خالفها » وفي أخرى لابن ماجه « لا تزال طائفة من أمي منصورون لا يضرهم خذلان من خذلهم حتى تقوم الساعة » وفي أخرى لمسلم وأحمد « لا تزال طائفة من أمي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة فينزل عيسى بن مريم فيقول أميرهم تعال صل بنا فيقول لا إن بعضكم على بعض أمير تكرمه من الله لهذه الأمة » .

[مطلب : في المراد بالمحدثين في قول الإمام أحمد : الأبدال إن لم يكونوا

أصحاب الحديث فمن هم ؟]

[تنبيه] قال يزيد بن هرون : الأبدال هم أهل العلم أى النافع الذى هو علم الظاهر والباطن لاعلم الظاهر وحده . وقال الإمام أحمد رضى الله عنه : هم إن لم يكونوا أصحاب الحديث فمن هم ، ومراده بأصحاب الحديث من هو مثله ممن جمع بين علمي الظاهر والباطن وأحاط بالأحكام والحكم والمعارف والمساكن كالأئمة الثلاثة الشافعى ومالك وأبى حنيفة وأحمد ونظرائهم ، فإن هؤلاء أخيار الأبدال والنجباء والأوتاد فاحذر أن تسيء ظنك بأحد من مثل أولئك ويسول لك الشيطان ومن استولى عليه ممن لم يهتد بنور العلم أن أئمة الفقهاء والمجتهدين

لم يبلغوا تلك المراتب ، وقد اتفقوا على أن الشافعي رضي الله عنه كان من الأوتاد ، وفي رواية أنه تقطب قبل موته . وكذلك جاء هذا عن بعض تابعيه من الفقهاء كالإمام النووي وغيره .

[مطلب : في مسكن النقباء وغيرهم من أي أرض هو ؟]

وروى الخطيب في تاريخ بغداد عن الكنانى أنه قال : النقباء ثلثمائة والنقباء سبعون والبدلاء أربعون والأخيار سبعة والعمد أربع والغوث واحد ، فمسكن النقباء المغرب ومسكن النقباء بمصر ومسكن الأبدال الشام والأخيار سياحون في الأرض والعمد زوايات الأرض ومسكن الغوث مكة ، فإذا عرضت الحاجة من أمر العامة ابتهل فيها النقباء ثم النقباء ثم الأبدال ثم الأخيار ثم العمد ، فإن أجيئوا وإلا ابتهل الغوث فلا يتم مسألته حتى تجاب دعوته انتهى . وفيه تأييد لبعض ما مر ومخالفة له وذلك كله يبين أن تلك الأعداد ترجع إلى الاصطلاحات ولا مشاحة في الاصطلاح .

[مطلب : في حكاية غريبة]

ولقد وقع لي في هذا المبحث غريبة مع بعض مشايخي هي أني إنماربيت في حجور بعض أهل هذه الطائفة أعنى القوم السالمين من المحذور واللوم فوقر عندي كلامهم لأنه صادف قلبا خاليا فتمكن ، فلما قرأت في العلوم الظاهرة وسنى نحو أربع عشرة سنة فقرأت مختصر أبي شجاع على شيخنا أبي عبد الله الإمام المجمع على بركته وتنسكه ، وعلمه الشيخ محمد الجويني بالجامع الأزهر بمصر المحروسة فلازمته مدة وكان عنده حدة فانجر الكلام في مجلسه يوما إلى ذكر القطب والنقباء والأبدال وغيرهم ممن مر فبادر الشيخ إلى إنكار ذلك بغلظة وقال هذا كله لاحقيقة له وليس فيه شيء عن النبي صلى عليه وسلم ، فقلت له وكنت أصغر الحاضرين معاذ الله بل هذا صدق وحق لا مرية فيه لأن أولياء الله أخبروا به وحاشاهم من الكذب ، ومن نقل ذلك الإمام البيهقي وهو رجل جمع بين العلوم الظاهرة والباطنة فزاد إنكار الشيخ وإغلاظه على فلم يسعني إلا السكوت فسكت وأضمرت أنه لا ينصرفني إلا شيخنا شيخ الإسلام والمسلمين وإمام الفقهاء والعارفين أبو يحيى زكريا الأنصاري ، وكان من عادتي أني أقود الشيخ محمد الجويني لأنه كان ضريرا وأذهب أنا وهو إلى شيخنا المذكور أعنى شيخ الإسلام زكريا يسلم عليه ، فذهبت أنا والشيخ محمد الجويني إلى شيخ الإسلام فلما قربنا من محله قلت للشيخ لا بأس أن أذكر لشيخ الإسلام مسألة القطب ومن دونه وننظر ما عنده فيها ، فلما وصلنا إليه أقبل على الشيخ الجويني وبالغ في إكرامه وسؤال الدعاء منه ثم دعا لي بدعوات منها اللهم فقهاه في الدين وكان كثيرا ما يدعوني بذلك ، فلما تم كلام الشيخ وأراد الجويني الانصراف قلت لشيخ الإسلام ياسيدي القطب والأوتاد والنقباء والأبدال وغيرهم ممن يذكره الصوفية هل هم موجودون حقيقة ؟ فقال نعم والله يا ولدي ، فقلت له ياسيدي إن الشيخ وأشرت إلى الشيخ الجويني ينكر ذلك ويبالغ في الرد على من ذكره ، فقال شيخ الإسلام هكذا يا شيخ محمد وكرر ذلك عليه حتى قال له الشيخ محمد يامونا شيخ الإسلام آمنت بذلك وصدقت به وقد ثبت ، فقال هذا هو الظن بك يا شيخ محمد ثم قمنا ولم يعاتبني الجويني على ما صدر مني .

ونظير هذه الواقعة من بعض ووجهها ما وقع لي وعمري نحو ثمانية عشر سنة مع بعض مشايخنا أيضا وهو شيخ الإسلام الشمس الدلحي ، وكان أعطى في العلوم الشرعية والعقلية من مائة التصنيف وقوة السبك

ملم يعطه أحد من أهل زمانه، كنا نقرأ عليه ذات يوم في شرح التلخيص للسعد التفتازاني وفي كتاب صنفه الشيخ في أصول الدين فوق ذكر العارف بالله تعالى عمر بن الفارض رضي الله تعالى عنه في المجلس ، فبادر الشيخ وقال قاتله الله ما أكفره كيف وكلامه ينطق بالحلول والاتحاد وأما شعره ففي الذورة العليا ، فقلت له من بين الحاضرين حاشاه الله من الكفر ومن الحلول والاتحاد ، فأغلظ الشيخ في الإنكار عليّ وعليه فأغلظت في جوابه وكان بالشيخ مرض بضيق النفس ، وكان قد أخبرنا أن له مدة مديدة لا يقدر على وضع جنبه على الأرض ليلا ولا نهار . فقلت له ياسيد أنا التزم لك أنك إن رجعت عن إنكارك عليّ الشيخ عمر بن الفارض وابن عربي وتابعيهما برئت من هذا الداء العضال . فقال هذا لا يصبح ؛ فقلت صدقوا قولي بالرجوع عن ذلك مدة يسيرة فإن ذهب وإلا فأنتم تعرفون ما ترجعون إليه ؛ فقال يمكن أن نجرب ثم أظهر لنا الرجوع والتوبة فانصلح حاله وخف مرضه مدة مديدة ، وكنت أقول له ياسيدي صحبت ضماتي فيضحك ويعجبه ذلك ، وفي تلك المدة ماسمعتنا منه عن هذه الطائفة إلا خيرا ، ثم عاد فعاد له بعد ذلك المرض بأشد ما كان وأتعبه فأذيق ألم ذلك المرض واستمر يشدد عليه بعد ذلك نحو عشرين سنة حتى مات وهو على حاله .

[مطلب : في حد التصوف وغير ذلك من الفوائد]

وسئل نفع الله به : ما حد التصوف والصوفي ولم سمي بذلك ومتى حدثت هذه التسمية وما الفرق بين الصوفي وغيره من الفرق المنتمية للصوفية ، وما الفرق بين التصوف والفقر والزهد وبين الصوفي والمتصوف والمتشبه ؟ .

فأجاب بقوله : اختلفت عبارة العارفين في حدّه على أكثر من ألف قول نظرا إلى شروطه وآدابه وغاياته وثمراته . فحدّه سيد الطائفة الجنيد رضي الله عنه بأن يكون مع الله بلا علاقة وبأن يملك الحق عنك ويحييك به ، وبأنه ذكر مع اجتماع ووجد مع استماع وعمل مع اتباع . وأبو محمد روم بأنه استرسال النفس مع الله على ما يريد . وأبو محفوظ معروف الكرخي بأنه الأخذ بالحقائق واليأس مما في أيدي الخلائق . وأبو علي الروذباري بأنه الإناحة على باب الحبيب وإن طرد . وأبو محمد الحريري بأنه التحلي بكل خاق حسن سني والتخلي عن كل خاق ذني .

واختلفت عبارتهم في حد الصوفي نظرا لذلك ، فحدّه الجنيد بأنه كالأرض يطرح عليها كل قبيح ولا يخرج منها إلا كل مليح ، وكان الأستاذ أبو علي الدقاق شرح ذلك بقوله أحسن ما قيل في هذا الباب قول من قال هذا طريق لا يصلح إلا لأقوام كنست بأرواحهم المزابل . وأبو محمد سهل بن عبد الله بأنه من صفا من الكدر وتسلى عن الكفر وانقطع إلى الله عن البشر واستوى عنده الذهب والمدر : وذو النون بأنهم قوم آثروا الله على كل شيء فأثرهم على كل شيء .

واختلفوا أيضا في المنسوب إليه فقيل نسب للصفة التي كانت بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم لفقراء المهاجرين ، وقيل إلى الصف الأول بين يدي الله عز وجل بارتفاع همهم وإقبالهم على الله بقلوبهم ، وقيل إلى الصوف لأنه لباسهم غالبا لكونه أقرب إلى الخمول والتواضع والزهد ولكونه لباس الأنبياء صلى الله عليهم وسلم ، وقد جاء أن نبينا صلى الله عليه وسلم كان يركب الحمار ويلبس الصوف ، وفي حديث « مو » بالصخرة من الروحاء سبعون نبيا حفاة عليهم العبادة يؤمون البيت الحرام وفي آخر يوم كلم الله موسى

عليه السلام كان حايه جبة من الصوف وسراويل من صوف وكساء من صوف : . وقال الحسن البصرى : لقد أدركت سبعين بديرا لباسهم من الصوف . قال اليافعي : وهذا القول الثالث هو المناسب للاشتقاق اللغوي أعنى النسبة إلى الصوف ، وقيل أصل هذا الاسم صوفى من الصفا أو من المصفاة وبين العارف الشهاب السهروردى وقت حدوث هذا الاسم ، فقال ما حاصله لم يكن هذا الاسم في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال كان في زمن التابعين ، ونقل عن الحسن البصرى أنه قال : رأيت صوفيا في المطاف فأعطيته شيئا فقال : معى أربعة دوانق تكفيين ، ونحوه ماجاء عن سفيان الثورى لولا أبو هاشم الصوفى ما عرفت دقائق الرياء ، وقيل لم يعرف هذا الاسم إلى المائتين من الهجرة لأن من رأى النبي صلى الله عليه وسلم أحق باسم الصحابي لشرفه على كل وصف ومن رأى الصحابة وأخذ عنهم العلم أحق باسم التابعى لذلك ، ثم لما بعد عهد النبوة وتوارى نورها واختلفت أيضا الآراء وكدر شرب العلوم شرب الأهوية وتزعزعت أبنية المتقين واضطربت عزائم الزاهدين وغلبت الجهالات وكثف حجابها وكثرت العادات وتملكت أربابها وتزخرفت الدنيا وكثر خطابها ، تفرد طائفة بأعمال صالحه وأحوال سنية واغتموا العزلة واتخذوا لنفوسهم زوايا يجتمعون فيها تارة وينفردون أخرى أسوة أهل الصفة تاركين للأسباب مبتهلين إلى رب الأرباب فأثمر لهم صالح الأعمال سنى الأحوال وتهاضفء الفهوم لقبول العلوم ، وصار لهم بعد اللسان لسان وبعدا عرفان عرفان وبعدا الإيمان إيمان كما قال حارثة أصبحت مؤمنا حقا لما كوشف بمرتبة في الإيمان غير ما عهد فصار لهم بمقتضى ذلك علوم يعرفونها وإشارات يعهدونها ، فحرروا لنفوسهم اصطلاحات تشير إلى معارف يعرفونها وتعرب عن أحوال يجدونها فأخذ ذلك الخلف من السلف حتى صار ذلك رسما مستمرا وخيرا مستقرا في كل عصر وزمان فظهر هذا الاسم بينهم وتسموا به ، فالاسم ستمهم والعلم بالله صفتهم والعبادة حليتهم والتقوى شعارهم وحقائق الحقيقة أسرارهم انتهى : وسبقه القشيري في رسالته إلى أكثر من ذلك فإنه قال ما حاصله : اعلموا أن المسلمين بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتسم أفاضلهم في عصرهم بتسمية علم سوى الصحابة إذ لا أفضلية فوقها ثم سمي من أدركهم التابعين ثم من أدركهم تابعى التابعين ، ثم تباينت المراتب فقيل لخواص الناس ممن لهم شدة عناية بأمر الدين الزهاد والعباد .

[مطلب : في الاختلاف في نسبة الصوفى لأى شىء وفي أى زمن حدث]

ثم ظهرت البدع وحصل التداعى من الفرق ، فشكل فريق ادعوا أن فيهم زهدا فانفرد خواص أهل السنة المرعون أنفاسهم مع الله تعالى الحافظون قلوبهم عن طوارق الغفلة باسم التصوف ، واشتهر هذا الاسم لهؤلاء الأكابر قبل المائتين من الهجرة انتهى . قال الإمام الشهاب السهروردى : ومن انتمى إلى الصوفية وليس منهم قوم يسمون أنفسهم قلندرية تارة وملامتية أخرى . قال : وقد ذكرنا حال الملامتية وأنه حال شريف ومقام عزيز وتمسك بالسنن والآثار وتحقق بالإخلاص والصدق وليس مما يزعم المفتونون بشىء : وأما القلندرية فهم أقوام ملكهم سكر طيبة القلوب حتى خرقوا العادات وطرخوا التقايد بأداب المجالسات وساحوا في ميادين طيبة القلوب فقلت أعمالهم من الصلاة والصوم إلا الفرائض ، ولم يبالوا بتناول شىء من لذات الدنيا المباحة برخصة الشرع ؛ وربما اقتصروا على رعاية الرخصة ولم يطلبوا حقائق العزيمة ومع ذلك يتمسكون بترك الأدخار وترك الجمع والإستهكار ولا يتوسمون بوسم المتقشفين والمتزهدين والمتعبدين ، وقنعوا بطيب

قلوبهم مع الله تعالى ولم يتطلبوا إلى طلب مزيد سواها ، والفرق بين الملامتي والهلندري أن الأول بالغ مع تمسكه بأبواب الخير والبر وبذله الجهد في ذلك ، وطلب المزيد في كتم العبادة والأحوال حتى ترقى بالعلوم في كل أحواله حتى لا يفتن به ، والثاني يبالي في تحرير العبادات غير متقيد بهيئة ولا يبالي بما يعرف من أحواله أو يجمل وليس رأس ماله إلا طيبة قلبه . وأما الصوفي فهو الذي يضع كل شيء في موضعه ويدبر أوقاته وأحواله كلها بالعلم يقيم الخلق مقامهم ويقوم أمر الحق مقامه ويستر ما ينبغي ستره ويظهر ما ينبغي إظهاره كل ذلك مع حضور عقل وصحة توحيد وكمال معرفة ورعاية صدق وأخلاق ، ووقع لقوم مفتونين أنهم سموا أنفسهم ملامتية ولبسوا لبس الصوفية لينسبوا إليهم وليسوا منهم في شيء ، بل هم في غرور وباطل وغلط يتسترون بلبس الصوفية توكيا تارة ودعوى أخرى ، وبعض هؤلاء ينهجون منهج أهل الإباحة ويزعمون أن ضمايرهم خلصت إلى الله وأن الرسم بمراسم الشريعة رتبة العوام ، وهذا هو عين الإلحاد والزندقة إذ كل حقيقة ردتها الشريعة زندقة ، وبعضهم يقول بالحلول ويزعمون أن الله تعالى حل فيهم ويحل في أجسامهم مصطفيا ، ويسبق إلى فهمهم معنى من النصارى في اللاهوت والناسوت تعالى الله أن يحل في شيء أو يحل به شيء ، ومنهم من يستحل النظر إلى المستحسنتات إشارة إلى هذا النهم ، وبعضهم يزعمون أنهم مجبورون على الأشياء لأفعل لهم مع الله ويسترسلون في المعاصي وكل ما تدعو إليه النفوس ويركنون إلى البطالة ودوام الغفلة والاعتذار بالله والخروج من الملة وترك الحدود والأحكام والحلال والحرام ، وقد سئل سهل رضى الله عنه عن رجل يقول : أنا كالباب لا أتحرك إلا إذا حرك ، فقال : هذا لا يقوله إلا أحد رجلين إما صديق إشارة إلى أن قوام الأشياء بالله مع إحكام الأصول ورعاية حدود العبودية ، وإما زنديق لإحالة للأشياء على الله وإسقاطا للوم عن نفسه وإخلاقا عن الدين ورسمه ، وبعضهم ربما كان ذا ذكاء وفطنة غريزية ويكون قد سمع كلمات تعلقت بباطنه فيتألف له من باطنه كلمات ينسبها إلى الله تعالى وأنها مكاملة الله إياه مثل أن يقول قال لي وقلت له ، وهذا رجل جاهل بنفسه وحديثها وبربه وبكيفية بيان المكاملة والمحادثة ، أو عالم ببطلان ما يقوله وإنما يحمله هواه على الدعوى بذلك ليوهم أنه قد ظفر بشيء وكل هذا ضلال ، وسبب تجريه ماسمعه من كلام بعض المحققين عن مخاطبات وردت عليهم بعد طول معاملات لهم ظاهرة وباطنة وتمسكهم بأصول القوم من صدق التقوى وكمال الزهد في الدنيا ، فلما صفت أسرارهم تشكلت في سرأثرهم مخاطبات موافقة للكتاب والسته مفهوما عند أهل موافقا للعلم ويكون ذلك مناجاة لسرأثرهم ومناجاة سرأثرهم إياهم فيثبتون لأنفسهم مقام العبودية ولمولاهم الربوبية فيضيفون ما يجدونه إلى نفوسهم وإلى مولاهم ، وهم مع ذلك عالمون بأن ذلك ليس بكلام الله وإنما هو علم حادث أحدثه الله في بواطنهم فطريق الأصحاء في ذلك الفرار إلى الله تعالى من كل ما تحدث نفوسهم به حتى إذا برئت ساحتهم من الهوى ألهموا في بواطنهم شيئا ينسبونوه إلى الله تعالى نسبة الحادث إلى الحادث لانسبة الكلام إلى المتكلم ليصانوا عن الزيف والتحريف انتهى حاصل كلامه رضى الله عنه :

وحاصله أن هذا يرجع إلى الإلهام الذي قاله السادة الصوفية إنه حجة لتوفر قرآن عند من وقع له تفضي بحقيقته وأنه ليس من الخواطر النفسانية في شيء قطعا ، وخالفهم الفقهاء والأصوليون فيه للإلحاد من أصله كيف والحديث الصحيح « إن في أمي ٧ محدثون أو ملهون ومنهم عمر رضى الله تعالى عنه » بل لثلا يدعيه ويحتج به من ليس من أهله ، ولأنه لا ثقة بخواطر غير المعصوم فربما يحظر له في حديث نفسه أنه إلهام وزن

له الشيطان ذلك بمخايل يظهرها له فيظن صدقها فيعتمد حقيقة ذلك الوارد ، وفي الحقيقة ليس هو وارد حتى وإنما هو حديث نفس وخاطر شيطاني حمله عليه عدم جريانه على قوانين الاستقامة والقيام بالعبودية على وجهها الأكمل ، فلما كان للنفس والهوى والشيطان دخل في تزيين ذلك والتلبس فيه رأى الفقهاء والأصوليون أن المصلحة للناس المتكفلة بسلامتهم من تغرير الشيطان والوقوع في هفوة الطغيان قطعهم عن الاحتجاج بالإلهامات ، وأن ذلك باب يجب سده على الناس لئلا يترتب على فتحه لهم من المفاسد ما لا يحصى .

[مطلب : في الفرق بين التصوف والفقر والزهد]

وأما الفرق بين التصوف والفقر والزهد فهو كما قال الإمام الشهاب السهروردي هو أن التصوف اسم جامع لمعاني الفقر ومعاني الزهد مع مزيد وإضافات لا يكون الرجل بدونها صوفيا وإن كان زاهدا فقيرا ، بل قيل : نهاية الفقر مع شرفه بداية التصوف . قال : وأهل الشام لا يفرقون بين الفقراء والصوفية في قوله عز وجل (للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضربا في الأرض) الآية .

والحق أن بينهما فرقا لأن الفقير متمسك بفقره مؤثر له على الغنى لعلمه بفضائله التي منها أن الفقراء يدخلون الجنة قبل الأغنياء بخمسمائة عام فهو لملاحظة العوض الباقي معرض عن الحاصل الفاني ، وهذا عين الاعتلال في طريق الصوفية لأنه يتطلع إلى الأعواض ولم يترك الغنى إلا لأجلها والصوفي يترك الأشياء للأعواض الموعودة بل للأحوال الموجودة فإنه ابن وقته . وأيضا الفقير ترك الحظ العاجل اختيارا منه وإرادة والاختيار والإرادة علة في حال الصوفي لأن الصوفي صار قائما في الأشياء بإرادة الله تعالى لإرادة نفسه ، فلا يرى فضيلة في صورة فقره ولا في صورة غناه ، وإنما يرى الفضيلة فيما يوافق الحق فيه ويدخله عليه ويعلم الإذن من الله في الدخول في الشيء ، وقد يدخل في صورة سعة مباينة للفقر بإذن من الله فيرى الفضيلة حينئذ في السعة لمكان إذن الله في ذلك ، ولا يفسح في السعة والدخول فيها للصادقين إلا بعد إحكامهم علم الإذن وفي هذه منزلة الأقدام وباب دعوى للمدعين ؛ ومامن حال يتحقق به صاحب الحال إلا وقد يحكيه ركب الحال (ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة) ، فإذا اتضح لك معنى الفرق بين الفقر والتصوف وإن كان الفقر أساس التصوف وبه قوامه على الوصول إلى رتب التصوف على طريقة الفقر لاعلى معنى أنه يلزم من وجود التصوف وجود الفقر انتهى : والفرق بين الفقر والزهد أن الفقر فيه تحل بمحاسنه كالاطراح والخمول والتمزق وخدمة الفقراء والوجد والكياسة والرياضة والأدب ، والتنقي من الأوصاف الذميمة كالسكبر والعجب والحسد وهذه قد لا توجد مع الزهد :

والحاصل أن محاسن الزاهد بعض محاسن الفقير ومحاسن الفقير بعض محاسن الصوفي .

[مطلب : في الفرق بين الصوفي والتصوف والمتشبه]

وأما بيان الفرق بين الصوفي والتصوف والمتشبه ، فقد بينه السهروردي أيضا بأن طريق الصوفية أوله إيمان ثم علم ثم ذوق فالمتشبه صاحب إيمان والإيمان بطريق الصوفية أصل كبير : قال سيد الطائفة أبو القاسم الجنيد قدس الله شره : التصديق بطريقنا هذا ولاية : قال السهروردي : لأن الصوفية تميزوا بأحوال عزيزة وآثار مستغربة عند أكثر الخلق لأنهم مكاشفون بالقدر وغرائب العلوم وإشاراتهم إلى عظيم أمر الله والقرب منه ،

والإيمان بذلك إيمان بالقدرة ولم علوم من هذا القبيل فلا يؤمن بطريقهم إلا من خصه الله تعالى بمزيد عنايته فالمتشبه صاحب إيمان والمتصوف صاحب علم لأنه بعد الإيمان اكتسب مزيد علم بطريقهم وصار له في ذلك مواجيد يستدل بها على سائرهما ، والصوفي صاحب ذوق فالمتصوف الصادق نصيب من حال الصوفي والمتشبه الصادق نصيب من حال المتصوف : قال : وهكذا سنة الله تعالى جارية أن كل صاحب حال له ذوق فيه لا بد أن يكشف له علم بحال أعلى مما هو فيه فيكون في حاله الأول صاحب ذوق وفي الحال الذي كوشف به صاحب علم وبحال فوق ذلك صاحب إيمان : ثم قال بعد كلام طويل : الصوفي في مقاومة الروح صاحب مشاهدة والمتصوف في مقاومة القلب صاحب مراقبة ، والمتشبه في مقاومة النفس صاحب مجاهدة ومحاسبة ، فتكوين الصوفي بوجود قلبه وتكوين المتصوف بوجود نفسه ، والمتشبه لا تكوين له لأن التكوين لأرباب الأحوال والمتشبه مجتهد سالك لم يصل بعد إلى الأحوال والكل يجمعهم دائرة الاصطفاء في قوله تعالى (ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله) قال بعضهم : الظالم يجرع من البلاء والمقتصد يصبر عند البلاء والسابق يتلذذ بالبلاء ، وقال بعضهم : الظالم يعبد على الغفلة والعادة ، والمقتصد يعبد على الرغبة والرغبة ، والسابق يعبد على الهيبة والمنة ، وقال بعضهم : الظالم صاحب الأقوال والمتصوف صاحب الأفعال والسابق صاحب الأحوال ، وكل هذه الأقوال قريبة التناسب من حال الصوفي والمتصوف والمتشبه وكلهم من أهل الفلاح والنجاح : والمتشبه بالصوفية ما اختار التشبه بهم دون غيرهم من الطوائف إلا لحيته إياهم وهو على قصوره عن القيام بما هم فيه يكون معهم لموضع إرادته ومحبته ، وقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « المرء مع من أحب فقال أبو ذر يارسول الله الرجل يحب القوم ولا يستطيع يعمل كعملهم قال أنت يا أبا ذر مع من أحببت ، قال فإني أحب الله ورسوله قال فإنك مع من أحببت » قال الشهاب السهروردي : جاء فقني إلى الشيخ أحمد الغزالي بن أخي حجة الإسلام يريد منه أن يلبسه الخرقة فأرسله إلى شيخنا أي والظاهر أنه عمه أبو النجيب ليذكر له معنى الخرقة ، فجاء إليه فذكر للمبتدى شروطها وآدابها وحقوقها ، فجن الرجل عن ذلك ورجع للغزالي فاستحضره وقال له : ما ذكرته صحيح ، ولكن إذا أزمنا المبتدى بذلك نفر وعجز عن القيام به ، فنحن نلبسه الخرقة حتى يتشبه بالقوم ويتزيا بزيمهم فيقربه ذلك من مجالستهم ومحافلهم ، فبكرة مخالطته بهم ونظره إلى أحوال القوم ومسيرهم يحب أن يسلك بذلك مسلكهم ويصل بذلك إلى شيء من أحوالهم : قال الشهاب السهروردي : فالمتشبه الحقيقي له إيمان بطريق القوم وعمل بمقتضاه وسلوك واجتهاد لأنه صاحب مجاهدة ومحاسبة كما مر ثم يصير متصوفا صاحب مراقبة ثم يصير صوفيا صاحب مشاهدة ، فأما من لم يقصد أوائل مقاصدهم بل هو على مجرد تشبه ظاهر من ظاهر التشبه والمشاركة في الزى والصورة دون السيرة والصفة فليس متشبا بالصوفية لأنه غير محاك لهم في الدخول في بداياتهم ، فإذا هو متشبه بالمتشبه يعزى إلى القوم بمجرد لبسه ومع ذلك هم القوم لا يشق بهم جلسهم ، وقد ورد « من تشبه بقوم فهو منهم » .

[مطلب : فيمن ينكر على الصوفية إجمالا أو تفصيلا]

وسئل رضى الله عنه : عن قوم من الفقهاء ينكرون على الصوفية إجمالا أو تفصيلا فهل هم معنورون أم لا ؟

فأجاب بقوله : ينبغي لكل ذى عقل ودين أن لا يقع في ورطة الإنكار على هؤلاء القوم فإنه السم القاتل كما شوهد ذلك قديما وحديثا ، وقد قدمنا صحة قصة ابن السقاء المنكر على ولى الله فأشار له أنه يموت كافرا ، فشوهد عند موته بعد تنصره لفتنته بنصرانية أبت منه إلا أن ينتصر مستقبل الشرق وكلما حول للقبلة يتحول إلى الشرق حتى طلعت روحه وهو كذلك ، وأنه كان أوجه أهل إزمانه علما وذكاء وشهرة وتقدما عند الخليفة فحلت عليه الكلمة بواسطة إنكاره ، وقوله عن ذلك الولي لأسألته مسألة لا يقدر على جوابها ، وتقدم أيضا أن الإمام أبا سعيد بن أبي عسرون إمام الشافعية في زمنه صدر منه لذلك الولي نوع قلة أدب فوعده بأن يغرق في الدنيا إلى أذنيه فولاه نور الدين الشهيد الأوقاف بدمشق وكان كذلك ، وأن إمام العارفين وتاج الخلفاء الوارثين محي الدين عبدالقادر الجيلاني رضى الله تعالى عنه ، وهؤلاء الثلاثة جاءوا للولي معا فوقع للأولين ماذكر وأما الشيخ عبد القادر لما تأدب معه دعا له ووعدته بالولاية بل القطبية وأن قدمه سيصير على عتق كل ولى لله تعالى ، فانظر شؤم قلة الأدب وفائدة الأدب والاعتقاد : وجاء عن المشايخ العارفين والأئمة الوارثين أنهم قالوا : أقل عقوبة المنكر على الصالحين أن يحرم بركتهم : قالوا ويخشى عليه سوء الخاتمة نعوذ بالله من سوء القضاء : وقال بعض العارفين : من رأيتموه يؤذى الأولياء وينكر مواهب الأصفياء فاعلموا أنه محارب لله مبعث مطرود عن حقيقة قرب الله . وقال الإمام المجمع على جلالته وإمامته أبو تراب النخشي رضى الله عنه : إذا ألف القلب الإعراض عن الله صحبته الواقعة في أولياء الله تعالى : وقال الإمام العارف شاه بن شجاع الكرمانى : ماتعبد متعبد بأكثر من التحجب إلى أولياء الله لأن محبتهم دليل على محبة الله عز وجل ، وقال أبو القاسم القشيري : قبول قلوب المشايخ للمريد أصدق شاهد لسعادته ، ومن رده قلب شيخ من الشيوخ فلا محالة يرى غيب ذلك ولو بعد حين ، ومن خذل بترك حرمة الشيوخ فقد أظهر رقم شقاوته وذلك لا يخفى انتهى . ويكنى في عقوبة المنكر على الأولياء قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « من آذى لى ولينا فقد آذنته بالحرب » أى أعلمته أنى محارب له ومن حارب الله لا يفلح أبدا . وقد قال العلماء : لم يحارب الله عاصيا إلا المنكر على الأولياء وآكل الربا وكل منهما يخشى عليه خشية قريبة جدا من سوء الخاتمة إذ لا يحارب الله إلا كافرا . وحكى الياضى قدس سره عن عصره الشيخ الإمام عبد العزيز الدربنى : أنه أدركه المغرب وهو فى حاجة فصلا ، ورأى فقها يلحن فى قراءته فعزم الشيخ على الإقامة عنده ليعلمه فلما سلم قال له : يا عبد العزيز الحق حاجتك فإن من هى عنده يريد السفر وما عليك من هذا اللحن الذى سمعته والتعليم الذى نويته ، فركبت ، فلما وصلت لمن عنده تلك الحاجة رأته عازما على السفر ، ولو تأخرت لحظة فاتنى . وذكر الياضى : أن جماعة من الفقهاء أنكروا على جماعة من الصوفية لحنهم فى مواجيدهم فأعادوا تلك الكلمات فى الحال وأعربوها بوجوه من الإعراب ، ثم أنشدوا عقيب ذلك :

لحنها معرب وأعجب من ذا أن إعراب غيرها ملحون

وقال بعض المشايخ لبعض الفقهاء المنكر عليه فعرض له أسد فتنه منه : اشتغتم بإصلاح الظاهر فحتمت الأسد

واشتغلنا باصلاح الباطن فخافنا الأسد . وقال آخر لمن أنكر عليه قراءته : إن كنت لحتت في قراءة القرآن فقد لحت أنت في الإيمان وذلك أنه لما أنكر عليه وخرج قصده السبع فخشى عليه من خوفه لضعف إيمانه وقلة يقينه بالله ، إذ السبع كلب من الكلاب ودابة من دواب البر لا يتحرك شيء منها إلا بإذن رب الأرباب . ووقع لصوفي أنه دخل بلدا فتخلف فقيها عن زيارته فسأله أهلها أن يغاثوا لشدة ما عندهم من الجذب فقال : سلوا فقيهمكم فإن سقيتم بدعوته زرت ، فسألوه فقال لا أسأله هو فإن سقيتم بدعائه زرت ، فرجعوا إليه فدعا فسقوا في الحال فجاء فزاره .

[مطلب : على أنه ما تعبد متعبد بأكثر من التحبب إلى أولياء الله تعالى]

ومما يلجئك على اعتقادهم ماجاء عن أبي الحسن النورى أنه وأصحابه رموا بالزندقة وسعى بهم إلى الخليفة فأما الجنيد فتستر بالفقه فإنه كان يفتى على مذهب أبي ثور صاحب الشافعى رضى الله تعالى عنهما ، فجىء بهم وبسط لهم النطع لتضرب أعناقهم فبادر النورى فقال له السيف ولم تبادر للقتل ؟ فقال لأوثر أصحابى بحياة ساعة لأننا قوم بنينا مذهبنا على الإيثار ، فأنهى الأمر إلى الخليفة فعجب من ذلك وأرسل له قاضيه فسأله عن مسائل مشككة فالتفت عن يمينه وعن يساره ثم أطرق ثم تكلم عليها بما يشفى الصدور ، فرجع القاضى وهو يقول إن كان هؤلاء زنادقة فليس على وجه الأرض صديق فأطلقوهم . وسئل رضى الله تعالى عنه عن ذلك الالتفات فقال : سألت عنها ملك اليمين فقال لا أعلمها ثم ملك الشمال فقال كذلك فسألت قلبى فأخبرنى عن ربى بما أحببت به ، وكان هذا لشدة إشكالها وإلا فالنورى من أئمة علماء الظاهر أيضا رضى الله عنه ونفعنا بسائر الأولياء والعارفين فإننا نعتقدهم ونحبهم ومن أحب قوما حشر معهم حتى الله لنا الدخول في أعدادهم في الدنيا والآخرة آمين .

[مطلب : مامعنى توحيد الصوفية الموهم للحلول والاتحاد الموجب]

[لكثير من الفقهاء الاعتراض الخ]

وسئل نفع الله به : مامعنى توحيد الصوفية الموهم للحلول والاتحاد الموجب لكثير من الفقهاء الاعتراض عليهم بذلك وتشديد التكبير عليهم في جميع تلك المسالك حتى بالغ كثير منهم بالتكفير حقيقة أو للتفجير ؟ فأجاب بقوله : اعلم وفقى الله وإياك لمرضاته وأدخلنا تحت حيطه الصفوة من أوليائه ليتجلى علينا بعرائس هباته : أن توحيد الله تعالى باللسان العلمى المقرر في كتب أئمة الكلام القول فيه مشهور عند من مارس ذلك الفن واطلع على دقائقه وأحاط بما فيه من العويصات والشبه ، والإيرادات وأجوبتها ، ومن ثم كان هذا العلم في الحقيقة أشرف العلوم إذ هى تشرف بشرف معلومها وأفضلها إذ معرفة الله تعالى والنظر المؤدى إليها هما أول الواجبات العينية وأساس جميع الفروض وغيرها وسائر أصول الشريعة وفروعها ، وأما التوحيد بالأحوال الشهودية والمواجيد العرفانية فهو حال أئمة التصوف الذين أتخفهم الله بما لم يتحرف به أحدا سواهم لأن أهل ذلك العلم ليس لهم من الحضور مع الحق وآثار شهود صفاته وحقائق تجلياته في جميع أحوالهم وأقوالهم وأفعالهم مالا ئمة الصوفية الغارقين في بحار شهود التوحيد الواقفين مع الله تعالى على قدم الصدق والتجريد والمتخلين عما سواه على غاية الكمال والتفريد ؟ فتوحيدهم هو الذى عليه المعول وحالمهم هو الحال الأكل الذى ليس لهم عنه محول بل هم دائما في ظله الظليل لأبراح لهم عن الحضرة الشهودية ولا شاغل لهم عن

استجلاء الحقائق الوجود ليتعرفوا بها حكم الأفضية وحقائق القدرة وآثار صفات الجلال والجمال ، ومن ثم قال بعض محقبيهم فارقا بينهم وبين علماء الكلام : أولئك قوم اشتغلوا بالاسم عن المسمى ونحن قوم اشتغلنا بالمسمى عن الاسم ولذلك تجد أولئك لاشهود لهم ولا استحضار بل قلوبهم مملوءة بشهود الأغيار مستغرقة في الشهوات ، وإن فرض أن لهم استحضارا فهو مقصور على حالة استحضار شيء من علمهم على أن هذا للنادر منهم ، وأما أكثرهم فهم لا يستحضرون إلا الألفاظ ومعانيها فحسب دون أمر زائد على ذلك :

وقد شرح محققو الصوفية توحيدهم الذي اقتصوا به بعبارات مختلفة هي في الحقيقة مؤتلفة ، من أحسنها قول إمام العلوم الظاهرة والباطنة الجمع على جلالته وإمامته في الطريقتين أبي القاسم القشيري قدس الله سره وروحه ونور ضريحه فارقا بين توحيد الصوفية وتوحيد غيرهم : توحيد العبد لربه على مراتب توحيد له بالقول والوصف بأن يخبر عن وحدانيته وتوحيد له بالعلم وهو أن يعلمه بالبرهان على وحدانيته ، وتوحيد له بالمعرفة وهو أن يعرفه بالبيان كما علمه بالبرهان والبيان أجلى من البرهان ففي حال معرفته بالبيان لا يقتصر إلى نظره ولا إلى تذكر نظره ، وليس بضروري علمه ولكنه كالضروري في أنه أقوى حالا مما كان وقد تسمى هذه الحالة الإلهام ، وإنما يصح ذلك إذا ترقى إلى هذه الصفة عن العلم البرهاني بقوة الحال ثم توحيد من حيث الحال يشهده واحدا وحال الشهود ليس له الرؤية ولكنه كالرؤية كما قال صلى الله عليه وسلم « عبد الله كأنك تراه » وهذه هي حالة المشاهدة التي أشار إليها القوم بتوالي التجلي على قلبه فصار كالعيان في حاله ومن أهل التوحيد من يشهد له الحادثات بجملتها بالله تعالى بظهورها فيشبهها به سبحانه تجرى عليها أحكامه وتظهر فيها أفعاله : ومن أهل التوحيد من يوحد من حيث التنزيه فهو لاء قالوا : الحق وراء ما أدركه الخلق بأفواههم وأحاطوا به بعلومهم وأشرفوا عاياه بمعارفهم قالوا : وكل من كوشف بشيء فعلى قدر قوته وضعفه قالوا : والقوم الذين كوشفوا بالحقيقة أو شاهدوا الحق واحتفظوا بشواهدهم عن شهود الحق أو استمسكوا في عين الجمع أو ليس يشهدون إلا الحق أو ليس يخشون إلا الحق أو هم محوا في حق الحق أو مصطلمون فيه بسلطان الحقيقة أو تجلى لهم الحق بجلال الحق ، وغير هذا إلى آخر ما عبر عنه مخبر أو أشار إليه مشير أو أدركه فهم أو انتهى إليه علم أو حصره بالتفصيل ذكر فهم شواهد الحق وهو حق من الحق ولكنه ليس بحقيقة الحق فإن الحق منزّه عن الإدراك والإحاطة والإشراق . قالوا : وكل ما يدل على خلق أو جار على الخلق فذاك مما يليق بالخلق والحق مقدس عن جميع ذلك انتهى حاصل كلام القشيري ، وهو لاسيا آخره أوضح عاضد وأقوى شاهد على حقيقة توحيد القوم السالمين من المخذور واللوم ، وعلى أنه الغاية القصوى في التوحيد والحقيقة العليا في المعرفة والتنزيه والتمجيد فشر فهم بذلك ، وإياك أن تقع في ورطة الاعتراض عليهم فتسابق أسهم القواطع إليك فإنهم برآء من ذلك منزّهون عنه إذ هم أكل الخلق عقلا ومعرفة فكيف يتوهمون ما هو بديهي البطلان . وبيان ذلك أن الاتحاد بعد ما قام من البراهين المقررة في كتب الحكمة ، والكلام على امتناع اتحاد الاثنين هو يستلزم كون الواجب هو الممكن وعكسه وذلك محال بالضرورة :

وأما الحلول فلو جوه : الأول أن الحال في الشيء يفتقر إليه في الجملة سواء كان حلول جسم في مكان أو عرض في جوهر أو صورة في مادة كما هو رأى الحكماء أو صفة في موصوف ، والافتقار إلى الغير ينافي الوجوب ومن ذلك حلول الامتزاج كالماء في الورد فإنه من خواص الأجسام وهي مفتقرة إلى الغير ، الثاني أن الحلول في الغير إن لم يكن صفة كمال وجب نفيه عن الواجب وإلا لزم كون الواجب مستكلا

بالغير وهو باطل . الثالث لو حل في جسم على ما زعم بعض الملحدين الذين لا عقول لهم ولا دين فيما أن يحل في جميع أجزائه فيلزم الانقسام أو في جزء منه فيكون أصغر الأشياء وكلاهما باطل بالضرورة والاعتراف والأدلة على ذلك كثيرة محل بسطها كتب الكلام : وإذا بان واتضح بطلان الحلول والاتحاد وامتناعها على الذات فكذا على الصفات لاستحالة انتقال صفة الذات المختصة بها إلى غيرها ، فرأس القائلين بها النصارى وبعض المنتسبين إلى الإسلام كغلاة الشيعة . قالوا : لا يمتنع ظهور الروحاني في الجسماني كجبريل في صورة دحية وكالجني في صورة إنسى ، وحينئذ فلا يبعد أن يظهر الله سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً في صورة بعض الكاملين ، وأولى الناس بذلك على أولاده الذين هم خير البرية رضى الله عنهم وأطالوا في هذه الترهات البدئية البطلان لكن لفساد عقولهم حتى صاروا كالأنعام بل هم أضل سبيلاً راجت عليهم حتى حسبوا أنهم على حق فزلوا وأزلوا وضلوا وأضلوا ، وكفرتهم يزعمون أنهم من عداد الصوفية وليسوا كما زعموا بل هم من عداد الجمعاء الذين لا يدرون ما يقولون ولا يعون ما يزعمون فهم أضل من الحيوان وأحق من الفراش التي ترمى نفسها إلى النيران ، ومن جملة خرافاتهم وكذبهم وجهالاتهم قولهم : إن السالك إذا أمعن في سلوكه وخاض لجة الوصول يحل الله سبحانه وتقدس عن مرية المفتريين فيه كما تحل النار في الجمر بحيث لا يتمايز أو يتحد بحيث لا اثنيئية ولا تغاير ، وصح أن يقول هو أنا وأنا هو وحينئذ يرتفع الأمر والنهي ويظهر من الغرائب والعجائب ما لا يصح أن يكون من البشر وفساد هذا كالذي قبله غنى عن الإيضاح والبيان فذكره استطراداً ، وإنما الذي ينبغي أن يعنى بتحقيقه وتخريجه وحفظه وتقديره هو أن ما وقع في كلمات بعض المتقدمين والمتأخرين من أئمة الصوفية مما يوهم حلولاً واتحاداً ليس مرادهم ذلك بالنسبة لأحوالهم واصطلاحهم ، ومن ثم قال العلامة المحقق زمام المتأخرين في العلوم الحكيمية والنقلية السعد التفتازاني : إن السالك إذا انتهى سلوكه إلى الله تعالى أى إلى مرتبة من قربه وشهوده ، وفي الله تعالى أى وفي بلوغ رضاه وما يؤمله من حضرته العلية يستغرق في بحار التوحيد والعرفان بحيث تضمحل أى باعتبار الشهود لا الحقيقة ذاته في ذاته وصفاته في صفاته ويغيب عن كل ماسواه ولا يرى في الوجود إلا الله تعالى . قال : وهذا هو الذى يسمونه الفناء في التوحيد ، وإليه يشير الحديث الإلهي « لا يزال عبدي يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذى يسمع به وبصره الذى يبصر به ويده التى يبطش بها » الحديث ، وحينئذ ربما يصدر عن الولي عبارات تشعر بالحلول أو الاتحاد لقصور العبارة عن بيان تلك الحال وبعد الكشف عنها بالمثال . قال : ونحن على ساحل التنى نعترف من بحر التوحيد بقدر الإمكان ونعترف أن طريق الفناء فيه العيان دون البرهان . قال : وهنا مذهب ثان يوهم ذلك وليس منه أيضاً وهو أن الواجب هو الوجود المطلق وهو وحده لا كثرة فيه أصلاً وإنما الكثرة في الإضافات والتعينات التى هي بمنزلة الخيال والسراب إذ الكل في الحقيقة واحد يتكرر على مظاهر لا بطريق المخالطة ويتكرر في البواطن لا بطريق الانقسام فلا حلول هنا ولا اتحاد لعدم الاثنيئية والغيرية انتهى كلام السعد رحمه الله تعالى ، وبه يعلم أن ما يقع من كلمات القوم لاسيما ابن عربي وابن الفارض وأتباعهما رحمهم الله تعالى ونفع بهم في حضرات للتوحيد منزل على ما ذكره السعد رحمه الله ، ولبعض أئمة المتأخرين من تلامذة مولانا عبد الرحمن الجاجي المشهور في كتابه الذى سماه المتمم به ما كتبه به عن نسخة النسخات وهو مولانا علاء الدين محمد بن المؤمن الأبيزى بتحتانية ممدودة وكسر هاء موحدة تحتانية وزاى من أجل تلامذة مولانا سعد الدين الكازورى من

أجل "أسانذة الطريقة العلية السالمة من كدورات جهلة الصوفية وهي طريقة النقشبندية أنه قال في الريحانة الثانية منه ريحانة ذكر الآباء : معنى لا إله إلا الله أن الذكر ثلاث مراتب في السلوك ففي الأولى يقدر لامعبود إلا الله وفي الثانية التي هي مرتبة السير إلى الله يقدر لا مقصود إلا الله ، وفي المرتبة الثالثة وهي السير في الله وهي مقام المنتهين يقدر لا موجود إلا الله فهو مالم ينه السالك في السير في الله وذكر لا موجود إلا الله فهو كضر صريح أي ربما أدى إليه كما لا يخفى فأطلقه مبالغة في الزجر والتنفير لمن يدعى هذه المرتبة بالباطل فتأمله : ووفاة صاحب الريحانة سنة ثمان وثلاثين وتسعمائة ، ووفاة علاء الدين سنة اثنين وتسعين وثمانمائة ، ووفاة الكازوري سنة ستين وثمانمائة فاحذر من الإنكار فإنه يوقع المنكر في العثار ، وكن محسن الاعتقاد على غاية من الازياد فإن المنكر محروم والمتعنت مذموم والحق أحق أن يتبع والباطل عن هؤلاء الأئمة قد اندفع ، أدخلنا الله تحت أوليهم الطاهرة من الريب الظاهرة على سائر الرتب فإننا نعتقدم ونحبهم ومن أحب قومافهو يحشر معهم :

[مطلب: ابن عربي هل هو على طريقة الهدى الخ؟]

وسئل نفع الله به بما لفظه : ماتقولون في ابن عربي هل هو على طريقة الهدى أم نهيج الردى؟ وهل صح تكفيره أولاً؟ وهل قال أحد إنه على الصواب أولاً؟ أوضحوا الجواب وأوضحوا لنا حاله فإنه تكاثرت الأقوال فيه ولم ندر الصحيح من السقيم ؟

فأجاب رضى الله عنه بقوله : الشيخ محي الدين بن عربي رحمه الله ورضي عنه إمام جمع بين العلم والعمل كما اتفق على ذلك من يعتد به ، كيف وقد ذكر بعض المنكرين في ترجمته أنه كان وصل لمرتبة الاجتهاد وحينئذ فإسلامه متيقن وكذلك علمه وعمله وزهادته وورعه ووصوله في الاجتهاد في العبادة إلى مالم يصل إليه أكابر أهل الطريق : وإذا تقرر أن هذا كله معلوم من حاله فالأصل بقاؤه عليه إلى أن مات فلا يجوز الإقدام على تنقيصه بمجرد التهور والتخيلات التي لا مستند لها يعتد به بل يستصحب ما علم من إسلامه ومعرفته وعلومه هذا ما يتعلق بذلك ، أما الكتب المنسوبة له فالحق أنه واقع فيها ما ينكر ظاهره والمحققون من مشايخنا ومن قبلهم على تأويل تلك المشكلات بأنها جارية على اصطلاح القوم وليس المراد منها ظواهرها : قال بعض المحققين من مشايخ مشايخنا مع اعتقادي فيه المعرفة الكبرى والنزاهة العظمى لو رأيت للمته وقلت له : قد أودعت في كتبك أشياء كانت سببا لضلال كثيرين من الجهال بطريقتك واصطلاحك ، فإن أكثر الناس ليس لهم من الكلام إلا ظاهره وظاهر تلك الكلمات كفر صريح ارتبك فيه أقوام اغتروا بكلامك ولم يدروا أنه جار على اصطلاحك فليتك أخليت تلك الكتب عن الكلمات المشكلة انتهى حاصل ما قاله ذلك الحق وهو كلام حسن ، وإن فرض أن للشيخ عذرا في ذكرها غيرة على طريقتهم أن ينتحلها الكذابون لأن هذا لو فرض وقوعه كان أخف مما ترتب على ذكر تلك الكلمات من زلل كثير بسببها ، ولقد رأيت ممن ضل بها من يصرح بمكفرات أجمع المسلمون على أنها مكفرات ومع ذلك يعتقدونها وينسبها لابن عربي ، ولقد كذب في ذلك واقترى فإن ابن عربي برىء من ذلك باعتبار ما علم واستقرى من حاله :

والحاصل أنه يعين على كل من أراد السلامة لدينه أن لا ينظر في تلك المشكلات ولا يعول عليها .
سواء قلنا إن لها باطنا صحيحا أم لا ، وأن لا يعتقد في ابن عربي خلاف ما علم منه في حياته من الزهد والعبادة
الخارقين للعادة ، وقد ظهر له من الكرامات ما يؤيد ذلك : منها : ما حكاه صاحب القاموس أنه لما فرغ
من تأليف كتابه [الفتوحات المكية] جعله وهو ورق مفرق على ظهر الكعبة ، فكث سنة لم تطير الريح
منه ورقة ولا وصلت إليه قطرة مطر مع كثرة أمطارها ورياحها فسلامة تلك الأوراق من المطر والريح مع
مكثها سنة على السطح من الكرامات الباهرة الدالة على إخلاصه في تأليفه هذا الكتاب وأنه يرى مما نسب
إليه فيه وفي غيره ولا يقدح فيه ما صدر عنه مما لا يقبل التأويل ولا يقتضى التضليل ، كقوله بإسلام فرعون
لأن هذا لا يقتضى كفرا وإنما غايته أنه خطأ في الاجتهاد وهو غير قادح في صاحبه إذ كل من العلماء
مأوذ من قوله ومرود عليه إلا المعصومين . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب .



قد تم الكتاب بعون الملك الوهاب ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما إلى يوم الدين
آمين .

فهرس

الفتاوى الحديثية لأحمد شهاب الدين بن حجر الهيتمي

صحيفة	صحيفة
١١	٣
مطلب سؤال القبر من خواص هذه الأمة	خطبة الكتاب
» السائل منكر وكبير وزيد عليهما نكور	مطلب قراءة سورة الإخلاص
ورومان	٤
مطلب السؤال بالعربية لسكل أحد ، وقيل	» الأوفاق تنفع لقضاء الخوائج
بالسريانية	» في الرؤيا
١٢	» في طول عمامة النبي صلى الله عليه وسلم
مطلب في أن لا هذور في طلب زيادة شرفه	وعرضها
صلى الله عليه وسلم	٥
مطلب أجمع كيفيات الصلاة على النبي صلى الله	مطلب هل ملك الموت يقبض أرواح الحيوانات
عليه وسلم كما قال ابن الهمام اللهم صل أبدا	كلها
أفضل صلواتك على سيدنا محمد الخ	٦
مطلب في أن نبينا صلى الله عليه وسلم كان أكمل	مطلب أرواح الأنبياء في أعلى عليين وأرواح
المخلوقات فهو أبدا يترقى	الشهداء في أجواف طيور خضر ، وأما غيرهم
١٩	ففيه تفصيل واختلاف
مطلب الجمهور على جواز أن يقال رحم الله	مطلب لا أثر للحياة بعد تيقن الموت
محمدًا	٧
مطلب جواز قتل الحيات	» خلود المؤمنين في الجنة والكافرين
٢٠	في النار على صورهم التي كانوا عليها في الدنيا
» إنذار الحيات مندوب لا واجب وإن	٨
اقتضاه كلام بعض الخنابلة	مطلب في أن كل من يدخل الجنة على صورة
مطلب في حكاية غريبة	آدم وطوله ستون ذراعا وغير ذلك من الفوائد
٢٢	التفصيصة
» هل تجوز الرواية عن الجن أم لا	٩
٢٤	مطلب اختلفوا هل يكون لأهل الجنة ولد أم لا
» هل الأولياء يردون الحوض مع النبي	» هل الملائكة يرون الله تعالى
صلى الله عليه وسلم قبل الأنبياء	» سؤال الملكين

- ٤٢ مطلب في علامة خروج المهدي وأن القحطاني
بعد المهدي
- ٤٣ مطلب في أحوال خطيب يرقى المنبر في كل جمعة
ويذكر أحاديث ولم يبين مخرجها
- ٤٤ مطلب في أن التجارة أفضل من الزراعة
» الغنى الشاكر أفضل من الفقير الصابر
- ٤٥ » ماهو محرم من الدعاء وليس بكفر
- ٤٦ » هل يجوز الدعاء للمؤمنين والمؤمنات
بمغفرة جميع الذنوب وبعدم دخولهم النار أم لا
- ٤٧ مطلب هل يجوز علم التنجيم
» هل كتابة الأسماء التي لا يعرف معناها
والتوسل بها مكروه أو حرام
- ٤٨ مطلب الذكر بالقلب أفضل أم بالقلب واللسان
» لمن تكون الزوجة في الجنة إذا كان لها
الأزواج
- ٤٩ مطلب هل أحد يدخل الجنة بلحيته
» هل يتعارف أهل الجنة ويتزاورون
ويتذاكرون ما كانوا عليه في الدنيا
- ٥٠ مطلب هل التعبد أفضل أم معقول المعنى
» ما يعتقد في ابن عربي وابن الفارض
» في بيان كرامات شيخ الإسلام زكريا
وشيخ الإسلام برهان الدين بن أبي شريف
- ٥٢ مطلب على أن من أنكر على الصوفية لا ينفع الله
بعلمه
- ٥٤ مطلب في قول الغزالي ليس في الإمكان أبدع
بما كان
حكاية
- ٥٥ مطلب عدد الذين آخى النبي صلى الله عليه
وسلم بينهم

- ٢٥ مطلب في بيان من يرد الحوض من أمة محمد
صلى الله عليه وسلم
- مطلب في بيان ما يقوله إذا أراد دخول قرية أو
لا يريده وقول الإمام النووي في ذلك
- ٢٦ مطلب هل خلت الأرض قبل السماء
» اختلفوا هل النهار أفضل أم الليل
- ٢٧ » هل العرش أفضل من الكرسي
» هل الليل في السماء كالأرض
» في أن الطيب إذا داوى ظنا منه أنه ينفع
أفضر فلا شيء عليه غير الإثم
- مطلب في حكم كتب العزائم وتعليقها على الصبيان
والدواب
- ٢٨ مطلب في الجواب عن الأيام والليالي وسعيدها
ونحيسها
- مطلب في رؤية المختصر ملك الموت
» من رأى في منامه أنه لبس قميص إبراهيم
عليه السلام
مطلب في حقيقة السقمونيا
- ٣٠ » الفرق بين العهد والميثاق
- ٣١ » في حكم التملق والمدارة
- ٣٢ » هل الحفظة يتأذون من أكل الأشياء
الكرهية الريح الخ
- ٣٣ مطلب في عدد الحفظة من الملائكة وغير ذلك
» ذكر الرجل في نفسه تكثبه الملائكة
- ٣٦ » في ذكر المهدي وبعض علامات الساعة
- ٣٧ » في ظهور المهدي والسفياني وشيخ التميمي
» وأن السفياني يدبجه المهدي تحت شجرة عند
بحيرة طبرية
- مطلب قوله صلى الله عليه وسلم ملك الأرض
أربعة
- ٤٠ مطلب السفياني من ذرية أبي سفيان

- ٦٥ مطلب في الكلام على الجن
٦٦ « مؤمنو الجن طعامهم ما ذكر اسم الله عليه من اللحم وأما كفارهم فبالعكس من ذلك
مطلب لم يبعث إلى الجن نبي قبل نبينا قطعا
٦٧ « في أن عمر بن عبدالعزيز كفن رجلا من الجن
مطلب في أن أبا رجاء العطاردي كفن حية ودقها الخ
٦٨ مطلب هل تجوز مناقحة الجن أم لا
٦٩ « الأصح أن الجن ليس فيهم نبي ولا رسول
٧٠ « حكاية لطيفة
مطلب اتفق العلماء على أن كافر الجن يعذب في النار وفي ثوابه بينهم خلاف
٧١ مطلب على أنا نرى الجن في الجنة ولا يرونا عكس الدنيا
مطلب على أن الجن يموتون إلا إبليس فإنه كلما يهرم يعود ابن ثلاثين
مطلب خربت الضمين ثمان مرات وعمرت كذلك
٧٢ مطلب من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن شيطانه أسلم
مطلب في أن وسواس الرجل يخبر وسواس غيره فمن ثم يفشو الخبر
مطلب ذكر لإله إلا الله أفضل أم ذكر الجلالة
٧٣ « ماورد في فضل لإله إلا الله الخ
٧٤ « في فضل التفكير
٧٥ « في ختم آية البقرة (إن في خلق السموات) الآيات يبعثون وختم آية آل عمران مثلها بأولى الألباب

- ٥٦ مطلب هل نفث الرجل على يديه ومسح وجهه بهما بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في بعض الأحيان بدعة أولا
مطلب في حكمة استعمال كرم الله وجهه في حق علي بن أبي طالب
٥٧ مطلب المراد من قول النبي صلى الله عليه وسلم وإن من لإجلال الله الخ
مطلب في عدد حروف القرآن وفي أن لقارته بكل حرف حوراء
٥٨ مطلب فيمن كان يتختم القرآن في اليوم والليلة أكثر من مرة
مطلب كان الشافعي في غير رمضان يتختم كل يوم وليلة ختمة وفي رمضان يتختم كل يوم ختمة وكل ليلة ختمة
٥٩ مطلب هل خلقت الملائكة دفعة واحدة أم لا
٦٠ مطلب الملائكة عشرة أجزاء
« أول من خلق الله أربعة من الملائكة جبريل الخ
٦١ مطلب قصة هاروت وماروت
٦٢ « أن النبي صلى الله عليه وسلم مبعوث أيضا إلى الملائكة الخ
مطلب الجن تتشكل كالملائكة الخ
٦٣ « الملك لا يتصف بذكورة ولا أنوثة
٦٤ « الملائكة الحفظة لا يفارقوننا إلا عند الخلاء الخ
مطلب من رأى الملك منفردا به لا بد أن يعنى إلا الأنبياء
مطلب في أن الملائكة لاتوزن أعمالهم وعلى أن أفضلهم إسرافيل على الأقرب وغير ذلك من الفوائد الغربية

- صحيفة
- ٧٦ مطلب أوراد الصوفية التي يقرءونها عقب الصلوات لها أصل أصيل في السنة
- ٧٧ مطلب في أن الجهر بالأوراد عقب الصلاة سنة وكذا الإسرار وفي أن الأخذ عن المشايخ قسيان
- ٧٨ مطلب قيل يتعدد الطريق إلى الله بعدد أنفاس الخلائق
- ٧٩ مطلب في أن السمع أفضل أم البصر والأرجح الأول وفي أن التقديم يدل على الأفضلية إلا إذا دل الدليل على خلافه
- ٨٠ مطلب في تفسير الولولة بالغطراف
- ٨١ » في أن الموعول عليه في الكلام كلام الفقهاء » في قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نزلت (آي أمر الله)
- ٨٢ مطلب في أن القيام في أثناء مولده الشريف بدعة لا ينبغي فعلها
- ٨٣ مطلب في إنشاد الشعر
- ٨٤ » إياك أن تنفقد على السادة الصوفية » ما المراد بالكراع وحديث لا تظهر الشامة لأخيك الخ ، وهل ترجيحات العباب معتمدة أم المعتمد مارجحه الشيخان
- ٨٥ مطلب فيما يقول الشخص عند طلوع الشمس والقمر وغروبهما
- ٨٦ مطلب فيما يجب على المكلف اعتقاده وجوب عين
- ٨٧ مطلب في حديث « وليحد أحلكم شفرته » وليرح ذبيحته »
- ٨٨ مطلب في أن ابن الصلاح صرح بأن كثرة النسخ تنزل تارة منزلة التواتر وتارة منزلة الاستفاضة
- ٨٩ مطلب في أن الإنسان لا يصح له أن يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا إلا أن يكون ذلك القول عنده مرويا الخ
- ٩٠ مطلب في أن ابن الصلاح موافق للنووي في عدم اشتراط تعدد الأصل المقابل عليه إذا كان النقل للرواية
- ٩١ مطلب في أن عطف الخاص على العام وعكسه لا يختص بالمفردات وأن العام عند النحاة أعم منه عند الأصوليين
- ٩٢ مطلب في أن بعضهم جرى على أن جميع ما في الصحيحين مما سلم من التعقيب ضروري النسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم
- ٩٣ مطلب في أن قولهم يتبع بين الواو في عطف الخاص على العام وعكسه أغلبي
- ٩٤ مطلب في قوله تعالى (والله خلقكم ثم رزقكم) » سؤال عمرو بن فهر لرسول الله صلى الله عليه وسلم
- ٩٥ مطلب في ترك التوكل هل هو كبيرة أم لا الخ
- ٩٦ » أطفال المسلمين هل هم في الجنة خدم لأهلها وأطفال المشركين هل هم في الجنة أم في النار
- ٩٧ مطلب في كرامات الأولياء رضي الله عنهم
- ٩٨ حكايات لطيفة
- ٩٩ مطلب ما أفضل آية وما أفضل سورة الخ
- ١٠٠ » في بيان أفضل الأذكار
- ١٠١ » هل يجوز أن يقال الله في السماء وبينه نبي »
- صحيفة
- ٧٦ مطلب أوراد الصوفية التي يقرءونها عقب الصلوات لها أصل أصيل في السنة
- ٧٧ مطلب في أن الجهر بالأوراد عقب الصلاة سنة وكذا الإسرار وفي أن الأخذ عن المشايخ قسيان
- ٧٨ مطلب قيل يتعدد الطريق إلى الله بعدد أنفاس الخلائق
- ٧٩ مطلب في أن السمع أفضل أم البصر والأرجح الأول وفي أن التقديم يدل على الأفضلية إلا إذا دل الدليل على خلافه
- ٨٠ مطلب في تفسير الولولة بالغطراف
- ٨١ » في أن الموعول عليه في الكلام كلام الفقهاء » في قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نزلت (آي أمر الله)
- ٨٢ مطلب في أن القيام في أثناء مولده الشريف بدعة لا ينبغي فعلها
- ٨٣ مطلب في إنشاد الشعر
- ٨٤ » إياك أن تنفقد على السادة الصوفية » ما المراد بالكراع وحديث لا تظهر الشامة لأخيك الخ ، وهل ترجيحات العباب معتمدة أم المعتمد مارجحه الشيخان
- ٨٥ مطلب فيما يقول الشخص عند طلوع الشمس والقمر وغروبهما
- ٨٦ مطلب فيما يجب على المكلف اعتقاده وجوب عين
- ٨٧ مطلب في حديث « وليحد أحلكم شفرته » وليرح ذبيحته »
- ٨٨ مطلب في أن ابن الصلاح صرح بأن كثرة النسخ تنزل تارة منزلة التواتر وتارة منزلة الاستفاضة
- ٨٩ مطلب في أن الإنسان لا يصح له أن يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا إلا أن يكون ذلك القول عنده مرويا الخ
- ٩٠ مطلب في أن ابن الصلاح موافق للنووي في عدم اشتراط تعدد الأصل المقابل عليه إذا كان النقل للرواية
- ٩١ مطلب في أن عطف الخاص على العام وعكسه لا يختص بالمفردات وأن العام عند النحاة أعم منه عند الأصوليين
- ٩٢ مطلب في أن بعضهم جرى على أن جميع ما في الصحيحين مما سلم من التعقيب ضروري النسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم
- ٩٣ مطلب في أن قولهم يتبع بين الواو في عطف الخاص على العام وعكسه أغلبي
- ٩٤ مطلب في قوله تعالى (والله خلقكم ثم رزقكم) » سؤال عمرو بن فهر لرسول الله صلى الله عليه وسلم
- ٩٥ مطلب في ترك التوكل هل هو كبيرة أم لا الخ
- ٩٦ » أطفال المسلمين هل هم في الجنة خدم لأهلها وأطفال المشركين هل هم في الجنة أم في النار
- ٩٧ مطلب في كرامات الأولياء رضي الله عنهم
- ٩٨ حكايات لطيفة
- ٩٩ مطلب ما أفضل آية وما أفضل سورة الخ
- ١٠٠ » في بيان أفضل الأذكار
- ١٠١ » هل يجوز أن يقال الله في السماء وبينه نبي »

صحيفة

صحيفة

- ١٢٨ مطلب في أن العلوم الشرعية لا تدرك إلا بالتعليم
- مطلب في أن العارف بما يجب لله من أوصاف الجمال والكمال أفضل من العارف بمجرد الأحكام
- ١٢٩ مطلب في أن العلم المتعدى ليس أفضل من العلم القاصر مطاقا
- ١٣٠ مطلب في تأويل قول أبي يزيد خضنا بحرا وقف الأنبياء على ساحله
- ١٣١ مطلب فيمن سمى محمدا قبل نبينا صلى الله عليه وسلم
- مطلب عدد أولاد نبينا صلى الله عليه وسلم
- ١٣٢ « في ذكر أشياء محرمة كالغيبية وغيرها
- « في الأذكار التي لها أصل في السنة كأذكار النوى وغيرها
- مطلب في الإغلاظ لولده وخادمه وتلميذه على جهة التأديب الخ
- ١٣٣ مطلب على أنه تكره التحية بصباح الخير بخلاف صبحك الله بالخير
- ١٣٤ مطلب في تعدد المكروهات الخ
- ١٣٥ « فيمن قال إن فعلت كذا فأنا يهودى أو نصرانى أو برىء من الإسلام
- ١٣٦ مطلب فيمن قال لمسلم با كافر أو ياعدو الله الخ
- ١٣٧ « استعمال ينبغى بمعنى يجب قليل
- ١٤٠ « في أن من أقيح الألفاظ المذمومة أن يقول الله يعلم ما كان هو كذا الخ
- ١٤١ : مطالب كراهة الخلف بغير أسماء الله تعالى وصفاته
- مطلب يكره أن يقال قوس قزح بل يقال قوس الله

- ١١٣ مطلب هل استحضار الذكر تفصيلا أولى أو الإجمال أولى للذاكر
- مطلب من قلد غير إمامه
- ١١٤ « يجوز التقليد بعد العمل
- « اعتراض ابن تيمية على متأخرى الصوفية وله خوارق الخ
- ١١٥ مطلب في أن أبا بكر بن العربي من أصحاب الغزالي وفيما جرى من ابن تيمية الخ
- ١١٧ مطلب ما حكم علم الرمل
- ١١٨ « في أنه يوجد في الملاحم كثير ما يصح حكاية غريبة
- ١١٩ مطلب هل من السحر ما يفعله أهل الخلق الذين في الطرقات الخ-
- ١٢٠ مطلب في أن الذى أضل الحاكم العبيدى لعنه الله التقرب إلى الروحانيات وخدمة الجان
- مطلب في أن كتابة ما لا يعرف والعزيمة به حرام
- ١٢١ مطلب الكتابة للحمى والرقى
- « هل الموت وجودى أم عدى
- ١٢٢ « في أن الإمامة والإحياء للآدمى ستة أقسام
- مطلب هل مؤمنو الجن يدخلون الجنة أم لا
- ١٢٤ « في تعريف الجن والشياطين والملائكة
- « هل يوصف إبليس بأنه كان عارفا بالله ثم سلب ذلك أم لا
- ١٢٥ مطلب في أن العلوم ثلاث طبقات
- ١٢٦ « من رغب عن السنة
- ١٢٧ « ليس أحد من بناته صلى الله عليه وسلم على الشرك قبل النبوة
- ١٢٨ مطلب « ما اتخذ الله من ولى جاهل » الحديث

- صحيفة
- ١٤١ مطلب نهى من ابتلى بمعصية ونحوها أن يخبر بها غيره
- ١٤٢ مطلب حرمة استعمال ألفاظ في غير محلها و تحذير الناس من قولهم في المكوس هذا حق السلطان ونحوه
- مطلب لا يسأل بوجه الله تعالى إلا اللجنة
- ١٤٣ » يكره قول أطال الله بقاءك
- » في الفرق بين الجدال والمرء النخ
- ١٤٤ » على أن الاشتغال بأشعار العرب مطلوب
- ١٤٥ مطلب على أنه يكره التعبير عن الأمور المستقبلية بصريح العبارة ما لم تدع إليه ضرورة
- مطلب الحث على التثبت فيما يحكيه الإنسان
- ١٤٦ » في التعريض والتورية
- » التورية تنفع إذا كان الخلف غير القاضى
- ١٤٧ مطلب في رؤية الله تعالى في الدنيا
- ١٤٩ » على أنه لا خلاف بين السلف والخلف في أنه لا بد من التأويل الإجمالي في النصوص الموهمة
- ١٥٠ مطلب الاجتماع للموالد والأذكار وصلاة التراويح مطلوب ما لم يترتب عليه شر وإلا فيمنع منه
- مطلب في تعريف البدعة وأنها تعترتها الأحكام الخمسة
- ١٥١ مطلب في تفضيله صلى الله عليه وسلم على سائر الأنبياء
- ١٥٣ مطلب في أن العلماء اختلفوا هل كان نبينا صلى الله عليه وسلم متعبدا بشرع من قبله أم لا
- صحيفة
- ١٥٣ مطلب في أنه لم يكن لأحد من الأنبياء دعوة عامة إلا لنبينا ومن ثم أرسل للجن دون غيره
- ١٥٤ مطلب في إرساله صلى الله عليه وسلم إلى الخلق كافة
- ١٥٥ مطلب في الأفضلية بين الخلفاء الأربعة أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله تعالى عنهم
- مطلب الأصح أن أهل الفترة ناجون في الجنة
- ١٥٦ » يقال لصاحب القرآن اقرأ وارق ورتل النخ
- مطلب في حكم أفراد الصلاة عن السلام وبالعكس
- ١٥٨ مطلب في أنه جاء أن سليمان صلى الله عليه وسلم كان له أربع مائة امرأة وستائة نسوة
- مطلب ما الأفضل لا إله إلا الله أو الحمد لله النخ
- » هل ورد أول ما خلق الله القلم أم لا
- ١٥٩ » في الأحاديث الشائعة النخ
- » هل لبس السراويل صلى الله عليه وسلم كما تكونوا يول عليكم
- ١٦٠ » هل يجوز قراءة سيرة البكرى
- » هل ورد لو كان بعدى نبي لكان عمر ابن الخطاب
- ١٦١ مطلب ما لجمع بين خبر خلق الأرواح قبل الأجساد النخ
- مطلب هل ورد أنه صلى الله عليه وسلم شتمته الملائكة عند ولادته من عطاسه
- ١٦٢ مطلب هل ورد في الغزل شيء
- » من لم يكن عنده صدقة فليعلن اليهود
- ١٦٣ » عن كتابة الحافظين بماذا
- » في وقود الشمع
- » هل تموت الحور والولدان وزبانية النار

صحيفة

- ١٧٠ مطلب في حديث ما للنفساء عندى شفاء مثل
الرطب ولا للمريض مثل العسل
مطلب في السفرجل
- ١٧١ « في حديث » من قطع صدره صوب الله
رأسه في النار
مطلب في جيب النبي كان على أى كيفية
- ١٧٢ « في حديث » مرّ رجل فقالوا مجنون
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم المجنون
المقيم على معصيته «
مطلب « وعليكم بالبياض فإن الله خلق الجنة
بيضاء »
مطلب في حديث « من عمل في فرقة بين امرأة
وزوجها كان في غضب الله ولعنته »
مطلب في حديث « أنامدينة العلم وعلى بابها »
« في جملة من الأحاديث الموضوعسة
المسكوبة »
- ١٧٤ مطلب في أن الزامر يأتي يوم القيامة بمزمارة
الخ
مطلب في تفسير النبي صلى الله عليه وسلم
قول الله تعالى : (جور عين)
- ١٧٥ مطلب ما معني ذبح الموت الخ
« في فرح أهل الجنة بذبح الموت
« هل معمر المغربي ورتن الهندى من
الصحابة أم لا
مطلب ماورد في حق إبراهيم ابن نبينا
صلى الله عليه وسلم
مطلب في أن الحسن البصرى سمع من على
على الصحيح
- ١٧٧ مطلب في أنه لما حفر الخندق ظهرت صخرة
عجز الصحابة عن كسرها فضرها النبي
صلى الله عليه وسلم فلانت وتفتتت

- مطلب في الطاعون
« في أن جبريل يحضر الموتى
« في قوله تعالى : (ومن الأرض مثلهن
ينزلن الأمر بينهن)
مطلب ما الحكمة في خصوص أولاد فاطمة
بالشرف دون غيرهم من بناته صلى الله عليه
وسلم
مطلب هل تنام الملائكة ، وهل ورد « اللهم
إني أسألك بنور وجهك » وهل يدفع الذكر
البلاء كالصدقة
مطلب في أن لا حول ولا قوة إلا بالله تدفع
سبعين بابا من الضر
مطلب من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه
بالنهار
مطلب هل أولاد زينب بنت فاطمة الزهراء
من ابن عمها عبد الله بن جعفر يثبت لهم حكم
أولاد أخويها الحسن والحسين
مطلب في أن العلامة الخضراء للأشراف حدثت
سنة ثلاث وسبعين وسبعائة فلا يؤمر بها
الشريف ولا ينهى عنها غيره
مطلب لا يدخل في الوقف على الأشراف غير
أولاد الحسن والحسين
مطلب من تبسم في وجه غريب ضحك الله
في وجهه
مطلب إن الإسلام بدا غريبا وسيعود كما بدا
« لتوكلوا على العصا من أخلاق الأنبياء
« ليس خيركم من ترك الدنيا للأخرة
ولا الآخرة للدنيا
مطلب في اللوطية قبهم الله
« فيما ورد في الزبيب

- صحيفة
- ١٧٧ مطلب خصوصية هذه الأمة بوصفهم بالإسلام
- ١٧٨ مطلب في أنه يجوز المكث في المسجد مع الجنابة لجماعة مخصوصين
- ١٧٩ مطلب هل الأفضل العقل أم العلم الحادث
- ١٨٠ « في عدد الأنبياء والرسل
- « هل الخضر عليه السلام نبي وكذا إلياس
- مطلب في المدة التي بين موسى وعيسى وبين عيسى ونبينا صلى الله عليه وسلم
- مطلب في حكم عيسى بشرع نبينا محمد صلى الله عليه وسلم إما بالاستنباط من الكتب أو لاجتماعه بنبينا مرات
- ١٨١ مطلب في مأخذ أبي حنيفة جواز قراءة القرآن بغير العربية
- مطلب هل ثبت أن عيسى عليه السلام بعد نزوله يأتيه الوحي
- ١٨٢ مطلب خبر لاوحي بعدى باطل
- « هل يمر الكافر على الصراط
- « في أن في الآخرة صراطين
- ١٨٣ « هل يحشر أحد غير عار
- « في أن الطفل يتعم في الآخرة ويتزوج
- « في دخول أهل الجنة جردا مردا بيضا
- مكحلين أبناء ثلاث وثلاثين
- مطلب في ألغاز التاج السبكي
- ١٨٤ « في أن ثلاثة من الحيوان ماخرجت من فرج أنثى الخ
- مطلب حديث «الخير في وفي أمي»
- « ليس لأحد في الجنة لحية إلا آدم
- « في أن الأفضل المشرق أم المغرب
- ١٨٥ « في أي الأرضين السبع أفضل
- صحيفة
- ١٨٥ مطلب في أيما أفضل السماء أو الأرض
- « « محل الفردوس من الجنة
- ١٨٦ « « حكم طمس الشمس والقمر
- « « السواد الذي في القمر
- « « بيان المحل الذي تكون فيه الشمس بعد للغروب
- ١٨٧ مطلب في خروج المهدي
- « « أي محل ينزل عيسى عليه السلام
- « « هل الأفضل طور سيناء أم أحد
- « « أيما أفضل اللبن أو العسل
- « « في أن الليل أفضل أم النهار
- ١٨٨ « « كم يقيم عيسى عليه السلام بعد نزوله
- مطلب في قصة عوج بن عتق
- ١٨٩ « « جماعة يصلون على النبي الخ
- ١٩٠ « « أن الأدلة المعتمدة قامت على تفضيل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على جميع خلقه
- الملائكة والتبيين وغيرهم
- ١٩٢ مطلب ما معنى ذبح الموت
- ١٩٣ باب المعاني والبيان
- مطلب في الفرق بين الشبيه والمثيل والنظير
- باب في النحو
- مطلب في الراجح في إعراب اللجنة في حديث «من شهد أن لا إله إلا الله الخ»
- مطلب على إعراب أكمل في الحمد لله أكمل الحمد
- مطلب في توجيه حديث «كما تكونوا يول عليكم»
- ١٩٤ مطلب ما وجه النصب في قوله وزنة عرشه
- ١٩٦ « في أي كلمة تكون اسما وحرفا وفعلا
- ١٩٧ باب في أصول الدين

صحيحة	صحيحة
٢١٢ مطلب في قول أهل السنة للعبد في فعله	١٩٧ مطلب في أصول الدين
نوع اختيار هل تعارضه الآية الشريفة	١٩٨ « على أنه لا بدّ في الواجبات التفصيلية
٢١٣ مطلب في بعثه صلى الله عليه وسلم إلى الملائكة	من التصديق بها إن علمها جميعها
« صلاة الملائكة في الأرض	٢٠٢ مطلب في إيمان المقلد
٢١٤ « في أن من صلى في قضاء بأذان وإقامة	٢٠٣ « « عقيدة الإمام أحمد رضى الله عنه
وكان منفردا ثم حلف أنه صلى جماعة لا يحنث	وأرضاه
على ما أفتى به الخناطى رحمه الله	٢٠٤ مطلب أن ما في الغنية للشيخ عبد القادر
٢١٦ مطلب هل النساء يرين الله في الموقف كالرجال	قدس سره أشياء مدسوسة عليه من بعض
« هل الملائكة يزرون الله	الممقوتين
« هل مؤمنو الأمم السابقة يرون الله كهذه	مطلب في مطالعة العقائد
الأمّة	٢٠٥ « فيمن طعن على أبي الحسن وأبي إسحاق
٢١٧ مطلب هل تجوز رؤية الملائكة	الأشعرين وخلافهم
« في حكمة كون الله سبحانه لا يرى	مطلب فيما يقول بعض الأصوليين إنه
في الدنيا	لا يكمل الدين إلا بمعرفة أصول الدين ويتبعين
مطلب هل يرى النساء الله في الجنة	على كل أحد الاشتغال به
٢١٨ « هل الأنبياء والملائكة والعشرة	٢٠٦ مطلب يتعين على ولاية الأمور منع من يشهر
المبشرون بالجنة يخافون ولا يأمنون المكر الخ	علم الكلام بين العامة
مطلب في أن الأصح أن إبليس كان من	٢٠٨ مطلب تعلق المعتزلة في خلق الأعمال ووجه
الملائكة	الرد عليهم
٢٢١ مطلب في خوفه صلى الله عليه وسلم وتعوّذه	٢٠٩ مطلب معنى كلام الله لموسى صلى الله عليه
في أدعيته	وسلم
٢٢٢ باب أصول الفقه	مطلب في تقدير الخبر في لإله إلا الله
مطلب هل فرق بين الفرض والواجب وبين	٢١٠ « أن شخصا أنكر أن القرآن الذي
المحظور والحرام الخ	بالمصاحف كلام الله وإنما هي ألفاظ النبي
مطلب ما معنى قولهم شكر المنعم واجب الخ	صلى الله عليه وسلم
٢٢٣ « إطلاق العام وإرادة الخاص أحقيقة	مطلب في أن في القرآن ثلاثة أقوال
أم مجاز	٢١١ « « إنزال القرآن وفي حكمة امتناع
٢٢٤ باب الأحكام المتعلقة بالقرآن من التفسير	قراءة القرآن بالمعنى دون السنة
والقرئات وغيرهما من علوم القرآن المكرم	مطلب في معنى الإنزال
مطلب التكبير من الضمى إلى سورة الناس	٢١٢ « « أنه لم ينزل وحى إلا بالعربية ثم
في الصلاة وغيرها	ترجم كل نبي لقومه

- صحيفة
- ٢٢٥ مطلب التكبير عند ختم القرآن أو آخر السور
هل هو سنة
- ٢٢٦ مطلب هل قراءة الصبي الجنب القرآن بقصد
كونه قرآنا ومكثه في المسجد جائز أم لا
- مطلب هل يجوز لأحد أن يفسر شيئا من
القرآن من تفسير الواحدى وغيره
- ٢٢٧ مطلب فى معنى قوله تعالى (يوم يفوق المرء
من أخيه) الخ
- مطلب فى أن الذرية قد تطلق على الآباء
فقط وقد تطلق على ما يشملهم والأبناء
- ٢٢٨ مطلب فى أن الوعظ بقيدته لا يتوقف على
إذن الإمام
- مطلب يجرم جعل شيء من القرآن أو الأسماء
المعظمة غشاء للكتب أو فى جليدها
- ٢٢٩ مطلب فيما إذا وجد فى المصحف أو كتب
العلم غلطا الخ
- ٢٣٠ مطلب لا ينسخ الشخص من كتاب غيره إلا
بإذنه فى النسخ بأن يقول انتفع به
- مطلب فى بيان كيفية وضع الكتب
- ٢٣١ « حكم مد الرجل للمصحف أو كتب
العلم
- مطلب فى أنه يكره أخذ القائل من المصحف
- ٢٣٣ « يجوز تكرير سورة الإخلاص خلافا
للإمام أحمد
- ٢٣٤ مطلب فى أن هامة بن إبليس أدرك النبى
صلى الله عليه وسلم وآمن به
- مطلب على أن أبا البقاء العكبرى الحنبلى أفتى
بصححة الصلاة خلف الجن
- صحيفة
- ٢٣٥ مطلب فى حكاية تتعلق بتكاح الجنينة
« تفسير قوله تعالى (إنا أنشأناهن
إنشاء) الخ
- ٢٣٦ مطلب يشترك جميع أهل الجنة فى الحور ونساء
الدنيا
- ٢٣٧ مطلب ما سبب جعل جواب الشرط خرقها
فى قوله تعالى (حتى إذا ركبا فى السفينة)
دون قال
- ٢٣٨ مطلب نزول القرآن كان فى ليلة الرابع
والعشرين من رمضان وكانت تلك الليلة ليلة
القدر
- ٢٤٠ مطلب فى أن قولهم: للوسائل حكم المقاصد قاعدة
أكثرية أو محمول على ما إذا صدر من واحد
- ٢٤١ مطلب فى جواب ما تقتضيه آية السجن فى قوله
(قال رب السجن أحب إلى)
- مطلب فى حكم ما إذا أنكر تواتر للقراءات
السبع
- ٢٤٢ مطلب ما معنى « ما جاء من حفظ ثلث القرآن
أعطى ثلث النبوة »
- مطلب فىمن يجمع آيات من القرآن ثم يقرؤها
كما تقرأ السورة هل يكره
- مطلب فى قوله تعالى (ووجد عندها قوما)
هل أسلم هؤلاء القوم أم لا
- ٢٤٥ مطلب قيل لو جاز أن يبعث الله فى هذه
الامة نبيا لكان أبا محمد الجوينى قد سره
- ٢٤٧ مطلب فى أن من غلب عليه فن يرجع إليه
فيه دون غيره
- ٢٤٨ مطلب فى نكتة قوله تعالى (وإذا قيل لهم
لا تفسدوا فى الأرض)

صفحة	مطلب	صفحة	
١٦٢	مطلب في قوله تعالى (وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث) الآيات	٢٥١	مطلب في قوله تعالى (أو لم تؤمن) الآية
١٦٥	مطلب في حديث « كان الله ولم يكن معه شيء »	٢٥٣	مطلب في وجه تذكير الشمس في (هذا ربى) وتأنيثها في (بازغة)
١٦٦	مطلب لعن يزيد بن معاوية عند الغزالي لايحوز	٢٥٦	مطلب لغة إبراهيم العبرانية
١٦٧	مطلب حديث « الفقراء سراج الأغنياء »	٢٥٧	مطلب في قوله تعالى (إن نعف عن طائفة منكم تعذب طائفة)
٢٧٢	مطلب هل ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل عن المنبر لما حنّ الجذع واحتضنه	٢٥٨	مطلب في قوله تعالى (هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا) الآية
٢٧٣	مطلب في حديث « أى البقاع خير » الخ	٢٥٩	مطلب في أن الضياء أبلغ من النار ووجه إيثار النور في سورة النور
١٦٨	مطلب في حديث « يعذبان وما يعذبان في كبير »	٢٦٠	مطلب في قوله تعالى (وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله)
٢٧٥	مطلب في حديث « يعذبان وما يعذبان في كبير »	٢٦١	مطلب في قوله تعالى (أفمن يخلق كمن لا يخلق)
٢٧٦	مطلب في حديث « ارجع فإنك لم تصل »	٢٦٢	مطلب في قوله تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى)
٢٧٧	مطلب لو لم يخف الله لم يعصه	٢٦٣	مطلب في قوله تعالى (فضربنا على آذانهم في الكهف سنين عددا)
٢٧٨	مطلب في حديث « حجب إلى النساء » الخ	٢٦٤	مطلب في قوله تعالى (ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا) الآية
	مطلب « أربع من سنن المرسلين »	٢٦٥	مطلب الإشكال الذي في قوله تعالى (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) وجوابه
	مطلب في حكم قراءة الحديث وسماعه		
	مطلب « بعثت أنا والساعة كهاتين »		

صهفة

صهفة

٢٨٨ مطلب في حديث « إن الله يبغض البليغ من الرجال »

مطلب هل ورد « لاتعد من لايعودك »
« في أنه لاينبغي تكبير اللقمة من أحد الضيوف أو الشركاء »

٢٨٩ مطلب في موت فرعون كافرا

« حديث « من عرف نفسه عرف ربه »

٢٩٠ « في تأويل حديث « خلق الله آدم على صورته »

مطلب حديث « ماوسقى سمائي ولا أرضي الخ » لأصل له

مطلب من استكمل ورعه حرم رؤيتي في المنام

٢٩١ مطلب هل وردت أحاديث في كفر فرعون

٢٩٢ « في حديث « ثلاثة يدعون الله فلا يستجاب لهم »

مطلب في بيان حديث « خيركم بعد المائتين الخفيف الحاذ »

مطلب في حديث « من بلغ الأربعين ولم يغاب خيره على شره فليتهجز إلى النار »

مطلب « إن الله خلق آدم على صورته »

٢٩٣ « هل ابن صياد هو الدجال أو غيره باب التصوف

مطلب في جماعة من فقراء المسلمين دخلوا مسجدا الخ

٢٩٥ مطلب في أن ابن عربي مكث ثلاثة أشهر على

وضوء واحد ولما صنف كتابه الفتوحات وضعه على ظهر الكعبة أوراقا سنة فلم يضره شيء رضى الله عنه ونفعنا ببركته آمين

٢٧٩ مطلب في حديث « علماء أمي كأنبياء بني إسرائيل »

مطلب كانت سبائه صلى الله عليه وسلم أطول من الوسطى الخ

مطلب في حديث « من صلى عليّ عند قبري الخ »

٢٨٠ مطلب هل التكلم في حضرة الأصم بما لا يسمعه ولا يفهمه كتناجي اثنين الخ

مطلب في أن البدعة الشرعية لا تكون إلا ضلالة بخلاف اللغوية

٢٨٢ مطلب في أن القمر يقطع الفلك في شهر والشمس لا تقطعه إلا في اثني عشر شهرا

وفي أن من استقل بمعرفة كون الشمس مثلا تكسف غدا يؤدب ويزجر عن ذلك

مطلب في أن بعض المالكية قال يجب قتل المنجم بلا استتابة الخ

٢٨٣ مطلب في فضل الفقه على غيره

« لأجهل من صاحب حديث إن لم يتفقه فيه

٢٨٤ مطلب في قول البخارى لا بصير الرجل محدثا كاملا في الحديث إلا أن يكتب أربعاً مع

أربع الخ

٢٨٥ مطلب في قوله صلى الله عليه وسلم « من عمل بما يعلم ورثه الله علم ما لا يعلم »

٢٨٦ مطلب في حديث الأسماء الحسنى المشهور

« حكم الإقامة في دار الحرب

٢٨٧ « أن قول أحمد في حديث الاستخارة

إنه منكر لا يؤثر ضعفا فيه

صحيفة

- ٢٩٦ مطلب في حكم مطالعة كتب ابن عربي وابن الفارض
٢٩٧ مطلب هل لقول التاج ابن عطاء الله في حكمه : رب معصية أورثت ذل الخ أصل من السنة
مطلب يمكن الاجتماع بالنبي صلى الله عليه وسلم الآن يقظة
٢٩٨ مطلب من اکتفی بالفقه عن الزهد
٢٩٩ « في حكاية غريبة وأن الأنبياء أذن لهم في الخروج من قبورهم والتصرف في الملكوت
٣٠٠ مطلب في معنى قول الحلاج أنا الحق وقول أبي يزيد سبحاني سبحاني
مطلب في الكلام على كرامات الأولياء على أكل وجه
٣٠٢ مطلب إحياء الموتى كرامة
٣٠٤ « في الفرق بين للكرامة والسحر
٣٠٤ مطلب في تعريف البراهمة
٣٠٥ « قد يعلم الولي أنه ولي على الصحيح
« في قول ابن المبارك والله للغبار الذي دخل أنف فرس معاوية الخ
٣٠٦ مطلب في حكمة كون الكرامة بعد زمن الصحابة أكثر
٣٠٧ مطلب ما يدل على حياة الخضر عليه السلام « لا بد في المعجزة من التحدي أي ولو بالقوة
٣٠٨ مطلب هل أصحاب الكرامات من الأولياء أفضل ممن لا تظهر على يده كرامة ظاهرة
مطلب في الفرق بين اليقين وعلم اليقين وعين اليقين وحق اليقين
٣٠٩ مطلب أيما أفضل علماء الباطن أم علماء الظاهر

صحيفة

- ٣١٠ مطلب في حكايات غريبة عن الأولياء قدس سرهم
٣١١ مطلب في الفرق بين الحقيقة والشريعة « « حكم ما إذا قال قائل فلان يعلم الغيب
٣١٢ مطلب في الفراسة
٣١٣ « « شطحات الأولياء
٣١٥ « « جواب الغزالي عن كلام الحلاج
« « قول الشيخ عبد القادر قدي هذه على رقبة كل ولي لله الخ
حكاية غريبة
٣١٦ حكاية إسماعيل الحضرمي ووقوف الشمس له رحمه الله تعالى
٣١٧ مطلب في تعريف الملامية
٣١٨ « « فيما نقل عن جماعة من الصوفية من كلمات تدل على انحلال عقائدهم الخ
مطلب في بيان الخمسة الذين يقعدى بهم في علمي الظاهر والباطن
٣٢٠ مطلب في قول أبي يزيد خضت بحرا الخ « الخطاب الذي يذكره الأولياء الخ هل ينسب إلى الله سبحانه وتعالى
مطلب في بيان عدة رجال الغيب وغير ذلك
٣٢١ « « أن الإلهام ليس بحجة على ما هو الأرجح عند الفقهاء
٣٢٢ مطلب في الاختلاف في أن الأفضل لإسرائيل أم غيره من الملائكة
٣٢٤ مطلب في المراد بالمحدثين في قول الإمام أحمد: الأبدال إن لم يكونوا أصحاب الحديث فمن هم؟
٣٢٥ مطلب في مسكن النقباء وغيرهم من أي أرض هو

صحيفة	صحيفة
٣٣١ مطلب فيمن ينكر على الصوفية إجمالا أو تفصيلا	٣٢٥ مطلب في حكاية غريبة
٣٣٢ مطلب على أنه ما تعبد به تعبد بأكثر من التحجب إلى أولياء الله تعالى	٣٢٦ « » حد التصوف وغير ذلك من الفوائد
مطلب ما معنى توحيد الصوفية الموهوم للحلول والاتحاد الموجب لكثير من الفقهاء الاعتراض الخ	٣٢٧ « » الاختلاف في نسبة الصوفي لأي شيء وفي أي زمن حدث
٣٣٥ مطلب ابن عربي هل هو على طريقة الهدى الخ	٣٢٩ مطلب في الفرق بين التصوف والفقروالزهد « » الفرق بين الصوفي والمتصوف والمتشبه